

(فهرست الجزء السادس من التمام الشافعي شهيد بن ادريس رضي الله عنه)

حقيقة	حقيقة
٢٦ رجل يمس رجل حتى يقتله	٢٦ كتاب جراح العمد
٢٦ منع الرجل نفسه وسرته	٢٦ أصل تحرير القتل من القرآن
٢٧ التعدي في الاصلاح ودخول المنزل	٢٦ قتل الزنادق
٢٩ ما جاء في الرجل يقتل ابنة	٢٦ تحرير القتل من النسب
٣٠ قتل المسلم ببلاد الحرب	٢٦ جراح ايجاب القصاص في العمد
٣١ ما قتل أهل دار الحرب من المسلمين فأصابوا من	٢٦ من عليه القصاص في القتل وما دونه
أموالهم	٢٦ باب العمد الذي يكون فيه القصاص
٣٢ ما أصاب المسلمون في بلاد أهل الردة من متاع	٢٦ باب العمد فيما دون النفس
المسلمين	٢٦ الحكم في قتل العمد
٣٢ من لا قصاص بينه لا اختلاف في الدينين	٢٦ ولا القصاص
٣٢ شرك من لا قصاص عليه	٢٦ باب الشهادة في العفو
٣٥ الزحفان يلتقيان	٢٦ باب عفو المجني عليه الجناية
٣٦ قتل الامام	٢٦ جنابة العبد على الحر فبناعه الحر والعفو عنه
٣٦ أمر السيد عبده	٢٦ جنابة المرأة على الرجل فيسكنها بالجناية
٣٦ الرجل يسقي الرجل نسم أو يضطره الى سبع	٢٦ الشهادة في الجناية
٣٨ المرأة تقتل جلي وتقتل	٢٦ الشهادة في الأفضية
٣٨ تحوّل حال المترك يجرح حتى اذا جنى عليه	٢٦ ما تقبل عليه الشهادة في الجناية
وحال الجاني	٢٦ تشاح الأولياء على القصاص
٤٠ الحكم بين أهل الذمة في القتل	٢٦ تعدى الركيل والولى في القتل
٤٢ ردة المجني عليه وتحوّل حاله	٢٦ الوكالة
٤٢ تحرّر حال المجني عليه بالعتق والجاني يعتق	٢٦ قتل الرجل بالمرأة
بعدرق	٢٦ قتل الرجل النفر
٤٤ جراح القصاص فيما دون النفس	٢٦ الثلاثة يقتلون الرجل أو يمينونه بجرح
٤٥ تفسير ربع القصاص فيما دون النفس من	٢٦ قتل الحر بالعبد
الأطراف	٢٦ قتل الخنثى
٤٩ أمر الحاكم بالقيود	٢٦ العبد يقتل بالعبد
٥٠ زيادة الجناية	٢٦ الحر يقتل العبد
٥١ دواء الجرح	٢٦ جراح النفر الرجل الواحد في موت
٥١ جنابة المجرع على نفسه	٢٥ ما سقط فيه القصاص من العمد
٥٢ من يلى القصاص	٢٥ الرجل يبد مع امرأته رجلا فيقتله أو يدخل
٥٢ خنثى المقتص	عليه يبد فيقتله

صحيحة	صحيحة
٧٢ غم الرجل وخنقه	٥٤ ما يكون به القصاص
٧٢ الحكومة	٥٥ العلل في القود
٧٤ التقاء الفارسين	٥٦ ذهاب البصر
٧٥ صدمة الرجل الآخر	٥٨ النقص في البصر
٧٥ اصطدام السفينتين	٥٨ اختلاف الجاني والمجني عليه في البصر
٧٥ جناية السلطان	٥٩ الجناية على العين القائمة
٧٧ ميراث الدية	٥٩ في السمع
٧٧ عفوا المجني عليه في العمد والخطا	٥٩ الرجل بعد الرجلين بالضربة أو الرمية
٧٨ القسامة	٦٠ النقص في الجاني المقتص منه
٧٩ من يقسم ويقسم فيه وعليه	٦١ الحال التي اذا قتل بها الرجل الرجل أقيد منه
٨٠ الورثة يقسمون	٦١ الجراح بعد الجراح
٨١ بيان ما يخلف عليه القسامة	٦٢ الرجل يقتل الرجل فيعدو عليه أجنبي فيقتله
٨١ عدد الأيمان على كل حالف	٦٣ الجناية على اليدين والرجلين
٨٢ نكول الورثة واختلافهم في القسامة ومن يدعى عليهم	٦٤ الرجلين
٨٣ ما يسقط حقوق أهل القسامة من الاختلاف ولا يسقطها	٦٥ الأليتين
٨٣ الخطأ والعمد في القسامة	٦٥ الأثنتين
٨٤ القسامة بالبيئة وغيرها	٦٥ الجناية على ركب المرأة
٨٥ اختلاف المدعى والمدعى عليه في الدم	٦٦ عقل الاصابع
٨٥ باب الاقرار والنكول والدعوى في الدم	٦٧ أرش الموضحة
٨٦ قتل الرجل في الجماعة	٦٨ الهاشمة
٨٦ نكول المدعى عليهم الدم عن الايمان	٦٨ المنقلة
٨٦ باب دعوى الدم	٦٨ المأمومة - ماذون الموضحة من الشجاج -
٨٧ باب كيف اليمين على الدم	الشجاج في الوجه
٨٧ عين المدعى على القتل	٦٨ الجائفة
٨٧ عين المدعى عليه من اقراره	٦٩ ما لا يكون جائفة
٨٧ عين مدعى الدم	٦٩ كسر العظام
٨٧ التحفظ في اليمين	٧٠ العرج والعرج في كسر العظام
٨٨ عتق أمهات الأولاد والجناية عليهن	٧٠ كسر الصلب والعنق
٨٨ الجناية على أم الولد	٧١ كسر الصلب
٨٩ مسئلة الخنين	٧١ النوافذ في العظام
٩٠ الجناية على العبد	٧١ ذهاب العقل من الجناية
	٧٢ سلخ الجلد
	٧٢ قطع الاظفار

صحيحة	صحيحة
١٠٩ دية الأذنين	٩١ (ديات الخطأ)
١٠٩ دية الشفتين	٩١ ديات الرجال الأحرار المسلمين
١١٠ دية اللحيين	٩٢ دية المعاهد
١١٠ دية الأسنان	٩٢ دية المرأة
١١٢ ما يحدث من النقص في الأسنان	٩٣ دية الخنثى
١١٢ العيب في ألوان الأسنان	٩٣ دية الجنين
١١٣ أسنان الصبي - السن الزائدة	٩٥ جنين المرأة الحرة
١١٣ قلع السن وكسرها	٩٦ جنين الذميمة
١١٤ حلقى الشدين	٩٧ جنين الأمة
١١٤ النكاح على أرش الجناية	٩٧ جنين الأمة تعتق والذميمة تسلم
١١٥ (كتاب الحدود وصفة النفي)	٩٨ حلول الدية
١١٦ السارق توهب له السرقة	٩٨ أسنان الإبل في العمد وشبه العمد
١١٧ ما جاء في أقطع اليد والرجل يسرق	٩٩ أسنان الإبل في الخطأ
١١٨ باب السن التي إذا بلغها الغلام قطعت يده	٩٩ في تغليظ الدية
١١٨ في التمر الرطب يسرق	٩٩ أي الإبل على العاقلة
١١٩ باب النفي والاعتراف في الزنا	١٠٠ إعواز الإبل
١٢١ ما جاء في حد الرجل أتمه إذا زنت	١٠١ العيب في الإبل
١٢٢ باب ما جاء في الضرير من خلقته لا من مرض	١٠٢ ما تحمّل العاقلة من الدية ومن يحملها منهم
١٢٢ يضرب الحد	١٠٢ عقل الموالي
١٢٢ الشهادة في الزنا	١٠٢ عقل الخلفاء
١٢٤ باب أن الحدود وكفارات	١٠٢ عقل من لا يعرف نسبه
١٢٤ باب حد الذميين إذا زنوا	١٠٣ أين تكون العاقلة
١٣٠ حد الخمر	١٠٣ جماع الديات فيما دون النفس
١٣١ باب ضرب النساء	١٠٤ باب دية الأنف
١٣١ السوط الذي يضرب به	١٠٤ الديّة على المارن
١٣٣ باب الوقت في العقوبة والعفو عنها	١٠٤ كسر الأنف وذهاب الشم
١٣٣ ضقة النفي	١٠٥ الديّة في اللسان
١٣٣ حد السرقة والقاطع فيها وحد قاطع الطريق	١٠٦ اللهاء
١٣٣ وحد الراني	١٠٦ دية الذكر
١٣٥ باب السن التي إذا بلغها الرجل والمرأة أقيمت	١٠٧ ذكر الخنثى
١٣٥ علم ما الحدود	١٠٨ دية العينين
١٣٥ باب ما يكون حرزا ولا يكون والرجل توهب له	١٠٨ دية أشفار العينين
السرقة بعد ما يسرقها أو يملكها بوجه من الوجوه	١٠٨ دية الحاجبين والحية والرأس

١٣٧	قطع المأول بأقراره وقطعه وهو آبق	١٦٨	مسئلة الاجراء
١٣٨	قطع الأطراف كلها	١٧٠	باب خطأ الطبيب والامام يؤدب
١٣٨	من يجب عليه القطع	١٧٢	الجل الصؤل
١٣٨	مالا يقطع فيه من جهة الخيانة	١٧٣	الاستحقاق
١٣٩	غرم السارق	١٧٥	الأشربة
١٣٩	حد قاطع الطريق	١٧٨	الولية
١٤١	الشهادات والاقرار في السرقة وقطع الطريق	١٧٩	صدقة الشافعي رضي الله عنه
	وغير ذلك	١٨٠	البحيرة والوصيلة والسائبة والحام
١٤٢	حد الثيب الزاني	١٨٣	بيان معنى البحيرة والسائبة والوصيلة والحام
١٤٤	ما يدرا فيه الحد في الزنا ولا يدرا	١٨٤	باب تفريع العتق
١٤٥	باب المرتد الكبير	١٨٥	الخلاف في السائبة والكافر يعتق المؤمن
١٤٥	باب ما يحرم به الدم من الاسلام	١٨٦	الخلاف في الموالى
١٤٧	تفريع المرتد	١٨٩	تفريع البحيرة والسائبة والوصيلة والحام
١٤٩	الشهادة على المرتد	١٩٠	الخلاف في النذر في غير طاعة الله عز وجل
١٤٩	مال المرتد وزوجة المرتد	١٩١	إقرار بنكاح مفسوخ
١٥١	مال المرتد	١٩١	وضع كتاب عتق عبد
١٥٢	المكره على الردة	١٩٢	كرء الدور
١٥٣	ما أحدث المرتد في حال ردة في ماله	١٩٣	باب اذا أراد أن يكتب شراء عبد
١٥٣	جناية المرتد	١٩٣	شراء عبد آخر
١٥٤	الجناية على المرتد	١٩٥	بيع البراءة
١٥٤	الدين على المرتد	١٩٥	الاختلاف في العيب
١٥٥	الدين للمرتد	١٩٨	وثيقة في المسكاتب أملاها الشافعي
١٥٥	ذبيحة المرتد	١٩٩	وثيقة في المدبر
١٥٥	نكاح المرتد	١٩٩	(كتاب الأفضية)
١٥٥	الخلاف في المرتد	٢٠١	أدب القاضي وما يستحب للقاضي
١٥٦	تكلف الحجّة على قائل القول الأول وعلى من	٢٠١	الافرار والاجتهاد والحكم بالظاهر
	قال أقبل إظهار التوبة اذا كان رجوع الى دين	٢٠٧	مشاوره القاضي
	يظهره ولا أقبل ذلك اذا رجع الى دين لا يظهره	٢٠٧	حكم القاضي
١٥٩	خلاف بعض الناس في المرتد والمرتدة	٢٠٨	مسائل القاضي وكيف العمل عند شهادة
١٦٥	اصطدام السفينتين والفارسين		الشهود
١٦٦	مسئلة الخيام والخائن والبيطار	٢١٠	ما تجوز به شهادة أهل الأهواء
١٦٧	مسئلة الرجل يكثرى الدابة فيضربها فتموت	٢١١	شهادة أهل الأشربة
١٦٧	جناية معلم الكتاب	٢١١	شهادة أهل العصبة

صفحة	صفحة
٢٣٦ اقرار الوارث ودعوى الاعاجم	٢١٢ شهادة الشعراء
٢٣٦ دعوى الاعاجم	٢١٣ شهادة أهل اللعب
٢٣٧ (الدعوى والبيئات)	٢١٣ شهادة من يأخذ الجعل على الخير
٢٤٢ باب الدعوى في الميراث	٢١٣ شهادة السؤال
٢٤٤ باب الشهادة على الشهادة	٢١٤ شهادة القاذف
٢٤٦ باب شهادة أهل الزمة في الموارث	٢١٦ كتاب القاضي
٢٤٨ باب الدعوى بين احداهما في وقت قبل وقت صاحبه	٢١٦ القسم
٢٤٩ باب الدعوى في الشراء والهبة والصدقة	٢١٦ الكتاب يتخذ القاضي في ديوانه
٢٥٨ باب الدعوى في اليسوع	٢١٧ كتاب القاضي الى القاضي
٢٦٣ باب دعوى الواد	٢١٩ أجر القسم
٢٧٣ اليمين مع الشاهد	٢١٩ السهمان في القسم
٢٧٥ ما يقضى فيه باليمين مع الشاهد	٢٢٠ ما يرد من القسم بادعاء بعض المقسوم
٢٧٩ الامتناع من اليمين وكيف اليمين	٢٢٤ الاقرار والمواهب
	٢٢٣ باب الشركة
	٢٣٥ اقرار احد الابنين بالاخ

(تمت فهرست الصلب ويلها ما بالهامش)

(فهرسة كتاب مسند الامام الشافعي رضي الله عنه
الذي بهامش الجزء السادس من كتاب الام)

صحيفة	صحيفة
٢١٦ ومن كتاب الخلع والنشوز	٢ باب ماخرج من كتاب الوضوء
٢١٩ ومن كتاب ابطال الاستحسان	٣٠ ومن كتاب استقبال القبلة في الصلاة
٢١٩ ومن كتاب أحكام القرآن	٧٠ ومن كتاب الأمان في الصلاة
٢٢٦ ومن كتاب الأشربة وفضائل قریش وغيره	٧٩ ومن كتاب الامامة
٢٢٨ ومن كتاب الأشربة	٩٤ ومن كتاب ايجاب الجمعة
٢٣١ ومن كتاب عشرة النساء	١٠٦ كتاب العيدين
٢٣٣ ومن كتاب التعريض بالخطبة	١١٦ ومن كتاب الصوم والصلاة والعيدين
٢٣٤ ومن كتاب الطلاق والرجعة	والاستسقاء وغيرها
٢٣٥ ومن كتاب العدد الاما كان منه معادا	١١٩ ومن كتاب الزكاة من أوله الاما كان معادا
٢٤٠ ومن كتاب القرعة والنفقة على الأfarب	١٣٠ ومن كتاب اباحة الطلاق
٢٤٠ ومن كتاب الرضاع	١٣١ ومن كتاب الصيام الكبير
٢٤٣ ومن كتاب ذكر الله تعالى على غير وضوء	١٣٣ ومن كتاب المناسك
والحيض	١٥٠ ومن كتاب البيوع
٢٤٤ ومن كتاب قتال أهل البغي	١٥٦ ومن كتاب الرهن
٢٤٤ ومن كتاب قتال المشركين	١٥٦ ومن كتاب اليمين مع الشاهد الواحد
٢٤٥ ومن كتاب الاسارى والغلول وغيره	١٥٨ ومن كتاب اختلاف الحديث
٢٤٩ ومن كتاب قسم النفي	١٨٠ ومن كتاب الطلاق
٢٥١ ومن كتاب صفة نهى النبي صلى الله عليه وسلم	١٨١ ومن كتاب العتق
وكتاب المدبر	١٨٢ ومن كتاب جراح العمد
٢٥٢ ومن كتاب التفليس	١٨٨ ومن كتاب المكاتب
٢٥٣ ومن كتاب الدعوى والبيئات	١٨٨ ومن كتاب الجزية
٢٥٣ ومن كتاب صفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم	١٩٠ ومن كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله
والولاء الصغير وخطا الطبيب وغيره	عنهما
٢٥٤ ومن كتاب المزارعة وكراء الارضين	٢٠٢ ومن كتاب الرسالة الاما كان معادا
٢٥٤ ومن كتاب القطع في السرقة وأبواب كثيرة	٢١٠ ومن كتاب الصداق والايلاء
٢٥٦ ومن كتاب البجيرة والسائبة	٢١٢ ومن كتاب الصرف
٢٥٧ ومن كتاب الصيد والذبايح	٢١٢ ومن كتاب الرهون والاجارات
٢٥٨ ومن كتاب الديات والقصاص	٢١٣ ومن كتاب الشغار
٢٦٠ ومن كتاب جراح الخطا	٢١٤ ومن كتاب الظهار واللعان

صحيفة	صحيفة
٢٧٤ ومن كتاب النكاح من الاملاء	٢٦١ ومن كتاب السبق والقسامة والرمي والكسوف
٢٧٤ ومن كتاب الوصايا الذي لم يسمع منه	٢٦٢ ومن كتاب الكسوف
٢٧٤ ومن كتاب أدب القاضي	٢٦٢ ومن كتاب الكفارات والتذورات والاعتقالات
٢٧٥ ومن كتاب الطعام والشراب وعمارة الارضين	٢٦٢ ومن كتاب السير على سير الواقدي
الخ	٢٦٣ ومن كتاب جماع العلم
٢٧٧ ومن كتاب الوصايا الذي لم يسمع من الشافعي	٢٦٣ ومن كتاب الجنائز والحدود
رضي الله عنه	٢٦٨ ومن كتاب الحج من الامالي
٢٧٧ ومن كتاب اختلاف علي وعبد الله مما لم يسمع	٢٧٢ ومن كتاب مختصر الحج الكبير
الرابع من الشافعي	٢٧٣ ومن كتاب النكاح من الاملاء

(رقت)

الجزء السادس

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه بر وایة
الربيع بن سليمان المرادی عنه
تعهدهما الله بالرحمة والرضوان
وأسكنهما فسیح
الجنان آمین

(وبهامنه مسند الامام الشافعی ثم کتاب اختلاف الحديث له ایضاً رحمه الله)

(طبع هذا الكتاب)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب صاحب العزة السيد
أحمد بك الحسيني بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

(تبييه)

لا يجوز لأحد أن يطبع كتاب الام من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفاً
بإبراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسؤولاً عن التعويض قانوناً
أحمد الحسيني

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٣٢٤ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم
 إليهم صل على محمد كلما
 ذكره إذا كرون وصل
 على محمد كلما غفل عن
 ذكره الغافلون
 (باب ما خرج من كتاب
 الوضوء) أخبرنا الإمام أبو
 عبد الله محمد بن إدريس
 الشافعي رضي الله عنه
 أخبرنا مالك بن أنس عن
 صفوان بن سليم عن
 سعيد بن سلمة رجل
 من آل ابن الأرقم أن
 المغيرة بن أبي بردة
 وهو من بني عبد الدار
 أخبره أنه سمع أبا هريرة
 رضي الله عنه يقول
 سأل رجل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال
 يا رسول الله أتأمر بركب
 البحر ونحمل معنا
 القليل من الماء فإن
 توشأنا به عطشنا
 أفتمسكنا بماء البحر
 فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هو
 الطيمور ماءه الحبل
 ميتة و أنبأنا الثقة عن
 الوليد بن كثير عن محمد
 ابن عباد بن جعفر عن
 عبد الله بن عبد الله بن
 عمر عن أبيه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم

(كتاب جراح العمد)

(أصل تحريم القتل من القرآن) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ولا
 تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به الآية وقال الله عز وجل ولا تقتلوا النفس التي
 حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوما الآية وقال الله تبارك وتعالى والذين لا يدعون مع الله شيئا آخرون ولا
 يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق وقال أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا في الأرض الآية وقال الله
 عز وجل وأول عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قبرا باقا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر الآية فأصبح من
 الساميين وقال عز وجل ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها الآية
 (قتل الوالدان) قال الشافعي رحمه الله قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم قل تعالوا
 أتمل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا ولا تقتلوا أولادكم من أملاق نحن نرزقكم
 وإياهم ولا تقرروا الفواحش ما ظهر منها وما بطن الآية وقال جل ثناؤه وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب
 قتلت وقال وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم (قال الشافعي) كان بعض العرب
 تقتل الاناث من ولد خاص غارا خوف العيلة عليهم والعاريهم فلما نهى الله عز ذلك من أولاد
 المشركين دل على تثبيت النهي عن قتل أطفال المشركين في دار الحرب وكذلك دل عليه السنة مع ما دل
 عليه الكتاب من تحريم القتل بغير حق قال الله عز وجل قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم الآية

(تحريم القتل من السنة) أخبرنا الثقة عن مجاهد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عثمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل قتل امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان أو زنا بعد احصان أو قتل نفس بغير نفس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي يحل أن يعمد مسلم بالقتل ثلاث كفر ثبت عليه بعد ايمانه أو زنا بعد احصانه أو قتل نفس عمدا بغير حق وهذا موضوع في مواضعه (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبد الله بن عدي بن الحيار عن المقداد أنه أخبره أنه قال يا رسول الله أ رأيت ان لقيت رجلا من الكفار فقاتلني فضرب احدي يدي بالسيف فقطعها ثم لاذمني بشجرة فقال أملت الله أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله انه قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها أفأقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فإن قتلته فإنه بمنزلة قبل أن تقتله وانك بمنزلة قبل أن تقول كالمته التي قال (قال الربيع) معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم فأنك ان قتلته فإنه بمنزلة قبل أن يريده حرام الدم قبل أن تقتله وانك بمنزلة مباح الدم بر يد بقتله قبل أن يقول كالمته التي قال اذ كان مباح الدم قبل أن يقول لها الا لا يكون كافرا مثله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحالة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل نفسه بشئ من الدنيا عذب به يوم القيامة أخبرنا مسلم بن خالد بن اسناد لا يحضر في ذكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقتيل فقال من يدفلم يذكر له أحد فغضب ثم قال والذي نفسي بيده لو اشتد فيه أهل السماء وأهل الأرض (١) لأكبهم الله في النار وأخبرنا مسلم أيضا باسناد لا أحفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قتل المؤمن يعدل عند الله زوال الدنيا أخبرنا الثقة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعان على قتل امرئ مسلم بشار كامة اتى الله مكثوا بابين عينه آيس من رجة الله مع التشديد في القتل

(جماع إيجاب القصاص في العمد) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله جل وعز ومن قتل مظالمًا فقد جعلنا لوليه سلطانًا فلا يسرف في القتل (قال الشافعي) في قول الله عز وجل فلا يسرف في القتل لا يقتل غير قاتله وهذا يشبه ما قيل والله أعلم قال الله عز وجل كتب عليكم القصاص في القتلى فالقصاص إنما يكون ممن فعل ما فيه القصاص لا ممن لم يفعل فحكم الله عز وجل في فرض القصاص في كتابه وأبانت السنة لمن هو وعلى من هو (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال وحديثي قائم سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب أن أعدى الناس على الله القاتل غير قاتله والضارب غير ضاربه ومن تولى غير مواليه فقد كفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن إسحق قال قال لابي جعفر بن محمد بن علي رضي الله عنه ما كان في الحديث التي كانت في قرباب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان فيه العن الله القاتل غير قاتله والضارب غير ضارب ومن تولى غير ولى نعمته فقد كفر بما أنزل الله جل ذكره على محمد صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن أوس عن عيسى بن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى

مخالف لما اشتهر وذكره أهل اللغة والصرف من أن كـب الثلاثي متعد وأكـب الرباعي لازم وأنه من النوازل كتبه 4

قال اذا كان الماء فلتين
لم يحمل نجسا أو خبثا
* أخبرنا مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال
من لم يغسل الكلب من الماء
أحدكم فليغسله سبع
مرات * أخبرنا سفيان
ابن عيينة عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال اذا ولغ
الكلب في اناء أحدكم
فليغسله سبع مرات
* أنبأنا ابن عيينة عن
أيوب بن أبي تميمة عن ابن
سيرين عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا ولغ الكلب في
اناء أحدكم فليغسله
سبع مرات أو لاهن
أو أخرأحسن بالتراب
* أخبرنا سفيان بن عيينة
عن هشام عن فاطمة
عن أسماء قالت سألت
النبي صلى الله عليه وسلم
عن دم الحنضة يصيب
الثوب فقال حنطه ثم
اقرصه بالماء ثم رشه
(١) قوله لأكرمهم هكذا
في النسخ التي بيدنا ومثله
في صحيح الترمذي وهو

رسلي فيه أخيراً
الربيع عن الشافعي في
أول الكتاب ناسقان
ابن عيينة أخبرنا هشام
ابن عروة أنه سمع امرأة
فانصة بنت المنذر تقول
سمعت جليقي أسماء بنت
أبي بكر تقول سألت
النبي صلى الله عليه وسلم
عن دم الحيضة فذكر
مثله * أخبرنا مالك
عن هشام بن عروة عن
فاطمة بنت المنذر عن
أسماء ابنة أبي بكر قالت
سألت امرأة رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فقلت يا رسول الله
أرأيت أحدا إذا
أصاب ثوبها الدم من
الحيضة كيف تصنع
فقال النبي صلى الله
عليه وسلم لها إذا أصاب
ثوب أحدا كن الدم من
الحيضة فلتقرصه ثم
لتضمه بالماء ثم تصل
فيه * أخبرنا
سعيد بن سالم عن ابن أبي
حبيبة أن ابن حبيبة
عن داود بن الحصين
عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنهم عن
النبي صلى الله عليه وسلم
أنه سئل أن ترضأ بما

الله عليه وسلم من اعتبط مئمة ما يقتل فهو قودبه إلا أن يرضى ولي المقتول فمن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه
لا يقتل منه صرف ولا عدل أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن سعيد بن بجلي عن أبي بكر عن أبي رزمة
قال دخلت مع أبي علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى أبي الذي ينظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
دعني أعالج هذا الذي ينظرني فإني طيب فقال أنت رفيق وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا معك
فقال ابني أنه يده فقال أما أنه لا يخفى عليك ولا يخفى عليه

(من عليه القصاص في القتل وما دونه) قال الشافعي لا قصاص على من لم يجز عليه الحدود
وذلك من لم يجز له من الرجال أو تحض من النساء أو يستكمل خمس عشرة سنة وكل مغلوب على عقله
بأي وجه ما كانت الغلبة إلا بالسكر فإن القصاص والحدود على السكران كهي على الصحيح وكل من قلنا
عليه القصاص فهو بالغ غير مغلوب على عقله والمغلوب على عقله من السكران وغيره (قال الشافعي) وإذا
أقر الرجل البالغ وهو غير مجبور عليه بالغ مجزأ فإقراره أنه جنى جناية عمد أو وصف الجناية فأثبتها ثم جن
أو غلب على عقله فعليه القصاص في العمد منها وأرش انطفا في ماله ولا يحول ذهاب عقله دون أخذ الحق
منه (قال الشافعي) ولو أقر بحق لله من زنا أو ارتد ثم ذهب عقله لم أقم عليه حد الزنا ولم أقتله بالردة لأنني
أحتاج إلى ثبوته على الإقرار بالزنا وهو يعقل وذلك أحتاج إلى أن أقول له وهو يعقل أن لم ترجع إلى
الاسلام قتلته (قال الشافعي) ولو أقر وهو بالغ أنه جنى على رجل جناية عمد أو قال كنت يوم جنت عليه
صغيرا كان القول قوله في أن لا قود عليه وعليه أرشها في ماله خطأ فإن أقر بها خطأ لم يضمن العاقلة ما أقربه
وضمنه هرق ماله ولو قال كنت يوم جنتها عليه ذاهب العقل بالغافان كان يعلم أنه ذهب عقله قبل منه وإن
لم يعلم أقيده المجنى عليه منه (قال الشافعي) وحيث قبلت منه فعليه اليمين أن يطلبها المدعي (قال الشافعي)
ولو شهد الشهود على رجل أنه جنى على رجل جناية عمد أو قال كنت يوم جنت عليه صغيرا فان لم يثبتوه بالغاً
والمشهود عليه ينكر الجناية أو يقول كانت وأنا صغير جعلتها جناية صغير وجعلت أرشها في ماله ولم أقدم منه
(قال) ولو أن رجلاً يجني ويقتل جنى على رجل فقال جنت عليه في حال جنوني كان القول قوله ولو شهد
الشهود عليه بالجناية لم يثبتوا كان ذلك في حال جنونه أو أفاقته كان هكذا وإن أثبتوا أنه كان في حال أفاقته
فعليه القصاص وهكذا من غلب على عقله بمرض أي مرض كان أو وجه من الوجوه ما كان غير السكر
ولم يثبتوا أن مجنوناً جنى وهو سكران وقالوا لا ندري ذهاب عقله من السكر أو من العارض الذي به جعلت
القول قوله ولو أثبتوا أنه كان مقيماً من الجنون وأن السكر كان أذهب عقله جعلت عليه القود ولو شهد
شهود على أنه جنى مغلوباً على عقله وآخرون أنه جنى هذه الجناية غير مغلوب على عقله ألغيت البيتين
لتكافئهما وجعلت القول قوله مع عينية ولو كان مجنوناً ويقتل فشهد له شهود بأنه جنى مغلوباً على عقله وقال
هو بل جنت وأنا أقول قبلت قوله وجعلت عليه القود

(باب العمد الذي يكون فيه القصاص) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال جماع القتل

ثلاثة وجود عمد فيه قصاص فالولي المجنى عليه عمد القصاص إن شاء وعمد بغير قصاص فيه قصاص وخطأ فليس
في واحد من هذين الوجهين قصاص (قال) فالعمد في النفس بما فيه القصاص أن يعمد الرجل الرجل
فيصيبه بالسلاح الذي يتخذ لئله الدم ويذهب في اللحم وذلك الذي يعقل كل أحد أنه السلاح المتخذ للقتل
والجراح وهو الحديد المد كالسيف والكمين والخنجر وسنان الرمح والخيط وما أشبه مما يشق بجده إذا
ضرب أو رمي به الجلد واللحم دون ثقله فيجرح (قال الشافعي) وهو السلاح والله أعلم الذي أمر الله عز
ذكره أن يؤخذ في صلاة الجوف وكذلك كل ما كان في معناه من شيء صلاحته قد دحر حتى صار إذا وجيء به أو
رمي به يخرق حده قبل ثقله مثل العود يحدو النحاس والفضة والذهب وغيره فكل من أصاب أحد ابني

أفضلت الحجر قال نعم وبما أفضلت السباع كلها * أخبرنا مالك عن إسحق بن (٥) عبد الله عن جريدة بنت عبيد بن

رفاعة عن كبشة بنت
كعب بن مالك وكانت
تحت ابن أبي قتادة أو
أبي قتادة « الشك من
الربيع » أن أباقادة
دخل فسكبت له وضوا
لجاءت هرة فشربت
منه قالت فرأى أنظر
اليه فقال أعجبين
يا بنت أخي إن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال انها ليست بنجس
انها من الطوافين عليكم
أو الطوافات * أنبأنا
الثقة عن يحيى بن أبي
كثير عن عبد الله بن أبي
قتادة عن أبيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
مثله أو مثل معناه
* أخبرنا سفيان عن
الزهري عن عروة عن
عائشة رضي الله عنها أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يغتسل من
القدح وهو الفرق
وكنت أغتسل أنا وهو
من إناء واحد * أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن

(١) قوله بالنصب كذا
في النسخ ولعله محرف
عن النصب بضمين جمع
نصاب وهو مقبض
السكين وحرر (٢) قوله

من هذا جرحه فمات من الجرح ففيه القصاص (قال الشافعي) وإن ضربه بعرض سيف أو عرض
خنجر أو خيط فلم يجرحه فمات فلا قود فيه حتى يكون الحديد جارحاً أو شاداً حاملاً الحجر الثقيل بفخذه رأسه
وعود الحديد وما أشبهه (قال الشافعي) وكذلك لو ضربه بعود حديد خفيف لا يشدخ مثله أو بشئ من
الحديد لا يشدخ وما كان لا يجرح أو كان خفيفاً لا يشدخ وكذلك لو ضربه بحمد السيف أو غيره فلم
يجرحه ومات ففيه العقل ولا قود فيه (قال الشافعي) وما كان من شئ من الحديد أو غيره على عصا خفيفة
شبيهة (١) بالنصب فضر به الضربة الواحدة فمات منه فلا قود عليه لأن هذا لا يتخذ لينه ردماً ولا
يتخذ عيات به وإن قتل قتل بالعقل لا بالحد (قال) وكذلك المعارض يرمي به فلا يجرح ويصيب بعرضه
فيموت أو يصيب بصله فلا يجرح فيموت (قال) وهكذا لو ضربه بحجر لا حمله خفيف فرضخه فمات فلا
قود ولو شجحه وكذلك لو ضربه بسوط فبضع فيه أو ضربه بأسواط يرى أن مثله لا يموت من مثلها فمات فلا
قود ولو كان نضوا فضر به عشرة أسواط ومثله يموت فيمات من مثلها فمات ففيه القود ولو كان محتلاً
فضر به مائة أو الأغلب أن مثله لا يموت من مثلها فمات فلا قود وكل حديد له حد يجرح فخرجه جرحاً صغيراً
أو كبيراً فمات منه ففيه القود لأنه يجرح بحده والجرح يجرح بشقله ولو كان من المرو أو من الجارة شئ يحدد
حتى يور مور الحديد فخرجه به ففيه القود إن مات المجروح وإن ما جاوز هذا فكان الأغلب منه أن من ضرب
به أو ألقي فيه أو ألقي عليه لم يعش فضر به رجل رجل أو ألقاه فيه وكان لا يستطيع الخروج منه أو ألقاه عليه
فمات الرجل ففيه القصاص وذلك مثل أن يضرب الرجل بالخشب العظيمة التي تشدخ رأسه أو صدره
فيشدخه أو خاضعته فيقتله مكانه أو ما أشبه هذا مما الأغلب أنه لا يعاش من مثله أو بالعصا الخفيفة فيتابع
عليه الضرب حتى يبلغ من عدد الضرب ما يكون الأغلب أنه لا يعيش من مثله وكذلك السياط وما في هذا
المعنى وذلك أن يضربه على خاضعته أو في بطنه أو على ثدييه ضرراً بامتتاعاً وعلى ظهره المائتين أو الثمانمائة
أو على ألبته فإذا فعل هذا فلم يقطع عنه الأمانة أو مغمى عليه ثم مات ففيه القود وفي أن يسعر الحفرة حتى
إذا انجحمت ألقاه فيها أو يسعر النار على وجه الأرض ثم يلقه فيها بوطاً أو ويربطه فيغرقه في الماء فإن فعل
هذا فمات في مكانه أو مات بعد من ألقاه فيه ففيه القود (قال الشافعي) فإذا سحر النار على وجه الأرض
فألقاه فيها وهو من أوصه غير ذلك وإن ألقاه فيها صححها فكان يحيط العلم أنه يستطيع أن يتخلص
منها فترك الشخص فمات فلا قود وإن عالج الشخص فغلبه كثرته أو التها بها ففيه القود وكذلك
إن ألقى فيها فلم يزل يتحرك يعالج الخروج فلم يخرج حتى مات أو أخرج وبه منها حرق الأغلب أنه لا يعاش
منه فمات منه ففيه القود وإن كان بعض هذا وهو يقدر على التخلص بأن يكون إلى جنب أرض
لنار عليها قائماً يكفيه أن ينقلب فيصير عليها أو يقول أقمت وأنا على التخلص قادر أو ما أشبه هذا مما عليه
الدلالة بأنه يقدر على التخلص لم يكن فيه عقل ولا قود وقد قيل يكون فيه العقل وإن ألقاه في ماء قريب من
ساحل وهو يحسن العوم ولم تغلبه جرية الماء فمات فلا قود (٢) وإن كان لا يحسن العوم وألقاه قريباً من
نحو أرض أو جبل أو سفينة مقيمة وهو يحسن العوم فترك التخلص فلا قود وإن ألقاه في ماء لا يتخلص في
الأغلب منه فمات فعليه القود ولو كان الأغلب أنه يتخلص منه فاخذته حوت فلا قود وعليه العقل (قال
أبو محمد) وقد قيل يتخلص أولاً لا يتخلص سواء أن لا قود عليه وعليه العقل (قال الربيع) وأصح القولين
أن لا عقل في النفس ولا قود لأنه هو الذي قتل نفسه إذا كان يقدر أن يتخلص فيسلم من الموت فترك التخلص
وعلى الطارح أرض ما أحرقت النار منه أول ما طرح قبل أن يمكنه التخلص (قال الشافعي) وإن خنقه
فتابع عليه الخنق حتى يقتله ففيه القود وكذلك إن غمه شوب أو غيره فتابع عليه الغم حتى يموت ففيه
القود وإن تركه حياً ثم مات بعد فلا قود الآن يكون الخنق أو الغم قد أوزرته ما لا يجري معه نفسه فيموت

وإن كان لا يحسن العوم إلى قوله وهو يحسن العوم هكذا وقع في النسخ وهو غير مستقيم فأنظر كتبه ومصححه

عمر رضي الله عنه ما نه كان يتردد ان (١) الرجال والنساء كانوا يتوضئون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم جميعا أخبرنا مالك عن هشام بن

عمر روى عن أبيه عن
عمر رضي الله عنه
أنه كانت آتت علي أنما
والنبي صلى الله عليه
وسلم من أنه واحد
أخبرنا بن عيينة عن
عمر بن دينار عن أبي
السعداء عن ابن عباس
عن عيسى بن ميمونة رضي الله
عنه أنها كانت تغسل
حصى النبي صلى الله
عليه وسلم من أناء واحد
أخبرنا سفيان عن
عاصم عن معاذة العدوية
عن عائشة رضي الله
عنها قالت كنت
أغسل آتا رسول الله
صلى الله عليه وسلم
من أناء واحد فربما
قلت له أبسلى أبسلى
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن عبيد الله بن
عبد الله عن ابن عباس
رضي الله عنه أنه قال
حضر النبي صلى الله عليه
وسلم بشاة ميتة قد كان
أعطاهامولاة لميمونة
زوج النبي صلى الله عليه

بن ذكوان فقيه القود (١) (محل الربيع) وقد قيل يتخلص أولا يتخلص أن لا قود عليه وعليه العقل لأنه لم
يت من البعد (قال الشافعي) وجماع هذا أن ينظر إلى من قتل بشيء مما وصفت غير السلاح المحدود
أن كان الأغلب أن من يبل منه يقتله ويقتل مثله في مثل سنة وجمعة وقتره أو حله أن كانت مخالفة لذلك
قتل لرحما كقتل السلاح أو أوجر فيه القود وإن كان الأغلب أن من يبل منه يمتل ما يمتل منه يسلم ولا
يأثم ذنبه على نفسه فلا قود فيه (قال الشافعي) وضرب القليل على الحاصرة يقتل في الأغلب ولا يقتل
مسلو كان في ظهر أو ألبين أو خدين أو رجلين والضرب القليل يقتل النضواخا الضعيفة في الأغلب
والأغلب أن لا يقتل قريبه ويقتل في الأغلب في البرد الشديد والحر الشديد ولا يقتل في الأغلب في غيرهما
(قال الشافعي) فمن ذل من أمر شيء فانظر إليه في الوقت الذي نه فيه فإن كان الأغلب أن ما ياله به يقتله
ففيه القود وإن كان الأغلب أن ما ياله به لا يقتله فلا قود فيه (قال الشافعي) وإن طين رجل على رجل
بماء ولم يدعه يعل السطح طعام ولا شراب أياما حتى مات أو جسه في موضع وإن لم يطين عليه ومنعه الطعام
أو الشراب مدة الأغلب من مثله أنه يقتله فمات قتل به وإن مات في مدة الأغلب أنه يعيش من مثله فنفى
العقل لا قود فيه (قال الشافعي) فإن جسه فداء بطعام أو شراب ومنعه الطعام فلم يشربه حتى مات ولم تأثم
عليه مدة يموت أحد منع الطعام في مثله فبالعقل لا قود لأنه ترك أن يشرب فإعان على نفسه ولم يمنعه
الطعام مدة الأغلب أنه يموت أحد منعها الطعام ولو كانت المدة التي منعه فيها الطعام مدة الأغلب أنه يموت
أحد من مثله يقتل به وإن كان الأغلب أنه لا يموت من مثله ضمن العقل (قال الشافعي) وإذا أقدمت بما صنع
به حبس ومنع كجسه ومنعه فإن مات في تلك المدة والقتل بالسيف

(باب العمد في مادن النفس) قال الشافعي رحمه الله ومادون النفس مخالف للنفس في بعض أمره
في العمد فلو عمد رجل عين رجل بأصبعه ففقاها كان فيها القصاص لأن الأصبع تأتي فيها على ما تأتي عليه
السلاح في النفس وربما جازت على أكثر وهكذا لو أدخل الرجل أصبعه في عينه فاعتلت فلم تبرا حتى ذهب
بصرها أو أمتعت كان فيها القصاص (قال الشافعي) ولو لطمه لطمه في رأسه فورمت (٢) ثم اتعت حتى
أورخت لم يكن فيها قصاص لأن الأغلب من اللطمة أنه ما يلبس يكون منها شكذا فتكون في حكم الخطأ (قال
الشافعي) ولو ضرب رأسه بججر محدد أو بججره نقل غير محدد فإورخته أو أدماه ثم صارت موضحة كان فيها
القود لأن الأغلب مما وصفت من الحجارة أنه ما تصنع هذا ولو كانت حصاة فرماها فورمت ثم أورخت لم
يكن فيها قصاص وكان فيها عقابا أما لأن الأغلب أنها لا تصنع هذا فعلى هذا مادون النفس مما فيه القصاص
كله يغار إذا أصابه بالنسي فإن كان الأغلب أنه يصنع به مثل ما يصنع بشيء من الحديد في النفس فإصابه
به ففيه القود وإن كان الأغلب أنه لا يصنع ذلك إلا قليلا لأن كان فلا قود فيه وفيه العقل وهذا على مثال
ما يصنع في النفس في اثبات القصاص وتركه وأخذ العقل فيه (قال الشافعي) وجماع معرفة قتل العمد
من الخطأ أن يعمد الرجل إلى الرجل بالعصا الخفيفة أو قال عصا في آلبته أو بالسياط في ظهره الضرب الذي
الأغلب أنه لا يموت من مثله أو مادون ذلك من الطم والرجع والصلب والضربة بالثرب وما أشبهها وكل هذا
من العمد الخطأ الذي لا قود فيه وفيه العقل (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان
عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا إن في قتل العمد الخطأ بالسوط أو
العصا ما ثم من الأبل مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها أولادها أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الحذاء عن
القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
فأدب في هذا على العقلة من قبل أنه خطأ في القتل وإن كان عد في الفعل يستطاع فيه القصاص ولا يكون
فيه القصاص والدية في مضي ثلاث سنين (قال الشافعي) وهذا معنى ما وصفت من الضرب الذي

(١) قوله قال الربيع
وقد قيل يتخلص أولا
يتخلص الخ هكذا وقع
في النسخ ولا يناسب
ما قبله وقوته لأنه
لم يمت من اليد في بعض
النسخ إلا من اليد وانظر
(٢) قوله ثم اتعت كذا

في نسخة مرقى أخرى ثم لعب بدون نقط فانظر كتبه مصححه

وسلم قال فيه لا تنتفع
 بجلده قال يا رسول الله
 انهم ميتة قال انما حرم
 أكلها أخبرنا الربيع
 أنبأنا الشافعي أنبأنا ابن
 عيينة عن الزهري عن
 عبيد الله بن عبد الله عن
 ابن عباس رضي الله
 عنهما عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ما على أهل
 هذه لو أخذوا إهابها
 قد بغوه فانتفعوا به قالوا
 يا رسول الله انهم ميتة
 قال انما حرم أكلها
 أخبرنا سفيان بن عيينة
 عن زبدين أسلم أنه سمع
 ابن وعلة سمع ابن عباس
 رضي الله عنهما سمع
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول أيا إهاب دبغ فقد
 طهر أخبرنا مالك
 عن زبدين أسلم عن
 ابن وعلة عن ابن عباس
 رضي الله عنهما أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 إذا دبغ الإهاب فقد
 طهر أخبرنا مالك عن
 ابن قسيط عن محمد بن
 عبد الرحمن بن ثوبان
 عن أمه عن عائشة
 رضي الله عنها أن النبي
 صلى الله عليه وسلم أمر
 أن يستمتع بجلود الميتة
 إذا دبغت أخبرنا مالك

الأغلب فيه أنه يعاش من مثله ولم ألق أحدا من أهل الفقه والنظر يخالف في أن هذا معناه فأما أن يشدخ
 الرجل رأس الرجل بالحجر أو يتابع عليه ضرب العصا والسياط متابعة الأغلب أن مثله لا يعيش من مثله
 فهذا أكبر من القتل بالشرية بالسكين والحديدة الخفيفة في الرأس واليد والرجل وأجل قتل وأحرى أن
 لا يعيش أحد منه في الظاهر

(الحكم في قتل العمد) قال الشافعي رحمه الله من العلم العام الذي لا اختلاف فيه بين أحد لقبيته
 خذ ثنيه وبلغني عنه من علماء العرب أنها كانت قبل نزول الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم تبان
 في الفضل ويكون بينهما ما يكون بين الجيران من قتل العمد والخطا فكان بعضهما يعرف لبعض الفضل في
 الديات حتى تكون دية الرجل الشريف أضعاف دية الرجل دونه فآخذ بذلك بعض من بين أظهرهم من
 غيرهما بقصد مما كانت تأخذ به فكانت دية النضيرى ضعف دية القرظي وكان الشريف من العرب إذا قتل
 مجاوز قاتله إلى من لم يقتله من أشرف القبيلة التي قتله أحد هاور عيال برضا إلا بعد دية لو أنهم فقتل بعض
 غنى شأس بن زهير فجمع عليهم أبو زهير بن جندبة فقتلوا له أو بعض من نذب عنهم مسل في قتل شأس فقال
 إحدى ثلاث لا يغني غيري غير قالوا وما هي قال تخمون لي شأسا وتعلمون ردائي من نجوم السماء وترفعون إلى
 غنيابا برها فآقتلها ثم لا أرى أني أخذت منه عوضا وقتل كليب وائل فآقتلوا دهر اطويلا واعتزلهم بعضهم
 فأصابوا ابنه يقال له بجير فآقتلهم فقال قد عرفتم عزلي فجيء بكليب وكفوا عن الحرب فقالوا بجير بشسع
 فعل كليب فقتلهم وكان معتزلا (قال الشافعي) وقال أنه نزل في ذلك وغيره مما كانوا يحكمون به في
 الجاهلية هذا الحكم الذي أحكمه كله بعد هذا وحكم الله تبارك وتعالى بالعدل فسوى في الحكم بين عباده
 الشريف منهم والوضيع أحكمكم الجاهلية يبعون ومن أحسن من الله حكم القوم يوقنون فقال أن الإسلام
 نزل وبعض العرب يطلب بعضا بداء وجراح قتل فيهم بأبها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى
 إلى قوله ذلك تخفيف من ربكم ورجة الآية والآية التي بعدها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي
 قال أخبرنا معاذ بن موسى عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان قال معاذ قال مقاتل أخذت هذا التفسير
 عن نفر حفظ معاذ منهم مجاهد أو الحسن والضحاك بن مزاحم قال في قوله فمن عني له من أخيه شيء فأتباع
 بالمعروف وأداء إليه باحسان الآية قال كان كتب على أهل النور أنه متى قتل نفسا بغير نفس حق له أن
 يقاد بها ولا يعني عنه ولا تقبل منه الدية وفرض على أهل الإنجيل أن يعني عنه ولا يقتل ورخص لامة
 محمد صلى الله عليه وسلم أن شاء قتل وإن شاء أخذ الدية وإن شاء عفا فذلك قوله عز وجل ذلك تخفيف من
 ربكم ورجة يقول الدية تخفيف من الله إذ جعل الدية ولا يقتل ثم قال فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم
 يقول من قتل بعد أخذ الدية فله عذاب أليم وقال في قوله ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم
 تتقون يقول لكم في القصاص حياة ينتهي بضعكم عن بعض أن يصيب مخافة أن يقتل أخبرنا سفيان
 ابن عيينة قال حدثنا عمر بن دينار قال سمعت مجاهدا يقول سمعت ابن عباس يقول كان في بني إسرائيل
 القصاص ولم تكن فيهم الدية فقال الله عز وجل لهذه الامة كتب عليكم القصاص في القتلى الخ بالحجر
 والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عني له من أخيه شيء قال العفو أن تقبل الدية في العمد فأتباع بالمعروف
 وأداء إليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورجة مما كتب على من كان قبلكم فمن اعتدى بعد ذلك فله
 عذاب أليم (قال الشافعي) وما قال ابن عباس في هذا كما قال والله سبحانه أعلم وكذلك ما قال مقاتل (١) لأن الله
 عز وجل أذكركم القصاص ثم قال فمن عني له من أخيه شيء فأتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان لم يجز والله أعلم
 أن يقال إن عني بان صولح على أخذ الدية لأن العفو تركه حق بلا عوض فلم يجز الآن يكون إن عني عن
 القتل فإذا عفا لم يكن إليه سبيل وصار العافي القتل مال في مال القاتل وهو دية قتيله فينبه معجرف

(١) هنا زيادة في بعض

النسخ ونصها وتقصي مقاتل فيه أكثر من تقصي ابن عباس والتستريل يدل على ما قال مقاتل لأن الله عز وجل الخ ٨١ آية معجرفه

عن نافع عن زيد بن عبد الله
ابن عمر عن عبد الله
ابن عبد الرحمن بن أبي
بكر الصديق عن أم
سليد رضى الله عنها أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال الذي يشرب في آنية
الفضة إنما يجرجر في
بطنه نار جهنم * أخبرنا
ابن عيينة عن الزهري
عن أبي سلمة عن أبي
هريرة رضى الله عنه أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال إذا
استيقظ أحدكم من
نومه فلا يغمس يده في
الإناء حتى يغسلها ثلاثا
فإنه لا يدري أين باتت
يده * أخبرنا مالك وابن
عيينة عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال إذا استيقظ
أحدكم من نومه
فليغسل يده قبل أن
يدخلها في وضوئه فإن
أحدكم لا يدري أين
باتت يده * أخبرنا الثقة
عن حميد عن أنس بن
مالك رضى الله عنه قال
كان أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم

ويؤدى إليه القاتل باحسان فلو كان إذا عفا عن القاتل لم يكن له شيء لم يكن للعافي يتبعه ولا على القاتل شيء
يؤديه باحسان (وقال) وقد جاءت السنة مع بيان القرآن في مثل معنى القرآن أخبرنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح
الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله عز وجل حرم مكة ولم يحرمها الناس فلا يحل لمن كان
يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفل بها دما ولا يعصم دمه ما يجزأ فان ارتخص أحد فقال أحلت لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فإن الله أحلها لي ولم يحلها للناس وإنما أحلت لي ساعة من النهار ثم هي حرام كحرمها
بالأمس ثم أنكم باخرأعة قد قتلتم هذا القاتل من هذيل وأنا والله عاقله فمن قتل بعده قتيلا فاشله بين خيرتين
إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا العقل (قال الشافعي) وأنزل الله جل ثناؤه ومن قتل مظلوما فقد
جعلنا لوليّه سلطانا فلا يسرف في القتل فيقال والله أعلم في قوله فلا يسرف في القتل لا يقتل غير قاتله (قال
الشافعي) في قوله تبارك وتعالى كتب عليكم القصاص في القتلى إنما الخاصة في الحسين الذين وصف
مقاتل بن حيان وغيره من حكيت قوله في غير هذا الموضع ثم أدبها أن يقتل الحر بالحر إذا قتله والاني
بالاني إذا قتلها ولا يقتل غير قاتله الباطل لأن يجاوز القاتل إلى غيره إذا كان المقتول أفضل من القاتل كما
وصفت ليس أنه لا يقتل ذكر بالاني إذا كانا من مسلمين ولا أنه لا يقتل حرب بعد من هذه الجهة وإنما
يتبرك قتلها من جهة غيرها وإذا كانت هكذا أشبه أن تكون لا تدل على أن لا يكون يقتل اثنان بواحد إذا
كانا قاتلين (قال الشافعي) وهي عامة في أن الله عز وجل أوجب بها القصاص إذا تكافأ دمان وإنما
يتكافأان بالحرية والإسلام وعلى كل ما وصفت من عموم الآية وخصوصها دلالة من كتاب أو سنة أو إجماع
(قال الشافعي) فأما رجل قتل قتيلا فولي المقتول بالخيار إن شاء قتل القاتل وإن شاء أخذ منه الدية وإن
شاء عفا عنه بلا دية (قال الشافعي) وإذا كان لولي المقتول أخذ المال وترك القصاص كرد ذلك القاتل
أو أوجه لأن الله عز وجل إنما جعل السلطان للولي والسلطان على القاتل في كل وارث من زوجة أو غيرهما سواء
وليس لأحد من الأولياء أن يقتل حتى يجتمع جميع الورثة على القتل وينتظر عائتهم حتى يحضر أو يوكل
وصغيرهم حتى يبلغ ويحبس القاتل إلى اجتماع غائبهم وبلوغ صغيرهم فإن مات غائبهم أو صغيرهم أو بالغهم
قبل اجتماعهم على القتل فلوارث الميت منهم في الدم والمال مثل ما كان ليست من أن يعفوا أو يقتل (قال
الشافعي) فإذا أخذ منه من الدية فذلك له ولا سبيل له إلى الدم إذا أخذ الدية أو عفا بلا دية (قال الشافعي)
ولو كان على المقتول دين وكانت له وصايا لم يكن لأهل الدين ولا الوصايا العرض في القتل إن أراد الورثة فإن عفا
الورثة وأخذوا الدية أو عفا أحدهم كانت الدية حينئذ مالا من ماله يكون أهل الدين أحق بها ولأهل الوصايا
حقهم منها (قال الشافعي) ولو لم تختار الورثة القتل ولا المال حتى مات القاتل كانت لهم الدية في ماله
بحاصون بهما غرماء كدين من دينه (قال الشافعي) ولو اختاروا القتل فمات القاتل قبل يقتل كانت لهم
الدية في ماله لأن المال إنما يبطل عنهم بأن يختاروا القتل ويقتلون فيكونون مستوفين لحقهم من أحد
الوجهين وكذلك لو قضى لهم بالقصاص بعد اختياره فمات المقضى عليه بالقصاص قبل يقتل كانت لهم
الدية في ماله (قال الشافعي) ولو لم يمت القاتل ولكن رجل قتل خطأ أخذت له دية كانت الدية مالا من ماله
لا يكون أهل القتل الأول أحق بهما من غرمائه كما لا يكونون أحق بما سواها من ماله ولهم الدية في ماله يكونون
بها أسود الغرماء (قال الشافعي) ولو جرحه رجل عدا ثم عفا الجرح عن الجرح وما حدث منه ثم مات من
ذلك الجرح لم يكن إلى قتل الجرح سبيل بأن الجرح قد عفا القتل فإن كان عفا عنه لياخذ عقل الجرح أخذت
منه الدية تامة لأن الجرح قد صار نفسا وإن كان عفا عن العقل والقصاص في الجرح ثم مات من الجرح
فإن لم يجز الوصية للقاتل أبطل العفو وجعل الدية تامة الورثة لأن هذه وصية لقاتل ومن أجاز الوصية للقاتل

ينفلسرون العشاء
 فينامون أحسبه قال
 تعودوا حتى تنفق
 رؤسهم ثم يملون ولا
 يتوضئون أخبرنا مالك
 عن نافع عن ابن عمر أنه
 كان ينام قاعدا ثم يصلي
 ولا يتوضأ أخبرنا مالك
 عن ابن شهاب عن سالم
 عن أبيه قال قبله
 الرجل امرأته أو
 جسها بيده من
 الملاسة فمن قبل
 امرأته أو جسها بيده
 فعليه الوضوء حدثنا
 سفيان حدثنا الزهري
 أخبرني عباد بن تميم
 عن عمه عبد الله بن زيد
 قال شكى إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم الرجل
 يخبيل إليه الشيء في
 الصلاة فقال لا ينفقل
 حتى يسمع صوتا أو يجد
 ريحا أخبرنا إبراهيم

(١) قوله أو اختيار
 العقل كذا وقع في
 النسخ ولعله سقط من
 قلم النسخ قبل هذا ما يصح
 العطف عليه ووجه الكلام
 وأنه أعلم كان لولي المقتول
 وللمجروح على الجاني
 القصاص أو اختيار
 العقل الخ فانظر كتبه
 معجمه

جعل عقود عن الجرح وصية يضرب بها القاتل في الثالث مع أهل الوصايا وقال فيما زاد من الدية على عقل
 الجرح قولين أحدهما له مثل عقل الجرح لأنه مال من ماله ملك عنه والآخري لا يجوز لأنه لا يملك إلا بعد
 موته عنه (قال الشافعي) ولو قتل نفر رجلا عدا كان لولي القتل أن يقتل في قول من قتل أكثر من واحد
 بواحد أيهم أرادوا يأخذ من أراد منهم الدية بقدر ما يلزمه منها كانوا ثلاثة فقتلوا واحدا فبأخذ من
 الاثنين ثلثي الدية أو بقدر ما ناء (قال الشافعي) وإذا كثرت نفر أقتلوا بمعاينة من ضربه واحدا منهم
 ضارب بحد سبعة والآخري بمصا خفيفة والآخري بمجرأوسوط فقات من ذلك كله وكلهم عامد لا ضرب فلا
 قصاص فيه من قبل أن لا أعلم بأي الضرب كان الموت وفي بعض الضرب ما لا يقد فيه بحال وعلى العامد
 بالحديد حصته من الدية في ماله وعلى الآخرين حصته ما على عاقلتهما (قال الشافعي) وكذلك لو كان فيهم
 واحد رمي شيئا فخطأ به فأصابه معهم كانت على جميع العامدين بالحديد الدية في حصصهم في أموالهم حالة
 وعلى عاقلته المخطئ بالحديد حصته من الدية كأن تكون دية الخطأ (قال الشافعي) ولو عفا المقتول عن
 هؤلاء كلهم كان القول فيمن لا يجيز للقاتل وصية أو من يجيزها كما وصفت وقال في الذي بشرتهم بخطا قولين
 أحدهما أن الوصية للعاقلة لا للقاتل بجميع ما أصاب العاقلة من حصته صاحبهم من الدية وصية لهم جائزة
 من الثلث والآخري أن لا تجوز له وصية لأنها لا تسقط عن العاقلة إلا بسقوطها عنه فهي وصية للقاتل (قال
 الربيع) القول الثاني أصح عندي (قال الشافعي) والقول في الرجل يجرح الرجل جرحا يكون في
 مثله قصاص في الجرح ومنه أن الجرح في جرحه مثل ما كان لأولياءه في قتله من الخيار فان شاء استقاد
 من جرحه وإن شاء أخذ عقل الجرح من مال الجارح حالاً يكون غريما من الغرماء يخاص أهل الدين
 (قال الشافعي) وما أصابه من جرح عدا القصاص فيه فعقله في مال الجارح حال (قال الشافعي) ولو جنى
 رجل على رجل جنائيات كان له أن يستقيد مما أرادوا يأخذ العقل مما أراد منها وكذلك لو جنى عليه نفر كان
 له أن يستقيد من بعضهم ويأخذ من بعض العقل (قال الشافعي) ولو كان القاتل أو الجارح عبدا
 أو ذميا أو حرا مسلما كان لولي المقتول وللمجروح في نفسه على الجاني (١) أو اختيار العقل من العبد والذي فان
 اختاروه أو اختاره فاقصوا واقص فلا شيء لهم غير القصاص فان اختاروا أو اختار العبد قل فذاك في مال
 الذي حال يكونون في ماله غرماء له وفي عتق العبد كاملا يباع فيه فان باع العقل كاملا فذلك لولي الدم
 أو الجرح وإن لم يبلغ لم يلزم سيده منه شيء وإن زاد عن العبد على العقل ربا إلى سيد العبد وإن شاء سب
 العبد قبل هذا كله أن يؤدي عقل النفس أو الجرح متطوعا غير مجبور عليه لم يبع عليه عبده وقد أدى
 جميع ما في عتقه (قال الشافعي) ولو كان الجاني عبدا على عبد كان لسيد العبد الخيار في القصاص أو
 العقل وليس للعبد في ذلك خياران كانت الجنابة جرحا برئ منه وسواء كان العبد مرقونا أو غير مرقون
 إلا أنه إذا أخذ له عقلا وهو مرقون خير بين أن يدفع ما أخذ له من العقل رهنا إلى المرتبة أو يبعده قصاصا
 من دينه ولا ينع القصاص قول المرتبة إنما جعلت عليه إذا أخذ العقل أن يبعده رهنا وقصاصا لأنه يقوم
 مقام بدن العبد إن مات أو نقص بدنه لنقص الجراح له وإن لم يمت وسواء أخذ في المدبر وأما الولد لملك المملوك
 في هذا كله فأما المكاتب فذلك إليه دون سيده يقتص إن شاء أو يأخذ الدية فان أخذ الدية خلى بيده وبينها
 كما خلى بينه وبين ماله (قال أبو محمد الربيع) وفي المكاتب يجني عليه جنابة فيها قصاص أنه ليس له أن يقتص
 من قبل أنه قد يجز فيصير رقيا فيكون قد أئلف على سيده المال الذي هو بدل من القصاص وله أن يأخذ
 العقل ويكون أولى به من السيد يستعين به في كتابته (قال الشافعي) وإذا اختار العقل في قتل العبد الذي
 فيه القصاص فهو حال في النفس وما دونها وكل عبد وإن كان ديات في مال الجاني مؤسرا كان أو معسرا

ابن نديم أخبرني أبو بكر
ابن عمر بن عبد الرحمن
عن نافع عن ابن عمر أن
رجلاً مر على النبي
صلى الله عليه وسلم وهو
يبرل فلم عليه الرجل
فرد عليه السلام فلما
جاوزه ناداه النبي صلى الله
عليه وسلم فقال انما
جلني على الرد عليك
خشية أن تنهب
فتقول اني سلمت على
رسول الله فلم يرد علي
فأذا رأيتني على هذه
الحال فلا تسلم علي فأنك
ان تفعل لأرد عليك
أخبرنا ابراهيم بن
محمد عن أبي الحويرث
عن الأعرج عن
ابن الجهم قال مررت
على النبي صلى الله عليه
وسلم وهو يبرل فسلمت
عليه فلم يرد علي حتى قام
إلى جدار فحتم بعضاً
كانت معه ثم وضع يده
على الجدار فسمع وجهه
وذراع يده ثم رد علي
السلام قال أبو العباس
الاصم رحمه الله شذاز
الحديثان ليسا في
كتاب الرضوء ولكن
أخرجتهما فيه لأنه مرضعه
وفي هذا الموضع من
كتاب الرضوء قال
الشافعي رضي الله عنه

لا تحتمل انعاقلة من قتل العمد شيئاً (قال الشافعي) وإن أحب الولادة أو المجرع العمد في القتل بلا مال ولا قود
فذلك لهم ذلك قال قائل فمن أين أخذت العمد في القتل بلا مال ولا قود قيل من قول الله جل ثناؤه فمن تصدق
به فقه وكفاؤله ومن الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن في العمد عن القصاص ككفار ذار
قال شيئاً يرغب به في العفو عنه فان قال قائل فأنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من قتل له قاتل
فأخذ له بين خيرتين أن أجبا فالقود وان أجبا فالعقل قيل له نعم هو فيما يأخذون من القاتل من القتل
والعفو بالدية والعفو بلا واحد منهم ما ليس بأخذ من القاتل انما هو ترك له كما قال ومن وجد عين ماله عبد
معدم فهو وأحق به ليس أن ليس له تركه ولا ترك شيء يوجب له انما يقال شوله وكل ما قيل له أخذ منه فله تركه
(قال الشافعي) وأذا قتل رجل الرجل عمدته مات القاتل بالدية في مال العاتل لانه يكون لا وليا للمقتول
أن يأخذوا أيهم ما شاءوا إلا أن حقهم في واحد دون واحد فإذا قات واحد فحقهم ثابت في الذي كان حقهم
فيه ان شاءوا وهو (قال الشافعي) وكذلك للرجل اذا جرحه الرجل الخيار في القصاص في الجرح فان مات
الجرح فله عقل الجرح ان شاء حالاً لم يوصف في مال الجرح (قال الشافعي) وسواء أي ميتة مات القاتل
والجرح بقتل أو غير فدية المقتول الاول وجرحه في ماله فان جرح رجل جراحات في كل ما قصاص والمجروح
الخيار في كل جرح منها كما يكون في جرح واحد لو جرحه اياه وان شاء اقتص من بعضها وأخذ الدية من بعضها
وان شاء ذلك في كلها فهو له (قال الشافعي) كأنه قطع يديه ورجليه وأوصه فان شاء قطع له يدا ورجلا
وأخذ عقل يدا ورجل وان شاء وأوصه وان شاء أخذ رأس الموصحة اذا كان له الخيار في كل كان له الخيار في
بعض (قال الشافعي) وكذلك ورثة المقتول والمجروح بعد موته ان أجبا واقتص والميت من النفس
أو الجرح ان لم يكن نفس وان أجبا أخذوا العقل وان أجبا اذا كانت جراح ولم يكن نفس أن يأخذوا
أرض بعض الجراح و يقتصوا من بعض كان لهم (قال الشافعي) ومن قتل اثنين بواحد أو أكثر بواحد
فقتل عشر رجلا عمداً فلا وليا للمقتول أن يقتلوا من شأوا منهم وأن يأخذوا الدية بمن شاءوا فإذا أخذوا
الدية لم يكن لهم أن يأخذوا من واحد الا عشر الدية وإذا كانت الدية فأنما يغرمها الرجل على قدر من شركه
فيها وهي خلاف القصاص (قال الشافعي) وان قطع رجل يدي رجل ورجليه ثم مات المقطوعة يده
ورجله من تلك الجراح فأراد ورثته القصاص كان لهم أن يصنعوا ما صنع بصاحبهم وان أرادوا أن يقتلوه
و يأخذوا أرضاً فيما صنع به لم يكن لهم وإذا كانت النفس فلا أرض للجراح لدخول الجراح في النفس ولهم
أن يأخذوا دية النفس كلها ويدعوا القصاص (قال الشافعي) ولو أرادوا أن يقطعوا يديه ورجليه أو
يبدلون رجليه أو بعض أطرافه التي قطع منه ويدعوا قتله كان ذلك لهم اذا قضيت لهم بان يفعلوا ذلك
ويقتلوه قضيت لهم بان يفعلوا ذلك به ويدعوا قتله فان قالوا نقطع يديه ثم نأخذ منه دية أو بعضه لم يكن
دالاً لهم وقيل اذا قطع يديه فقد أخذت منه ما فيه الدية فلا يكون لكم عليه زيادة الا القطع أو القتل فأما مال
فلا وله قطع ماله يدا ورجلاه قالوا أنا أخذ نصف الدية كان لهم ذلك لانه لو قطع يديه فأرادوا أخذ القود
من يد الارش من أخرى كان لهم ذلك ولا يكون لهم ذلك حتى يبرأ (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بجالها
جرحه مائة مع قطع يديه ورجليه مات فقال ورثته نجرحه جائفة ونقتله لم ينعوا ذلك وان أرادوا تركه
بعد ما تركوه ولو قالوا على الابتداء نجرحه جائفة ولا نقتله لم يتركوا وذلك أنهم انما يتركون اذا قالوا
نقتله بما يقدم منه في الجنابة وأما ما لا يقدم منه فلا يتركون وإياه

(ولادة القصاص) قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً
فلا يسرف في القتل (قال الشافعي) فكان معلوماً عند أهل العلم من خطوب بهذه الآية أن ولي
المقتول من جعل الله تعالى له ميراثاً منه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قاتل فله بين

وروى أبو الحسب
عن الأعرج عن ابن
الصمة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم
يقتبسهم فأخرجت
الحديث بتمامه لهذه
العلّة أخبرنا مالك عن
أبي النضر مولى عمر بن
عبيد الله عن سليمان
ابن يسار عن المقداد
ابن الأسود أن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه
أمره أن يبال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
عن الرجل إذا دنا من
أهله فخرج منه المذي
ماذا عليه قال علي فان
عندي أسنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم فانا
أستحي أن أسأله قال
المقداد فسألت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
عن ذلك فقال إذا وجد
أحدكم ذلك فلينفض
فرجه وليتوضأ وضوءه
للاصلاة أخبرنا مالك
عن عبد الله بن أبي بكر

(١) قوله إذا كان لهم
أن يكونوا بالدم مالا كذا
في النسخ وانظر
(٢) قوله أحلفوهم
كذا في النسخ بضمير
الفاعل جمعاً وانظر كتبه

خيرتين إن أحبوا فالقود وإن أحبوا فالعقل ولم يختلف المسلمون علمته في أن العقل موروث كما يورث المال
وإذا كان هكذا فكل وارث ولى الدم كما كان لكل وارث ما جعل الله له من ميراث الميت زوجة كانت له أو ابنة
أو أما أو ولداً أو والد لا يخرج أحدهم منهم من ولاية الدم (١) إذا كان لهم أن يكونوا بالدم مالا كما
لا يخرجون من سواه من ماله (قال الشافعي) فإذا قتل رجل رجلًا فلا سبيل إلى القصاص إلا بان
جميع جميع ورثة الميت من كانوا وحيث كانوا على القصاص فإذا فعلوا فلهم القصاص وإذا كان على
الميت دين ولا مال له أو كانت له وصايا كان للورثة القتل وإن كرم أهل الدين والوصايا لأنهم ليسوا من أوليائه
وإن الورثة إن شاءوا ملكوا المال بسببه وإن شاءوا ملكوا القود وكذلك إن شاءوا عفووا على غير مال ولا قود
لأن المال لا يملك بالعدد إلا بعيشة الورثة أو بعيشة المجنى عليه إن كان حياً وإذا كان في ورثة المقتول صغاراً أو
غيب لم يكن إلى القصاص سبيل حتى يحضر الغيب وبلغ الصغار فإذا اجتمعوا على القصاص فذلك لهم وإذا
كان في الورثة معه عوف فلا سبيل إلى القصاص حتى يفيق أو يموت فتقوم ورثته مقامه رأى الورثة كان بالغاً فعفا
ع. ال أو بلا مال سقط القصاص وكان لمن بقي من الورثة حصته من الدية وإذا سقط القصاص صارت لهم
الدية (قال الشافعي) وإذا كان للدم وليان فحكم لهما بالقصاص أو لم يحكم حتى قال أحدهما قد عفوت
القتل لله أو قد عفوت عنه أو قد تركت الاقتصاص منه أو قال القاتل اعفني فقال قد عفوت عنك فقد بطل
القصاص عنه وهو على حقه من الدية وإن أحب أن يأخذ ماله أخذته أخذته لأن عفوه عن القصاص غير عفوه عن
المال إنما هو عفو أحد الأمرين دون الآخر قال الله تعالى فمن عفى له من أخيه شيئاً فاتباع بالمعروف وأداء
إليه بإحسان يعنى من عفى له عن القصاص (قال الشافعي) ولو قال قد عفوت عنك القصاص والدية
لم يكن له قصاص ولم يكن له نصيب من الدية ولو قال قد عفوت ما لزم لي لم يكن هذا عفو الدية وكان عفواً
للقصاص وإنما كان عفواً للقصاص دون المال ولم يكن عفواً للمال دون القصاص ولا لهما لأن الله عز وجل
حكم بالقصاص ثم قال فمن عفى له من أخيه شيئاً فاتباع بالمعروف فأعلم أن العفو مطلقاً إنما هو ترك القصاص
لأنه أعظم الأمرين وحده كما أن يتبع بالمعروف ويؤدي إليه المعفو له بإحسان وقوله ما لزم لي على
القصاص اللازم كان له وهو محكوم عليه إذا عفى له عن القصاص بأن يؤدي إليه الدية حتى يعفو هو صاحبها
ولو قال قد عفوت عنك الدية لم يكن هذا عفواً له عن القصاص لأنه كان مقبلاً على القصاص فالقصاص له
دون الدية وهو لا يأخذ القصاص والدية وكذلك لو قال قد عفوت عن الدية ثم مات القاتل فإن له أخذ الدية
لأنه عفا عنها وليس له إنما تكون له بعد عفوه عن القصاص وإن عفا الولي عن الدية والقصاص وعليه
دين جازعه فله ولوعفاهما في مرضه الذي مات فيه كان عفوه جائزاً وكان عفوه حصته من الدية وصية (قال
الشافعي) ولو كان للقتول وليان فعفا أحدهما القصاص لم يكن للباقي إلا الدية وإن كان محجوراً ففعفاها
فعفوه باطل وليس لوليها إلا أخذها من القاتل ولوعفاها ووليها كان عفوه باطلاً وكذلك لو صالح وليه منها على
شيء ليس بنظره لم يجز له من ذلك إلا ما يجوز له من البيع والشراء عليه على وجه النظر (قال الشافعي)
وإذا عفا المحجور عن القصاص جازعه فمعه وكانت له ولورثته معه الدية لأن عفوه عن القصاص زيادة في
ماله وعفوه المال نقص فلا يجوز عفوه المال (قال الشافعي) ومن جازله عفوه ماله سوى الدية جاز ذلك له
في الدية ومن لم يجز عفوه ماله سوى الدية لم يجز له عفو الدية (قال الشافعي) ولو قال أحد الورثة قد عفوت عن
القاتل أو قد عفوت حتى عن القاتل ثم مات قبل بين كان لورثته أخذ حقه من الدية ولم يكن لهم القصاص فإن
ادعى القاتل أنه قد عفا الدية والقود فعليه البيعة وإن أراد أحلاف الورثة ما يعلمونه عفاها (٢) أحلفوهم
وأخذوا بحقهم من الدية (قال الشافعي) ولو كان العافي حياً فادعى عليه القاتل أنه قد عفا عنه
الدم والمال أحلف له كما يخلف في دعواه عليه فيما سوى ذلك (قال الشافعي) وكل جناية على أحد فيها

أورجلا أو ألوليه طلب بالبينة فإن أقامها بانه قتله عمدا عزرو لم يكن عليه عقل ولا قود ولا كفارة وإن لم يقيمها اقتص منه ولو قتل رجلا له وليان فقتل أحدهما قاتل أبيه وادعى أن الولي معه أذن له أحلف الولي المدعى عليه فإن حلف كان له نصيبه من الدية على ما وصفت وإن نكلى (١) حلف المدعى عليه وبرى من نصيبه من الدية ولو أن رجلا له وليان أو وليا فعنفاً أحدهما أو وليائه القصاص ثم عداه عليه أحد الأولياء فقتله وقال لم أعلم عقوم من معي ففها قولان أحدهما أن عليه القصاص فإذا اقتص منه فنصيبه من الدية في مال القاتل المقتول الذي اقتص منه والآخر أن يحلف ما علم عقوده ثم عوقب ولم يقتص منه وأغرم دية حاله في ماله يرفع عنه منها بقدر نصيبه من دية المقتول الذي هو وارثه وإن لم يحلف حلف أولياء المقتول الآخر لقد علم ثم في القصاص منه قولان أحدهما أن يقتص منه والآخر لا قصاص منه ومن قال يقتص منه جعل لورثة المقتول الأول في مال القاتل نصيبهم من الدية والذي قتل به حصته من الدية لما أخذ منه القصاص (قال الشافعي) فإذا عفا أحد الورثة القصاص لحكم الحاكم لهم بالدية فأبهم قتل القاتل قتل به الآن يدع ذلك ورثته

(باب عفو المجنى عليه الجنابة) قال الشافعي رحمه الله وإذا جنى الرجل على الرجل الجنابة فيها قصاص فقال المجنى عليه قد عفوت عن الجنابة جناية على وبرأ المجنى عليه من الجنابة سقط القصاص عن الجاني وسئل المجنى عليه فإن قال قد عفوت له القصاص والمال جاز عفوه لئلا كان يلبى ماله وإن كان لا يلبى ماله جاز عفوه للقصاص وأخذ له المال لأنه ليس له أن يهب من ماله شيئاً وهكذا إن مات من جنابة الجاني وهو يلبى ماله سئل ورثته فإن قالوا لا نعلمه عفا المال أحلفوا ما علموه عفا المال وأخذوا المال من مال الجاني الآن يأتي الجنابة بينة على عفوه المال والقصاص معا فيجوز له العفو ولو جاء الجنابة بينة أنه قال قد عفوت عنه ما يلزمه في جنابته على لم يكن هذا عفواً للمال حتى يبين فيقول من قصاص وأرش فيجوز عفوه المال ولومات المجنى عليه من جنابة الجاني بعد قوله قد عفوت عن الجنابة جناية على سقط القصاص وكان عليه في ماله دية النفس وذلك لوقال قد عفوت عنه ما يلزمه في جنابته على من عقل وقود وما يحدث منها كان هكذا ولو قال قد عفوت عنه ما يلزمه في جنابته على من عقل وقود فلم يمت من الجنابة وصح قبل أن يموت ومات من غيرهما جاز العفو فيما يلزمه بالجنابة نفسها ولم يجز فيما يلزمه بزيادتها لأن الزيادة لم تكن وجبت له يوم عفا ولم تكن وصية بحال وكانت كهبة وهما من بضائهم صح فتجوز جواز هبة التحجج ولو كانت المسئلة بحالها لم يصح حتى جرحه رجل آخر فخرج الأول من أن يكون قاتلاً كان أرش الجرح كله وصية جائرة يضرب بها مع أهل الرضا بالأنه ليس بقاتل (قال أبو محمد) والقول الثاني أنه قاتل مع غيره فلا تجوز له وصية الآن يكون الجراح الثاني قد بذبحه أو قطعه بانين فيكون هو القاتل وتجوز الوصية الأول لأن الثاني هو القاتل (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها فقال قد عفوت عنه الجنابة وما يحدث فيها وما يلزمه منها من عقل وقود ثم مات من الجنابة فلا سبيل إلى القود بحال العفو عنه والنظر إلى أرش الجنابة نفسها فكان فيها قولان أحدهما أنه جاز العفو عنه من ثلث مال العافي عنه كأن كان شحبه موصحة فعفا عنها وقودها فيرفع عنه من الدية نصف عشره لأنه وجب للجني عليه في الجنابة ويأخذ الباقي لأنه عفا عما لم يجب له فلا يجوز عفوه فيه والقول الثاني أن يؤخذ بجميع الجنابة لأنها صارت نفسها وهذا قاتل لا تجوز له وصية بحال (قال الربيع) وهذا أصح القولين عندى (قال الشافعي) ولو كانت الجنابة يد بين ورجلين ثم مات منها وعفا جاز له العفو في القول الأول من الثلث لأن الدية وجبت له وأكثر الآن ذلك نقص بالموت ولم يجز له في القول الثاني لأنها صارت نفسها وهذا قاتل (قال الشافعي) وإذا قال الرجل للرجل قد عفوت عنك العقل والقود في كل ما جنت علي جفني عليه بعد

فليتوضأ و زاد ابن نافع فقال عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رضى الله عنه سمعت غير واحد من الحفاظ يروونه لا يذكرون فيه جابراً * أخبرني القاسم بن عبيد الله أن عبيد الله

ابن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله عنها قالت إذا مات المرء أفرس جهاتها وضأت * أخبرنا سفيان عن الزهري عن رجلين أحدهما جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ * أخبرنا ابن عيينة عن ابن جابر عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي

(١) قوله حلف المدعى عليه هكذا في الأصل ولعل لفظة عليه من زيادة النسخ الآن يقرأ لفظ المدعى بصيغة اسم الفاعل فتأمل كتبه

شريرة رضى الله عنه
أن يرسل الله صلى الله
عليه وسلم قال إنما أنا
لكم مثل الراد فاذهب
أحدكم إلى الغائط فلا
يستقبل القبلة ولا
يستدبرها بغائط ولا
بول ولا يستنج بثلاثة
أشجار ونحو عن
الروث والرمة وأن
يستنجي الرجل بيمينه
أخبرنا سفيان
أخبرني هشام بن عروة
قال أخبرني أبو وجرة
عن عمران بن حدير عن
عمارة بن خزيمة بن ثابت
عن أبيه رضى الله عنه
أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال في الاستنجاء
بثلاثة أحجار ليس فيها
رجيع ❦ أخبرنا
سفيان عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة رضى الله عنه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لو أن
أشق على أمتي لأمرتهم
بتأخير العشاء
والسواك عند كل
صلاة أخبرنا ابن

(١) قوله الا في أن
الصدّاق الخ كذا في
النسخ وانظر كتبه

مصححه

القول لم يكن هذا عفو أو كان له العقل والقود لانه عفا عنه ما لم يجب له (قال الشافعي) وإذا جنى الرجل على
أبي الرجل جرحا فقال ابنه وهو وارثه قد عفوت عن جنايته لا على أبي في العقل والقود مع ما لم يكن هذا عفو
لأن الجناية لا يبيد ولا يكرن له القيام بها إلا أن يموت أبوه وله إذا مات أبوه أن يأخذ العقل أو القود لانه لم يوف
بعد ما وجب له ولو عفا بعد موت أبيه لم يكن له عقل ولا قود إذا عفاها معا

(جناية العبد على الحر في ابتاعه الحر والعفو عنه) قال الشافعي وإذا جنى عبد على حر جناية
فيها قصاص فعليه القصاص أو الارش والجناية والدية كلها في رقبة العبد فان عفا القصاص والارش جاز
العفو ان صح منه من رأس المال وان مات منها أو من غيرهما قبل يصح جاز العفو لانه من الثلث يضرب به
سيد العبد في ثلث مال الميت مع أهل الوصايا بالاقبل من الدية والارش ما كان أوقية رقبة عبد ليس عليه غيره
وأما أجرناها جناياهم أوصية لسيده العبد وسيد ليس بقاتل ولو كانت جناية العبد على الحر موصضة فقال قد
عفوت عنه القصاص والعقل وما يحدث في الجناية جازله العفو عن الموصضة ولم يجز له ما بقي لانه عفا عما لم يجب
له ولم يورس أن رجبا له أن يعفو عنه ولو أنه قال ان مت من الموصضة أو زادت في يادتها بالموت وغيره وصية
له جاز العفو من الثلث ألا ترى أن رجلا لو كان له في يدي رجل مال فقال ما ربح فيه فلان فهو ربة لفلان لم يجز
ولو قال وصية لفلان جاز (قال الشافعي) ولو كان العبد جنى على الحر جناية أقر بها العبد ولم تقم هي بيته
فقال الحر قد عفوت الجناية وعقلها أو ما يحدث فيها لم يكن له قصاص بحال العفو وكان العقل انما يجب على
العبد اذا اعتق فكان عفو عنه العقل كعفو عن الحدي مجوز للعبد منه اذا اعتق ما يجوز للحر انى الحر المعفو عنه
ويرد عنه ما يرد عن الحر ولو جنى عبد على حر موصضة عمدا فاقام ساع الحر العبد من سيده بالموصضة كان هذا
عفو المقتصاص فيه ولم يجز البيع إلا أن يعلم معا أرض الموصضة فيبتاع الجني عليه العبد فيكون البيع جائزا
وهكذا لو كانت أكثر من موصضة أو أقل لان الأثمان لا تجوز الا معلومة عند البائع والمشتري (قال الشافعي)
ولو وجد المشتري بالعبد عيبا كان له رده وكان له في عنقه أرض الجناية بالغام بالغ ولو أخذه بشراء فاسد
فمات في يدي المشتري كانت على المشتري قيمته يحاص به من أرض الجناية التي وجبت له في عنقه ولو
أن عبد جنى على حر عمدا فاعتق سيد العبد وهو يعلم بالجناية أو لا يعلم فسواء وللحر القود إلا أن يشاء
العقل فان شاء فعلى السيد المعتق الأقل من أرض العقل أو قيمة رقبة العبد وجناية العبد على الحر عمدا
وخطأ سواء

(جناية المرأة على الرجل في نكحها بالجناية) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنت المرأة
على الرجل موصضة عمدا أو خطأ فكذلك على الموصضة والنكاح عليه عفو للجناية ولا سبيل إلى القود
والنكاح ثابت وان كانا فدا على أرض الجناية كان مهرها أرض الجناية في العبد خاصة فان طلقها قبل الدخول
رجع عليها بنصف أرض الموصضة وان نكحها على أرض موصضة خطأ كان النكاح جائزا وكان لها مهر مثلها
وله على عاقلتها أرض موصضة لانه انما نكحها بدين له على غيرها ولا يجوز صدق دين على غير المصدق
وهذا كله اذا عاش من الجناية فان كانت الجناية خطأ أو عمدا فمات منها فكان الصداق جائزا وزادها فيه على
صدق مثلها ردت إلى صداق مثلها ورجع عليها بالفضل لانها تصير وصية لو ارث فلا تجوز ولو جنت على عبد
له جناية فنكحها عليها جاز نكاحها على جناية نفسها في المسائل كلها (١) الا في أن الصداق اذا كان
جائزا وكان أكثر من مهر مثلها ومات العبد جائزا لانهم لم تجن على السيد فيكون قابلا ولم يكن صداقها في
معنى الوصايا بحال فلا يجوز منه ما جاوز صداق مثلها.

(الشهادة في الجناية) قال الشافعي رحمه الله تعالى ويقبل في القتل والحد ودسوى الزنا شاهدان

واذا كان الجرح والقتل عمدا لم يقبل فيه الا شاهدان ولا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين ولا يمين وشاهد
الا ان يكون الجرح عمدا مما لا قصاص فيه بحال مثل الخائفة ومثل جنابة من لا قود عليه من معتوم أو وصي
أو مسلم على كافر أو حر على عبد أو أب على ابنه فإذا كان هذا قبل فيه شهادة رجل وامرأتين وعين وشاهد
لانه مال بكل حال فان كان الجرح هاشمة أو مأومة لم يقبل فيه أقل من شاهدين لان الذي شج هاشمة أو
مأومة ان أراد ان يأخذ له القصاص من موضحة فعلت لانها موضحة وزيادة فإذا كانت الجنابة الاذني ان
أراد ان يأخذ له فيها قودا أخذت لم أقبل فيها شهادة شاهد وعين ولا شاهد وامرأتين وإذا كانت لا قصاص
في أدنى شئ منها ولا أعلاه قبلت فيها شاهد أو امرأتين وشاهد أو عينا وإذا ادعى رجل على رجل قتل عمدا وقال
قد عفوت القود أو قال لي القود أو المال وأنا أخذ المال وسأل أن يقبل له شاهد وامرأتين أو عين وشاهد لم
يكن ذلك له لانه لا يجب له مال حتى يجب له قود وإذا ادعى رجل على رجل جرحا عمدا أو خطا لم أقبل له
شهادة وارث له بحال لانه قديكر نفع سافيسه وجب بشهادة الدية ولو أن رجلا له ابن وابن عم فادعى جرحا
فشهد له ابن عمه قبلت شهادته لانه ليس بوارثه فان لم يحكم بهم احدى مات ابنه طرحت شهادة ابن عمه لانه
قد صار وارثا لثمنه ودله لانه لو مات ورثه وان حكم بهم احدى مات ابنه فصار ابن عمه الوارث لم ترد لان الحكم قدمني
بها في حين لا يجوز الى نفسه بها شيا

﴿ الشهادة في الأفضية ﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل على الرجل شاهدين بقتل
عمدا وهو ممن يستعاقب منه للقول ألقى المشهود عليه برجلين من عاقلته غير ولده أو والده يشهدان له على جرح
الشاهدين الذين شهدا عليه قبلت شهادتهما ما لا يعقلان عنه في العمد في دفعان عن أنفسهما
بشهادتهما ما عقلا ولو ادعى عليه قتل خطأ أو أقام به عليه شاهدين بخفاء المشهود عليه برجلين من عاقلته يجرحان
الشاهدين لم تجز شهادتهما ما لا يدفعان عن أنفسهما ما يلزمهما من العقل وكذلك لو كانا من عاقلته
فقيرين لا يلزمهما ذلك العقل لم تقبل شهادتهما ما لا يقدرون له ما مال في وقت العقل فيؤخذ منهما
العقل فيكونا دفعين بشهادتهما ما عن أنفسهما ولو شهد شاهدان على رجل بقتل أو جرح خطأ بخفاء المشهود
عليه برجال من عصبته يجرحونهم ما ينبغي للحاكم أن ينظر فان كان الذين جرحوهم ممن يبارمه أن
يعقل عن المشهود عليه حين شهادته وان حكم بشهادتهما لم تقبل شهادتهما وذلك أن لا يكون من هو أقرب
اليه نسبيا مما يحمله العقل عنه وان كان من هو أقرب اليه نسبيا مما يحمله العقل عنه حتى لا يخلص الى أن
يعقل الشاهدان عنه الا بعد موت الذين يحملون العقل عنه من العاقله أو حاجتهم قبلت شهادتهما ما لا ينهم
حين شهدا من غير عاقلته

﴿ ما تقبل عليه الشهادة في الجنابة ﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا أقبل في الشهادة على الجنابة
الا ما أقبل في الشهادة على الحقوق الا في القسامة فلو أن رجلا جاء بشاهدين يشهدان أن رجلا ضربه بسيف
وقطعه ما قال أنهم ردمه ومات مكانه من ضربه قبلت شهادتهما ما وان قالوا ما ندرى أنهم ردمه أو لم ينهر لم أجعله
بها جارحا ولو قالوا ضربه في رأسه فرائد ما سائل لم أجعله جارحا الا بان يقولوا سال من ضربه ثم لم أجعلها
دامية حتى يقولوا أو خشيها وهذه هي نفسها أو هي في موضع كذا وكذا فان برأ منها فإراد القصاص لم أقصه الا
بان يقولوا هي هذه بعينها أو وضعها غاطوها وعرضها فان قالوا أو خشيها ولا ندرى كم طول الموضحة لم أقصه منه
وان قالوا أو خشيها في رأسه ولا تثبت أين موضع الموضحة لم أقصه لاني لا أدري أين أخذته القصاص من رأسه
وجعلت عليه الدية لانهم ما قد ثبتا على أنه أو خشيها في رأسه ولو قالوا ضربه فقطع احدي يديه والمقطوع

عينه عن محمد بن
اسحق عن ابن أبي عتيق
عن عائشة رضي الله
عنها أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال السوال
مطهرة للفهم مرضاة
للرب أخبرنا
مالك عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
إذا استيقظ أحدكم
من منامه فليغسل يده
قبل أن يدخلها في
وضوءه فإنه لا يدري
أين باتت يده . أخبرنا
سفيان عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة
قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم إذا استيقظ
أحدكم من منامه فلا
يغسل يده في الأنا حتى
يغسلها ثلاثا فإنه
لا يدري أين باتت يده
(قال أبو العباس الأصم)
انما أخرجت حديث
مالك على حدة وحديث
سفيان على حدة لان
الشافعي رضي الله عنه
قبل ذلك ذكره
عنه ما جمعا على ان
حديث مالك . أخبرنا
يحيى بن حسان عن
حماد بن زيد وابن علية

الحسد في يده مقصود اليه فلا حسد اس اذا لم يشك في يده فطع وعلى الشك في الارض في ماله لانها
 ائمة قبيحة ومنه ومنه لا قطع احدي يديه (١) ولم يشك في يده في ايمده المقتولة حتى ايمده لا يخفى قبل
 ان يشك في يده لا بد ان يشك فان فعلوا قبلت وان لم يفعله لم يقبلت وقضى عليه وكان شهيداً عتقاً
 (قال الشافعي) وهكذا في رجله واذا به وكل مانيس فيه منه الا ان كان قطع احدهما ولو شهدا ان هذا قطع يد
 هذا وقال احدهما انجيس وقال هذا انجيس لم يقبل شهادتهما لان كان عدا الاختلاف فيهما اذ ان كل واحد
 منهما يبرئ الشك في ان يكون فعل في اليوم الذي زعم الاخر انه فعل فيه وكذلك لو شهدا عليه شاهدان انه
 قتل بكم يوم قد ارشدهم فخران انه قتل بعد ذلك اليوم او انه قتل انسابه مرفى ذلك اليوم او بجرحه او اصاب
 حد اقطع كل هذا عنه لان كل واحد من اليمينتين يبرئهما شهد به عليه الاخرى وهذا في العمد والخطا سواء
 اذا لم يكن الا ان يكون احدهما قد كان والاخر لم يكن وبطنتا معاً عنه لان احكامهم عليه باحداهما ليس
 باوجب عليهم من احكامهم عليه بالاخرى واحلف كل واحد المسمى عليه بلائنه وليس كالذي يظاهر عليه من
 الاخبار التي تقر في نفس الحاكم انه قال في الايمان ذلك التهم اذ توان لم تكن قاطعة بمعنى غيرهم فيكون في
 هذا القسامة ولا يكون ذلك في المسئلة الاولى ولا يكون ذلك الا بلائنه ولو شهد شاهد انه قتل يوم الخميس
 واخر انه قتل يوم الجمعة كان باطلا لان كل واحد يكذب الاخر ولا يكون قاتله يوم الخميس ويوم الجمعة
 وهكذا لو شهد رجل انه قتل بكرة والاخر انه عشي والاخر انه ضربه حتى مات والاخر انه ضربه بسيف
 حتى مات كانت هذه شهادة متضادة لا تلزمه ولو ان رجلين شهدا على رجلين انهما قاتلا رجلاً وشهد
 المشهود عليهما ان الشاهد من قتلاه وكانت شهادتهما في مقام واحد فان صدقهما اولياء الدم معا
 والشهادة باطلة وكذلك ان كذبهما وان ادعوا شهادتهما فافهم ما قبل ان يشهد الاخران قبلت شهادتهما
 وجعلت المشهود عليهما اللذين شهدا بعد ما شهد عليهما بالقتل دافعين عن انفسهما بشهادتهما وابطلت
 شهادتهما ما ران ادعوا شهادة اللذين شهدا آخر ابطلت الشهادة لان الاولين قد شهدا عليه ما قد دفاعا عن انفسهما
 ما شهد به عليهما اقبل ان يشهدا وان لم يدعوا شيئاً تركتهم حتى يدعوا كما وصفت لك (قال الشافعي) رحمه
 الله فان جاوا بجمع عام لم اقبل شهادتهما لانه ليس في شهادتهما احدهما شيء الا في شهادة الاخر مثلهما فليس
 واحد منهما مولى بالرد ولا القبول من الاخر ولو شهد شاهد على رجل انه قتل رجلاً ختناً في يوم غير اليوم
 الذي شهد به صاحبه كان قول العامة ان هذا جاز لا لانه شهادة على قول وهكذا اقرار الناس في يوم بعد يوم ومجلس
 بعد مجلس وشو مختلف بالفعل ولو شهد احدهما انه اقر انه قتل رجلاً وشهد الاخر انه اقر انه قتل رجلاً ولم يقل
 عمدا ولا خطأ جعلته قاتلاً وجعلت القول قول القاتل فان قال عمدا فافهم القصاص وان قال خطأ أحلف
 ما قتله عمدا وكانت الدية في ماله في مضي ثلاث سنين ولو شهد احدهما انه اقر انه قتل رجلاً ولا الاخر انه اقر انه
 قتله خطأ سألته وجعلت القول قوله فان قال خطأ أحلفته على العمد وجعلته عليه في ثلاث سنين لان كل ما
 يشهد بالادارة بالقتل احدهما عمدا والاخر خطأ وقد يكونان صادقين لانهم ما يشهدان على قول بلا فعل
 (قال الشافعي) ولو كانا شهدا على قتل فقال احدهما قتله بحديدة وقال الاخر بعضا كانت شهادتهما
 باطلة لانهم ما متضادان ولا يكون قاتله بحديدة حتى يأتي على نفسه وبصاحته يأتي عليهما ولو شهدا احدهما
 على انه قتل وشهد الاخر على انه اقر بقتله لم تجز شهادتهما ما ولم تكن هذه شهادة متضادة يكذب بعضها بعضا
 ولكني لم أجز لانها ليست بجمعة على شيء وان كان القتل المشهود عليه او المقرب خطأ أحلف اولياء
 الدم مع شاهدهم واستحقوا الدية بما استحق به الحقوق وان كان عمدا أحلفوا ايضا قسامة لان مثل هذا
 يوجب القسامة في الدم واستحقوا الدية بالقسامة ولو شهد شاهدان ان هذا قتل فلانا وهذا اقدأ بئنا احدهما
 بغير عينه لم تكن هذه شهادة قاطعة وكانت في هذه اقسام على احدهما كما تكون على اهل القرية قتله

من ارباب عن ابن سيرين
 عن عمر بن الخطاب
 الذي من المغيرة بن
 شعبة رضي الله عنه
 انما يبرئ على الله عليه
 وسلم ومنه لا قطع احدي
 وعلى نفسه وخلفه
 خبرنا مسلم عن ابن
 جبرئيل عن عطاء بن
 رسل الله صلى الله
 عليه وسلم يومنا اخبر
 العامة ومصح مقدم
 رأسه او قال ناصيته
 بالماء اخبرنا ابراهيم
 ابن محمد عن علي بن يحيى
 عن ابن سيرين عن المغيرة
 ابن شعبة رضي الله عنه
 ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مدي ناصيته
 او قال مقدم رأسه
 بالماء اخبرنا مالك عن
 عمرو بن يحيى المازني
 عن أبيه انه قال لعبد الله
 ابن زيد الانصاري هل
 تستطيع ان تري
 كيف كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 يرضأ فقال عبد الله

(١) قوله ولم يشك الخ
 كذا في المصنف وفي الكلام
 ما يحتاج الى تأمل وتقرير
 فان تقريره في التسخيف
 عند الموضع كثير
 كتبه معجمه

ابن زيد نعم قدعا بوضوء
فأفرغ على يديه فغسل
يديه مرتين ومضمض
واستنشق ثلاثا ثم غسل
وجهه ثلاثا ثم غسل
يديه مرتين مرتين إلى
المرفقين ثم مسح رأسه
بيديه فأقبل بهم وأدبر
بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب
بهم إلى قفاه ثم ردهما
إلى الموضع الذي بدأ منه
ثم غسل رجليه * أخبرنا
يحيى بن سليم حدثني
أبو هاشم اسمعيل بن
كثير عن عاصم بن اقيط
ابن صبرة عن أبيه قال
كنت وأدبني المتنفق
أوفى وفدبني المتنفق
إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأتيناه فلم
نصادفه وصادفنا عائشة
رضي الله عنها فأتتنا
بقناع فيه تمر والقناع
الطبق فأكلنا وأمرت لنا
بحريرة فصنعت ثم أكلنا فلم
نلبث أن جاء النبي صلى
الله عليه وسلم فقال
هل أكلتم شيئا هل أمر
لكم بشي فقلنا نعم فلم
نلبث أن دفع الراعي غنمه
فإذا سخلة تبعسر
فقال هيه يا فلان ما ولدت
قال بهممة قال فاذبح
لنا ما كان من أشاة ثم انحرف
إلى وقال لي لا تحسبن ولم
يقل لا تحسبن أنا من
أجلك ذبحتها لساغتم

بعضهم ولو شهد أن هذا الرجل بعينه قتل عبد الله بن محمد أو سالم بن عبد الله لا يدري أيهم ما قتل لم تكن
هذه شهادة ولا في هذا قسامة لأن أولياء كل واحد منهم ما إذا طلبوا لم يكونوا بأحق من غيرهم (قال الشافعي)
ولا أقبل الشهادة حتى يثبتوها فإن قالوا نشهد أنه ضرب في رأسه ضربة بسيف أو حديد أو عصا فرأيناه
منجورا عن هذه الشجة لم أقص منه حتى يقولوا فثبت بها هذه الشجة (قال الشافعي) وهكذا لو قالوا نشهد
أنه ضربه وهو ملغف فقطعه بانين أو جرحه هذا الجرح ولم يبينوا أنه كان حيا حين ضربه لم أجعله قاتلا
ولا جارحا حتى يقولوا ضربه وهو حي أو ثبت بينة أنه حين ضربه كان حيا أو كانت فيه الحياة بعد ضربه
إياه فيعلم أن الضربة كانت وهو حي وأقبل قول الجاني مع يمينه إذا لم تقم بينة بان هذه الشجة لم تكن
من فعله وأنه ضربه ميتا وهكذا لو شهدوا أن قوما دخلوا بيتا فقاتلوا ثم هدمه هذا عليهم فم قال خدمته
بعد ما ماتوا جعلت القول قوله حتى تثبت البينة أن الحياة كانت فيهم حين هدم هذا البيت (قال الربيع)
والشافعي فيه قولان يشبه هذا أن الملقوف بالثوب والقوم الذين كانوا في البيت فهدمه عليهم على الحياة
حتى يعلم (أو تقوم بينة أنهم ما تواقبل أن يهدم البيت عليهم) (قال الشافعي) وهكذا لو أقر فقال ضربه
فقطعه وهدمت البيت على هؤلاء وهم موتى أو ضربت فم هذا الرجل وأسدانه ساقطة كان القول قوله مع
يمينه حتى تقوم بينة بخلاف ما قال وإذا شهد شاهدان أن هذا الرجل ضرب هذا الرجل ضربة أثبتناها
فلم يبرأ جرحها حتى مات المضروب فلا قصاص عليه إلا بان يقر بأنه مات أو يثبت الشهود أنه مات منها أو من
غيرهم ممن رأى الضربة وإن لم يره حين ضربه أو يثبت الشهود الذين رأوا الضربة أو الذين شهدوا على
أصل الضربة أنه لم يزل لازما للأفراش منها حتى مات فإذا كان هكذا فالظاهر أنه مات منها وعليه القود وإذا لم
يكن من هذا واحد حلف الجاني ما مات منها وضمن أورش الجرح فإن نكل حلفوا وكان لهم الدية أو القصاص
فيه إن كان ممن يقتص منه

(تشاح الأولياء على القصاص) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل الرجل عبد بسيف
وله ولادة رجال ونساء تشاح الأولياء على القصاص فطلب كاهنهم تولى قتله قيل لا يقتله إلا واحد فان سلموه
لرجل منهم وتولى قتله وإن اجتمعتم على أجنبي يقتله خلى وقتله وإن تشاحتم أقرعنا بينكم فأبكم خرجت
قرعته خيلناه وقتله ولا يقرع لامرأة ولا يدعها وقتله لأن الأغلب أنها لا تقدر على قتله الابتغذيه وكذلك
لو كان فيهم أسل البني أو ضعيف أو مريض لا يقدر على قتله الابتغذيه أقرع بين من يقدر على قتله ولا يدع
يعذبه بالقتل (قال الشافعي) وإذا لم يكن الأولي واحد مريض لا يقدر على قتله الابتغذيه قيل له وكل من
يقتله ولا يترك وقتله يعذبه وكذلك إن كان ولاته نساء لم يقتله امرأة بقرعة (قال) وينظر إلى السيف
الذي يقتله به فإن كان صارما ولا أعطى صارما (قال الشافعي) وإذا كان الولي صحيحا فخرجت قرعته
وكان لا يحسن يضرب أعطيه ولي غيره حتى يقتله قتلا وجبا (قال) فإن لم يحسن ولاته الضرب أمر الولي
ضاربا يضرب عنقه (قال الشافعي) وإن ضرب القاتل ضربة فلم يمت في ضربة أعيد عليه الضرب حتى
يموت بأصم سيف وأشد ضرب قد ر عليه وإذا كان للقتيل ولادة فاجتمعوا على القتل فلم يقتل القاتل حتى
يموت أحدهم كف عن قتله حتى يجمع ورثة الميت على القتل ولو لم يمت ولكن ذهب عقله لم يقتل حتى
يفتيق أو يموت فتقوم ورثته مقامه وسواء أذن في قتله أو لم يأذن لأنه قد يأذن ثم يكون له أن يعفو بعد الأذن
فان تقوت أحدهم الورثة فقتله كان كما وصفت في الرجلين يقتل أبوهما فيفوت أحدهما بالقتل وغرم
نصيب الميت والمعتمه من الدية والولي المحجور وعليه وغير المحجور وعليه في ولاية الدم والقيام بالقصاص وعفو
الدم على المال سواء وإن عفا المحجور وعليه القصاص على غير مال فالعفو عن الدم جائز لأسبيل معه إلى القود
وله نصيبه من الدية لأنه لا يجوز زلة المال ويجوز له ترك القود (قال الشافعي) فإذا اقترع الولاية

فخرجت قرعة أحدهم وهو يضعف عن قتله أعيدت قرعة على الشافعي وهكذا أعاد أبرأ حتى تخرج على من يفرى على قتله

تعدى الوكيل والولي في القتل **قال الشافعي** رحمه الله تعالى وإذا ضرب الرجل الرجل ضربة فمات منها فقتل الوكيل وقتله فقطع يده أو رجلاه أو ضرب وسطه أو مثله لم يكن عليه عقل ولا قود ولا كفارة وأوجع عقه بيا بعدوان في المثلثة **(قال الشافعي)** ولو جاء يضرب عنقه فمات رأسه مما يلي العنق أو كفيه وقال أخطأت أحلف ما عدا ما صنع ولم يعاقب وقيل اضرب عنقه ولو ضرب مفرق رأسه أو وسطه أو ضربه ضربة الأغلب أنه لا يخطئ بشاها من أراد ضرب العنق عوقب ولم يحلف انما يحلف من يمكن أن يصدق على ما حلف عليه ويقال اضرب عنقه وإن قال لأحسن الأخذ أقبل منه ووكل من يحسن فإن لم يجد من يتوكل له وكل الإمام له من يقتله ولا يقتل حتى يستأمر الرأى فإن أذن له أن يقتله قتله فلو أن الرأى أذن لرجل أو امرأة بقتل رجل قضى له عليه بالقصاص فذهب ليقته ثم قال الرأى قد عفوت عنه قبل أن يقتله فقتله قبل أن يعلم العفو عنه ففيها قولان أحدهما أن ليس على القاتل شيء إلا أن يحلف بالله ما عليه عفا عنه ولا على الذي قال قد عفوت عنه **(قال الشافعي)** والقول الثاني أنه يغرم الدية ويكفران حلف وأقل حاله أن يكون قد أخطأ بقتله ومن قال عذا قال ولو وكل الولد رجلا بقتل رجل لهم عليه قود فتحتى به وكيهيم ليقته فعفا كلهم أو أحدهم وأشهد على العفو قبل أن يقتل الذي عليه القود ليصل العفو إلى الرأى حتى قبل الذي عليه القود لم يكن على الرأى كيل الذي قتل قصاص لأنه قتله على أنه مباح له خاصة وعليه الدية والكفارة ولا يرجع بها على الرأى الذي أمره لأنه متطوع به بالقتل ويحلف الرأى كيل ما علم العفو فإن حلف لم يقتل ورياءه والأحلف الرأى لقد فعله وقتله **(قال الشافعي)** عذا القول أحسنه بالان المقتول صار ممنوعا بعفو الرأى عنه القتل وهذا أشبه بمعنى العبد يعق ولا يعلم الرجل بعقته فيقتله فيغرم دية حر والكافر يسلم ولا يعلم الرجل بالسلامة فيقتله فتكون دية مسلم قال فيموت مخالف لهم في قتل العبد **(قال الربيع)** يريد به قتل العبد وهو يعرفه فحراما

(الوكالة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وتجوز الوكالة بتثبيت البينة على القتل عمدا أو خطأ فإذا كان القود لم يدفع إليه حتى يحضره ولي القاتل أو يوكله بقتله **(قال)** وإن كره بقتله كان له قتله **(قال الشافعي)** وإذا قتل رجل من لا ولي له عمدا فلا سلطان أن يقتل به قاتله وله أن يأخذ له الدية ويرفعها إلى جماعة المسلمين ويدع القاتل من القتل وليس له عفو القاتل والدية لأنه لا يملك كيدون المسلمين فيعفو ما عاك **(قال الشافعي)** ولو قتل رجل له أولياء صغار فقراء لم يكن للوالى عفو دمه على الدية وكان عليه جسه حتى يبلغ الولد فيختاروا القتل أو الدية أو يختار الدية بالغ منهم فإن اختارها لم يكن إلى النفس سبيل وكان على أولياء الصغار أن يأخذوا لهم الدية لأن النفس قد صارت ممنوعة ولاه ولي عليه عفو الدم وليس له عفو المال لأنه يتلف بعفو المال ماله ولا يتلف بعفو الدم ملكه

(قتل الرجل بالمرأة) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولم أعلم من لقيت مخالفان أهل العلم في أن الدمين متكافئان باخرية والاسلام فإذا قتل الرجل المرأة عمدا قتل بها وإذا قتله قتلته به ولا يؤخذ من المرأة ولا من أولياءها شيء للرجل إذا قتله ولا إذا قتل بها وهي كرجل يقتل الرجل في جميع أحكامها إذا اقتص لها أو اقتص منها وكذلك النفر يقتلون المرأة والنسوة يقتلن الرجل **(قال الشافعي)** وكذلك جراحه التي فيها نقصان كلها بجراحها إذا أقدمت في النفس أقدمت في الجراح التي هي أقل من النفس ولا يختلفان في شيء إلا في الدية فإذا أراد أولياءها الدية فديتها نصف دية الرجل وإن أراد أولياء الرجل دية من ماله فديته مائة من الأبل لا تنقص لقتل المرأة وحكم القصاص مخالف حكم العقل **(قال الشافعي)** وولادة المرأة وورثتها كولد الرجل وورثته لا يختلفان في شيء إلا في الدية وإذا قتلت المرأة حاملا لا يجرمها ولا يجرمها

وإن ترمي همسة فبينا مكانها ما قتلت يا رسول الله إن امرأة في لسانها شيء يعني البذاء فقال طاعتها الآن قلت إن لسانها وادها ما صبه قال فخرها يقول عني إن كان يكن فيها خير فستقبل ولا تضربن طعنك ضربك أمنا قلت يا رسول الله أخبرني عن الرضوء قال أسبغ الرضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنساخ الآن تكون صائما * أخبرنا ما لث عن إسحق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس ابن مالك رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومات صلاة العصر والناس الوضوء فلم يجدوه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فوضع في ذلك الأناء به وأمر الناس أن يتوضؤوا منه قال فقرأت الماء ينبع من تحت أطابعه فتوضأ الناس حتى توضأوا من عند آخرهم * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه توضأ بالسوق ففصل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعي

لجنازة فدخل المسجد
ليصلي عليها فسمع على
خفيه ثم صلى عليها
* أخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال
توضأ رسول الله صلى
الله عليه وسلم فدخل
يده في الاناء فاستنشق
ومضمض مرة واحدة
ثم أدخل يده وصب
على وجهه مرة واحدة
وصب على يديه مرة
واحدة ومسح رأسه
وأذنيه مرة واحدة
* أخبرنا مالك عن
عمر بن يحيى عن أبيه
عن عبد الله بن زيد أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم توضأ فغسل وجهه
ثلاثا ويديه مرتين
ومسح رأسه بيديه
فاقبل بهما وادبر بدأ
بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى
قفاه ثم ردهما إلى المكان
الذي بدأ منه ثم غسل
رجليه * أخبرنا
سفيان عن هشام بن
عروة عن أبيه عن جرثوم
أن عثمان رضي الله
عنه توضأ بالمقعد ثلاثا
ثلاثا ثم قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول من توضأ وضوئي
هذا خرت خطاياه

ففي القود ولا شيء في جنبها حتى يزايها فاذا زايها ميتا قبل موتها أو بعده فسواء وفيه غرة قيمتها
خمس من الابل (قال الشافعي) وان زايها حيا قبل موتها أو بعده فسواء ولا قصاص فيه ان مات
وفيه دية ان كان ذكر اثمثة من الابل وان كان أنثى فخمسون من الابل وسواء قتلها رجل أو امرأة
(قال الشافعي) واذا قتل المرأة من عليها في قتله القود فذكرت جلا حبست حتى تضع جملها ثم أقيدها
حين تضع جملها وان لم يكن لولدها مريض فأحب إلى لوركت بطيب نفس ولي الدم يوما أو أياما حتى يوجد
له مريض فان لم يفعل قتلته وان ولدت ثم وجدت تحركا انتظرت حتى تضع المتحرك أو يعلم أن ليس بها
حمل وكذلك اذا لم يعلم بها حمل فادعته انتظر بالقود منها حتى تستبرأ أو يعلم أن لا حمل بها ولو عمل الامام
فاقتص منها حاملا فلا شيء عليه الا المأثم حتى تلقى جنينا فان ألقته ضمنه الامام دون المقتص له وكان
على عاقلة لا بيت المال وكذلك لو قضى بان يقتص منها ثم رجع فلم يبلغ ولي الدم حتى يقتص منها ضمن
الامام جنينها

((قتل الرجل النفر)) قال الشافعي رحمه الله اذا قتل رجل نفرا فأقضى أولياؤهم جميعا يطلبون القود وتصادقوا
على أنه قتل بعضهم قبل بعض أو قامت بذلك بينة اقتص الذي قتله أولا وكانت الدية في ماله لمن بقي من قتل
آخر (قال الشافعي) ولو جاءوا متفرقين أحببت للامام اذا علم أنه قتل غير الذي جاءه أن يعث إلى وليه فان
طلب القود قتلته عن قتل أولا وان لم يفعل واقتص منه في قتل آخر أو وسط أو أول كرهته له ولا شيء عليه
فيه لان لكلهم عليه القود وأبهم جاء فأثبت عليه البينة بقتل ولي له فدفعه اليه فلم يقتله حتى جاء آخر فأثبت
عليه البينة بقتل ولي له قتلته فدفعه إلى ولي المقتول أولا (قال الشافعي) ولو أثبتوا عليه مع البينة أيهم قتل
أولا فالقول قول القاتل فان لم يقر بشيء أحببت للامام أن يقرع بينهم أيهم قتل وليه أولا فأبهم خرج
سهمه قتله وأعطى الباقي الديات من ماله وكذلك لو قتلهم معا أحببت له أن يقرع بينهم (قال الشافعي)
واذا قتل رجل عمدا وورثته كبار وفيهم صغيرا وغائب وقتل آخر عمدا وورثته بالغون فسلوا القود لم يعطوه
وحبس على صغيرهم حتى يبلغ وغائبهم حتى يحضر فلعل الصغير والغائب يدعان القود فيبطل القود ويعطون
ديته في ماله (قال الشافعي) ولو دفعه الامام إلى ولي الذي قتل آخر وترك الذي قتله أولا فقتله كان عندي
مسيئا ولا شيء عليهم لان كلهم استوجب دمه على الكمال (قال الشافعي) ولو كان قطع يدرجل ورجل
آخر وقتل آخر ثم جاءوا يطلبون القصاص معا اقتص منه اليد والرجل ثم قتل بعده (قال الشافعي) ولو
قطع اصبع رجل اليمنى وكف آخر اليمنى ثم جاءوا يطلبون القود أقصصت من الاصبع وخيرت صاحب
الكف بين أن أقصه وأخذله أرش الاصبع أو أخذله أرش الكف (قال الشافعي) ولو بدأ فأقصه من
الكف أعطى صاحب الاصبع أرشها ولو قطع كفي رجلين اليمنى كان قتلته النفسين يقتص لايهما جاء
أولا وان جاء معا اقتص للقطوع بديا وان اقتص لا آخر أخذ الاول دية يده وهكذا كل ما أصاب مما عليه
فيه القصاص فأت منه بقود أو مرض أو غيره فعليه أرشه في ماله

((الثلاثة يقتلون الرجل أو يصيونه بجرح))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قتل نفرا خمسة أو سبعة رجل قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو عملا عليه أهل صنعاء لقتلهم
جميعا (قال الشافعي) وقد سمعت عددا من المفتين وبلغني عنهم أنهم يقولون اذا قتل الرجلان أو الثلاثة
أو أكثر رجل عمدا فلوليه قتلهم معا (قال الشافعي) وقد بنيت جميع هذه المسائل على هذا القول فينبغي
عندي لمن قال يقتل الاثنان أو أكثر بالرجل أن يقول فاذا قطع الاثنان يدرجل معا قطعت أيديهم مامعا
وكذلك أكثر من الاثنين وما جاز في الاثنين جاز في المائة وأكثر وانما تقطع أيديهم مامعا اذا جلا شيا فضر به

معاضرة واحدة أو حرام معاخر واحد أو حرام ان قطع هذا يد من أعلاها إلى نصفها وهذا يد من أسفلها حتى أباها فلا تقطع أيديهما ويحترق من هذا بقدر ما حرق من يد ومن هذا بقدر ما حرق من يد إن كان حراما يستطاع (قال الشافعي) وهذا كذا في الجرح والنجاسة التي يستطاع فيها انقصاص وغيره لا يختلف ولا يخالف النفس إلا في أنه يكون الجرح يتبعه والنفس لا يتبعه فإذا تبع بعض فإذا تبع بعض بان يكونا تبعين عليه معا جرحا كما رصفت لا يفرد أحدهما بشئ منه دون الآخر فهو كالنفس في القياس وإذا تبع بعض خالف النفس وإذا ضرب رجلان أو أكره رجلان يكون في مثله القود فلم يبرح مكانه حتى مات وذلك أن يجرحوه معا يسرف أو جرحا رجلا أو اتصال نبلا أو بشئ صلب محدد يجرق مثله فلم يزل فتمت من الجراح حتى مات فلا ولياء الدم إن شأوا أن يقتلوه معاقب لوجههم وإن شأوا أن يأخذوا منهم اليد فليس عليهم معا الأديّة واحدة على كل واحد منهم حصته إن كانوا اثنين فعلى كل واحد منهم نصفها وان كانوا ثلاثة فعلى كل واحد منهم الثلث وهكذا إن كانوا أكثر وإن أرادوا قتل بعضهم وأخذ الأديّة من بعض كان ذلك لهم وإن أرادوا أخذ الأديّة أخذوا منه بحساب من قتل معه كان قتله ثلاثة فقتلوا الاثنين وأرادوا أخذ الأديّة من واحد فليهم أن يأخذوا منه ثلثها لأن (٣) ثلثه بثلثه وإن كانوا عشرة أخذوا منه عشرة وإن كانوا ثمانية أخذوا منه جزأ من مائة تجزئ من دية ولو قله ثلاثة فمات واحد منهم كان لهم أن يقتلوا الاثنين ويأخذوا من مال الميت ثلث دية المقتول ولو قتل رجل رجلا عمدا وقتله معه صبي أو رجل معقود كان لهم أن يقتلوا الرجل ويأخذوا من الصبي والمعتود أيهما كان القاتل نصف الأديّة (قال الشافعي) وهكذا لو أن حرا عبدا قتلا عبدا كان على الحرة نصف قيمة العبد المقتول وعلى العبد القتل وهكذا الرقيل مسلم ونصراني نصرانيا كان على المسلم نصف دية النصراني وعلى النصراني القود وهكذا الوقتل وبخل ابنه وقتله معه أجنبي كان على أبيه نصف دية والعقوبة وعلى الأجنبي القصاص إذا كان الضرب في هذه الحالات كليا عبدا (قال الشافعي) وإذا جنى اثنان على رجل عمدا أو خطأ أو بما يكون حكمه حكم الخطأ من أن يضرب به بعضا خفيفة أو بجرح خفيف فمات فلا قود فيه لشرك الخطأ الذي لا قود فيه وفيه الأديّة على صاحب الخطأ في مال عاقلة وعلى صاحب الجرح في أموالها ولو شهد شي ودان رجلين ضرب رجلًا فراقعته وتر كاه مضطجعا من ضربتهما ثم مر به آخر فقطعه باثنين فإن أثبتوا أنه قطع به اثنين وفيه الحياة ولم يدر لعل الضرب قد بلغ به الذبح أو نزع حشوته لم يكن على واحد منهما قصاص وكان لا ولياء أن يقتلوا على أيهما شأوا أو يلزمه دية ويغزران معا (قال الشافعي) وإن لم يثبتوا أنه كانت فيه حياة وقالوا لا سرى لعله كان حيال لم يكن فيه شيء ولا يغرم ما حتى يقسم أولياؤه فماتوا أخذوا دية من الذين أقسموا عليه فإن قال أولياؤه تقسم عليهم ما عاقبل إن أقسمتم على جراح الأولين وقطع الآخر فذلك لكم وإن أقسمتم على أنه مات من الضربتين معا لم يكن لكم إذا قطعته الآخر باثنين أو ذبحه الآخر (قال الشافعي) وإنما أبطلت القصاص أولا أن الضاربين الأولين إذا كانوا بلغوا منه ما لا حياة معه الأبقية حياة الذكي لم يكن على الآخر عقل ولا قود وإن كانوا لم يبلغوا ذلك منه فالقود على الآخر وعلى الأولين الجراح فجعلتم أقسامه بديه لأن كلا يجب ذلك عليه ولا أجعل فيها أقصا صا لهذا المعنى ولو شهد شي ودان رجلًا أنه ضربه بعصا في طرفها حديدية محددة ولم يثبتوا بالحديدية قتله أم بالعصا قتله فلا قود إذا كانت العصا انقردت مما لا قود فيه وفيه الأديّة بكل حال وإن حلف أولياؤه أنه مات بالحديدية فبقي حاله في ماله وإن لم يحلفوا فبقي في ماله في ثلاث سنين لأنهم أثبتوا القتل فاقبله الخطأ ولا تغرمه العاقلة ولم تقم البيّنة على أنه خطأ وإذا قطع الرجل أصبع الرجل ثم جاء آخر فقطع كفّه أو قطع الرجل يدا الرجل من مفصل الكوع ثم قطعها آخر من المرفق ثم مات فعليه ما مع القود يقطع أصبع هذا وكف قاطع الكف ويد الرجل من المرفق ثم يقتلان وسواء قطع من يده واحدة أو قطعها من يدين مفترقتين سواء (٤) وسواء كان ذلك بحضرة قطع الأول أو بعده بساعة أو أكثر ما لم يذهب الجناية الأولى بالبرء لا باقي إليها وأصل إلى الجسد كله ولو جاز أن يقال

من وجهه ويديه
درجله . أخبرنا
عبد الله بن زافع عن داود
ابن قيس عن زيد بن أسلم
عن عطاء بن يسار عن
أسامة بن زيد قال دخل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وبلال فذهب
لحاجته ثم خرجا قال
أسامة فالت بالامأذا
صنع رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال بلال
ذهب لحاجته ثم توضأ
فغسل وجهه ويديه
ثم مسح برأسه ومسح
على الخفين * أخبرنا
مسلم وعبد المجيد عن ابن
جريج عن ابن شهاب
عن عباد بن زياد أن
عروة بن المغيرة أخبره
أن المغيرة بن شعبة
أخبره أنه غزا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم
غزوة بول قال المغيرة فقتل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قبل الغائط فحملت
معه أداة قبيل الفجر
فلما رجع رسول الله
صلى الله عليه وسلم
أخذت أهرق على يديه
من الأداة وهو يغسل
يديه ثلاث مرات ثم
غسل وجهه ثم ذهب
يحسرجيته عن
ذراعيه فيضاق كحاجته

عن ذراعيه فادخل يديه

في الجبسة حتى أخرج
ذراعيه من أسفل الجبسة
وغسل ذراعيه إلى
المرفقين ثم توضأ ومسح
على خفيه ثم أقبل قال
المغيرة فأقبلت معه حتى
نجدت الناس قد قدموا
عبد الرحمن بن عوف
يصلي لهم فأدركه النبي
صلى الله عليه وسلم
أحدي الركعتين معه
وصلى مع الناس الركعة
الآخرة فلما سلم عبد
الرحمن قام رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأتم
صلاته فافزع ذلك
المسلمين وأكثروا التسبيح
فلما قضى النبي صلى الله
عليه وسلم صلاته أقبل
عليهم ثم قال أحسنتم
أوقال أصبتم بغطهم أن
صلاوا الصلاة لوقتها قال
ابن شهاب) وحدثني
اسماعيل بن محمد بن
سعد بن أبي وقاص عن
حمزة بن المغيرة بنحو
حديث عباد قال المغيرة
فأردت تأخير عبد الرحمن
فقال لي النبي صلى الله
عليه وسلم دعه * أخبرنا
سفيان بن عيينة عن
حصين بن زكريا ويونس

(١) قوله ومن أجاز الخ
كذا في الاصل ولا تخلو من
العبارة من تحريف فحذر
كتبه محمد

ذهبت الجناية الأولى حين كانت الجناية الآخرة قاطعة باقي الفصل الذي ياتصل به وأعظم منها جازا إذا قطع رجل
يدي رجل ورجله وشبهه آخر موضحة فأت أن يقال لا يقاد من ضاحك الموضحة بالنفس لأن ألم الجراح
الكثيرة قد دعم البدن قبل الموضحة أو بعدها (١) ومن أجاز أن يقتل اثنين بواحد لكان الألم يأتي على بعض
البدن دون بعض حتى يكون رجلا ن لوقطع كل واحد منهما ما يدرج معافاة لم يقدمه ما في النفس لأن ألم كل
واحدة منهما في شق يديه الذي قطع ولكن الألم يخلص من القليل والكثير ويخلص إلى البدن كله فيكون من
قتل اثنين بواحد يحكم في كل واحد منهما في القود حكمه على قاتل النفس منفردا فإذا أخذ العقل حكم
على كل من جنى عليه جناية صغيرة أو كبيرة على العدم من عقل النفس كأنهم عشرة جنوا على رجل فأت
فعل كل واحد منهم عشر الدية فان قال قائل أ رأيت قول الله عز وجل كتب عليكم القصاص في القتلى الحر
بالحر هل فيه دلالة على أن لا يقتل حران بحر ولا رجل بامرأه قيل له لم نعلم مخالفا في أن الرجل يقتل المرأة
فإذا لم يختلف أحد في هذا فغيبه دلالة على أن الآية خاصة فان قال قائل فيم زلت قيل أخبرنا معاذ بن
موسى عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان قال قال مقاتل أخذت هذا التفسير من نفر حفظ منهم
مجاهد والضحاك والحسن قالوا قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الآية قال كان بدء ذلك في حين من
العرب اقتتلوا قبل الإسلام بقليل وكان لأحد الحيين فضل على الآخر فأقسموا بالله ليقتلن بالانثى الذكر
وبالعبد منهم الحر فلما نزلت هذه الآية رضوا وسلبوا (قال الشافعي) وما أشبه ما قالوا من هذا بما قالوا لأن
الله عز وجل إنما ألزم كل مذنب ذنبه ولم يجعل جرم أحد على غيره فقال الحر بالحر إذا كان والله أعلم قاتله
والعبد بالعبد إذا كان قاتله والانثى بالانثى إذا كانت قاتله لها لأن (٢) يقتل بأحد من لم يقتله لفضل المقتول
على القاتل وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أعنى الناس على الله من قتل غير قاتله (قال الشافعي) وما
وصفت من أني لم أعلم مخالفا في أن يقتل الرجل المرأة دليل على أن لو كانت هذه الآية غير خاصة كما قال من
وصفت قوله من أهل التفسير لم يقتل ذكر باني (٣) ولم يجعل عوام من حفظت عنه من أهل العلم لانعلم لهم
مخالفا لهذا معناها ولم يقتل الذكر بالانثى

(١) قتل الحر بالعبد قال الشافعي رحمه الله قال الله جل وعز في أهل التوراة وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس
الآية (قال) ولا يجوز والله أعلم في حكم الله تبارك وتعالى بين أهل التوراة أن كان حكمنا لا ما جاز في قوله
ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل ولا يجوز فيها إلا أن تكون كل نفس محرمة القتل
فعلى من قتله القود فيلزم في هذا أن يقتل المؤمن بالكافر المعاهد والمسلمة والصبي والمرأة من أهل
الحرب والرجل بعبد وعبد غيره مسلما كان أو كافرا والرجل بولده إذا قتله (قال الشافعي) أو يكون قول الله
تبارك وتعالى ومن قتل مظلوما ممن دمه مكافئ دم من قتله وكل نفس كانت تقاد بنفس بدلالة كتاب الله
عز وجل أو سنة أو إجماع كما كان قول الله عز وجل والانثى بالانثى إذا كانت قاتله خاصة لأن ذكر الآية يقتل
بأنثى (قال الشافعي) وهذا أولى معانيه به والله أعلم لأن عليه دلائل منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يقتل مؤمن بكافر ولا إجماع على أن لا يقتل المرأة بامرأه إذا قتله والإجماع على أن لا يقتل الرجل بعبد ولا
مسلمان من أهل دار الحرب ولا بامرأه من أهل دار الحرب ولا صبي (قال الشافعي) وكذلك لا يقتل الرجل
الحر بالعبد بحال ولو قتل حر ذمي عبدا مؤمنا لم يقتل به (قال الشافعي) وعلى الحر إذا قتل العبد قيمته كاملا
بالغصة ما بلغت وإن كانت مائة ألف درهم أو ألف دينار كما يكون عليه قيمة متاعه لو استهلكه وبغيره لو قتله
وعليه في العبد إذا قتله عبدا ما وصفت في ماله وإذا قتله خطأ ما وصفت على عاقلته وعليه مع قيمته ما معاق
رقبة وكذلك الأمة يقتلها الحر ويقتل الرجل بالمرأة كما تقتل بالرجل وسواء صغيرة كانت أو كبيرة

(٢) قتل الخنثى قال الشافعي رحمه الله وإذا قتل الرجل الخنثى المشكل عبدا فلا ولية الخنثى القصاص
لأنه لا يعد وأن يكون رجلا أو امرأة فيكون لهم القصاص إذا كان خنثى ولو سألوا الدية قضى لهم بديةته على

عن الشعبي عن عروة
ابن المغيرة عن المغيرة بن
شعبة قال قلت يا رسول الله
أمنح على الخفين قال
نعم إذا أدخلتهما
وهما طاهرتان أخبرنا
عبد الوهاب الثقفي
حدثني المهاجر أبو محمد
عن عبد الرحمن بن أبي
بكر عن أبيه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه أرحس للسافرين
يمسح على الخفين ثلاثة
أيام ولياليهن ولا قيم يوما
وليلا . أخبرنا سفيان عن
عاصم بن بهدلة عن زر
قال أنبت صفوان بن
عسال فقال ما جاء بك
قلت ابتغاء العلم قال
ان الملائكة لتضع
أجنحتها لطالب العلم
رضا بما يطلب قلت
أنه حال في نفسى المسح
على الخفين بعد العائظ
والبول وكنت امرأ من
أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأنبتك
أسألك هل سمعت من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في ذلك شأ قال
نعم كن رسول الله صلى
الله عليه وسلم يأمرنا
إذا كنا سفرا أو مسافرا
أن لا نزع خفافنا ثلاثة
أيام ولياليهن إلا من
جئناه لكن من غائط
وبول ونوم . أخبرنا

دية امرأه لأنه اليقين ولم يقض لهم بديرة رجل ولا زيادة على دية امرأه لأنه شك (قال الشافعي) ولو كان
الخنثى بينا أنه ذكركم قضى لهم بديرة رجل (قال الشافعي) للخنثى المشكل من الرجال القصاص في النفس وفيما
دون النفس وإذا طلب الدية فله دية امرأه فان بان بعد أنه رجل ألحقته بدية رجل (قال الشافعي) ولو كان
أولا يقول من حيث يقول الرجل وكانت علامات الرجل فيه أغلب قضيت له بدية رجل ثم أشكل خفاض
أوجاء منه ما يشكك غرسته الفضل من دية امرأه (قال الربيع) الخنثى المشكل الذي له فرج وذكرا ذابا
منه ما لم يسبق أحدهما الآخر وانقطاعهما معا وإذا كان يسبق أحدهما الآخر فالحكم للذي يسبق وإن كانا
يستبقان معا فكان أحدهما ينقطع قبل الآخر فالحكم للذي يبق
(العبد يقتل بالعبد) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى والعبد بالعبد (قال الشافعي)
حكم الله عز وجل بين العبد بالقصاص في الآية التي حكم فيها بين الأحرار بالقصاص ولم أعلم في ذلك مخالفا
من أشكل العلم في النفس (قال الشافعي) وإذا قتل العبد العبد أو الأمة أو الأمة أو العبد الأمة أو الأمة
العبد عمد أفهم كالأحرار تقتل الحرة بالحرة والأمة بالعبد أو الأمة بالعبد أو الأمة بالعبد أو الأمة بالعبد
وتقتل الأمة بالعبد بقتلونه عمدا وكذلك الأمة بالعبد بقتلته عمدا والقول فيهم كالقول في الأحرار وأولياء
العبد مال كهم فيجزي مال العبد المقتول أو الأمة المقتولة بين قتل عبده من العبد أو أخذ قيمة عبده
المقتول الغنة ما بلغت من رقبة من قتل عبده فأيها ما اختار فهو له وإذا قتل العبد العبد عمد أخير سيد العبد
المقتول بين القصاص وبين أخذ قيمة عبده وهو ولي دمه دون قرابة لو كانت لعبده لأنه مال كما كان شاء القصاص
فهو له وإن شاء قيمة عبده يبيع العبد القاتل فاعطى المقتول عبده قيمة عبده ورد فضل إن كان فيه ما على مال العبد
القاتل وإذا لم يكن فيه فضل لم يكن ثم شيء يرد عليه فان نقص عنه عن قيمة العبد المقتول حتى ذهب لسيد
العبد المقتول ولا تباعة فيه على رب العبد القاتل (قال الشافعي) وإن اختارولى العبد المقتول قتل بعض
العبد وأخذ قيمة عبده من الباقي لم يكن له على واحد من الباقي من قيمة عبده إلا بقدر عدد دمهم إن كانوا عشرة
فله في رقبة كل واحد منهم عشر قيمة عبده (قال) وإن قتل عبيد عشرة عبيد عمد أخير سيد العبد المقتول بين
قتلهم أو أخذ قيمة عبده من رقابهم فإن اختار قتلهم فذلك له وإن اختار أخذ ثمن عبده فله في رقبة كل واحد منهم
عشر قيمة عبده فان كانوا ثلاثة فله في رقبة كل واحد منهم ثلث قيمة عبده وأي العبيد مات قبل يقتص منه أو
يباع له فلا يسبيل له على سيده وله في الباقي القتل أو أخذ الارش منهم بقدر عدد دمهم كما وصفت (قال الشافعي)
وإن قتل حر وعبد عدا فعلى الحر العقوبة ونصف قيمة العبد والسيد في العبد القصاص أو اتباعه بنصف قيمة
عبد في عنقه كما وصفت وإذا قتل العبد الحر قتل به ويقاد منه في الجراح إن شاء الحر وإن شاء ورثته في القتل
وهو في الجراح مجرحهما كما هو في القتل في أن ذلك في عنق العبد كما وصفت وإذا كان العبد بين اثنين فقتله
عبد عمد فلا قود حتى يجمع ما لكاه معا على القود وأيهما شاء أخذ حقه من ثمنه كان للآخر مثله ولا قود له
إذا لم يجمع معه شريكه على القود (قال الشافعي) ولو كان عبيد بين رجلين فقتل فاعتقاه أو أحدهما بعد
القتل كان على ملكهما قبل يعتقانه لأن العتق لا يقع على ميت (قال الشافعي) ولو أعتقه معافي كلمة واحدة أو
وكلاما من أعتقه وفيه حياة فهو حر وولادته مواليه إن كان مواليه هم ورثته وإن كان له ورثة أحرار كانوا أولى
بميراثه من مواليه (قال الشافعي) وإذا كان العبد ممر هو نافق قتل عبدا فليس له أخذ القود وليس
المرتهن بسبيل من دمه لو عفاه أو أخذه وذلك أن سيده إن أراد القود فهو له وإن أراد أخذ ثمنه أخذ وثمنه
رهن مكانه وإن أراد أن يترك القود وثمنه لم يكن له ذلك ولا أن يدع من ثمنه شيئا أن كان رهنا إلا بان يقضى
المرتهن حقه أو يعطيه مثل ثمنه رهنا مكانه أو يرضى ذلك المرتهن وإذا قتل العبد المرهون أو قتل فسيده ولي
دمه وله أن يقتص له إذا كان مقتولا وإن كرد ذلك المرتهن ولا يؤخذ بان يعطيه رهنا مكانه وكذلك أن جنى

العبد المردون فسيدهما الخصم ويبيع منه في الجناية بقدر ارشها الا ان يفديه سيده متطوعا فان فعل فهو على الرهن وان فداه المردون فهو متطوع لا ير جع عا فداه على سيده الا ان يكون امره ان يفديه (قال الشافعي) واذا قتل العبد المردون عمدا فليس له القتل والعفو بلا مال لانه لا مال للمالك بقتل العبد الا ان يشاء ولو قتل خطأ أو قتل من لا يلزمه له قصاص لم يكن له أن يعفو عنه عنه الا أن يعطى المردون حقه أو مثل ثمدره ثمانية كانه (قال الربيع) والشافعي قول آخر اذا كان العبد مراهونا فقتل عمدا فليس له القصاص ان عفا القصاص وجب له مال فليس له أن يعفو له لان قيمته ثمن لبسده وليس له أن يتأق على المردون ما كان ثمنه البدن المردون (قال الشافعي) فاما المدبر والامة قد ولدت من سيد خافه مالك حالهم في جنائيتهم والجناية عليهم حال مما ليك (قال الشافعي) واذا جنى على المكاتب فاقى على نفسه فقد مات رقيقا وهو كعبد الرجل غير مكاتب جنى عليه واذا جنى عليه فيما دون النفس عمدا فله القصاص ان جنى عليه عبد وان أراد ترك القصاص وأخذ المال كان له وان أراد ترك المال لم يكن له لانه ليس بسلط على ماله تسليط الحر عليه وقد قيل له عفو المال في العبد لانه لا يملكه الا ان يشاء واذا لم يملك بالجناية قصاصا مثل ان يجنى عليه حر أو عبد مغلوب على عقله أو صغير فليس له عفو والجناية بحال لانه مال يملكه وليس له ان يلاف ماله (قال الربيع) ولو جنى على العبد المكاتب فيما دون النفس فلا قصاص

(الحر يقتل العبد) قال الشافعي رحمه الله واذا جنى الحر على العبد عمدا فلا قصاص بينهما فان أتت الجناية على نفسه ففيه قيمته في الساعة التي جنى فيها عليه مع وقوع الجناية بالغة ما بلغت وان كانت ديات أحرار وقيته في مال الجاني دون عاقلته وان جنى عليه خطأ ففيه قيمته على عاقلة الجاني واذا كانت الجناية على أمة أو عبد فكذلك والقول في قيمته قول الجاني لانه يغرم ثمنه وعلى السيد القيمة بفضل ان ادعاه واذا كانت خطأ فالقول في قيمة العبد قول عاقلة الجاني لانهم يرضون قيمته فان قالوا قيمته ألف وقال القائل قيمته ألفان ضمننت العاقلة ألفا والقائل في ماله ألفا لا يسقط عنه ضمان ما أقر أنه جنائيه ولا يلزمهم اقراره اذا كذبوه ولو جنى عبد على عبد عمدا أو خطأ كان القصاص بين العبد بين العبد ولا أنظر الى فضل قيمة أحدهما على الآخر ويخبر سيد العبد المجنى عليه بين القصاص وما دونها وبين الارش فان اختار الارش فهو له في عتق العبد الجاني وقيته لسيد المجنى عليه بالغة ما بلغت والقول في قيمة العبد المجنى عليه قول سيد العبد الجاني ولا أنظر الى قول العبد الجاني لان ذلك مأخوذ من رقبته وورقته مال من مال سيده وكذلك لو كانت الجناية خطأ كان القول قول سيد الجاني واذا أقر العبد بان قيمته الاكثر لم يلزمه الاكثر في عبوديته وان عتق لزمه الفضل عما أقر به سيده مما أقر به العبد وهكذا لو كان الجاني على العبد مدبر أو أوم ولد لا يختلفان هما والعبد وان كان الجاني على العبد مكاتبافيه وبين العبد القود فان اختار سيد العبد ترك القود للمال أو كانت الجناية خطأ فسواء كان أقر المكاتب بان قيمة العبد المجنى عليه ألفان وقيمة المكاتب ألفان أو أكثر وقال سيده ألف ففيه قولان أحدهما أن اقراره موقوف فان أدى المكاتب ما أقر به من قبل أن يجزى لم يكن للسيد ابطال شيء منه وان عجز المكاتب قبل يوفيه والقول قول السيد في قيمة العبد المجنى عليه فان كان المكاتب أدى من الجناية ما أقر السيد أنه قيمة العبد المجنى عليه لم يتبع العبد في شيء من جنائيه واذا اعتق اتبع بالفضل وان أدى فضلا عما أقر به السيد لم يكن للسيد أن يرجع به على سيد العبد المجنى عليه (قال الشافعي) ولو أدى أقل مما أقر به السيد خير السيد بين أن يفديه بالفضل متطوعا أو يباع من العبد بقدر ما بقي مما أقر به السيد (قال الربيع) واذا أدى المكاتب أكثر مما أقر به السيد ثم عجز المكاتب رجوع السيد على الذي دفعته اليه الزيادة على ما أقر به فإخذه منه ويدفعه الى المكاتب فيكون في يده كسائر ماله فاذا اعتق رجوع عليه فأخذه منه ما أقر به وان عجز كان المال كله لسيده (قال الشافعي) والقول الثاني أن ذلك لازم للمكاتب لانه أقر به وهو يجوز له

مالك عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت الماء * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن زيد بن الصلت أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى الجحرف فنظر فاذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل فقال والله ما أراى الا قد احتلمت وما شجرت وصليت وما اغتسلت قال فاغتسل وغسل ما رآى في ثوبه ونضح ما لم يروأذن وأقام ثم صلى بعد ارتفاع الضحى متمكنا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم قال دخل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب فقال عمر أية ساعة هذه فقال يا أبا المؤمنين انقلب من السوق فسمعت النداء

ما أقرب في ماله ويلزمه لسيدته وان عجز المكاتب ببيع المكاتب فيه ان لم يتطوع بإدائه عنه (قال الشافعي)
 وإذا قتل المكاتب عبداً أو واحداً بعد واحد فاشتجر وأفسد العبد الذي قتل أولاً وأولى بالقصاص
 ولو دفعه إلى ولي الذي قتل أولاً فعفا عنه على مال أو غير مال كان عليه أن يدفعه إلى ولي الذي قتل عبده بعده
 فان عفا عنه دفعه إلى ولي المقتول بعده وهكذا حتى لا يبقى منهم أحد إلا عفا عنه أو يقتله أحد المدفوع اليهم
 (قال الشافعي) ولا يكون قضاؤه للذي قتل أولاً وعفوه عنه من قبل القود عت من قتل بعده لأن كلهم
 يستوجب عليه قتله بمن قتل من أوليائه كما يكون القرم على رجل حدود فيعفو بعضهم فيكون الباقي
 أخذ حدودهم واسلك واحد منهم أخذ حده لأن حقه غير حق صاحبه وهكذا القصاص أيمان رجال أو ماله في
 القصاص في موضع واحد (قال الشافعي) وإذا قتل الرجل النفر عمداً أو الواحداً مات فديات من قتل حاله
 في ماله بكليهما وإذا قتل الرجل النفر عمداً ثم ارتد عن الاسلام فقتل أو زنى فرجم فدياتهم في ماله كما وصفت
 في موته وإذا قتل الرجل النفر عمداً فعدار جل أجني على القاتل فقتله عمداً فلا ولياً له القود إلا أن يشأوا
 أن يعفوا القود على مال وان عفوه على مال فالدية مال من مال المقتول يأخذها أولياء الذين قتلوا كما يأخذون
 سائر ماله وهم فيه أسوة (قال الشافعي) وان عفواً ولياؤه الدم والمال نظر فان كان القاتل مال يخرج ديات من قتل
 منهم فعفوهم جائز ولا لم يجز عفوه من لا هم حين عفوا الدم صار له بالقتل مال ولا يكون لهم عفوه ماله حتى يردوا
 دينه كله وإذا قتل الرجل النفر ثم ارتد عن الاسلام فبجاء أولياء المقتولين يطلبون القود واستيب فان تاب قتل لهم
 وان لم يتب قيل لهم ان شئتم أخذتم الديات وتركتم الدم وقتلناه بالردة وغنمنا ما بقي من ماله فان فعلوا فذلك لهم وان
 تاب بعد ما يأخذون الديات أو يقولون قد عفونا القود على المال أو لم يتب فسألو القود لم يكن ذلك لهم اذا تركوه
 مرة لم يكن لهم أن يرجعوا في تركه (قال الشافعي) وإذا سألوا القود وامنتمعو من العفو أعطاهم القود
 بالذي قتل أولاً وجعلنا الباقي الدية وما فضل من ماله غنم عليه عنه وذلك أن واجبا علينا اعطاء الأدميين القود
 والقود يأتي على قتله بالقود والردة ولو مات مرتداً فلا وقت لا غير مرتداً أعطينا من ماله الدية وبذلك
 قدمنا في هذا حق الله تبارك وتعالى في قتل الأدميين على القتل في الردة (قال الشافعي) وهكذا الورثي وهو

محسن وقتل قبل الزنا أو بعده بدأ بالقتل فان ترك أولاً ودرج

(جراح النفر الرجل الواحد فيموت) (قال الشافعي) إذا قطع الرجل يد الرجل وقطع آخر رجله وشبهه الآخر موضعاً
 وأصابه الآخر بجائفة وكل ذلك بجحد أو بشئ يحسد فيعمل عمل الحسد يذم به رأسه من جراحته حتى مات
 فكلهم قاتل وعلى كلهم القود وكذلك لو جرحه رجل مائة جرح وأخر جرحاً واحداً كان عليهم ما مع القود
 وكان لأولياء القتل أن يجرحوا كل واحد منهم ما جرحه فان مات والآخر بواضعه (قال الشافعي) وان
 كان أحدهما جرحه جرحاً جائفة غير نافذة أو جائفة نافذة كان فيها قولان أحدهما أن ولي القتل أن يجرحه
 جائفة غير نافذة أو جائفة نافذة وإذا كان القصاص بالقتل لم يمنع أن يصنع هذا ولا أمر في شئ من هذا ولي
 القتل أن يليه بنفسه انما أمر به من يبصر كيف جرحه فاقول أجرحه كما جرحه فإذا بقي ضرب العتق خليت بينه
 وبين ولي القتل وكذلك لو كان أحدهم قطع يده بنصف الذراع لم يمنع من ذلك لأنه يقتل مكانه وانما أمنعه
 اذا كان جرحاً لا يقتل به ولا يكون فيه قصاص والثاني أن له أن يصنع به كل ما كان لو جرحه اقصر به منه فيمادون
 النفس ولا يصنع به ماله لو كان جرحه به دون النفس لم يقتص منه لأنه له عليه يدع قتله فيكون قد عذبه وأنه لا يقدر
 على أن يأتي بمثل ما صنع به في المواضع التي لا يقتص منها ويقال له القتل يأتي على ذلك ١ وإذا جرح الثلاثة رجلاً
 جراحاً عديلاً وكان ضماً حتى مات وقد برأت جراح أحدهم ولم تبرأ جراح الباقي فعلى الباقي القصاص
 ولا قصاص في النفس على الذي برأت جراحه فعليه القصاص في الجراح ان كان مما يقتص منه والعقل وان كان
 مما لا يقتص منه فعليه عقل ذلك الجرح بالغاً ما بلغ قل ذلك أو أكثر وكذلك لو كانت جراحه تبلغ دية أو أكثر لأنه

فازدت على أن توفأت
 فقال عمر الرضوء أيضاً
 وقد علمت أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان
 يأمر بالغسل : أخبرنا
 مالك عن هشام عن
 أبيه عن عائشة رضي
 الله عنها أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان
 اذا اغتسل من الجنابة
 بدأ فغسل يديه ثم توفأت
 كما يتوضأ للصلاة ثم
 يدخل أصابعه في الماء
 فيخلل بها أصول شعوره
 ثم يصب على رأسه ثلاث
 غرف بيديه ثم يفيض
 الماء على جلده كله
 أخبرنا ابن عيينة عن
 أيوب بن موسى عن
 سعيد بن أبي سعيد عن
 عبد الله بن رافع عن أم
 سلمة رضي الله عنها قالت
 سألت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقلت يا رسول
 الله اني امرأة أشد ضفر
 رأسي أفأنقصه
 لغسل الجنابة قال لا انما
 يكفيل أن تحشي عليه
 ثلاث حشيات من ماء ثم
 تفيضن عليه الماء
 فتطوين أو قال فاذا
 أنت قد طهرت
 أخبرنا ابن عيينة
 عن هشام عن أبيه عن
 عائشة رضي الله عنها

قالت كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم اذا

أراد أن يغتسل من

الحنابة بدأ فغسل يديه

قبيل أن يدخلهما في

الاناء ثم يغسل فرجه ثم

يتوضأ وضوءه للصلاة ثم

يشرب بشعره الماء ثم

يحيى على رأسه ثلاث

حنيات * أخبرنا

سفيان عن جعفر عن

أبيه عن جابر رضى الله

عنه ان النبي صلى الله

عليه وسلم كان يغرف على

رأسه ثلاثا وهو خب

* أخبرنا سفيان عن

منصور بن عبد الرحمن

الحجبي عن أمه صفية بنت

شيبه عن عائشة رضى

الله عنها قالت جاءت

امرأة الى النبي صلى الله

عليه وسلم تسأله عن

الغسل من الحمض

فقال خذى فرصة من

مسلك فتطهرى بها

فقلت كيف أتطهر

بها قال تطهرى بها قالت

كيف أتطهر بها قال

النبي صلى الله عليه

وسلم سبحان الله سبحان

الله واستتر بثوبه

تطهرى بها فاجتذبتها

وعرفت الذى أراد فقلت

لها تتبعى بها أنار الدم

يعنى الفرج * أخبرنا

(١) قوله ولو جرحه الخ

كذابا لا يصل ولعل في

العبارة تحريفاً وأسقطا

فانظر كتبه معجبه

جائى جراح لم يكن فيها نفس وان ادعى أحدهم انه جرحه من رات وصدقه ورثة المقتول فهكذا ولو كذبه
القتلة معه لم يقبل تكذيبهم لانه لو كان قاتلا معهم لم يدع عنهم القتل فلامعنى لتكذيبهم موه اذا أرادوا ولياؤه
قتلهم (قال الشافعى) رحمه الله ولو صدقه أولياء القتل وكذبه القتلة معه وقال أولياء القتل نحن نأخذ
الدية كاملة من القاتلين الذين جرحت معهم لم يكن ذلك لهم إلا أن يقولوا أن جراحه قد برأت أو تقوم بينه لانه
انما يلزمهما ثلثا الدية اذا كان معهما ثالث فإذا برأت جراحه لم يمهادية كاملة ولا يلزمهما الا باقرارهما الدية
تامة لانهم ما قاتلوا دونه أو بينة تقوم على ذلك فيخرج الثالث من القتل معهما فتكون عليهما (١) ولو جرحه
ثلاثة فأقر اثنين أن جراح أحد الثلاثة برأت ومات من جراحهما وادعى ذلك الجاني الذى أقر له به وصدقه
أولياء القتل وأرادوا أخذ الدية من الاثنين المقرين أن جراح الجراح معهما برأت لم يكن ذلك لهم لانهم
يرغمون أن ليس عليهما الا ثلثا الدية فبرؤهما مما سواه اذا سأل ذلك القاتلان ولو قتله ثلاثة أحدهم عبد
وأرادوا أخذ الدية كان ثلثها في رقبة العبد وثلثها على الحرين وإذا أفلس أحدهما أو كلاهما اتبعوه ولم يكن على
عاقلة الا حرار وسيد العبد من دية العبد شي بمحال وقد قيل هكذا لو كانت القتلة عمدا وفيهم مجنون أو صبيان
أو وفيهم صبي أو قتل رجل ابنه فالدية كلها في أموالهم ليس على عاقلتهم منها شيء وقد قيل تحمل عاقلة الصبي
والمغلوب على عقله عمده كما يحملون خطاه والله تعالى أعلم وإذا جرح الرجل الرجل جرحا كثيرة والآخر
جرحا واحدا فأرادوا ولياؤه الفود فيؤلهم وان أرادوا العقل فعلى كل واحد منهما نصف الدية اذا كانت
نفسا فسواء في الغرامة الذى جرح الجراح القليلة والذى جرح الجراح الكثيرة (قال الربيع) وللشافعى قول
آخر لا تحمل العاقلة عمدا الصبي وهو في ماله ان كان له مال والا فدين عليه

(ما يسقط فيه القصاص من العمد) * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مسلم عن ابن جريج
«قال الربيع» أظنه عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن يعلى بن أمية قال غزوت مع النبي صلى الله
عليه وسلم غزوة قال وكان يعلى يقول وكانت تلك الغزوة أوثق على في نفسي قال عطاء قال صفوان قال يعلى
كان لي أجبر فقاتل انسا فافعض أحدهما يد الآخر فانتزع المعضوض يده من في العاض فذهبت يعنى إحدى
ثنيته فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر ثنيته قال عطاء وحسبت أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أيدع
يده في فمك فتقضها كأنها في فمك يقضها أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أن ابن أبي مليكة أخبره
أن أباة أخبره أن انسا جاء الى أبي بكر الصديق وعضه انسا فانتزع يده منه فذهبت ثنيته فقال أبو بكر هدت
ثنيته (قال الشافعى) وبهذا كله نقول فاذا عض الرجل الرجل فانتزع المعضوض العضو الذى عض منه
يدا أو رجلا أو رأسا من في العاض فذهبت ثنانيا العاض ومات منها أو لم يمت فلا عقل ولا قود ولا كفارة على
المنتزع لانه لم يكن له العض بمحال ولو كان العاض بدا في جماعة الناس فضر بوظلم أو بدى فضر بوظلم
كان سواء لان نفس العض ليس له وان للمعضوض منع العض فاذا كان له منعه فلا قود عليه فيما أحدث
ما يمنع اذا لم يكن في المنع عدوان (قال الشافعى) ولا عدوان في اخراج العض ومن في العاض ولو ادم اخراج
العض ومن في العاض فامتنع عليه وغلبه اخراجها كان له فمك لحية بيده الاخرى ان كان عض إحدى يديه
وبسيدة معان كان عضر جلده فان كان عض ففاه فلم تنله يده كان له نزاع رأسه من فيه فان لم يقدر
على اخراجها فله التحامل عليه برأسه الى وراء مصعدا أو منحدر او ان قدر بيده فغلبه ضبطا بقيه كان له ضرب
فيه بيده أو بدنه أبدأ حتى يرسله فان ترك شيئا مما وصفنا له وبعج بطنه بسكين أو ففأعمنه بيده أو ضرب به
في بعض جسده ضمن في هذا كله الحنابة لان هذا ليس له ولا يضمن فيما له أن يفعل وان أتى ذلك على هدم فيه
كله وكانت منه منيته (قال الشافعى) وما أصاب به العاض للمعضوض من جرح فصار نفسا أو صار جرحا
عظيما ضمنه كله لانه متعد

(الرجل يجحد مع امرأته رجلا فيقتله أو يدخل عليه بيته فيقتله) * أخبرنا الربيع قال أخبرنا

مصر فيه غوث أو حجرة لا غوث فيها وأريدو حرمه في واحد منهم فالاختيار له أن يكلم من يريدوه يستغيث
فإن منع أو امتنع لم يكن له قتاله وإن أبي أن يمنع من أراد ماله أو قتله أو قتل بعض أهله أو دخولا على حريمه
أو قتل الحامية حتى يدخل الحريم أو يأخذ من المالك أو يريد العار الذي يخاف المرء أن يناله أو بعض أهله
فيها بجناية فله أن يدفعه عن نفسه وعن كل ماله دفعه عن نفسه وإن لم يدفع عنه ولم يقدر على الامتناع منه
الابضربه يمد أو عصا أو سلاح حديد أو غيره فله ضربه وليس له عمد قتله وإذا كان له ضربه فإن أتى الضرب
على نفسه فلا عقل فيه ولا قود ولا كفارة (قال الشافعي) وإن ضربه ضربة أو لم يضربه حتى رجع
عنه تارك لقتاله لم يكن له أن يعود عليه بضرب (قال الشافعي) وإن قاتله وهو مول مثل أن يكون يرميه
أو يطعنه أو يوهقه كان له عنه توهيقه أياه وانحرافه لرميه ضربه ورميه ولم يكن له بعد ذلك ضربه
ولا يرميه (قال الشافعي) وإن أرادوه وهو في الطريق وبينهم امرأ أو خندق أو جدارا وما لا يصل معه إليه
لم يكن له ضربه ولا يكون له ضربه حتى يكون بارزاً له مريداً له فإذا كان بارزاً له مريداً له كان له ضربه حينئذ
إذا لم ير أنه يدفعه عنه إلا بالضرب (قال الشافعي) وإن كان له مريداً فأنكسرت يدا المريد أو رجله حتى يصير بمن
لا يقدر عليه لم يكن له ضربه لأن الإرادة لا تنحل ضربه إلا بان يكون مثله يطبق الضرب فاما إذا صار إلى حال
لا يقوى على ضرب المراد فيه لم يكن لإرادته ضربه (قال الشافعي) وإذا كان المراد في جبل أو حصن أو خندق
فأراد رجل لا يصل إليه بضرب لم يكن له ضربه فإن رماه الرجل ومثل الرمي يصل إليه لقربه منه كان له رمية
وضربه وإن برز الرجل من الحصن حتى يصير الرجل يقدر على ضربه بحال فأراد ضربه في هذه الحال
(قال الشافعي) وسواء فيما يحل بالإرادة وأن يكون يبلغ الضرب والرمي معها ويحرم من المسلم والذي
والمعتوه والمرأة والعبيد والجمل الصؤل والدابة المؤلة وغيره لأنه إنما يحل ضربه لأن يقتل المراد ويحرمه
فكل هؤلاء سواء فيما يحل منه بالإرادة إذا كان المريد يقدر على القتل ولا مراد أن يبدد المريد بالضرب (قال
الشافعي) إذا قبل الرجل بالسيف أو غيره من السلاح إلى الرجل فأعماه ضربه على ما يقع في نفسه فإن وقع في
نفسه أنه يضربه وإن لم يبدأ المقبل إليه بالضرب فليضربه وإن لم يقع في نفسه ذلك لم يكن له ضربه وكان له
القود فيما نال منه بالضرب أو الأرض وإذا أبحاث للرجل دم رجل أو ضربه فمات مما أبحاث له فلا عقل
ولا قود ولا كفارة وإذا قتل ليس له رمية ولا ضربه فعليه القود والعقل والكفارة فيما نال منه (قال
الشافعي) رحمه الله ولو عرض له فضربه وله الضرب ضربة ثم ولى أو جرح فسقط ظم عاد فضربه أخرى فمات
منه ما ضمن نصف الدية في ماله والكفارة لأنه مات من ضرب مباح وضرب ممنوع (قال الشافعي)
ولو ضربه مقبلاً فقتل يده اليمنى ثم ضربه مولياً فقتل يده اليسرى ثم برأ منه ما فله القود في اليسرى واليمنى
هدر ولو مات منه ما فأراد ورثته الدية فله نصف الدية (قال الشافعي) ولو قبل بعد التولية
فقتل رجله ثم مات ضمن ثلث الدية لأنه مات من جراحة متقدمة مباحة وثانية غير مباحة وثالثة مباحة
فلما تفرق حكم جنايته ففرقت بينه وجعلته بجناية ثلاثه ولو جرحه أو لاقه وهو مباح جراحات ثم ولى فجرحه
جراحات كانت جنايتين مات منه ما فسواء قليل الجراح في الحال الواحدة وكثيرها فعليه نصف الدية فإن
عاد فأقبل فجرحه جراحة قليلة أو كثيرة فمات فعليه ثلث الدية كما قلت أولاً (قال الشافعي) رحمه الله وما
أصاب المريد لنفس الرجل أو ماله أو حريمه من الرجل في إقباله أو ناله به في توليته عنه سواء لأنه ظالم إذا كان له
فعليه القود فيما فيه القود والعقل فيما فيه العقل من ذلك كله فإن كان المريد معتوها أو ممن لا قود عليه
فلا قود عليه وفيما أصاب العقل مما لا يبرهنه في نهار فلا شيء على مالكها كانت مما يسول ويعتقر أو
مما لا يسول ولا يعتقر محال إذا لم يكن معها قائد أو سائق أو راكب
(التعدي في الاطلاع ودخول المنزل) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي

وجدت هذا الحديث
في كتابي في موضعين
أحدهما منقطع والآخر
عن أبي سعيد الخدري
عن النبي صلى الله عليه
وسلم: «أخبرنا ابن
عينة عن يحيى بن
سعيد قال سمعت أنس بن
مالك يقول قال أعرابي
في المسجد ففعل الناس
اليه ففهمهم عنه وقال
صبا عليه دلو من ماء
أخبرنا ابن عينة
عن الزهري عن سعيد
ابن المسيب عن أبي
هريرة قال دخل
أعرابي المسجد فقال
اللهم أرخني وخمد أولي
رحم معنا أحد فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لقد تحجرت واسعا
قال فمات أن نال في
ناحية المسجد فكانهم
عجلوا عليه ففهمهم النبي
صلى الله عليه وسلم ثم
أمر بذنوب من ماء أو
سجل من ماء فأهريق
عليه ثم قال النبي صلى
الله عليه وسلم علموا
ويسمروا ولا تسمروا
أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن عثمان بن أبي
سليمان أن مشركي
قريش حين أتوا المدينة
في فداء أسراهم كانوا
يبيتون في المسجد منهم

جبر بن مطعم قال جبر
فكنت أسمع قراءة
النبي صلى الله عليه وسلم
أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن عبد الله بن
طلحة بن كريب عن
الحسن عن عبد الله بن
معقل أو مغفل عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا أدركتم الصلاة
وأنت في فراخ الغنم
فصلوا فيها فانها سكتة
وبركة وإذا أدركتم
الصلاة وأنت في أعطان
الابل فاخرجوا منها
فصلوا فانها جن من
جن خلقت الأثر ومنها
إذا انفرت كيف تشمخ
بأنفها * أخبرنا مالك
عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم دخل الكعبة
ومعه بلال وأسامة
وعثمان بن طلحة قال
ابن عمر فسألت بلالا
ما صنع رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال جعل
عمودا عن يساره وعمودا
عن يمينه وثلاثة أعمدة
وراءه ثم صلى قال وكان
البيت يومئذ على ستة
أعمدة * أخبرنا مالك
عن عامر بن عبد الله
عن عمرو بن سليم الزرقى

الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أن امرأاً طلع عليك بغير إذن فخذفته
بمحضة ففقات عينه ما كان عليك من جناح أخبرنا سفيان قال حدثنا الزهري قال سمعت سهل بن سعد يقول
طلع رجل من حجر في حجره الذي صلى الله عليه وسلم مع النبي عليه الصلاة والسلام مدرى يحلبه رأسه فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لا أعلم أنك تنظر لطمعت به في عينك أنما جعل الاستئذان من أجل البصر أخبرنا
عبد الرزاق الثقي عن جسد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في بيته رأى
رجلاً طلع عليه فوهى إليه عصفص كان في يده كاهل لم يتأخر لم يبال أن يطعنه (قال الشافعي) رحمه الله
فلو أن رجلاً عمد أن يأتي نقيباً أو كوة أو جربة في منزل رجل يطع على حرمة من النساء كل ذلك المطلع من
منزل المطلع أو من منزل لغيره أو طرقت أو رجة فكل ذلك سواء وهو آثم بعد الاطلاع ولو أن الرجل المطلع
عليه خذفه بمحصاد أو خر به بعود صغير أو مدرى أو ما يعمل عمله في أن لا يكون له جرح يخاف قتله وإن كان
قد يذهب البصر لم يكن عليه عقل ولا قد فيما نال من هذا وما أشبهه ولو مات المطلع من ذلك لم يكن عليه
كفارة ولا إثم إن شاء الله تعالى ما كان المطلع مقبياً على الاطلاع غير ممتنع من النزوع فإذا نزع عن الاطلاع لم
يكن له أن يناله بشئ وما ناله به فعليه فيه قوداً وعقل إذا كان فيه عقل ولو طعنه عند أول اطلاعه بمحديدة
تخرج الجرح الذي يقتل أو رماداً يحجر يقتل مثله كان عليه القود فيما فيه القود لانه إنما أذن له الذي يناله بالنشئ
الخفيف الذي يردع بصره لا يقتل نفسه (قال الشافعي) ولو ثبت مطلقاً لا يمنع من الرجوع بعد مسئلته أن
يرجع أو بعد رميه بالنشئ الخفيف استغاث عليه فإن لم يكن في موضع غوث أحببت أن ينشده فإن لم يمنع في
موضع الغوث وغيره من النزوع عن الاطلاع فله أن يضربه بالسلاح وأن يناله بما يردعه فإن جاء ذلك على
نفسه أو جرحه فلا عقل ولا قود ولا يجاوز بما يرميه به ما أمرته به أولاً حتى يمنع فإذا لم يمنع ناله بالحدس وغيره
لان هذا ما كان يرى ما لا يحل له (قال الشافعي) ولو لم ينل ذلك منه كان السلطان أن يعاقبه ولو أنه أخطأ في
الاطلاع لم يكن الرجل أن يناله بشئ إذا طلع فترع عن الاطلاع أو رآه مطلقاً فقال ما عمدت ولا رأيت
وان ناله قبل أن ينزع بشئ فقال ما عمدت ولا رأيت لم يكن عليه شيء لان الاطلاع ظاهر ولا يعلم ما في قلبه
ولو كان أعمى فنهال بشئ ضمنه لان الاعى لا يبصر بالاطلاع شيئاً ولو كان المطلع ذا حرمة من نساء المطلع عليه
لم يكن له أن يناله بشئ بحال ولم يكن له أن يطع لانه لا يدري بعلمه يرى منهم عورة ليست له رؤيتها وإن ناله
بشئ في الاطلاع ضمنه عقلاً وقوداً إلا أن يطلع على امرأته منهم متجربة فيقال له فلا ينزع فيكون له حينئذ فيه
ما يكون له في الاجنبين إذا اطاعوا (قال الشافعي) رحمه الله وإنما فرق بين المطلع أول ما يطع وبين المريد مال
الرجل أو نفسه بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن البصر قد يمنع منه بالتواري عنه بالستر وليس كذلك
الرجل يصح للرجل فيخاف قتله وأباحت ردع البصر بالحصاة وما أشبهها بما حكيت من الخبر وبان المبصر
للعورة متعد وعليه الرجوع من التعدي ألا ترى أن الرجل يلقي الرجل فيقدر المراد على أن يهرب على
قدميه من المريد فأجعل له أن يثبت ولا يهرب وأن يدفع ارادته عن نفسه بالضرب بالسلاح وغيره وإن أتى
ذلك على نفس المدفوع (قال الشافعي) وإذا دخل الرجل منزل الرجل ليلاً أو نهاراً بسلاح فأمره بالخروج
فلم يخرج فله أن يضربه وإن أتى الضرب على نفسه فإذا ولي راجعاً لم يكن له ضربه (قال الشافعي)
وكذلك إذا دخل فسطاطه في بادية وفيه حرمة أو لأحرم له فيه أو خزانته وإن لم يكن له فيها حرمة إذا رأى أنه
يريد ماله أو نفسه أو فسق أو لا يعرف به (قال) ولا يصدق على ذلك القاتل إن قتل ولا الجراح إن جرح الابينة
يقبها فإن لم يقم بينة أعطى منه القود ولو جاء بينة فشهدوا أنهم رأوا هذا مقبلاً إلى هذا سلاح شاعره ولم يزدوا
على ذلك فضر به هذا فقتله أخد رته ولو أنهم رأوه داخل داره ولم يذكر واميعة سلاحاً أو ذكر وسلاحاً غير شاعره
فقتله أقدت منه لا طرح القود لا يكابرته على دخول الدار وأن يشهر عليه السلاح وتقوم بذلك بينة (قال

عن أبي قتادة أن النبي

صلى الله عليه وسلم كان

يصلى وهو حامل إمامة

بنت أبي العاص (قال

الشافعي) رضى الله عنه

ونوب إمامة نوب صبي

* أخبرنا مالك عن أبي

الزناد عن الأعرج عن

أبي هريرة رضى الله

عنه أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال لا يصلين

أحدكم في الثوب

الواحد ليس على عاتقه

منه شيء * أخبرنا الربيع

قال أنبأنا الشافعي عن

ابن عينة عن هشام عن

فاطمة عن أسماء قالت

أتت امرأَةَ النبي صلى

الله عليه وسلم فقالت

يا رسول الله إن ابنتي

أصابها الحصبة فتمرق

شعرها فأفصل فيه فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم

لعنت الواصلة والموصولة

* أخبرنا عطاء بن خالد

والدراوردي عن موسى

ابن إبراهيم بن عبد الرحمن

بن عبد الله بن أبي ربيعة

عن سلمة بن الأكوع قال

قلت يا رسول الله أنا

نكون في الصيد أفصل

أحسدنا في القمص

الواحد قال نعم وتبرره

ولولم يحسد إلا أن يخله

بشوكه * أخبرنا عمرو

ابن أبي سلمة عن الأوزاعي

(١) قوله وهكذا إذا قتل

الخ هكذا في الأصل ولعل

وهكذا من تمة ما قبله وأول

الكلام إذا لم يكتبه مصححه

الشافعي) ولوشهدوا أنهم رأوا هذا مقبلا إلى هذا في صحراء لاسلاح معه فقتله إلى جل أقدمته به لأنه قد يقبل
الاقبال غير الخوف من يده الله ولا دلالة على أنه أقبل إليه الاقبال الخوف فأى سلاح شهدوا أنه أقبل به إليه العصا
أو وحق أو قوس أو سيف أو غيره ثم قتله وهو مقبل إليه شاهرا أهدرته (قال الشافعي) ولوشهدوا أنه أقبل إليه في
صحراء بسلاح فضر به فقطع يدي الذي أريد ثم ولى عنه فادركه فذبحه أقدمته منه وضمت المقتول دية يدي
القاتل ولوضربه ضربة في اقباله وضربه أخرى في ادباره فمات لم يكن فيه قود وجعلت عليه نصف الدية لاني
جعلته ميتا من الضربة التي كانت مباحة والضربة التي كانت ممنوعة فلا قود عليه وعليه نصف الدية
(قال الشافعي) وإذا لقي القوم القوم ليأخذوا أموالهم أو غشوه في حرهم فتصافوا فقتل المظلومون فن
قتلوا هدر ومن قتل الظالمون منهم في القود والعقل وما ذهبوا به لهم لا يسقط عن الظالمين شيء نالو حتى
يحكم عليهم فيه حكمه (قال الشافعي) ولو كان مع الظالمين قوم مستكروهون أو أسرى فاقتلوا فقتل
المستكروهون بضر بأوروى لم يعدوا به أو عمدوا بهم لا يعرفون مكرهم فلا عقل ولا قود على المظلومين الذين
نالوهم وعليهم فيهم الكفارة لانهم في معنى المسلمين ببلاد العدو وينالون (قال الشافعي) ومن عمدهم
وهو يعرف أنهم مستكروهون أو أسرى فعليه فيهم القود نال منهم ما فيه القود والعقل ان نال منهم ما فيه
العقل لا يبطل ذلك عنه الابان يجهل حالهم أو يعرفهم فيصيبهم منه في القتال ما لا يعمدهم به خاصة أو يعد
النجع الذين هم فيه أو يشهر عليه سلاحي ضربه فيقتله (قال الشافعي) وإذا كان الزحفان ظالمين مثل
أن يقتلوا على نهب أو عصية ويغشي بعضهم بعضا في حريمه فلا يسقط عن واحد من الفريقين فيما
أصاب من صاحبه عقل ولا قود إلا أن يقف رجل فيعمده رجل بضرب فيدفعه عن نفسه فإن له دفعه عنها
وماقت ان الرجل فيه أن يشرب المر يد على ما يقع في نفسه إذا كان المر يد مقبلا إليه فالقول قول المراد مع
يمينه كان المراد شجاعا أو جباناً والمر يد مامونا أو مخوفا (قال الشافعي) وإذا غشي القوم القوم في حرهم أو غير
حرهم لبقا تلوه فدفعت المغشون عن أنفسهم فأصابوا منهم ما كانوا مقبلين فهو هدر وما أصاب منهم الغاشون
لزمهم حكمه عقلا وقودا

(ما جاء في الرجل يقتل ابنه) * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن
سعيد عن عمرو بن شعيب أن رجلا من بني مدلج يقال له قتادة حذف ابنه بسيف فأصاب ساقه فتزى في جرحه
فمات فقدم به سراقه بن جعشم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فدكر ذلك له فقال اعدد على ماء قدي عشرين
ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم عمر أخذ من تلك الابل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال
أين أخو المقتول فقال ها أنا ذا قال خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء (قال الشافعي)
وقد حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الولد بالولد وبذلك أقول (قال الشافعي) وإذا قالوا
هكذا فكذلك الجد أبوالاب والجد أبعد منه لان كلهم والده (قال الشافعي) وكذلك الجد أبوالام والذي أبعد
منه لان كلهم والده (قال) وكذلك لان نقص منهم في جرح نالوه وهكذا (١) إذا قتل الولد والوالد قتل به وكذلك
إذا قتل أمه وكذلك إذا قتل أي أحداه أو وجدته كان من قبل أبيه وأمه قتل بها إلا أن يشاء أولياء المقتول
منهم أن يعفوا وإذا كان الابن قاتلا خرج من الولاية ولورثة أبيه غيره أن يقتلوه وكذلك لأفيد الولد
من الوالد في جراح دون النفس (قال الشافعي) وعلى أبي الرجل إذا قتل ابنه دية مغلظة في ماله والعقوبة
وديتيه مائة من الابل ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون مائة نية إلى بازل عامها كلها خلفه (٢) ان جاء
ثنيانها كلها أو بزل أو مائة من ذلك قبل منه ولا يقبل منه دون ثنية ولا فوق خلفه إلا أن يشاء ذلك ورثة المقتول
ولا يقبل منه فيها بازل أكثر من سنة (قال الشافعي) ولا يرث القاتل من دية المقتول ولا من ماله شيئا قتل عدا
أو خطأ (قال الشافعي) وإذا كان الاب عبد أو الابن حر فقتله الاب لم يقتل به وكانت دية في عنقه وكذلك
لو كان الابن عبدا (قال الشافعي) وإذا قتل الولد الولد أقيم منه وكذلك إذا جرحه أقيم منه إذا كان دماهما

مستكثفين فان كنت الراد الفاعل حرا والاب عبد افديته في ماله ويعاقب أكثر من عقوبة الذي قتل الابحني
 (قال) ويدخل الرجل من عه وخذه لانهم مائيساف معاني الرادين وانما يقال ليمارادان بمعنى قربتهم من
 الرادين (قال الشافعي) ويدخل الرجل من ابنه من الرضاة وليس كائنه من النسب (قال) واذا ادعى
 الرجل ان ولدا فقتله أحد فما قيل يبلغ فينتسب الى أحدهما أو يراد القافة درأت عنه القود بشبهة وجعلت
 البية في ماله وكذا لو قتل رجل رجلا (قال) واذا أنكذب أن نفسه اذا كذرتا تلبس بالدعوة لم يقتل مالا في أنزله
 أحدهما وان أنكذب أحدهما نفسه بدعوة قتلته لان ثم أبان نسبه اليه اذا كان قبل بختارده أو يلحقه
 القافة بأحد ما اذا قتل الرجل مرأته منها ولم يقتل بها وليس لابنه أن يقتله قودا ولا لأحد مع ابنه ذلك فيه
 ذلك لم يقتل ابنه قودا لم يقتل بقره بقره لابنه بعضه وكذلك لو كان ابنه حيا يوم قتلها ثم مات ثم طلب ورثة ابنها
 القود لم يقتل منه لشركه ابنه كان في الدم ولو قتل رجل عمة أو مولا أو خوراثة كان عليه القود
 (قتل المسلم ببلاد الحرب) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى وما كان المؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ
 ومن قتل مؤمنا خطأ فقتل بر رقة مؤمنة الآية (قال الشافعي) قوله من قوم يعني في قوم عسولكم (قال
 الشافعي) وأخبرنا مروان بن معاوية الفزاري عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال لما قُوم الى
 ختم فلما غشهم المسلمون استغصموا بالسجود فقتلوا بعضهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعطوهم
 نصف العفل لاهلهم ثم قال عند ذلك ألا اني برى عن كل مسلم مع مشرك قالوا يا رسول الله لم قال لا تراءى
 ناراحما (قال الشافعي) ان كان هذا ثبت فالحسب النبي صلى الله عليه وسلم أعطى من أعطى منهم متطوعا
 وأعلمهم أنه برى عن كل مسلم مع مشرك والله أعلم في دار الشرك ليعلمهم أن لاديات لهم ولا قود وقد يكون
 هذا قبل نزول الآية فترت الآية بعد ويكون انما قال اني برى عن كل مسلم مع مشرك ينزول الآية
 (قال الشافعي) وفي التنزيل كفاية عن التأويل لان الله عز وجل اذ حكم في الآية الاولى في المؤمن يقتل
 خطأ بالدية والكفارة وحكم بثلث ذلك في الآية بعد خافي الذي يمتنا وبينه ميثاق وقال بين هذين الحكمين
 فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فقتل بر رقة مؤمنة ولم يترك دية ولم يستحل الآية بمعنى إلا أن يكون قوله
 من قوم يعني في قوم عدو لنا دارهم دار حرب مباحة فلما كانت مباحة وكان من سنة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن اذا بلغت الناس الدعوة أن يغير عليهم غازين كان في ذلك دليل على أنه لا يبيع الغارة على دار وفيها من
 له ان قتل عفل أو قود فكل هذا حكم الله عز كره (قال الشافعي) ولا يجوز أن يقال للرجل من قوم عدو
 لكم الا في قوم عدو لنا وذلك أن عامة المهاجرين كانوا من قريش وقريش مكة وقريش عدو لنا
 وكذلك كانوا من طوائف العرب والحجم وقبائلهم أعداء للمسلمين (قال الشافعي) واذا دخل مسلم في دار حرب
 ثم قتله مسلم فعليه تحريم رقة مؤمنة ولا عقل له اذا قتله وهو لا يعرفه بعينه مسلما وكذلك أن يغير فيقتل من
 لقي أو يلقي منفردا بهيئة المشركين في دارهم فيقتله وكذلك أن يقتله في سرية منهم أو طريق من طريقهم التي
 يلقون بها فكل هذا خطأ يلزمه اسم الخطا لانه خطأ بأنه لم يمد قتله وهو مسلم وان كان عبدا بالقتل (قال
 الشافعي) وهكذا لو قتله أسيرا أو مجسوسا أو نائما أو بهيئة لا تشبه هيئة أهل الشرك وتشبه هيئة أهل الاسلام
 لان المشرك قديتها بهيئة المسلم والمسلم بهيئة المشرك ببلاد الشرك وكان القول فيه قوله فان كان للمسلم
 المقتول ولادة فادعرا أنه قتله وهو يعلم مسلما أخاف فان حلف برى وان نكل حلفوا خسين عينا لقتله
 وهو يعلم مسلما وكان لهم القود ان كان قتله عامدا لقتله وان كان أراد غير ذلك وأصابه فعلى عاقلة الدية
 وعليه الكفارة (قال الشافعي) وهكذا كل من قتله وهو يعلم مسلما منهم أو أسيرا فهم أو مستأمناء عندهم
 لتجارة أو رسالة أو غير ذلك فعليه في العمد القود وفي الخطا الكفارة وعلى عاقلة الدية وكذلك في الاسرى يقتل
 بعضهم بعضا ويجرح بعضهم بعضا يقتل بعضهم بعضا ويقص لبعضهم من بعض من الجراح وكذلك
 تقام الحد وعليهم فيما أوتوا اذا كانوا اسرا أو هم يعرفون ما عليهم ولهم من حلال وحرام أو كانوا مستأمنين

عن أبي بن سعيد عن
 ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال ما كنت
 أفرك الخنجر من ثوب
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم
 ومن كتاب استقبال
 القبلة في الصلاة
 أخبرنا مالك بن أنس
 عن عبد الله بن دينار عن
 عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما قال بينما الناس
 بقية في صلاة الصبح اذ
 أتاهم آت فقال ان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قد أنزل عليه الليلة
 قرآن وقد أمر أن
 يستقبل الكعبة
 فاستقبلوها وكانت
 وجوههم الى الشام
 فاستداروا الى الكعبة
 أخبرنا مالك بن أنس
 عن نافع أن عبد الله بن
 عمر رضي الله عنهما كان
 اذا سئل عن صلاة الخريف
 قال يتقدم الامام
 وطائفة ثم قص الحديث
 وقال ابن عمر في الحديث
 فان كان خروفا أشد
 من ذلك صلوا رجلا
 وركبا واستقبل القبلة
 وغير مستقبلها قال مالك
 قال نافع لا أرى عبد الله
 ابن عمر ذكر ذلك الا عن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أخبرنا ابن أبي
 ذؤيب عن ابن أبي ذؤيب

يؤخذ لبعضهم من بعض الحقوق في الاموال اذا اسلوا وان لم يعلموا عليهم ولهم (قال الشافعي) واذا
 أسلم القوم ببلاد الحرب فاصابوا واحد الله تبارك وتعالى فدعوا الجهاد لم يقيم عليهم واذا علموا فاعدوا اقيم عليهم
 واذا وصف الحربى الايمان ولم يبلغ أو وصفه وهو مغلوب على عقله فلقية بعد ايمانه مسلم فقتله وهو يعلم صفته
 للايمان لم يقدمه لانه لا يكون به ايمان له كمال الايمان وحكم الايمان حتى يصفه بالغايير مغلوب على عقله
 (قال الشافعي) واذا أسلم الحربى وله ولد صغير أو أمهم كافرة أو أسلمت أمهم وهو كافر فلا ولد لحكم الايمان بأى
 الابوين أسلم فيقاد قاتله ويكون له دية مسلم ولا يعذر أحدان قال لم أعلمه يكون له حكم الاسلام الا باسلام ابويه
 معا (قال الشافعي) ولو أغار المسلمون على المشركين أو لقوهم بلا غارة أو أغار عليهم المشركون فاختلطوا
 في القتال فقتل بعض المسلمين بعضاً أو جرحه فدعى القتال أنه لم يعرف المقتول أو المجرع فالبقول قوله
 مع عيئه فلا قود عليه وعليه الكفارة يدفع الى أولياء المقتول دية (قال الشافعي) ولو كان المسلمون صفا
 والمشركون صفا لم يقاتلوا فقتل مسلم مسلماً في صف المسلمين فقال ظننته مشركاً لم يقبل منه انما يقبل منه
 اذا كان الاغلب ان ما دعى كما دعى (قال الشافعي) ولو قيل لمسلم قد حمل المشركون علينا أو حمل منهم واحد
 أو رأوا واحد اقد جل فقتل مسلماً في صف المسلمين وقال ظننته الذى حمل أو بعض من حمل قبل قوله مع عيئه
 وكانت عليه الدية (قال الشافعي) ولو قتله في صف المشركين فقال قد علمت أنه مؤمن فعمدته قتل به (قال)
 ولو حمل مسلم على مشرك فاستتر منه بالمسلم فعمد المسلم قتل المسلم كان عليه القود ولو قال عمدت قتل
 المشرك فاحتطت بالمسلم كانت عليه الدية (قال) ولو قال لم أعرفه مسلماً لم يكن عليه قتل ولا قود وكانت عليه
 الكفارة (قال الشافعي) ولو كان الكافر الحامل على مسلم أو كان المسلم ملتحماً فضر به وهو مترس بمسلم
 وقال عمدت الكافر كان هكذا ولو قال عمدت المؤمن كان عليه القود لانه ليس له عدم المؤمن في حال (قال
 الشافعي) ولو كان لا يملكه ضرب الكافر الا بضر به المسلم بحال فضر به المسلم فقتله وهو يعرفه وقال
 أردت الكافر أقيده بالمسلم ولم يقبل قوله أردت الكافر اذا لم يمكنه الارادة الا بان يقع الضرب بالمسلم أخبرنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا طرف عن معمر بن راشد عن الزهري عن عروة بن الزبير قال كان اليمان
 أبو حذيفة بن اليمان شيخاً كبيراً فوقع في الاطام مع النساء يوم أحد فخرج يتعرض الشهادة فجاءه من
 ناحية المشركين فابتدروا المسلمون فوشقوه بأسيا ففهم وحذيفة يقول أبى أبى فلا يسمعون من شغل الحرب
 حتى قتلاه فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين فقتل النبي صلى الله عليه وسلم فيه بدية

(ما قتل أهل دار الحرب من المسلمين فأصابوا من أموالهم) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله
 وما نال أهل دار الحرب من المشركين من قتل مسلم أو معاهداً أو مستأمن أو جرح أو مال لم يضمنوا منه شيئاً
 الا أن يوجد مال لمسلم أو مستأمن في أيديهم فيؤخذ منهم أسلوا عليه أو لم يسلموا وكذلك ان قتلوا واحداً
 أو جماعة أو دخل رجل منهم داخل بلاد الاسلام مستتراً أو مكابراً لم يتبع اذا أسلم بما أصاب ولم يكن لولى
 القتل عليه نصاص ولا أرض ولا يتبع أهل دار الحرب من المشركين بغرم مال ولا غيره الا ما وصفت من
 أن يوجد عند أحد منهم مال رجل بعينه فيؤخذ منه فان قال قائل ما دل على ما وصفت قيل قال الله عز وجل
 قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وما قد سلف تقضى وذهب ودلت السنة عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على أنه يطرح عنهم ما بينهم وبين الله عز ذكره والعباد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الايمان
 يجب ما كان قبله وقال الله تبارك وتعالى وذروا ما بيني من الربا ولم يأمرهم برده ما مضى منه وقتل وحشي
 حرة فأسلم فلم يقدمه ولم يتبع له بعقل ولم يؤمره بكفارة لظرح الاسلام ما فات في الشرك وكذلك ان أصابه
 بجرح لان الله عز وجل قد أمر بقتال المشركين الذين كفروا من أهل الاوثان حتى لا تكون قفنه ويكون الدين
 لله وقال عز وجل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله وهم صاغرون وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا

عن الزهري عن سالم عن
 أبيه ح وأخبرنا مالك
 عن عبد الله بن دينار
 عن عبد الله بن عمر رضى
 الله عنهم أنه قال
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصلى على
 راحلته في السفر حينما
 توجهت به * أخبرنا
 مالك عن عمرو بن يحيى
 المازنى عن أبي الخطاب
 سعيد بن يسار عن عبد الله
 ابن عمر رضى الله عنهما
 انه قال رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلى
 على حمار وهو متوجه
 الى خيبر (قال الشافعي)
 رضى الله عنه يعنى
 النوافل * أخبرنا عبد المجيد
 ابن عيسى العزير عن
 ابن جريج أخبرنى أبو
 الزبير أنه سمع جابر بن
 عبد الله يقول رأيت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يصلى وهو على راحلته
 النوافل في كل جهة
 * أخبرنا محمد بن اسمعيل
 عن ابن أبي ذئب عن
 عثمان بن عبد الله بن
 سراقه عن جابر بن عبد الله
 رضى الله عنهما ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في
 غزوة بني أنمار كان يدلى
 على راحلته متوجهاً
 قبل المشرق * أخبرنا
 مالك بن أنس عن عه

أبي سهيل بن ماث عن أبيه
أنه سمع طلحة بن عبيد الله
رضي الله عنه يقول
جاء رجل إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فآذاه
يسأل عن الإسلام
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم خمس صلوات
في اليوم والليلة فقال
هل علي غير هذا قال لا الآن
تطوع . أخبرنا مسلم
ابن خالد وعبد المجيد بن عبد
العزيز بن أبي رواد عن ابن
جرير أخبرني عبد الرحمن
ابن عبد الله بن أبي
عمار عن عبد الله بن
باباه عن يعلى بن أمية قال
قلت لعمر بن الخطاب أنا
قال الله عز وجل أن
تقصر وأن الصلاة
ان خفتم أن يقتلكم الذين
كفروا فقد أمن الناس
فقال عمر رضي الله عنه
عجبت مما عجبت منه
فسألت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال صدقة
تصدق الله عز وجل بها
عليكم فاقبلوا صدقته
. أخبرنا إبراهيم بن محمد
عن طلحة بن عمرو عن
عطاء بن أبي رباح عن
عائشة رضي الله عنها
قالت كل ذلك قد فعل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قصر الصلاة
في السفر وأنتم

أزال آفات الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله . فإذا قالوا لا إله إلا الله
على الله يعني بما أحدثوا بعد الإسلام لأنهم يلزمهم لو كفروا بعد الإسلام القتل والحد ودولايهم ماضى
قبله (قال الشافعي) وهكذا كل ما أصاب ليهم مسلم أو ما خدم من دم أو مال قبل الإسلام والعهد فهو حذر
ولو وجدوا ما لا ليهم في ربي رجل لم يكن ليهم أخذه ولو تحول رجل منهم أحد قبل الإسلام لم يكن له الخروج
من يدينا لأن دماءهم وأموالهم مباحة قبل الإسلام والعهد ليهم وهم مخالفون أهل الإسلام فيما وجد في أيديهم
لمسلم بعد إسلامهم لأن ذلك يؤخذ منهم بعد إسلامهم لأن الله عز وجل قضى في رد الربا برأى منه ولم يقض برده
ما قبض فله في الشرك (قال الشافعي) وما أصاب الحربى المستأمن أو الذمى لمسلم أو معاهد من دم أو مال
اتبع به لأنه كان ممنوعاً أن ينال أو ينال منه

(قال الشافعي رحمه الله وإذا أسلم القوم ثم ارتدوا
عن الإسلام في دار الإسلام وهم مقهورون أو قاضرون في موضعهم الذي ارتدوا فيه وادعوا بقوة رجل تبعوه
عليها أو رجعوا إلى يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو تعطيل أو غير ذلك من أصناف الكفر فسواء ذلك كله
وعلى المسلمين أن يبدؤا بجihadهم قبل جهاد أهل الحرب الذين لم يسلموا قط فإذا ظفروا بهم استتابوهم فمن تاب
حقنوا دمه بالتوبة واطهار الرجوع إلى الإسلام ومن لم يتب قتلوه بالردة وسواء ذلك في الرجل والمرأة
(قال الشافعي) وما أصاب أهل الردة للمسلمين في حال الردة أو بعد اظهار التوبة في قتال وهم ممنوعون أو غير
قتال أو على نائرة أو غيرهما فسواء الحكم عليهم بالحكم على المسلمين لا يختلف في العقل والقود وضمنان
ما يصيبون وسواء ذلك قبل يقهرون أو بعد ما قهروا فتابوا أو لم يتوبوا لا يختلف ذلك (قال الشافعي) فان
قيل فخاصنع أبو بكر في أهل الردة قيل قال لقوم جاؤهم ثابئين تدون قتلاً ناولاً ندى قتلاً كم فقال عمر لا تأخذ لقتلنا
دية (قال الشافعي) فان قيل فاقوله تسون قتلاً ناولاً ندى قتلاً كم فقال عمر لا تأخذ لقتلنا
غير متعمدين كان عليهم القصاص في قتلهم متعمدين وهذا خلاف حكم أهل الحرب عند أبي بكر فان قيل فأنعم
أحد منهم قتل بأحد قيل ولا يثبت عليه قتل أحد بشهادة ولو ثبت لم نعلم حاجاً أبطل لولى دم قتل أن يقتل
له لطلبه والردة لا دفع عنهم عقلاً ولا قوداً ولا تزيدهم خيراً ان لم تزدتهم شراً (قال الشافعي) فإذا قامت
لمرتبة أنه أظهر القول بالإيمان ثم قتله رجل يعلم توبته أو لا يعلمها فمليه القود كما عليه القود في كافر أظهر
الإيمان فلا يعلم إيمانه وعبد عتي ولا يعلم عتقه ثم قتلها ما يقتلهم ما في الحالين في بلاد الإسلام (قال
الشافعي) ولو كان كافراً فأسلم في بلاد الحرب فأغار قوم فقتلوه لم تكن له دية وكانت فيه كفارة (قال الشافعي)
ولو عسكر رجل قتله في غير غارة وقد أظهر الإسلام قبل القتل وعلمه القاتل قتل به وإن لم يعلمه وداه لأنه عده
وهو مؤمن بالقتل وإنما يسقط عنه العقل والقود إذا قتله غير عامد لقتله بعينه كأنه قتله في غارة لقول الله
عز وجل فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فقتل برقبته مؤمنة (قال الشافعي) يعني والله أعلم في قوم
عدو لكم

(من لا فاصص بينه لاختلاف الدينين) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى يا أيها
الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الآية (قال الشافعي) فكان ظاهر الآية والله أعلم
أن القصاص إنما يكتب على البالغين المكتوب عليهم القصاص لا هم المخاطبون بالفرائض
إذا قتلوا المؤمنين بابتداء الآية وقوله فمن عني له من أخيه شيء لأنه جعل للاخوة بين المؤمنين فقال
إنما المؤمنون أخوة وقطع ذلك بين المؤمنين والكافرين ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على

مثل ظاهر الآية (قال الشافعي) وسمعت عددا من أهل المغازي وبلغني عن عدد منهم أنه كان في خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح لا يقتل مؤمن بكافر وبلغني عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه أنه روى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي حسين عن مجاهد وعطاء وأحسب طاوسا والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا يقتل مؤمن بكافر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت عليا رضي الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يؤتى الله عبدافهمافي القرآن ومافي الصحيفة قلب ومافي الصحيفة فقال العقل وفكالك الأسير ولا يقتل مؤمن بكافر (قال الشافعي) ولا يقتل مؤمن عبدا ولا حرا ولا امرأة بكافري حال أبدا وكل من وصف الإيمان من أعجمي وأبكم يعقل ويشير بالإيمان ويصلي فقتل كافرا فلا قود عليه وعليه دينه في ماله حاله وسواء أكره القتل في الكفار أو لم يكره وسواء قتل كافرا على مال يأخذ منه أو على غير مال لا يحل والله أعلم قتل مؤمن بكافر بحال في قطع طريق ولا غيره (قال الشافعي) وإذا قتل المؤمن الكافر عز وحبس ولا يبلغ بتعزيره في قتل ولا غيره حد ولا يبلغ بحبسه سنة ولكن حبس بيتلي به وهو ضرب من التعزير (قال الشافعي) وإذا قتل الكافر المؤمن قتل به ذمبا كان القاتل أو حريبا أو مستأمنا وإذا أباح الله عز وجل دم المؤمن بقتل المؤمن كان دم الكافر بقتل المؤمن أولى أن يباح وفيما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة على ما ذكرت قوله من اعتبط مسلما بقتل فيه يديه قود فذهبا جامعة لسكن من قتل (قال الشافعي) وإذا قتل الرجل الرجل فقال القاتل المقتول كافرا أو عبدا فعلى أولياء المقتول البيعة بأنه مسلم حر والقول قول القاتل لأنه المأخوذ منه الحق (قال الشافعي) وإنما الإيمان فعل يحذمه المؤمن البالغ أو يكون غير بالغ فيكون مؤمنا بإيمان أحد أبويه (قال الشافعي) وإذا كان أبو المولود مسلما وكان صغيرا لم يبلغ الإسلام ولم يصفه فقتله رجل قتل به لأن له حكم الإسلام يرث به ويحجب مع ما سوى هذا الماله من حكم الإيمان وكذلك لو كان أبو المولود كافرا في فاسم أحدهما والمولود صغير كان حكم المولود حكم مسلم بإسلام أحد أبويه ومن قتله بعد إسلام أحد أبويه كان عليه قود ومن قتله قبل إسلام واحد منهما من مسلم فلا قود عليه لأن حكمه حكم الكفار (قال الشافعي) وإذا ولد المولود على الشرك فاسم أبواه ولم يصف الإيمان فقتله قبل البلوغ قتل به وإن قتله بعد البلوغ مؤمن لم يقتل به لأنه إنما يكون حكمه حكم مسلم بإسلام أحد أبويه ما لم يكن عليه الفرض فإذا الرمه الفرض فدينه دين نفسه كما يكون مؤمنا وأبواه كافران فلا يضرة كفرهما أو كافرا وأبواه مؤمنان فلا ينفعه إيمانهما وإن ادعى أبواه بعد ما يقتل أنه وصف الإيمان وأنكر ذلك القاتل فالقول قوله مع عينة وعليهما البيعة أنه وصف الإسلام (قال الشافعي) ولو كان أبواه مؤمنين فادعى القاتل بأنه قتلهم مرتدا عن الإسلام وقال ورثته بقتله وهو على دين الإسلام فإن كان صغيرا قتل به وإن كان بالغاً خلف أبوه أنه ما علمه ارتد بعد ما وصف الإسلام بعد البلوغ وجاء على ذلك بينة يشهدون أنه كان مسلما قبلت ذلك منهم وكان على قاتله القود (قال الشافعي) والفرق بين هذه المسئلة والمسئلة الأولى أن القاتل حين قال في هذه ارتد كان قد أقر بإسلامه بعد البلوغ وادعى الرد وفي المسئلة التي فوقها لم يقره بالإيمان بعد البلوغ ولا صف الإيمان بعد البلوغ ولا يكون له حكم الإيمان بإيمان أبويه إذا لم يعلم صفة الإيمان بعد البلوغ (قال الشافعي) ولو أن مسلما قتل نصرانيا ثم ارتد المسلم فسأل ورثته النصراني أن يعادوا منه وقالوا هذا كافرا لم يقتل به لأنه قتل وهو مؤمن فلا قود عليه وعليه الديه في ماله والتعزير فإن تاب قبل منه والقتل على الردة وهكذا لو ضرب مسلم نصرانيا فخرجه ثم ارتد المسلم ثم مات النصراني والقاتل مرتد لم يتقدم منه لأن الموت كان بالضربة والضربة كانت وهو مسلم ولو أن مسلما ارتد عن الإسلام فقتل ذميا فسأل أهله القود قبل أن يرجع إلى الإسلام أو يرجع إلى الإسلام فسواء وفيها قولان أحدهما أن عليه القود وهذا أولاهما والله أعلم لأنه قتل وليس بعلم والثاني لا قود عليه من قبل

* أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ابن حزم -
عن ابن المسيب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خياركم الذين إذا سافروا قصروا الصلاة وأفطروا أو قال لم يصوموا * أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعاً وصليت معه العصر بنى الخليفة ركعتين * أخبرنا سفيان يعني ابن عيينة عن ابن المنكر أنه سمع أنس بن مالك يقول مثل ذلك إلا أنه قال بنى الخليفة * أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي فلاية عن أنس ابن مالك بمثل ذلك * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل أتقصر الصلاة إلى عرنة قال لا ولكن إلى عسفان وإلى جدة وإلى الطائف * أخبرنا مالك عن نافع أنه كان يسافر مع ابن عمر البريد فلا يقصر الصلاة * أخبرنا مالك بن أنس

عن نافع عن ابن عبد الله بن عمر ركب الى ذات النصب فقصر الصلاة في مسيره ذلك قال مالك وبين ذات النصب والمدنة أربعة برد * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنهم أنه ركب الى ريم فقصر الصلاة في مسيره ذلك قال مالك وذلك نحو من أربعة برد * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن جبير قال سألت عمر بن عبد العزيز جلساءه ماذا سمعتم في مقام المهاجر بمكة قال السائب بن يزيد حدثني العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يكسك المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثا * حدثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا عجل في السير جمع بين المغرب والعشاء * حدثنا سفيان عن الزهري قال أخبرني عبد العزيز الصلاة فقال له عروة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نزل جبريل فأتني فصليت معه ثم نزل فأتني فصليت معه ثم نزل فأتني

أنه لا يقر على دينه حتى يرجع أو يقتل ولو أن رجلاً أرسل سهماً على نصراني فلم يقع به السهم حتى أسلم أو على عبد فلم يقع به حتى عتق فقتله لم يكن عليه قصاص لان غلبة السهم كانت بالارسال الذي لا قود فيه بينهما ولو كان وقوعه به وهو بحاله حين أرسل السهم ثم أسلم لم يقص منه وعليه دية مسلم حتى في الحالين والكفارة ولا يكون هذا في أقل من حال من أرسل سهماً على غرض فأصاب انساناً لانه انما يضمن ما جنت رميته وكلا هذين ممنوع من أن يقصد قصده برمي (قال) ولو أرسل سهمه على من تدفلم يقع به السهم حتى أسلم أو على جري فلم يقع به السهم حتى أسلم كان خلافاً للمسائل قبلها لانه أرسل عليه ما وها ما با الدم وليس عليه قود بحال لما أصابهم ما من رميته وعليه الكفارة ودية حرين مسلمين بتدويل حالهما قبل وقوع الرمية (قال الشافعي) واذا ضرب الرجل الرجل المسلم ثم ارتد المضروب عن الاسلام ثم مات من الضربة ضمن الضارب الاقل من أرش الضربة أو الدية (قال الربيع) أظنه قال دية مسلم (قال الشافعي) من قبل أن الضربة كانت وفيها قود أو عقل فإذا مات مرتد اسقط القود لانهم لم يترأوا وجعلت فيهما العقل في ماله لانها كانت غير مباحة ولو برأت وسأل أولياؤه القصاص من الجرح كان لهم أن يقصدوا منه لانه كان وهو مسلم (قال الشافعي) ولو ضرب به وهو مسلم ثم ارتد عن الاسلام ثم عاد اليه ثم مات مسلماً ضمن القاتل الدية كلها في ماله لان الضرب كان وهو ممنوع والموت كان وهو ممنوع ولا تسقط الدية بحال حدثت بينهما لم يحدث فيها الضارب شيئاً ولا قود عليه للحال الجائز بينهما وعليه الكفارة

(شركة من لا قصاص عليه) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً قتل رجلاً وقتله معه صبي أو مجنون أو حر أو من لا قود عليه بحال فمات من ضربهم ما معاً فان كان ضربهم ما معاً بما يكون فيه القود قتل البالغ وكان على الصبي نصف الدية في ماله وكذلك المجنون (قال) ولو قتل رجل ابنه وقتله معه أجنبي (١) ولم يقتل الأب وأخذت نصف الدية من ماله حالة ولو قتل حر وعبد عبد قتل به العبد وكانت على الحر نصف قيمة العبد بالغة ما بلغت وان كانت ديات ولو قتل مسلم وكافر قتل الكافر وكانت على المسلم نصف دية ولو ضرب رجلاً رجلاً رجلاً أو دهما بعصا خفيفة والآخر بسيف فمات لم يكن على واحد منهما قصاص لان احدي الجنائتين كانت مما لا قصاص فيه وانما يكون القود اذا كانت الجنائية كلها بشئ يقتص منه اذا ميت منه ولو ضرب رجلاً رجلاً بسيف ونهشته حية فمات فلا قصاص وعلى الضارب نصف دية حاله في ماله (قال الشافعي) ولو ضرب به رجل بسيف وضربه أسد أو غراً أو خنزيراً أو سبع ما كان ضربة فان كانت ضربة السبع تقع موقع الجرح في أن يشق جرحها فيكون الاغلب أن الجرح قتل دون الثقل فعلى القاتل القود الا أن يشاء ورثته الدية فيكون لهم نصفها وان كانت ضربة لا تلهي ولا تقتل ثقلاً كما يقتل الشدخ أو الخشب الثقيلة أو الحجر الثقيل فلا يجرح فلا قود عليه لان انساناً ان ضربه معه تلك الضربة لم يكن عليه قود وانما أبعده ما لمات من الجنائتين فلما كانت احدي الشريكتين (٢) انما تقتل لا تقتل ولا جرحاً وكان الاغلب أن مثلها لا يقتل مفرد اسقط القود فلما لم يحضعا يقتل مثله فلا قود (قال الشافعي) وهكذا لو جرح جرحاً خفيفاً كالخدش والاغلب ان القتل منها لا يقتل بالهدول ولا الثقل لم يكن فيها قصاص (قال الشافعي) ولو أن السبع قطع حلقومه وودجه أو قصف عنقه أو شق بطنه فالتى حسوته كان هو القاتل وعلى الاول القصاص في الجراح ان كان فيها القصاص الا أن تشاء ورثته العقل والعقل ان كانت جراحه مما لا قصاص فيها

(١) قوله ولم يقتل الاب هكذا في الأصل ولعل قبل هذا شيئاً سقط من قلم الناسخ ليصح العطف عليه وهو قتل الاجنبي ولم يقتل الخ (٢) قوله انما تقتل هكذا في النسخ ولعل فيها تحريفاً والوجه مما لا يقتل الخ فانظر وارجع الى أصل سليم فان الأصل الذي بيدنا سقيم كتيبه مصححه

(الزحفان يلتقيان)

قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا التقى زحفان وأحدهما ظالم فقتل رجل من الصف المظلوم فسأل أولياؤه العقل أوالقود قيل ادعوه على من شئتم فإن ادعوه على واحد منهم أو نفر باعياهم كفوا البيعة فإن جاؤا بهم القودان كان فيه قوداً والعقل إن لم يكن فيه قود وإن لم يأتوا بيعة قيل إن شئتم فاقسموا خمسين عينا على رجل أو نفر باعياهم ولكم الدية ولا قودان كان القتل عدوا وإن أقسم الذين ادعيتهم عليهم خمسين عينا برئوا من الدية والقود إذا حلفوا إن امتنعتم من الأيمان وإن تخلفوهم فلا عقل ولا قود وإن قلم قتلوه جميعا فكان يمكن لمثلهم أن يشتركو فيه أقسمتم وإن لم يمكن ذلك وكانوا مائة ألف أو نحوها فقد قيل إن اقتصرتم بالدعوى على من يمكن أن يكون شركاً فيه وأقسمتم جعلنا ذلك لكم واللام ندعكم تقسموا على ما نعلمكم فيه كاذبين وإذا جاؤا بيعة على أن رجلا قتله لا يثبتون الرجل القاتل فليست بشهادة وقيل أقسموا على واحد إن شئتم ثم عليه الدية فإن أقسموا على واحد فأنبت البيعة أنه ليس به سقطت القسامة فلم يعطوا بها ولا بالبيعة وإن سألو بعد أن يقسموا على غيره لم يكن ذلك لهم لأنهم قد أروا غيره بالدعوى عليه دونه وبأن كذبوا في القسامة ولست أقتل بالقسامة بحال أبدا ولو قالوا بعد ذلك نقسم على كلهم لم أقبل ذلك منهم لأنني إن أغرمت كلهم فقد علمت أنني أغرمت منهم قوما برآء وإن أردت أن أغرم بعضهم أعرف من أغرم فلا تكون القسامة الأعلى معروف بعينه ومعروفين باعياهم كما لا تكون الحقوق الأعلى معروف بعينه فإذا التقى الرجلان فاضربا بأى سلاح اضطربا فيه فيكون فبين أصيب به القود فشهد الشهود أنهم رأوا كل واحد منهم ماسرا إلى صاحبه ولم يثبتوا أيهم مابداً فكل واحد منهم ماض من لما أصاب به صاحبه إن كان فيه عقل أو كان فيه قود ولو ادعى كل واحد منهم ما كان صاحبه بداؤه وأنه اغاضبه ليدفعه عن نفسه لم يقبل قوله وعلى كل واحد منهما الميمين لصاحبه مابداً فإذا حلفا فكل واحد منهما ماض من لما أصاب به صاحبه فإن كان فيه عقل تقاضا وأخذ أحدهما من الآخر الفضل وإن كان فيه قصاص اقتص لكل واحد منهما من صاحبه مما فيه القصاص وإن قتل كل واحد منهما صاحبه عمدا فكل واحد منهما ماض من صاحبه قصاص ولا تباعة ولا أحد منهما على الآخر ولا قود لانه لم يبق شيء يقاد منه (قال الشافعي) ولومات أحدهما بوقى الآخر به جراحات كانت جراحاته في مال الميت فإن كانت دية قيل لأهل الميت إن أردتم القود فلكم القود وعلى صاحبكم دية جراح المجروح وإن أردتم الدية فلكم الدية وبمجرور دية فاحدهما قصاص بالآخرى إن كان ضربه ماعدا كاله وإن كانت أكثر من دية ترجع المجروح بالفضل عن الدية في مال الميت وإن أردتم القود فلاممقاده من مال الميت من جراحة الحى ولكم القود (قال الشافعي) وإذا كان القوم في الحرب فقتل رجل من المسلمين رجلا من المسلمين مقبلا من ناحية المشركين فقتله فإن قال قدير فتمسك ما قتل به وإن قال ظننته كافرا أحلف ما قتله وهو يعلمه مؤمنا ثم فيه الدية والكفارة ولا قود فيه (قال الشافعي) ولولقيه في مصر من الأمصار بغير حرب فقال ظننته كافرا لم يعذر وقتله وإنما يعذر في الموضع الذي الأغلب منه أنه كافر (قال الشافعي) ولو كان المسلمون في صف والمشركون بأزائهم لم يلتقوا ولم يتحاملوا فقتل رجل رجلا في صف المسلمين فقال ظننته كافرا والمقتول مؤمن أقيد منه وإن تحاملوا وكان في صف المشركين وقتله قبل قوله مع يمينه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري عن عروة أن أبا حذيفة جاء يوم أحد من أطهم من الآطام من ناحية المشركين فظننه المسلمون مشركا فالتفوا عليه بأسيا فهم حتى قتلوه وحذيفة يقول أبى أبى ولا يسمعون له لشغل الحرب فقضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه بدية وقال فيما أحسب عفاها حذيفة وقال فيما أحسب يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين فزاده عند المسلمين خيرا (قال الشافعي) ولو أن رجلا من المشركين أقبل إلى ناحية المسلمين فقتله رجل من المسلمين عامدا فقال ورثة المشرك أنه كان أسلم فإن أقاموا على ذلك بيعة والام

فصليت بعدتم نزل فأننى
فصليت معه حتى
عد الصلوات الخمس فقال
عمر بن عبد العزيز اتق الله
يا عروة فانظر ما تقول فقال
له عروة أخبرني بشير بن أبي
مسعود عن أبيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم
أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن
عبد العزيز بن محمد عن
عبد الرحمن بن الحرث
الحزوي عن حكيم بن
حكيم عن نافع بن حبير
عن ابن عباس رضى الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال
أمتي جبريل عند باب
البيت مرتين فصلى
الظهر حين كان النقي مثل
الشرا ثم صلى العصر
حين كان كل شيء بقدر
ظله وصلى المغرب
حين أظطر الصائم
ثم صلى العشاء حين غاب
الشفق ثم صلى الصبح حين
حرم الطعام والشراب
على الصائم ثم صلى
المرّة الأخرى الظهر حين
كان كل شيء قدر ظله قدر
العصر بالامس ثم صلى
العصر حين كان ظل كل شيء
مثليه ثم صلى المغرب بقدر
الوقت الاول لم يؤخره ثم
صلى العشاء الآخرة حين

ذهب ثلث الليل ثم صلى
الصبح حين أسفر ثم التفت
فقال يا محمد هذا وقت
الانبياء من قبلات الوقت
فيما بين هذين الوقتين
(قال الشافعي) رضى الله
عنه وهذا ناخذ وهذه
المواقيت في الخضر أخبرنا
سفيان عن الزهري عن
سعيد بن المسيب عن أبي
هريرة رضى الله عنه
أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إذا شدت
الحرق فأبردوا بالصلاة
فإن شدة الحر من فيج جهنم
وقال اشتكت النار إلى ربها
فقلت رب أكل بعضي
بعضا فأذن لها بنفسين
نفس في الشتاء ونفس في
الصيف فأشد ما تجدون
من الحر من حرها
وأشد ما تجدون من البرد
من زمهريرها * أخبرنا
مالك عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال إذا اشتد الحر فأبردوا
بالصلاة فإن شدة
الحر من فيج جهنم * أخبرنا
الثقة عن ليث بن سعد
عن ابن شهاب عن سعيد
ابن المسيب وأبي سلمة بن
عبد الرحمن عن أبي هريرة

يقبل قولهم وإن أقاموا البيعة فلهم العقل ولا قود إذا قال المسلم قتلته وأنا أظنه على الشر إذا جعلت له هذا في
المسلم يعرف إسلامه جعلته فحين لم يشهر إسلامه (قال الشافعي) ولو أن رجلا من المشركين أقبل كما وصفت
فقتله مسلم لم يود حتى يقيم ورثته البيعة على أنه أسلم قبل أن يقتل ولو أن رجلا ضرب حربا فأسلم الحربى هات
لم يكن فيه عقل ولا قود ولو ضرب فأسلم ثم ضرب فمات ففيه نصف الدية ولو أن رجلا من المشركين ضرب
مسلمًا ففرجه ثم أسلم فقتله المسلم المضروب بعد إسلامه وعلمه بقتله به وإن قتله بعد إسلامه وقال لم أعلم بإسلامه
فعله دينه والكفارة
(قوله - قال الامام) قال الشافعي رحمه الله وبلغنا أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه ولي رجلا على اليمن فأتاه رجل
أقطع اليد والرجل فذكر أن والي اليمن ظلمه فقال إن كان ظلمك لأقيدنك منه (قال الشافعي) وهذا ناخذ
قتل الامام هكذا (قال) وإذا أمر الامام الرجل بقتل الرجل فقتله المأمور فعلى الامام القود إلا أن يشاء ورثته
المقتول أن يأخذوا الدية وليس على المأمور عقل ولا قود وأحب إلى أن يكفر لانه ولي القتل وإنما أزلت عنه
القود أن والي يحكم بالقتل في الحق في الردة وقطع الطريق والقتل (قال الشافعي) ولو أن المأمور بالقتل كان
يعلم أنه أمره بقتله ظلمًا كان عليه وعلى الامام القود وكأنا كفتاين معا وإنما أزيل القود عنه إذا ادعى أنه
أمره بقتله وهو يرى أنه يقتل بحق ولو علم أنه أمره بقتله ظلمًا ولكن والي أكرهه عليه لم يزل عن الامام القود
بكل حال وفي الأمور المسكرة قولان أحدهما أن عليه القود لانه ليس له أن يقتل أحدًا ظلمًا إنما يبطل الكره
عنه فيما لا يضرك غيره والآخر لا قود عليه للشبهة وعليه نصف الدية والكفارة (قال الشافعي) والوالي المتغلب
والمستعمل إذا قهر في الموضع الذي يحكم فيه عليه هذا سواء طال قهره أو قصر وإذا كان الرجل المتغلب
على الصوصية أو العصبية فامر رجلا بقتل الرجل فعلى المأمور القود وعلى الأمر إذا كان قاهرًا للمأمور
لا يستطيع الامتناع منه بحال (قال الشافعي) ولو أن رجلا في مصر أو في قرية لم يقهر أهلها كلهم فامر رجلا
بقتل رجل فقتله والمأمور مقهور فعلى المأمور القود في هذا دون الأمر وعلى الأمر العقوبة إذا كان المأمور
يقدر على الامتناع بجماعة تدعونه منه أو بنفسه أو أن يهرب فعليه القود في هذا دون الأمر وإذا لم يقدر
على الامتناع منه بحال فعليه ما القود معا

(أمر السيد عبده) قال الشافعي وإذا أمر السيد عبده أن يقتل رجلا والعبد أعجمي أو صبي فقتله فعلى
السيد القود دون الأعجمي الذي لا يعقل والصبي وإذا أمر بذلك عبده رجلا بالغاي يعقل فعلى عبده القود وعلى
السيد العقوبة (قال الشافعي) ولو أمر عبده غير أعجمي أو صبي بقتل رجل فقتله فإن كان العبد أو الصبي يميزان
بينه وبين سيده وأبيه ويريان سيده وأبيه طاعة ولا يريانها لهذا عوقب الأمر وكان الصغير والعبد قاتلين دون
الأمر وإن كانا لا يميزان ذلك فالقاتل الأمر وعليه القود إن كان القتل عبدا (قال الشافعي) وإذا أمر الرجل
ابنه الصغير أو عبده غير الأعجمي أن يقتله فقتله فدمه حدر لاني لا أجعل جنائيهما بامر كجنايته ولو أمرهما
أن يفعلا بأنفسهما ففعلا لا يعقلانه ففعلا فقتلهما ذلك الفعل ضمنهما معا كما يضمنهما لو فعله بهما فقتلهما
كأن أمرهما أن يقطعا عرقا أو يفترا قرحة على مقتل أو ما أشبهه ولو أمرهما أن يذبحا أنفسهما فإن كان
الصبي لم يعقل والعبد مغلوب على عقله ففعلا ضمنهما كما يضمنهما ولو ذبحهما وإن كان العبد يعقل أن ذلك
يقتله ففعل فمات فهو موسيء ثم وعليه العقوبة ولا يكون كالقاتل وإذا أمر الرجل ابنه البالغ أو عبده الذي
يعقل أن يقتل رجلا فقتله عوقب السيد الأمر وعلى العبد والابن القاتلين القود دون وإذا أمر سيد العشيرة
رجلا من العشيرة أن يقتل رجلا وليس ببلده فيما سلطان فالقتل على القاتل دون الأمر

(الرجل يسقي الرجل السم أو يضطره إلى سبع) قال الشافعي وإذا استكره الرجل الرجل فسقاه سما ووصف
الساقى السم سئل الساقى فان قال سقيته إياه وأنا أعلم إن الأغلب منه أنه يقتله وأنه قل ما يسلم منه أن يقتله

أورشره ضررا شديدا وان لم يبلغ القتل والاغلب انه يقتل فبات المسقى فعلى الساقى القود يسقى مثل ذلك فان مات في مثل هذه المصيبة فذلك والا ضربت عنقه فان قال سقيته والاغلب انه لا يموت وقد يمات من مثله قليلا قيل لورثة الميت ان كانت لكم بينة عادلة بان مثل ذلك السم اذا سقى فالاغلب انه يقتل أقدم منه وان جهلوا ذلك فالقول قول الساقى مع عيने وعلى الساقى الدية والكفارة ولا قود عليه وديته دية خطأ العمد وكذلك ان قال أهل العلم به الاغلب انه لا يقتل وقد يقتل مثله وسواء علم السم الساقى في هذه الاحوال أو لم يعلمه كما يسأل أهل العلم به عنه وتقبل شهادة شهادتين ممن يعلمه على رؤيته وان كانا راياه يسقيه السم بدواء معه ولم يعرفه فانه يقاد منه اذا كان الاغلب انه لا يعاش من مثله ويترك القود ويضمن الدية اذا كان الاغلب انه يعاش منه وان قال أهل العلم به ان الاغلب أن مثل هذا المسقى لضعف بدنه أو خلقه أو سقمه لا يعيش من مثل هذا السم والاغلب أن القوي يعيش من مثله لم يقدر في القوي الذي الاغلب أنه يعيش من مثله وأقيد في الضعيف الذي الاغلب انه لا يعيش من مثله كما لو ضرب رجلا نضوا خلقا أو سقيا أو ضعيفا ضرب باليس بالكثير بالسوط أو عصا خفيفة فقيل ان الاغلب أن هذا لا يعيش من مثل هذا أقدم منه ولو ضرب مثلهم رجلا الاغلب أنه يعيش من مثلهم لم يقدر منه (قال) ولو كان الساقى للسم الذي أقيد من ساقيه لم يكره المسقى ولكنه جعله له في طعام أو خاص له عسلا أو شرابا غيره فاطعمه اياه أو سقاه اياه غير مكره عليه ففيها قولان أحدهم أن عليه القود اذا لم يعلمه أن فيه سما وكذلك لو قال هذا دواء فاشربه وهذا أشبههما والثاني ان لا قود عليه وهو آثم لان آخر شربه وانما فرق من فرق بين السم يعطيه الرجل الرجل فيا كاه في التمرة والحريرة يصنعها له فيوت فلا أقدم منه لانه قد يبصر السم في الحريرة ويبصرها غيره له فيتوقاها وقد يعرف السم أنه مخلوط بغيره ولا يعرف غير مخلوط بغيره وأنه الذي ولي شربه بنفسه غير مكره عليه (قال الشافعي) ولو كان قال له في هذا سم وقد بين له (١) ولا يلتفت صاحبه قبلما يخطئه ان يتلف به فشرب الرجل فبات لم يكن على الذي خلطه له ولا الذي أعطاه اياه لعقل ولا قود ولو سقاه معنوها أو أعجميا لا يعقل عنه أو صيافيين له أو لم يبين له فسواء وكذلك لو أكرهه عليه أو أعطاه اياه فشر به لان كل هؤلاء لا يعقل عنه وعليه القود حيث أقدمت منه في الاغلب من السم القاتل (قال الشافعي) ولو خلطه فوضعه ولم يقل للرجل كاه فاكاه الرجل أو شر به فلا عقل ولا قود ولا كفارة عليه وسواء جعله في طعام لنفسه أو شراب أو لرجل فاكاهه إلا أنه يأثم وأرى أن يكفر اذا خلطه في طعام رجل ويضمن مثل الطعام الذي خلطه به وفيها قول آخر انه اذا خلطه بطعام فاكاهه الرجل فبات ضمن كايضمن لو أطمعه اياه (قال الشافعي) ولو سقاه سما وقال لم أعلمه سما فشهد بعد على انه سم ضمن الدية لانه مات بفعله ولا يبين لي أن أجعل عليه القود كما جعلته عليه لو علمه فسقاه اياه وعليه العين ما علمه (قال الشافعي) وانما درات عنه القود لانه قد يجهل السم فيكون سما قاتلا ولا قاتلا وفيه قول آخر أن عليه القود ولا يقبل قوله لم أعلمه سما (قال الشافعي) ولو أخذ رجل لرجل حية فأنهشها اياها وعقرها فبات ففيها قولان أحدهما أن الذي أنهشها ان كان الاغلب منه أنه يقتله بالبلد الذي أنهش به لا يكاد يسلم منه مثل الحيات بالسراة وحيات الاصحى بناحية الطائف والأفاخي بمكة ودونها والقرقة فعليه القود وان كان الاغلب انها لا تقتل مثل الثعالب بالجزا والعقرب الصغيرة فقد قيل لا قود وعليه العقل به مثل خطاشه العمد ثم يصنع هذا بكل بلاد فان ألدغه بتصدين عقربا وأنهشهم عصرا فباعه القود لان الاغلب ان هذا يقتل بهذين الموضعين والقول الثاني أنه اذا ألدغه حية أو عقربا فبات ان عليه القود وسواء قيل هذه حية لا يقتل مثلها أو يقتل لان الاغلب أن هذا كله يقتل (قال الشافعي) ولو أرسل عليه عقربا أو حية فنهشته الحية أو ضربته العقرب لكان آثما عليه العقوبة ولا قود ولا عقل لو قتله لانه لا فعل له في فعل الحية والعقرب وانما يحدنان فعلا بعد الارسال ليس هو الارسال ولا هو كاخذه اياهما وادناهما

(١) قوله ولا يلتفت صاحبه الخ كذا في نسخة وفي أخرى ولا يلتفت صاحبه ان يتلف صاحبه قبلما يخطئه الخ وعلى كل حال فهي عبارة غير مستقيمة فارجع الى الاصول السليمة وحررها كتبه محمد

حتى يكتم ما ورثه شافه فاعل نفسه لانهم ماتهم شافه بضعه اياها وكذلك بأخذه وان لم يضغط لان معقولا أن من طاعهما أنهم ما يعينان اذا أخذتا فتش هذه وتضرب هذه فكونان كالضطرين الى أن تضرب هذه وتمش هذه منه وكذا الاسد والذئب والنمر والعداى كلها باسرها من يضغطها فتضرب أو تعقر فتقتل يكون عليه فيها صنعه بما الاغلب منه أنه لا يعاش من مثله ففقه القود وان ناله بما الاغلب أنه يعاش من مثله فليس عليه فيه قود وفيه الدية (قال الشافعي) واذا أرسل الكلب والحية والاسد والنمر والذئب على رجل فاخذه منها شيء فقتله فهو آثم ولا عقول ولا قود عليه (قال) وذلك أنه قد يهرب فيعجز ويهرب عنه بعضها أو يفرم معد فلا يناله بتي (قال الشافعي) ولو حبس بعض القواتل في مجلس ثم أتى عليه رجلا ولاغلب من يلقي عليه هذا أنه اذا أتى عليه قتله مثل الاسد والذئب والنمر فقتله بفرس لم يقطع عنه حتى قتله أو شق لبطنه أو غم لا يعاش من مثله قتل به فاما الحية فليس هكذا فان أصابته الحية لم يضمن وان كان من السباع ما يكون الاغلب أنه لا يفرس من أتى عليه لم يكن فيه قود ولا عقول وان كان الاغلب أنه يفرس كان عليه القود اذا حبس السبع ثم ألقاه أو حبسه ثم أتى عليه السبع في مجلس لا يخرج منه السبع ولو قيده أو أوثقه ثم ألقاه عليه في حراء كان مسئولا لم يكن عليه عقول ولا قود ان أصابه لان السبع غير مضطر بحبسه الى أن يقتله واذا أصابه السبع بالشيء الخفيف الذي لو أصابه إنسان في الحين الذي أجعل على الملقى جناية السبع فأت فعلى ملقيه الدية والعقوبة ولا قود

(المرأة تقتل جلي وتقتل) قال الشافعي رحمه الله (١) واذا قتلت المرأة حاملا يتحرك ولا يتحرك فيها القود ولا شيء في جنينها حتى يزول منها فاذا زالها قبل موتها أو معدة أو بعدة فوا فيه غرة قيمتها خمس من الابل فاذا زالها قبل موتها أو معدة أو بعدة فسواء ولا قصاص فيه اذا مات وفيه دية ان كان ذكرا فائتة من الابل وان كان أنثى فخمسون من الابل قتلها رجل أو امرأة واذا قتلت المرأة من عليها قتله القود فذ كرت جلا أو ربه من جل حبست حتى تضع حملها ثم أقيد منها حين تضعه وان لم يكن لولدها مرضع فاحب الى أن لو تركت بطيب نفس ولى الدم يوما أو اياما حتى يوجده مرضع فان لم يفعل قتلت له وان وادت ثم وجدت تحرر كانت تظرت حتى تضع التحرك أو يعلم أن ليس بها حمل وكذلك اذا لم يعلم أن بها حملا فادعته انتظر بالقود منها حتى تستبرأ ويعلم أن لا حمل بها ولو جعل الامام فأقص منها حملا فقد آثم ولا عقول عليه حتى تلقي جنينها فان ألقته فمته الامام دون المقتص وكان على عاقلته لايت المال وكذلك لو قضى بان يقتص منها ثم رجع فلم يبلغ المأمور حتى اقتص منها ضمن الامام جنينها وأحب الى الامام أن يكفر

(تحول حال المشرك يخرج حتى اذا جنى عليه وحال الجاني) قال الشافعي رحمه الله ولأن نصرانيا جرح نصرانيا ثم أسلم الجارح ومات المجروح من جراحه بعد اسلام الجارح كان لورثة النصراني عليه القود وليس هذا قتل مؤمن بكافر منها عاينا هذا قتل كافر بكافر الا أن الموت استأخر حتى تحولت حال القتال وانما يحكم للجاني عليه على الجاني وان تحولت حال الجاني عليه ولا ينظر الى تحول حال الجاني بحال وهكذا لو أسلم المجروح دون الجارح أو المجروح والجارح معا كان عليه القود في الاحوال كلها ولأن نصرانيا جرح حربيا مستأمنها تحول الحربي الى دار الحرب وترك الامان فأت بجاء زورته يطلبون الحكم خير وابين القصاص من الجارح وأرشه اذا كان الجرح أقل من الدية ولم يكن لهم القتل لانه سات من جرح في حال لو ابتدئ فيها قتله لم يكن على (٢) عاقلته فيها قود فابطلنا زيادة الموت لتحول حال الجاني عليه الى ان يكون مباح الدم وهو خلاف

أهل ومله * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي نعيم عن جابر رضي الله عنه قال كنا نطلى المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم نخرج نتناضل حتى ندخل بيوت بني سلمة ننظر الى مواقع النبل من الاسفار * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ثم ننصرف فنأتى السوق ولوروي بنبل لروى مواقعها * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن القعقاع بن حكيم قال دخلنا على جابر بن عبد الله وقال جابر كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم ننصرف فنأتى بني سلمة فنصبر مواقع النبل * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي لبيد عن ابن سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم هي العشاء

- (١) الفروع التي ذكرت في هذه الترجمة كلها قد تقدمت قريبا في ترجمة قتل الرجل بالمرأة فليعلم
(٢) قوله عاقلته كذا في النسخ وهو محرف عن قاتله لان العاقلة ليسوا محلا للقود فارجع الى النسخ السليمة فان النسخ التي بيدنا سقيمة والله المستعان كتبه محمد بن محمد

للمسئلة قبلها لان المجنى عليه تحولت حاله دون الجاني ولو كانت المسئلة بمحالها والجراح أكثر من النفس كان فقاعته وقطع يديه ورجليه ثم لحق بدار الحرب فسألو القصاص من الجاني فذلك لان ذلك كان للمجنى عليه يوم الجناية أو ذلك وزيادة الموت فلا يطل القصاص بسقوط زيادة الموت على الجاني وإن سألو الارش جعلت لهم على الجاني في كل حال من هذه الاحوال الاقل من دية جراحه أو دية النفس لان دية جراحه قد نقصت بذهاب النفس لومات منها في دار الاسلام على امانه فاذا أرادوا الدية لم أردهم على دية النفس فلا يكون تركه عهداً رائد له في أرشه ولو لحق بدار الحرب في امانه كما هو حتى يقدم وتأتي له مدة فبات بها كان كونه في دار الاسلام لان جراحه عند ولم يكن كمن مات تار كالعهد لان رجلا لوقته عامدا ببلاد الحرب وله امان يعرفه ضمنه (قال الشافعي) ولو جرحه ذمى في بلادنا الاسلام ثم لحق بدار الحرب ثم رجع اليها بامان فبات من الجراح فيها قولان أحدهما أن على الذمي القودان شاء ورتسه أو الدية تامة من قبل ان الجناية والموت كانا معا وله القود ولا ينظر الى ما بين الحالين من تركه الامان والقول الثاني أن له الدية في النفس ولا قود لانه قد صار في حال لومات فيها أو قتل لم تكن له دية ولا قود (قال الشافعي) وله الدية تامة في الحالين لا ينقص منها شيئا ولو جرح ذمى حرياً مستأمناً فترد الامان ولحق بدار الحرب فاغار المسلمون عليه فسبوه ثم مات بعد ما صار في أيدي المسلمين سبباً فلا قود فيه لانه مات مملوكاً فلا يقتل حراً مملوكاً وعلى الذمي الاقل من قيمته عبد أو قيمة الجراح حراً كانه قطع يده فكانت فيه ان كان نصرانياً ستة عشر من الابل وثلاث بعير وهي نصف دية أو كان مجوسياً أو وثنياً ففي يده نصف دية ثم مات وقيمه مثل نصف دية فسقط الموت لانه لم يحدث به زيادة وجميع الارش لورثة المستأمن لانه استوجبه بالجرح وهو حر فكان مال له أو كانه قطع يده وديته ثلاث وثلاثون وثلاث ثم مات مملوكاً وقيمه خمس من الابل فعلى جراحه خمس من الابل لان اليد صارت تبعا للنفس كما يجرح المسلم فيكون فيه ديات لو عاش ولومات كانت دية واحدة ويجرح موضحة فيموت فيكون فيها دية كما تكون الزيادة على الجراح بزيادة النفس فكذلك يكون النقص بذهابها (قال الشافعي) وإذا لم تكن بالنفس زيادة فجميع الارش لورثة المستأمن لما وصفت أنه استوجبه وهو حر لماله امان يعطاه ورتسه في دار الحرب وهكذا لو قطع يده ورجلاه وفقت عيناه ثم لحق بدار الحرب ثم مات وقيمه أقل مما وجب له بالجراح لو عاش كان على جراحه الاقل من الجراح والنفس وكان ذلك لورثته ببلاد الحرب (قال الشافعي) ولو جرح ذمى مستأمناً فوضحه ثم لحق المجروح بدار الحرب ثم سبي فصار رقيقاً ثم مات وقيمه عشرون من الابل وانما وجب له بالموضحة التي أوضح منها ثلاث موضحة مسلم كان أرش موضحة لورثته وأما الزيادة من قيمته ففيه قولان أحدهما أنه يسقط عن الجاني بلحوق المجنى عليه ببلاد الحرب والآخر أن الزيادة لمالكه لان الجناية والموت كانا وهو ممنوع ولانه ملكه بالموت وذلك ملك للسيد (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمحالها فاسلم في يدي سيده ثم مات كانت هكذا لان الاسلام يز يد في قيمته فتحسب الزيادة في قول من ألزمه اياها وتسقط في قول من أسقطها بلحوقه ببلاد الحرب (قال الشافعي) ولو أعتقه سيده ثم مات حراً كان على جراحه الاقل من أرش الجناية وديته لانه جنى عليه حراً ومات حراً في قول من يسقط الزيادة عن الجاني بلحوق المجنى عليه ببلاد الحرب ويلزمه الزيادة ان كان في الموت في قول من يبطل الزيادة بلحوقه بدار الحرب (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمحالها فاسلم وأعتقه سيده فبات مسلماً حراً ضمن قاتله الاقل من أرش الجناية ودية حر لان أصل الجناية كان ممنوعاً في قول من يسقط الزيادة بلحوقه بدار الحرب وضمنه زيادة الموت في قول من لا يسقطها عنه بلحوقه بدار الحرب ومن قال هذا قال في نصراني جرح ثم أسلم فبات ففيه دية مسلم (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمحالها وكان القاتل مسلماً كان مثل هذا في الجواب الا أنه لا يقاد مشرك من مسلم (قال الشافعي) وإذا ضرب الرجل رجلاً لا قطع يده ثم برأ ثم ارتد فبات فلوليه القصاص في البذل لان الجراحة قد وجبت للضرب والبرء وهو مسلم

ألا أنهم يعتمون بالابل
عن أخبار مالك بن أنس
عن يحيى بن سعيد عن
عمرة بنت عبد الرحمن
عن عائشة رضي الله عنها
قالت ان كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ليصلي الصبح فينصرف
النساء متلفعات بمروطهن
ما يعسفن من العاس
أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن سالم عن أبيه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلى المغرب والعشاء
بالمزلفة جميعاً أخبرنا
مالك عن أبي الزبير عن
أبي الطفيل عامر بن واثلة
أن معاذ بن جبل أخبره
أنهم خرجوا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم عام
تبوك فكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يجتمع
بين الظهر والعصر والمغرب
والعشاء قال فاخر الصلاة
يوماً ثم خرج فصلى الظهر
والعصر جميعاً ثم دخل ثم
خرج فصلى المغرب والعشاء
جميعاً أخبرنا سفيان بن
عيينة عن ابن أبي نجيح
عن اسمعيل بن عبد
الرحمن عن ابن أبي ذؤيب
الاسدي قال خرج جناح
عمر إلى الحبي فغربت
الشمس فهبتا أن تقول له
انزل فصل فلما ذهب

(الحكم بين أهل الذمة في القتل)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا قتل الذمي الذميمة أو الذي أو المستأمن أو المستأمنة أو جرح بعضهم بعضا فذلك كله سواء فإذا طلب المجرع أو ورثته المقتول حكمنا عليهم بحكمنا على أهل الإسلام فيما بينهم لا يختلف فنجعل القود بينهم كما نجعله بين المسلمين في النفس وما دونها ونجعل ما كان عدا الأود فيه في مال الجاني وما كان خطأ على عاقلة الجاني إذا كانت له عاقلة فإن لم تكن له عاقلة كان ذلك في ماله ولم يعقل عنه أهل دينه لأنهم لا يرونه ولا المسلمون لأنه ليس يعلم وأما يأخذون ماله إذا لم يكن له وارث فأما (قال الشافعي) ويقتص الوثني والمجوسى والصابئى والسامرى من اليهود والنصارى وكذلك يقتص نساؤهم منهم ونجعل الكفر كله ملة وكذلك نوث بعضهم من بعض القرابة ويقتص المستأمن من هؤلاء من المعاهدين لأن لكل ذمة ولا تفاوت بين المشركين فنمنع به بعضهم من بعض بالقصاص كفوت المسلمين لهم (قال الشافعي) وهكذا يحكم على الحربى المستأمن إذا جنى يقتص منه ويحكم في ماله بارش العمد الذى لا يقتص منه وإن لم يكن له عاقلة إلا عاقلة حريصة لا ينفذ حكمنا عليهم جعلنا الخطأ في ماله كما نجعله في مال من لا عاقلة له من أهل الذمة وهكذا نحكم عليهم إذا أصابوا مسلما بقتل أو جرح لا يختلف ذلك (قال الشافعي) وإن أصاب أهل الذمة حربيا لا أمان له لم يحكم عليهم فيه بشئ ولو طلبت ورثته لأن دمه مباح (قال الشافعي) وهكذا لو كان القاتل حربيا مستأمنا إلا أن أذا لم توجد عاقلة الحربى عنه أُرِش الخطأ حكمناه في ماله (قال الشافعي) ولو لحق الحربى الجاني بعد الجناية بدار الحرب ثم رجع مستأمنا حكمنا عليه لأن الحكم لزمه أولا ولا يسقط عنه بل هو فيه بدار الحرب (قال الشافعي) ولو مات ببلاد الحرب بعد الجناية وعندنا له مال كان له أمان أو ورد علينا وهو جاني ماله (أمان أخذنا من ماله أرض الجناية كما لزمته وهكذا لو أمانا لالرجل فورثه الحربى عنه أخذنا منه أرض الجناية لو لماله وجب في ماله ففى أمكننا أعطينا ما وجب عليه في ماله من ماله ولو أمانه ماله على أن لا نأخذ منه ماله لم يكن ذلك له إذا كان عليه أن يأخذ منه ماله (قال الشافعي) وكذلك لو جنى وهو عندنا جانيات ثم لحق بدار الحرب ثم أمانه على أن لا نحكم عليه حكمنا عليه وكان ما أعطيناه من الأمان على ما وصفتنا ببلاد لا يحل وهكذا الوسى وأخذنا ماله وقد كان له عندنا فى الأمان دين لأن ماله لم يغنم الأول الجنى عليه فيه حق كالدين وسواء أن أخذنا ماله قبل أن يسبى أو مع السبى أو بعده ألا ترى أنه لو كان عليه دين ثم لحق بدار الحرب فغنم ماله وسبى أو لم يسب أخذنا الدين من ماله ولم يكن هذا با أكثر من الرجل يذان الدين ثم يموت فنأخذ الدين من ماله بوجوبه فليس الغنمة لماله با أكثر من الميراث لو ورثه المسلم أو ذمى عليه دين لأن الله جل وعز جعل للورثة ملك الموتى بعد الدين وكذلك الغنائم لأنهم خولوها بآبائها أهل دار حرب وكذلك لو جنى وهو مستأمن ثم لحق ببلاد الحرب ناقضا للأمان ثم أسلم بدار الحرب فاحر زماله ونفسه حكم عليه بالجناية والدين الذى لزمه فى دار الإسلام (قال الشافعي) وكل هذا لا يخالف الأمان علك وهو رقيق لأن الرقيق لا يملك السيد وهو فى هذه الأحوال كلها مالك لنفسه ويخالف لأن يحضى عليه وهو محارب غير مستأمن ببلاد الحرب وجنابته كلها فى هذه الأحوال هدر (قال الشافعي) ولو جنى مسلم جنابة فله ذمة فى ماله ثم ارتد ولحق بدار الحرب فكان حيا أو ميتا أو قتل على الردة كانت الجناية فى ماله ولم يغنم من ماله شئ حتى تؤدى جنابته وما لزمه فى ماله (قال الشافعي) وإذا جنى الذمى على نصرانى فتجسس النصرانى بعد ما يجنى عليه ثم مات مجوسيا فقد قيل فعلى الجاني الأقل من أرش جراح النصرانى ومن دية المجوسى وقيل عليه دية مجوسى أو القود من الذمى الذى جنى عليه لأنه كافر وإن تجسس فهو ممنوع بالعدم بالعقد المتقدم وليس كالمسلم يرتدان رجلا لو قتل المسلم مرتدالم يكن عليه شئ وهذا لو قتل مرتداعن كفرانى كفر كان على قاتله الدية إن كان مسلما والقود إن كان كافرا (قال الشافعي) وهكذا (١) إن جنى نصرانى فتردق أو دان دينالا توكل ذبيحة أهله وقد

(١) قوله إن جنى نصرانى فكذلك فى النسخ ولعل النسخ أسقط على قبل نصرانى فانظر كتبه معجده

بما سألنا فى وخمة العشاء
نزل فسلمى ثلاثا ثم سلمى
ركعتين ثم سلمى ثم التفت
الىنا فقال شكرا رأيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فعل - أخبرنا
يحيى بن حسان عن حماد
ابن سلمة عن هشام بن
عروة عن أبيه عن عائشة
رضى الله عنها أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أمر
أبا بكر أن يصلى بالناس
فوجد النبي صلى الله عليه
وسلم خفة فخا ففقد إلى
جنب أبي بكر فأم رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أبا بكر وهو قاعد وأم أبو
بكر الناس وهو قائم
م أخبرنا عبد الوهاب الثقفى
سمعت يحيى بن سعيد
يقول حدثني ابن أبي
مليكة أن عبيد بن عمير
اليمنى حدثه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أمر أبا بكر أن يصلى
بالناس الصبح وأن أبا بكر
كبر فوجد النبي صلى
الله عليه وسلم بعض الخفة
فقام يفرج الصفوف
قال وكان أبو بكر لا
يلفت إذا صلى فلما
سمع أبو بكر الحسن من
ورائه عرف أنه لا يتقدم إلى
ذلك المقعد إلا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فخنس

فبذل على الجاني عليه اذا غرم الدية الاقل من ارض ما اصابه نصرانيا ودية مجوسى وقيل عليه دية مجوسى
(قال الشافعى) ولو جنى عليه نصرانيا فمقتودا وهم وديا فتمس فقد قبل عليه الاقل من قيمة جرحه نصرانيا
او دية مجوسيا وقيل عليه دية مجوسى وكان كرجوعه الى المجوسية لانه يرتد عن دينه الذى كان يقر عليه الى
دين لا يقر عليه (قال الشافعى) واذا جنى النصرانى على النصرانى او المشرک الممنوع الدم خطأ فعلى عاقلة
ارض جنايته وان ارتد النصرانى الجاني عن النصرانية الى مجوسية او غير هاتين المجنيتين عليه غرمت عاقلة
الجاني الأقل من ارض الجنانية وهو نصرانى او دية مجوسى لانهم كانوا ضمنوا ارض الجرح وهو على دينهم فان
كان الجرح موضحة فمات منها المجنى عليه بعد ان يرتد الجاني الى غير النصرانية ضمنمت عاقلة ارض موضحة
وضمن في ماله الزيادة على ارض موضحة فان لم ترد النفس على الموضحة بشئ حتى تحول حال المجنى عليه
الى غير دينه ضمنمت العاقلة كل ارض موضحة لازومها اليوم حتى صاحبها (قال الشافعى) ولو جنى
نصرانى على مسلم او ذمى موضحة ثم أسلم الجاني ومات المجنى عليه ضمنمت عاقلة من النصارى ارض موضحة
وضمن الجاني في ماله الزيادة على ارض موضحة لا يعقل عاقلة النصرانى ما زادت جنايته وهو مسلم لقطع
الولاية بين المسلمين والمشرکين وتغرم ما ازماه من حراجه وهو على دينه ولا يعقل المسلمون عنه زيادة جنايته
لان الجنانية كانت وهو مشرک والموت بالجنانية كان وهو مسلم وهكذا لو أسلم هو وعاقلة لم يعقلوا الا ما
لزمهم وهو على دينهم (قال الشافعى) ولو جنى نصرانى على رجل خطأ ثم أسلم النصرانى الجاني فلم يطلب
الرجل جنايته الا والجاني مسلم فان قالت له عاقلة من النصارى جنى عليك مسلما وقال المسلمون جنى
عليك مشرکا كان القول قولهم معافى ان لا يضمنوا عنه مع ايمانهم وكانت الدية في مال الجاني الا ان
تقوم بينة بحاله يوم جنى فتعقل عنه عاقلة من النصارى ان كان نصرانيا ما لزمه في النصرانية ويكون ما بقى
في ماله او بينة بانه جنى مسلما فيقتل عنه المسلمون ان كان له فهم عاقلة واذا رمى النصرانى انسانا لم تقع
رميته حتى أسلم فمات المرمى لم تعقل عنه عاقلة من النصارى لانه لم يجز جنايته لهارش حتى أسلم ولا المسلمون
لان الرمية كانت وهو غير مسلم وكانت الجنانية في ماله (قال الشافعى) ولو ان نصرانيا تهودا وتمس ثم
جنى لم تعقل عنه عاقلة من النصارى لانه على دين لا يقر عليه ولا اليهود ولا المجوس لانه لا يقر على اليهودية ولا
المجوسية معهم وكان العقل في ماله وهكذا لو رجع الى دين غير دين النصرانية من مجوسية او غيرها ولا تعقل
عنه اذا بدل دينه عاقلة واحد من الصنفين الا ان يسلم نائبة ثم يحكى فيعقل عنه المسلمون بالولاية بينه وبينهم
(قال الشافعى) واذا جنى الرجل مجوسا فقتل ثم أسلم الجاني بعد القتل ومات المجنى عليه ضمن عنه
المجوس الجنانية لانها عاقلة من المجوس كانت وهو مجوسى اذا كانت الجنانية خطأ فان كانت الجنانية عمدا فهي
في مال الجاني ولا تضمن عاقلة مجوسى ولا مسلم الا ما جنى خطأ تقوم به بينة (قال الربيع) وفيها قول آخر
انه اذا قتل وهو نصرانى فقتل نصرانيا ثم أسلم عليه القود لان النفس المقتولة كانت مكافئة بنفس القاتل
حين قتل وليس اسلامه الذى يزيل عنه ما قد وجب عليه قبل ان يسلم (قال الشافعى) والقود دين كل
كافرين لهم عهد سواء كانوا من يهودى الجزية أو احدى ما مستأمن أو كلاهما لان كلاله عهد ويقاد المجوسى
من النصرانى واليهودى وكذلك كل واحد من المشرکين ممنوع الدم بعاد من غيره وان كان أكثر دية منه
كما يقاد الرجل من المرأة والمرأة من الرجل والرجل أكثر دية منها والعبد من العبد وهما أكثر ثمنهما
(وردة المسلم قبل يحنى وبعد ما يحنى (١) وردة المجنى عليه بعد ما يحنى عليه) قال الشافعى رحمه الله تعالى
واذا جنى المسلم على رجل مسلم عمدا فقطع يده ثم ارتد الجاني ومات المجنى عليه أو قتله ثم ارتد القاتل بعد قتله لم
تسقط الردة عنه شئ ويقال لأولياء القتل ان تم تحيرون بين القصاص والدية فان اختاروا الدية أخذت
من ماله حالة وان اختاروا القصاص استتب المرتد فان تاب قتل بالقصاص وان لم يتب قبل لو رثه المقتول
ان اختار الدية فهي لكم وهو يقتل بالردة وان أبوا الا القتل قتل بالقصاص وغنم ماله لانه لم يتب قبل موته
(١) قوله وردة المجنى عليه ترجم لهذا ولم يتعرض له في المترجم وسيأتى له افراد بترجمة فلعل ما هنا من زيادة

الناسخ كتبه مصححه

وراء الى الصف فردّه
رسول الله صلى الله
عليه وسلم مكانه فجلس
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى جنبه وأبو بكر
قائم يصلى حتى اذا فرغ
أبو بكر قال أى رسول
الله أراك أصبحت
صالحا وهذا يوم بنت
خارجة فرجع أبو
بكر الى أهله فكث
رسول الله صلى الله عليه
وسلم مكانه وجلس الى
جنب الحجر يحذر الفتن
قال انى والله لا عسل
الناس على شئ الا انى
لا أحل الا ما أحل
الله في كتابه ولا أحرّم
الا ما حرّم الله في
كتابه يا فاطمة بنت
رسول الله يا صفية عمة
رسول الله اعمالا عند
الله فانى لأغنى عنكما
من الله شئ * أخبرنا
الثقة عن يونس عن
الحسن عن أمه قالت
رأيت أم سلمة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
تسجد على وسادة من
أدم من رمد بها * أخبرنا
سفيان عن الزهري عن
سالم عن أبيه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم

(قال الشافعي) ولو كان قتله الرجل قبل ارتد الجاني خطأ كان على عاقلة من المسلمين فان جرحه مسلماً ثم ارتد الجاني قات المجني عليه بعد ردة الجاني ضمن العاقلة نصف الدية ومن ضمن الزيادة التي كانت بالموت بعد ردة الجاني فكان ما بقى من الدية في ماله وكذلك لو كانت جنايته موضحة ضمن العاقلة نصف عشر الدية وضمن المرتد ما بقى من الدية في ماله وكذلك لو كانت جنايته الدية فأكثر ثم ارتد فقات المجني عليه ضمن العاقلة الدية كلها لأنها كانت ضمنها والجاني مسلم ولم يزد الموت بعد ردة صاحبها عليه شيئاً إنما يغرم بالموت ما كان يغرم بالحياة وأقل (قال الشافعي) ولو جنى وهو مسلم فقطع يداً ثم ارتد ثم أسلم ثم مات ومات المجني عليه ضمن العاقلة نصف الدية ولم يضمنوا الموت لأن الجاني ارتد فسقط عنهم أن يعقلوا عنه كالأول كان مرتد فبجنى لم يضمنوا عنه ما جنى وإنما ما ولد من جنايته وهو مرتد في ماله (قال الشافعي) وفيما قول آخر أن يعقلوا عنه لأن الجناية والموت كان وهو مسلم (قال الربيع) والقول الثاني أحسبهما عندي (قال الشافعي) وإذا جنى الرجل الذي قد عرف إسلامه جناية فادعى عاقلة أنه جنى مرتد فاعلمهم البيعة فإن أقاموها سقط عنهم العقل وكان في ماله وإن لم يقيموا منهم العقل (قال الشافعي) ولو كان حين رفع الجناية إلى الحاكم مرتد فقات العاقلة جنى وهو مرتد كان القول قولهم مع أيمانهم حتى تقوم البيعة بان الجناية كانت وهو مسلم ولو جنى جناية ثم قام بيعة أنه ارتد ثم عاد إلى الإسلام ولم يوقت وقتا كان القول قول العاقلة إلا أن تقوم بيعة أنه جنى وهو مسلم وإذا ارتد الرجل عن الإسلام ثم رمى بسهم فاصابه رجلاً خطأ ولم يقع به السهم حتى رجع المرتد إلى الإسلام لم تعقل العاقلة عنه شيئاً وكانت الجناية عليه في ماله لأن مخرج الرمية كان وهو ممن لا يعقل عنه وإنما يقضى بالجناية على العاقلة إذا كان مخرجها وموقعها والرجل يعقل عنه

(رد المجني عليه وتحول حاله) قال الشافعي وإذا ارتد الرجل عن الإسلام فرمى رجلاً ولم تقع الرمية به حتى أسلم فقات منها أو جرحه بالرمية فلا قصاص على الراي لأن الرمية كانت وهو ممن لا يعقل ولا قود وعليه الدية في ماله حاله أن مات وارش الجرح أن لم يمت حالاً لأنه عمد ولا تسقط الدية لأن مخرج الرمية كانت وهو مرتد كالأول أن رجلاً رمى رجلاً ثم أحم فاصابت الرمية بعد الإحرام صيداً ضمنه ولم يكن في أقل من معنى أن يرمى غرضاً فيصيب رجلاً وهكذا الورى نصرانياً أو مجوسياً فأسلم المرء قبل أن تقع الرمية لم يقدح في خروج الرمية وهو غير مسلم وكانت عليه دية مسلم إن مات من الرمية أو أورش مسلم إن جرح ولم يمت منها (قال الشافعي) ولو رماه مرتداً أو ضربه ثم أسلم المرتد بعد وقوع الرمية أو الضربة ثم مات مسلماً لم يكن فيه عقل ولا قود من قبل أن وقع الجناية كانت وحى مباحة ولم يحدث الجاني عليه شيئاً بعد الجناية غير المنوعة فيضمن وكذلك أن يأمر الرجل الرجل فيخذه أو يشق جرحه أو يقطع عضواً له أو يقيت فلا يضمن شيئاً ولا يقيم أخذ على الرجل فيقتول فلا يضمن الحاكم شيئاً (قال الشافعي) ولو قطع يدهم المرتد ثم عاد عليه بجرحه جرحاً خف من الجرح حين لم يكن فيه قود إلا أن نشأ ورثته أبطان حقهم من الدية وطلب القود من الجرح الذي كان بعد إسلامه فيكون لهم وكان عليه أن أرادوا الأرض نصف الدية في ماله إذا كان الجرح عمداً أو أبطاناً النصف لانه كان وهو مرتد فبجنايته الموت من جناية غير ممنوعة وجناية ممنوعة فضمنه النصف (قال الشافعي) وهكذا لو كان الجاني عليه بعد الإسلام غير الجاني عليه قبله ضمنه نصف دية (قال الشافعي) ولو جنى رجل على نصراني فقطع يده عمداً ثم أسلم النصراني ثم مات بعد إسلامه لم يكن عليه قود لأن الجناية كانت وهو ممن لا قود له وكانت عليه دية مسلم تامة حاله في ماله وإن كانت جنايته خطأ كانت على عاقلة في ثلاث سنين دية مسلم تامة (قال الشافعي) فإن قبل فلم يفرق بين هذا وبين المرتد يجنى عليه مرتداً ثم أسلم ثم يمتوت فقلت الموت كان من الجناية الأولى لم يحدث الجاني بعد ذلك ما يغرم به ولم يقل في هذا الموت من الجناية الأولى فتغرمه دية نصراني قيل له إن جنايته على المرتد كانت غير ممنوعة بحال فكانت كما وصفت من حد

قال إن بلاداً لا يؤذن بلبيل فكلوا واشربوا حتى يتنادى ابن أم مكتوم وكان رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له أصبحت أصبحت * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن بللاً ينادى بلبل فكلوا واشربوا حتى يتنادى ابن أم مكتوم وكان رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له أصبحت أصبحت * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح قال أخبرني عبد العزيز بن عبد الملك ابن أبي محذورة أن عبد الله بن محير بز أخبره وكان يقيم في حجر أبي محذورة حين جهزه إلى الشام فقلت لأبي محذورة أي عماني خارج إلى الشام وأني أختني أن أسأل عن تأذيتك فأخبرني أبا محذورة قال نعم خرجت في نفر وكنا ببعض طريق حين فقف رسول الله صلى الله عليه وسلم من حين فلقين رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض

لزم فأقيم عليه فأت أو رجل أمر طبييا فداو أو يجد يد فأت فلا تثنى عليه لانه كان غير ممنوع بكل حال من أن يجنى عليه فكذا الف النصراني ولما كانت الجناية على النصراني محرمة ممنوعة بالذمة ودار الاسلام وحكم بالقدوم من مثله وترك القدوم من المسلم ويلزمه بها عقل معلوم لم يجز في الجاني الآن يضمن الجناية وما نسب منها وكانت في أكثر من معنى الرجل يعز في غير حد فيوت فيضمن الجاني كدته ويموت بان يضرب في الخمر ثمانين فيغرم الجاني كدته في بيت المال أو على عاقلته

(نحو قول المجنى عليه بالعق والجاني يعتق بعد رق) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى الرجل على العبد جناية عداثم أعتق العبد بعد الجناية ثم مات فلا قود على الجاني إذا كان حرا مسلما أو ذميا أو مستأمنا وعلى القاتل دية حرالة في ماله دون عاقلته (قال الشافعي) فإن كانت الجناية قطع يد فأت منها غرم القاطع دية العبد تاما فكان لسيد العبد منها نصف قيمة العبد يوم جنى عليه بالغية ما بلغت والبقية من الدية لورثة العبد الا حرار لان العبد أعتق قبل الموت (قال الشافعي) وهكذا لو كانت موضة أو غيرها جعلت له مالمك بالجناية وهو مملوك ولم أجعل له مالمك بالجناية بالموت وهو خارج من ملكه (قال الشافعي) ولو كانت الجناية فتي عيني العبد أو واحداهما وكانت قيمة العبد مائتين من الابل أو ألفي دينار تسوى مائتين من الابل لم يكن فيه الا دية حر لان الجناية تتم بموته منها اذا مات حر الامسوكا وكانت الدية كلها لسيدته دون ورثته لان السيد ملك الدية كلها أو أكثر منها بالجناية دون الموت الآن الا كتر سقط بموت العبد المجنى عليه حرا (قال الشافعي) وإنما ضمنمت الجاني دية حر لان العبد كان ممنوعا بكل حال من أن يجنى عليه فضمنته ما حدث في الجناية الممنوعة كما وصفت في الباب قبله (قال الشافعي) ولو جنى رجل على عبد فقطع يده وقيمة العبد مائتين من الابل ثم عتق جنى عليه وهو حر أو غيره فقطع رجله ثم مات من الجنايتين ضمنا معان كانا اثنين دية حر وكذلك ان كان الجاني واحدا ضمن دية حر فنصف قيمة العبد من السيد الذي أعتقه وما بقي لورثة المقتول المعتق ما كانت نصف قيمته مملوكا ما بينه وبين نصف دية حر أو أقل فان زادت على نصف دية حر لم يجز والله أعلم الآن بردي نصف دية حر من قبل أن نألو أعطيناه أكثر من نصف دية حر أبطنا الجناية الثانية على العبد بعد أن صار حرا أو بعضها وهو انما مات منه ما معاف لا يجوز أن يكون للسيد منها الا نصف دية حر أو أقل اذا كانت جنايتين (قال الشافعي) ولو جنى عليه واحد قبل الحرية فقطع يده وتان بعد الحرية فقطع رجله ونالت بعد الحرية فقطع رجله كان على الجاني الاول ثلث دية حر الا اني أضمنه دية حر ولو كان من جنى عليه عداثم أعتق فأت وهو قاتل مع اثنين فعليه ثلث الدية وفيما السيد من الدية قولان أحدهما ان له عليه الاقل من نصف قيمته عبدا أو ثلث الدية لا أجعل له أكثر من نصف قيمته عبدا ولو كانت لا تبلغ بعير من قبل أنه لم يكن في ملكه جناية غير هال أو أجاوز به ثلث دية حر لو كانت نصف قيمته عبدا تبلغ مائة بعير من أجل أنه قد تنقص بالموت وان حظ الجاني عليه عبدا من دية ثلثها والقول الثاني ان لسيدته الاقل من ثلث قيمته عبدا أو ثلث دية حر لانه مات من جناية ثلاثة وإنما قلت ثلث دية حر على قاطع يده لان الدية صارت دية حر وكان الجانيون ثلاثة على كل واحد ثلث دية لا يختلف ولو كان مات مملوكا كان الجواب فيها مخالفا (قال الشافعي) وهكذا لو جنى عليه أربعة أو عشرة أو أكثر جعلت على الجاني عليه عداثم اذا مات حر احصته من دية حر ولسيدته الاقل مما لزم الجاني عليه عبدا من الدية أو أرش جرحه عبدا اذا مات كأن جرحه جرحا فيه حكومة بعير وهو عبدا ولزمه عشر من الابل أو أكثر بالحرية والموت من الجرح ومن جرح غيره فلا يخذل السيد الا البعير الذي لزم بالجرح وهو عبده (قال) ولو جرحه اثنان أو أكثر عبدا ومن بقي حرا كان هكذا (قال الشافعي) ولو قطع رجل يد عبدا ثم أعتقه سيده ثم ارتد العبد المقتوع عن الاسلام ثم مات ضمن الجاني عليه نصف قيمته عبدا الآن بجوار نصف قيمته عبدا دية حر مسلما فيرد الى دية حر مسلم ويعطى ذلك كله سيده (قال الشافعي) وإنما أعطيت ذلك سيده لان أرش

الطريق فأذن مؤذن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالصلاة عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فسمعنا صوت المؤذن
ونحن متكئون فصرخنا
نحكيه ونستترى به
فسمع النبي صلى الله
عليه وسلم فإرسل إلينا
إلى أن وقفنا بين يديه
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أبكم الذي
سمعت صوتي قد ارتفع
فأشار القوم كلهم إلى
وصدقوا فإرسل كلهم
وحبسنى قال قم فأذن
بالصلاة فقمتم ولا شيء
أكره إلى من النبي صلى
الله عليه وسلم ولا بما
يأمرني به فقمتم بين
يدي رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأتى على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم التأذين هو بنفسه
فقال قل الله أكبر الله
أ أكبر الله أكبر الله أكبر
أشهد أن لا اله الا الله
أشهد أن لا اله الا الله
أشهد أن محمدا رسول الله
أشهد أن محمدا رسول الله
ثم قال لي ارجع فامدد
من صوتك ثم قال قل
أشهد أن لا اله الا الله

الجناية كانت لسيدة تامة وهو مما لو لمسلم ممنوع بالاسلام فلما عتق كانت زيادته لو كانت على الارش
لورثة الميت لو كان الموت يوم كان مسلماً لم يكن له الادية حر فكانت دية حر تنقص من أرش السيد مما لو كان
نقص سيده فلما مات مرتداً أبطل حقه في الموت بالردة فلم يجز إلا أن تبطل الجناية الثانية بالردة
ولا تجاوز بهادية حر وهو لو مات مسلماً لم يكن له أكرمه

(جماع القصاص فيما دون النفس)

(قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله ما فرض على أهل التوراة فقال عز وجل وكتبنا عليهم فيها أن
النفس بالنفس الى قوله فهو كفارته وروى في حديث عن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يعطي القود من نفسه وأبأ بكر يعطي القود من نفسه وأنا أعطى القود من نفسي (قال الشافعي) ولم
أعلم مخالفاً في أن القصاص في هذه الامة كالحكم الله عز وجل أنه حكم به بين أهل التوراة ولم أعلم مخالفاً
أن القصاص بين الحربين المسلمين في النفس وما دونها من الجراح التي يستطاع فيها القصاص بل اتلف يخاف
على المستقادم منه من موضع القود (قال) والقصاص مما دون النفس شيأ جرح يشق بجرح وطرف يقطع
بطرف (قال الشافعي) فاذا شق رجل رجل أو موضة أخذت ما بين قرني المشجوج والمشجوج أوسع
ما بين قرنين من الشاج (١) فكانت أخذت ما بين أذني الشاج فيكون بقياس طولها أخذت المشجوج ما بين منابت
شعر الرأس الى منتهى الأذنين والرأس عضو كله ولا يخرج عن منابت الشعر شيئاً لأنه عضو واحد لا يخرج
القود الى غيره (قال الشافعي) وكذلك كل عضو يؤخذ بطول السيفيه ولا يخرج الى غيره (قال) وان كان
الشاج أوسع ما بين قرنين من المشجوج وقد أخذت الشجة قرني المشجوج خير المشجوج بين أن يوضع له
السكين من قبل أي قرنيه شاء ثم يشق له ما بين قرنيه حتى ينتهي الى قدر طولها (٢) بالغاذل ما بين قرنيه ما بلغ
نصفها أو ثلثها أو أكثر أو أقل لا يراعى على طول شجته (قال الشافعي) وان شق رجل رجل أو موضة أخذت
ما بين منتهى منابت رأس المشجوج من قبل وجهه الى منتهى منابت رأسه من قفاه وهي نصف ذلك من
الشاج أخذت نصف رأسه وخير المشجوج فبدئ له ان شاء من قبل وجهه وان شاء من قبل قفاه وان كان
الشاج أصغر رأساً من المشجوج أخذت ما بين وجهه الى قفاه وأخذت بفضل أرش الشجة وكان كرجل شق
أثنين فاخذ أحدهما القصاص والاخر الارش حين لم يجد موضعا للقصاص وان سأل المشجوج أن
يعادله الشق في رأسه حتى يستوظف له طول شجته لم يكن له لا نقاد استوظفنا له طول العضو الذي شق منه
وجهة واحدة فلا يفرقها على الشاج في موضعين ولا يزيلها عن موضع نظيرها وهذا كذا في الوجه ولا
يدخل الرأس مع الوجه ولا يدخل العضد ولا الكف مع الذراع ويستوظف الذراع حتى يستوفي بمجروح قدر
جرحه منها فان فضل له فضل أخذت له أرش الجناية وهكذا الساق لا يدخل معها اقدم ولا يفضلان كل عضو
منه غير الآخر (قال الشافعي) وان برأ جرح المجني عليه أو لا غير حسن البرء أو غير ملتئم الجلد وبر المستقادم
منه حسناً ملتئماً فلا شيء للمجني عليه اذا أخذت القصاص غير القصاص (قال) وان شجبه شجة متشعبة شج مثلاً
كالمشجبه شجة مستوية شج مثلاً (قال الشافعي) وكل قصاص غاية بما وصفت وان شق رجل
رجلاً موضة فقياسها أن يشق ما بين الجلد والعظم فان شمت العظم أو كسرت حتى ينتقل أو أدتمت فسأل
المشجوج أن يقص له لم يقص له من هاشمة ولا منقولة ولا مأومة لأنه لا يقدر على أن يؤتى بالقطع منه
بكسر العظم ولا هشمة كما يؤتى بالشق في جلد ولحم (قال الشافعي) وكذلك لا يقادم كسر اصبع
ولا يد ولا رجل لمادونه من جلد ولحم وأنه لا يقدر على أن يؤتى بالكسر كالكسر بحال وان المستقادم منه
ينال من لحمه وجلده خلاف ما ينال من لحم المجني عليه وجلده وكذلك لا قصاص ممن تتف شعراً من لحية ولا
(١) قوله فكانت أخذت الخ كذا في الاصل ولان آمن عايه من التحريف (٢) قوله بالغاذل ما بين الخ
كذا في النسخ وحرر التركيب كتبه مصححه

أشهد أن لا اله الا الله
أشهد أن محمداً رسول
الله أشهد أن محمداً
رسول الله حي على
الصلاة حي على الصلاة
حي على الفلاح حي على
الفلاح الله أكبر الله
أكبر لا اله الا الله ثم
دعاني حين قضيت
التأذين فاعطاني
صرقة فهاشي من فضة
ثم وضع يده على ناصية
أبي مخذورة ثم أمرها
على وجهه ثم مر بين
ثديه ثم على كبده ثم
بلغت يده صرة أبي مخذورة
ثم قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم بارك الله
فيك وبارك عليك
فقلت يا رسول الله مرني
بالتأذين بمكة فقال قد
أمرت بيه وذبح كل شيء
كان لرسول الله صلى الله
عليه وسلم من كراهية
وعاد ذلك كله بحجة لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقدمت على عتاب بن
أسيد عامل رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فاذنت بالصلاة عن أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم
(قال ابن جريج) وأخبرني
بذلك من أدركت من

أل أبي محذور ردة على نحو
 مما أخبرني ابن محيريز
 (قال الشافعي) رضي الله
 عنه وأدركت إبراهيم
 ابن عبد العزيز بن عبد
 الملك بن أبي محذور
 يؤذن كالحكي ابن محيريز
 وسمعت يحدث عن أبيه
 عن ابن محيريز عن أبي
 محذور ردة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم معنى ما حكى
 ابن جرير * (أخبرنا)
 إبراهيم بن محمد وغيره
 عن جعفر بن محمد عن
 أبيه عن جابر رضي الله
 عنه في حجة الاسلام قال
 فراح النبي صلى الله عليه
 وسلم إلى الموقف بعرفة
 فخطب الناس الخطبة
 الأولى ثم أذن بلال
 ثم أخذ النبي صلى الله
 عليه وسلم في الخطبة
 الثانية ففرغ من الخطبة
 وبلال من الأذان ثم
 أقام بلال فصلى الظهر
 ثم أقام بلال فصلى العصر
 (أخبرنا) محمد بن اسمعيل
 وعبد الله بن نافع عن ابن
 أبي ذئب عن ابن شهاب عن
 سالم عن أبيه قال أبو
 العباس يعني بذلك
 (أخبرنا) ابن أبي فديك
 عن ابن أبي ذئب عن
 المقبري عن عبد الرحمن

رأس ولا حاجب وإن لم يثبت وإن قطع من هذا شيئاً بجلده قيل لأهل العلم بالقصاص إن كنتم تقدرون
 على أن تقطعوا له مثله بجلده فاقطعوه والا فلا قصاص فيه وفيه الارش (قال الشافعي) وإذا شج رجل رجلاً
 موضحة وهاشمية (١) أو أمومة فسأل المشجوع القصاص من الموضحة وأرش ما بين الموضحة والهاشمية إن
 كان شجهاً أو المنقلة أو المأمومة إن كان شجهاً فذلك له لأنه شجهاً موضحة أو أكثر (قال الشافعي) وإذا شج
 رجل رجلاً مادون موضحة فلا قصاص فيه من قبل أنها ليست بمجدودة ولو أخذ بها بعق شجهاً المشجوع
 (٢) وكانت توضح من الشاج لاختلاف غلط اللحم والجلد أو رقتهم ما من الشاج والمشجوع مرة مثل
 نصف عتي الرأس من الشاج أقل أو أكثر وقد أخذت من الآخر قرياً من موضحة وعليه في ذلك الارش
 وإذا أصاب الرجل الرجل بجرح دون النفس فيه قوداً وقطع له طرفاً فسواء بأي شيء أصابه من حديد
 أو حجر وقطع بيده وغيره ولو لوى أذنه حتى يقطعها أو وجبها بيده حتى يقطعها أو لطم عينه فقفاها أو
 وخزها فيها يعود فقفاها أو ضرب به بحجر خفيف أو عصاً خفيفة فأوضحه فاعليه في هذا كله القصاص ولا يشبه
 هذا النفس (قال الشافعي) ولو أن رجلاً لطم عين رجل فذهب بصرها لطمت عين الجاني فإن ذهب
 بصرها والادعى له أهل العلم بما يذهب البصر فاعالجوه بأخف ما عليه في ذهاب البصر حتى يذهب بصره
 (قال) ولو لطم رجل عين رجل فذهب بصرها أو ابضت أو ذهب بصرها وتدرت حتى كانت أخرج من
 عنه قبل لأهل العلم أن استطعم أن تذهبوا بصر عين الجاني وتبيض أو تذهبوا بصرها وتبصر خارجه كعين
 هذا فاقطعوا ولا فبلغوا ذهاب البصر وما استطعم من هذا ولا يجعل عليه الشئ شيء لأنه قد استوفي بذهاب
 البصر كل ما في العين مما يستطاع (قال الشافعي) وهكذا الوقطع بده أو أصبعاً فشان موضع القطع أو وقع بعد
 البرء أقدم منه ولم يكن له فيما قبح شئ وهكذا لو كان هذا في أذن أو غيرها (قال الشافعي) ولو ضرب رجل
 رجلاً ضربة واحدة فأخذت فتر من رأسه فأوضح طرفها ولم يوضع ما بينهما ولكنه شق اللحم أو الجلد أو أوضح
 وسطها ولم يوضح طرفها أقدم مما أوضح بقدره وجعلت له الحكومة فيما لم يوضح والله أعلم

(تفريع القصاص فيما دون النفس من الأطراف)

قال الشافعي رحمه الله القصاص وجهان طرف يقطع وجرح يبط ولا قصاص في طرف من الأطراف
 (٣) يقطع من مفصل لأنه لا يقدر على القطع من غير المفصل حتى يكون قطع قطعاً يلف يفضي به
 القاطع إلى غير موضعه (قال الشافعي) وكل نفس قتلها بنفس لو كانت قاتلتها أقصصت بينهما مادون
 النفس (قال الشافعي) وأقص للرجل من المرأة ولأرأة من الرجل بلفاضل مال بينهما والعيب بعضهم
 من بعض وإن تفاوتت أثمانهم ولو أن عبداً أو حراً أو كافراً جرح مسلماً أقصصت الجرح منه إن شاء
 لاني أقتله لو قتله ولو كان الحر المسلم قتل كافراً أو جرحه أو عبداً أو جرحه لم أقصص منه (قال الشافعي)
 والقصاص من الأطراف باسم لا بقياس من الأطراف فتقطع اليد باليد والرجل بالرجل والأذن بالأذن
 والأنف بالأنف وتنفق العين بالعين وتقطع السن بالسن لأنها أطراف وسواء في ذلك كله كان القاطع أفضل
 طرفاً من المقطوع أو المقطوع أفضل طرفاً من القاطع لأنها أمانة شئ كإفاته النفس التي تساوى النفس
 بالحياة والاسم وهذه تستوي بالاسماء والعدد لا بقياس بينهما ولا يفضل بعضها على بعض وإذا قطع الرجل
 أنف رجل أو أذنه أو قطع سنه فبأنه ثم إن المقطوع ذلك منه ألصقه بدمه أو غط الأنف والأذن أو ربط السن
 بذهب أو غيره فثبت وسأل القود فله ذلك لأنه وجب له القصاص بآبائه (قال الشافعي) وإن لم يثبت له الجني عليه

(١) قوله أو أمومة لعله سقط قبل من قلم النسخ أو منقلة كما يؤخذ من التفصيل بعد

(٢) قوله وكانت توضح الخ لا يجوز بحجة العبارة لكون النسخ هنا مضطربة والغالب عليها التحريف فعليك
 بالثبوت (٣) لعل الصواب يقطع من غيره مفصل فانظر وحرر كتبه مصححه

أورد ابن سينا في كتابه وأقر من الخافى عليه فثبتت يمكن على الخافى أكثر من أن بيان منه مرة وأن سأل
 اجنى عليه الخافى ان يقطع من الخافى ثمانية لم يقطع الخافى بالقدرة مرة إلا أن يقطع له
 ألقه ميتة (قال الشافعي) وإن شق شيئاً من هذه أو ألقه ميتة لم أكره ذلك له ويشق من الشاق وإن قدر على
 أن يلقى عليه ويقول يقطع فأن شق من الشاق ولم يلق من المشجوع أو من المشجوع ولم يلق من الشاق
 ولا يباعه لأحد منهم ما على صاحبه (قال الشافعي) والوجه الثاني من القصاص الجراح بالشق فإذا كان
 الشق في رجل واحد لم يقطع طرفه لأن الشق في طرف واحد لم يقطع طرفه ميتة بشل أو
 غيره أو شق مقطوع كان قطع يدرهم الأصبعان شلواً لم يقطع يدا الخافى بها أو فيها أصبعان شلواً ولو
 رضى ذلك القاطع وإن سأل المقتص له أن يقطع له أصابع القاطع الثلاث ويؤخذ له حكومة الكف
 والأصبعين الباقيتين كن ذلك له (قال الشافعي) ولو كان القاطع هو أشل الأصبعين والمقطوع تام اليد خير
 المقتص له بين أن يقطع يده يدره ولا شيء له غير ذلك أو يقطع له أصابعه الثلاث ويأخذ أرض أصبعين وأعمال
 أجعل له إذا قطع كفه غير ذلك لأنه قد كان يبي حال الأصبعين الشلاوين وسد شهما موضعهما (قال الشافعي)
 ولو كان القاطع مقطوع الأصبعين قطعت كفه وأخذت للمقطوعة يده أرض أصبعين أمين (قال الشافعي)
 ولو أن رجلاً أقطع أصابع اليد الأصابع واحدة قطع أصبع رجل أقيم منه ولو قطع كف رجل كان له
 القود في الكف وأرض أربعة أصابع ولو كان المجنى عليه أقطع أصابع الكف الأصابع قطع يده رجل
 صحيح اليد فسأل القود أقص منه من الأصبع وأعطى حكومة في الكف ولو كان أقطع أصبع واحدة
 فقطعت كفه أقص من أربع أصابع وأخذت له حكومة في كفه (قال الشافعي) ولا يبلغ بحكومة
 كفه يدية أصبع لاه تابع في الأصابع كلها وكلها مستوية فلا يكون أرضها كارش واحدة منها (قال
 الشافعي) وإذا كانت لرجل خمس أصابع في يده فقطع تلك اليد رجل له ست أصابع فسأل المقطوعة
 يده القود لم يكن ذلك له زيادة أصبع القاطع على أصبع المقطوع (قال الشافعي) ولو كان الذي له ستة
 أصابع هو المقطوع والذي له الخمس هو القاطع أقص له منه وأخذت له في الأصبع الزائدة حكومة
 لا يبلغ به يدية أصبع لأنها زيادة في الخلق (قال الشافعي) ولو أن رجلاً له خمس أصابع أربعة منها بهام ومسيحة
 ووسطى والتي نلها وكانت خنصر وعدها وكانت له أصبع زائدة في غير موضع الخنصر فقطع رجل تام اليد يده
 فسأل القود لم يقدم منه لأن عدد أصابعهما وإن كان واحداً فإن المقطوعة يده أصابعاً زائدة وهو عدم أصابعها
 من نفس كمال الخلق (٣) هو القاطع وسأل المقطوعة يده القود كان له القود الذي يؤخذ له أقل من الذي
 أخذ منه وإن سأل الأرض مع القود لم يكن له لأنه قد أخذ له عددان كان فيه أقل مما أخذ منه ولو أن رجلاً
 مقطوع أعمله أصبع وأنا مل أصابع قطع يده رجل تام الأصابع فسأل المقطوعة يده القود مع الأرض أو الأرض
 كان ذلك له ونقص الأعلة والأنا مل كنقص الأصبع والأصابع وإن كان المقطوع الأعلة والأنا مل هو المقطوعة
 يده وسأل القود لم يكن ذلك له لنقص أصابعه عن أصابع القاطع ولو لم يكن واحد منهم مقطوع أعلة والأنا مل
 ولكن كان أسوداً ظفار الأصابع ومستحشفها أو كان يده قرح جذام أو قرح أكلة أو غيره إلا أنه لم يذهب
 من الأطراف شيء ولم يشل كان بينهما القصاص في كل شيء ما لم يكن الطرف مقطوعاً أو أشل ميتاً فاما العيب
 سواء إذا كانت الأطراف حية غير مقطوعة فلا يمنع القصاص ولا ينقص العقل (قال الشافعي) رحمه الله
 وهكذا الفتح في الأصابع وضع خلقها وأصولها وتكرشها وقصرها وطولها واضطرابها وكل عيب منها ما
 ليس بعوتبها ولا قطع فلا فضل في بعضها على بعض في اليد والقود إذا كانت نسبتها كنسبة أيدي الناس
 (٢) قوله هو القاطع كذا في النسخ ولا ارتباط بينه وبين ما قبله فاعله سقط من النسخ أول الفرع وهو ولو كان
 هو القاطع الخ كتبه صحيحه

ابن أبي سعيد بغداد
 عن أبي سعيد رضى الله
 عنه قال حدثنا يوم الخندق
 عن الصادق عني كن
 بعد المغرب بهوى من
 الميل حتى كفيما وذلك
 قول الله عز وجل وتبين
 الله المؤمنين من الكافرين
 وكان الله قريباً غورياً
 فدعا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بلالا فأمره
 فأقام الفيل ففصلوا
 فأحسن صلاتها كما
 كان يصلها في وقتها ثم
 أقام العصر ففصلوا
 كذلك ثم أقام المغرب
 فصلوا كذلك ثم أقام
 العشاء فصلوا كذلك
 أيضاً قال وذلك قبل أن
 ينزل في صلاة الخوف
 فرجاء أو ركباناً أخبرنا
 إبراهيم بن محمد أخبرني
 عمارة بن غزيرة عن خبيب
 ابن عبد الرحمن عن
 حفص بن عاصم قال
 سمع النبي صلى الله عليه
 وسلم رجلاً يردد المغرب
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم مثل ما قال فأتته
 النبي صلى الله عليه
 وسلم إلى رجل وقد قامت
 الصلاة فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم انزلوا

فإذا ضرب الحرا المسلم يد الحرا المسلم فقطعها من الكوع فطلب المضروبة يده القصاص أحببت أن لا أقص منه حتى تبرأ جراحه لانهم العلما أن تكون نفسا فان سأل ذلك قبل البرء أعطيته ذلك ولم أقص منه بضربة ودعوت له من يخذل القطع فامرته أن يقطعه هاله بأيسر ما يكون به القطع ثم تحسم يد المقطوع ان شاء وهكذا ان قطعها من المرفق أو المتكبد لا يختلف وهكذا ان قطع له أصبعاً أو أظفاله أصبع لا يختلف ذلك (قال الشافعي) ولا أقيد بجني من يسرى ولا خنصر من غير خنصر يدها أو رجلها وهكذا في هذا أن يقطع رجله من مفصل الكعب أو مفصل الركبة فان قطعها من مفصل الورك سألت أهل العلم بالقطع هل يقدر أن يقطع على أن يأتوا بقطعها من مفصل الورك بلا أن يكون جائفة فان قالوا نعم أقصصته منه وهكذا ان نزع يده بكتفه أقصصته منه ان قدر وعلى نزع الكعب بلا أن يجيفه فان قطع يده من فوق المفصل أو رجله أو أصبعاً من أصابعه فسأل المقطوعة يده القود قيل له ان سألت من الموضع الذي قطعك منه فلا قود لانه ليس من مفصل وذلك ان ذلك لا يقطع الا بضربة جامعة يرفع بها الضارب يده وإذا فعل ذلك لم يكن على احاطة من أن يقع موقع ضربته لك ولو قلت ينخفض حتى يرجع الى في أقل من حتى قبل قتل لا تقطع الضربتي مرة ولا مرار لان العظم ينكسر فيصير الى أ. كثر ما نالك به أو يحرق والحرا انما يكون في جلد ولحم ولو حرق العظم كان غذا با غير مقارب لما أصابك به وزيادة انكسار العظم كما وصفت ويقال له ان سألت ان تقطع يده لك من المفصل أو رجله ونعطى حكومة بقدر ما زاد على اليد والرجل فعلنا فان قيل فانت تضع له السكين في غير موضعها الذي وضعها به قلت نعم هي أيسر على المقتص منه من الموضع الذي وضعها به من المقتص له وفي غير موضع تلف ولم تلغ بها الا ما أتلغ الجاني عليه بمثلها وأكثر منه وهكذا في الرجل والأصبع اذا قطعها من فوق الأظفاله فان قطع أصبعاً من دون الأظفاله فلا قود بحال وفيها حساب ما ذهب من الأظفاله وان قطع يدا من نصف الكعب أو رجلا كذلك فقطع معها الأصابع فان سأل القصاص من الأصابع أقصصت به وان سألتها من العظم الذي أصاب فوق الأصابع لم أعطه كما وصفت قبل هذا (قال الشافعي) وان شق الكعب حتى ينتهي الى المفصل فسأل القصاص سألنا أهل العلم فان قالوا نقدر على شقها كذلك أقصصناه وجعلنا ذلك كشق في رأسه وغيره وكذلك ان شقها حتى المفصل ثم قطعها من المفصل فبقى بعضها وقطع بعضها شق قودا ان قدر وقطع من حيث قطع وان قطع له أصبعاً فأتكلت الكعب حتى سقطت كلها فسأل القصاص قيل ان القصاص ان يقطع من حيث قطع أو أقل منه فاما أكثر فلا فان شئت أقصدناك من الأصبع وأعطيناك أرض الكعب يرفع منها عشر من الأبل وهي حصاة الأصبع والأظفاله الكعب (قال الشافعي) ولو قطع له أصبعاً كما وصفت فسأل القود منها وقد ذهب كفه أو لم تذهب وسأل القود من ساعته أقصدته فان ذهب كف المجنى عليه جعلت على الجاني أربعة أخماس ديتها لاني رفعت الخمس للأصبع التي أقصصتها بها فان ذهب كف المستقادمه ونفسه لم ارفع عنه من أرض المجنى عليه شيئاً لان الجاني ضامن ما جنى وحدث منه والمستقادمه غير مضمون له ما حدث من القود لانه تلف بسبب الحق في القصاص (قال الشافعي) وان قطع رجل نصف كف رجل من المفصل فأتكتل حتى سقطت الكعب كلها فسأل القود قيل لاهل العلم بالقود هل تقدر أن يقطع نصف كف من مفصل كفه لا تزي دون عليه فان قالوا نعم قلنا قطعوها من الشق الذي قطعها منه ثم دعوها وأخذنا للمجنى عليه خمسة وعشرين يوماً نصف أرض الكعب مع قطع نصفها وهكذا ان قطعها حتى تبقى معلقة بجملدة أقيد منه وتركته معلقة بجملدة فان قال المستقادمه قطعوها لم يمنع المتتابع قطعها على النظره وإذا قطع رجل يد رجله فأقصدناه منه ثم مات المستقيد منه قبل أن يبرأ من ذلك الجرح وشهد أنه مات من تلك الجراح وسأل ورثته القود أقصدناه بانفس لانه قاتل قاطع ألا ترى أنه لو قطع يديه ورجليه فمات مكانه أو نجا فخلينا بين الورثة وبين أن يأتوا بن يقطع يديه ورجليه وخلينا بينهم وذيجه لان الذبح اتلاف وحى (قال) وان قطع رجل

فصلوا المغرب بأقامة ذلك العبد الاسود * أخبرنا عبد الوهاب عن يونس عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤمنون أمناء الناس على صلاتهم وذكر معها غيرها * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن سئل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الأئمة ضمانة والمؤمنون أمناء فأرشد الله الأئمة وغفر للمؤمنين * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعبة عن أبيه أن أباسعيد الخدرى قال له اني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو بادية فاذنك بالصلاة فرفع صوتك فإنه لا يسمع مدى صوتك جن ولا انس ولا شيء الا شهداك يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر المؤمن

ذكر رجل من أصله فقال القود قطع ذكره من أصله (قال الشافعي) ويقاد من ذكر الرجل إذا قطع ذكر
النسي أو الشيخ الكبير أو الذي لا ياتي النساء أو ذكر الخصى ويقطع انثى الفحل إذا قطع أنثى الخصى الذي
لا عيب به لأن كل ذلك طرف لصاحبه كامل ويقطع ذكر الأغلف بذكر المختن وذكر المختن بذكر الأغلف
فإن قطع رجل إحدى أنفيه وبقيت الأخرى وسأل القودس أنما أشل العلم فإن قدر وأعلى قطعها بلا ذهاب
الأخرى أقدم منه وإن قصعها بجملد خافطعت بجملد خاوان ساهاسات منه وإن قطع رجل نصف ذكر رجل
ولذلك (٤) فشرذ كرقاطع فوجد أقل شبراً من نصف ذكر المقطوع أو ضعف ذكر المقطوع فسواء أقطع له
نصف ذكره كان أقل شبراً من نصف ذكره أو أكثر كان يستطاع قطعه بلا تلف ولا شيء له غير ذلك
وإذا طرّف ليس هذا كشق الجراح التي تؤخذ بشبر واحد لأنهم لا تقطع طرفاً وإن قطع رجل أحد شتى
ذكر رجل قطع منه مثل ذلك إن قدر عليه (قال الشافعي) رحمه الله وأقيد من ذكر الذي ينتشر بذكر
الذي لا ينتشر ما لم يكن بذكر المقطوع ذكره نقص من شل بوسه ولا يكون ينقبض ولا ينسط أو يكون
الذكر مكسوراً إن كان كسر الذكر يمنع من الانتشار فإذا كان ذلك لم يقيد بذكر صحيح وإذا قطع الرجل
أنف الرجل من المارن قطع أنفه من المارن وسواء كان أنف القاطع أكبر أو أصغر من أنف المقطوع لأنه
طرف وإن قطع من دون المارن قدر ما ذهب من أنف المقطوع ثم أخذه من أنف القاطع بقدره من الكل
إن كان قدر مارن المقطوع قطع قدر نصف مارنه ولا يقدر بالشبر كما وصفت في الأطراف الذكرو غيره وإن قطع
من أحد شتى الأنف قطع من إحدى شقيه كما وصفت وإن قطع رجل أنف رجل من العظم فلا قود في العظم
وإن أراد قطع العظم المارن وأعطيه زيادة حكومة فيما قطع من العظم (قال الشافعي) ويقطع أنف الصحيح
بأنف الاجذام وإن ظهر بأنفه قرح الجذام لم يسقط أنفه أو شيء منه وكذلك يده بيده وإن ظهر فيها قرح الجذام
ما لم يسقط أصابعها أو بعضها وتقطع الأذن بالأذن وأذن الصحيح باذن الأصم لا فضل بينهما على الآخر لهما
طرفان ليس فيهما سمع وإن قطع بعض الأذن قطع منه بعض أذنه كما وصفت إن قطع نصفاً أو ثلثاً قطع منه
نصفاً أو ثلثاً وسواء كانت أذنه أكبر أو أصغر من أذن المقطوعة لأنه لا طرف وتقطع الأذن العجيبة التي
لا تقب في الأذن المشقوبة بقباقرطوشنف وخرقة ما لم تكن الخربة قد خرمتها وإن كانت الخربة قد خرمتها لم
تقطع بها الأذن وقيل لا خرم إن شئت قطعنا أذنه إلى موضع خر بتلك من قدر أذنه وأعطيناك فيما بقي
العقل وإن شئت فذلك العقل وإن كان أنما قطعها وهي مخرمة لأن ذلك زين عندهم كالقبا لا عيب فيه ولا جناية
وإذا قلع رجل سن رجل قد نقر قلعت سنه وإن كان المقلوعة سنه لم يشر فلا قود حتى يشر فنتام طرح أسنانه
ونباتها فإذا تمام ولم تنبت سنه سئل أشل العلم عن الأجل الذي إذا بلغه ولم تنبت سنه لم تنبت (٥) فبلغه فإذا بلغناه
ولم تنبت أفدناه منه فإذا بلغناه وقد نبت بعضها ولم ينبت فلا قود وله من العقل بقدر ما قصر نبتاتها بقدر أن
كانت نبتة بالثنية التي تليها وإن كانت بلغت نصفها أخذ له بعيران ونصف وإن بلغت ثلثها أخذ له ثلث
عقل سن وإن قلع رجل لرجل سنّاً زائدة أو قطع له أصبعاً زائدة أو كانت له زنة تحت أذنه زائدة فقطعها
رجل فسأل القود فلا قود وفيها حكومة وإن كان للقاطع في موضع من هذا مثله ففيه القودس كان أو غير
سن أو أصبع أو زنة وهكذا لو خلقت له أصبع لها طرفان فقطع أحد الطرفين فلا قود وفيها حكومة إلا أن
يكون له أصبع مثلها فيقادم منه وإن قطع رجل أصبع رجل ولها طرفان أو أعملة ولها طرفان ولم يخلق
للقاطع تلك الخلقة فسأل المقطوع القود فقولاه وزيادة حكومة إلا أن يكون طرفاً أو أسلاً أو ذهاباً منفعتها فلا
قود وإن كان للقاطع مثلها أو ليست شلاء أقيد ولا حكومة ولو كانت لأصبع القاطع طرفان وليس ذلك
لأصبع المقطوع فلا قود لأن أصبع القاطع كانت أكبر من أصبع المقطوع

إذا كانت ليلة باردة
ذات برقع يتول الأملوا
في الرمال أخبرنا
ماث عن ابن شيبان عن
عطاء بن يزيد عن أبي
سعيد الخدري أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال إذا سمعتم النداء
فقولوا مثل ما يقول
المؤذن « أخبرنا ابن
يمنة عن شمع بن يحيى
أخبرني أبو أمامة بن سهل
أنه سمع معاوية رضي
الله عنه يقول سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول إذا قال
المؤذن أشهد أن لا إله إلا الله
قال أشهد أن لا إله إلا الله
وإذا قال أشهد أن محمداً
رسول الله قال وأنا أشهد
ثم سكت (أخبرنا) ابن
عبينه عن طلحة بن يحيى
عن عمة عيسى بن طلحة
قال سمعت معاوية يتحدث
مثله عن النبي صلى الله
عليه وسلم « أخبرنا عبد
الجيد بن عبد العزيز
عن ابن جريج قال
أخبرني عمرو بن يحيى
المازني أن عيسى بن
عمر أخبره عن عبد الله
ابن علقمة بن وقاص
قال إني لعند معاوية إذ

(٤) قوله ولذلك لعل هذه اللفظة من زيادة الناسخ (٥) قوله فبلغه الخ في العبارة خفاء لأن من معه من تحريفها

أذن مؤثته فقال معاوية كما
قال مؤثته حتى إذا قال حي
على الصلاة قال لا حول ولا
قوة الا بالله ولما قال حي
على الفلاح قال لا حول
ولا قوة الا بالله ثم قال
بعد ذلك ما قال المؤذن
ثم قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
ذلك * أخبرنا سعيد
ابن سالم عن سفيان
الثوري عن عبد الله بن
محمد بن عقيل عن محمد
ابن علي بن الحنفية عن
أبيه رضي الله عنهم أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال مفتاح الصلاة
الوضوء وتحريرها
التكبير وتحليله التسليم
* أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن علي بن يحيى
ابن خلاد عن
أبيه عن جده رفاعه بن
مالك أنه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم
يقول إذا قام أحدكم إلى
الصلاة فليتوضأ كما أمره
الله ثم ليكبر فإن كان
معه شيء من القرآن قرأ
به وإن لم يكن معه شيء من
القرآن فليحمد الله
وليكبر ثم ليركع حتى
يطمئن راكعاً ثم ليقم

قال الشافعي رحمه الله تعالى وينبغي للحائض أن يعرف موضع رجل مأمون على القيود وإذا أمر به أحضر
عبدلين عاقلين فأمرهما أن يتعاخدا حديدته ولا يستقيدا الا وحديده حديدته حتى لا يلبس المستقيمانه
وينبغي للحائض أن يأمر المستقيدا أن يحتم على حديدته ثلاثاً بحال فيسلم فيقتل المستقيمانه أو يرميه وكذلك
لا ينبغي أن يكون بحديدته علة من ثلم ولا وحن فيطئ في رأس ولا وجه حتى يكون عليه عذاباً وينبغي له أن
يأمر العبدلين إذا أقاد تحت شعري وجهه أو رأسه أن يأمر بحلاق الرأس أو موضع القيود منه ثم يأخذ قلس
شجرة المستقاده ويقدر رأسه ثم يضع مقياسها في موضعهم من رأس الشاح ثم يعلمه بسواداً وغيره ثم يأخذ
المستقيدين بشق ما شرط في العلامتين حتى يستوطف الشجرة ويأخذانه بذلك في عرضها وعمقها وينظر فإن
كان شقا واحداً يسر عليه فعل وإن كان شقاً بعد شي يسر عليه فعل وإن قيل شقه واحدة يسر عليه
أجرى بدمه مرة واحدة فإذا خيفت زيادته أمر أن يحرقها من الطرف الذي يأخذ منه إلى موضع لا يخاف قتله
فإذا قارب منهاها أبطأ يسر له ثلاثاً يذهباً فإن أقاد على المستقاده منه شعر فقد أساء ولا شيء عليه وإنما
أعني بذلك شعر الرأس واللحية فأما أن كان القيود في جسد وكان شعر الجسد خفيفاً لا يحول دون النظر فأحب
إلى أن يحلقه وإن لم يفعل فلا بأس أن شاء الله تعالى وإن كان كثير أحلقه (قال الشافعي) ويؤمر بالمقتص
منه فيضبط ثلاثاً يضرب فتذهب الحديدة حيث لا يريد المقتص فإن أغفل ضبطه أو ضبطه من لا يقوى
منه على الاضطراب في يديه فاضرب والحديدة موضوعة في رأسه في موضع القيود فذهب الحديدة
موضعا آخر فهو هدر لان المقتص له لم يتعد موضع القصاص وإن ذهبها في غير موضعه بفعل المقتص
منه بنفسه (قال الشافعي) ويعاد المقتص فيشق في موضع القيود أو يقطع في موضعه إن كان القيود
قطعا حتى يأتي على موضع القصاص فإذا كان القصاص جراحاً أقص منه في مجلس واحد جرح بعد جرح
(قال الشافعي) ولو كان جرحها هو متفرقة أو جرحها من نفر باعياهم وكذا لو كان القصاص قطعاً
أو جراحاً وقطع ليس فيه نفس إلا أن يكون في القصاص منه شيء إذا نيل منه كثير خيف عليه التلف فيؤخذ
منه ما لا يخاف عليه ويحبس حتى يبرأ ثم يؤخذ منه الباقي فإن مات قبل أن يؤخذ فحققت الباقي في ماله (قال
الشافعي) وإن أصاب جراحاً ونفساً من رجل أقيد منه في الجراح الأول فالأول في مقام ما كانت وإن كانت
مما يتخوف به التلف أخذت ثم أقيد وإن مات قبل القيود فقد أتى على نفسه ولا حرج لورثة المستقاده في ماله
لأنه أتى على نفسه ولو كانت الجراح لرجل والنفس لآخر بدئ بالجراح فأقص منها كما وصفت من الجراح
إذا كانت لانفس معها يؤخذ في مقام واحد ما ليس فيه تلف حاضر ويحبس حتى يبرأ ثم يؤخذ الباقي إذا كان
الباقي ليس فيه تلف فإن مات فقد قيل ضمن رأس ما بين من الجراح والنفس (قال الشافعي) وإن لم يكن في
الجراح تلف أخذت كليهما دفع إلى أولياء المقتول فقة لو مان شأوا (قال) ولودفع إلى أولياء المقتول فقتلوه
ضمن الجراح في ماله ولا يبطل عنه القتل جراحاً من يقتله (قال الشافعي) ولو كان جراحاً لانفس
فيمالرجل فاقص من جرح منها فمات ضمن الجراح الميت ما بين من رأس الجراح التي لم يقتص منه
فيها وإن اجتمع على رجل حدود حد بكر في الزنا وحد في القذف وحد في سرقة يقطع فيها وقطع طرفي يقطع
فيه أو يقتل ويقتل رجل بدئ يمتن في الآمين فيما ليس فيه قتل ثم حق الله تبارك وتعالى فيما لانفس فيه ثم
كان انقتل من ورثتها يحد أولاً في القذف ثم حبس فإذا برأ أحد في الزنا ثم حبس حتى يبرأ ثم قطعت يده اليمنى
ورجله اليسرى من خلاف وكانت يده اليمنى السرقة وقطع الطرفي معا ويرجله لقطع الطرفي مع يده ثم قتل
قوداً أو برودة فإن مات في الحد الأول أو الثاني بعد ما أو قبل يحد سقطت عنه الحدود التي لله عز وجل كلها وإن
كان قاتلاً لرجل فمات قبل يقتل قوداً كان عليه دية النفس وكذلك إن كان جراحاً لم يسقط رأس الجرح
لأنه تملك بالجرح والنفس مال ولا يملك بحد القذف ولا بحد السرقة مال بحال (قال الشافعي) وإن قتله

حتى يضمن قائما ثم
يسجد حتى يضمن
ساجدا ثم يرفع رأسه
فليجلس حتى يضمن
جالسا ثم ينقص من
هذا فاما ينقص من
صلاته * أخبرنا ابراهيم
ابن محمد قال أخبرني محمد
ابن محمد عن علي بن
يحيى بن خالد عن رواية
ابن رافع قال جاء رجل
يصل في المسجد قريبا
من رسول الله صلى الله
عليه وسلم فمجاهد فسلم
على النبي صلى الله عليه
وسلم فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم أعد
صلاتك فانك لم تصل
فقام فصلى كصحو
ما صلى فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم أعد
صلاتك فانك لم تصل
فقال علمي يا رسول الله
كيف أصلي قال
إذا توجهت إلى القبلة
فكبر ثم اقرأ بأم القرآن
وما شاء الله إن قرأ فإذا
ركعت فأجعل راحبتك
على ركبتيك ويمكن
ركوعك وأمد ظهرك
وإذا رفعت فأقم صلبك
وارفع رأسك حتى ترحع
العظام إلى مفاصلها

الامام في الدم أو ردة فقد أساء وتطل عنه الحدود التي لله عز وجل لأنه ميت ولا مال فيها (قال الشافعي)
وانما حدثت بالجند وكذا الآية ليس منها واحد الا واجب عليه ما مور بأخذه فلا يجوز والله أعلم أن أعطل
ما مورابه لأمر به أعظم ولا أصغر منه وأنا أحد السبل إلى أخذه كما تكون عليه الحقوق فلا دمين فلا
يجوز إلا أن تؤخذ منه كلها إذا قدر على أخذها وإذا كان المستقام منه مريضا ولا نفس عليه لم يقتض
منه فيما دون النفس حتى يبرأ أو إذا برأ أقتض منه وكذلك كل جرح وجب عليه عز وجل أو أوجه الله
إلا دمين وإن كانت على المريض نفس قتل مريضا أو حيا وإن كان جرح فبات الخروج من الجرح
أقيد منه من الجرح والنفس معافي مقام واحد لا في أمنا أو حرة فيما دون النفس فلا يتلف بالقتل مع المرض
وإذا كنت أريد بالقتل لم أؤثره بالمرض وهكذا إذا كان القود في بلاد باردة وساعة باردة أو بلاد حارة وساعة حارة
فإذا كان ما دون النفس أخر حتى يذهب حد البرد وحد الحار ويقتض منه في الحال التي ليست بحال تلف
ولا شديدة الميابة لما سواها من الأحوال وكان حكم الحار والبرد حكم مرضه يقتض منه في النفس ولا يقتض
منه فيما دونها والمرأة والرجل في هذا سواء إلا أن تكون المرأة حاملا فلا يقتض منها ولا يحد حتى تضع
حليها (قال الشافعي) وإن كان القصاص على رجل في جرح أصابع ينفه أو بعضها فقال أقطعوا يدي ورزني
بذلك المقتض له قيل لا يقطع إلا من حيث قطع ولا أقبل في هذا اجتماعا عليه لأنه عدوان وإذا قطع الرجل
يد الرجل الشلاء ويد القاطع صحيحة فتراصا بأن يقتض من القاطع فيقطع يده الصحيحة لم أقطع يده الصحيحة
برضاه ورضاء صاحبه وجعلت عليه حكومة وإذا كانت يد المقتوع الأولى صحيحة ويد القاطع على الشلاء
فمن يده المقتوع الأرض لنقص يد القاطع عنها فإن رضي المقتض له بأن يقطع ولم يرض ذلك القاطع سألت
أهل العلم بالقطع فإن قالوا إن اليد الشلاء إذا قطعت كانت أقرب من التلف على من قطعت منه من يد
الصحيح لو قطعته لم أقطعها بحال وإن قالوا ليس فيها من التلف إلا ما في يد الصحيح قطعها ولم ألتفت إلى مشقة
القطع على المستقدم منه ولا المستقاده إذا كان يقدر على أن يوثق بالقطع لا يبرأ عليه (قال الشافعي) ولو
رضى الأسفل أن يقطع لم ألتفت إلى رضاه وكان رضاه وخطه في ذلك سواء وهذا كذا في الأصابع والرجل
وغيرهما ما يسأل وإذا قطع الأسفل يد الصحيح فسأل الصحيح القود وأرض فضل ما بين اليدين قيل إن شئت
أقتص لك وإذا اخترت القصاص فلا أرض وإن شئت ذلك الأرض ولا قصاص وأما يكون له أرض وقصاص
إذا كان القطع على أطراف تعدد فقطع بعضها وبقى بعض كان يقطع ثلاثة أصابع فوجده أصبعين ولا
يحد له ثلاثة فتقطع أصبعين ويجعل في الشاة الأرض وإن كانت الثلاثة فلا أقبل أن يقطع ويأخذ له فضل
ما بينهما لم يكن ذلك له وقطعت له إن شاء أو أخذته الأرض (قال الشافعي) ولا يصلب المقتض منه في
القتل ولا المقتول في الزنا ولا الردة بحال لا يصلب أحد أحد الا قاطع الطريق الذي أخذ المال وقتل فانه
يقتل ثم يصلب ثلاثا ثم يترى ويصلب عليهم كلهم إلا المردة فانه لا يصلب على كافر وإذا وجب على رجل قصاص
في نفس اقتض منه مريضا أو في خطر الشديد والبرد الشديد وكذلك كل ما وجب عليه يأتي على نفسه وإذا
كان الذي يجب عليه جراحا لا يأتي على النفس لم يؤخذ ذلك منه مريضا ولا في خر شديد ورديدي وجب
حتى تذهب تلك الحال ثم يؤخذ منه ولا يؤخذ من الحبل حتى تضع حليها في حال وإذا وجب عليه رجم بينة
أخذ في الحار والبرد وأخذ وهو مريض وإن وجب عليه باعتراف لم يؤخذ مريضا ولا في حر ولا برد لأنه متى رجع
قبل الرجم وبعد تركته

(زيادة الجناية) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا شج الرجل الرجل موضحة عند افتنا كانت الموضحة
حتى صارت منقولة أو قطع أصبعه فتأكلت الكف حتى ذهب الكف فسأل القود قيل إن شئت
أقدناك من الموضحة وأعطيناك ما بين الموضحة والموضحة من أرض فأما الموضحة فلا قود في حال وقيل إن شئت
أقدناك من الأصبع وأعطيناك أربعة أحاس البعد وإن شئت ذلك أرض اليد ولا قود في شيء لأن الصارب لم

يحن بقطع الكف وان كانت ذهبت بجنايته وانما يقطع له أو يشق له ماشق وقطع وأرشد هذا كله في مال الجاني حالادون عاقلته لانه كان بسبب جنائيه واذا أنكر الشاج وقاطع الاصبع والكف أن يكون تأكلها من جنائيه فالقول قول الجاني حتى يأتي المجني عليه بين يشهد أن الشجة والكف لم تنزل مريضه من جنائيه الجاني لم ترأ حتى ذهبت فاذا جاء بها قبلت بينته وحكمت أن تأكلها من جنائيه ما لم ترأ الجنائيه ولو أن البينة قالت برأت الجراحه وأجلبت (١) ثم انتقضت فذهبت الكف أو زادت الشجة فقال الجاني انتقضت أن المجني عليه زكأها أو أن غيره أحدث عليها جنائيه كان القول قول الجاني في أن تسقط الزيادة الآن تثبت البينة انها انتقضت من غير أن يشكها المجني عليه أو يحدث عليها غيره جنائيه من قبل أن البينة شهدت أن الجنائيه قد ذهبت وان قالوا انتقضت وقد يكون منها ومن غيرها يحدث عليها (قال الربيع) قلت أنا وأبو يعقوب واذا قطعت البينة أنها انتقضت من جنائيه الاولى كان على الجاني تأكلها حتى يأتي بالبينة أن ذلك الانتقاض من غير جنائيه

(دواء الجرح) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا جرح الرجل الرجل بشق لا يقطع طرفا ينبغي للوالى أن يقيس الجرح نفسه وللجروح أن يداويه بما يرى أنه ينفعه باذن الله تعالى فاذا داواه بما ينزعهم أهل العلم بالدواء الذي يداويه به أنه لا يأكل اللحم الحي فتأكل الجرح فالجرح ضامن لارش تأكله لانه بسبب جنائيه ولو قال الجراح داواه بما يأكل اللحم الحي وأنكر الجرح ذلك كان القول قول الجرح وعلى الجراح البينة بما ادعاه ولو داواه بما يأكل اللحم لم يضمن الجاني الأرض الجرح الذي أصابه منه وجعلت الزيادة مما داواه

(جنائيه الجروح على نفسه) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو قطع من لجه شأ فان كان قطع لجاميته فذلك دواء والجراح ضامن بعد لما زادت الجراح وان كان قطع ميتا وحيال يضمن الجراح الجرح نفسه واذا قلت الجراح ضامن للزيادة في الجراح فان مات منها الجرح فعلى الجراح القود عمدا الا أن تشاء ورثته الدية فتكون في ماله وعلى عاقلته الدية ان كانت خطأ واذا قلت ليس الجراح بضمن للزيادة فان الجرح جعلت على الجراح نصف ديتيه ولم أجعل له في النفس قودا وان كانت عمدا وجعلته شيئا من جنائيه الجاني وجنايه المجني على نفسه أبطلت جنائيه على نفسه وضمنت الجاني جنائيه عليه وهكذا لو كان في طرف فان كان الكف فتأكلت فسقطت أصابعها أو الكف كلها فالجاني ضامن لزيادتها في ماله ان كانت عمدا وان قطع المجني عليه الكف أو الاصابع لم يضمن الجاني مما قطع المجني عليه شيئا الا أن تقوم البينة بان المقطوع كان ميتا فيضمن ارشها فان لم تثبت البينة أنه كان ميتا وقالت كان حيا وكان خيرا له أن يقطع فقطعه لم يضمنه الجاني وكذلك لو أصاب المجني عليه منه أكلة وكان خيرا له أن يقطع الكف لثلاث عشي الا أكلة في جسده فقطعها أو الاطراف حية لم يضمن الجاني شيئا من قطع المجني عليه فان مات جعلت على الجاني نصف ديتيه لانه ظاهره أنه مات من جنائيه الجاني وجنايه المجني عليه على نفسه واذا داوى المجني عليه جراحه بسم فوات فعلى الجاني نصف ارش المجني عليه لانه مات من السم والجنائيه فان كان السم يوحى مكانه كما يوحى الذبح فالسم قاتل وعلى الجاني ارش الجرح فقط وان كان السم مما يقتل ولا يقتل فالجنائيه من السم والجراح وعليه نصف الدية وان كان داوى جرحه بشي لا يعرف فالقول قول المجني عليه أنه بشي لا يضر مع يمينه وقول ورثته بعده والجاني ضامن لما أحدث في الجنائيه ولو أن رجلا جرح رجلا جرحا فخاط الجرح عليه الجرح ليلتم فان كانت الخياطه في جلد حتى فالجراح ضامن للجرح وان مات الجرح بعد الخياطه فعلى الجراح نصف الدية وأجعل الجنائيه من جرح الجاني وخياطه الجرح لان الخياطه ثقب في جلد حتى وان كانت الخياطه في جلد ميت فالدية كلها على الجراح ولا يعلم موت الجلد ولا اللحم (١) قوله وأجلبت في اللسان أن الجلبه بالضم القشرة التي تعلو الجرح عند البرء يقال جلب الجرح وأجلب أي علمته تلك القشرة كتبه مصححه

فاذا وجدت فكس
السجود فاذا رفعت
فاجلس على نخلك
اليسرى ثم اصنع
ذلك في كل ركعة
وسجدة حتى تطمئن
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن سالم عن
أبيه قال رأيت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا افتتح
الصلاة رفع يديه
حتى يحاذي منكبيه
واذا أراد أن يركع
وبعد ما رفع ولا
يرفع بين السجدين
* أخبرنا مسلم بن
خالد وعبد المجيد
 وغيرهما عن ابن جريج
عن موسى بن عقبة
عن عبد الله بن الفضل
عن الأعرج عن عبيد الله
ابن أبي رافع عن
علي بن أبي طالب رضي
الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
بعضهم كان اذا ابتداء
وقال غيره منهم كان
اذا افتتح الصلاة قال
وجهت وجهي للذي
فطر السموات والأرض
حنيفا وما أنا من
المشركين ان صلاتي
ونسكي ومحياي ومماتي

الاباقرار الجاني أو بينة تقوم للمجني عليه من أهل العلم لان الظاهر أن ذلك حي حتى يعلم موته ولو لم يزد الجرح وح
على أن ربط الجرح رباطا بلا خياطة ولا حم بينه بدمه أو بدواء لا يكل اللحم الحي وليس بسم فوات المجني
عليه كل الجاني ضامنا لجميع النفس لان المجني عليه لم يحدث فيها جناية انما أحدث فيها منفعة وغير
ضرر (قال الشافعي) ولو أن المجني عليه كوى الجرح كان كيه آياه تكميدا بصوف أو ما أشبهه مما يقول
أهل العلم أن هذا ينفع ولا يضر من بلغ هذا أو أكثر منه ضمن الجراح الجناية وما زاد فيها وان كان بلغ
كها أن أحرق معها شيئا أو قتل قد كواها كبا ينفع مرة ويضر أخرى (١) أو يدخل بدخله بحال فهو
جاني على نفسه كما وصفت في الباب قبله يسقط نصف النفس بجنايته على نفسه ويلزم الجاني نصفها ان
صارت الجناية نفسا

(من ربي القصاص) قال الشافعي وإذا قطع الرجل أو جرح فسأل أن يخلى بينه وبين أن يقتص لنفسه
لم يخل وذلك وكذلك لا يخلى وذلك ولي له ولا عدو للمقتص منه ولا يقتص الا عالم بالقصاص عدل فيه ويكفي
فيه الواحد لانه لا يقتص الا انسان ويأمر الواحد من يعينه ولا يستعين بظنين على المقتص منه بحال وعلى
السلطان أن يرزق من يأخذ القصاص ويقيم الحدود في السرقة وغيرهما من سهم النبي صلى الله عليه وسلم
من الخمس كما يرزق الحكام ولا يكف ذلك الناس فان لم يفعل الخا كم فاجر المقتص على المقتص منه لان
عليه أن يعطي كل حق وجب عليه ولا يكمل اعطاؤه الا بالان يسقط المؤنة عن أخذه كما يكون عليه أن يعطي
أجر الكيال للخطوة والوزان للدنانير وهكذا كل قصاص دون النفس بليه غير المقتص له وولي له وإذا قتل رجل
رجلا فسأل أو ولياؤه أن يمكن من القاتل يضرب عنقه أمكن منه وينبغي للامام أن يتحققا أمر من ينظر إلى
سيفه فان كان صارما والأمره أن يأخذه سيفا صارما لئلا يعذبه ثم يدعه وضربه فان ضربه فقتله
فقد أتى على القودوان ضربه على كتفيه أو في رأسه منعه العودة وأحلفه ما عدا ذلك فان لم يحلف على ذلك
عاقبه وان حلف تركه ولا ارش فيها وأمره هو يضرب عنقه بامر الولي وجبر الولي على ذلك الا أن يعفو وان كان
القاتل ضرب المقتول ضربات في عنقه تركه يضربه حتى يبلغ عدد الضربات فان مات والا بامر غيره بقتله
وإذا أمر الامام الرجل غير الظنين على المستقادم منه أن يقتله فقتله فقتله أعاد الضرب حتى يأتي
على نفسه وينبغي أن يأمر بسيف أصرم من سيفه ويأمر رجلا أضرب منه ليوحيه فان كان القاتل قطع
يدى المقتول أو رجليه أو شجوه أو آفاه ثم قتله أو نال منه ما يشبه ذلك فسأل الولي أن يصنع ذلك به وليس من
يحسن تلك الجراح كلها كما نولى الجراح دون النفس فان مات والا ولينا الولي ضرب عنقه لا يلي الولي الا قتلة
وحية من ضرب عنق أو ذبح ان كان القاتل ذبحه أو خنقه أو ما أشبهه من الميتات الوحية فإذا بلغ من خنقه
بقدر مامات الاول ولم يمت منعناه الحق وأمرناه بضرب عنقه ولو كان القاتل ضرب وسط المقتول ضربة
فأبانه خلينا بينه وبين أن يضربه حيث ضربه فان أبانه والا أمرناه أن يضرب عنقه ولو كان لم يبنه
الا بضربات خلينا بينه وبين عدد ضربات فان لم يبنه قتلناه بأيسر القتلين ضربة تين ما بقي منه أو ضربة عنق

(خطأ المقتص)

قال الشافعي رحمه الله وإذا أمر المقتص أن يقتص فوضع الحديد في موضع القصاص ثم جرحا جرحا
فزا على قدر القصاص سئل أهل العلم فان قالوا قد يخطأ بعمل هذا سئل فان قال أخطأت أحاق
ولا قصاص عليه وعقل ذلك عنه عاقلته وان قالوا لا يخطأ بعمل هذا فلا مستقادم منه القصاص بقدر ان زيادة
الا أن يشاء منه الارش فيأخذه من ماله وكذلك ان قالوا قد يخطأ بعمله وقيل للمقتص احلف لقد أخطأت به
فان أقر أقص منه أو أخذ من ماله الارش وان لم يقر ونكل قيل للمجني عليه احلف لقد عذمت فان حلف فله القود

(١) قوله أو يدخل بدخله كذا في النسخ وانظر وحرر كتبه رحمه الله

تدرب العالمين لاشريك
له وبذلك أمرت قال
أكثرهم وأنا أول المسلمين
وشككت أن يكون قال
أحدهم وأنا من المسلمين
اللهم أنت الملك لا اله
الا أنت سبحانه
وبحمدك أنت ربي وأنا
عبدك ظلمت نفسي
واعترفت بذنبي فاغفر
لي ذنوبي جميعا لا يغفر
الذنوب الا أنت واهدني
لأحسن الاخلاق
لا يهدي لأحسنها
الا أنت واصرف عني
سيئها لا يصرف عني
سيئها الا أنت ليسك
وسعديك والخير
بيديك والشر ليس
بيدي والمهدي مني
هديت أنا بك واليهك
لامنجا منك الا اليك
تباركت وتعاليت
أسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ
إِلَيْكَ * أخبرنا ابراهيم
ابن محمد عن ربيعة بن
عثمان عن صالح بن
أبي صالح أنه سمع
أبا هريرة وهو يوم
الناس رافعاصوته
ربنا اننا نعوذ بك من
الشيطان الرجيم في
المكتوبة وإذا فرغ من

وان نكل فلا شيء له حتى يحلف فيستعيد أو يأخذ المال وهكذا اذا وضع الحديد في موضع غير موضع القود
لا يختلف فيه الجواب فيما أمكن أن يكون خطأ وما لم يمكن واذا وضع الحديد في غير موضعها أعدته حتى
يضعها في موضعها حتى يستعيد للجنى عليه الاول ولا يتخذ الا مينا خطئه وعنده فاذا كان القصاص على
يمين فاخطأ المقتص فقطع يسارا أو كان على اصبع فاخطأ فقطع غيرها فان كان بخطأ بمثل هذا درى عنه
الحمد وكان العقل على عاقلته (قال الربيع) وفيه قول آخر أن ذلك عليه في ماله ولا تحمله العاقلة لانه عند
أن يقطع يده ولكن ادرا ناعنه القود لظنه انها اليد التي وجب فيها القصاص فأما قطعه اياها فعمد (قال
الشافعي) واذا كان لا يخطأ به اقتص منه واذا رأت جراحته التي أخطأ بها المقتص اقتص الاول ولو قال
المقتص للمقتص منه أخرج يسارك فقطعها وأقر أنه عمد أخرج يساره وقد علم أن القصاص على يمينه وان
المقتص أمره بأخراج يمينه فلا عقل ولا قود على المقتص واذا برأ اقتص منه لئني وان قال أخرجه لانه لم أعلم
أنه قال أخرج يمينك ولا أن القصاص على اليمين أو رأيت اني اذا أخرجه فاقصص منها سقط القصاص عني
أحلف على ذلك ولزمت دية يده المقتص ولا قود ولا عقوبة عليه وانما يسقط العقل والقود اذا أقر المقتص
منه أنه دلسها وهو يعلم أن القود على غيرها ولو كان المقتص منه في هذه الاحوال كاهامغلو با على عقله
فاخطأ المقتص فان كان مما يخطأ بمثله فعلى عاقلته وان كان مما لا يخطأ بمثله فعليه القود الا اذا أفاق الذي
نال ذلك منه وسواء اذا كان المقتص منه مغلو با على عقله أو ذله أو دلس له أو لم يدلس لانه لا أمر له في نفسه
واذا أمر أبو الصبي أو سيد المملوك الختان بختنهما ففعل فانا فلا عقل ولا قود ولا كفارة على الختان وان
ختنهما بغير أمر أبي الصبي أو أم المملوك ولا سيد المملوك وما تافعله الكفارة وعلى عاقلته دية الصبي وقيمة العبد
ولو كان حين أمره أن يختنهما أخطأ فقطع طرف الحشفة وذلك مما يخطئ مثله بمثله فلا قصاص وعليه من
دية الصبي وقيمة العبد بحسب ما بقى ويضمن ذلك العاقلة ولو قطع الذكرك من أصله وذلك لا يخطأ بمثله بحسب
حتى يبلغ الصبي فيكون له القود أو يأخذ الدية أو يموت فيكون لوارثه القصاص أو الدية تامة ولو كانت بواحد
منهما كسنة في طرف من أطرافه فامر أبو الصبي وسيد العبد بقطع الطرف وليس مثلها يتلف فقتل فلا
عقل ولا قود ولا كفارة وان أمره بقطع رأس الصبي فقطعه أو ووسط الصبي فقطعه أو بقطع خلقومه فقطعه
عوقب الاب على ذلك وعلى القاطع القود اذا مات منه الصبي واذا أمره بذلك في مملوكه ففعله فمات المملوك
فعلى القاطع عتق رقبة ولا قود عليه (قال الربيع) ليس على قاطع مملوك قيمة لان سيده الذي أمره واذا أمره
بذلك في دابته ففعله فلا قيمة عليه لانه ألتفها بامر مالكها (قال الربيع) والعبد عندى في هذا مثل الدابة هو
مال (قال الشافعي) ولو جاء رجل بصبي ليس بانه ولا مملوكه وليس له بولي الى ختان أو طيب ففعل اختن هذا
أو بظ هذا الخرج له أو أقطع هذا الطرف له من قرحة به فقتل كان على عاقلة الطبيب والختان دية وعليه رقبة
ولا يرجع عاقلته على الأمر بشئ وهو كمن أمر رجلا بقتل (قال الشافعي) وكل قصاص وجب لصبي أو مغلوب
على عقله فليس لابي واحد منهما ولا وليه من كان أخذ القصاص ولا عفوه ويجبس الجاني حتى يبلغ الصبي أو
يفيق المعتوه فيقتصا أو يدعأ ويموت فاقتموم ورثتهما مقامهما (قال الربيع) قال أبو يعقوب ولو أمر رجل رجلا أن
يفعل برجل حر بالغ مغلوب على عقله فعلا الاغلب منه انه لا يتلف به ففعله فقتل ضمننت عاقلة الفاعل
دون الأمر ولا يرجع عليه بشئ لانه كان له أن يمنع منه (قال الشافعي) ولو كان قال له هذا ابني أو غلامي فافعل
به كذا وكذا ففعل به فقتل ضمننت عاقلة الفاعل دية الحر وقيمة العبد وعليه كفارة في ماله (قال الربيع) قال
أبو يعقوب وان كان ابنه أو غلامه فليس له عليه في علامه شئ الا الكفارة اذا فعل به ما لا يجوز للسيد فعله به
وأما ابنه فان كان صغيرا أو كبيرا معتوها ففعل به بامر أبيه ما فيه منفعة لهما فلا شيء عليه وان كان فعل
به ما ليس فيه منفعة فعليه الكفارة وعلى عاقلته الدية وان كان الابن الكبير يعقل الامتناع فلا عقل
ولا قود ولا كفارة الا أن يفعل به ما لا يجوز لابن ان يفعله بنفسه ففكون عليه الكفارة (قال الشافعي)

أم القرآن * أخبرنا
سفيان عن الزهري
عن محمود بن الربيع عن
عبادة بن الصامت رضى
الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
قال لا صلاة لمن لم يقرأ
فيها بفاتحة الكتاب
* أخبرنا سفيان عن
العلاء بن عبد الرحمن
عن أبيه عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال كل صلاة لم يقرأ
فيها بأم الكتاب فهي
خداج فهي خداج
* أخبرنا سفيان عن
أيوب عن قتادة عن أنس
رضي الله عنه قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم
وأبو بكر وعمر وعثمان
يفتتحون القراءة بالحمد
لله رب العالمين * أخبرنا
عبد الحميد عن ابن جريج
قال أخبرني أبي عن سعيد بن
جبير ولقد أتيناك سبعا
من المشاني والقرآن
العظيم قال هي أم
القرآن قال أبي وقرأها
على سعيد بن جبير حتى
ختمها ثم قال بسم الله
الرحمن الرحيم الآية

وان جاء بدابة فقال له شق ودجيا أو شق بطنه الرعا الحيا فاعل فتلقت ضمن قتيها ان لم تكن للا حرو ولا
 ضمن ان كانت لا امر شيا (قال الشافعي) واذا امر الحاكم ولي الدم أن يقتص من رجل في قتل فقطع يده
 أو يديه ورجليه وقتل عينيه وجرحه ثم قتله أو لم يقتله عاقبه الحاكم ولا عقيل ولا قود ولا كفارة لان النفس
 كلها كانت مباحة ولا ينبغي للامام أن يكتنه من القصاص الا ويحضره عدلان أو أكثر يعنه من أن
 يتعدى في القصاص واذا أمكنه أن يقتص فيمادون النفس فقد أخطأ الحاكم وان اقتص فقد مضى
 القصاص ولا شيء على المقتص وان أمكنه أن يقتص من يسرى يديه فقطع يدها أو أمكنه من أن يشجه في
 رأسه موضحة فتجبه منقلبه أو شجه في غير الموضع الذي شجه فيه فادعى الخطأ كان من ذلك مما يخطأ بمثله
 أحلف عليه وغرم أرشته وان مات منه ضمن دية وان برأ منه غرم أرش ما نال منه وكان عليه القصاص فيما
 نال من الجنى عليه ولم يبطل قصاص المجنى عليه بأن يتعدى في الاقتصاص على الجاني وان كان ذلك لا يخطأ
 بمثله أو أقر فيما يخطأ بمثله أنه عمد فيما ليس له اقتص منه مما فيه القصاص الا أن يشاء الذي نال ذلك منه أن
 يأخذ منه العقل واذا عدا الرجل على الرجل فقتله ثم أقام عليه البيعة أنه قتل ابنه وهو ولي ابنه لا وارثه
 غيرهما وقطع يده اليمنى فأقام عليه البيعة أنه قطع يده اليمنى فلا عقيل ولا قود عليه ويعزب بأخذه حقه لنفسه

(ما يكون به القصاص)

(قال الشافعي) رحمه الله وما قلت اني أتقص به من القاتل اذا صنع بالقتول فلولاة المقتول أن يفعلوا بالقاتل
 مثله وذلك مثل أن يشدخ رأسه بصخرة فيخلى بين ولي المقتول وبين صخرة مثلها ويصبر له القاتل حتى يضربه
 بها عدد ماض به القاتل ان كانت ضربة فلا يز يد عليها وان كانت اثنتين فاثنتين وكذلك ان كان أكرفاذا
 بلغ ولي المقتول عدد الضرب الذي ناله القاتل من المقتول فلم يمت خلى بينه وبين أن يضرب عنقه بالسيف ولم
 يترك وضربه بمثل ماض به به ان لم يكن له سيف وذلك أن القصاص بغير السيف انما يكون بمثل العدد فاذا
 جاوز العدد كان تعديا من جهة أنه ليس من ستة القتل وانما أمكنته من قتله بالسيف لأنه كانت له افاقة نفسه
 مع ما ناله به من ضرب فاذا لم تقت نفسه بعدد الضرب أقفها بالسيف الذي هو أوحى القتل وهكذا اذا كان
 قتله بجشبة ثقيلة أو ضربة شديدة على رأسه وما أشبه هذا من الدامغ أو السادخ أو السادخ أو السادخ أو السادخ فان
 كان الضرب بعصا خفيفة أو سياط ردها حتى تأتى على نفسه لم أمكن منه ولي القتل لان الضربة بالخفيف
 تكون أشد من الضربة بالثقل وليس هذه ميتة وحية في الظاهر وقلت لولي القتل ان شئت أن تأمر من يرفق
 به فيقال له تحتر مثل ضربه حتى تعلم ان قد جئت بمثل ضربه وأخف حتى تبلغ العدد فان مات والا خليت
 وضرب عنقه بالسيف وان كان ربطه ثم ألقاه في نار أجمت له نار كذلك النار لا أكره منها وخلى ولي القتل
 بين ربطه بذلك الرباط والقائه في النار قدر المدة التي مات فيها الملقى فان مات والا أخرج منها وخلى ولي القتل
 فضرِب عنقه وهكذا اذا ربطه وألقاه في ماء فغرقه أو ربط رجله رجا فغرقه خلى بين ولي القتل وبينه فألقاه
 في ماء قدر ذلك الوقت فان مات والا أخرج فضرِب عنقه وان ألقاه في مهواة خلى بينه وبين ولي القتل فألقاه
 في المهواة بعينها أو في مثله في البعد وشدة الارض لافي أرض أشد منها فان مات والا ضربت عنقه (قال
 الشافعي) فان كان خنقه بجبل حتى قتله خلى بين ولي القتل وخنقه بمثل ذلك الجبل حتى يقتله اذا كان
 ماض به من القتل الموحى خليت بين ولي القتل وبينه واذا كان مما يتناول به التلف لم أدخل بينه وبينه وقتلته
 بأوحى الميتة عليه واذا كان قطع يديه ورجليه من المفصل أو جرحه جائفة أو موضحة أو غير ذلك من الجراح لم
 يقتص منه ولي القتل لان هذا مما لا يكون تلفا وحييا وخلى بين من يقطع الايدي والارجل ان أراد ذلك
 ولي القتل فقطع يديه ورجليه ومن يقتص من الجراح فاقص منه في الجراح فان مات مكانه والا خلى بين
 ولي القتل وضرب عنقه وان كان القاتل ضرب وسط المقتول بسيف ضربة فأنه باثنين خلى بين ولي المقتول

السابعة قال سعد
 قرأها على ابن عباس كما
 قرأتها علي بن عبد الله
 بسم الله الرحمن الرحيم
 الآية السابعة قال ابن
 عباس فذخرها لكم
 فما أخرجها لاحد قبلكم
 أخبرنا البراء بن محمد
 حدثني صالح مولى
 التوأمة أن أباه ريرة
 رضى الله عنه كان يقتص
 الصلاة بيسم الله الرحمن
 الرحيم * أخبرنا عبد
 المجيد عن ابن جريج
 أخبرني عبد الله بن عثمان
 ابن خثيم أن أبا بكر بن
 حفص بن عمر أخبره
 أن أنس بن مالك رضى
 الله عنه قال صلى معاوية
 بالمدينة صلاة فجهر فيها
 بالقراءة فقرا بسم الله
 الرحمن الرحيم لام
 القرآن ولم يقرأ بها
 للسورة التي بعدها حتى
 قضى تلك القراءة ولم
 يكبر حين يهوى حتى
 قضى تلك الصلاة فلما
 سلم ناداه من سمع ذلك
 من المهاجرين من كل
 مكان يا معاوية أسرفت
 الصلاة أم نسيت فلما
 صلى بعد ذلك قرأ بسم

وبين أن يضربه ضربة بسيف فان كان القاتل بدأها من قبل البطن خلى ولي القتيل فبدأها من قبل البطن فان أباه والأمر بضرب عنقه (قال الشافعي) وما خلى بين ولي المقتول وبينه من هذا الضرب فضرِب في موضع غيره منع الضرب فيما يستقبل وأمر غيره ممن يؤمن عليه به وسواء كان ذلك في ضرب عنقه أو وسطه أو غيره كان أمر بأن يضرب عنقه فضرِب كفيه أو ضرب رأسه فوق عنقه ليطول الموت عليه فاذا قطع الرجل يدي الرجل ورجليه وجنى عليه جناية فمات من تلك الجنايات أو بعضها فلا وبأيه الخيارات بين القصاص أو الدية فان اختار الدية وسألو أن يعطوا أرض الجراحات كلها والنفس أو أرض الجراحات دون النفس لم يكن ذلك لهم وكانت لهم دية واحدة تكون الجراحات ساقطة بالنفس اذا كانت النفس من الجراحات أو بعضها وهكذا لو جنى عليه رجلان أو ثلاثة فلم تلتئم الجراحات حتى مات فاختاروا الدية كانت لهم دية واحدة ولو برأ في المسئلتين معاً وكان غير ضمن من الجراح ثم مات قبل تلتئم الجراح أو بعد التئامها فسأل ورثته القصاص من الجراح أو أرضها كلها أخذ الجاني بالقصاص أو أرضها كلها وان كانت ديات كثيرة لانهم لم تصر نفساً وانما هي جراح ولو اختلف الجاني وورثته المجنى عليه فقال الجاني مات منها وقال ورثته المجنى عليه لم يمت منها كان القول قول ورثته المجنى عليه مع أيمانهم وعلى الجاني البينة بأنه لم يزل منها ضامناً حتى مات أو ما أسبه ذلك مما ثبت موته منها ولو قطع رجل يده وآخر رجله وجرحه آخر ثم مات فقال ورثته برأ من جراح أحدهم ومات من جراح الآخر فان صدقهم الجانون فالقول ما قالوا وعلى الذي مات من جراحه القصاص في النفس أو الأرض وعلى الذي برأت جراحته القصاص من الجراح أو دية الجراح وان صدقهم الذي قال ان جراحه برأت وكذبهم الذي قال ان جراحه لم تبرأ فقال بل مات من جراح الذي زعمت ان جراحه برأت وبرأت جراحه فالقول قوله مع عينه ولا يلزمه القتل أبداً ولا النفس حتى يشهد الشهود أن الجرح لم يزل مريضاً من جراح الجراح حتى مات ولو قال مات من جراحنا معاً فن قتل اثنين بواحد جعل على الذي أقر القتل فان أرادوا أن يأخذوا منه الدية لم يجعل عليه الا نصفها لانه يقول انه مات من جراحنا معاً

(العلل في القود) قال الشافعي رحمه الله تعالى وانما كسر الرجل من الرجل من نصفها سألت أهل العلم فان قالوا انقدر على كسرهما من نصفها بلا اتلاف لبقيتها ولا صدع أفدته وان قالوا لا انقدر على ذلك لم نقده لنفتها وانما قطع رجل ظفر رجل فسأل القود قيل لاهل العلم هل تقدر على قلع ظفرك بلا تلف على غيره فان قالوا نعم أقيدوا وقالوا لا في الظفر حكومه وان قطع الرجل أظفاره لرجل ولا ظفر للقطوعة أعلمه فسأل القصاص لم يكن له وكذلك ان كان ظفراً مقطوعاً قطعاً لا يثبت لقليل ولا كثير النقصها عن أظفاره المقصص منه وما كان في سن أو ظفر من عوار لا يفسد الظفر وان كان يعيبه وكان لا يفسد السن بقطع ولا سواد ينقص المنفعة أو كان أثر قرحة خفيفاً كان له القصاص وان كان رجل مقطوعاً قطع رجل أعلمه الوسطى والقاطع وافر تلك الاصبع فسأل المقطوعة أعلمه الوسطى القصاص لم يكن له ولا يجوز أن يقطع له الاظفار التي من طرف الوسطى ولا الوسطى فقطع بائنه التي قطع من طرف ولم يقطعها (قال الشافعي) ولو قطع اظفاره خنصر من طرف من رجل واطفأ خنصر الوسطى من آخر من اصبع واحدة وان جاء معاً اقتص منه لظفارة الطرف ثم اقتص منه اظفارة الخنصر الوسطى وان جاء صاحب الوسطى قبل صاحب الطرف قيل لا تقصص لك وقضى له بالدية وان جاء صاحب الطرف فقطع له الطرف فسأل المقضى له بالدية رد هان كان أخذها أو باطلها ان كان لم يأخذها أو يقطع له اظفاره الوسطى قصاصاً لم يجب الي ذلك لانه قد أبطل القصاص وجعل أرضاً وكذلك لو قطع وسطاً أعلمه رجل الوسطى فقضى له بالأرض ثم انقطع طرف أعلمه فسأل القصاص لم يقض له به ولو لم يأت صاحب الوسطى حتى انقطع طرف أعلمه أو قطع بقصاص كان له القصاص وانما قطع الرجل يدي الرجل والمقطوعة يده فضا خلق ضعيف الاصابع قصيرها وقبيحها أو معيب بعضها عيباً ليس بشلل والقاطع تام اليد والاصابع حسناً قطعت بها وكذلك لو كان المقطوع هو التام اليد والقاطع هو الناقصها كانت له لافضل

الله الرحمن الرحيم للسورة التي بعد أم القرآن وكبريى يهوى ساجدا * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن عثمان بن خثيم عن اسمعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه أن معاوية قدم المدينة فصلى بهم ولم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبر اذا خفض وادفع فناداه المهاجرون حين سلم والانصار أى معاوية سرقت صلاتك أين بسم الله الرحمن الرحيم وأين التكبير اذا خفضت وادفعت فصلى بهم صلاة أخرى فقال ذلك فيها الذي عابوا عليه * أخبرنا يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن اسمعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه عن معاوية والمهاجرين والانصار مثله أو مثل معناه لا يخالفه وأحسب هذا الاسناد أحفظ من الاسناد الاول * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان لا يدع بسم الله الرحمن الرحيم لام القرآن

بينهما في القصاص (قال الشافعي) وإذا قطع الرجل يدا الرجل وفيها أصبع شلاء ومقطوعة أكلة والقاطع تام الأصابع لم يقدم منه المقطوع لنقص يده عن يده ولو قال قطع عوالي من أصابعه بقدر أصابعي وأبطل حتى في الكف قطع له ذلك لأنه أهون من قطع الكف كلها وإذا كانت في الرجل الحياة وإن كان أعشى أصم فقتله صحيح قتل به ليس في النفس نقص حكم عن النفس وفيما سوى النفس نقص عن مثله من يدا أو رجل إذا كان النقص عدما أو شللا أو في موضع شجرة وغيرها فلأن رجلا شيخ رجلا في قرنه والشاج أسلخ القرن فلمشجوج الخيار في القصاص أو أخذ الارش ولو كان المشجوج أسلخ القرن لم يكن للمشجوج القصاص لأنه أنقص الشعر عن الشاج ولو كان خفيف الشعر أو فيه قرع قليل يكتسى بالشعر إن طال شيء كان له القصاص (قال الربيع) قال أبو يعقوب لا تقطع اصبع صحيحة بشلاء ولا ناقصة أكلة وله حكومة في الشلاء وأرش المقطوعة الأكلة

(ذهب البصر) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى الرجل على عين الرجل فقفاها فالجناية عليه وإن سأل أن يتجن فيعلم أنه لا يبصر بها فليس في هذا مثله وفي هذه القودان كان عمدا إلا أن يشاء المجني عليه العقل فإذا شاء العقل ففيها خمسون من الأبل حالة في مال الجاني دون عاقلته وإن كانت الجناية خطأ ففيها خمسون من الأبل على عاقلته ثلثا الخمسين في مضي سنة وثلثا الخمسين في مضي السنة الثانية فإن جرح عينا رجل أو ضربت وابتضت فقال المجني عليه قد ذهب بصرها سأل أهل العلم بها فإن قالوا قد نخبط بذهب البصر علما لم يقبل منهم على ذهب البصر إذا كانت الجناية عمدا ففيها القودان إذا كان مسلمان عدلان وقبل أن كانت خطأ لا قود فيها شاهد واحد أو أن شاهد وعين المجني عليه ويسأل من يقبل من أهل العلم بالبصر فإن قالوا إذا ذهب البصر لم يعد وقالوا نحن نعلم ذهابه ومكانه قضى للمجني عليه بالقصاص في العمد إلا أن يشاء الارش أو الارش في الخطأ (قال الشافعي) وإذا اختلف أهل البصر فقالوا ما يكون علمنا بذهب البصر علما حتى يأتي على المجني عليه مدة ثم ننظر إلى بصره فإن كان بعد انقضاء المدة على ما زاده فقد ذهب بصره لم يقض له حتى تأتي تلك المدة ما لم يحدث عليه حادث وكذلك إن قال هكذا عدد من أهل البصر وخالفهم غيرهم لم أقض له حتى تأتي تلك المدة التي يجمعون على أنها إذا كانت ولم يبصر فقد ذهب البصر وإن لم يختلف أهل البصر في أنهم لا تعود لي بصرها أحلف المجني عليه مع شاهده في الخطأ وقضيت بذهب بصره فإذا شهد من أقبل شهادته أن بصره قد ذهب وأخرته إلى المدة التي وصفوا أنه إذا بلغها قال أهل البصر الذين يجتمعون لا يعود بصره فبات قبلها أو أصاب عينه شيء تحقها فذهبها من الجاني الأول حتى يستيقن أن ذهب بصرها من وجع أو جناية وليس على الجاني آخر الاحكومة وكان على الجاني الأول القودان كان عمدا والعقل إن كانت الجناية خطأ وإن قال الجاني الأول أحلفوا لي المجني عليه ما عاد بصره منذ جنب عليه إلى أن جنى هذا عليه فعلناه وكذلك إن قال أحلفوا ورثته أحلفناهم على علمهم وكذلك إن قال لم يكن بصره ذهب أحلفوا لقد ذهب بصره ولم يحلف المجني عليه وأقر أن قد أبصر أو جاء قوم فقالوا قد ذكر أن بصره عاد عليه أو أرياه بصر بعينه أبطلنا جناية الأول وجعلنا الجناية على الآخر وإن لم نجد من يعلم ذلك ولم يقله إلا بعد جناية الآخر بطلت جناية الأول عليه باقراره ولم يصدق على الآخر لأنه جنى على بصره وهو ذاهب ولا يعلم ذكره رجوع بصره قبل الجناية أو أحلف الجاني الآخر لقد جنى عليه وما يبصر من جناية الأول عليه وغير جنايته وهكذا ورثته لو قالوا قوله وانما أقبل قول أهل البصر إذا ادعى المجني عليه ما قالوا فان قال هو أنا أبصر أو قد عاد لي بصرى أو قال ذلك ورثته فان الجناية ساقطة عن الجاني وإن قال أهل البصر بالعيون قد يذهب البصر لعلة فيه ثم يعالج فيعود أو يعود بلا علاج ولا يؤيس من عودته أبدا إلا بان تخرج العين أو تقلع وقالوا قد ذهب بصره هذا والطمع به الساعة وبعد ما تئس منه سواء فاني أقضى له مكانه بالارش إن كانت الجناية خطأ والقودان كانت عمدا وكذلك أقضى الرجل الذي قد نغر بقلع سنه وإن قيل

والسورة التي بعدها
* أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة أنهما أخبراه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أتمن الإمام فأتمنوا قلبه من وافي تامينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول آمين * أخبرنا مالك أخبرني سفي عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإنه من وافي قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت أحدهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين

رضي الله عنه قال كان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يكبر كلما خفض
 ورفع فما زال تلاك
 صلاته حتى لقي الله
 أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن أبي سلمة
 أن أبا هريرة رضي الله
 عنه كان يصلي بهم
 فيكبر كلما خفض ورفع
 فإذا انصرف قال والله
 اني لأشبهكم صلاة
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم (٣) حدثنا
 الأصم قال أخبرنا
 الربيع أخبرنا البويطي
 أخبرنا الشافعي أخبرنا
 إبراهيم بن محمد أخبرني
 صفوان بن سليم عن
 عطاء بن يسار عن أبي
 هريرة رضي الله عنه
 قال كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم إذا ركع
 قال اللهم لك ركعت ولك
 أسلمت وبك آمنت أنت
 ربّي خضع لك سميعي
 وإصري وعظامي وشعري
 وبشري وما استقلت
 به قدسي لله رب العالمين
 (٣) كتب هنا في بعض
 النسخ ما نصه
 من هنا أربعة أحاديث
 برواية الربيع عن
 البويطي عن الشافعي
 رضي الله عنهم كتبه

مصححه

فقد يعود ولا يعود وإن قال أهل البصر بالعيون ما عسدا من هذا علم صحيح بحال إذا كانت العين قائمة
 أحلفت المجنى عليه لقد ذهب بصره ثم قضيت له بالقود في العمد إلا أن يشاء العقل فيه وقضيت له بالعقل في
 الخطأ فإذا قضيت له بقود أو عقل ثم عاد بصر المستقاده فإن شهد أهل العدل من أهل البصر أن البصر قد
 يعود بعد ذهابه بعلاج أو غير علاج لم أجعل للمستقاده شيئا ولم أرد به شيئا أخذه منه وكذلك لو عاد بصر
 المستقاده لم أجده عليه بفق بصره ولا سمله ولا بعقل وإن قال أهل البصر لا يكون أن يذهب البصر بحال
 ثم يعود بعلاج ولا غيره ولكن قد تعرض له العلة تمنعه البصر ثم تذهب العلة فيعود البصر فاستقيد من رجل
 ثم عاد بصر المستقاده لم يرجع على المستقاده بعود البصر ولا على الوالي بشيء وأعطى المستقاده أرض عينه
 من عاقلة الحاكم وقد قبل عطاء بما يريزق السلطان ويصلح أمر رعاية المسلمين من سهم النبي صلى الله عليه
 وسلم من الخمس ولكن لو كان المجنى عليه أخذ من الجاني أو عاقلة أرض العقل ثم عاد بصره مرجع الجاني
 أو عاقلة عليه بما أخذه منهم ولا يترك له منه شيء ولو لم يعد بصر المستقاده وعاد بصر المستقاده منه عياله في
 هذا القول بما يذهب بصره ثم كلما عاد بصره عياله فذهب قودا أو أخذ منه العقل إن شاء ذلك المجنى
 عليه وإذا كان المصابة عياله مغلوبا أو صبيلا لا بعقل وإذا قبل قول أهل البصر جعلت على الجاني عليه الأرض
 في الخطأ وكذلك أجعله عليه في العمدان لم يكن على الجاني قود ولم ينتظر به شيئا في الوقت الذي أفضى به فيه
 والذي يعقل ويدعي ذهاب بصره ويشهد له أهل البصر بذهابه وإذا لم أقبل قول أهل البصر لم أقض لواحد
 منهم ما في عينه القائمة بشيء بحال حتى يفيق المعتوه أو يبلغ الصبي فيدعي ذهاب بصره ويحلف على ذلك أو يعوتا
 فيقضي بذلك لورثتهما وتحلف ورثته لقد ذهب بصره وإذا كان المالك فيه من بحق البصر أو أخرج العين
 في الخطأ قضى للمعتوه والصبي وغيرهما مكانهم بالعقل وللبالغ بالقود في العمد إذا طلبه ويحبس الجاني في
 العمد على المعتوه والصبي أبدأ حتى يفيق هذا أو يبلغ هذا في ذلك لنفسه أو يموت فتقوم ورثته فيه مقامه
 ومتى ما بلغ هذا أو أفاق هذا جبرته مكانه على اختيار العقل أو القود أو العفو ولم أحبس الجاني أكثر من بلوغه
 أو أدقته وكذلك أجبر وارثه إن مات إن كان بالغاً وإذا ابتلى بصر المجنى عليه وقبل قول أهل البصر
 فقالوا لم يذهب الآن ونحن ننتظر به إلى وقت كذا وكذا فإن ذهب والافقد سلم انتظر به وقبل قولهم وإن
 أنكر ذلك الجاني وإذا قبل قولهم فقالوا اذلم يذهب الآن إلى هذا الوقت فلا يذهب إلا من حادث بعده
 أبطلت الجناية وإذا لم أقبل قولهم وقال المجنى عليه أنا أجدي بصري طلبة فأبصر به دون ما كنت أبصراً أو
 أجدي فيه ثقبلاً أو لما ثم جاءت عليه مدة فقال ذهب ولم يذهب منه الوجع أو ما كنت أجدي فيه حتى ذهب
 أحلفته لقد ذهب من الجناية وجعلت القول قوله وجعلت له العصاص إلا أن يشاء العقل ولم أقبل قول الجاني
 إذا علمت الجناية كما أصنع فيه إذا جرحه فلم يزل ضمناً حتى مات ولو قال قد ذهب جميع ما كنت أجدي فيه
 وصح ثم ذهب بعد بصره جعلته ذاهباً بغير جناية لاشئ فيه وسواء عين الأعور وعين الصحيح في القود
 والعقل لا يختلفان وإذا كان الرجل ضعيف البصر غير ذاهب فقيه كعين الصحيح البصر في العقل والقود
 كما يكون ضعيف السيد فتكون يده كيد القوي وإن كان بعينه بياض وكان على الناظر وكان بصره بها
 أقل من بصره بالصحة فإن علم أن ذلك نصف البصر أو ثلثه قضى له بارش ما علم أنه بصره لم يزد عليه ولم يقب
 من صحيح البصر وكان ذلك كالقطع والشلل في بعض الأصابع دون بعض ولا يشبه هذا نقص البصر من
 نفس الخلقة أو العارض ولا علته دون البصر وإن كان البياض على غير الناظر فهي كعين الصحيح وكذلك كل
 عيب فيها لا ينقص بصرها بتغطية له أو بضعفه وإن كان البياض على الناظر وكان رقيقاً يبصر من تحته
 يبصر دون بصره ولم يكن عليه البياض ففيه حكومة إلا أن يكون يعرف قدر بصره بالعين التي فيها البياض
 وبصره بالعين التي لا بياض فيها فيجعل له قدره كأن كان يبصر من تحت البياض نصف بصره بالصحة

فأطفئت عينه ففهم نصف عقل البصر ولا قود بحال عمدا كانت الجناية عليها وأخطأ

(النقص في البصر) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ضرب الرجل عين الرجل فقبلت قول أهل البصر بالعيون أن بصره ناقص ولم يحد وانقصه ولا أحسبهم يحدونه أو قبلت قول المجني عليه أنه نقص خبرته بأن أعصب على عينه المجني عليه ثم أنصب له شخصا على روبة أو مستوى فإذا أثبتته بعدته حتى ينتهي بصره فلا يثبت ثم أعصب عينه الصحيحة وأطلق عينه المجني عليه فأنصب له شخصا فإذا أثبتته بعدته حتى ينتهي بصرها ثم أذرع منتهى بصر المجني عليها والعين الصحيحة فإن كان تبصر بها نصف بصر عينه الصحيحة جعلت له نصف أرش العين ولا قود لأنه لا يقدر على قود من نصف بصر وإن قال أهل البصر بالعيون أن البصر كلما بعدته كان أكل له وكانوا يعرفون بالذرع قدر ما ذهب من البصر معرفة احاطة قبلت منهم وإن لم يعرفوا معرفة احاطة أو اختلفوا جعلته بالذرع لأنه الظاهر ولم أزد المجني عليه على حصة ما نقص بصره بالذرع وإن قال الجاني أحلف المجني عليه ما يثبت الشخص حيث زعم أنه لا يثبت أحلفته له ولم أقض له حتى يحلف وانما قلت لأسأل أهل العلم عن حد نقص البصر أولا أني سمعت بعض من ينسب إلى الصدق والبصر يقول لا يحد أبدان نقص العين إذا بقي فيها من البصر شيء قل أو كثيرا وما وصفت من نصب الشخص له (قال الشافعي) وإذا جنى الرجل على بصر الرجل عمدا فنقص بصر المجني عليه فلا قود له لأنه لا يقدر على أن ينقص من بصر الجاني بقدر ما نقص من بصر المجني عليه فلا يجاوزه وكذلك لو كان في عين المجني عليه بياض فأذهب الجاني فلا قصاص ولا قصاص في ذهاب البصر حتى يذهب بصر المجني عليه فإذا ذهب كله فإن كان ينجي عين المجني عليه ينجت عينه وإذا كان قلعها قلع عينه وإن كان ضربها حتى ذهب بعض بصرها وأشخصها عن موضعها ولم يندرها من موضعها قيل للمجني عليه لا تقدر على أن تصنع بعينه هذا فإن قال أهل البصر بالعيون أن البصر كلما بعد كان أكل له وكانوا يعرفون بالذرع قدر ما ذهب من البصر معرفة احاطة قبلت منهم وإن لم يعرفوا معرفة احاطة واختلعه جعلته بالذرع لأنه الظاهر ولم أزد المجني عليه على حصة ما نقص بصره بالذرع وإن ذهب بصرها كله وأشخصها عن موضعها قيل له أن شئت أذهبنا لك بصره ولا شيء لك غير ذلك وإن شئت فالعقل (قال الشافعي) وإن ضربها فأدركها ولم تثبت أدركت عينه بها وإن قال ضربها فأدركها فردت وذهب بصرها أدركت عينه وقيل له أن شئت فردها وإن شئت فدمع ولم تعط عقلا بما صنع بل إذا أقدت فإن كانت لا تعود ثم تثبت فلم تثبت الا وقد بقي لها عرق فردت فثبتت لم تندر عينه بها لأنه لا يقدر على أن تندر ثم تعود ويبقى لها عرق وقيل للمجني عليه أن شئت أذهبنا لك بصره وإن شئت فالعقل (قال الشافعي) وإن ضرب عينه فأدماها ولم يذهب بصرها فلا قصاص ولا أرش معلوم وفها حكمه ويعاقب الضارب

(اختلاف الجاني والمجني عليه في البصر) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى الرجل على بصر الرجل فقال جنيت عليه وبصره ذاعب فعلى المجني عليه البيعة أنه كان يبصر بها قبل أن يجنى عليه ويسع البيعة الشهادة على ذلك إذا رآه يتصرف تصرف البصير ويتق ما يتق وهكذا إذا جنى على بصري أو معتوه فقال جنيت عليه وهو لا يبصر فالقول قوله مع عيته وعلى أوليائهما البيعة إنهما كانا يبصران قبل يجنى عليهما ويسع البيعة الشهادة أن كانا يراهما يتقيان به انقاء البصير ويتصرفان تصرفه وهكذا القول قول الجاني فيما جنى عليه من شيء فقال جنيت عليه وهو غير صحيح كأن قطع أذنه فقال ضربتها وهي مقطوعة قبل ضربتها فإن البيعة على المقطوعة أذنه بأنه كانت له أذن صحيحة قبل أن يقطعها وكذلك لو جاء رجل إلى رجل مسجى بثوب فقطعه باثنين فقال قطعتاه وهوميت أو جاء قوم في بيت فهدمه عليهم فقال هدمته وهم موتى كان القول قول الجاني مع عيته وعلى أوليائهم البيعة أن الحياة كانت فيهم قبل الجناية فإذا أقاموا لم يقبل قول الجاني حتى تثبت له بيعة أنه قد حدث لهم موت قبل الجناية (قال الربيع) والقول

جدنا الأصم أخبرنا الربيع أخبرنا البويطي أخبرنا الشافعي أخبرنا مسلم وعبد المجيد قال الربيع أحسبه عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك أمنت ولك أسلمت وأنت ربى خشع لك سمعى وبصرى ومخى وعظمى وما استقلت به قدمي لله رب العالمين حدثنا الأصم أخبرنا الربيع أخبرنا البويطي أخبرنا الشافعي أخبرنا ابن عيينة وابن محمد عن سليمان بن سميج عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ألا إنني نهيتم أن أقرأ را كعا أو أسجد فأما الركوع فعظموه وأما السجود فاجتهدوا فيه قال أحدهما من الدعاء وقال الآخر فاجتهدوا

الثاني أن الذين هدم عليهم البيت على الحياة التي قد عرفت منهم حتى يقيم الذي هدم عليهم البيت أنهم ماتوا قبل أن يهدم

(الجنابة على العين القائمة) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولم أعلم بخالفه القميه انه ليس في اليد الشلاء ولا المنبسطه غير السلام اذا كانت لا تنقبض ولا تنبسط أو كان انبساطها بلا انقباض أو انقباضها بغير انبساط عقل معلوم وانما يتم عقلها اذا جنى علمها صحجة تنقبض وتنبسط فاما اذا بلغت هذا فكانت لا تنقبض ولا تنبسط فاعلم فيها حكومة فإذا كان هذا هكذا فكذلك ينبغي أن يقولوا في العين القائمة ولا يكون فيها عقل معلوم وأنا أحفظ عن عدد منهم في العين القائمة هذاويه أقول ويكون فيها حكومة وكل ما قلت فيه حكومة فأحسب والله أعلم أنه لا يجوز أن تبان حكومة الأبان يقال انظر واكنها جارية فقطت عين لها قائمة كم كانت قيمتها وعينها قائمة ببياض أو ظفر أو غير ذلك فإن قالوا قيمتها وعينها قائمة هكذا حسون دينارا قيل فكم قيمتها الآن حين بنحت عينها فصارت الى هذا ويرأت فان قالوا أر بعون دينارا جعلت في عين الرجل القائمة خمس دينته وان قالوا خمسة وثلاثون دينارا جعلت في عين المجنى عليه خمس ونصف خمس وهو خمس وعشر دينته (قال الشافعي) وهكذا كل ما سوى هذا فان قالوا بل نقصها هذا الحق نصف قيمتها عما كانت عليه قائمة العين فلا أحسب هذا الا خطأ ولا أحسبهم بقولونه (قال الشافعي) وينقص من النصف شيء لأن النبي صلى الله عليه وسلم اذا جعل في العين الصحجة نصف الدية لم يجز أن تكون العين القائمة كالعين الصحجة وقد قضى زيد رحمه الله تعالى في العين القائمة بمائة دينار ولعله قضى به على هذا المعنى (في السمع) قال الشافعي ولا قود في ذهاب السمع لأنه لا يوصل الى القود فيه فاذا ذهب السمع كله ففيه الدية كاملة واذا ضرب الرجل الرجل فقال قد صمت مثل أهل العلم بالصمم فان قالوا له مدة ان بلغها ولم يسمع ثم صممه لم أقض له بشيء حتى يبلغ تلك المدة فان قالوا له غاية تغفل وصحبه فان أجاب في بعض ما تغفل به جواب من يسمع لم يقبل قوله وأحلف الجاني ما ذهب سمعه فان لم يحب عند ما غفل به أو عند وقوع جواب من يسمع أحلف لقد ذهب سمعه فاذا حلف فله الدية كاملة وان أحطنا ان يسمع احدي الأذنين يذهب ويبقى سماع الأذن الأخرى ففيه نصف الدية لأنه نصف السمع (قال الشافعي) وان نقص سمعه كله فكان يحسد نقصه بحمد مثل أن يعرف آخر حد يدعي منه فيجيب كان له بقدر ما نقص منه وان كان لا يحسد ففيه حكومة ولا أحسبه بحمد بحال وان ذكر أنه لا يسمع باحدى أذنيه وكانت الاذن الصحجة اذا سدت بشيء عرف ذهاب سماع الاذن الأخرى أم لاسدت وان كان ذلك لا يعرف قبل قول الذي ادعى ان سمعه ذهب مع عينه وقضى له بنصف الدية والاذان غير السمع فاذا قطع عاتقهما القود وفي السمع اذا ذهب الدية وكل واحد منهما غير صاحبه

(الرجل يحد الرجلين بالضربة أو الرمية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا عمد الرجل الرجلين المسلمين مصطفيين قائمين أو قاعدين أو مضطجعين بضربة تعدهما بالسيف أو بما يعمل به عمله فقطلتهما فعليه في كل واحد منهما القود ولو قال لم أعمد الا أحدهما فسبق السيف الى الآخر لم يصدق لان السيف انما يقع بهما وقوعا واحدا ولو عمد أن يطعنهما برمح والرمح لا يصل الى أحدهما الا بعد آخر وجهه من الآخر أو ضربهما بالسيف وأحدهما فوق الآخر فقال عمدت بهما معا وقتلتهما معا كان عليه في كل واحد منهما القود (قال الشافعي) ولو قال حين رمي أو طعن أو ضرب الرجلين اللذين لا يصل ما صنع بأحدهما الى الذي معه الا بعد وصوله الى الاول عمدت الاول الذي طعنته أو رميته أو ضربته ولم أعمد الا آخر كان عليه القود في الاول وكانت على عاتقه الدية في الآخر

فانه قس أن يستجاب لكم حدنا الا صم أخبرنا الربيع أخبرنا البويطي أخبرنا الشافعي أخبرنا بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن اسحق بن يزيد الهذلي عن عون ابن عبد الله بن عتبة ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ركع أحدكم فقال سبحان رب العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه واذا سجد فقال سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه أخبرنا الربيع أنبأنا الشافعي أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الاعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رفع رأسه من الركوع في الصلاة المكتوبة قال اللهم ربنا لك الحمد ملء

لان صدقه بما ادعى يمكن عليه ولوقال عمدت الذي نفذت اليه الرمية أو الطعنة آخر اول عمد الاول وهو يشهد عليه أنه رماه أو طعنه أو ضربه وهو يراه كمن عليه القود فمما في الاول بالعمد رانه ادعى ما لا يصدق بمثله وعليه القود في الآخر بقوله عمدته (قال الشافعي) وإذا ضرب الرجل الرجل عليه البيضة والدرع فقتله بعد قطع جنته أقيده منه وإن قال لم أرد إلا البيضة والدرع لم يصدق إذا كان عليه سلاح فهو كبذنه

(النقص في الجاني المقتص منه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل رجلاً والمقتول صحيح والقاتل مريض أو أقطع اليدين أو الرجلين أو أعشى أو به ضرب من جذام أو برص فقال أولياء المقتول هذا ناقص عن صاحبنا قيل إذا كان حياً فاردتم القصاص والنفس بالنفس والجوارح تبع للنفس لا ينال بجزءها ولا يمتها كمن قتل صاحبكم وهو سالم وصاحبكم في هذه الحال أو أكرهنا أفدنا كمن لانه نفس بنفس ولا ينظر فيه إلى أطراف ذائبة ولا قائمة فإن قال ولادة الدم قد قطع هذا يدي صاحبنا ورجليه ثم قتله ولا يذول رجل له فاعطنا وضامن اليدين والرجلين اذ لم يكنوا قبل انكم اذا قتلتم فقد أتيتم على أقاته كله وهذه الأطراف تبع لنفسه ولا عوض لكم بمافات من أطرافه كمن لا نقص عليكم لو كان صاحبكم المقتوع والقاتل صحيحاً قبله وقتله اتلاف لجميع أطرافه ولو قتل رجل رجلاً فعدا أجنبي على القاتل فقطع يديه أو رجليه عمداً كان له القصاص أو أخذ المال إن شاء وإذا أخذ المال فلا سبيل لولي المقتول على المال في حاله تلك حتى يخبر بين القصاص من القتل أو الدية وكذلك لو جنى عليه خطأ لم يكن لولي المقتول سبيل على المال وقيل له إن شئت فاقتل وإن شئت فآخذ الدية فإن اختار أخذ الدية أخذها من أي ماله وجد ديات أو غيرها ولو أن رجلاً قتل رجلاً ثم عد أجنبي على القاتل بفرحه جراحه ما كانت خيراً ولي المقتول الاول بين قتله بجراحه تلك وإن كان مريضاً يموت أو أخذ الدية فإن اختار قتله فله قتله ولا يمنع من القتل بالمرض ولا العلة ما كانت لان القتل وحى ويتبع من القصاص والحدود (١) غير القتل بالمرض اذ لم يكن معها قتل بالمرض حتى يبرأ منه وإذا قتله مريضاً فلا ولياء المقتول على الجاني عليه ما فيه القود من الجراح إن شأوا القود وإن شأوا العقل وإن اختار ولي الدم قتله فله بقتله حتى مات من الجراح التي أصابه بها الأجنبي فلا ولياء القتل الاول الدية في مال الذي قتله ولا ولياء الذي قتل القتل الاول وقتله الأجنبي آخر على قاتله القصاص أو أخذ الدية فإن اقتصوا منه فدية الاول في مال قاتله المقتول وإن لم يكن لقاتله المقتول مال فبأول ورثة المقتول الأول ورثة المقتول الآخر الذي قتل صاحبهم أخذ ديتهم ليأخذوها لصاحبهم لم يكن ذلك لهم لان قاتله مئة عليه القصاص فلا يبطل حكم الله عز وجل عليه بالقصاص منه بأن يفلس لاهل القتل الاول بدية قتلهم وهذا هكذا في الجراح لو قطع رجل غني رجل فقير آخر غني القاطع ولا مال للقاطع المقطوع عنه فقال المقطوع عنه الاول قد كانت عين هذا إلى أقصى منها ولا مال له آخذ به يميني وله إن شاء مال على قاطعه فاقضوا له به على قاطعه لا آخذ منه ولا تقتصوا له به فيمطل حتى من الدية وهو لا قصاص فيه ولا مال له قيل إنما جعل له الخيار في القصاص أو المال فإن لم يختار أحدهما لم يخبر على ما أردت من المال (٢) وأبيع يديه بدل بقي ما كان له مال فخذه والا فهو حق أقامر للثبته ولوقال قد عفوت القصاص والمال لم يخبر على أخذ المال ولا القصاص إنما يكون له إن شاء لأنه يجب عليه وإن كان عليه حق لغيره ولكنه ينبغي للحاكم إذا قطع يد رجل فقطعت يده أن يشهد له المقطوع يده الاولى أنه قد وقف له مال القاطع المقطوع آخرًا فإذا شهد بذلك فلا مقطوع آخر القصاص إلا أن يشاء

(١) قوله غير القتل بالمرض هذا مكر مع قوله بعده اذ لم يكن معها قتل بالمرض ولعلهما مستحتمان جمع الناسخ بينهما فتأمل (٢) قوله وأبيع يديه الخ كذا في الاصل ولا تخلو العبارة من تحريف فأنظر وحرر كتبه مصححه

السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد أخبرنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن عجلان عن علي بن يحيى عن رفاعه بن رافع رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل فإذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتيك ومكن لركوعك فإذا رفعت فأقم صلبك وارفع رأسك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد منه على سبعة يديه وركبتيه وأطراف أصابعه وبجبهته ونهى أن يكف منه الشعر والياب وزاد ابن طاوس فوضع يده على جبهته ثم أمرها على أنفه حتى يبلغ طرف أنفه وكان أبي يعد هذا واحداً أخبرنا سفيان حدثني عمرو بن دينار سمع طاوساً يحدث عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يسجد

تر كذان شاء تركه وترك المال نظرفان كان له مال يؤدي منه دية الذي قطع أخذت من ماله دية يده و جاز
عنه ودال لم يجز عفوا المال وماله موقوف لغرمائه

(الحال التي اذا قتل بها الرجل الرجل أقيم منه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من جنى على رجل يسوق يرى من حضره انه في السباق وانه يقبض مكانه
فضر به بحديدة فمات مكانه فقتله ففيه القود لانه قد يعيش بعد ما يرى أنه يموت واذا رأى من حضره انه قد
مات فشهدوا على ذلك ثم ذبحه أو ضربه عوقب ولا عقول ولا قود وان أتى عليه رجل قد جرحه رجل جراحات
كثرت أو قلت يرى أنه يعيش من مثلها ولا يرى ذلك الا أنها ليست بحجزة عليه فذبحه مكانه أو قطعه باثنين
أو شدخ رأسه مكانه أو تحامل عليه بسكين فمات مكانه فهو قاتل عليه القود وعقل النفس تاما ان شاء الورثة
وعلى من جرحه قبله القصاص في الجراح أو الارش وهو يرى من القتل الا أن يكون قد قطع خلقومه
ومريته فان من قطع خلقومه ومريته لم يعيش وان رأى أن فيه بقية روح فهو كما يبقى من بقاء الروح
في الذبيحة وكذلك ان ضرب عنقه فقطع الخلقوم والمريء وكذلك ان قطعه باثنين حتى يعلق بجملدة
أو قطع خشوته فابانها أو أخرجهما من جوفه فقطعها عوقب في هذه الاحوال ولا عقول ولا قود والقاتل الذي
ناله بالجراح قبله لا يمنع ما صنع هذه من القود ان كان قودا أو العقل واذا أتى عليه قد قطع خلقومه دون
مريته أو مريته دون خلقومه سئل أهل العلم به فان قالوا قد يعيش مثل هذا بدواء أو غير دواء نصف يوم أو ثلثه
أو أكثر فهذا قاتل ويرى الاول الجراح من القتل وان قالوا ليس يعيش مثل هذا انما فيه بقية روح
الاساعة أو أقل من ساعة حتى يطغى فالقاتل الاول وهذا يرى من القتل وهكذا اذا أجافه فخرق أمعاءه
لانه قد يعيش بعد خرق المعام لم يقطع المعافى جرحه من جوفه قد خرق معامرين الخطاب رضى الله عنه
من موضعين وعاش ثلاثا ولو قتله أحد في تلك الحال كان قاتلا ويرى الذي جرحه من القتل في الحكم
ومتى جعلت الآخر قاتلا فالجراح الاول يرى من القتل وعليه الجراح خطأ كانت أو عمدا فالخطأ على
عاقلته والعمد في ماله الا أن يشأوا أن يقتصوا منه ان كانت مما فيه القصاص ومتى جعلت الاول القاتل
فلا شيء على الآخر الا العقوبة والنفس على الاول وسواء في هذا عمدا لا آخر وخطؤه ان كان عمدا وجعلته
قاتلا فعليه القصاص وان كان خطأ وجعلته قاتلا فعلى عاقلته الدية واذا جرح رجلان رجلا جراحة لم
يعدهما في القتل كما وصفت من الذبح وقطع الحشوة وما في معناه فضر به رجل ضربة فقتله فان كانت
ليست بأجهاز عليه فمات منها مكانه قبل رفعها فهو قاتله دون الجراحين الاولين وان عاش بعد هذا مدة
قصيرة أو طويلا فهو شريك في قتله للذين جرحاه أو لا ولا يكون منفردا بالقتل الا أن يكون ماله به اجهازا
عليه بذبح أو قطع حشوة أو ما في معناه أو بضربة يموت منها مكانه ولا يعيش طرفه بعدها (قال الشافعي)
رحمه الله واذا جرح رجل جراحات لم يبرأ منها جرحه آخر بعدها فمات فقال أولياء القتل مات مكانه
من جراح الآخر دون جراح الاولين وأنكر القاتل فالقول قوله مع يمينه وعلى ولادة الدم (٣) الاول البينة فان لم
يأتوا بها فهو شريك في النفس لهم قتله بالشرك فيها وليس لهم قتل الذين جرحاه قبل يارائهموه أن يكون
مات الامن جناية الآخر مكانه دون جنائيتهم ولهم عليه القود في الجراح أو ارشها ان شاءوا (٤) واذا صدقهم
الضاربون الاولون انه مات من جناية الآخر دون جنائيتهم

(٣) قوله الاول كذا في النسخ وليس لها معنى فاعلمنا من زيادة النسخ (٤) قوله واذا صدقهم الخ هكذا في
النسخ ولعل في الكلام تحريفا أو نقصا فامل وحرر كتبه معجزة

منه على سبع وضيء ان
يكف شعره وثيابه
أخبرنا ابراهيم بن محمد
أخبرني يزيد بن الهادي عن
محمد بن ابراهيم بن الحرث
التي عن عامر بن سعد
عن العباس بن عبد
المطلب رضى الله عنه
أنه سمع النبي صلى
الله عليه وسلم يقول اذا
سجد العبد سجد معه
سبعة آراب وجهه
وكفاه وركبته وقدماه
أخبرنا سفيان عن
داود بن قيس الفراء
عن عبيد الله بن عبد الله
ابن أقرم الخراعي عن
أبيه قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالقاع
من غرة أو الثرة «سك
الربيع» ساجدا فرأيت
بياضا بطيه * أخبرنا
ابراهيم بن محمد ثنا
صفوان بن سليم عن
عطاء بن يسار عن أبي
هريرة رضى الله عنه
قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا
سجد قال اللهم لك سجدت
ولك أسلمت ولك أمنت
وأنت ربي سجد وجهي
للذي خلقه وشق سمعه
وبصره تبارك الله
أحسن الخالقين

« أخبرنا ابن عيينة
عن سليمان بن سحيم
عن إبراهيم بن عبد الله
ابن معبد عن أبيه عن
ابن عباس رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إنني
نهييت أن أقرأ أركم
أو ساجدا فاما الركوع
فعظه وافية الرب وأما
السجود فاجتهد وافية
من الدعاء فقبض من أن
يستجاب لكم * أخبرنا
ابن عيينة عن ابن أبي
نجيح عن مجاهد قال
أقرب ما يكون العبد
من ربه إذا كان ساجدا
ألم تر إلى قوله واسجد
واقرب * أخبرنا
إبراهيم بن محمد
ابن عمرو بن حنبل أنه
سمع عباس بن سهل يخبر
عن أبي جند الساعدي
رضي الله عنه قال كان
رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا جلس في
السجدة تثنى رجله
اليسرى فجلس عليها
ونصب قدمه اليمنى
فإذا جلس في الأربع
أماط رجله عن وركه
وأفضى بمقعدته الأرض
ونصب وركه اليمنى

من هذا ثم قتله أو بلغ منه ما وصفت أو أكثر منه فلم يبرأ من شيء من الجراح حتى أتى عليه فذبحه أو ضربه
فقتله فإن أراد ولأه الدية قائما إليهم ذبية واحدة لاسمها صارت نفسها كانت الجراح كلها تبعها. وإن أرادوا
القود فلهم القودان كان عمدا كما وصفت. وفعل الجراح إذا كان واحد في هذا مخالف لفعله لو كانا
اثنين ولو كان اللذان جرحاه الجراح الأولى اثنين ثم أتى أحدهما فقتله كان الآخر قاتلا عليه القتل
أو العقل تاما وكان على الأول نصف ارش الجراح إن شاء ورثته إن كانا جرحاه جميعا وإن انفرد أحدهما
بجراح فعليه القود في جراحه التي انفرد بها أو ارشها تاما لأن النفس صارت متلفة بفعل غيره فعليه جراحه
كاملة بالغمة ما بلغت وكذلك لو كان جرحه رجلا ثم ذبحه ثالث فالثالث القاتل وعلى الأولين ما في الجراح
من عقل وقود فلو جرحه رجل جراحا فبرأت وقته بعد برئها كان عليه في القتل ما على القاتل من جميع
العقل أو القصاص وفي الجراح ما على الجراح من عقل أو قصاص إذا برأت الجراح فهي جناية غير جناية
القتل كأن قطع يديه فبرأ ثم قتله فعليه القتل إن شاء الورثة وارش اليمين وإن شاءوا القصاص في اليمين ثم دية
النفس وإن شاءوا القصاص في اليمين وقتل النفس ولو كانت اليمين لم تترأ حتى قتله كانت دية واحدة إن
أرادوا الدية أو قصاص في النفس واليمين يقطعون اليمين ثم يقتلونه وإن قتلوه ولم يقطعوا يديه فلا
شيء لهم في اليمين إذا لم تبرا الجراح فالجراح تبع للنفس تبطل إذا قتل الورثة القاتل وإذا أخذوا دية النفس
تامة ولا يكون لهم أن يقطعوا يديه ويأخذوا دية النفس إنما لهم قطع يديه إذا كانوا عتونه مكانهم بالقتل
قصاصا ولو قال الجاني قطعت يديه فلم تبرا حتى قتله وقال أولياء المقتول بل برأت يدها ثم قتله كان القول قول
القاتل لأنه يؤخذ منه حينئذ ديتان إن شاء أولياء المقتول ولا تؤخذ منه الزيادة إلا بإقراره أو بينة تقوم عليه
ولو قامت عليه بينة بان يديه قد برأتا لم يقبل هذا منه حتى يصفو البرء فإذا أثبتوه بما يعلم أهل العلم أنه برء قيل
ذلك منهم فإن قالوا قد سكبت مدتهم أو ما أشبه هذا لم يقبل وإذا قبلت البينة على البرء فقال الجاني قد انتقصت
بعد البرء أو كذب الورثة فالقول قولهم وعلى الجاني البينة أنهم ما انتقصت من جنايته لأن الحق أنه شهد لهم
بالبرء فلا يدفع عنه بقوله

«الرجل يقتل الرجل فيعده وعليه أجنبي فيقتله» قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل الرجل
عمدا فعده عليه غير وارث المقتول فقتله قبل ثبت عليه بينة أو يقرأ بعد ما أقرأ أو ثبت عليه بينة وقبل
يدفع إلى أولياء المقتول ليعتله أو يأخذوا الدية أو يعفو أو بعد ما دفع إليهم ليعتله فكل ذلك سواء وعلى
قائه الأجنبي القصاص الآن تشاء ورثة المقتول أخذ الدية أو العفو ولو ادعى الجهالة وقال كنت أرى
دمه مباحا لم يدبر أجهائنه القود ولو ادعى أن ولي المقتول الذي له القصاص أمره بقتله فأقر بذلك ولي المقتول لم
يكن عليه عقل ولا قود ولا أدب لأنه معين لولي المقتول ولو ادعى على ولي المقتول الذي له القصاص أنه أمره
بقتله وكذب ولي المقتول أحلف ولي المقتول ما أمره فإن حلف فعلى القاتل القصاص ولو ولي المقتول الدية
في مال قاتل صاحبه المقتول وإن نكل حلف لقد أمره ولي المقتول ولا شيء عليه ولا حق لولي المقتول في ماله
ولا مال قاتل صاحبه المقتول ولو كان المقتول وإيمان فأمره أحدهما بقتله ولم يأمر به الآخر لم يقتل به
وكان لأولياء المقتول القاتل أن يأخذ وانصف دية من الأجنبي الذي قتله بغير أمر الورثة كلهم وللوارث
أخذها من مال المقتول الآن يعفوها ولا ترجع ورثته على الأمر بشيء لأنه قد كان له أن لا يقتل إلا بأمره
ولو كان له وارث واحد ففضي له بالقصاص فقتله أجنبي بغير أمره فلا أولياء المقتول القاتل على قاتل صاحبه
القود والدية ولو ولي القاتل الأول الدية في مال قاتل صاحبه دون قاتل صاحبه ولو أن أمما أقر عنده
رجل بقتل رجل بلا قطع طر يبق عليه فجعل فقتله كان على الإمام القصاص الآن تشاء ورثته الدية لأن الله
عز وجل لم يجعل للإمام قتله وإنما جعل ذلك لولي له يقول الله عز وجل ومن قتل مظالم فقد جعلنا لولي

سلطانا فلا يرف في القتل الآية (قال الشافعي) الاسراف في القتل أن يقتل غير قاتله والله أعلم وكذلك لو قضى عليه بالقتل ودفعه إلى أولياء المقتول وقالوا نحن نقتله فقتله الإمام فعليه القود لأنه قد كان لهم تركه من القود وأيهم شاء تركه فلا يكون إلى قتله سبيل والإمام في هذا يخالف أحد ولاية الميت يقتله لأن لكلهم حق في دمه ولا حق للإمام ولا غيره في دمه وهذا يخالف الرجل يقضي عليه الإمام بالرجم في الزانية يقتله الإمام أو أجني هذا الشيء على قاتله لأنه لا يحل حقن دم هذا أبد احتجى يرجع عن الإقرار بكلامه إن كان قضى عليه بإقراره أو يرجع الشهود عن الشهادة إن كان قضى عليه بشهادة شهود وكذلك يخالف المرتد عن الإسلام يقتله الإمام أو الأجني لأن دم هؤلاء مباح لحق الله عز وجل ولا حق لآدمي فيه يحد عليهم بحق أولياء القتل في أخذ الدية من قاتل وإيهم ولا سبيل إلى العفو عنه كسبيل ولاية القتل إلى العفو عن قاتل صاحبهم ولو قتل رجل رجلا عمدا فعدا عليه أجني فقتله الأجني ممن لا يقتل بالمقتول إماما به مغلوب على عقله أو صبي لم يبلغ وإماما به مسلم والمقتول كافر فعلى القاتل إذا كان هكذا دية المقتول ولا ولياء المقتول الأول أخذ الدية من قاتل قاتلهم فإن كان فيها وفاء من دية صاحبهم فهي لهم وإن كان فيها فضل عن دية صاحبهم رد على ورثة المقتول فإن كانت تنقص أخذوا ما بقي من ماله وإن كانت على القاتل المقتول الذي أخذت ديتة ديون من جنائيات وغيره فأولياء المقتول الأول شركاؤهم في ديتة وغيرها وليسوا بأحق بديتة من أهل الديون غيرهم لأن ديتة غير ديتة وهو مال من ماله ليسوا بأحق به من غيرهم

(الجنابة على اليدين والرجلين)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا قطعت اليد من مفصل الكف ففيها نصف الدية وإن قطعت من الساعد أو المرفق أو ما بين الساعد والمرفق ففيها نصف الدية وإن زاد على الكف حكومة يزداد في الحكومة بقدر ما يزداد على الكف ولا يبلغ بالزيادة وإن أتت على المنكب دية كف تامة وسواء اليد اليمنى واليسرى ويد الأعسر ويده غيره وهكذا الرجلان إذا قطعت أحدهما من مفصل الكعب ففيها نصف الدية فإن قطعت من الساق أو الركبة أو الفخذ حتى يستوعب الفخذ ففيها نصف دية وزيادة حكومة كما وصفت في اليدين ويزاد فيها بقدر الزيادة على موضع القدم لا تبلغ الزيادة وإن جاءت على الورك دية رجل تامة وإن قطعت اليد بالمنكب أو إحدى الرجلين بالورك فلم يكن من واحد من القطعين جائفة فهو كما وصفت وإن كانت من واحد منهما جائفة ففيها دية الرجل واليد والحكومة في الزيادة ودية جائفة وسواء رجل الأعرج إذا كانت القدم سالمة فقطعت ويد الأعرج إذا كانت الكف سالمة ورجل الصحيح ويد غير الأعسر وإنما تكون فيها الدية إذا كانت أصابعها الخمس سالمة فإن كانت أصابعها أربع ففيها أربعة أخماس دية وحكومة الكف لا يبلغ بها دية أصبع وإن كانت أصابعها خمسة ففيها أربعة أخماس دية وحكومة الكف والأصبع الشلاء أكثر من الحكومة في الكف ليس لها إلا أربعة أصابع وإن كانت أصابعها ستا ففيها دية وأصبع نصف الدية وحكومة في الأصبع الزائدة وكذلك إن كانت فيها أصبعان زائدتان أو أكثر يزداد في الحكومة بقدر زيادة الأصابع الزوائد ولا تختلف رجل الأعرج والصحيح إلا في أن يجني على رجله ما فيز يدعرج العرجاء وتخرج الصحيحة فتكون الحكومة في الصحيحة أكثر فاما إذا قطعتا أو شلتا فلا تختلفان وإذا كانت اليد الشلاء فقطعت ففيها حكومة والشلل اليس في الكف فتبسط الأصابع أو في الأصابع وإن لم تبسط الكف فإذا كانت الأصابع منقبضة لا تنبسط بحال أو تنبسط إن مدت فإن أرسلت رجعت إلى الانقباض بغير أن تقبض أو منبسطة لا تنقبض بحال أو لا تنقبض إلا أن تقبض فإن أرسلت رجعت إلى الانبساط بغير أن تنبسط فهي شلاء وسواء في العقل كان الشلل من استرخاء مفصل الكف أو الأصابع وإن كان الشلل من استرخاء الذراع أو العضد أو المنكب ففي شلل الكف الدية وفي استرخاء فوقها حكومة وإذا

* أخبرنا مالك عن مسلم
ابن أبي مريم عن علي بن
عبد الرحمن المعافري
قال رأيت ابن عمر
وأنا أعيت بالحصى فلما
انصرف نهاني وقال
اصنع كما كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يصنع فقلت وكيف
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصنع قال
كان إذا جلس في الصلاة
وضع كفه اليمنى على
فخذ اليمنى وقبض
أصابعه كلها وأشار
بأصبعه التي تلي الإبهام
ووضع كفه اليسرى على
فخذ اليسرى (أخبرنا)
عبد الوهاب الثقفي عن
أيوب عن أبي قلابة قال
جاءنا مالك بن الحويرث
فصلى في مسجدنا قال
والله إنى لأصلي وما أريد
الصلاة ولكن أريد أن
أرىكم كيف رأيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصلي فذكر أنه
يقوم من الركعة الأولى
وإذا أراد أن ينهض فأتى
كيف قال مثل صلاتي
هذه * أخبرنا عبد
الوهاب عن خالد الخزازي
عن أبي قلابة أنه أخبره

فان كانت مائة اذ ارفع
 راسه من السجدة
 الاخيرة في الركعة الاولى
 فاستوى قاعدا قام واعتمد
 على الأرض به اخبرنا
 يحيى بن حسان عن
 الليث بن سعد عن أبي
 الزبير المكي عن سعيد
 ابن جبير وملاس عن
 ابن عباس رضي الله
 عنهما قال كان النبي
 صلى الله عليه وسلم
 يعلمنا التشهد كما يعلمنا
 السورة من القرآن
 فكان يقول التحيات
 المباركات الصلوات
 الطيبات ته سلام عليك
 أيها النبي ورحمة الله
 وبركاته سلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين
 أشهد أن لا إله الا الله
 وأشهد أن محمدا رسول
 الله أخبرنا ابراهيم
 ابن محمد أخبرنا صفوان
 ابن سليم عن أبي سلمة بن
 عبد الرحمن عن أبي
 هريرة رضي الله عنه
 أنه قال يا رسول الله
 كيف نصلي عليك يعني
 في الصلاة فقال تقولون
 اللهم صل على محمد
 وآل محمد كما صليت على
 ابراهيم وبارك على محمد
 وآل محمد كما باركت على
 ابراهيم ثم تسلمون على

أصيبت الأصابع فكانت عوجاء أو الكف وكانت عوجاء وأصابعها تنقبض وتنبط فففيها حكمته وان
 جنى عليها بعدما أصيبت ففيه ادية تامة وهكذا رخصت الأصابع فيجبر تنقبض وتنبط غير أن أثر
 الرخ فيها كالخفر ففيها حكمته ويراد فيها بدر الشين والالم وان جنى عليها بعد فأصيبت ففيه ادية تامة
 وسواء يدا الرجل التامة الباطنة القوية ويد الرجل الضعيفة النقيصة المكروهة الاطراف اذا كانت الأصابع
 سالمة من الشلل وسواء الكف المتعرجة من خلقتها والمتعرجة من مصيبتها والأصابع اذا سلمت من اليسر
 لم ينقص أرشها الشين والقول في الرجل كالقول في اليد سواء وسواء اذا قطعت رجل من لارجل له الا واحدة
 أو يد من لا يده الا واحدة أو من له يدا في رجل نصف الدية وفي اليد نصف الدية ولو أن رجلا خلقت له
 في عناء كفان أو يدا من منفصلتان أو خلقتا في يسراه أو في عناءه ويسراه معا حتى تكون له أربعة أي ينظر
 اليهما فان كانت العضد والذراع واحدة والكفان مفترقتان في مفصل فقطع التي يبطش بها ففيها الدية
 والقصاص ان كان قطعها عمدا ولو قطعت الأخرى التي لا يبطش بها كانت ففيها حكمته وجعلها كالأصبع
 الزائدة مع الأصابع من تمام الخلقة وان كان يبطش بها جميعا جعلت اليد التامة التي هي أكثرهما بطشان
 كان موضعها من مفصل الذراع مستقيما على مفصل أو زائلا عنه وجعلت الأخرى الزائدة ان كان موضعها من
 مفصل الذراع مستقيما عليه أو زائلا عنه وان كان يبطشها سواء وكانت احداهما مستقيمة على مفصل
 الذراع جعلت المستقيمة اليد التي لها القود وتمام الارش وجعلت الأخرى الزائدة وان كان موضعها من
 مفصل الذراع واحد اليست واحدة منهما أشد استقامة على مفصل الذراع من الأخرى ولا يبطش باحداهما
 الا كبطشه بالأخرى فهاتان كفان ناقصتان فأيهما قطعت على الانفراد فلا يبلغ به ادية كف تامة ويجعل
 فيها حكمته يجاوزها نصف دية كف وان قطعتا معا ففيها دية كف ويجاوز فيها دية كف على ما وصفت
 من أن تزداد كل واحدة منهما على نصف دية كف وهكذا اذا قطعت اصبع من أصابعها أو شلت الكف
 أو اصبع من أصابعها وهكذا لو كانت لهما ذراعان وعضدان وأصل منكب كان القول فيهما كالقول فيهما
 اذا كانت لهما كفان في ذراع واحدة لا يختلف الا بزيادة الحكمته في قطع الذراعين أو العضدين أو الذراعين
 مع الكفين فيزداد في حكمته ذاك بقدر الزيادة في ألمه وشينه ولو كان له كفان في ذراع احداهما ناقصة الأصابع
 والأخرى تامة أو احداهما زائدة الأصابع والأخرى تامة أو ناقصة كانت الكف منهما العمل بال
 دون التي لا تعمل فان كانتا تعملان فالكف منهما أقواهما عملا فان استوت في العمل فالكف منهما المستقيمة
 المخرج على الذراع وان كانتا سواء فالكف منهما التامة دون الناقصة والأخرى زائدة وان كانت احداهما
 زائدة والأخرى غير زائدة فهما سواء وليست واحدة منهما أولى بالكف من الأخرى وكذلك ان كانتا
 زائدتين معا ولو خلقت لرجل كفان في ذراع احداهما فوق الأخرى منفصلة منها فكان يبطش بالسفلى
 التي تلى العمل بطش ضعيفا وقويا وكانت سالمة ولا يبطش بالعليا كانت السفلى هي الكف التي فيها القود
 والعقل تاما والعليا الزائدة فان كان لا يبطش بالسفلى بحال فهي كالشلاء ولا تكون سالمة الأصابع الا وهو
 يتناول بها وان ضعف تناولها وان كان يبطش بالعليا منهما كانت الكف وان كان لا يقدر على البطش بها
 وهي فيما ترى سالمة فقطعت لم يكن فيها قود ولا دية كف تامة ولا تكون أبدا باطشة بالرؤية دون أن يشهد
 لها على بطش أو ما في معنى البطش من قبض وبسط وتناول شيء

(الرجلين) قال الشافعي رحمه الله ولو خلقت لرجل قدما في ساق فكان يبطأ بهما معا وكانت أصابعهما
 معا سالمة لم تكن واحدة منهما أولى باسم القدم من الأخرى وأيتهما قطعت على الانفراد فلا قود فيها وفيها
 حكمته يجاوز بها نصف أرش القدم وان قطعتهما معا فعلى قاطعتهما القود وحكمته ولو قطعت الاولى كانت
 فيها حكمته فان قطع قاطع الاولى الثانية وهي سالمة تعيش عليها حين انفردت كان عليه القصاص

مع حكومة الاولى وان قطعها غيره فلا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد حكومة أكثر من نصف
 ارش الرجل (قال الشافعي) ولو قال الذي قطعت إحدى رجله اللتين هما هكذا أقدم من بعض أصابعي
 لم أقدمه لأن أصابعه ليست كأصابعه ولو كانت القدمان في ساق فكانت أحدهما مستقيمة الخلقية على مخرج
 الساق وفي الأخرى جنف أو عوج للخروج عن عظم الساق فكان يطأ بهما معاً القدم المستقيمة على مخرج
 الساق وفيها القصاص والأخرى الزائدة لا قصاص فيها وفيها حكومة ولو كانت المستقيمة على مخرج
 الساق أقصر من الخارجة زائلة عن مخرج الساق وكان يطأ على الزائلة كلها وطأ مستقيماً فقطعت لم
 أعجل بالقود فيها حتى أنظر فإن وطئ على الأخرى المستقيمة وطأ مستقيماً كانت هي القدم وكانت الأخرى
 هي المانعة لها بطولها فلما ذهبت وطئ على هذه ففي الأولى حكومة ولا قود وفي هذه ان قطعت بعد قود والدية
 تامة (قال الشافعي) وان لم يطأ على هذه بحال كانت الأولى القدم وكان فيها القود ان أصيبت ودية القدم
 تامة وفي هذه ان أصيبت بعد حكومة (قال الشافعي) ولو لم تقطع ولكن جنى عليها فأشلت فصار لا يطأ عليها
 جعلت في يدية القدم تامة فان قطعت فقطعت فيها يدية القدم فوطئ على الأخرى بعد قطع التي جعلت فيها
 الدية فقطعت الحكم في الأولى وددته بفضل ما بين الحكومة والدية (١) فأخذت منهم حكومة ورددت
 عليه ما بقي وعلت حينئذ أن هذه هي القدم وجعلت في هذه القود تامة (قال الشافعي) والقول فيها اذا قطعت
 من الساق والفخذ كالقول في اليد اذا قطعت من الذراع والعضد لا يختلف

(الأنثيين) قال الشافعي واذا قطعت أليتا الرجل أو المرأة ففيهما الدية وفي كل واحدة منهما نصف الدية
 وكذلك أليتا الصبي فأيهما قطعت أليتا عظيم الأليتين أو صغيرهما فسواء واذا أليتان كل ما أشرف
 على الظاهر من الما كتبتين إلى ما أشرف على استواء الفخذين (٢) وما قطع منهما فبحسب ما اذا كان
 يقدر على القصاص منهما ففيهما القصاص ان كان قناعهما عمداً وما قطع من الأليتين ففيه بحسب
 الأليتين وما شق منهما ففيه حكومة وما قطع من الأليتين فبان ثم نبت واستخلف أو لم ينبت فسواء وفيما قطع
 فأبين منهما بحسب الأليتين ولو قطع فلم ينبت ثم أعيد فالتميم كانت فيه حكومة وهذا كالشق فيه يلتئم ومخالف
 لما بان ثم نبت غيره وما بان ثم أعيد بنفسه فنبت فالتأم

(الانثيين) قال الشافعي واذا قطعت أنثيا الرجل أو الصبي أو أنخصى ففيهما القود ان كان القطع
 عمداً الآن يشاء الجني عليه أن يأخذ الارش فيكون له فيها الدية واذا قطعت احداً عما ففيها نصف الدية
 وسواء اليسرى أو اليمنى ولو قطع رجل إحدى الانثيين فسقطت الأخرى عمداً كان عليه القصاص ان كان
 استطاع القصاص من احدهما ما وثبتت الأخرى وعقل التي سقطت ولو أن رجلاً ورجلاً كما توجأ
 البهائم فان كان يدرك علم ذلك أنه اذا وجئ كان ذلك كاشل في الانثيين ففيهما الدية كما تكون على الجاني
 دية بدلو ضربت يد رجل فشلت وان كان لا يدرك علمه في الجني عليه الا بقول الجني عليه فالقول قوله مع
 عينه وعلى الجاني الدية ان كان أدرك علم ذلك في غير مقت واذا سلت البيضتان وبقيت الجلدة تم عقلهما
 والقصاص فيهما وان قطعهما بالجلدة لم يرد عليه شيء للجلدة وفيهما القصاص والدية تامة واذا سلت البيضتان
 ثم قطعت الجلدة ففي البيضتين الدية وفي الجلدة الحكومة واذا اختلف الجاني والجني عليه فقال الجاني
 جنت عليه وهو موجود وقال الجني عليه بل صحيح فالقول قول الجني عليه مع عينه لان هذا مما يغيب عن
 أبصار الناس ولا يجوز كشفه لهم

(الجناية على ركب المرأة) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا قطعت اسكنا المرأة وهما شقراها فان

(١) قوله فأخذت منهم الخ كذا في النسخ بالجمع في منهم وافراد عليه وانظر (٢) قوله وما قطع منهما إلى
 قوله فنبت فالتأم كذا في النسخ ولعل في الكلام تحريفاً وتكراراً فخر ركبته معصية

* أخبرنا ابراهيم بن محمد
 حدثني سعد بن اسحق
 عن عبد الرحمن بن أبي
 ليلى عن كعب بن عجرة
 رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه
 كان يقول في الصلاة
 اللهم صل على محمد وعلى
 آل محمد كما صليت على
 ابراهيم وآل ابراهيم
 وبارك على محمد وآل محمد
 كما باركت على ابراهيم
 وآل ابراهيم انك حميد
 مجيد * أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن الاعرج عن
 عبد الله بن بجمعة رضى
 الله عنه قال صلى لنا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ركعتين ثم قام فلم يجلس
 فقام الناس معه فلما
 قضى صلاته ونظرنا
 تسليمه كبر فمسح برأسه
 وهو جالس قبل التسليم
 ثم سلم * أخبرنا مالك
 عن يحيى بن سعيد عن
 الاعرج عن ابن بجمعة
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قام من التثنية
 من الظهر لم يجلس فيهما
 فلما قضى صلاته سجد
 سجدتين ثم سلم بعد ذلك
 * أخبرنا ابراهيم بن
 سعد بن ابراهيم عن

فقد عرج على فلا فاس لا تدليس له مثله فان قطعته امر اذ علمها القصاص ان كان يقدر على القصاص منه الا ان نشأ العبد لن شانه فلها الدية تامة وفي أحد شفرها اذا أوعب نصف الدية وفي الشفرين الدية فان قطع الشفران وأعلى الركب فنهى ما الدية وفي الاعلى حكومت وان قطع الاعلى فكان الشفران بحالهما ففي الاعلى حكومت وان قطع الشفران (١) معهما أو ما تاحى بصير ذلك فهما كالشغل في اليد فنهى ما الدية وفي الاعلى حكومت وسوا في ذاك المخفوضه وغير المخفوضه فان كانت امر اذ مقطوعة الشفرين قد اتحما فقطع انسان ما اتهم منها فعليه حكومت وسواء في هذا شفر الصغير والعجز والشابة لا يختلف وسواء شفر الرقواء التي لا تزنى والمكر والنسب تزنى وكذلك أركانهم كلين سرا لا تختلف

﴿عَنْدُ الْأَصَابِعِ﴾ أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ شَدْبَنٍ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ فِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِمَّا عَدَلَ عَشْرَ مِنَ الْأَبْلِ أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَلَيْهِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَصَابِعِ عَشْرَ عَشْرٍ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهَذَا نَقُولُ فَقِي كُلِّ أَصْبَعٍ قَطَعْتَ مِنْ رَجُلٍ عَشْرَ مِنَ الْأَبْلِ وَسِوَاءَ فِي ذَلِكَ الْخَصْرُ وَالْإِهَامُ وَالْوَسْطَى أَمَّا الْعَقْلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَأَصَابِعُ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ سِوَاءٍ وَأَصَابِعُ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ الْفَاتِي وَالشَّابِ سِوَاءٍ وَالْإِهَامُ مِنْ أَصَابِعِ الْقَدَمِ مَفْصَلَانِ فَإِذَا قَطَعْتَ مِنْهَا مَفْصَلٌ فَفِيهِ خَمْسٌ مِنَ الْأَبْلِ وَلِمَّا سَرَاخًا مِنَ الْأَصَابِعِ ثَلَاثَةُ مَفَاصِلَ فَإِذَا قَطَعْتَ مِنْهَا مَفْصَلٌ فَفِيهِ ثَلَاثٌ مِنَ الْأَبْلِ وَثَلَاثٌ وَإِنْ خَلَقَ لِأَحَدٍ مَفَاصِلَ أَصَابِعِهِ سِوَاءٍ لِكُلِّ أَصْبَعٍ مَفْصَلَانِ وَكَانَتْ أَصَابِعُهُ سَالِمَةً يَقْبَضُهَا وَيَبْسُطُهَا وَيَبْطِشُ بِهَا فَقِي كُلِّ مَفْصَلٍ نِصْفُ يَدِيَةِ الْأَصْبَعِ خَمْسٌ مِنَ الْأَبْلِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَشْلُهَا فَقِي أَصْبَعُهُ إِذَا قَطَعْتَ حَكُومَةً وَإِذَا كَانَ لِأَصْبَعٍ هَذَا مَفْصَلَانِ وَكَانَتْ سَالِمَةً فَقَطَعْتُهَا إِنْسَانٌ عَدَا فَعَلَهُ الْقَصَاصُ فَإِنْ قَطَعَ أَحَدٌ أَعْلَى أَعْلَى يَدِيَةِ الْإِهَامِ فَإِنْ شَاءَ الْقَصَاصُ أَنْ أَعْلَى أَصْبَعِ الْقَاطِعِ فَإِنْ كَانَ فِي أَصْبَعِ الْقَاطِعِ ثَلَاثٌ أَنْ أَمَلُ أَخَذَ مَعَ الْقَصَاصِ سِدْسَ عَقْلِ الْأَصْبَعِ وَلَوْ خَلَقَ إِنْسَانٌ لَهُ فِي أَصْبَعٍ أَرْبَعَ أَنْ أَمَلُ كَانَتْ فِي كُلِّ أَنْعَلَةٍ رُبْعُ يَدِيَةِ الْأَصْبَعِ بِعِيَانٍ وَنِصْفَانِ كَانَتْ أَصَابِعُهُ سَالِمَةً وَإِذَا خَلَقْتَ لَهُ فِي أَصْبَعٍ أَرْبَعَ أَنْ أَمَلُ فَقَطَعَ رَجُلٌ مِنْهَا أَعْلَى عَدَا وَلَهُ فِي كُلِّ أَصْبَعٍ ثَلَاثٌ أَنْ أَمَلُ فَلَا قَصَاصَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ أَعْلَى أَرْبَعٍ مِنْ أَنْعَلَةٍ الْمَقْصُورُ لَهُ وَلَوْ كَانَ الْقَاطِعُ هُوَ الَّذِي لَهُ أَرْبَعَ أَنْ أَمَلُ وَالْمَقْطُوعُ لَهُ ثَلَاثٌ أَنْ أَمَلُ فَلَهُ الْقَصَاصُ وَأَرْشٌ مِائِينَ رُبْعٍ أَعْلَى وَثَلَاثُهَا وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ أَصْبَعٌ فِيهَا أَرْبَعَ أَنْ أَمَلُ أَوْ فِيهَا أَعْلَى ثَلَاثَانِ فَكَانَتْ أَطْوَلُ مِنَ الْأَصَابِعِ مَعَهَا أَوْ أَقْصَرُ مِنْهَا وَهِيَ سَالِمَةٌ فِيهَا عَقْلَانِ أَمَّا وَلَيْسَتْ كَالسِّنِّ تَسْقُطُ فَتَسْتَخَفُّ وَأَقْصَرُ مِنَ الْأَسْنَانِ لِأَنَّ الْأَصَابِعَ هَكَذَا تَخْلُقُ وَلَا تَسْقُطُ فَتَسْتَخَفُّ وَالْأَسْنَانُ تَسْقُطُ فَتَسْتَخَفُّ وَإِذَا بَقِيَ فِي الْكَفِّ أَصْبَعٌ أَوْ أَصْبَعَانِ أَوْ ثَلَاثٌ أَوْ أَرْبَعٌ فَقَطَعْتَ الْكَفَّ وَالْأَصَابِعَ فَعَلَى الْقَاطِعِ أَرْشُ الْأَصَابِعِ تَامًا وَجُكُومَةٌ تَامَةٌ فِي الْكَفِّ لَا يَبْلُغُ بِهَا أَرْشُ أَصْبَعٍ وَسِوَاءَ كَانَتْ الْكَفُّ مِنْ أَمْرٍ أَوْ رَجُلٍ لَا يَبْلُغُ بِجُكُومَتِهَا أَرْشُ أَصْبَعٍ إِذَا كَانَتْ مَعَ أَصَابِعٍ وَلَا يَسْقُطُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا حَكُومَةٌ الْإِنْسَانُ يُوْخِذُ أَرْضَ الْيَدِ تَامًا فَيَدْخُلُ الْكَفَّ مَعَ الْأَصَابِعِ لِأَنَّهَُا حِينَئِذٍ تَامَةٌ وَإِذَا قَطَعْتَ الْأَصَابِعَ وَأَخَذَ أَرْضَهَا أَوْ عَقْلًا أَوْ قِصَصًا مِنْهَا ثُمَّ قَطَعْتَ الْكَفَّ فَفِيهَا حَكُومَةٌ عَلَى مَا وَصَفْتَ الْحُكُومَاتِ وَسِوَاءَ قَطَعْتَ الْكَفَّ وَالْأَصَابِعَ أَوْ غَيْرَهُ وَلَوْ خَنَى رَجُلٌ عَلَى الْأَصَابِعِ عَدَا فَقَطَعْتُهَا ثُمَّ قَطَعَ الْكَفَّ اقْتَصَصَ مِنْهُ كَمَا صَنَعَ فَقَطَعْتَ أَصَابِعَهُ ثُمَّ كَفَّهُ وَإِنْ شَاءَ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ قَطَعَ أَصَابِعَهُ وَأَخَذَ مِنْهُ أَرْضَ كَفِّهِ (٢) وَقَالَ فِي الْأَصْبَعِ الزَّائِدَةِ حَكُومَةٌ وَلَوْ خَلَقْتَ لِرَجُلٍ أَصْبَعٌ أَتَمَّلَهَا الَّتِي فِيهَا الظُّفْرُ أَتَمَّلْتَانِ مَقْتَرَقَتَانِ فِي كَتِفَيْهِمَا طُفْرٌ وَلَيْسَتْ وَاجِدَةٌ مِنْهَا أَشَدُّ اسْتِقَامَةً عَلَى خَلْقَةِ الْأَصَابِعِ مِنَ الْآخَرِ وَلَا أَحْسَنَ حَرَكَةً مِنَ الْآخَرِ فَقَطَعَ إِنْسَانٌ أَحَدًا هُمَا لَيْسَ عَلَيْهِ

أبي عبد الله عن أبي حمزة عن
عبد الله بن مسعود عن
أبي رضى أنما عهدا قال
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الركعتين
كانه على الرضف قلت
حتى يقوم قال ذلك
يريد وأخبرنا إبراهيم بن
محمد أخبرني اسمعيل بن
محمد بن سعد بن أبي
وقاص عن عامر بن
سعد عن أبيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم
أنه كان يسم في الصلاة
إذا فرغ منها عن يمينه
وعن يساره . أخبرني
غير واحد من أشل العلم
عن اسمعيل بن عامر
ابن سعد عن أبيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
مثله . أخبرنا إبراهيم
يعنى ابن محمد عن اسحق
ابن عبد الله عن عبد
الرشاد بن بخت عن
واناله بن الأسقع رضى
الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يسم
عن يمينه وعن يساره
حتى يرى خضاه
أخبرنا إبراهيم بن محمد
حدثني أبو علي أنه سمع
عباس بن سهل بن سعد
يخبر عن أبيه أن النبي

(١) قوله معه ما هكذا في النسخ ولعل تنبيه الضمير من تحريف الناسخ ووجه الكلام معه أي مع الأعلى
(٢) قوله وقال في الاصبع انظر قوله وقال فاعلم لها محرقة من الناسخ كتبه مصححه

قصاص وكانت عليه حكومة تجاوز نصف أورش أكلة وإن قطع شراً وغيره الثانية كانت فيه الحكومة كالأولى
وكذلك إن قطع ما عاقل عليه أصبع وحكومة في الزيادة فلو خلقت له أصابع عشر في كف كان يقول فيها
كأنقول فيه لو خلقت له كفان الأصابع المستقيمة على الأكر من خلفه الأربعين أصابعه إذا كانت سالمة
كلها وكذلك لو خلقت له أصبعان فكانت أحداً باطنة والآخرى غير باطنة كانت الباطنة أولى
باسم الأصبع ولو كان هذا في الرجلين كان هذا هكذا إذا كان باطناً عليها كلها فإن كان باطناً على بعضها ولا
باطناً على بعض فإن الأصابع التي فيها عشر عشر هي التي باطناً عليها والتي لا باطناً عليها وإذا قطع منها
شيء كانت فيها حكومة ولو خلقت له رجل أصبع زائدة ولا خرم مثلاً في مثل موضعها في أحد شها
على الآخر بعد أن قطع أصبعه الزائدة قطعت بها أصبعه الزائدة أن شاء إذا كانت في مثل موضعها
وإن لم تكن في مثل موضعها لم تقطع ولو اختلفت الزائدة فكانت من القاطع أو المقطوع أم كانت
أحداً ما بالآخرى إذا كانت مفصلاً واحدة فإن كانت الزائدة من القاطع بثلاثة مفصلات والزائدة
من المقطوع بفصل واحد أو مثل التولول (١) وما أشبهه لم يقدو كانت له حكومة وإن كانت من المقطوع مثلها
من القاطع أو من القاطع مثلها من المقطوع فالدم يجرى في القود أو حكومة وبين الأرض لنقص أصبع
المقطوع عن أصبعه والحكومة أقل من حكومتها ولم يستعد

(أرشد الموضحة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو
ابن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في الموضحة خمس أخبرنا
سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه (قال الشافعي) وبهذا نقول وفي الموضحة خمس من الأبل وذلك
نصف عشر دية الرجل (قال الشافعي) والموضحة في الرأس والوجه كله سواء وسواء مقدم الرأس ومؤخره
فيها وأعلى الوجه وأسفله واليأسفل باطنه وظاهره وما تحت شعر اللحية منها وما برز من الوجه كلها سواء
ما تحت منابت شعر الرأس من الموضحة وما يخرج مما بين الأذن ومنابت شعر الرأس (قال الشافعي) ولا يكون
في شيء من المواضع خمس من الأبل إلا في موضحة الرأس والوجه لأنهما اللذان يبدوان من الرجل فاما موضحة
في ذراع أو عنق أو عضد أو ضلع أو صدر أو غيره فلا يكون فيها الحكومة والموضحة على الاسم فما أوضح من
صغير أو كبير عن العظم ففيه خمس من الأبل لا يزداد في كبير منها ولو أخذت قطري الرأس ولا ينقص منها ولو لم
يكن إلا قدر محيط لانه يقع على كل اسم موضحة وهكذا كل ما في الرأس من الشجاج فهو على الأسماء ولو
ضرب رجل رجل بشيء فنجمة شجرة موصلة فواضح بعضها ولم يوضع بعض كان فيها أورش موضحة فقط وكذلك
لو لم يزد على أن خرق الجلد من موضع وبضع من آخر وأوضح من آخر ففها أورش موضحة لأن هذه الشجة
موصلة (قال الشافعي) ولو بقي من الجلد شيء قل أو كثر لم يخرق وإن ورم فاخضر وأوضح من موضعين والجلد
الذي لم يخرق حاجر بينهما كان موضعين وكذلك لو كانت مواضع بينهما مافصول لم يخرق (قال الشافعي) ولو
شجرة فواضح موضعين وبينهما من الجلد شيء لم يخرق ثم تأكل فأنخرق كانت موضحة واحدة لأن الشجة
اتصلت من الجنابة ولو اختلف الجاني والجاني عليه فقال المجني عليه أنت شققت الموضع الذي لم يكن انشق
من رأسي فلي موضعتان وقال الجاني بل تأكل من جنابتي فانشق فانه يقول المجني عليه مع عيئه لانه قد
وجب له موضعتان فلا يبطلهما إلا إقراره أو بينة تقوم عليه ولا يقص بموضحة إلا بإقرار الجاني أو بشاهدين
يشهدان أن العظم قد برز حتى قرعه المردودان لم ير العظم لأن الدم قد يحول دونه أو شاهدوا امرأتين بذلك لأن
الدم يحول بينه وبين أن يرى أو شاهد يشهد على هذا وبين المدعى إذا كانت الجنابة خطأ فإن كانت عمدا لم
يقبل فيها شاهد وعين ولا شاهدوا امرأتان لأن المال لا يجب إلا بوجوب القصاص وإذا اختلف الجاني والمجني

صلى الله عليه وسلم كان
يسلم إذا فرغ من صلاته
عن يمينه وعن يساره
أخبرنا مسلم بن خالد
وعبد المجيد عن ابن جزيه
عن عمرو بن يحيى المازني
عن محمد بن يحيى بن حبان
عن عمرو بن حبان
عن ابن عمر رضي الله
عنهما عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال يسلم
عن يمينه وعن يساره
أخبرنا الدرارودي
عن عمرو بن يحيى عن
محمد بن يحيى عن عمه
واسع بن حبان قال
مررة عن ابن عمر ومرة
عن عبد الله بن زياد
النبي صلى الله عليه وسلم
كان يسلم عن يمينه وعن
يساره أخبرنا
سفيان عن مسعر عن
ابن القبطية عن جابر
ابن سمرة قال كنا
مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم فإذ لم أحدنا
أشار بيده عن يمينه وعن
شماله السلام عليكم
السلام عليكم فقال
النبي صلى الله عليه وسلم
ما بالكم تؤمّن بأيديكم
كانها أذناب خيل

عليه في الموضع والقول قول الجاني أنهم لم توضع مع عينيه وعلى الجني عليه البينة

(الهاشمية) قال الشافعي رحمه الله وقد حفظت عن عدد لقسمهم وذكري عنهم أنهم قالوا في الهاشمية عشر من الابل وبهذا أقول (قال) والهاشمية التي توضع ثم تهشم العظم ولا يلزم الجاني هاشمية الابل أرقاماً وبما وصفت من البينة على أن العظم انهمش فإذا قامت بذلك البينة لم تهشم هاشمة ولو كانت الشجة كبيرة فتهشمت موضعاً (١) أو مراعٍ بينهما من العظم لم ينهمش كانت هاشمة واحدة لأنها جناية واحدة ولو كان بينهما مائتي من الرأس لم تشققه والفرقة واحدة فيشمت مواضع كان في كل موضع منها انفصل حتى لا يصل به غيره ومجروحاً بثلاث الفرقة هاشمة وهذا أخذ في المنقلة والمأمومة

(المنقلة) قال الشافعي لست أعلم خلافاً في أن في المنقلة خمس عشرة من الابل وبهذا أقول وهذا قول من حفظت عنه من لقيت لآل علم فيها بينهم اختلافاً والمنقلة التي تكسر عظم الرأس حتى يتسقط فيستخرج عظامه من الرأس ليلتم وأما قيل لها المنقلة لأن عظامها تنقل وقد يقال لها المنقلة وإذا نقل من عظامها شيء قل أو كثر فقد تم عقليها خمس عشرة من الابل وذلك عشر ونصف عشرية ولا يجاوز الهاشمية حتى ينقل بعض عظامها كما وصفت

(المأمومة) قال الشافعي رحمه الله تعالى لست أعلم خلافاً في أن في المأمومة ثلث الدية وبهذا نقول في المأمومة ثلث النفس وذلك ثلاث وثلاثون من الابل وثلث والآمة التي تخرق عظم الرأس حتى تصل إلى الدماغ وسواء قليل ما خرق منه أو كثيره كما وصفت في الموضحة ولا تثبت مأمومة الإسهام ودينهم دون علمها كما وصفت بانها قد خرفت العظم فإذا أثبتوا أنها قد خرفت العظم حتى لم يبق دون الدماغ حائل إلا أن تكون جلد دماغ فهي آمة وإن لم يثبتوا أنهم رأوا الدماغ (مادون الموضحة من الشجاج) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولم أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيما دون الموضحة من الشجاج شيئاً وأكثر قول من لقيت أنه ليس فيما دون الموضحة أرض معلوم وإن في جميع ما دونها حكومة قال وبهذا نقول (الشجاج في الوجه) قال الشافعي والموضحة في الوجه والرأس سواء لا يراد أن شانت الوجه وهكذا كل ما فيه العقل مسمى (قال الشافعي) والهاشمية والمنقلة في الرأس والوجه سواء وفي الحية الأسفل وجميع الوجه وكذلك حتى في الحيتين وحيث يصل إلى الدماغ سواء ولو كانت في (٢) الاحسة فخرقت إلى الفم أو كانت في الحية فخرقت حتى تنفذ العظم والحجم والجلد ففيها قولان أحدهما أن فيه ثلث النفس لأنها قد خرفت خرق الآمة وانها كانت في موضع كالرأس والآخر أنه ليس فيها ذلك وفيها أكثر مما في الهاشمية لأنها لم تخرق إلى الدماغ ولا جوف فتكون في معنى المأمومة والجائفة وإذا شانت الشجاج التي فيها أرض معلوم بالوجه لم يزد في شين الوجه شيئاً وإذا كانت الشجاج التي دون الموضحة كانت فيها حكومة لا يبلغ بها بحال قدر موضحة وإن كان الشين أكثر من قدر موضحة لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا وقت في الموضحة خمساً من الابل لم يجز أن تكون الخمس فيما هو أقل منها وكل جرح عدا الوجه والرأس فلما فيه حكومة إلا الجائفة فقط

(الجائفة) قال الشافعي رحمه الله تعالى لست أعلم خلافاً في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي الجائفة ثلث الدية وبهذا نقول وفي الجائفة الثلث وسواء كانت في البطن أو في الصدر أو في الظهر أو في الظهر أو في الطعنة أو الجناية ما كانت إلى الجوف من أي ناحية كانت من جنب أو ظهر أو بطن ففيها ثلث دية النفس ثلاث وثلاثون من الابل وثلث ولو طعن في وركه جافته كانت فيها جائفة ولو طعن في ثغره فخرق جافته كانت فيها جائفة ولو طعن في فخذه فضت الطعنة حتى جافته كانت فيها جائفة وحكومة بزيادة الطعنة في

(١) قوله موضعاً لعله محرف عن موضعين حتى تصح البينة والثنية في قوله بينهما (٢) قوله الاحسة هكذا في النسخ بدون نقط وانظر الضبط والمعنى وحررت به مصححه

نفس أو لا يكتفى أحدهم أو اثماً يكتفى أحدهم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم عن عينيه وعن ثمالة السلام عليكم ورحمة الله * أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال أخبرني شند بنت الحارث بن عبد الله ابن أبي ربيعة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم من صلاته قام النساء حين يقضى تسليماً ومكث النبي صلى الله عليه وسلم في مكانه يسيراً قال ابن شهاب فترى مائة ذلك والله أعلم لكي ينفذ النساء قبل أن يدركهن من انصرف من القوم * أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتكبير قال عمرو بن دينار ثم ذكرته لابي معبد بعد فقال لم أجد ذلك قال عمرو قد حدثني قال وكان

الفخذ لان هذه جناية جعت بين شيئين مختلفين كالأشبهه موضحة في رأسه فضت في رقبته كانت فيها موضحة
وحكومة لاختلاف الحكم في موضع الجرحين ولو طعن رجل رجلًا في حلقه أو في مريته فخرقه كانت
فيها جائفة لان كل واحد منهما يصل الى الجوف وكذلك لو طعنه في السرج فخرقه لان ذلك يصل الى الجوف
(ما لا يكون جائفة) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو أن امرأة عدلت على امرأة عذراء فاقتضتها
فان كانت أمة فعليه ما ناقصها ذهاب العذرة وان كانت حرة فعليه ما ناقصها من ذلك المعنى فيقال أرايت
لو كانت أمة تسوي خمسين من الأبل كمن ناقصها ذهاب العذرة في القيمة فان قيل العشرة كانت عليها خمس من
الأبل وان قيل أكرأ وأقل كان ذلك عليها وكذلك لو اقتضها رجل بأصبعه أو بشئ غير فرجه فان اقتضها
بفرجه فعليه مهر مثلها بالأصابع وحكومة على ما وصفت لا تدخل في مهر مثلها لانه لو أصابها ثيبا كان عليه
مهر مثلها عوضا من الجماع الذي لم تكن هي به زانية ولا تبطل المعصية عنه الجناية اذا كانت مع الجماع
ولو اقتضها فانضاها أو أفضاها وهي ثيب كانت عليه ديته لانها جناية واحدة وعليه مهر مثلها ولو اقتضتها
امرأة أو رجل بعد بلإجماع كانت عليها ديته وليس هذا من معنى الجائفة بسبيل ولو أن امرأة أدخلت في
فرج امرأة ثيب أو درها عودا أو عصرت بطنها فخرج منها خلاء أو من فرجها دم لم يكن شئ من هذا في معاني
الجائفة وتعزروا لاشئ عليها وكذلك لو صنع هذا رجل بامرأة أو رجل وهكذا لو أدخل في حلقه أو حلق امرأة
شيا حتى يصل الى جوفه عزروا لم يكن في هذا ما في الجائفة ولو كانت رجل جائفة فادخل رجل فيها أصبعه
أو عصا أو جريدا حتى وصلت الى الجوف فان لم يكن زاد في الجائفة شيا لم يكن عليه ارش وان كان زاد فيها ضمن
ما زاد وان أدخل السكين جائفته التي لم تكن من جنائبه ثم شق في بطنه شقا الى الجوف فعليه دية جائفة وان
شق ما لا يبلغ الى الجوف ففيه حكومة وان نكأ في الجوف شيا ففيه حكومة وان خرق بالسكين الأمعاء ضمن
النفس كلها ان مات ولا أحسبه يعيش اذا خرق أمعاء (١) وان كان لا يعيش بخرق الأمعاء كالذبيح وان لم
يخرقه ونكأ فمات المحسنى عليه ضمن نصف دية النفس وجعل الموت من الجناية الاولى وجنائته الثانية
(قال الشافعي) ولو أدخل يده أو عودا في حلقه أو موضعاً منه فلا يكون فيه ما في الجائفة واذا لم يزل مر بضا
ضمنا ما صنع به فهو قاتل بضمن دية النفس واذا طعن جائفة فأنفذها حتى خرجت من الشق الآخر
أو رد الرمح فيها فإفجافه الى جنبها وبينه ماشى لم يخرقه فهي جائفتان وهكذا لو طعنه برمح فيه سنان مفترق
فخرقه خرقين بينهما ماشى ولم يخرق ما بين الجائفتين (قال الشافعي) ولو أصيب بطن رجل فخطم فلم يلتئم
حتى طعنه رجل ففتق الخياط وجافه فعليه حكومة وان التأم فطعنه في الموضع الذي طعن فيه فالتأم فعليه
جائفة وهذا هكذا في كل الجراح فلو شج رجل رجلا موضحة فلم يلتئم حتى شجبه رجل عليها موضحة كانت عليه
حكومة ولو برأت والتأمت فشجبه موضحة فعليه أرش موضحة تام والقودان كانت الشجة عمدا والالتئام
يلتصق اللحم ويعاوه الجلد وان ذهب شعر الجلد أو كان الجلد في البطن أو الرأس متغير اللون عما كان عليه قبل
الجناية وعما عليه سائر الجسد اذا كان جلدا ملتئما (قال الشافعي) واذا أصابه بجائفة فقال أهل العلم قد
نكأ ما في بطنه من معاً وغيره فعليه جائفة وحكومة (قال الشافعي) وسواء ما ناله به فصار جائفة من حديد
أو شئ محدد يشبه الحديد فأنفذه مكانه أو قرح أو لم حتى يصير جائفة فعليه في هذا كله أرش جائفة ولو كان لم
يزده على أكره (٢) أو ما أشبهها اذا أثرت ثم ألم من موضع الأثر حتى يصير جائفة

(كسر العظام) قال الشافعي روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال في الترقوة جمل وفي الضلع جمل
ويشبه والله أعلم أن يكون ما حكى عن عمر رضي الله عنه فيما وصفت حكومة لا توقيت عقل ففي كل عظم

(٢) قوله وان كان لا يعيش الخ كذا في النسخ وانظر (٢) قوله على أكره هكذا في بعض النسخ والا كره
الحفرة في الأرض وفي نسخة على الكبيرة فانظر كتبه مصححه

من أصدق موالى ابن عباس (قال الشافعي)
كانت نفسه بعد ما حدثه
أياه : أخبرنا
ابراهيم بن محمد حدثني
موسى بن عقبة عن أبي
الزبير أنه سمع عبد الله بن
الزبير يقول كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
إذا سلم من صلاته
يقول بصوته الأعلى
لا اله الا الله وحده لا
شريك له له الملك وله
الحمد وهو على كل شئ
قدير لا حول ولا قوة الا
بالله ولا نعبد الاياه
النعمة وله الفضل وله
الثناء الحسن لا اله الا الله
مخلصين له الدين ولو كره
الكافرون : أخبرنا
سفيان عن عبد الملك بن
عمير عن أبي الأور الخثري
سمعت أبا هريرة يقول كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ينحرف من الصلاة
عن يمينه وعن شماله
: أخبرنا سفيان عن
سليمان بن مهران عن
عمارة عن الأسود عن عبد
الله قال لا يجعلن أحدكم
للشيطان من صلاته جراً
يرى أن حتما عليه ان لا
ينقل الا عن يمينه فلقد

كسر من انسان غير السن حكومة وليس في شيء منها الرشد معلوم وما يؤخذ في الحكومات كلها بسبب الديارات في المسلمين الأحرار والعبيد وأهل الذمة من الأبل لانهم من سبب الجنائيات والديارات واذ اجبر العظم مستقيما لا عيب فيه ففيه حكومة واذ اجبر معيبا عليه حكومة بقدر شينه وضروعه وعليه حكومة اذا جبر صحيحا لا عيب فيه

(العوج والعرج في كسر العظام) قال الشافعي واذ كسر الرجل اصبع الرجل فقلت فقد تم عقليا ولو لم تشلل وبرأت معوجة أو ناقصة أو معيبة ففيها حكومة لا يبلغ بها دية الاصبع وهذا كذا في الكف ان برأت معوجة ففيها حكومة وان شل شيء من الاصابع ففيها شل من الاصابع عقلة تاما وفي الكف ان عيب بعوج أو غير حكومة (قال الشافعي) وان كان ذنبا في الذراع فبرأت معوجة فقال الجاني خلوا بيني وبين كسر ما لا يجبر مستقيمة لم يكره على ذلك المكسورة ذراعه وجعلت على الجاني أو عاقلته حكومة في جنائيه (قال الشافعي) ولو كسر ما بعد ما برأت معوجة فبرأت مستقيمة كانت له الحكومة بحالها الأولى متعوجة لان ذهاب العوج من شيء أحدثه بعد وهذا كذا في كسر العظام كلها (قال الشافعي) وان كسر يدا فقصبت غير أن اليد تبش ناقصة البش أو تامة ففيها حكومة براد فيها بقدر الشين ونقص البش الآن عيوت من الاصابع شيء أو يشل فيكون فيه عقلة تاما وكذلك العوج وكل عيب كان مع هذا وان كسر ساقه أو فخذاه فبرأت عوجا أو ناقصة بين العوج فيها ففيها حكومة بقدر ما نقص العوج وكذلك ان كسر القدم أو شلت أصابع القدم فقد تم عقلا وفيها تحسون من الأبل واذ اسلمت الاصابع وعيب القدم ففيها حكومة بقدر العيب ونقص المنفعة منه وان كسر القدم أو ما فوقها إلى الخنصر أو الوراء وبرأت يطأ عليها وطأ ضعيفا ففيها حكومة فبراد فيها بقدر زيادة الألم والنقص والعيب وهكذا ان قصرت وأصابع الرجل سالمة حتى لا يطأ بها الأرض الا معتمدا على شئ معلقا للرجل الاخرى ففيها حكومة بقدر ما ناله ولو أصابها من هذا شيء لا يقدر معه على أن يثني رجله ويبسطها فكانت متقبضة لا تنبسط أو ممتسطة لا تنقبض ولا يقدر على الوطء عليها معتمدا على عصا ولا على شيء بحال تم عقلا وكان فيها تحسون من الأبل وسواء كان هذا من ورء أو ساق أو قدم أو فخذ اذ لم يقدر على الوطء بحال تم عقلا ولو جنى عليها بعد تمام عقلا جان فقطعها كانت عليه حكومة ولم تكن عليه دية رجل تامة ولا قودان كانت جنائيه عليها عمدا ولو جنى جان على رجل أعرج ورجله سالمة الاصابع يطأ عليها فقطعها من المفصل كان عليه القودان كانت جنائيه عمدا فان كانت خطأ ففيها نصف الدية ان شاء في العمد في مال الجاني ونصفها خطأ في أموال عاقلة الجاني وهكذا الاعسر يجنى على يده سالمة الاصابع والبش ولو جنى رجل على رجل فضر به بين وركيه أو ظهره أو رجله فغنه المشي ورجلاه تنقبضان وتنسبطان فعليه الدية تامة ومتى أعطيت الدية في شيء من هذه الوجوه الثلاثة التي بها أعطيت الدية ثم عاد إلى حاله ردت به ما أخذت من أخذت منه الدية عليه ولو لم يغنه المشي ولكنه منعه المشي الا معتمدا أعرج أو يجرح رجله فعلى الجاني حكومة لاديه فاذا قطعت رجل هذا ففيها القودان والدية تامة لسلامة الاصابع والرجل وان كان فيهم معتمدا أو كان ضعيفا كما تكون الدية تامة في العين يبصر بها وان كان فيها ضعف

(كسر الصلب والعنق) قال الشافعي رحمه الله تعالى وان جنى رجل على رجل فالتوت عنقه من جنائيه حتى يقلب وجهه فيصير كالملتفت أو أصاب ذلك رقبته وإن لم يعوج وجهه أو يبست رقبته فصار لا يلتفت أو يلتفت التفاتا ضعيفا وهو يسيع الماء والطعام والريق ويتكلم ففيها حكومة براد فيها بقدر الألم والشين ومبلغ نقص المنفعة فان نقص ذلك كلامه وشق عليه معه اساعة المأز يذ في الحكومة وان منعه ذلك اساعة الطعام الا أن يجرده أو المضعغ الانبعاث بآز يد في الحكومة ولا يبلغ بها بحال دية تامة ولو نقص ذلك من كلامه حتى صار لا يفصح ببعض الكلام كانت فيه من الدية بحساب ما نقص من كلامه وحكومة

رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كان ينصرف عن يساره ومن كتاب الامالي في الصلاة الذي يقول الربيع حدثنا الشافعي أخبرنا الربيع حدثنا الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الاسود بن قيس عن أبيه قال أبصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلا عليه هيئة السفر فسمعه يقول لولا أن اليوم يوم الجمعة لخرجت فقال عمر خرج فان الجمعة لا تجب عن سفر أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن اسمعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذئب قال دعى عبد الله بن عمر لسميد بن زيد وهو عوت وابن عمر يستجمر للجمعة فأتاه وورل الجمعة وأخبرت عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله أو مثل معناه أخبرنا مسلم ابن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الاعرج عن عبيد الله بن أبي رافع

لما أصابه سواه لان ما أصابه غير الكلام (قال الشافعي) ولو ذهب كلامه كانت عليه الدية تامة وحكومة فيما صار الى عنقه من الجنابة (قال الشافعي) ولو صار لا يسبغ طعاما ولا شرابا كان هذا لا بيعش فيما أرى فتر بص به فان مات ففيه الدية وان عاش وأسأغ الماء والطعام ففيه حكومة

(كسر الصلب) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا كسر الرجل صلب الرجل فنعه أن يمضي بحال فعلية الدية فان مشى معتمدا فعليه حكومة وان لم تنقص مشيته وبرأ مستقيما فعليه حكومة وان برأ معوجا فعليه حكومة ويزاد عليه في الحكومة بقدر العوج وان ادعى أن قد أذهب الكسر رجاءه فان كانت لذلك علامة تعرف بوصفها فالقول قوله مع عيبه وعلى الجاني الدية تامة لاحكومة معها لان ذهاب الجماع انما كان في العيب بالصلب والجماع ليس بشئ قائم كالكلام باللسان مع الرقبة ولكر لو أشل ذكره بالكسر أو قطعه به كانت عليه دية وحكومة لانها حينئذ جنابة على صلب فولدت على شئ قائم غير الصلب (قال الشافعي) وان لم يكن لذلك علامة تدل عليه وقال أهل العلم به ان معلوما أن الجماع قد يذهب من كسر الصلب وكان ان تربص وقتا من الاوقات فلم تنتشر آلهة قال أهل العلم به لا تنتشر تركه الى ذلك الوقت فان قال لم تنتشر حلف وأخذ الدية وان لم يكن له وقت وقيل هذا قد يذهب ويأتي جلف ما انتشر وأخذ الدية في ذهاب الجماع وانما يكون له الدية في ذهاب الجماع اذا كان يعلم أن ذهاب الجماع يكون من كسر الصلب فاذا لم يكن معلوما عند أهل العلم فله حكومة لازمة ولو كسر الصلب قبل الذكرك حتى يصير لا يجامع بحال فعليه دية في الذكرك وحكومة في الصلب ان لم يمنع المشي بحال

(النوافذ في العظام) قال الشافعي واذا ضرب الرجل الرجل فأنفذ لجمه وعظمه حتى بلغت ضربته المخ أو خرقت العظم حتى خرجت من الشق الآخرف ففيها حكومة لالث عقل العضو لالثاء كانت الحكومة أقل من ذلك أو أكثر وكذلك لو كسر العظم حتى يسيل مخه أو أسنطاه حتى يخرج مخه وينكسر فينبت مكانه عظم غيره كانت فيه حكومة

(ذهاب العقل من الجنابة) قال الشافعي رحمه الله وان كسر رجل عظام من عظام رجل أو جنى جنابة عليه ما كانت الجنابة فاذهب عقله كانت عليه الدية ولم يكن عليه الجنابة التي كانت سبب ذهاب العقل أُرش الا ان يكون ارشها أكثر من الدية فيكون فيها الاكثر من الدية وأرشها وذلك مثل أن يقطع يديه ويشجه مامومة أو ياله بجائحة فيكون عليه دية وثلث ولو جنى عليه جنابة فنقصت عقله ولم تذهب أو أضعفت لسانه أو وورثته فزعا كان فيها حكومة يزاد فيها بقدر ما ناله ولو جنى عليه جنابة في غيره فأشلت يده كان فيها نصف الدية وأرش الجنابة كأنها كانت مأمومة فيجعل فيها الثلث وفي اشلال اليد النصف وان شلت رجله مع يده كانت في اليد والرجل الدية وفي المأمومة ثلث النفس لانها جنابة لها حكم معلوم أهلكت عضوين لها حكم معلوم ولو أصابه بمأمومة فأورثته جنى أو فزعا أو غشيا إذا فزع من رعد أو غيره كانت فيها مع المأمومة حكومة لادية واذا جنى عليه فذهب عقله ففي ذهاب عقله الدية وان كان مع ذهاب عقله جنى عليه جنابة لها أرش معلوم فعليه أرش ثلث الجنابة مع الدية في ذهاب العقل ولو صاح عليه أو دعره بشئ فذهب عقله لم ينل أن عليه شيئا اذا كان الصحيح عليه بالغاي عقل شيئا وكذلك لو صاح عليه وهورا كب دابة أو جدارا فسقط فأت أو أصابه شئ لم ينل أن على الصائح شيئا ولكن لو صاح على صبي أو معتوه لا يعقل أو فزعه فسد عظم من صحتة ضمن ما أصابه وكذلك لو ذهب عقل الصبي ضمن دية والصباح في الصبي والمعتوه اذا كانت منه جنابة يضمن الصائح لانهم لا يفرقان بين الصباح وغيره ولو عدا رجل على بالغ يعقل بسيف فلم يضربه به ودعره دعره أذهب عقله لم ينل أن عليه دية من قبل أن هذا لم تقع به جنابة وأن الاغلب من البالغين أن مثل هذا لا يذهب العقل ولو أن رجلا عدا على رجل بسيف ولم ينله به وجعل يطلبه والمطلوب يهرب منه فوقع من ظهر بيت يراه فأت لم ينل أن يضمن هذا

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أحدهما كان اذا ابتداء الصلاة وقال الاخر كان اذا افتتح الصلاة قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت قال أحدهما وأما أول المسلمين وقال الآخر وأما من المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله ثم يقرأ القرآن بالتعوذ ثم بسم الله الرحمن الرحيم فاذا أتى عليها قال آمين وبقول من خلفه ان كان اماما يرفع صوته حتى يسمع من خلفه اذا كان يجهر بالقراءة أخبرنا ابن أبي يحيى عن جعفر ابن محمد عن أبيه قال جاءت الخطابة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله انا لانزال سفرا كيف نصنع بالصلاة فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث تسبيحات ركعتان ثلاث تسبيحات - جبردا - أخبرنا محمد بن - اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن اسحق بن يزيد البجلي عن عون بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا ركع أحدكم فتال سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فتال سبحان ربى الأعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه - أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كان يوم الجمعة جلس على أبواب المسجد (٣) وذكر الحديث - أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن

(٣) قوله وذكر الحديث هكذا في النسخ ولم يتقدم لئن هذا الحديث ذكره عبارة الام اذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من ابواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على منازلهم الاول فالاول فاذا خرج الامام طويت الصحف واستمعت الخطبة

والمنبر الى الصلاة كالمهدي بدنه ثم الذي يليه كالمهدي بقرة ثم الذي يليه كالمهدي كبش حتى ذكر الدجاجة والبيضاء كته مصححه خدش

دينه لانه ألقي نفسه وكذا لراى نفسه في ماء فغرق أو نازح حرق أو وبر فأت وان كان أعمى أو بصيرا فوقع في ماء يلقى عليه مثل حفرة خفية أو شئ خفى أو من ثلث بيت فأنخف به فأت فمات ضمت عاقلة الطالب دينه لانه اضطر الى هذا ولم يحدث الميت على نفسه ما تنقط به الجنانية عن الجاني عليه وكذلك لو عرض له برب يطلبه اباء أو أسدنا كله أو قتل فقتله أو ولى فقتله لم يضمن الطالب شيئا لأن الجاني عليه غيره (٣) (سلخ الجلد) قال الشافعي رحمه الله ولو أن رجلا سلخ نسيأ من جلده بدن رجل فلم يبلغ أن يكون جائفة وعاد الجلد فالتمام أو سقط الجلد فنبت جلده غير فعله حكومة فان كان عبدا أو استطاع الاقتصاص منه اقتص منه والأفديته في ماله وإذا برأ الجلد معيأ زيد في الحكومة بقدر عيب الجلد مع ما ناله من الألم ولو كان هذا في رأسه أو الجسد أو فيها معاً أو في بعض ما فبت الشعر كانت فيه حكومة ان كان خطأ لا يبلغ شهادة وان لم يبت الشعر غير أنه إذا لم يبت الشعر زيد في الحكومة بقدر الشين مع الألم ولو أفرغ رجل على رأس رجل أو خبته جميعاً أو تنقيها ولم تنبتا كانت عليه حكومة براد فم باقدر الشين ولو تنبتا أو قلا أو نبتا أو فربن كانت عليه حكومة ينقص منها إذا كانت أقل شيناً ويزاد فيها إذا كانت أكثر شيناً ولحلقة حلاق فبت شعره كما كان أو أجود لم يكن عليه شئ والحلاق ليس بجنانية لان فيه نسكاً في الرأس وليس فيه كثير ألم وهو وان كان في اللحية لا يجوز فليس فيه كثير ألم ولا ذهاب شعر لانه يستخلف ولو استخلف الشعر ناقصاً ولم يستخلف كانت فيه حكومة ولو أن رجلاً حلق غير شعر الوجه والرأس فلم يبت أى موضع كان الشعر أو من امرأة كانت فيه حكومة بقدر قلة شينه وسواء ما ظهر من النبات من شعر الجسد أو بطن الأنثى أو ثمن كان أقصى الى أن ترى عورته وكذلك هو من امرأة لانه لا يحل للرجل أن يمس ذلك من امرأة ولا يراه إلا أن تكون زوجته وكذلك ما حلق من رقبته ما من دون نبات شعر الرأس وشعر اللحية من الرجل وان كانت لحية رجل منتشرة في حلقة فلقها رجل فلم تنبت كانت عليه فيها حكومة وما قلت من هذا فيه حكومة فليس فيه حكومة أكثر من الحكومة في خلافه وانما قلت ان في شعر البدن إذا لم يبت حكومة دون الحكومات في الرأس واللحية إذا ذهب الشعر لان أثر شينه على الرجل دون شين شعر الرأس واللحية وجعلت في ذهابه بلا أثر في البدن لان نبات الشعر أصح وأتم له وإذا ضرب رجل رجلاً ضربه باليد ذهب له شعراً ولم يغيره بشر غير أنه ألمه فلا حكومة عليه فيه ويعزر الضارب (قال الشافعي) وان غير جلده أو أثره فعله حكومة لان الجنانية قائمة ولو خلقت لامرأة لحية وشاربان أو أحدهما دون الآخر خلقة يمار رجل أدب وكانت عليه حكومة أقل منها في لحية الرجل لأن اللحية من تمام خلقة الرجل وهي في المرأة عيب إلا أني جعلت فيها حكومة للتعدي والألم (قال أبو يعقوب) هذا إذا لم يبت أو نبت ناقصاً فما إذا نبت ولم يكن قطع من جلده شئ فليس عليه إلا التعزير (قال الربيع) وأنا أقول به

(قطع الأظفار) قال الشافعي رحمه الله وإذا قطع الرجل ظفر رجل عمداً فان كان يستطاع فيه القصاص اقتص منه وان لم يستطع منه القصاص ففيه حكومة فان نبت جميعاً غير مشين ففيه حكومة وان نبت مشيناً ففيه حكومة أكثر من الحكومة فيه إذا نبت غير ناقص ولا مشين وان لم يبت ففيه حكومة أكثر من الحكومة قبله ولا يبلغ بالحكومة دية أمتلة ولادية قدر ما تحت الظفر من الأتلة لان الظفر لا يستوظف إلا الأتلة فلا يبلغ بحكومة رأسه لو قطع ما تحت من الأتلة

(غرم الرجل وخنقه) قال الشافعي رحمه الله ولو خنق رجل رجلاً أو غمه ثم أرسله ولا أثر به منه لم يكن عليه فيه غرم وعزر ولو حبسه فقطع به في ضيقته ولم ينله في يديه بشئ ولم ينعه طعاماً ولا شرباً فقد أثم ويعزر ولا غرم عليه وكل ما ناله من خدش أو أثر في يديه يبقى ففيه حكومة وان كان أثره يذهب مثل الخضر من النطمة فلا حكومة

(الحكومة) قال الشافعي رحمه الله الجنائيات التي فيها الحكومة كل جنائية كان لها أثر باق جرح أو

خذ ثوباً أو كسر عظم أو ورم باق أولون باق فاما كل ضرب ورم أو ورم فلم يبق له أثر فلا حكومة فيه وكل ما
 قلت فيه حكومة فالحكومة فيه من وجوده منها أن يخرج في رأسه أو في وجهه جرحا دون الموضحة فيبراً كالم
 الجرح ورح فاندرد من الموضحة ثم أنظر كم قدر الجرح الذي فيه الحكومة من الموضحة فان قال أهل العلم به
 جرحه قدر نصف موضحة جعل فيه ما في نصف موضحة فان قالوا كذا وأقل جعل فيه بقدر ما قالوا انه
 موقعه من الموضحة في الالم ويطء البرء وما أشبهه (قال الشافعي) وان قالوا لا تدري للمغيب العظم والله قد
 يكون دون لحم كثير وقيل كم قدرها من الموضحة قبل احتاطوا فان قلتم لا شئ في أنها نصف موضحة وقد
 نشئ في أن تكون ثلثين لثلاثين لا تشبه ذلك قيل فهي النصف الذي لا تشكون فيه ولا يعطى منه بالشئ شئ
 (قال الشافعي) واذا شأن الوجه أو الرأس جرح نظري الجرح كما وصفت ونظري الشين مع الجرح فان كان
 الشين أكثر أرسا من الجرح أخذ بالشين وان كان الجرح أكثر أرسا من الشين أخذ بالجرح ولم يزد الشين شئ وان
 قيل الشين أرس موضحة أو أكثر منه نقص من موضحة شيئاً ما كان الشين وانما معنى ان يبلغ به موضحة أن
 الموضحة لو كانت فسانت لم يزد على أرس موضحة فاذا كان الشين مع ما هو أقل من موضحة لم يجز أن يبلغ
 الشين مع الجرح دون موضحة أرس موضحة وان كان الضرب لم يجرح وبقى منه شين فهكذا ولا يؤخذ بالشين
 شئ إلا أن يكون شين لا يذهب بحال أو ينال اللحم بما يحشفه أو يفجر منه شيئاً أو يجرحه فان جرحه في الرأس
 أو الوجه جرحا دون الموضحة قيل لاهل البصر بذلك قدر والذلك بقدره من الموضحة واحتاطوا فان قلتم
 لا نشئ في أنها نصف موضحة وقد نشئ في أن تكون ثلثين لثلاثين لا تشبه ذلك قيل فهي النصف الذي
 لا تشكون فيه ولا يعطى منه بالشئ شئ واذا كان هكذا أخذ له أرس وان سود اللون أو خضره سوادا
 يبقى أو خضره كذلك فشان الوجه سئل أهل العلم فان قالوا صار الى هذا جرح من اللحم أخذ بالشين فيه أرس
 وان قالوا هذا مشكل وان بلغ مدة كذا ولم يذهب لم يذهب أبداً ترك الى تلك المدة فان لم يذهب أخذ له أرس
 ومتى أخذه شئ مما وصفت غير أثر الجرح الذي يعلم انه لا يذهب ارسا ثم ذهب رد الارش الذي أخذه وما
 قلت من الجراح التي لا قدر فيها وكسر العظام والشين سواء في الحر والحررة والمملوك والذمي والذمية
 يقوم في دية كل واحد منهما كما يقوم في ثمن المملوك ويحذف دية كل واحد من الاحرار بقدرها فيجحد في دية
 المجوسى بقدر الموضحة وفي دية المرأة بقدر موضحتها وكذلك النصراني واليهودي وكذلك الحر فيكون في
 موضحة ومادون موضحة بقدر دية كان دية ثمنه كما تكون قيمة المملوك ثمنه واذا كان الجرح في غير
 الرأس والوجه في عضويه أرس معلوم فليس في جرحه اذا التأم الا قدر الشين الباقي بعد التئامه من قبل أنه
 ليس في جراح الجسد قدر معلوم الا الجائفة لحوف تلفها واذا بلغ شين الجرح الذي في العضو الذي فيه قدر معلوم
 أكثر من ذلك العضو نقصت الحكومة على قدره وذلك مثل أن يجرح في أغملة من أطراف أصابع يديه أو
 رجله أو ينزع له ظفر فيكون أرس الشين فيها أكثر من دية الاغملة فلا يبلغ به دية أغملة لانه لو قطعت أغملة
 وشانته لم يزد على قدرها فلا يبلغ بما هو دونها من شينها قدرها ولو كان الجرح في وسط الاكمل أو أسفلها وكان
 قدر شينه أكثر من أرس أغملة لم يبلغ به أرس أغملة كما وصفت وان كان الجرح في الكف أو القدم فسان با أكثر
 من ارس الكف أو القدم لم يبلغ به أرس كف ولا قدم لانهم لو قطعنا فسانتا لم يزد على ارسهما بالشين شيئاً فلا
 يبلغ بمادون قطعهما من الجناية عليهما ارس قطعهما ولا شللهما وهكذا ان كان في الذراع أو العضد أو الساق
 أو القدم لم يبلغ بشينه قدر دية يد تامة ولا رجل تامة ولو كان الجرح والشين أو أحدهما في جميع البدن كله كان
 فيه ما شأن الجرح لا يبلغ به دية الجرح وللشين ان كان حراً ولا قيمته ان كان عبد الا ان في قطع اليدين الدية
 فان قال قائل فكيف حددت في الشين الذي تواريه الثياب فقلت يبلغ به مادون الدية فيجعله في الوجه الذي
 يبدو والشين فيه أقبح محدودا بموضحة وهي نصف عشر الدية قلت لما وصفت من أنه لا يجوز أن يبلغ شين لا جرح
 فيه ارس جرح في موضع من المواضع لا يبلغ بموضحة ما يبلغ فيه شين موضحة وهي أكثر مادونها

عطاء بن أبي رباح قال
 قلت لابن عباس أقصر
 الى عرفة قال لا ولكن الى
 جدة وعسفان والطائف
 وان قدمت على أهل
 أو ماشية فأتم (قال) وهذا
 قول ابن عمر وبه نأخذ
 أخبرنا مسلم بن خالد
 عن ابن جريج عن ابن
 أبي عمير عن عبد الله بن
 باباه عن يعلى بن أمية
 قال قلت لعمر بن الخطاب
 ذكر الله عز وجل القصر
 في الخسوف فاني القصر
 في غير الخسوف فقال عمر
 ابن الخطاب رضي الله
 عنه عجبت مما عجبت
 منه فسألت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 فقال صدقة تصدق الله
 بها عليكم فاقبلوا صدقته
 أخبرنا عبد الوهاب
 ابن عبد المجيد عن
 أيوب بن أبي تميمة عن محمد
 ابن سبير عن ابن
 عباس رضي الله عنهما
 قال سافر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 فيا بين مكة والمدينة آمنا
 لا يخاف الا الله فصلى
 ركعتين قال الا صم
 أظنه سقط من كتابي

لحددت لو كان في موضعها أقل منها بان لا يبلغ به قدر حاله لا يجوز أن يبلغ به المالم يبلغها من الشين وكذلك قلت في كل جرح وشين بعضه قدر ولم أحد الديات على شين موضحة ولا ألم ألا ترى أن في الاذن نصف الدية وفي اليد نصف الدية وليست منفعة الاذن والشين ذهبا ما قرىبان منفعة اليد والشين ذهبا ما قرىبان في الاغلة ثلاثا من الابل وثلاثا وفي الموضحة خمس من الابل وفي الهاشمة عشر وذهب الاعملة أشين وأضر من موضحة وهاشمة ومراضح وهو اشم ولولا ما وصفت كان في الشين أبدا ما نقص الشين كما يكون ذلك في متاع جنى عليه فنقص به بعيب دخله (قال الشافعي) وإذا كسر عظم من العظام ثم جبر على غير عظم ففيه حكومة بقدر ألم أو جرح أو ضعف ان كان فيه وان جبر على عظم أو شين غير العظم ففيه حكومة على ما وصفت لا يبلغ به مادية العظم لو قطع كان بكسر أغله أو بكسر ذراع ولا يبلغ بحكومة شين الاغلة أرش أغلة ولا بحكومة للذراع ارش يدوهذا هكذا (١) في الفخذ والساق والقدم والانف والفخذ فاما الضلع اذا كسر وجبر فلا يبلغ به دية جائفة لان أكثر ما فيه ان يصير منه الجائفة

(١) (التقاء القارسين) قال الشافعي رحمه الله وإذا اصطدم الراكان على أي دابة كان كل واحد منهما مائتا ماعا فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه من قبل ان كل واحد منهما ما جان على نفسه وعلى غيره وأن كل واحد منهما مات من صدمته وصدمة غيره فبطل جنايته على نفسه ويؤخذ له جناية غيره كما لو جرح نفسه وجرحه غيره كان على الجراح نصف الدية لانه مات من جنايته وجناية غيره وهكذا القوم رمون بالمنجنق معافير جمع الحجرج عليهم فيقتل منهم رجلا فان كانوا عشرة فقد مات من جنايته على نفسه وجناية التسعة مع نفسه عليه فترفع حصته من جنايته على نفسه ويؤخذ له جناية غيره عليه فيؤخذ لورثته تسعة أعشار دية من الذين رموا بالمنجنق معه من عاقلة كل واحد منهم عشر دية وسواء كان أحدا را كبين على فيل والآخر على كبش أو كانا على دابتين سواء ومتفاوتين وان مانت دابتهما ضمن كل واحد منهما في ماله نصف قيمة دابة صاحبه ولو اصطدم الفارس والراجل كانا كالقارسين يصطدما وكذلك الراجلان يصطدما وسواء كانا أعين أو صعيحين أو أحدهما أعين والآخر صعيح يضمن الاعين من جنايته ما يضمن البصير وسواء غلتهما دابتهما أو غلبت احدهما ولم تعلم ما ولا واحد منهما وكذلك لو تقهقرت بهما دابتهما فرجعت كل واحدة منهما على عقبها فاصطدما فأتانا أو فعلت هذا دابة أحدهما وكان الآخر مقبلا على دابته ولو كان أحدهما عبدا والآخر حرا ضمن عاقلة الحر نصف قيمة العبد بالغة ما بلغت وكان نصف دية الحر في عتق العبد فان كان في نصف قيمة العبد فضل عن نصف دية حر دفع الى سيد العبد فان كان وفاء فهو قصاص ولا شيء لسيده وان كان فيه نقص أقص بقدره ولا شيء على سيد العبد (قال الربيع) اذا كانا حيين فاما اذا مات العبد فان الجناية في رقبته ولا شيء على سيده وعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد تؤخذ من عاقلة الحر وترد على ورثة الحر ان كان مثل نصف دية أو أقل لان قيمة العبد تقوم مقام بدنه لو كان حيا فتبع بالجناية فاما اذا كان زائدا على نصف (٢) قيمة الحر فهو رد على سيده ومتى أخذ (٣) من نصف قيمة العبد رجع ورثة الحر وأخذوا نصف دية قتلهم فان عجزت قيمة العبد فلا شيء لهم (قال الشافعي) وإذا كان المصطدمان عبدين كان نصف قيمة كل واحد منهما في عتق صاحبه وبطلت الجناية من قبل أن الجانيين جميعا قد ماتا ولا يضمن عنهما عاقلة ولا مال لهما وسواء في الاصطدام القارسان اللذان يعقلان والمعطوان والاعميان والبصيران وأن يكون أحدهما معتوها والآخر عاقلا أو أحدهما صيدا والآخر بالغا اذا كانا را كبي

(١) قوله في الفخذ كذا في بعض النسخ وهو مكرر مع الفخذ بعده وفي نسخة في العبد ولعلها محرفة عن العضد وحرره (٢) قوله قيمة الخ كذا في النسخ ولعل قيمة محرفة عن دية (٣) قوله من نصف لعل من زائدة من الناسخ أو سقط مجرورها وهو العاقلة أو نحوه كتبه مصححه

ابن عباس « أخبرني ابن أبي يحيى عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر كان اذا زالت الشمس وهو في منزله جمع بين الظهر والعصر في الزوال واذا سافر قبل أن تزول الشمس أخر الظهر حتى يجمع بينها وبين العصر في وقت العصر قال وأحببه قال في المغرب والعشاء مثل ذلك « أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي رواد عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس وابن الزبير لا يختلفان في التشهد « أخبرنا مالك عن أبي حازم ابن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم وحانت الصلاة العصر فأتى المؤذن أبا بكر

الدابتين بأنفسهما أو جعلهما عليهما أو أهما أو وليا هما في التسبب أن لم يكن لهما أب فان كان جلهما أجنبيان ومثلهما لا يضبط الدابة فتدعى من أصابا على عاقلة الذي جعلهما لأن جعلهما معدوان عليهما فيضمن ما أصابا في جله (قال الشافعي) واصطدام الرجلين عمد أو خطأ سواء الألفي المأثم ولا قود في الصدمة وهي خطأ عمد تحملها العاقلة والدية فيها إذا كانا مقبلين مغفلين وإذا كانا مدبرين وحرنت بهما دابتاهما إذا اصطدما مدبرين غير مقبلين عامدى الصدمة فنصف دية مغفلته وإن كان أحدهما مقبلا فنصف دية الذي أقل مغفلته ونصف ديته إذا كان مات من صدمته وصدمة مدبر غير مغفلته

(صدمة الرجل الآخر) قال الشافعي وإذا كان الفارس أو الراجل واقفا في ملكه أو غير ملكه أو مضطجعا أو راقدا فصدمة رجل فقتله والمصدوم يبصر ويقدر على أن يخرف أو لا يبصر ولا يقدر على أن يخرف أو أعى لا يبصر فواء ودية المصدوم مغفلته على عاقلة الصادم (قال الشافعي) ولومات الصادم كانت ديته هدر الأله جنى على نفسه ولو أن الواقف انخرف عن موضعه فالتقى هو وآخر مقبلين فصدمة فانا مصطد من فنصف دية كل واحد منهما على عاقلة صادمه لأن له فعلا في التخرف ولو كان تخرفه موليا عنه فكان الفارس أو الراجل الصادم له كان كهو ولو كان واقفا فضمن عاقلة الصادم ديته ولومات الصادم كان دمه هدر الأله جنى على نفسه وإذا ماتت الدابتان من الاصطدام فنصف ثمن كل واحدة منهما على الصادم لأن العاقلة لا تضمن ثمن دابة

(اصطدام السفينتين) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا اصطدم السفينتان فكسرت أحدهما الأخرى ومات من فيهما وتلفت جملتهما أو مات تلف منهما أو عا فيهما أو من أحدهما فلا يجوز فيها إلا واحد من قولين إما أن يضمن القائم في حاله تلك بأمر السفينة نصف كل ما أصابت سفينته لغيره ولا يضمن بحال الآن يكون يقدر أن يصرفها بنفسه ومن يطيعه فلا يصرفها وأما إذا غلبته فلا يضمن ومن قال هذا القول قال القول الذي يصرفها في أنها غلبته ولم يقدر أن يصرفها أو غلبته بريح أو موج وإذا ضمن ضمن غير النفوس في ماله وضمت النفوس عاقلة إلا أن يكون عبدا فيكون ذلك في عنقه وسواء كان الذي يلي تصرفها مالكا لها أو موكلا فيها أو متعديا في ضمان ما أصابت إلا أنه إذا كان متعديا فيها ضمن ما أصابها هي وأصابت وهكذا إن صدمت ولم تصدم أو صدمت وصدمت فأصابت وأصابت فسواء من ضمن راكبها بكل حال ضمنها وإن غلب أو غلبا ومن لم يضمن إلا من قدر على تصرفها فتر كها ضمن الذي لم يغلب على تصرفها وجعله كعماد الصدم ولم يضمن الغلوب (قال الشافعي) وإذا صدمت سفينة بغير أن يعمد بها الصدم لم يضمن شيئا في سفينة بحال لأن الذين فيها دخلوا غير متعدي عليهم ولا على أموالهم وإذا عرض راكبي السفينة ما يخافون به التلف عليها وعلى من فيها وما فيها أو بعض ذلك فألقى أحدهم بعض ما فيها رجاء أن تخف فتسلم فان كان ما ألقى لنفسه فإله أ تلف فلا يعود بشئ منه على غيره وإن كان بعض ما ألقى لغيره ضمن ما ألقى لغيره دون أهل السفينة فان قال بعض أهل السفينة لرجل منهم ألقى متاعك فإله لم يضمن له شيئا لأنه هو ألقاه وإن قال ألقاه على أن أضمنه فإذن له فإلقاه ضمنه وإن قال ألقاه على أن أضمنه فإذن له فإلقاه ضمنه دون ركاب السفينة إلا أن يتطوعوا بضمانه معه فان خرق رجل من السفينة شيئا أو ضرب به فأنشق أو انشق فغرق أهل السفينة وما فيها ضمن ما فيها في ماله وضمن ديات ركبانها عاقلة وسواء كان الفاعل هذابا مالكا للسفينة أو القائم بأمرها أو راكبا لها أو أجنبيا مرتبها

(جناية السلطان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أقام السلطان حردا من قطع أو حرد قذف أو حرد زنا ليس برجم على رجل أو امرأه عبد أو حر فمات من ذلك فالحق قتله لأنه فعل به ما لزمه وكذلك إن اقتص منه في جرح يقتص منه من مثله وإذا ضرب في خمر أو سكر من شراب بنعلين أو طرف ثوب أو بدأ أو ما أشبهه ضرب باحيط به العلم أنه لا يبلغ أر بعين أو يبلغها ولا يجاوز زهافات من ذلك فالحق قتله وما قلت

فتقدم أبو بكر وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكثر الناس التصفيق وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته فلما أكره الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكأنت فرفع أبو بكر يديه فحمد الله على ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استأخر وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قضى صلاته قال مالي رأيتكم أكثرتم التصفيق من نابه شيء في صلاته فليسج فإنه إذا سج التفت إليه فأنما التصفيق للنساء * أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال التسبيح للرجال والتصفيق للنساء * حدثنا سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال دخل رسول الله

بقر السلطان أنه مات من فقد ما منعه وإن حبسه مدة يمكن أن يموت فيها من حبسه أعطش أو جوعاً فمات
 فخنه إذا ادعى ورثته أنه مات من فقد ما منعه وكذلك لو أخذته قد كرجوا أو عطشاً فحبسه مدة يمكن
 أن يموت (١) من أتت عليه فيها من ذ كرمثل جوعته أو عطشه وكذلك لو حبسه فجرده ومنعه الأذنة في
 برداً وحرراً كان البرد والحر مما يقتل مثله فخنه وإن كان مما لا يقتل مثله لم يخنه من قبل أنه قد يموت
 فجاء من غير مرض يعرف ولا يخنه حتى يكون الأغلب أنه مات بتعذيبه مدة يموت من منع مثل ما منعه
 فيها فإذا كان لرجل سلعة فأمر السلطان بقطعها أو أكلها فأمر السلطان بقطع عضوه الذي هي فيه والذي
 هي به لا يعقل أماسي وأما مغلوب على عقله أو عاقل ذا كرهه على ذلك فمات فعلى السلطان القود في المكروه إلا
 أن تشاء ورثته أن يأخذوا الدية وقد قيل عليه القود في الذي لا يعقل وقيل لا قود على السلطان في الذي
 لا يعقل وعليه الدية في ماله (قال أبو يعقوب) والصبي مثل المعتوه (قال الشافعي) إذا ما غلب السلطان
 يفعل هذا فيقادمه الآن يكون ذلك أماسي أو معتوه لا يعقل أو وليه فيضمن الدية ويدفع عنه القود بالشبهة
 ولو كان رجل أغلف أو أمر أدم تخفض فأمر السلطان بهما فعندنا إنما يضمن السلطان لأنه قد كان عليهما
 أن يفعلا الآن يعذرهما في حشدية أو برشدية يكون الأغلب أنه لا يسلم من عذري مثله فيه من عاقلة ديتها
 ولو أكره السلطان رجلاً على أن يرقى نخلة أو ينزل في بئر في أنزل فقط فمات فخنه السلطان وعقلته
 عاقلة وكذلك لو كافه أن يفعل شيئاً قد يتلف من فعل مثله ولو كافه أن يمشي فلبا في أمر يستعين السلطان في
 مثله فخنه فمات لم يضمن لأن الأغلب أن هذا الأعمات من مثله الآن بقر السلطان أنه مات منه فخنه في ماله
 أو يكون معاصياً أنه إذا فعل مثل ما كافه كان الأغلب أن ذلك يتلف وإذا كان هذا كافه فخنه السلطان
 وقد قيل يضمن السلطان من هذا ما يضمن من استعمل عبداً مجبوراً فأمال أمر ليس من صلاح المسلمين أكره
 السلطان عليه رجالات منه في ذلك الأمر فالسلطان ضامن لدية من مات فيه

(ميراث الدية) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري
 عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يقول الدية للعاقلة ولا تراث المرأة من دية زوجها
 شيئاً حتى أخبره الضحالك بن سفيان أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من
 دية زوجها فرجع إليه عمر (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كتب إلى الضحالك بن سفيان أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية بنته قال ابن شهاب
 وكان أشيم قتل خطأ (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد في أن يرث الدية في العبد والخطأ من ورث ماسواها من
 مال الميت لأنهم اتفكوا عن الميت وبهذا أخذ فتورث الدية في العبد والخطأ من ورث ماسواها من مال الميت وإذا
 مات المجنى عليه وقد وجبت دية فمن مات من ورثته بعد موته كانت له حصته من دية كأن رجلاً جنى عليه في
 صدر النهار فمات ابنه من آخر النهار فأخذت دية أبيه في ثلاث سنين فبراث الابن الذي عاش بعده ساعة
 قائم في دية كما ثبت في دين لو كان لأبيه وكذلك أمر أنه وغيرهما من يرثه إذا مات ولو مات وله ابن كافراً فأسلم بعد
 وفاته بقليل لم يرث منه شيئاً لأن أمه مات وهو غير وارث له وكذلك لو كان عبداً فعتق أو كانت امرأته كذلك ولو
 نكح بعد الجنابة ثم مات ورثته أمر أنه

(عفو المجنى عليه في العبد والخطأ) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال إذا جنى الرجل جنابة خطأ
 فغفوا المجنى عليه أرض الجنابة فإن لم تمت من الجنابة فالعفو جائز وإن مات فالعفو وصية تجوز من الثلث وهي
 وصية غير قاتل لأنها على عاقلة ولو كان الجاني مسلماً من لا عاقلة له كان العفو جائزاً لأنها على المسلمين ولو
 كان الجاني نصرانياً أو يهودياً من أهل الجزية كان العفو جائزاً من قبل أنها على عاقلة فإن كان الجاني نصيباً
 لا يجري على عاقلة الحكم أو مسلماً أقرب بجنابة خطأ فالدية في أموالهم ماعوا والعفو باطل لأنها وصية لقاتل
 وللورثة أخذها بها ولو كان الجاني عبداً فغفوا عنه المجنى عليه ثم مات جاز العفو من الثلث لأنها ليست بوصية

محمد بن عمار بن عمرو بن
 حزم عن محمد بن إبراهيم
 ابن الحرث التيمي عن أم ولد
 لإبراهيم بن عبد الرحمن
 ابن عوف عن أم سلمة أن
 امرأة سألت أم سلمة
 فقالت اني امرأه أطيل
 ذيلي وأمشي في المكان
 القذر فقالت أم سلمة
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يطهر ما بعده
 * أخبرنا مالك بن أنس
 عن عامر بن عبد الله بن
 الزبير عن عمرو بن سليم
 الزرقى عن أبي قتادة
 الانصاري رضى الله
 عنه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يصلي
 وهو حامل أمامة بنت أبي
 العاص وهي بنت بنت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فإذا سجد وضعها
 وإذا قام رفعها
 * وأخبرنا سفيان بن
 عيينة عن عمرو بن دينار
 عن جابر بن عبد الله أن
 معاذاً أم قوم في العتبة
 فافتتح سورة البقرة فتخفى
 رجل من خلفه فصلى
 فذكر ذلك للنبي صلى
 الله عليه وسلم فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم لمعاذ

للعبد انما هي وصية لمولاه ولو كان المجنى عليه خطأ فقال قد عفوت عن الجاني القصاص لم يكن عفوا عن المال حتى يتبين أنه أراد بعفوه الجناية العفوع عن المال لانه قد يرى أن له فصا صا وكذلك لو قال قد عفوت عنه الجناية وما يحدث منه او عليه المين ان كان حيا ما عفا المال الذي يلزم بالجناية وعلى ورثته ان كان ميتا المين هكذا على عليهم ولو قال قد عفوت عنه ما يلزمه من الارش والجناية كان عفوا عن الكافر لانه ليست له عاقلة يحجر عليها الحكم وعن أقر بالجناية خطأ ولم يكن عفوا عن العاقلة الا أن يكون قد أراد بقوله قد عفوت عن أرض الجناية أو ما يلزمه من ارض قد عفوت ذلك عن عاقلة لا ترى أنه لا يلزمه من ارض الجناية شيء فإذا عفا ما لا يلزمه لم يكن عفوا ولا يكون عفوا في هذا خاصة الاما وصفت من أن يقول قد عفوت ما يلزم لي على عاقلة في أرض جنائي أو ما يلزم من ارض جنائي ان كان من لا تعقله العاقلة ولو كانت الجناية جرحا فعفا أرضه عفوا صحيحا ثم مات من الجراح ففها قولان أحدهما انه يجوز العفو في ارض الجناية ولا يجوز فيما زاد على قدر الجرح بالموت على ارض الجرح كأن الجرح كان يدافع ارضها ثم مات فيجوز العفو في نصف الدية من الثلث ويؤخذ نصفها والثاني أنه لا يجوز اذا كان العقل يلزم القاتل لان الهبة البتة في معاني الوصايا فلا يجوز لقاتل فان كانت الجراح خطأ تبلغ دية نفس أو أكثر فعفا ارضها ثم مات جاز العفو من الثلث لانه قد عفا الذي وجب أو أكثر منه (قال) واذا جرح المحجور عليه بالغا ومعتوها أو صبيا فعفا أرض الجرح في الخطا لم يجز عفوه وكذلك في العبد الذي لا يكون فيه القود وان عفا القود جاز عفوه فيه فان عفا دية في الخطا عن عاقلة قاتله فهي وصية تغير قاتل فمن أجاز وصيته أجاز هذا العفو في وصيته ومن لم يجز خال لم يجز هذا العفو بحال

(القسامة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره رجال من كبراء قومه ان عبد الله بن سهل ومحبيته خرجا إلى خيبر من جهد أصابهما فافترقا في حواشيهما فأتى محبيته فاخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقير أو عين فأتى به ودفع قال أتم والله قتلتموه فقالوا والله ما قتلناه فاقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم فاقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل أخو المقتول فذهب محبيته يتكلم وهو الذي كان يخبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم محبيته كبر كبير يد السن فتكلم حويصة ثم تكلم محبيته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أن يدوا صاحبكم وأما أن يؤذونا بحرب فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فكتبوا اليه انا والله ما قتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحبيته وعبد الرحمن أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتخلف يهود قالوا ليسوا مسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم بمائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار قال سهل لقد ركضتني منها ناقة جراء (١) قال الشافعي أخبرنا الثقي قال حدثني يحيى بن سعيد وأخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك الا أن ابن عيينة كان لا يثبت أقدم النبي صلى الله عليه وسلم الانصارين في الايمان أم يهود فيقال في الحديث انه قدم الانصارين فنقول فهو ذلك أو ما أشبه هذا (قال الشافعي) وبهذا نقول فاذا كان مثل هذا السبب الذي حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بالقسامة حكمنا بها وجعلنا فيها الدية على المدعى عليهم فاذا لم يكن مثل ذلك السبب لم يحكم بها فان قال قائل وما مثل السبب الذي حكم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل كانت خيبر دار يهود التي قتل فيها عبد الله بن سهل محضة لا يخطئهم غيرهم وكانت العداوة بين الانصار واليهود ظاهرة وخرج عبد الله بن سهل بعد العصر ووجد

أفتان أنت أفتان أنت
أو أبوة كذا وسورة
كذا أخبرنا سفيان
ثنا أبو البراء عن جابر
عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثله وقال في
حديث آخر قال
سفيان فذكر ذلك
لعمرو فقال هو نحو
هذا أخبرنا مالك
عن أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اذا كان
أحدكم يصلي الناس
قلخفف فان فيه هم
الضعيف والضعيف واذا
كان يصلي لنفسه فليطل
ما شاء أخبرنا مسلم
ابن خالد عن ابن جريج
عن عطاء قال كنت
أسمع الأئمة وذكريان
الزبير ومن بعده
يقولون آمين ويقول من
خلفهم آمين حتى إن
للسجد للتحية أخبرنا
عبد الوهاب بن عبد
المجيد الثقي عن أيوب
ابن أبي تيمية السخيتاني
عن نافع مولى ابن عمر
قال كان ابن عمر يقرأ
في السفر أحسبه قال

(١) في الموطأنا بعد سياق الحديث ما نصه قال مالك الفقير هو البئر اه كتبه مصححه

قتيل قبل الليل فكأن يغلب على من علم هذا أنه لم يقتله إلا بعض جهود وإذا كانت دار قوم مجمعة لا يخلط لهم غيرهم وكانوا أعداء للمقتول أو قبيلته ووجد القاتل فيهم فادعى أولياؤه قتله فيهم فلمهم القسامة وكذلك إذا كان مثل هذا المعنى مما يغلب على الحاكم أنه كما يدعى المدعى على جماعة أو واحد وذلك مثل أن يدخل نفرينتا فلا يخرجون منه إلا وبينهم قتيل وكذلك أن كانوا في دار ووجدهم أو في صحراء ووجدهم لأن الأغلب أنهم قتلوه أو بعضهم وكذلك أن يوجد قتيل بعجرا أو ناحية ليس إلى جنبه عين ولا أثر الرجل واحد مختضب بدمه في مقامه ذلك أو يوجد قتيل فتأتي بيته متفرقة من المسلمين من نواح لم يجتمعوا فيقتل كل واحد منهم على الانفراد على رجل أنه قتله فتتواطأ شهادتهم ولم يسمع بعضهم شهادة بعض وإن لم يكونوا ممن يعدل في الشهادة أو يشهد شاهد واحد عدل على رجل أنه قتله لأن كل سبب من هذا يغلب على عقل الحاكم أنه كما ادعى ولي الدم أو شهد من وصفت وادعى ولي الدم ولهم إذا كان ما يوجب القسامة على أهل البيت أو القرية أو الجماعة أن يخلطوا على واحد منهم أو أكثر فإذا أمكن في المدعى عليه أن يكون في جملة القتلة جاز أن يقسم عليه وحده وعلى غيره ممن أمكن أن يكون في جملتهم معه (٣) دعوى إذا لم يكن معه ما وصفت لا يجب بها القسامة وكذلك لا تجب القسامة في أن يوجد قتيل في قرية يختلط بهم غيرهم أو غيرهم المارة إذا أمكن أن يقتله بعض من يمر ببلقيه وإذا وجبت القسامة فلا هل القاتل أن يقسموا وإن كانوا غيبا عن موضع القاتل لانه قد يمكن أن يعلموا ذلك باعتراف القاتل أو بيته تقوم عندهم لا يقبل الحاكم منهم ومن غيرهم غير ذلك من وجوه العلم التي لا تكون شهادته بقطع وينبغي للحاكم أن يقول انقوا الله ولا تحلفوا إلا بعد الاستنبات ويقبل إيمانهم متى حلفوا (من يقسم ويقسم فيه وعليه) قال الشافعي رحمه الله يخلف في القسامة الوارث البالغ غير المغلوب على عقله من كان منهم مسلما أو كافرا عدلا أو غير عدل ومحجورا عليه والقسامة في المسلمين على المشركين والمشركون على المسلمين والمشركون فيما بينهم مثلها على المسلمين لا تختلف لأن كلا ولي دمه وارتدية المقتول وماله إلا أن لا يقبل شهادة مشركه على مسلم ولا تستدل بقوله بحال لأن من حكم الإسلام إبطال أخذ الحقوق بشهادة المشركين (قال الشافعي) وليد العبد القسامة في العبد وجبت القسامة له على الأحرار وعبيدهم غير أن الدية على الأحرار في أموالهم وعواقلهم والديات في رقاب العبيد ودية العبد عنه ما كان وإذا وجبت القسامة في عبد مأذون له في التجارة أو غير مأذون له فيها سواء والقسامة لسيد العبد وليس للعبد قسامة لانه ليس بمالك وكذلك المدبر والمدره وأم الولد لأن كل هؤلاء لا يملك والقسامة لآداتهم ودونهم وإن كان للمكاتب عبد فوجبت له قسامة أقسم لانه مالك فإن لم يقسم حتى يعجز لم يكن له أن يقسم وهو مملوك وكان لسيدته أن يقسم ويعجزه كونه ويصير العبد الذي يقسم فيه لسيدته بالميراث فحاله كحال رجل في هذا وجبت له في عبد له أو ابن أو غيره قسامة فلم يقسم حتى مات فتقسم ورثته ويستحقون الدية لأنهم يقومون مقامه ويملكون مالمات ومن قتل عبد الأم ولد فلم يقسم سيدها حتى مات وأوصى بن العبد له لم تقسم وأقسم ورثته وكان لها ثمن العبد وإن لم تقسم الورثة لم يكن لها ولا لهم شيء إلا إيمان المدعى عليهم ولو وجبت القسامة لرجل في عبده فلم يقسم حتى ارتد عن الإسلام فكف الحاكم عن أمره بالقسامة فإن تاب أقسم وإن مات أو قتل على الردة بطلت القسامة لانه لا وارث له أنما يؤخذ ماله فيأ ولو أمره مرتدا فاقسم استحق الدية فإن أسلم كانت له وإن مات قبل الإسلام قبضت فيأ عنه ولو كانت القسامة وجبت له في ابنه ثم ارتد قبل يقسم كان الجواب فيها كالجواب في العبد للحاكم أن يأمره يقسم وتثبت الدية فإن تاب دفعها إليه وإن مات على الردة قبضها فيأ عنه ولو كان ابنه جرح فلم يمت حتى ارتد أبوه ثم مات الابن بعد رددة الأب لم يكن الأب له وارثا ولم يكن له أن يقسم وأقسم ورثة الابن سوى الأب ولو رجع الأب إلى الإسلام لم يكن له من ميراث الابن شيء ولو جرح رجل

(٣) قوله دعوى الخ كذا في النسخ وفي المقام دقة فانظر تبيينه

في العتة إذا زلزلت الأرض فقرأ بأسم القرآن فلما أتى عليها قال بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم قال فقلت إذا زلزلت فذل

إذا زلزلت (ومن كتاب الامامة) أخبرنا الأصم أخبرنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ثم آمر بالصلاة فيؤذن بها ثم آمر رجلا فيؤم الناس ثم أخلف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يجحد عظما سميأ ومر ماتين حسنتين لشهد العشاء * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن حرملة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بيننا وبين المنافقين شهود العشاء والصبح لا يستطيعون ما وأنحو

ثم ارتدت فماتت ثم ردتا ووجبت فيه القسامة بطلت القسامة لأنه لا وارت له ولو جرح ثم ارتدت ثم رجع إلى الإسلام قبل يموت ثم مات كانت فيه القسامة لأنه موروثة (قال الشافعي) ولو جرح عبد فاعتق ثم مات حراً وجبت فيه القسامة لورثته الأحرار وسيد المعق بقدر ما علك سيد المعق مما وجب في جراحه وقدر ما علك الورثة سهماتهم من ميراثه كأن سيده ملك يجزأه ثلث دية حرة فيخلف ثلث الأيمان والورثة ثلثها بقدر مواريتهم فيها ولا تجب القسامة فيما دون النفس وإذا أصيب رجل بموضع تجب فيه القسامة فمات مكانه ففيه القسامة وإن أصيب في ذلك الموضع بجرح ثم عاش بعد الجرح مدة طويلة أو قصيرة صاحب فراش حتى مات ففيه القسامة وإن كانت تقبل وتدبر وإن لم يلتمس الجرح لم يكن فيه قسامة وإن مات وقال ورثته لم يرزل صاحب فراش حتى مات وقال الذي يقسم بل كان يقبل ويدبر القول قول ورثته وله سهم القسامة إلا أن يأتي الجاني بينة أنه قد كان يقبل ويدبر بعد الجرح فتسقط القسامة وانما جعلت القول قول الورثة في أنه كان صاحب فراش (١) وذلك لأنه ليس بدمن القسامة على النفس إن فلان قاتلها إذا كان لها سبب يوجب القسامة ولو قال ورثة الميت لم يرزل مريضاً من الجرح حتى مات فقال المدعي عليه أنه مات من غير الجرح أو قال ذلك في رجل قامت له بينة أو اعتراف رجل بأنه جرحه جرحاً عمداً أو خطأ وقامت لهم بينة في هذا بأنه لم يرزل صاحب فراش حتى مات جعلت عليهم الأيمان في الأول والآخر لمات من ذلك الجرح وجعلت لهم في القسامة الدية وفي الجناية العمد التي قامت بها البينة أو أقر بها الجاني القود إذا أقسموا لمات منها ومن أوجب له دية بنفس بينين أو أوجب له أن يبرأ من نفس بينين لم يستحق هذا ولم يبرأ من هذا بأقل من خسين عينا والأيمان في الدماء خلاف الأيمان في الحقوق وهي في جميع الحقوق عينا عينا وفي الدماء نجسون عينا بما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في القسامة فلم يجز في عينا دم يبرأ بها الحلف ولا يأخذ بها المدعي أقل من خسين عينا والله أعلم (الورثة يقسمون) قال الشافعي وإذا قتل الرجل فوجبت فيه القسامة لم يكن لأجد أن يقسم عليه إلا أن يكون وارثاً كان قتله عمداً أو خطأ وذلك أنه لا تعلق النفس بالقسامة إلا دية المقتول ولا يملك دية المقتول إلا الوارث فلا يجوز أن يقسم على ما لا يستحقه إلا من له المال بنفسه أو من جعل الله تعالى له المال من الورثة (قال الشافعي) ولو وجبت في رجل قسامة وعليه دين وله وصايا فامتنع الورثة من القسامة فسأل أهل الدين أو الموصي لهم أن يقسموا لم يكن ذلك لهم وذلك أنهم ليسوا بالمجني عليه الذي وجب له على الجاني المال ولا الورثة الذين أقامهم الله تعالى مقام الميت في ماله بقدر ما فرض له منه (قال الشافعي) ولو ترك القليل وارثين فاقسم أحدهما فاستحق به نصف الدية أخذها الغرماء من يده فإن فضل منها فضل أخذ أهل الوصايا ثلثها من يده ولم يكن لهم أن يقسموا وأخذوا النصف الآخر فإن أقسم الوارث الآخر أخذ الغرماء من يده ما في يده حتى يستوفوا ديونهم وإن استوفوها أخذ أهل الوصايا الثلث مما في يده وإن كان للغرماء مائة دينار فاستوفوها من نصف الدية الذي وجب للذي أقسم أو لآثم أقسم الآخر رجوع الأول على الآخر بخسين ديناراً ولا يرجع عليه في الوصايا لأن أهل الوصايا إنما يأخذون منه ثلث ما في يده لا كله كما يأخذ الغرماء ولا يقسم ذوقه ليس بوارث ولا ولي يتيم من ولد الميت حتى يبلغ التيم فإن مات التيم قام ورثته في ذلك مقامه وإن طلب ذوقه وهو غير وارث القليل أن يقسم جميع القسامة لم يكن ذلك له فإن مات ابن القليل أو زوجته أو أم أو جده فورثته ذوق القربة كان له أن يقسم لأنه صار وارثاً ومن وجبت له القسامة وهو غائب أو محجول أو صبي فلم يحضر الغائب أو حضر فلم يقسم ولم يبلغ الصبي ولم يبق المعتوه أو بلغ هذا أو أفاق هذا فلم يقسموا ولم يطلوا حقوقهم في القسامة حتى ماتوا قام ورثتهم بمقامهم في أن يقسموا بقدر مواريتهم منهم وذلك أن يرث ابن عشر مال أبيه ثم يموت فيرثه عشرة فيكون على كل واحد من العشرة عشرين واحداً من قبل أن له عشر العشر من ميراث القليل وعشر العشر واحد وهكذا في غيره من الورثة يقسمون على قدر مواريتهم فإن قال قائل ففي حديث ابن أبي ليلى ذكر أخي

هذا * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أذن في ليلة ذات برد وريح فقال ألا صلوا في الرجال ثم قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول ألا صلوا في الرجال * أخبرنا ابن عيينة عن أبي بوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر مناديه في الليلة المطيرة والليلة الباردة ذات ريح

(١) قوله وذلك هكذا في النسخ ولعلها من زيادة النسخ (٢) لعل النفس زائدة فانظر وحرر

المقتول ورجلين معه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم تحلفون وتستحقون فكيف لا يحلف الاوارث
 قلت قد يمكن أن يكون قال ذلك لوارث المقتول هو وغيره ويمكن أن يكون قال ذلك لوارثه وحده تحلفون
 لواحد أو قال ذلك لجماعتهم يعني به يحلف الورثة ان كان مع أخيه الذي حكى أنه حضر النبي صلى الله عليه
 وسلم وارث غيره أو كان أخوه غير وارثه وهو يعني بذلك الورثة فإن قال قائل ما الدلالة على هذا فإن جميع
 حكم الله وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سوى القسامة أن عيّن المرء لا تكون الا فيما يدفع بها الرجل
 عن نفسه كما يدفع ذاتف امرأته الحدة عن نفسه وينفي بها الولد (١) وكما يدفع بها الحق عن نفسه والحد وغيره وفيما
 يأخذ بها الرجل مع شاعده ويدعى المال فينكل المدعى عليه وترد عليه البين فيأخذ بيمينه وذكول صاحبه
 ما ادعى عليه لأن الرجل يحلف قبرا غيرهم ولا يحلف فيهلك غيره بيمينه شيئا فلما لم يكن في الحديث بيان
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها الغير وارث ويستحق بها الوارث لم يجز فيها والله أعلم الا أن تكون في
 معاني ما حكم الله عز وجل به من الأيمان ثم رسوله صلى الله عليه وسلم ثم المسلمون من أنه لا يملك أحد بيمين
 غيره شيئا.

(بيان ما يحلف عليه القسامة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وينبغي للماكم أن يسأل من وجبت له القسامة
 من صاحبك فإذا قال فلان قال فلان وحده فإن قال نعم قال عبداً وخطأً فإن قال عبداً له ما العبد
 فإن وصف ما يجب بمثله قصاص لو قامت بينة أحلفه على ذلك وإن وصف من العمد ما لا يجب فيه قصاص
 وإنما يكون فيه العقل أحلفه على ذلك بعد انباته وإن قال قتله فلان ونفر معه لم يحلفه حتى يسمي النفر فإن
 قال لا أعرفهم وأنا أحلف على هذا أنه فمين قتله لم يحلفه حتى يسمي عدد النفر معه فإن كانوا ثلاثة أحلفه
 على الذي أثبت وكان له عليه ثلث الدية أو على عاقلته وإن كانوا أربعة لم يثبت عددهم لم يحلف
 لأنه لا يدري كم يلزم هذا الذي يثبت ولا عاقلته من الدية لو حلف عليه ولو عمل الحاكف أحلفه قبل يسأله عن
 هذا كان عليه أن يعبد عليه البين إذا أثبت كم عددهم قتل معه ولو عمل الحاكف أحلفه لقتل فلان فلا نولم
 يقل عبداً ولا خطأ أعاد عليه عدداً يلزمه من الأيمان لأن حكم الدية في العمد أنها في ماله وفي الخطأ أنها على عاقلته
 ولو عمل أحلفه لقتله مع غيره عبداً ولم يقل قتله وحده أعاد عليه البين لقتله وحده ولو عمل أحلفه لقتله مع
 غيره ولم يسم عدد الذين قتلوه معه أعاد عليه الأيمان إذا عرف العدد ولو أحلفه لقتله وثلاثة معه لم يسمهم
 قضى عليه ربع الدية أو على عاقلته وإن جاء بواحد من الثلاثة فقال قد أثبت هذا أحلفه أيضاً عليه عدة
 ما يلزمه من الأيمان وإن كان هذا الوارث وحده أحلفه بخمين عينا لقتله مع هؤلاء الثلاثة وإن كان يرث
 النصف فنصف الأيمان ولم تعد عليه الأيمان الأولى ثم كلما أثبت واحداً معه أعاد عليه ما يلزمه من الأيمان
 كما ابتدئ استخلافه على واحد لو كانت دعواه عليه منفردة وإن كان له وارثان غفل الحاكف بعض ما وصفت
 أن عليه أن يحلفه عليه أو أحلفه مغفلاً بخمين عينا ثم جاء الوارث الآخر حلف نجسا وعشر بن عينا أعاد
 على الأول نجسا وعشر بن عينا لأنها التي تلزمه مع الوارث معه وإنما أحلفه أو لا نجسين عينا لأنه
 لا يستحق نصيبه من الدية إلا بها إذا لم تتم أيمان الورثة معه بخمين عينا

(عدد الأيمان على كل حالف)

قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يجب على أحد حق في القسامة حتى تكمل أيمان الورثة بخمين عينا
 وسواء كثرت الورثة أو قلوا وإذا مات الميت وترك وارثا واحداً قسم بخمين عينا واستحق الدية وإن ترك

(١) قوله وكما يدفع بها الحق الح كذا في الأصل وفي المقام دقة لأن من معها التحريف فأنظر كتبه مصححه

ألا سلوا في رجالكم
 * أخبرنا مالك عن
 هشام بن عروة
 عن أبيه عن عبد الله بن
 الأرقم أنه كان يؤم
 أصحابه يوما فذهب
 لحاجته ثم رجع فقال
 سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول إذا
 وجد أحدكم الغائط
 فليبدأ به قبل الصلاة
 * أخبرنا الثقة عن
 هشام بن عروة
 عن أبيه عن عبد الله بن
 الأرقم أنه خرج إلى
 مكة فصحبه قوم فكان
 يؤمهم فأقام الصلاة
 وقدم رجلا وقال قال
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا أقيمت
 الصلاة وحده أحدكم
 الغائط فليبدأ بالغائط
 * أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن محمد بن
 الربيع أن عتب بن
 مالك كان يؤم قومه
 وهو أعشى وأنه قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنها تكون الظلمة
 والمطر والسيل وأنا
 رجل ضريب البصر
 فصل يا رسول الله في بيتي

فشهد له أنه كان في الوقت الذي قتل فيه وهم يتصادقون على الوقت غائباً لا يمكن أن يصل منه في ذلك الوقت ولا في يوم إلى موضع القتل لم يبرأ لأنه واحد لا يجوز شهادته ولو كان الوارثان اثنين عدلين فشهدا له بهذا أو شهدا على آخر أنه قتله أجزأت شهادتهما ولم يجعل فيه قسامة والقول الثاني أنه ليس للورثة أن يقسموا على رجل يبرئه أحدهم إذا كان الذي يبرئه يعقل فإن أبرأه منهم مغلوب على عقله أو صبي لم يبلغ كان للباقين منهم أن يحلفوا

﴿ما يسقط حقوق أهل القسامة من الاختلاف ولا يسقطها﴾ قال الشافعي وإذا اختلف الوارثان فين تجب عليه القسامة فكانت دعواهما معاً ما يمكن أن يصدق فيه بحال لم يسقط حقهما في القسامة وذلك مثل أن يقول هذا قتل أبي عبد الله بن خالد ورجل لا أعرفه ويقول الآخر قتل أبي زيد بن عامر ورجل لا أعرفه لأنه قد يجوز أن يكون زيد بن عامر هو الرجل الذي عرفه الذي جهل عبد الله بن خالد وأن يكون عبد الله بن خالد هو الرجل الذي جهله الذي عرف زيد بن عامر ولو قال الذي ادعى على عبد الله قد عرفت زيداً وليس بالذي قتل مع عبد الله وقال الذي عرف زيداً قد عرفت عبد الله وليس بالذي قتل مع زيد ففيها قولان أحدهما أن يكون لكل واحد منهما أن يقسم على الذي ادعى عليه يأخذ منه ربع الدية ومن قال هذا قال نفي كل واحد منهما غير حق صاحبه كرجلين لهما حق على رجل فأبرأه أحدهما بالكذب البينة لأنه قد يمكن في كل المدعى عليهما القتل وفي كل واحد من الوارثين وعلى كل واحد منهما الوهم أو ثبت كل واحد منهما أن مع الذي ادعى عليه قاتلاً غيره وإن ادعى كل واحد منهما على غير الذي أبرأه أنه قاتل مع الذي ثبت عليه كان لكل واحد منهما أن يقسم يأخذ منه حصته من الدية والقول الثاني أن ليس لواحد منهما أن يقسم حتى تجتمع دعواهما على واحد فيقسمان عليه ومن قال هذا قال هذا ليسا كرجلين لهما حق على رجل فأكذب أحدهما ببنته فبطل حقه وصدق الآخر ببنته فأخذ حقه لأن هذا الحق أخذ بغير قول المدعى وحده وأخذ به شهادة أمر المسلمين مقبول مثلها والقسامة حق أخذ بدلالة وأيمانها ما بينهما والارثان له ولا يأخذانه وكل واحد منهما يكذب صاحبه ومن قال هذا قال لو أن وارثين وجبت لهما القسامة ادعى كل واحد منهما على رجل أنه قتل أباه وحده لم يكن لواحد منهما أن يقسم على واحد من الذي ادعى عليه ولا على غيره لأنه قد أبرأ غير مدعواه عليه وحده وأنه لا يمكن فيهما أن يكونا صادقين بحال ولا يكون أحدهما قتله وحده والآخر قتله وحده وكذلك لو كان له معهما وارث ثالث فادعى على الذي ادعى عليه وحده أو معه غيره لم يكن ذلك له ولو وجبت لهما فادعى أحدهما على واحد بعينه وقال الآخر لا أعرفه وامتنع من القسامة كان للذي أثبت القسامة عليه أن يقسم خمسين يميناو يأخذ حصته من الدية لأن امتناع أخيه من اليمين ليس بالكذب له فإذا لم يكن كذابه فله أن يحلف بكل حال وكذلك لو ادعى وارثان أنه قتل أباهما فقال أحدهما قتله وحده وقال الآخر قتله وآخر معه كان للذي أفرد الدعوى عليه وحده أن يحلف ويأخذ منه ربع الدية والآخر يحلف ويأخذ ربع الدية لأنهما اجتماعا على أن عليه نصف الدية وأقر أحدهما بانها عليه كلها ولا يؤخذ في هذا القول إلا اجتماعا عليه ولا يكون للذي ادعى على الباقي أن يحلف لأن أخاه يكذبه أن يكون قاتلاً فعلى هذا الباب كله

﴿الخطأ والعمد في القسامة﴾ أخبرنا الربيع قال قال الشافعي إذا وجبت القسامة لم أحلف للورثة حتى أسألهم أعمداً قتل صاحبهم أو خطأً فإن قالوا عمداً أحلفهم على العمد وجعلت لهم الدية في مال القاتل حالة

وعروة * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني عطاء قال سمعت عبيد ابن عير يقول اجتمعت جماعة فيما حول مكة قال حسبت أنه قال في أعلى الوادي ههنا وفي الحج قال خافت الصلاة فتقدم رجل من آل أبي السائب أعجمي اللسان قال فاخروه المسورين مخزومة وقدم غيره فبلغ عمر بن الخطاب فلم يعترفه بشيء حتى جاء المدينة فلما جاء المدينة عـرفه بذلك فقال المسور أنظرني يا أمير المؤمنين إن الرجل كان أعجمي اللسان وكان في الحج فخشيت أن يسمع بعض الحاج قراءته فـأخذ بهجته فقال هـناك ذهبت بها فقال نعم فقال قد أصبت * أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح

مغلظة كدية العبد وان قالوا خطأ أحلفتم لقتله خطأ ثم جعلت الدية على عاقلة القاتل في مضي ثلاث سنين كدية الخطأ وهكذا اذا كانت لمسلمين على مشركين أو لمشركين على مسلمين أو لمشركين على مشركين أحرار لا تختلف فاذا كانت القسامة على عبد أو قوم فيهم عبد كانت الدية في الخطأ والعمد في عتق العبد دون مال سيده وعاقلة ولا تكون القسامة الا عندنا كم واذا أقسموا بغير أمر الحالكهم أعاد عليهم الحالكهم الأيمان ولم يحجب لهم من أيمانهم قبل استخلافه لهم شيئاً

(القسامة بالبينة وغيرها)

(قال الشافعي) واذا حلف ولادة الدم على رجل أنه قتل لهم قتيلاً وحده وأخذوا منه الدية أو من عاقلة ثم جاء شاهدان بما فيه البراءة للذي أقسموا عليه من قتل قتيلاً لهم رد لولا القتل ما أخذوا من الدية على من أخذوا منه وذلك أن يشهد شاهدان أن هذا الذي أقسموا عليه كان يوم كذا من شهر كذا وذلك القاتل بمكة والقتيل بالمدينة أو كان ببلد لا يمكن أن يبلغ موضع القتل في يوم ولا أكثر أو يشهدون على أن فلاناً الذي أقسموا عليه كان معهم قبل طلوع الشمس الى زوال الشمس وانما قتل القتل في هذا الوقت أو ما في معنى هذا ما يثبت الشاهدان أن هذا المقسم عليه برىء من قتل صاحبهم فان شهدوا أن فلاناً جالساً آخر قتل صاحبهم لم يخرج الدية حتى ينظر فان جازت شهادتهم على فلان أخر جت الدية التي أخذت بالقسامة فردت الى من أخذت منه وان ردت عن فلان لم يخرج التي أخذت بالقسامة بشهادة من لم تجز شهادته على رجل بعد اذ لا يأن بعد لهم من يجزى الى نفسه أو يدفع عنها ولا يقبل شاهدان من عاقلة المدعى عليه اذا ادعى القتل خطأ ان يبتدوها بما يرى المدعى عليه في الخطأ الآن في ذلك براءة لهم بما يلزمهم من الدية وقد قيل ان كان القتل عمداً لم يقبل ذلك للمدعى عليه لان ذلك ابراءه من اسم القتل ولان كان الشاهدان يكونان اذا شهدا أبرأ أنفسهما من شيء من الدية أو جرا الى أنفسهما (قال الشافعي) وان لم يقطعوا الشهادة بما بين براءته لم يكن بريئاً وذلك مثل أن يكون القتل ببلد فيقتل يوم الجمعة لا يدرى أي وقت قتل فيه فيشهد هؤلاء الشهود ان هذا كان معهم يوم الجمعة طول النهار أو في بعض النهار دون بعض أو في حبس وحيداً ومريضاً لا نه قد يمكن أن يقتله في وقت لم يكن معهم فيه وينفقت من السجن والحديد ويقتله في الحديد ويقتله وهو مريض (قال الشافعي) ولو شهدوا على الورثة أنهم أقرؤا أن هذا المقسم عليه لم يقتل أباهم وأنه كان غير حاضر قتل أبيهم وأنه في اليوم الذي قتل فيه أبوه كان لا يمكن أن يبلغ حيث قتل أبوهم وأنهم أقسموا عليه عارفين بأنه لم يقتله أحد أخذت الدية منهم وللإمام تعزيرهم باقرارهم وأخذ المال بالباطل ولو كانوا شهدوا على انهم قالوا إن كنا غيبا عن قتله قبل القسامة وبعد هالم يردوا شيئاً لاني أحلفتم وأنا أعلمهم غيباً وكذلك لو شهدوا قبل القسامة وبعدها أنهم قالوا ما نحن على يقين من قتله كان لهم أن يقسموا لانهم قد يصدقون الشهود بما لا يستيقنون وانما اليقين العيان لا الشهادة ولو شهدوا عليهم أنهم قالوا قد أخذنا منه الدية أو من عاقلة الدية بنظم سلوا فان قالوا قتله لان القسامة لا توجب لنادية حلفوا بالله ما أرادوا غير هذا وقيل لهم ليس هذا بنظم وان سميتوه ظملاً وان لم يحلفوا على هذا حلف المدعى عليه ما قتل صاحبهم وردوا الدية فان قالوا أردنا بقتلنا أخذنا الدية بنظم بانا كذبنا عليه ردوا الدية وعزروا ولو أقسم الورثة على رجل انه قتل أباهم وحده وشهد شاهدان على رجل غيره انه قتل أباهم فدعى الورثة على القاتل المشهود عليه دم أبيهم وسألوا القويده والدية لم يكن ذلك لهم لانهم قد زعموا أن قاتل أبيهم رجل واحد فابروا منه غيره وردوا ما أخذوا من الدية بالقسامة لانه قد شهد لمن أخذوا منه الدية بالبراءة وأبرؤهم بدعواهم على غيره ولو ثبتوا أيضاً على دعواهم على الاول وكذبوا البينة لم يأخذوا من الآخر عقلاً ولا قوداً لانهم أبرؤهم وردوا ما أخذوا من الاول لان الشاهدين قد شهدا بالبراءة ولو أن شاهدين شهدا

بينهم وحانت الصلاة فجا المودن الى أبي بكر رضى الله عنه فقال أتصلي للناس فأقيم فقال نعم فصلى أبو بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف فصفا للناس (قال) وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أمك مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله على ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر أبو بكر وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس فلما انصرف قال يا أبا بكر ما منعك أن تثبت اذ أمرتك فقال أبو بكر ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي أراكم أكثرتم التصفيق فنابه شيء في صلاته

لرجل بما يبرئه من دم رجل كما وصفت ثم أقر المشهود له أنه قتل عمدا أو خطأ لزمه الدم كما أقر به وإذا أقر به خطأ لزم في ماله في ثلاث سنين دون عاقلته ولو أن ولادة الدم أقر وأن رجلا لم يقتل أباهم وادعوه على غيره وأقر الذي أبرؤه أنه قتل أباهم منفردا فقد قيل يؤخذ باقراره ويكون أصدق عليه من إبرائهم له كشهادة من شهد له بالبراءة وقيل لا يؤخذ باقراره من قبل أن ولادة الدم قد أبرؤه من دمه وسواء ادعوا الوهم في إبرائه ثم قالوا أثبتنا أنه قتلته أو لم يدعوه

﴿ اختلاف المدعى والمدعى عليه في الدم ﴾ قال الشافعي ولو أن رجلا ادعى أن رجلا قتل أباه عمدا بما فيه القود وأقر المدعى عليه أنه قتل خطأ والقول خطأ والدية عليه في ثلاث سنين بعد أن يحلف ما قتله الا خطأ فإن نكل حلف المدعى لقتله عمدا وكان له القود وهكذا أن أقر أنه قتل عمدا بالشئ الذي إذا قتله به لم يقدمه ولو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباه وحده خطأ فأقر المدعى عليه أنه قتلته هو وغيره معه كان القول قول المقر مع يمينه ولم يغرم الا نصف الدية ولا يصدق على الذي زعم أنه قتلته معه ولو قال قتلته وحدي عمدا وأنا مغلوب على عقلي عرض فإن علم أنه كان من بضامغلو باعلى عقله قبل قوله مع يمينه وإن لم يعلم ذلك فعليه القود بعد أن يحلف ولي الدم لقتله غير مغلوب على عقله وهكذا لو قامت عليه بينة بأنه قتلته فقال قتلته وأنا مغلوب على عقلي (قال الشافعي) وإذا وجد القاتل في محلة قوم يختلط بهم غيرهم أو صحراء أو مسجداً وسوقاً أو موضع مسير إلى دار مشتركة أو غيرهما فلا قسامة فيه فإن ادعى أولياؤه على أهل المحلة لم يحلف لهم منهم الا من أثبتوا بعينه فقالوا نحن ندعي أنه قتلته فإن أثبتوهم كلهم وادعوا عليهم وهم مائة أو أكثر وفيهم نساء ورجال وعبيد مسلمون كلهم أو مشركون كلهم أو فيهم مسلم ومشرك أحلفوا كلهم عينا عينا لانهم يزدون على نجسين وإن كانوا أقل من نجسين ردت الايمان عليهم فإن كانوا خمسة وعشرين حلفوا عينا عينا عشرين وإن كانوا ثلاثين حلفوا عينا عينا عشرين لأن على كل واحد منهم عينا وكسر عينا ومن كانت عليه كسرين حلف عينا تامة وليس الاحرار المسلمون بأحق بالايمان من العبيد ولا العبيد من الاحرار ولا الرجال من النساء ولا النساء من الرجال كل بالغ فيها سواء وإن كان فيهم صبي ادعوا عليه لم يحلف وإذا بلغ حلف فإن مات قبل البلوغ فلا شئ عليه ولا يحلف واحد منهم الا الواحد ادعوا عليه بنفسه فإذا حلفوا برئوا وإذا نكوا عن الايمان حلف ولادة الدم نجسين عينا واستحقوا الدية ان كانت عمدا في أموالهم و رقاب العبيد منهم بقدر حصصهم فيها وإن كانت خطأ فعلى عواقلهم وإن كان ولي القاتل ادعى على اثنين منهم حلف أحدهما وامتنع الآخر من البين برئ الذي حلف وحلف ولادة الدم على الذي نكل ثم لزمه نصف الدية في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلته ان كان خطأ لانهم انما ادعوا أنه قاتل مع غيره وسواء في النكول عن البين المحجور وعليه وغير المحجور عليه إذا نكل منهم واحد حلف المدعى عليه وكذلك سواء في الإقرار إذا أقر المحجور وعليه وغير المحجور عليه بالجنابة لزمه منها ما يلزم غير المحجور عليه والجنابة خلاف البيع والشراء وقد قيل لا يلزمه الا بجنابة العهد في الإقرار والنكول

﴿ باب الإقرار والنكول والدعوى في الدم ﴾

قال الشافعي رحمه الله تعالى وكذلك العبد سواء في الإقرار بالجنابة والنكول عن البين فيها الا في خصلة بان العبد إذا أقر بجنابة لا قصاص فيها لم يتبع فيها وأشهد الخ كما باقراره بما عتق ألزمه اياها لانه حين أقر أقر بما لغيره فلا يحجوز اقراره في مال غيره وإذا صار له مال كان اقراره فيه وإذا ادعوا على عشرة فيهم صبي

فليسبح فانه اذا سبج النفث اليه وانما التصفيق للنساء (قال أبو العباس يعني الاصم) أخرجت هذا الحديث في هذا الموضع وهو معاد الا أنه مختلف الالفاظ وفيه زيادة ونقصان * أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرنا معن بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال من السنة أن لا يؤمهم الا صاحب البيت * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قتادة قال حدثنا أبو سليمان مالك بن الحويرث رضي الله عنه قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني نافع قال أقيمت الصلاة في مسجد بطائفة من المدينة ولا بن عمر قريبا من ذلك المسجد أرض

يعملها وامام ذلك المسجد
مولاه وممكن ذلك
المولى وأصحابه ثقة فإن
فلما سمعهم عبد الله جاء
ليشهد معهم الصلاة
وقال له المولى صاحب
المسجد تقدم فصل
فقال عبد الله أنت أحق
أن تصلي في مسجدك
منى فصل المولى
* أخبرنا مسلم بن
خالد عن ابن جريح عن
نافع أن ابن عمر اعتزل
بني في قتال ابن الزبير
والججاج بنى فصل مع
الججاج * حدثنا حاتم بن
اسماعيل عن جعفر بن
محمد عن أبيه عن الحسن
والحسين كأنه يصليان
خلف حروان قال فقال
ما كأنه يصليان إذا رجعا
الى منازلهم فقال لا
والله ما كأنه يزيدان على
صلاة الأئمة * أخبرنا
الثقة عن معمر عن
الزهري عن سالم عن أبيه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلى بنى ركعتين
وأبو بكر وعمر * أخبرنا
مالك عن زيد بن أسلم
عن أبيه عن عمر مثله
* أخبرنا سفيان حدثنا

رفعت حصه الصبي عنهم من الدية ان استحققت وان نكلوا وحلف ولا الدم وأخذوا منهم تسعة أثمان الدية وإذا بلغ النسي حلف فبرئ أو نكل حلف المولى وأخذ منه العشر إذا كان القتل عمدا (قال الشافعي) وإذا ادعى على جماعة فيهم معتوه فهو كالصبي لا يحلف وذلك أنه لا يؤخذ باقراره على نفسه فإن أذاق من العتة أحلف وتسعة اليمين بعدم مثله عما ادعى عليه وان نكل حلف ولا الدم واستحقوا عليه حصته من الدية وان ادعى على قوم فيهم سكران لم يحلف السكران حتى يفيق ثم يحلف فإن نكل حلف أو لى الدم واستحقوا عليه حصته من الدية (قال الشافعي) وإذا وجد القاتل في دار رجل وحده فقد قيل لا يبرأ الا بخمسين يمينا إذا ادعى عليه القتل

(باب قتل الرجل في الجماعة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كانت الجماعة في مسجد أو مجمع غير المسجد فازدجوا فأت رجل منهم في الزحام قيل لربيه ادع على من شئت منهم فإن ادعى على أحد بعينه أو جماعة كانت في المجمع الذي قتل فيه أو جماعة يمكن أن تكون قاتله برحام قبلت دعواه وحلف واستحق على عواقبهم الدية في ثلاث سنين وان ادعاه على من لا يمكن أن يكون زجه بالكثرة كان يكون في المسجد ألف فيدعيه عليهم فلا تقبل دعواه لأنه لا يمكن أن يكون كلهم زجه فان لم يدع على أحد بعينه يمكن أن يكون زجه لم يعرض لهم فيه ولم نجعل فيه عقلا ولا قودا (قال الشافعي) وهكذا ان قتل بين صفيين لا يدرى من قتله وهكذا قتل الجماعة في هذا كله (قال الشافعي) وإذا ادعى على رجل بعينه فأنكر المدعى عليه أن يكون كان في الموضع الذي قتل فيه القاتل لم يقسم ولدى الدم عليه حتى تقوم بينته بأنه كان في ذلك الموضع فإذا أقر أو قامت عليه بينة بذلك فالولى القاتل أن يقسم عليه (قال الشافعي) وسواء قضا تجب فيه القسامة كان باليت أثر سلاح أو خنق أو غير ذلك أو لم يكن لأنه قد يقتل بما لا أثر له فان قال المدعى عليه القتل انما مات ميتا من مرض كان به أو مات جفاة أو بصاعقة أو ميتة ما كانت فان لولى القاتل القسامة بما وصفت من أنه قد يقتل بما لا أثر له ولو دفعت القسامة بهذا دفعت ما بان يقول جاء ناجر يحلفات من جراحه عندنا

(باب نكول المدعى عليهم الدم عن الايمان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا لم أجعل لولاة الدم الايمان فادعى رجل على رجل أنه قتل أباه عمدا أحلف المدعى عليه خمسين يمينا ما قتله فإذا حلف برئ من دمه ولا عقل ولا قود عليه وان كان أقر بقتله قبل به الا أن يشاء الوارث العقل ويأخذ منه ماله أو العفو عن العقل والقود وان لم يقر ونكل عن اليمين قيل للوارث أحلف خمسين يمينا لقتله ولك القود كهو باقراره وان كان المدعى عليه القتل معتوها أو صبيا لم يحلف واحد منهم لأنه لو أقر في حاله تلك لم ألزمه اقراره فان أفاق المعتوه وبلغ الصبي أحلفته على دعوى ولدى الدم فان حلف برئ وان أقر لم يكن عليه القود وكانت الدية عليه في ماله حالة ان كان القتل عمدا وان كان القتل خطأ في ثلاث سنين ولا تضمن عاقلته باقراره وان نكل المدعى عليه الدم عن اليمين وامتنع الوارث من اليمين فلا شيء على المدعى عليه وهكذا الدعوى فيمادون النفس من جراح العدو والخطأ لا تختلف ولو كانت الدعوى على رجلين أنهم ما قتلاه خطأ أحلف كل واحد منهما خمسين يمينا فان حلف أحدهما ونكل الآخر عن اليمين حلف الولي خمسين يمينا على الناكل واستحق نصف الدية عليه لا يستحق الا بخمسين يمينا ويرد الايمان على الذي حلف خمسا وعشرين يمينا حتى يتم عليه خمسون يمينا لأنه لم يحلف معه تمام خمسين يمينا وقد قيل لا يبرأ واحد منهما لو حلفا معا الا بخمسين يمينا ولا يحسب له عين غيره (قال الشافعي) وإذا ادعى على رجل أنه قتل فلم ينكل ولم يحلف أو حلف فلم يتم الايمان التي يبرأها حتى يموت لم يكن لولى الدم أن يحلف ويستحق عليه الدم ولو نكل في حياته عن اليمين كان لولى الدم أن يحلف ويستحق عليه الدم

(باب دعوى الدم) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ادعى على رجل أنه قتل رجلا وحده أو قتله هو

وغيره عدا فقد قيل لا يبرأ الا بخمسين يمينا وقيل يبرأ بخصته من الايمان وهي خمسة وعشرون يمينا اذا حلف مع المدعى عليه واذا ادعى عليه جرح أو جراح دون النفس فقد قيل يلزمه من الايمان على قدر الدية ولو ادعت عليه يد حلف خمسا وعشرين يمينا ولو ادعت عليه موضحة حلف ثلاثا ايمان

باب كيف اليمين على الدم قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو ادعى على رجل أنه قتل رجلا عدا حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم خائفة الاعين وما تخفى الصدور وما قتل فلانا ولا أعان على قتله ولا ناله من فعله ولا بسبب فعله شيء جرحه ولا وصل اليه شيء من بدنه ولا من فعله وانما زدت هذا في اليمين عليه احتياطاً لانه قد يرمى ولا يبرأ يده فتصيبه الرمية أو يرمى الشيء فيصيب رمية شيئاً فيطير الذي أصابته رميته عليه فيقتله وقد يجرحه فيرى أن مثل ذلك الجرح لا يقتله وكذلك يضربه بالشيء فلا يجرحه ولا يرى أن مثل ذلك يقتله فأحلفه لينكسر فيلزمه ما أقربه أو يعصى عليه اليمين فيبرئه (قال الشافعي) واذا ادعى خطأ حلف هكذا وزاد ولا أحدث شيئاً عطف به فلان وانما أدخلت هذا في يمينه أنه يحدث البئر فيموت فيها الرجل ويحدث الحجر في الطريق فيعطف بهما الرجل وانما منعتني عن اليمين معاً أن أحلفه ما كان سبب القتل مطلقاً أنه قد يحدث غيره في المقتول الشيء فيأتف هو المحدث فيقتله فيكون سبب القتل وعليه العقل ولا قود عليه

باب عين المدعى على القتل قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا وجبت لزجل قسامة حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم خائفة الاعين وما تخفى الصدور ولقد قتل فلان فلانا منفرداً بقتله ما شركه في قتله غيره وان ادعى على غيره معه حلف لقتل فلان وفلان فلانا منفردين بقتله ما شركهما فيه غيرهما وان لم يعرف الحالف الذي قتله معه حلف لقتل فلان وفلان واخر معه لم يشركهما في قتله غيرهما فاذا أثبت الآ خر أعاد عليه اليمين ولم يجزئه اليمين الاولى وان كان الحالف على القسامة يحلف على رجل جرح ثم عاش مدة بعد الجرح ثم مات حلف كما وصفت لقتل فلان فلانا منفرداً بقتله لم يشركه فيه غيره وان ادعى الجاني أنه برأ من الجراحة أو مات من شيء غير جراحته التي جرحه اياها حلف ما برأ منها حتى توفى منها

باب عين المدعى عليه من اقراره قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل انه قتل رجلا هو وآ خر معه خطأ حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ما قتلت فلانا وحدى ولقد ضربه معي فلان فكان موته بعد ضرب بنامعا وانما منعتني من أن أحلفه لمات من ضرب بكما معاناه قد يموت من ضرب أحدهما دون الآخر والحكم أنهم اذا ضرباه فمات فن ضربهم مات واذا ادعى ولي القتل أن فلانا ضربه وهذا بجه أو فعل به فعلا لا يعيش بعده الا كحياة الذبيح أحلفته على ما ادعى ولي القتل

باب يمين مدعى الدم قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا ادعى الجاني على ولي الدم أن أباه مات من غير ضربه أحلفته على دعواه فان قال أحلفه ما زال أبوه ضمناً من ضرب فلان لازماً للفراش حتى مات من ضربه أحلفته وانما أحلفته لمات من ضرب فلان انه قد يلزم الفراش حتى يموت من غير مرض ويلزم حتى يموت يحدث يحدث عليه آخر أو جناية يحدثها على نفسه (قال الشافعي) وتسعه اليمين على ما أحلفته عليه على الظاهر من أنه مات من ضربه (قال الشافعي) ولو حلف لمات من ضربه ثم قال قد كان بعد ضربه برأ لم أقض له بعقل ولا قود لان الظاهر ان هذا يحدث عليه موت من غير ضربه اذا أقبل أو أدبر ولو لم يزده السلطان على أن لا يحلف الا بالله أجرأه ذلك لان كل ما وصفت من صفة الله عز وجل واليمين باسمه تبارك وتعالى كافية وانما جعل الله على المتلاعنين الايمان بالله عز وجل في اللعان

باب التحفظ في اليمين قال الشافعي رحمه الله تعالى وليتحفظ الذي يحلف فيقول للحالف والله لقد كان كذا وكذا أو ما كان كذا فان قال الحالف بالله كان كقوله والله لان ظاهرهما معا عيين ولو لحن الحالف فقال والله بالرفع والنصب أحببت أن يعيد القول حتى يجمع ولو مضى على اليمين بغير اجماع لم يكن عليه إعادة

الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم فأرشد الائمة واغفر للمؤذنين أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت جابر ابن عبد الله يقول كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء أو العتمة ثم يرجع فيصلم باقومه في بني سلمة قال فآخر النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ذات ليلة قال فصلى معاذ معه ثم رجع فأتم قومه فقرأ بسورة البقرة فتخفى رجل من خلفه فصلى وحده فقالوا له أتأفقت قال لا ولكني أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتاه فقال يا رسول الله انك أخرت العشاء وان معاذاً صلى معك ثم رجع فأمنافق فتح سورة البقرة فلما رأيت ذلك تأخرت فصليت وانما نحن أصحاب نواضح نعمل بأيدينا فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على

وان قال بالله بالياء لكان كذا لم يقبل منه وأعاد عليه حتى يدخل الواو والباء أو التاء وإذا نسق اليين ثم وقف لغيرى ولا نفس قبل أن يكملها ابتداءها الحاء كم عليه وان وقف لنفس أولى لم يعد عليه ما مضى منها فان حلف فادخل الاستثناء في شئ من عينه ثم نسق اليين بعد الاستثناء أعاد عليه اليين من أولها حتى ينسقها كلها بالاستثناء

﴿عق أمهات الاولاد والجناية عليهن﴾

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي إذا وطئ الرجل أمته بالملك فولدت له فهي مملوكة بحالها لا ترث ولا تورث ولا تجوز شهادتها وجنابها والجناية عليها جناية مملوك وكذلك حدودها ولا جع عليها فان نجت ثم عتقت فعليها حجة الاسلام ولا تخالف المملوك في شئ إلا أنه لا يجوز لسيدها بيعها وإذا لم يجز له بيعها لم يجز له اخراجها من ملكه بشئ غير العتق وأنها حره إذا مات من رأس المال وكما لا يجوز بيعها فكذلك لا يجوز لغرمائه أن يبيعوها عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والولد الذي تكون به أم ولد كل ما بان له خلق من سقط من خلق آدميين عين أو ظفر أو أصبع أو غير ذلك فان أسقطت شيئاً مجتمعاً لا يبين أن يكون له خلق سألنا عدولا من النساء فان زعمن أن هذا لا يكون الا من خلق الآدميين كانت به أم ولد وان شككن لم تكن به أم ولد ولا تكون أم ولد بهذا الحكم بان ينكحها وهي في ملك غيره فتلد ثم علكها وولدها ولا يجبل وهي مملوكة لغيره ثم تلد في ملكه لان الرق قد جرى على ولدها لغيره وقد قال بعض الناس إذا نكحها مملوكة فولدت له فتى ملكها فلها هذا الحكم لانها مملوكة وقد ولدت منه ولوملك ابنه سعتق بالنسب فان كان انما أعتقها بان ابنه يعتق عليه متى ملكه فقد عتق عليه ابنها (١) وهي مملوكة لغيره وقد جرى علم الرق لغيره ولا يجوز الا ما قلنا فيها وهو تقليد لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وفيه أن المولود لم يجز عليه رق وهذا القول الذي حكيناه هو مخالف للآثر والقياس (٢) فاما أن يقول قائل قولنا إذا ولدت منه في ملك غيره ثم اشتراها ثم يقول لو جلت منه في ملك غيره ثم اشتراها فولدت بعد شرائه بيوم أو يومين فهذا الاعلى اسم انها قد ولدت له وملكها كما قال من حكيت قوله ولا على معنى أن الولد الذي تكون به أم ولد لها به هذا الحكم كان حمله في ملك سيدها الواطئ لها ويرزوجهما من شاء ويؤاجرهما غرماؤه ان كانت لها صنعة فاما ان لم تكن لها صنعة فلا وليس المكاتب أن ينسرى ولو فعل منع لانه ليس بتمام الملك ولو ولدت له لم تكن أم ولد بهذا الولد حتى يعتق ثم يحدث لها وطأ تلد منه بعد الملك (قال الشافعي) وللمكاتب أن يبيع أم ولده وللسيد أن ينزع أم ولد مدبره وعبد له لانه ليس لهما أن يتسريا وليس للمملوك مال انما المال للسيد ولسيدته أن يأخذنه من كل مملوك له أم ولد ومدبر أو غيرهما ما خلا المكاتب فانه محمول دون رقبته وماله وما كان للسيد أن يأخذنه فلغرمائه أن يأخذوه ويأخذنه السيد مريضاً وصحيحاً ولومات قبل أن يأخذنه كان مالا من ماله موروثاً عنه اذا علقنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وباجماع المسلمين أن له أن يأخذ أموالهم أحياء فقد علقنا عنه ثم عنهم أنه لا يأخذ الا ما كان مالكا وما كان مالكا فهو موروث عنه (قال الشافعي) ووصية الرجل لام ولده جائزة انما تملكها بعد ما تعتق وكذلك وصيته لمدبره ان خرج المدبر من الثلث وان لم يخرج المدبر كان من الثلث فالوصية باطلة لانه مملوك لورثته

﴿الجناية على أم الولد﴾

(قال الشافعي) وإذا جنى على أم الولد فالجناية عليها جناية على أمة تقوم أمة مملوكة ثم يكون سيدها ولي

(١) قوله وهي مملوكة لغيره وقد جرى عليها الرق لغيره كذا في النسخ وهما عبارتان بمعنى واحد فلعلمنا سخطان جمع بينهما النسخ (٢) قوله فاما أن يقول الخ كذا في النسخ وانظر وحرر كتبه مصححه

معاذ فقال أفتان أنت يا معاذ يا معاذ أفتان أنت يا معاذ أقرأ بسورة كذا وسورة كذا * أخبرنا سفيان ثنا أبو الزبير عن جابر مثله وزاد فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له أقرأ بسج اسم ربك الاعلى والليل اذا يغشى والسماء والطارق ونحوها قال سفيان فقلت لعمر وان أبا الزبير يقول قال له أقرأ بسج اسم ربك الاعلى والليل اذا يغشى والسماء والطارق قال عمرو هو هذا أو هو نحوه أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال الربيع قيل لي هو عن ابن جريج ولم يكن عندي ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر قال كان معاذ يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم ينطلق الى قومه فيصليها هي له تطوع وهي لهم مكتوبة العشاء أخبرني الثقة ابن علية أو غيره عن نونس عن الحسن عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالناس صلاة

الجناية عليها دونها يعفو هان شاء أو يستعبدان كان فيها قود أو يأخذ الارش وإذا كانت هي الجناية ضمن الأقل من قيمتها والجناية للجني عليه فإن عادت جفنت أخرى وقد أخرج قيمتها كلها فغيرها قولان أحدهما إسلامه بدنه ما فیرجع المجني عليه الثاني بارش جنايته على المجني عليه الاول فيشتر كان فيها بقدر جنايتهما ثم هكذا ان جنت جناية أخرى رجع المجني عليه الثالث على الاولين فكافوا شر كاء في قيمتها بقدر الجناية عليهم وهذا قول يتوجه ويدخل من قبل أنه لو كان أسلم بدنه الى الاول أخرجها من يدي الاول الى الثاني ولم يجعلها شريكين فاذا قام قيمتها مقام بدنه افكان يلزمه أن يخرج جميع قيمتها الى المجني عليه الثاني اذا كان ذلك أرش جنايتها ثم يصنع ذلك بها كلها جنت والقول الثاني أن يدفع الأقل من قيمتها أو الجناية فاذا عادت جفنت وقد دفع جميع قيمتها لم يرجع الآخر على الاول بشئ ورجع الآخر على سيدها فأخذ منه الأقل من قيمتها والجناية وهكذا كلما جنت وهذا قول يدخل من قبل أنه ان كان اعاد عاقلة الى العبد يجني فيعتقه سيده ان يضمن الأقل من قيمته أو الجناية فهذه لم يعتقه سيدها وذلك اذا عادت عقلت عنه العاقلة ولم يعقل هو عنه وهو يجعله يعقل عن هذه (قال الربيع) قال الشافعي والقول الثاني أحب إلينا (قال الشافعي) وإذا جني عليها جناية فلم يحكم بها إلّا حكم حتى مات سيدها فهي لورثته سيدها من قبل أن سيدها قدم ملكها بالجناية (قال الشافعي) وولد أم الولد بمنزلة ابنتها يعقونها بعقبتها اذا عتقت كان من حلال أو حرام ولو ماتت أم الولد قبل سيدها كان أولادها في يد سيدها فاذا ماتت عتقوا بموتها كما كانت أمهم تعتق بموته وإذا أسلمت أم ولد النصراني حبل بينه وبينها وأخذ بالنفقة عليها وأن تعمل له ما يعمل مثلها المثل فقي أسلم خلى بينه وبينها وان مات قبل أن يسلم فهي حرة بموته وقال بعضهم اذا أسلمت أم ولد النصراني فهي حرة وعليها أن تسعى في قيمتها ورزى عن الاوزاعي مبل قوله إلا أنه قال تسعى في نصف قيمتها وقال غيرهما هي حرة ولا تسعى في شئ (قال الشافعي) فان كان انما ذهب الى أنه لم يكن له منها إلا أن يصيبها فخرمت عليه الاصابة بإسلامها فهو يجعل للرجل من أم ولده أن يأخذ مالها بأى وجهه ملكته وهب لها أو تصدق به عليها أو وجدت كنزاً أو اكتسبته ويجعل له خدمتها وبعض هذا أكثر من رقبته فكيف أخرجها من ملكه وهذا لا يحل له وهو لا يبيع أم الولد وإذا لم يبع مدبر النصراني يسلم فكيف باع أم ولده (قال الشافعي) وسواء في الحكم أم ولد النصراني أو المسلم يرتد (قال الربيع) لا تباع أم ولد النصراني كما لا تباع أم ولد المسلم (قال الشافعي) وليس للنصراني أن يبيع أم ولده النصرانية اذا حكمنا أنه محمول دونها لم يحل وبيعها كما لا يحل بينه وبين يبيع ابنه ولا بين يبيع مكانه وإذا توفي الرجل عن أم ولده أو أعتقها فلا عدة عليها وتستبرأ بحضة فان كانت لا تحض من صغراً وكبر فثلاثة أشهر أحب إلينا قاسا لان الحضة اذا كانت براءة في الظاهر فالجمل بين في التي لا تحض في أقل من ثلاثة أشهر والقول الثاني أن عليها شهر ابدل من الحضة لان الله عز وجل أقام ثلاثة أشهر مقام ثلاث حيض (قال الربيع) وبه يقول الشافعي (قال الربيع) وإذا كانت للرجل أم ولد نفصى أو انقطع عنه الجماع فليس لها خيار لانها ليست كالزوجة في حال

(مسئلة الجنين) أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي املاء قال أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بان ميراثها للبنين اوزوجها والعقل على عصبتها (قال الشافعي) فبين في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قضى على امرأة أصابت جنينا بغرة وقضى على عصبتها بأن عليهم ما أصابت وان ميراثها لولدها وزوجها (١) وان العقل على العاقلة وان لم يرتو وان الميراث لمن جعله الله عز وجل له وبين اذ قضى على (١) قوله وأن العقل هكذا في النسخ بالواو ولعلها زائدة وقوله أن العقل فاعمل لقوله فين فانظر اه محمعه

الظهور في الخوف بطن نخل فصلى بطائفة ركعتين ثم سلم ثم جاءت طائفة أخرى فصلى بهم ركعتين ثم سلم * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن ابن عجلان عن عبيد الله بن مقسم عن جابر بن عبد الله الانصاري أن معاذ ابن جبل كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم يرجع الى قومه فيصلى بهم العشاء وهي له نافلة * أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده امكثوا ثم رجع وعلى جلده أثر الماء * أخبرنا الثقة عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الحميد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن صالح بن ابراهيم قال رأيت أنس بن مالك

صلى الجمعة في بيوت
 جريد بن عبد الرحمن بن
 عوف فصلى بصلوة
 الامام في المسجد وبين
 بيوت جريد والمسجد
 الطريق * أخبرنا مالك
 عن اسحق بن عبد الله بن
 أبي طلحة عن أنس
 ابن مالك رضى الله عنه
 ان جدته مليكة دعت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لطعام صنعت له
 فأكل منه ثم قال
 قوموا فلا صلى لكم قال
 أنس فقامت الى حصر
 لا اقداسود من طول
 ما لبس فضضته بماء
 فقام عليه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 وصففت أنا واليتيم خلفه
 والعجوز من ورائنا
 * أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن أنس بن
 مالك أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ركب فرسا
 فصرع عنه فجحش
 شقه الايمن فصلى صلاة
 من الصلوات وهو
 قاعد فصلينا معه فعودا
 فلما انصرف قال انما
 جعل الامام ليؤتم به فاذا
 صلى قائما فصلوا قياما
 واذا ركع فاركعوا واذا

عصبتها بعقل الجنين وانما فيه غيرة لا اختلاف بين أحد أن قيمتها خمس من الابل وفي قول غيرنا على أهل
 الذهب خمسون دينارا وعلى أهل الورق ستمائة درهم أن العاقلة في سنة النبي صلى الله عليه وسلم تعقل نصف
 عشر الدية وذلك أن جسامن الابل نصف عشر دية الرجل وقدر روى هذا البراهيم التخي عن عبيد بن
 نضلة عن المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة عبد أو أمة وقضى به على عاقلة
 الجانية التي أصابته (قال الشافعي) وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه يزعمون أن العاقلة تعقل نصف العشر
 فصاعدا ولا تعقل مادونه وقول غيرهم تعقل العاقلة كل ما كان له أرش واذا قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن
 العاقلة تعقل خطأ الحرفي الا كتر فضيلته في الاقل والله تعالى أعلم وانما ذهب أبو حنيفة الى أن يقضى به فيما
 قضى به النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ولا يجعل شيئا قياسا عليه وهذا يلزمه في غير موضع قد بين في موضعه
 (قال الشافعي) وقال غير أبي حنيفة تعقل العاقلة الثلث فصاعدا ولا تعقل مادونه ولا يجوز أن يكون في هذا
 الاماقلنا من أن جناية الحر اذا كانت خطأ فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم في النفس على العاقلة وجعلها
 في الجنين وهو نصف عشر النفس على العاقلة وفرق بين حكمها وحكم العمد وفرق المسلمون فجعلوا عمد
 الحرفي النفس ومادونهما وفيما استهلك من مال في مال نفسه دون عاقلة وحكم ما أصاب من حرقا في نفس
 على عاقلة (١) الا أن يكون ما أصاب من حرقا في مال نفسه دون عاقلة وحكم ما أصاب من حرقا في نفس
 من وجه واحد وما ذهب اليه أبو حنيفة من أنه يقضى على العاقلة بما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقضى
 عليها بغيره فأما أنها تعقل الثلث فصاعدا فلم نعلم عند من قاله فيه خبرا ثبت الا رأى الرجال الذين لا يكون
 رأيهم حجة في الاخبار فيه أو خبر لا يثبت مثله عندنا ولا عندهم فيما لا يريدون أن يقولوا به والسنة الثابتة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنه قضى بنصف عشر الدية على العاقلة فمن زعم أنه لا يقضى بها على العاقلة
 فليظن من خاف فان قال فقد أثبت المنقطع كما قد أثبت الثابت فقد روى ابن أبي ذئب عن الزهري أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا ضهلا في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة وهو يعرف فضل الزهري
 في الحفظ على من روى هذا عنه وأخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال ان لي مالا وعبدا ولا أني مالا وعبدا وهو يريد أن يأخذ مالا فيطعمه عبدا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
 انت ومالك لا يسلك وهو يخالف هذين الحديثين مما لعله لو جمع لكان كثيرا من المنقطع فان كان أحد
 أخطأ بترك تثبيت المنقطع فقد شركه في الخطأ وتفرد عنه برد الموتصل إنه لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 متصلا كثيرا عن الثقات ثم يدعه (٢) فكيف يجوز أن يكون الموتصل مردودا ويكون المنقطع مردودا حيث
 أراد ثابتا حيث أراد العلم أدى في هذا الى الذي يزعم هذا الا في الحديث

(١) الجنابة على العبد (٢) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد
 في ثمنه وأخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه
 كجراح الحرفي دية وقال ابن شهاب وكان رجال سواه يقولون يقوم سلعة (قال الشافعي) وخالف قول الزهري
 من الناس الذين قالوا هو سلعة وخالف قول سعيد بن المسيب والزهري لم يحل فيه بالمدينة الا هذين القولين ولم
 أعلم أحدا قط قال غير هذين القولين قبله فزعم في موضحة العبد ومنقلته ومأموته وجائفته أنها في ثمنه مثل
 جراح الحرفي دية وزعم فيما بقي من جراحه أنها مثل جراح البعير فيه ما نقصه فلا يقول سعيد ولا يقول الناس
 الذين حكى عنهم الزهري (قال الشافعي) وهو يريد أن يجعل ابن شهاب ومثله حجة على سنة رسول الله صلى الله

(١) قوله الا أن يكون الى قوله على عاقلة كذا في بعض النسخ وفي بعضها سقط هذا الاستثناء (٢) قوله فكيف
 يجوز الخ كذا في النسخ ولعل في الكلام تحريفا فانظر كتبه مصححه

عليه وسلم ولا يجعل قول ابن شهاب ولا قول القاسم ولا قول عامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حجة على
 رأى نفسه مع ما ألوجع من الحديث موصولا كان كثيرا فإذا جاز أن يكون هذا امر دودا بان الوهم قد يمكن على
 عدد كثير يروون أحاديث ذكهم يحنلها على الثقة حتى يبلغ بها إلى من سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم
 فكيف جاز لا أحد أن يعيب من رد الحديث المنقطع لأنه لا يدري عن رواه صاحبه وقد خبر من كثير منهم
 أنهم قد يقبلون الأحاديث من أحسنوا الظن به ويقبلونها ممن لعلمهم لا يكونون جارين به ويقبلونها من الثقة
 ولا يدرون عن قبلها من قبلها عنه وما زال أهل الحديث في القديم والحديث يشنون فلا يقبلون الرواية التي
 يحتجون بها ويحلون بها ويحرمون بها إلا عن أمنوا وإن يحدوثوا بها هكذا ذكرنا أنهم لم يسمعوها من ثبت
 كان عطاء عن أبي رباح يسأل عن الشيء فيرويه عن قبله ويقول سمعته وما سمعته من ثبت (قال الشافعي)
 أخبرنا بذلك مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جرير عن عبيد الله بن ربيعة عن عبيد الله بن ربيعة
 قال إن كان الذي حدثك مسلما ولا فده يعنى حافظا ثقة (قال الشافعي) أخبرنا عبيد بن محمد بن علي عن هشام
 ابن عروة عن أبيه أنه قال أتى لاسمع الحديث أستحسنه فما عني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع
 فيقتدي به أسمع من الرجل لا أتق به قد حدثه عن أتق به وأسمع من الرجل أتق به حدثه عن لا أتق
 به وقال سعيد بن إبراهيم لا يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا الثقات (قال الشافعي) أخبرنا سفيان
 عن يحيى بن سعيد قال سألت أبا عبد الله بن عمر عن مسألة فلم يقل فيها شيئا فقلت له إننا لعظم أن يكون مثلك
 ابن أمام هدى تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم فقال أعظم والله من ذلك عند الله وعند من عرف الله وعند
 من عقل عن الله أن أقول ما ليس لي به علم أو أخبر عن غير ثقة وكان ابن سيرين والنخعي وغير واحد من
 التابعين يذهب هذا المذهب في أن لا يقبل إلا عن عرف ومالقيت ولا علمت أحدا من أهل العلم بالحديث
 يخالف هذا المذهب والله أعلم

﴿ديات الخطأ﴾

﴿ديات الرجال الأحرار المسلمين﴾ أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله عز وجل
 وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمته ودية مسلمة إلى أهله فأحكم
 الله تبارك وتعالى في تنزيل كتابه أن على قاتل المؤمن دية مسلمة إلى أهله وأبأن على لسان نبيه صلى الله عليه
 وسلم كم الدية فكان نقل عدد من أهل العلم عن عدد لا تنازع بينهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
 بدية المسلم مائة من الأبل فكان هذا أقوى من نقل الخاصة وقد روى من طريق الخاصة وبه أخذ في المبلغ
 يقتل خطأ مائة من الأبل أخبرنا سفيان عن علي بن زيد بن جذعان عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا إن في قتيل العبد الخطأ بالسوط أو العصا مائة من الأبل مغلظة منها
 أربعون خلفه في بطونها وأولادها أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة
 ابن أوس عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة ألا أن في قتيل الخطأ شبه العمد قتيل
 السوط أو العصا الدية مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها وأولادها أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي
 بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في
 النفس مائة من الأبل أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جرير عن عبيد الله بن أبي بكر في الديات في كتاب النبي
 صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في النفس مائة من الأبل قال ابن جرير في قتيل لعبد الله بن أبي بكر في شد
 أتم من أنه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه وأخبرنا مسلم
 ابن خالد عن عبد الله بن عمر عن أيوب بن موسى عن ابن شهاب وعن مكحول وعطاء قالوا أدر كنا الناس على أن
 دية الحر المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الأبل فقوم عمر بن الخطاب رضى الله عنه تلك

رفع فارتفعوا وإذا قال
 سمع الله لمن جده فقولوا
 ربنا ولك الحمد وإذا صلى
 جالسافصلوا جلوسا
 أجمعون (٣) * أخبرنا
 يحيى بن حسان
 عن حماد بن سلمة عن
 هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة رضى الله
 عنها يعنى بمثله * أخبرنا
 مالك عن اسحق بن عبد الله
 ابن أبي طلحة عن أنس
 رضى الله عنه قال
 صليت أنا وبيتي لنا خلف
 النبي صلى الله عليه وسلم
 في بيتنا وأم سليم خلفنا
 * أخبرنا سفيان عن
 أبي حازم قال سألو أسهل
 ابن سعد من أى شئ
 منبر النبي صلى الله عليه
 وسلم قال ما بقى من
 الناس أحد أعلم به منى
 من أنزل الغلبة عمله له
 فلان مولى فلانة ولقد
 رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم حين صعد
 عليه استقبل القبلة
 فكبر ثم قرأ ثم ركع ثم
 نزل القهقري فمسجد ثم
 صعد فقرأ ثم ركع ثم
 نزل القهقري ثم مسجد

(٣) في نسخة هنا زيادة
 هو منسوخ اه كته
 صححه

عن ابن أبي نجيح عن أبيه أن رجلاً وطأ امرأة بعكة ففرض فيها عثمان بن عفان رضي الله عنه بمائة ألف درهم وثلاث (قال الشافعي) ذهب عثمان إلى التغليظ لقتلها في الحرم (دية الخنثى) قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا بان الخنثى ذكر أحكم له بذلك أو لم يحكم فديته دية الرجل وإذا بان أنثى فديته دية امرأة وإذا كان مشكلاً فديته دية امرأة فإن جنى عليه وهو مشكل فلم يمت حتى بان ذكر فديته دية رجل وكذلك لو جنى عليه جرح فبرأ منه فاعطى أرشيه وهو مشكل على أنه أنثى ثم بان ذكر أتم له أرش جرح رجل وإذا اختلف ورثة الخنثى والجاني فقال الجاني هو امرأة أو مشكل فالقول قوله مع يمينه وعلى الخنثى أو ورثته البينة بما يدل على أنه ذكر ولومات الخنثى فاختلفت ورثته والجاني فأقام ورثته البينة بما يدل على أنه ذكر والجاني البينة بما يبين أنه أنثى طرحت البينتان معافي قول من طرح البينتين إذا تكافأ ما وكان القول قول الجاني ولو كان هذا والخنثى حي ثم عاينه الحاكم فراه ذكر فاقضى له بأرشه ولو كانت بينة متظاهرة أنه ذكر أو أنثى قبلت البينة كما تقبل على الاستئناف وليس ما أدرك الحاكم عيانه وأدركه الشهود وكان قائماً بعينه يوم يشهد عليه عند الحاكم حتى يكون يمكن الحاكم أن يتسدى أن يراه الشهود فيشهدون منه على عيان ثم آخرين بعد فتواطأ ثم هادتهم عليه ويدرك الحاكم العيان فيه كشهادة في أمر غائب عن الحاكم لا يدرك فيه مثل هذا ولا يشهد منهم إلا على أمر متعاض لا يستأنف الشهود عليه ولا غيرهم

(دية الجنين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأة أتت من هذيل رمت أحداً مما لاخري فطرح جثتها فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو وليدة أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة فقال الذي قضى عليه كيف أغرم ما لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك يطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هذا من أخوان الكهان أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبد أو أمة ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ميراثها للبنها وزوجها والعقل على عصبتها أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاووس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أذكر الله امرأة سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئاً فقام جل بن مالك بن النابغة فقال كتب بين جارين لي فضربت أحدهما الآخر بمسطح فالتقت جثتيهما فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بغرة فقال عمران كدنا أن نقضى في مثل هذا بآرائنا (قال الشافعي) وهذا كله نأخذ في الجنين والمرأة التي قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنينها بغرة حرة مسلمة فإذا كان الجنين حراً مسلماً باسلاً مأموراً به أوهما فقيهه غرة كاملة فإن كان جنين حرة مسلمة من مشرك حراً أو عبداً من نكاح أو زناً أو جنين حرة مسلمة لقط من زوج عبد أو حراً أو زناً فقيهه غرة كاملة لاسلامه وحريته باسلاً مأموراً به وحريتها وكذلك جنين الأمة يتكهنها ويغتر بانها حرة لأن من سميت لا يرق بحال وما قلت لا يرق بحال شقصانها وكذلك جنين الأمة يتكهنها ويغتر بانها حرة لأن من سميت لا يرق بحال وما قلت لا يرق بحال فقيهه غرة كاملة وأي جنين جعلته مسلماً بكل حال باسلاً مأموراً به جعلته جنين مسلم وأقل ما يكون به السقط جنيناً فيه غرة أن يتبين من خلقه شيء يفارق المصنعة أو العلقه اصبع أو ظفراً أو عين أو ما بان من خلق ابن آدم سوى هذا كد فيه غرة كاملة وإن جنى جان على امرأة بجاءت مكانها أو بعد بجنين فقالت

جاء المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج فصلى الصبح * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجازة * أخبرنا سفيان بن عيينة عن مالك بن مغول عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه أنه قال رأيت رسول

الله صلى الله عليه وسلم بالابطح وخرج فخرج بلال بالعصرة فركرها فصلى إليها والكلب والمرأة والجمار يمرون بين يديه * أخبرنا ابن عيينة أخبرنا الأعمش عن إبراهيم عن همام ابن الحرث قال صلى بنا حذيفة على دكان من تقسع فسجد عليه بخبذه أبو مسعود البدرى فتابعه حذيفة فلما قضى الصلاة قال أبو مسعود أليس قد نهى عن هذا فقال له حذيفة ألم ترني قد تابعتك

تأويل كتاب التاج
الجمعة

أخبرنا إبراهيم بن
أبي يحيى حدثني
صفوان بن سليم عن
نافع بن جبير عن مطعم
وعنه ابن يسار عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه
قال شاهد يوم الجمعة
ومشهد يوم عرفة
* أخبرنا إبراهيم بن
محمد حدثني شريك
ابن عبد الله بن أبي غر
عن عطاء بن يسار عن
النبي صلى الله عليه
وسلم مثله * أخبرنا
إبراهيم بن محمد حدثني
عبد الرحمن بن حرملة
عن ابن المسيب عن
النبي صلى الله عليه وسلم
مثله * أخبرنا
ابن عيينة عن عبد الله
ابن طاوس عن أبيه عن
أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم نحن
الآخر ونحس
السابقون بيد أمهم أو أوليها
الكتاب من قبلنا
وأوتينا من بعدهم
فهذا اليوم الذي اختلفوا
فيه فهدانا الله له فالتاس
لتابع اليهود غدا

هذا الذي ألقيت وأنكر الجاني لم يقبل قولها وكان القول قرله بيمينه ولا يلزمه الجنابة إلا بإقراره أو بينة
تقوم عليه رجلان أو رجل وأمر أنان وأربع نسوة بأنهما ألفت هذا وألفت جنينا فان شهدوا أنها ألفت شيئا
ولم يبتوا الشيء وجاءت بخين فقالت هذا هو وأنكر أن يكون الذي ألفت فالقول قول الجاني عليهم عينة
وكذلك لو ألقته فدفعته ولم تثبته الشهود جنينا بأن يبين فيه خلق آدمي ولم يختلف رواية من روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه لم يسأل عن الجنين ذكره أو أنثى فإذا ألقته المرأة ميتا فسواء ذكران الاجنة وإناتهم
في أن في كل واحد منهم غرة عبد أو أمة وفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة
دليل على أن الحكم في الجنين غير الحكم في أمه وإذا ألفت المرأة جنينا ميتا وعاشت أمه فدية الجنين
موروثه كما يورث لو ألقته حيا ثم مات برثه أبو أمه أو أمه إن لم يكن له أب (١) حرها مع من ورثه معها وإن لم
يخرج الامن الضرب الذي سقط به الجنين فلا شيء لها في الضرب لأن الامن وان وقع عليها فالتلف وقع على جنينها
في جوفها وإن جرحها جرحا له أرو فيه حكومة فلها أرض الجراح والحكومة فيه دون ما في الجنين لأنها
جنابة عليها ودية الجنين موروثه لها ولا يسه أو ورثته إن لم يكن أبو أمه حيا معها (قال) وبهذا قلنا إذا ألفت
المرأة أجنة موق قبل موتها وبعده فذلك كله سواء وفي كل جنين منهم غرة ولها ميراثها مما ألقته وهي حية
وما ألقته بعد الموت لم يرثه لأنه لم يخرج وهي ترثه ولم يرثها لأنه لم يخرج حيا فميراثها وانما يرث الأحياء وإذا
ألفت جنينين يجتمع ما شيء من خلقه إلا أن لم يلزم عاقلة الأديه جنين واحد وذلك أن تلقى بدنين مفترقين في
رأس واحد أو في رقتين مفترقتي الصدر والبدن ويجمعهما رجلان أو أربع أرجل (٢) إلا أنهم لا يفرقان
خلقاً في الجلالة العليا أو في أكثر منها فإن خرجا في جلد بطن فشقت عنهما وبقيتا بدنين مفترقين فهما
جنينان فهما غرnan ولو كانا قطين أو أحدهما إذا كان في كل واحد منهما من خلقه إلا أن شيئاً فهما جنينان
إذا اختلفا مفترقين وإذا ألفت الجنين حيا ثم مات مكانه ففيه دية حرة كاملة إن كان ذكر أفضائه من الأبل وإن كان
أنثى فخمسون من الأبل ولا تعرف حياة الجنين الإرضاع أو استئصال أو نفس أو حركة لا تكون إلا حركة حي
وإذا ألقته فادعت حياته فالقول قول الجاني في أنها ألقته ميتا وعلى وارث الجنين البينة فإن أقر الجاني على
الجنين أنه خرج حيا وأنكرت عاقلة خروجه حيا وأقرت بخروجه ميتا أو قامت بينة بخروجه ولم تثبت له مونا
ولا حياة ضمنمت العاقلة دية الجنين ميتا وضمن الجاني تمام دية نفس حية إن كان ذكر أو ضمن تسعة أعشار
ونصف عشر دية رجل وذلك خمس وتسعون من الأبل فإذا كان أنثى فستة أعشار دية أنثى وذلك خمس
وأربعون من الأبل (قال) وإن قامت بينة أنه خرج حيا وبينة أنه سقط ميتا فالقول قول البينة التي شهدت على
الحياة لأن الحياة قد تكون فلا يعلمها شهود حاضرون ويعلمها آخرون فيشهدون على أنه خرج ميتا بأنهم
رأوه خارجا لم يعلموا حياته ولو كانت البينة قامت على الجاني بأقراره بأنه خرج حيا وقامت أخرى بأنه قال
خرج ميتا وليس هذا ولا الباب قبله تضاد في الشهادة يسقط به كلها (قال) وإذا ألفت جنينين أحدهما قبل
الآخر أو معاف شهد الشهود على أنهم سمعوا الاحد الجنين صوتاً ورأوا له حركة حية ولم يبتوا أيهما كان
الحى قبلت شهادتهم ولزم عاقلة الجاني دية جنين حي ودية جنين ميت فإن كانا ذكرين لزممت العاقلة في
الحى دية نفس رجل وإن كانتا أنثيين لزممت العاقلة دية أنثى وإن كانا ذكر أو أنثى لزممت العاقلة دية أنثى
لأنها اليقين ولم أعط وارث الجنين الفضل بين دية المرأة والرجل بالشك (قال) وإن أقر الجاني أن الذي
خرج حيا ذكر أعطت العاقلة دية أنثى والجاني تمام دية رجل وهو نصف دية رجل خسين من الأبل ويلزم
العاقلة دية جنين غرة مع دية الحى ولو ضرب رجل بطن امرأة فالت جنينا ميتا ماتت وألفت بعد الموت
جنينا حيا ثم مات ورثت المرأة الجنين الذي خرج قبل موتها ورثها الجنين الذي خرج حيا بعد موتها ورثه

(١) قوله حرها كذا في النسخ ولعلها محرفة والأصل ترثه مع من الخ وانظر (٢) قوله إلا أنهما الخ كذا في النسخ
وهي محرفة في هذا المقام تحرى بقا شديداً فخر وثبت ولا تعول على كل ما تجذبه والله المستعان كتبه معصمه

بعذموتة ورثة غير هالانهم الم ترثة ولو ألفت جنبنا حيا ماتت وماتت فاختلف ورثتها ورثة الجنين فقال ورثة الجنين ماتت قبل موت الجنين فورثها وقال ورثتها ماتت بعد الجنين فورثته لم يرث واحد منه ما صاحبه وكانوا كالقوم يموتون لا يدري أيهم مات أو لا ويرثهم ورثتهم الأحياء بعد عين كل واحد من الفريقين على دعوى صاحبه (قال) وإذا ألفت المرأة جنبنا حيا حتى عليه رجل فقتله فعليه القود وليس على الجناني عليه حين أجهضت أمه دية جنين وفيه حكومة لأمه خاصة بقدر الألم عليها في الإجهاض الذي هو شبهه بالجرح (قال) ولو قتله الجناني عليه عدا أو جرح أمه جرحا لا أرش له كان عليه القود وفي ماله حكومة لأمه ولو قتله خطأ كانت دية النفس على عاقلته وكذلك أمه إن كانت هي القاتلة خطأ فديته على عاقلته وإن كانت قتله عمدا فديته في ماله وإن كان أبوه وأبأوه وأمهاته لأنه لا يقاد ولد من والد ولا يرث الجنين واحد من القاتلين قتله عمدا أو خطأ وسواء في أن دية الجنين دية نفس حية إذا عرف حياة الجنين خرج لتسام أو أجهض قبل التمام (قال) والمرأة التي قضى النبي صلى الله عليه وسلم بدية الجنين على عاقلته عمدت ضرب المرأة بعمود بيتها فإذا جنى الرجل أو المرأة على حامل فأجهضت جنبنا ميتا أو حيا فماتت وكانت جنايته بسيف أو بما يكون بمثله القود فلا قود في الجنين وإن خلص ألم الجنانية إلى الجنين فأجهضته فجنايته في غير حكم العمد المقصود به قصد من يقاد لا حائل دونه وإذا ماتت المرأة فلها القود وإن أراد ورثتها الدية ففي مال الجناني إذا كان ضربها بما يقاد من مثله وإن كان لا يقاد من مثله فعلى عاقلة الجناني الدية لأن هذا يشبه الخطأ العمد الذي حكم فيه النبي صلى الله عليه وسلم وسواء فيما وصفت من أنه لا يقاد من الجناني على أم الجنين ليجهض الجنين حيا ثم يموت الجنين عمد بطنها أو فرجها أو ظهرها بضرب ليقتل ولدها أو أرادهما عمد إلا أن وقع الجنانية بالأم دون الجنين (جنين المرأة الحرة) قال الشافعي وإذا جنى رجل على امرأة عمد أو خطأ فآلقت جنبنا ميتا فعلى عاقلته غرة عبد أو أمة يؤدون أيهما شأوا من أي جنس شأوا وليس لهم أن يؤدوا ما فيه عيب يرذمه ولو بيع ولا خصما لأنه ناقص عن غرة وإن زاد منه بالخصاء ولأن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بالغرة من عبد أو أمة ولا خصيان نعلمهم بسلاده ولهم أن يؤدوا الغرة مستغنية بنت سبع سنين أو ثمان ولا يؤدونها في سن دون هذا السن لأنهما لا تستغني بنفسهما دون هذه السن ولا بخير المولودين إلا بوبن إلا في هذه السن ولا يفرق بين الأمة وولدها في البيع لأنهما صغيرا إلا هذه السن وقيمة الغرة نصف عشر دية الرجل المسلم وذلك في العمد وعمد الخطأ قيمة خمس من الأبل خمسها وهو يعبران قيمة خلفتين أقل الخلقات وثلاثة أنجاسها وهو قيمة ثلاث جذاع وحقاق نصفين من ابل عاقلة الجناني فإن لم تكن لهم ابل فن ابل بلده أو أقرب البلدان منه وإذا كانت جناية الرجل على جنين المرأة ورثي غير أمه فإصاب أمه فدية الجنين على عاقلته غرة تؤدى عاقلته أي غرة شأوا غير ما وصفت أن ليس لهم أدأوه وقيمتها نصف عشر دية رجل من ديات الخطأ (قال) وهذا هكذا في جنين الأمة المسلمة أو الكتابية من سيدها يجني عليها الحربى الذي له أمان وجنين الأنمية يجني عليها من المسلم الحر وفي رقبة العبد إذا جنى على بعض أجنه من سميت لا يختلف في الخطأ والعمد (قال) فيؤدى في الخطأ على أم الجنين غرة قيمتها قيمة خمس من الأبل أنجاس قيمة بنت مخاض وقيمة بنت لبون وقيمة ابن لبون ذكر وقيمة حقة وقيمة جذعة وليس لهم أن يؤدوا غرة هرمه ولا ضعيفة عن العمل لأن أكثر ما يراد له الرقيق العمل وانما يحكم للناس بما ينفعون به لا بما لا ينفعهم ضعيفه وإذا منعت من أن تؤدى غرة معيبة عيبا يضرب بالعمل فالعيب بالكبر أو كبر من كثير من العيوب التي ترد بها وإذا جنى الرجل على جنين نخر جيا ثم مات فقال مات من حادث كان بعد الجنانية من غيرى وقال ورثته مات من الجنانية فإن كان مات مكانه موثبا علم في الظاهر أنه لا يكون إلا من الجنانية ففيه دية نفس حية على عاقلته وإن قيل قد عاش مدة وإن قلت قد عيكن أن يكون مات من غير الجنانية فالقول قول الجناني وعاقلته وعلى ورثة الجنين البينة أنه مات من الجنانية وأقبل على موته ما أقبل على أنه ولد فأقبل أربع نسوة ورجلا

والنصارى بعد غد
* أخبرنا إسماعيل بن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم مثله إلا
أنه قال باید أنهم
* أخبرنا إبراهيم بن
محمد حدثني محمد بن
عمر بن علقمة عن أبي
سلمة عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
نحن الآخرون
السابقون يوم القيامة
بأيديهم أو ثلث الكتاب
من قبلنا وأوتينا
من بعدهم ثم هذا يومهم
الذي فرض عليهم يعني
الجمعة فاختلفوا فيه
فهذا قال الله فالناس لنا
فيه تبع السبب والاحد
* أخبرنا إبراهيم بن
محمد حدثني سلمة بن
عبد الله الخطمي عن
محمد بن كعب أنه سماع
رجلا من بني وائل
يقول قال النبي صلى
الله عليه وسلم تحب
الجمعة على كل مسلم
الامرأة أو وصيها أو
مملوكا * أخبرنا
إبراهيم بن محمد حدثني
عبد العزيز بن عري

وامرأتين اذا كانوا عدولا ولا أقبل فيهم وارثاله (قال الربيع) وفيه قول آخر اني لأقبل عليه الاشاهد من
 عدلين لانه في موضع يجوز للرجال النظر اليه اذا أمكنهم أن يخرجوه حيا بعد ما يولد فاما اذا لم يمكنهم أن يخرجوه
 لسرعة موته قبلت عليه شهادة أربع نسوة فيشهدن على موته بعد الحياة (قال الشافعي) واذا أجهض
 الجنين حيا حياة لم تتم لجنين أجهض في مثلها حياة قط كان أجهض لأقل من ستة أشهر ثم مات ففيه دية حر
 نامة وان أجهض في حال يتم فيه لاحد من الاجنة حياة بحال فهو كالمسئلة قبلها واذا خرج حيا ستة أشهر
 فصاعد فقتله رجل عمد افعليه القود كيف خرج اذا عرفت حياته وان كان ضعيفا مفترطا وان خرج لأقل من
 ستة أشهر فقتله انسان عمد افارادو رثته القود فان كان مثله يعيشر اليومين والثلاثة أو اليوم ففيه القود واذا
 شهد رجال أنه جنى على امرأه فالتقت جنينا ولم يثبتوا أحيا أم ميتا فقال الجاني ألقته ميتا وغيبته فالقول قوله
 مع عينته ولو أقر هو بأنه خرج ميتا أو حيا فمات لزمه في ماله دون عاقلته لان هذا اعتراف اذا لم تصدقه عاقلته
 ولم تكن بينة ولو جنى جان على امرأه فقالت ألقيت جنينا وقال الجاني لم تلق شيئا فالقول قوله وكذلك
 لو جاءت بجنين مكانها ميتا كان القول قوله لانه قد يمكن أن تأتي بجنين غيرها ولو خرج الجنين حيا فقتله غير
 الجاني على أمه عمد اقتل به ولم يكن على الجاني على أمه شيء ولو قتله الجاني على أمه عمد افعليه القصاص أو الدية
 في ماله ان شاء الورثة وحكومة في ماله بخرج ان أصاب أمه لا ارش له معلوم لانه دون ورثة الجنين واذا جنى
 على المرأة فالتقت مكانها جنينا ميتا فعلى عاقلة الجاني دية ولا يصدق ولا يصدقون أن اجهضها بغير جنابة لان
 الظاهر أن هذا من جنابته ولو كانت تطلق بجنى عليها فالتقت جنينا ميتا فقال ألقته من غير جنابتي لزم عاقلته
 دية الجنين كإلو كان مريضا في السياق فقتله رجل لزمه عمدا كان أو خطأ لانه قد يعيشر وان ظن أنه يموت
 وكذلك المرأة تطلق ثم يذهب الطلق عنها تقسيم أياما لا تلد ولو كانت تطلق بجنى عليها فالتقت جنينا حيا ثم
 مات مكانه فقال لم تلغه من جنابتي وقالت أسقطته من جنابتي فالقول قولها وضمنت عاقلته دية الجنين حيا
 ذكر اكان أو أنثى واذا جنى الرجل على المرأة والقوبل عندها أو اسن عندها وهي ترى اطلاق أو لا تطلق والحبل
 بها ظاهر فماتت وسكنت حركة ما في بطنها ضمن الام ولم يضمن الجنين من قبل أنى على غير احاطة به أنه جنين مات
 بجنابته ولو خرج منها شيء بين فيه خلق انسان من رأس أو يد أو رجل أو غيره ثم مات أم الجنين ولم يخرج بقية
 الجنين ضمن الام والجنين لاني قد علمت أنه جنى على جنين في بطنها بخرج بعضه ولا فرق بين خروج بعضه وكله
 في علمي بانه جنى على جنين ألا ترى أنها لو ألقته كالمضغة بين فيها شيء من خلق الانسان ضمنته جنابته على جنين
 كامل ويضمن متى خرج منها شيء بين به أنه جنى على جنين قبل موتها أو بعده ولو خرج من فرج امرأه رأسا
 جنينين أو أربعين الجنين ولم يخرج ما بقي منهما أغرمته جنابته على جنين واحد لاني لأدري لعله يجمع
 الرأسين شيء من خلق الانسان فيكونان فيما يلزمه منهما الجنين واحد لان ذلك يمكن فيهما واذا قضيت بديته في
 جنين خرج حيا ثم مات أو خرج ميتا فعلى الجاني عليه عتق رقبة مؤمنة (قال) واذا جنى على امرأه فخرج منها
 بدنان في رأس أو جمع جنينين شيء واحد من خلقه آدمي فاللزام له فيه عتق رقبة والاحتياط أن يعتق اثنين
 وكذلك لو خرج رأسان من فرج امرأه ثم مات ولم يتتام خر وجههما فيعرفان لم أقض فيهما الا بدية جنين واحد
 ولزم الجاني عتق رقبة وكان أن يعتق رقتين في هذا المعنى أو كد عليه لان الغلب أن الرأسين من بدنين
 مفرقين مالم يعلم اجتماعهما بعينته ولو اضطرب شيء في بطن أمه فماتت أحبت للجاني أن لا يدع أن يعتق
 ويحتاط فيعتق رقتين أو ثلاثا ولا يبين أن يلزمه شيء لانه لم يعلمه ولذا اذا مات الام وجنيتها عتق بموت الام
 رقبة ويموت جنينها أخرى

عبد العزيز عن أبيه عن
 عبيد الله بن عبد الله بن
 عتبة قال كل قرية فيها
 أربعون رجلا فعليه
 الجمعة * أخبرنا مالك
 عن ابن شهاب عن أبي
 عبيد مولى ابن أزهر قال
 شهدت العبد مع علي
 وعثمان محصور * أخبرنا
 ابراهيم بن محمد حدثني
 خالد بن رباح عن المطلب
 ابن حنطب أن النبي
 صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي الجمعة اذا
 فاء السقي قدر ذراع
 أو نحو * أخبرنا
 سفيان بن عيينة عن عمرو
 ابن دينار عن يوسف بن
 ماهك قال قدم معاذ
 ابن جبل على أهل مكة
 وهم يصلون الجمعة والنبي
 في الجعر فقال فلا
 تصلوا حتى تفي الكعبة
 من رجهها * أخبرنا
 الثقة وهو سفيان عن
 الزهري عن السائب
 ابن يزيد أن الاذان كان
 أوله للجمعة حين يجلس
 الامام على المنبر على
 عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأبي بكر

(جنين الذميمة) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا كان الذميان الزوجان الحران على دين واحد بجنى على

وعبر فلما كان خلافة عثمان وكثر الناس أمر عثمان بأذان نافع فاذن به فثبت الأمر على ذلك وكان عطاء يشكر أن يكون أحد من عثمان ويقول أحد من معاوية والله أعلم « حدثنا سيفان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على منازلهم (٩٧)

الاول ذالاول فاذا خرج الامام طويت الصحف واستمعوا الخطبة والمهجر الى الصلاة كالمهدي بدنه ثم الذي يليه كالمهدي بقرة ثم الذي يليه كالمهدي كبشا حتى ذكر الدجاجة والبيضة * أخبرنا مالك عن سمي عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن عبد الرحمن ابن جابر بن عتيك عن جده جابر بن عتيك

جنين امرأة منهم زوجها على دينها فخرج ميتا فديته عشرة دية أمه وان كانا مختلني الدين فحكمه لا كثر حمادية أجعل ديته أبدا لخبر أبيه وأجعل ديته بحكم المسلم من أبيه ان كان من ماسلم مثل أن تكون ذمية عند مسلم فتكون دية جنين مسلم ومثل أن تكون المسلمة أسلمت عند ذمي فتجعل دية جنينها دية جنين مسلمة ومثل أن تكون أمه مملوكا سيدها فتكون دية جنينها نصف عشرة دية أبيه لان الجنين حر بحرية أبيه ولا يكون ملكا لآبيه ولو كان أبوه مملوكا أو مكاتباً وطى أمته فحى على جنينه من أمته قبل عتق أبيه كان فيه عشرة قبة أمه لانه مملوك لأفضل في الحكم في الدية لآبيه على أمه بالحرية وهكذا لو كانت مجوسية أو وثنية عند نصراني جعلت في جنينها ما في جنين النصرانية تحت النصراني لما وصفت وسواء جنى على جنين الذمية مسلم أو ذمي أو حربي يحكم على عاقلة بدية ان كانت عاقلة ممن يحرى عليه الحكم والأحكام بدية في مال الحاني (قال) وهكذا جنين الامة الكافرة يطلو حاسدا بملك أو ينكحها مسلم ولا يعلم أنهم مملوكون وتقول انها حرة ففيه دية جنين حرة مسلمة ولو أن ذمي حلت فحى عليها جان فألقت جنينا ميتا فالت هو من زنا علم كانت فيه دية جنين نصرانية عشرة دية أمه لانه لا يلحق بالزنا ناسبه ولو جنى رجل على نصرانية فألقت جنينا ميتا فالت كان أبوه مسلما وقال الحاني بل كان ذميا ولا تعرف له أبا لزمه جنين نصرانية ويحلف ما كان أبوه مسلما (قال) ولو اشترك مسلم وذمي في ظهر حرة بشكاح شبهة فحى رجل على ما في بطنها فألقت جنينا ميتا جعلت على القاتل جنين ذمية من ذمي فان ألحق الجنين مسلم أعمت عليه جنين حرة مسلمة وان هو أشكل فلم يبين لآيهما هو لم أجعل عليه الا الأقل حتى أعرف الاكثر

جنين الامة قال الشافعي رحمه الله تعالى والامة المسكينة والمذبة والمعتقة الى أجل وغير المعتقة سواء أجنثن أجنة اما اذا لم تكن أجنثن أحرار عاوصفت من أن يطلوا واحدة منهن مالك لها حر أو زوج حر غرته بانها حرة ففي جنين كل واحدة منهن اذا خرج ميتا عشرة قبة أمه يوم جنى عليها (قال) وانما ألقت هذا الان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان في قضائه دلالة على أن لا يفرق بين الذكر والانثى من الاجنة لم يجر أن يفرق بين الجنين الذكر والانثى من الممالك ولا يجوز أن يتفق الحكم فيهما بحال الا بان يكون في كل واحد منهما عشرة قبة أمه ومن قال في جنين الامة اذا كان ذكر ان نصف عشر قيمته لو كان حيا واذا كان أنثى عشر قيمتها لو كانت حية فقد فرق بين ما جمع بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) واذا جنى على الامة فألقت جنينا حيا ثم مات من الاجهاض ففيه قيمته ذكر كان أو أنثى كما يقتل فيكون فيه قيمته بالغة ما بلغت

جنين الامة تعتق والذمية تسلم قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا جنى الرجل على الامة الحامل جنبا فلم تلق جنينها حتى عتقت أو على الذمية جنبا فلم تلق جنينها حتى أسلمت ففي جنينها ما في جنين حرة مسلمة لان الجنابة عليها كانت وهي ممنوعة فيضمن الاكثر مما في جنابته عليها واذا ضرب الرجل المرأة فأقامت يوما أو يومين ثم ألقت جنينا فالت ألقته من الضربة وقال لم تلقه منها فالقول قوله مع عيبه وعليها البينة انهما تزل ضمنه من الضربة أو لم تزل تحبذ الام من الضربة حتى ألقت الجنين فاذا جاءت بهذا ألزمت عاقلة عقل الجنين واذا ضربها فأقامت على ذلك لا تجد شيئا ثم ألقت جنينا لم يضمنه لانها قد تلقته بالجنابة وانما يكون جانيا عليه اذا لم ينفصل عنها ألم الجنابة حتى تلقه ولو أقامت بذلك أباما واذا كانت الامة بين اثنين فحى عليها أحدهما ثم أعتقها ثم ألقت من الجنابة جنينا فان كان موسرا الاداء قيمتها ضمن جنين حرة وكانت

(١٣ - الام سادس) صاحب النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا خرجت الى الجمعة فامش على هينك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة وللوفود اذا قدموا عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلل فأعطى

عمر من أحلة فقال عمر يا رسول الله كوتنها وقد قلت في حلة تطارد ما قلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم كسكها لتلبسها فكساها عمر أحاله مشركا بعلته * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن السباق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في جعة من الجمع يا معشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله عيدا للمسلمين فاغتسلوا (٩٨) ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه وعليكم

بالسؤال * أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني أسحق بن عبد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن نعلبة بن أبي مالك أنه أخبره أنهم كانوا في زمان عمر بن الخطاب يوم الجمعة يصلون حتى يخرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإذا خرج وجلس على المنبر وأذن المؤذن جلسوا يتعدون حتى إذا سكت المؤذن وقام عرسكوا فلم يتكلم أحد * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب قال حدثني ثعلبة بن أبي مالك أن تعودا لأمام يقطع السجدة وأن كلامه يقطع الكلام وأنهم كانوا يتحدثون يوم الجمعة وعمر جالس على المنبر فإذا سكت المؤذن قام عمر فلم يتكلم أحد حتى يقضى الخطبتين كلتاهما فإذا

مولاته وكان لشر يكة فيها نصف قيمة الام ولا شيء له في الجنين لانه ليس له ولاؤه ورثت أمه ثلث دينته وقربة مولاه الذي جنى عليه الثلثين ان لم يكن له نسب يرثه ولا يرث منه المولى شيئا لانه قاتل وكذلك الرجل يجنى على جنين امرأته تضمن عاقلة مديته ورثت أمه الثلث (١) واخوته ما بقي فان لم يكن له اخوة فقربة أبيه ولا يرثه أبوه لانه قاتل وإذا ألفت الجنين وهو معسر فلشر يكة نصف عشر قيمة أمه لانه جنين أمه وإذا جنى الرجل على أمه فألفت جنينا ثم عمت فألفت جنينا ثانيا في الاول عشر قيمة أمه لسيدها وفي الآخر ما في جنين حر يرثه ورثته معها

(حلول الدية) قال الشافعي رحمه الله تعالى فالقتل ثلاثة وجوه عمد محض وعمد خطأ وخطأ محض فاما الخطأ فلا اختلاف بين أحد علمته في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بالدية في ثلاث سنين (قال) وذلك في مضي ثلاث سنين من يوم مات القاتل فإذا مات القاتل ومضت سنة حل ثلث الدية ثم إذا مضت سنة ثانية حل الثلث الثاني ثم إذا مضت سنة ثالثة حل الثلث الثالث ولا ينتظر في ذلك الى يوم يحكم الحاكم ولا إبطاء بيته ان لم تثبت زمانا ولم يثبت الا بعد سنتين من يوم قتل القاتل أخذوا مكانهم بثلثي الدية لانها قد حلت عليهم (قال) والذي أحفظ عن جماعة من أهل العلم أنهم قالوا في الخطأ العمد هذا وذلك أنهم ما معان الخطأ الذي لا قصاص فيه بحال فأما العمد إذا قبلت فيه الدية وعنى عن القتل فالدية كلها حاله في مال القاتل وكذلك العمد الذي لا قود فيه مثل ان يقتل الرجل ابنه المسلم أو غير المسلم عمدا وهكذا صنع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في ابن قتادة المدلجي أخذ منه الدية في مقام واحد والدية في العمد في مال الجاني وفي الخطأ المحض والخطأ العمد على العاقلة في مضي ثلاث سنين كما وصفت وما لزم العاقلة من دية جرح وكان الثلث فإدونه فعلها أن تؤديه في مضي سنة من يوم جرح المجرع فان كان أكثر من الثلث فعلها أن تؤدى الثلث في مضي سنة وما زاد على الثلث ما قبل أو كثر أدته في مضي السنة الثانية الى الثلثين فما جاوز الثلثين فهو في مضي السنة الثالثة وهذا معنى السنة وما لم يختلف الناس فيه في أصل الدية

(أسنان الابل في العمد وشبه العمد)

قال الشافعي رحمه الله تعالى نص السنة في قتل العمد الخطأ مائة من الابل منها أر بعون خلفه في بطونها أولادها والخلفة هي الحامل من الابل وقيل تحمل الانثى فصاعدا فأى ناقة من ابل العاقلة حلت فهي خلفه وهي تجزى في الدية ما لم تكن معيبة (قال) ولا تجزى في الاربعين الا الخلفة وإذا رآها أهل العلم فقالوا هذه خلفه نية أجزأت في الدية وجبر من له الدية على قبولها فان أزلقت قبل تقبض لم تجز لانهم لم تدفع خلفه فان أجهضت بعدما تقبض فقد أجزأت وان دفعت وأهل العلم يقولون هي خلفه ثم علم أنها غير خلفه فلا هل القاتل ردها وأخذهم بخلفة غيرها وان غاب أهل القاتل عليها فقالوا لم تكن خلفه فالقول قولهم مع أيمانهم لانه لم يعلم أنها خلفه الا بالظاهر (قال الربيع) وهذا عندى إذا قبضوها بغير رؤية أهل العلم (قال الشافعي) وإذا قالوا في البدن ليست خلفه فقال أهل العلم هي خلفه ألزموها حتى يعلم أنها ليست خلفه والستون التي مع الأربعين خلفه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وقدر وى هذا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول عدد من لقيت من أهل العلم المفتين أخبرنا مسلم عن ابن

(١) قوله ورثت أمه الثلث الخ لعل الثلث محرق عن السدس أو سقط شيء من العبارة فأنظر كتبه مع صححه

جريح قامت الصلاة وزل عمر تكلموا * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال دخل رجل يوم الجمعة المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له أصليت قال لا قال فصل ركعتين * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله وزاد في حديث جابر وهو سبيلك الغطفاني * أخبرنا

سفيان عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح قال رأيت أبا سعيد الخدري جاء ومروان يخطب فقام فمضى ركة تين بقاء
اليه الآخر اس يجلسوه فأني أن يجلس حتى صلى ركعتين فلما قضى الصلاة أتياه فقلنا يا أبا سعيد كاد حولا أن يضرعوا إليك فقال ما كنت
لادعها لشيء بعد شئ رأيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم (٤٩) و جابر جل وهو يخطب فدخل المسجد

بهيمة بذة فقال أصليت
قال لا قال فصل ركعتين
قال ثم حث الناس على
الصدقة فألقوا ثيابا
فأعطى رسول الله صلى
الله عليه وسلم منها
الرجل ثوبين فلما
كانت الجمعة الأخرى
جاء الرجل والنبي
صلى الله عليه وسلم
يخطب فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم
أصليت قال لا قال فصل
ركعتين ثم حث الناس
على الصدقة فطرح
الرجل أحد ثوبيه
فصاح رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقال
خذ خذ فآخذه ثم قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم انظروا إلى هذا جاء
تلك الجمعة بهيمة بذة
فأمرت الناس بالصدقة
فطرحوا ثيابا وأعطيته
منها ثوبين فلما جاءت
الجمعة أمرت الناس
بالصدقة فجاء فالتقى
أحد ثوبيه * أخبرنا
سفيان بن عيينة عن
عمر بن دينار قال

جريح قال قلت لعطاء (١) تغليظ الابل فقال مائة من الابل من الاصناف دايما من كل صنف ثلثه (قال الشافعي)
وال تغليظ كما قال عطاء فيؤخذ في مضي كل سنة ثلاث عشرة وثلاث خلفه وعشر جذاع وعشر حقاقي ويحير على
ان يعطيه ثلث نافقة يكون شريكها بها لا يحير على قيمة ان كان يجبد الابل ومثل هذا أسنان دية العمد اذا
زال فيه القصاص بان لا يكون على القاتل قصاص وذلك مثل الرجل يقتل ابنه أو يقتل وهو مغلوب على عقله
بغير سكر أو صبي وهكذا أسنان الدية المغلظة في الشهر الحرام وذى الرحم ومن غلظت فيه الدية لا يراد على
هذا في عدد الابل انما الزيادة في أسنانها ودية العمد حالة كما هي في مال القاتل

(٢) أسنان الابل في الخطأ قال الشافعي رحمه الله وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتييل
العمد الخطأ مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها أولادها في ذلك دليل على ان دية الخطأ الذي لا يغلظه
عند مخالفة هذه الدية وقد اختلف الناس فيها فالزم القاتل عدد مائة من الابل بالسنة ثم ما لم يختلفوا فيه ولا
ألزمه من أسنان الابل الأقل ما قالوا يلزمه لان اسم الابل يلزم الصغار والكبار فدية الخطأ أنحاس
عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة
أخبرنا مالك عن ابن شهاب وربيعة وبلغه عن سليمان بن يسار أنهم كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت
مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة

(٣) في تغليظ الدية قال الشافعي رحمه الله وتغليظ الدية (٢) في العمد والعمد الخطأ والقتل في الشهر
الحرام والبلد الحرام وقتل ذى الرحم كما تقدم في العمد غير الخطأ لا تختلف ولا تغلظ فيما سوى هؤلاء وإذا
أصاب ذارحم في الشهر الحرام والبلد الحرام وهي مكة ودون البلدان لم يزد في التغليظ على ما وصفت قليل
التغليظ وكثيره في الدية سواء فإذا قومت الدية المغلظة قومت على ما يجب من تغليظها (قال) وتغلظ
في الجراح دون النفس صغيرها وكبيرها بقدرها في السن كما تغلظ في النفس فلو شجرجل رجلا موضحة
عمدا فأراد المشجورج الدية أخذ من الشاج خلفتين وجذعة ونصف جذعة وحقة ونصف حقة فان قيل
كيف يكون نصف حقة قلت يكون شريكها له نصفها وللجاني النصف كما يكون البعير بينهما وهذا
هكذا فيمادون الموضحة مما له أرش باجتهاد لا يختلف فلو شجبه هاشمة كانت له فيها عشر من الابل أربع
خلفات وثلاث حقاقي وثلاث جذاع ولو شجبه منقولة كانت له فيها خمس عشرة وست خلفات وأربع جذاع
ونصف وأربع حقاقي ونصف ولو فاق عينيه كانت له خمسون من الابل عشرون خلفه وخمس عشرة
جذعة وخمس عشرة حقة وإذا وجبت له الدية خطأ فكان أرش شجة موضحة أخذت منه على حساب
أصل الدية كما وصفت في العمد فتؤخذ في الموضحة خمس من الابل بنت مخاض وبنت لبون وابن لبون
ذكر وحقة وجذعة

(٤) أي الابل على العاقلة

(قال الشافعي) رحمه الله قد حفظت عن عدد من أهل العلم أنهم قالوا لا يكلف أحد غير ابله ولا يقبل منه
دونها كان مذهبهم ان ابله ان كانت حجازية لم يكلف ما هو خير منها وان كانت مصرية لم يؤخذ منه
(١) قوله قلت لعطاء تغليظ الابل الخ هكذا في النسخ ولعل في الكلام سقطا (٢) قوله في العمد والعمد الخطأ
الى قوله كما تقدم في العمد غير الخطأ هكذا في النسخ وانظر كتبه مصححه

كان ابن عمر يقول للرجل اذا نهض يوم الجمعة والامام يخطب ان يتحول عنه * أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريح قال أخبرني
أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خطب استند الى جذع نخلة من سوارى المسجد لما صنع له المنبر
فاستوى عليه اضطربت تلك السارية كحنين النافقة حتى سمعها أهل المسجد حتى نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتنقها فسكنت

« أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرني عبد الله بن محمد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الى جذع نخلة اذ كان المسجد عريسا وكان يخطب الى ذلك الجذع فقال رجل من أصحابه يا رسول الله هل لك أن تجعل لك منبرا تقوم عليه يوم الجمعة فتسمع الناس خطبتك (١٠٠) قال نعم فصنع له ثلاث درجات (١) هن اللاتي على المنبر فلما صنع المنبر ووضع موضعه الذي

وضعه فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بدا للنبي صلى الله عليه وسلم أن يقوم على ذلك المنبر فيخطب عليه فزاله فلما جاوز ذلك الجذع الذي كان يخطب اليه خار حتى تصدع وانشق فنزل النبي صلى الله عليه وسلم لما سمع صوت الجذع فسبحه بيده ثم رجع الى المنبر فلما هدم المسجد أخذ ذلك الجذع أبي بن كعب فكان عنده في بيته حتى بلى وأكاته الارضة وعاد رفاتا * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني جعفر بن محمد عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة وكانت لهم سوق يقال لها البطحاء كانت بنو سليم يجلبون اليها الخيل والابل والغنم والتمن فقد مواخرج اليهم الناس وتركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لهم لهو اذا تزوج أحدهم من الانصار ضربوا بالكبير

ما هو شرفها ثم هكذا ما كان بين الجارية والمهريه من مرتفع الابل ومنخفضها وبهذا أقول وهكذا ان كانت ابله عوادي أو أوارك أو خيمصة وإذا كان بيلد ولا بيل له كلف ابل أهل ذلك البلد أن لم يكن لأهل ذلك البلد ابل كلف ابل أقرب البلدان به مما يليه ويجبر على أن يؤدي الابل بكل حال لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى عليها وإذا كانت موجودة بحال كلفها كما يكلف ماسواها من الحقوق التي تلزمه اذا وجدت وإذا سأل الذي له الدية غير الابل أو سأل الذي عليه الدية لم يكن ذلك لواحد منهما ويجبران على الابل الآن يجتمع على الرضا بغير الابل فيجوز لهما صرفها الى ما تراضيه كما يجوز صرف الحقوق الى ما تراضيان عليه فان كانت ابل الجاني وابل عاقلته هي مباينة لابل غيرهم فان أتت عليها السنة فتبقى عجافا أو مرضى أو جربا وإذا كان هكذا قيل للجاني ان أدبت اليه ابلا صاها شروى ابلا أو خير امها جبر على قبولها منك وأنت متطوع بالفضل عن ابلك وابل عاقلتك وان أردت أن تؤدى شرمان ابلك وابل عاقلتك لم يكن لك ولا لهم أن تؤدوا الاشرها ما كانت موجودة فان لم توجد قيل أدقيم صحاح غير معية مثل ابلك واذا حكمنا عليه بالقيمة حكمنا به على الاغلب من نقد البلد الذي به الجاني ان كان دراهم فدراهم وان كان دنانير فدنانير ولم يحكم بقيمة نجم منها الا بعد ما يحل على صاحبه فاذا قومه اخذناه به مكانه فان أعسر به أو مطلق حتى يجد ابلا دفع الابل وأبطلت القيمة فاذا حل نجم آخر قومت الابل قيمة يومها

(اعواز الابل)

(قال الشافعي) رحمه الله وعام في أهل العلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض الدية مائة من الابل ثم قومها عمر رضى الله عنه على أهل الذهب والورق فالعلم محيط ان شاء الله تعالى ان عمر لا يقومها الا قيمة يومها ولعله قوم الدية الحالية كلها في العمد واذا قومها عمر قيمة يومها فاتباعه أن تقوم كلها وجبت على انسان قيمة يومها كالموقوفات ابل رجل أتلقيها رجل شيئا ثم أتلّف آخر بعد ما تلها قومت بسوق يومها ولو قومت سرقة لقطع صاحبها شيئا ثم سرق بعدها آخر مثلها قومت كل واحدة منهم مائة من الابل ولعل عمر أن لا يكون قومها الا في حين وبلد هكذا قيمتها فيه حين أعوزت ولا يكون قومها الا رضامن الجاني وولى الجناية كما يقوم ما أعوز من الحقوق الا لزومة غيرهما وارضاه من له الحق وعليه أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن أيوب بن موسى عن ابن شهاب ومكحول وعطاء قالوا أدر كنا الناس على أن دية الرجل المسلم الحر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الابل فقوم عمر رضى الله عنه على أهل القرى ألف دينار وأثنى عشر ألف درهم فان كان الذي أصابه من الأعراب فديته مائة من الابل لا يكلف الأعرابي الذهب ولا الورق (قال) وهذا يدل على ما وصفت من أن عمر لم يقوم الدية على من يجد الابل ولم يقومها الا عند الاعواز الا ترى أنه لا يكلف الأعرابي ذهبا ولا ورا وقالوا وجود الابل وأخذ الذهب والورق من القروى لاعواز الابل فيما أرى والله أعلم ان الحق لا يختلف في الدية أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم الابل على أهل القرى أربعمائة دينار وعدلها من الورق ويقسمها على أثمان الابل فاذا غلت رفع في قيمتها واذا هانت نقص من قيمتها على

فغيرهم الله بذلك فقال واذا راء أو تجارها أو لها وانفضوا اليها وتر كوله فأثما * أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة خطبتين فأثما يفصل بينهما بحلوس * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن

صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يخطبون يوم الجمعة خطبتين على المنبر
قياما يفاصلون بينهما يجلس حتى يجلس معاوية في الخطبة الأولى فخطب جالسا وخطب في الثانية قائما * أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز
عن ابن جريج قال قلت لعطاء كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم على عصا إذا خطب قال (١٠١) نعم كان يعتمد عليها اعتمادا * أخبرنا

ابراهيم بن محمد حدثني
عبد الله بن أبي بكر بن
حزم عن خبيب بن
عبد الرحمن بن أساف
عن أم هشام بنت حارثة
ابن النعمان أنها سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم
يقرب أبقاف وهو يخطب
على المنبر يوم الجمعة وإنما
لم تحفظها إلا من النبي
صلى الله عليه وسلم يوم
الجمعة وهو على المنبر لكثرة
ما كان النبي صلى الله
عليه وسلم يقربها يوم
الجمعة على المنبر * أخبرنا
ابراهيم بن محمد قال حدثني
محمد بن أبي بكر بن حزم
عن محمد بن عبد الرحمن
ابن سعد بن زرارة عن أم
هشام بنت حارثة بن
النعمان مثله قال
ابراهيم ولا أعلمني
الاسمعت أبا بكر بن
حزم يقربها يوم الجمعة
على المنبر قال ابراهيم
سمعت محمد بن أبي بكر
يقربها وهو يومئذ
قاض على المدينة على
المنبر * أخبرنا ابراهيم
ابن محمد حدثني محمد بن
عمر بن حنبل عن أبي
نعيم وهب بن كيسان
عن حسن بن محمد بن
علي بن أبي طالب أن عمر
كان يقرب في خطبته يوم

أهل القرى والتمن ما كان * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قضى أبو بكر رضى الله
عنه على أهل القرى حين كثر المال وغلت الأبل فأقام مائة من الأبل بستمائة دينار إلى ثمانمائة دينار
أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول على الناس أجمعين أهل القرى وأهل
البادية مائة من الأبل على الأعرابي والقروى * أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال قلت لعطاء الدية الماشية
أو الذهب قال كانت الأبل حتى كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقوم الأبل بعشرين ومائة كل بعير
فإن شاء القروى أعطى مائة ناقة ولم يعط ذبا كذلك الأمر الأول (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ فتؤخذ
الأبل ما وجدت وتقوم عند الأعواز على ما وصفت لأن من لزمه شيء لم يقوم عليه وهو يوجب مثله ألا ترى أن من
لزمه صنف من العروض لم يؤخذ منه إلا هو فإن أعوز ما لزمه من الصنف أخذت قيمته يوم يلزم صاحبه وقد
يحتمل تقويم الأبل أن يكون أعوز من عليه الدية فقومت عليه وأكانت موجوده عند غيره ببلده فقومت
والأول أشبه والله أعلم وما روى مما وصفت من تقويم من قوم الدية والله أعلم على ما ذهبت إليه (قال) والدية
لا تقوم إلا بالذانيير والدرهم كالأبقوم غيرها إلاهما ولو جاز أن تقوم بها بغيرها جعلنا على أهل البقر البقر وعلى
أهل الشاة الشاة فقد روى هذا عن عمر كارت عنه قيمة الذانيير والدرهم وجعلنا على أهل الطعام الطعام وعلى
أهل الخيل الخيل وعلى أهل الحلل الحلل بقيمة الأبل ولكن الأصل كما وصفت الأبل فإذا أعوز القيمة قيمة ما لا
يوجد مما وجب على صاحبه وليس ذلك إلا من الذانيير والدرهم (قال) وإن وجدت العاقلة بعض الأبل أخذ
منها ما وجد وقيمة ما لم تجد إذا لم تجد الوفاء منه بحال وإنما تقوم أبل من وجبت عليه الدية أن كانت الجناية مما
تعقلها العاقلة قومت بلها وإن كانت ما يعقلها الجاني قومت أبله إن اختلفت أبله وأبل العاقلة
(العيب في الأبل) قال الشافعي رحمه الله ولا يكون الذي عليه الدية أن يعطى فيها بعيرا معيبا يريد من
مثل ذلك العيب في البيع لأنه إذا قضى عليه شيء بصفة فبين أن ليس له أن يؤدي فيه معيبا كما يقضى
عليه بدني ترف لا يكون له أن يؤديه معيبا وكذلك الطعام يقضى به عليه وغيره لا يكون له أن يؤديه معيبا
(قال الشافعي) لم أعلم مخالفا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة وهذا أكثر من
حديث الخاصة ولم أعلم مخالفا في أن العاقلة العصبه وهم القرابة من قبل الأب وقضى عمر بن الخطاب على
ابن أبي طالب رضى الله عنه ما بان يعقل عن مولى صفة بنت عبد المطلب وقضى للزبير عيرائهم لأنه ابنها
(قال) وعلم العاقلة أن ينظر إلى القاتل والجاني مادون القتل مما تحمله العاقلة من الخطأ فإن كان له أخوة
لا يسه حل عليهم جنايته على ما تحتمل العاقلة فإن احتملوا هم لم ترفع إلى بني جده وهم عمومته فإن لم يحتملوا
رفعت إلى بني جده فإن لم يحتملوا هم رفعت إلى بني جده ثم هكذا ترفع إذا عجز عنها أقربها إلى أقرب الناس
به ولا ترفع إلى بني أب وودونهم أقرب منهم حتى يعجز عنها من هو أقرب منهم كأن رجلا من بني عبد مناف جنى
خملت جنايته بنو عبد مناف فلم تحمّلها بنو عبد مناف فترفع إلى بني قصي فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني كلاب
فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني مرة فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني كعب فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني لؤي فإن لم تحمّلها
رفعت إلى بني غالب فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني فهر فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني مالك فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني
النضر فإن لم تحمّلها رفعت إلى بني كنانة كلها ثم هكذا حتى تنفذ قرابته أو تحتمل الدية (قال) ومن في الديوان
ومن ليس فيه من العاقلة سواء قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة ولا ديوان حتى كان الديوان حين
كثر المال في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه

الجمعة إذا الشمس كورت حتى بلغ عنت نفس ما أحضرت ثم يقطع السورة * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر رضى الله عنه
قرأ بذلك على المنبر * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني اسحق بن عبد الله عن أبيان بن صالح عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما
أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوما فقال إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ونستنصره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن

لا يملك العقل العاقلة من لديه ومن يتحملها منهم **﴿** والاشفاق رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفاً أن المرأة
راعية لها كما يراعى من لا يتحمل من العقل شيئاً وكذلك المعترة عندى والله أعلم ولا يحمل العقل الاثر بالغ
ولا يتحملها من الباقين فقير ولا تقضى بها اورجل فقير فلم يحمل نجس منها حتى أيسر أخذها وان قضى بها وشو
غنى لم حلت وشو فقير لم حلت عندنا بمنزلة حاله يوم يحمل وانما ينبغي لنا كم أن يكتب اذا حكم انها على
من احتمل من عاقلة يوم يحمل كمن نجس منها فان عقل رجل نجس ما ثم أفلس في الثاني تركه من أن يعقل ثم ان
أيسر في الثالث أخذ بذلك النجس وان حل النجس وهر من يعقل ثم مات أخذ من ماله لانه قد كان وجب عليه
المطلول واليسر والحياة ولم أعلم مخالفاً أن لا يحمل أحد من الذرية الا قليلا وأرى على مذهبهم أن يحمل من
كسره ماله وشهر من العاقلة اذا قومت الذرية نصف دينار ومن كان دونه ربع دينار ولا يزداد على هذا ولا
ينقص عن هذا ويعلمون اذا عاقلوا الا بل على قدر هذا حتى يشترط النفر في بيعه فيقبل منهم الا أن يتطرق
أحدنا كثر فقير خذ منه

﴿عقل من لا يعرف نسبه﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كان الرجل أعجمياً وكان نوبياً في فلاة عقل على أحد من النوبة حتى يكونوا يثبتون أنسابهم أثبات أهل الإسلام ومن ثبت نسبه قضيت عليه بالعقل بالنسب فأما ما أنبتوا قراهم وكانوا يقولون أغيا يكون في القرية أهل النسب لم أقض عليهم بالعقل بحال الأثبات بالنسب وكذلك كل قبيلة أعجمية أو غيرها لم تثبت أنسابهم وكل من لم يثبت نسبه من أعجمي أو لقيطاً أو غيره لم يكن له ولا فعلى المسلمين أن يعقلوا عنه لما يجمع بينه وبينهم من ولاية الدين وانهم يأخذون ماله أدامات ومن أنسب إلى نسب فهو منه إلا أن تثبت بيته فاطعة عما تقطع البيعة على اسحقوق بخلاف ذلك ولا تقبل البيعة على دفع نسب بالسماع وإذا حكمنا على أهل العهد والمستأمنين في العقل حكمنا عليهم حكمنا على المسلمين يلزم ذلك

وَرَدَّ الشَّرَّ عَنْهُ فَذَمُّهُ
 فِي سَرَّادَةِ عَمَلِهِمَا وَآذَنَهُ
 مِنْ اللَّهِ عَلَى حُدُودِ عَمَلِهِمَا
 أَمَّا هُوَ وَرَسُولُهُ عَلَى
 أَعْيُنِكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ
 مِنْ ذَالِ ذُرَّةٍ خَيْرًا مِنْ
 يَعْمَلُ مِنْ قَالِ ذُرَّةٍ شَرًّا
 أَخْبَرَنَا أَبُو حَاشِمٍ
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 رَفِيعٍ عَنْ نَعِيمٍ بْنِ حُرْفَةَ
 عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ
 سَأَلَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ
 مَرَّ بِطَلْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَقَدْ
 رُشِدَ وَمِنْ بَعْضِهِمَا
 فَقَدْ غَوَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 اسْكُتْ فَمَنْ خَطَبَ
 أَنْتَ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ
 يَطْعُ اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رُشِدَ
 وَمِنْ بَعْضِهِمَا وَرَسُولَهُ
 فَقَدْ غَوَى وَلَا تَقُلْ مِنْ
 بَعْضِهِمَا أَخْبَرَنَا
 مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ
 شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ
 عَنْ أَبِي خَرِيرَةَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ انصت
 وَالْإِمَامَ يَخْطُبُ فَقَدْ
 لَغَوْتَ أَخْبَرَنَا
 عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ
 الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

خطب اذا قام الامام ان يخطب يوم الجمعة فاستمعوا وانصتوا فان للنصت الذي لا يسمع من الحظ مثل ما لسماع المنصت فاذا قامت الصلاة فاعدلوا الصفوف وحاذوا بالمناكب فان اعتدال الصفوف من تمام الصلاة ثم لا يكبر عثمان حتى ياتيه رجال قد وكاههم بتسوية الصفوف فيخبرونه بان قد استوت فيكبر * اخبرنا ابراهيم بن محمد عن هشام (١٠٣) عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال اذا عطس الرجل

والامام يخطب يوم الجمعة

فشمته * اخبرنا سفيان

ابن عيينة عن عبيد الله بن

عمر عن نافع عن ابن عمر

رضي الله عنهم قال قال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم لا يقين أحدكم الرجل

من مجلسه ثم يخلفه فيه

ولكن تفصحوا وتوسعوا

* اخبرنا ابراهيم بن محمد

حدثني سهيل بن أبي

صالح عن أبيه عن أبي

هريرة رضي الله عنه عن

النبي صلى الله عليه وسلم

قال اذا قام أحدكم من

مجلسه يوم الجمعة ثم رجع

اليه فهو أحق به

* اخبرنا ابراهيم بن محمد

أبي عن ابن عمر أن

النبي صلى الله عليه وسلم

قال لا بعد الرجل الى

الرجل فيقيم من مجلسه

ثم يقعد فيه * حدثنا عبد

المجيد عن ابن جريج

قال قال سليمان بن موسى

عن جابر بن عبد الله

رضي الله عنهما ان النبي

صلى الله عليه وسلم قال

لا يقين أحدكم أيام يوم

الجمعة ولكن ليقل افسحوا

* حدثنا ابراهيم بن محمد

عواقلم الذين يجري حكمنا عليهم فاذا كانت عاقلة لا يجري حكمنا عليها الزنا الجاني ذلك وما عجزت عنه عاقلة ان كانت له الزنا في ماله دون غير عاقلة منهم ولا تقضى به على أهل دينه اذ لم يكونوا عصبه له لأنهم لا يرثونه ولا على المسلمين لقطع الولاية بين المؤمنين والمشركين وانهم لا يأخذون ماله على الميراث انما يأخذونه فإما (أين تكون العاقلة) قال الشافعي رحمه الله تعالى والعاقلة النسب فاذا جنى الرجل بكمكة وعاقلة بالناسم فان لم يكن مضى خبر يلزم بخلاف القياس فالقياس أن يكتب حاكم مكة الى حاكم الشام فيأخذ عاقلة بالعقل ولا يحمله أقرب الناس الى عاقلة بحال وله عاقلة تابع منها وان امتنعت عاقلته من أن يجري عليهم الحكم جوهدها حتى يؤخذ منهم كما يجاهدون على كل حق لزمهم فان لم يقدر عليهم لم يؤخذ من غيرهم وكان كحق عليهم غلبوا عليه متى قدر عليهم أخذ منهم (قال) وقد قيل يحمله عاقلة الرجل ببلده ثم أقرب العواقل بهم ولا ينتظر بالعقل غائب يقدم ولا رجل ببلد يؤخذ منه بكتاب والله أعلم وان كانت العاقلة حاضرة فغاب منهم رجل يحتمل العقل أخذ من ماله ما يلزمه واذا كانت العاقلة كثير يحتمل العقل بعضهم على ما وصفت ان الرجل يحتمل من العقل ويفضل وكانوا حضورا بالبلد وأموالهم فقد قيل يأخذوا الى من بعضهم دون بعض لان العقل لزم الكل وأحب الى أن يفض ذلك عليهم حتى يستوفيه وان قل كل ما يؤخذ من كل واحد منهم وان كان من يحضر من العاقلة يحتمل العقل ومنهم جماعة غيب عن البلد فقد قيل يؤخذ من الحضور دون الغيب عن البلد على المعنى الذي وصفت في مثل المسئلة التي قبلها ومن ذهب الى هذا قال الجناية من غيرهم تؤخذ منه وكل يلزمه اسم عاقلة فايهم أخذ منه فهو مفضل عليه مما أخذ منه ولا يؤخذ حاضر بغائب غيره (قال) ولا أرد الذي أخذت منه على من لم يأخذ منه وهذا يشبه مذاهب كثيرة لاهل العلم والله تعالى أعلم ومن قال هذا القول قال لو غيب بعض العاقلة ولم يوجد له مال حاضر ثم أخذ العقل ممن بقي ثم حضر الغائب لم يؤخذ منه شيء وقال ذلك فيه لو كان حاضر وامتنع من أن يؤدي العقل واذا كانت أبل العاقلة مختلفة أدى كل رجل منهم من ابله ويحبرون على أن يشترك النفر في البعير بقدر ما يلزمهم من العقل واذا جنى الحر على الحر خطأ فالزمنه من دية أو أورش جناية وان قلت جعلتها على العاقلة واذا جنى الحر على العبد خطأ ففيها قولان أحدهما ان تحمله العاقلة عنه لانها جناية حر على نفس محرمة والثاني لا تحمله العاقلة لانه قيمة لادية واذا جنى الحر جناية عمدا لا قصاص فيها بحال مثل أن يقتل ذميا أو وثيا أو مستأمنًا فالدية في ماله لا تضمن العاقلة منها وكذلك اذا جنى رجل على رجل جائفة أو مالا قصاص فيه فهو في ماله دون عاقلة واذا جنى الصبي والمعتوه جناية خطأ ضمنها العاقلة وان جنيا عمدا فقد قيل تعقلها العاقلة كالخطأ في ثلاث سنين وقيل لا تعقلها العاقلة لان النبي صلى الله عليه وسلم انما قضى أن تحمّل العاقلة الخطأ في ثلاث سنين ويدخل هذا أنان قضينا به عمدا الى ثلاث سنين وانما يقضى بدية العمدا له وان قضينا به محالة فلم يقض على العاقلة بدية الا في ثلاث سنين ولا تعقل العاقلة جناية عمدا بحال

(جماع الديات فيما دون النفس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي الانف اذا أوعى جدعا مائة من الابل وفي المأمومة ثلث النفس وفي الجائفة مثلها وفي العين خمسون وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون وفي كل أصبع

حدثني عبد الله بن أبي ليلى عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين * اخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قرأ في الجمعة بسورة الجمعة واذا جاءك المنافقون قال عبيد الله فقلت له قد قرأت بسورتين كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقرأ بهما

في الجمعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كأن يقرأ بها ما أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني مسعر بن كدام عن معبد بن خالد عن
سيرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ في الجمعة بسم الله ربنا الأعلى وشمل آيات الحديث العاشمة * أخبرنا سفيان عن
ابن شريك عن أبي سنان عن أبي هريرة (١٠٤) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلاة

فقد أدرك الصلاة

مما غننا عشر من الأبل وفي السن خمس وفي الموضحة خمس

(باب دية الأنف) قال الشافعي رحمه الله وفيما قطع من المارن ففيه من الدية بحساب المارن ان
قطع نفسه ففيه النصف أو ثلثه ففيه الثلث (قال) ويحسب بقياس مارن الأنف نفسه ولا يفضل واحدة
من صفحته على واحدة ولا روثه على شيء لوقطع من مؤخره ولا الخاجر من مؤخره منه على ما سواه وان كان
أوعيت الروثة إلا الخاجر كان فيما أوعيت سوى الخاجر من الدية بحساب ما ذهب منه وأدشقي في الأنف
شق ثم التأم ففيه حكومة وأدشقي فلم يلتئم فتبين انفراجه أعطى من دية المارن بقدر ما ذهب منه وحكومة
ان لم يذهب منه شيء (قال) وقدر وى عن ابن طاوس عن أبيه قال عند أبي كتاب عن النبي صلى الله عليه
وسلم فيه وفي الأنف اذا قطع المارن مائة من الأبل (قال الشافعي) حديث ابن طاوس في الأنف أبيين من
حديث آل حزم ومعلوم ان الأنف هو المارن لانه غضر وف بقدر على قطعه بلا قطع لغيره وأما العظم
فلا يقدر على قطعه إلا بمؤنة وضرب على غيره من قطع أو كسر أو ألم شديد (قال الشافعي) ففي المارن
الدية ومذهب من لقيت أن في المارن الدية وإذا قطع بعض المارن فأين فاعاده المجنى عليه وأغيره والتأم ففيه
عقل تام كما يكون لو لم يعد ولو لم يلتئم ولو قطعت منه قطعة فلم توجع وتدل فاعيدت والتأمت كان فيها حكومة
لانهم لم يتجدع انما الجدد القطع وإذا ضرب الأنف واستحشف حتى لا يتحرك غضره ولا الخاجر بين مؤخره
ولا يلتئم مؤخره ففيه حكومة لأش تام ولو كانت الجناية عليه في هذا عمدا لم يكن فيه قود ولو خلق
هكذا أوجبى عليه فصار هكذا ثم قطع كانت فيه حكومة أكثر من حكومته اذا استحشف وما أصابه من
هذا الاستحشاف ربي بعضه دون بعض ففيه حكومة بقدر ما أصاب من الاستحشاف وانما معنى أن أجعل
استحشافه كشال البدن في اليد منفعة فعل وليس في الأنف أكثر من الجمل أو سد موضعه وأنه مجرى
لما يخرج من الرأس ويدخل فيه فكل ذلك قائم فيه وان كان قد نقص الاضمام أن يكون عونا على ما يدخل
الرأس من السعوط ولم يجز أن يجعل فيه اذا استحشف ثم قطع الدية كاملة وقد جعلت في استحشافه حكومة وهو
ناقص عما وصفت

(الدية على المارن) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا قطع من العظم المتصل بالمارن شيء من المارن كانت
فيه حكومة مع دية المارن وكذلك لو قطع دون المارن فصار جائفا وصار المارن منقطعاً عنه فالتأمة فيه حكومة
وهكذا لو قطع معه من محاجر العينين والخاجين والجهة شيء لا يوضح كانت فيه حكومة ولو أضح شيء مما قطع
من جلده ولحمه كانت فيه موضحة أو هشمت كانت فيه هاشمة وكذلك منقولة ولو قطع ذلك قطعاً كانت فيه
حكومة أكثر من هذا كله لانه أزيد من المنقولة ولايين أن يكون فيه مأومة لانه لا يصل الى دماغ والوصول
الى الدماغ يقتل كما يكون وصول الجائفة الى الجوف يقتل

(كسر الأنف وذهاب النشم) قال الشافعي رحمه الله وإذا كسر الأنف ثم جبر ففيه حكومة ولو جبر
أعوج كانت فيه الحكومة بقدر عيب العوج ولو ضرب الأنف فلم يكسر لم يكن فيه حكومة لانه ليس بجرح
ولا كسر عظم ولو كسر الأنف أو لم يكسر فانقطع عن المجنى عليه أن يشم ريح شيء بحال فقد قيل فيه الدية
ومن قال هذا قاله لوجدع وذهب عنه الشم فجعل فيه الدية وفي الجدد دية (قال) وان كان ذهب الشم عنه في وقت
الالم ثم يعود اليه بعد انتظرت حتى يأتي ذلك الوقت فان مات قبله أعطى ورثته الدية وان جاء وقال لا أشم شيئاً

* أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني صفوان بن
سليم عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه
عن عكرمة عن ابن عباس
رضي الله عنهم أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من
ترك الجمعة من غير ضرورة
كتب منافقاً في كتاب
لا يئس ولا يبدل وفي بعض
الحديث ثلاثاً أخبرنا
إبراهيم بن محمد حدثني
محمد بن عمرو عن عبيدة
ابن سفيان الحضرمي عن
أبي الجعد الضمري عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال لا يترك أحد
الجمعة ثلاثاً وانماها
الاطبع الله على قلبه
* حدثنا إبراهيم بن
صالح بن كيسان عن
عبيدة بن سفيان الحضرمي
قال سمعت عمر بن
أمية يقول لا يترك رجل
مسلم الجمعة ثلاثاً وانماها
بها لا يشهد لها الا كتب
من الغافلين * أخبرنا
إبراهيم بن محمد أخبرني
صفوان بن سليم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا كان يوم الجمعة

وليلة الجمعة فأكثروا الصلاة على * أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال أكثروا الصلاة على يوم الجمعة * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني موسى بن عبيدة قال حدثني أبو الازهر معاوية بن النخعي بن
طلحة عن عبد الله بن عبيد الله بن عمير أنه سمع أنس بن مالك يقول أتى جبريل بمرآة بيضاء فيها وكعة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه

وسلم ما هذه قال هذه الجمعة فضلت بها أنت وأمتك فالناس لك فيها تبع اليهود والنصارى ولكم فيها خير وفيها ساعة لا يوافقها مؤمن يدعو الله تعالى بخير إلا استجيب له وهو عندنا يوم المزد قال النبي صلى الله عليه وسلم يا جبريل ما يوم المزد قال ان ربك اتخذ في الفردوس وادبا فخرج فيه كتب مسك فاذا كان يوم الجمعة أنزل الله ما شاء من ملائكة وحوله منابر (١٠٥) من نور عليهم قاعد النبيين وحف تلك

المنابر بمنابر من ذهب

مكالة بالياقوت والزبرجد

عليها الشهداء

والصديقون خلصوا

من ورائهم على تلك

الكتب فيقول الله لهم

أنا ربكم قد صدقتم

وعدي فساووني أعطكم

فيقولون ربنا نسألك

رضوانك فيقول قد

رضيت عنكم ولكم على

ما عنيتم ولدي من يدفهم

يحبون يوم الجمعة لما

يعطيهم فيسهر بهم من

الخير وهو اليوم الذي

استوى فيه ربكم على

العرش وفيه خلق آدم

وفيه تقوم الساعة

« أخبرنا ابراهيم بن محمد

حدثنا أبو عمران

ابراهيم بن الجعد عن

أنس شبيهه وزاد عليه

ولكم فيه خير من دعا فيه

بخير هوله قسم أعطيه

وان لم يكن له قسم ذخ

له ما هو خير له منه وزاد

فيه أيضا أشياء « أخبرنا

ابراهيم بن محمد حدثني

عبد الله بن محمد بن عقيل

عن عمر بن شرحبيل

ابن سعد عن أبيه عن جده أن رجلا من الانصار جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول

الله أخبرنا عن الجمعة ماذا فيها من الخير فقال النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس خلال فيه خلق آدم وفيه أهبط الله آدم الى الارض وفيه

توفي الله آدم وفيه ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئا الا آتاه اياه ما لم يسأل ما غما أو قطيعه رحيم وفيه تقوم الساعة فامن ملك مقرب ولا سماء

أعطى الدينة بعد ان يحلف ما يجد رائحة شيء بحال وان قال أجدر ربح ما شئت رائحته وحدثت ولا أجدر ربح ما لا ترائحته وقد كنت أجدها فكان يعلم لذلك قدر جعل فيه بقدره وان كان لا يعلم له قدر ولا أحسبه يعلم ففيه حكومة بقدر ما يصف منه ويحلف فيه كله وان قضى له بالدية ثم أقر أنه يجد رائحة قضى عليه برد الدينة وان مر ربح مكرهه فوضع يده على أنفه فقبل قد وجد رائحة ولم يقر بأنه وجدها لم يرد الدينة من قبل أنه قد يضع يده على أنفه ولم يجد شيئا من الريح ويضعها ما كاله ومخطا وعبدنا ومحمدنا نفسه ومن غبارا وغيره

(الدية في اللسان) قال الشافعي رحمه الله واذا قطع اللسان قطع عال وفديته خطا ففيه الدينة وهو في معنى الانف ومعنى ما قضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه بدية من تمام خلقه المرء وان لم يمسس في المرء منه الا واحد ومع أنه لا اختلاف بين أحد حفظت عنه من لقيته في أن في اللسان اذا قطع الدينة واللسان مخالف للانف في معان منها أنه المعبر عما في القلب وان أكرم منفعته ذلك وان كانت فيه المنفعة بعونته على احرار الطعام والشراب واذا جنى على اللسان فذهب الكلام من قطع أو غير قطع ففيه الدينة تامة ولا أحفظ عن أحد لقيته من أهل العلم في هذا خلافا واذا قطع من اللسان شيء لا يذهب الكلام قيس ثم كان فيما قطع منه بقدره من اللسان فان قطع حذية من اللسان تكون ربع اللسان فذهب من كلامه قدر ربع الكلام ففيه ربع الدينة وان ذهب أقل من ربع الكلام ففيه ربع الدينة وان ذهب نصف كلامه ففيه نصف الدينة أجعل عليه الا كثر من قياس ما أذهب من كلامه أو لسانه واذا ذهب بعض كلام الرجل اعتبر عليه باصول الحروف من التهجى فان نطق بنصف التهجى ولم ينطق بنصفه فله نصف الدينة وكذلك ما نطق به ثم زاد أو نقص على النصف ففيه بحسبه وسواء كل حرف أذهب منه خف على اللسان وقيل هجاؤه أو نقل على اللسان وكثر هجاؤه كالشين والصاد والالف والتاء والراء والسوا لكل واحد منها حصته من الدينة من العدد ولا يفضل بعضها على بعض في نقل وخفة وأي حرف منها لم يفصح به حين ينطق به كما ينطق به قبل أن يجنى عليه وان خفف لسانه لان ينطق بغيره يريده فهو كالم يخفف لسانه بان ينطق به له أرشبه من العقل تاما مثل أن يريد أن ينطق بالراء فيجعلها باءا ولا وما في هذا المعنى (قال) وان نطق بالحرف مبيثا له غير أن لسانه نقل عما كان عليه قبل يجنى عليه ففيه حكومة وان جنى على رجل كان أرت أو لا يفصح بحرف أو كان لسانه يخف به فزاد في خفته ونقص عن افصاحه به أو زاد في رتته أو لثغته على ما كان في الحرف ففيه حكومة لا أرش الحرف تاما واذا جنى على لسان المبرسم الثقيل وهو يفصح بالكلام ففيه ما في لسان القاصح الخفيف وكذلك اذا جنى على لسان الاعجمي وهو ينطق بلسانه وكذلك اذا جنى على لسان الصبي وقد حركه بكاء أو بشي يعبره اللسان فبلغ أن لا ينطق ففيه الدينة لان العام الاغلب ان الالسنه ناطقة حتى يعلم أنهم لا تنطق وان بلغ أن ينطق ببعض الحروف ولا ينطق ببعضها كان له من الدينة بقدر ما لا ينطق به واذا جنى على لسان رجل كان ينطق به ثم أصابه مرض فذهب منطقه أو على لسان الاخرس ففيه ما حكومة واذا جنى الرجل على لسان الرجل فقال جنيت عليه وهو أبكم أو يفصح ببعض الكلام ولا يفصح ببعض فالقول قوله حتى يأتي المجنى عليه بأنه كان ينطق فاذا جاء بذلك لم يقبل قول الجاني الا بينته ومن كان له لسان ناطق فهو ينطق حتى يعلم خلاف ذلك وهكذا قال جنيت

(١٤ - ام سادس)

ابن سعد عن أبيه عن جده أن رجلا من الانصار جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أخبرنا عن الجمعة ماذا فيها من الخير فقال النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس خلال فيه خلق آدم وفيه أهبط الله آدم الى الارض وفيه توفي الله آدم وفيه ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئا الا آتاه اياه ما لم يسأل ما غما أو قطيعه رحيم وفيه تقوم الساعة فامن ملك مقرب ولا سماء

ولا أرض ولا جبل الا وهو يشفق من يوم الجمعة * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها إنسان مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه وأشار النبي صلى الله عليه وسلم بيده بقلها * أخبرنا مالك (١٠٦) عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن أبي الحرث عن أبي سلة

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه آهبط وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما من دابة الا وهى مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شققا من الساعة الا الجن والانس وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم يسأل الله شيئا الا أعطاه إياه قال أبو هريرة قال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة من يوم الجمعة فقلت له كيف تكون آخر ساعة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي وتلك ساعة لا يصلي فيها فقال ابن سلام ألم يقل النبي صلى الله عليه وسلم من جلس مجلسا ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي قال فقلت بلى قال فهو ذاك * أخبرنا إبراهيم بن محمد

عليه وهو أعشى فان قامت بينة أنه كان يبصر لم يقبل قول الجاني انه حدث على بصره ذهب الابينة ولو عرف المجنى عليه بكم أو عي ثم ادعى أو لياؤه أن بصره صح وان لسانه فصيح كان القول قول الجاني وكفوا عهم والمجنى عليه البينة انه عاد اليه بصره وأفصح بعد البكم فان خلق للسان طرفان فقطع رجل أحد طرفيه فإن أذهب الكلام فقيه الدية وان ذهب بعضه فقيه من الدية بحسب ما ذهب منه وان أذهب الكلام أو بعضه فأخذت له الدية ثم نطق بعد عاردا مأخذة من الدية وان نطق ببعض الكلام الذي ذهب ولم ينطق ببعض رد من الدية بقدر ما نطق به من الكلام (قال) وان قطع أحد الطرفين ولم يذهب من الكلام مئتي فإن كان الطرفان مستويي المخرج من حيث افترقا كان فيه من الدية بقياس اللسان ربعا كان أو أقل أو أكثر فان كان المقطوع زائلا عن حد مخرج اللسان ولم يذهب من الكلام شيء فقيه حكومة وان كانت الحكومة أكثر من قدره من قياس اللسان لم يبلغ بحكومته قدر قياس اللسان وان قطع الطرفان جميعا وذهب الكلام فقيه الدية وان كان أحد الطرفين في حكم الزائد من اللسان جعل فيه دية وحكومة بقدر الالم واذا قطع الرجل من باطن اللسان شيئا فهو كما قطع من ظاهره وفيه من الدية بقدر ما منع من الكلام فان لم يمنع كلاما فقيه من الدية بحسب اللسان واذا قطع الرجل من اللسان شيئا لم يمنع الكلام أو يمنع بعض الكلام ولا يمنع بعضه فان فيه الاكثر مما منع من الكلام أو قياس اللسان

(اللاهية) قال الشافعي رحمه الله واذا قطع الرجل لهما الرجل ٤٠ فان كان يقدر على القصاص منها ففيها القصاص وان كان لا يقدر على القصاص منها أو قطعها خطأ ففيها حكومة

(دية الذكر) قال الشافعي واذا قطع الذكر فأربع ففيه الدية تامة لانه في معنى الانف لانه من تمام خلقه المرء وان لم يكن في المرء منه الا واحد ولم أعلم خلافا في أن في الذكر اذا قطع الدية تامة وقد يخالف الانف في بعض أحواله واذا قطعته حشفته فأربع ففيها الدية تامة ولم أعلم في هذا بين أحد لقيته خلافا وسواء في هذا ذكر الشيخ الفاني الذي لا يأتي النساء اذا كان ينقبض وينبسط وذكر الخصى والذي لم يأت امرأة قط وذكر الصبي لانه عضو أئين من المرء سالم ولم تسقط فيه الدية بضعف في شيء منه وانما يسقط أن يكون فيه دية تامة بان يكون به كاشل فيكون منبسطا لا ينقبض أو منقبضا لا ينبسط فاما بغير ذلك من قرح فيه أو غيره من عيوبه جذام أو برص أو عوج رأس فلا تسقط الدية فيه بواحد من هذا والقول في أن الذكر ينقبض وينبسط قول المجنى عليه مع عيونه لانه عورة فلا كافه أن يأتي بينة انه كان ينقبض وينبسط وعلى الجاني البينة ان ادعى بخلاف ما قال المجنى عليه واذا جنى الرجل على ذكر الرجل جفا فالتأم ففيه حكومة وكذلك اذا جرحه أي جرح كان فلم يسله ففيه حكومة فان أسله ففيه الدية تامة (قال الشافعي) واذا جنى على ذكر الاشيل ففيه حكومة واذا جنى عليه فقطع منه حذية حتى يبينها فان كانت من نفس الذكرون الحشفة ثم أعادها فالتأمت أو لم يعدها فسواء فيها بقدر حسابها من الذكر ويقاس الذكرو في الطول والعرض معاني طوله وعرضه فيه الحشفة وان كانت الجناية في الحشفة ففيها قولان أحدهما ان الحساب في الجناية بالقياس من الحشفة لان الدية تتم في الحشفة لو قطعت وحدها لان الذي يلي الجماع هي فاذا ذهبت فسد الجماع والثاني ان فيها بحسب الذكرو كله ولو قطع من الذكرو حذية أو جافها فكان الماء والبول

حدثنا عبد الرحمن بن حرملة حدثني ابن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سيد الايام يوم الجمعة * أخبرنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى أخبرني أبي ان ابن المسيب وهو سعيد قال أحب الايام إلى أن أموت فيه صهي يوم الجمعة (كتاب العيدين) * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن عطاء بن إبراهيم مولى صفية بنت عبد المطلب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها عن النبي

سلي الله عليه وسلم انه قال الفطر يوم فطررون والافطحي يوم تفطنون
كان اذا غدا الى المعلى يوم العيد كبر فرفع صوته بالتكبير
المعلى يوم الفطر اذا طلعت الشمس فيكبر حتى ياتي

(١٠٧)

سلي الله عليه وسلم انه قال الفطر يوم فطررون والافطحي يوم تفطنون
كان اذا غدا الى المعلى يوم العيد كبر فرفع صوته بالتكبير
المعلى يوم الفطر اذا طلعت الشمس فيكبر حتى ياتي

حتى اذا جلس الامام

تروك التكبير

مالا عن نافع عن ابن عمر

انه كان يغتسل يوم الفطر

قبل ان يغدو الى المعلى

أخبرنا ابراهيم بن محمد

ابن أبي يحيى الاسلي

أخبرني يزيد بن أبي

عبيد مولى سلمة بن الأكوع

عن سلمة بن الأكوع

انه كان يغتسل يوم العيد

أخبرنا ابراهيم بن محمد

أخبرني جعفر بن محمد

عن أبيه عن جده أن

النبي صلى الله عليه

وسلم كان يلبس برد حبرة

في كل عيد

أخبرنا ابراهيم بن محمد

أخبرني جعفر بن محمد

عن أبيه عن جده أن

العيدين ويوم الجمعة

ويوم عرفة وإذا أراد أن

يتم

أخبرنا ابراهيم بن محمد

أخبرني أبو الحويرث

الليثي أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم كتب

الى عمرو بن حزم وهو

بخبر أن عجل الاضي

وأخر الفطر وذكر الناس

ينصب منها كان فيها الاكثر مما ذهب من الذكرك بالقياس أو بالحكومة في نقص ذلك وعينه في الذكرك وفي ذكر
العيد منه كما في ذكر الحريته ولوزاد قطع الذكرك عن العبد أسعافا ولو جنى رجل على ذكر رجل فقطع حنفته
ثم جنى عليه آخر فقطع ما بقي منه كان في حنفته الدية وفيما بقي حكومة وفي ذكر الخلع الدية تامة لانه ذكر
بكله والانيان غير الذكرك وإذا جنى الرجل على ذكر الرجل فلم يسل وانقبض وانبسط وذهب جماعة لم تتم
فيه الدية لان الذكرك ما كان سالما فالجساع غير ممنوع الا من ساد في غير الذكرك ولكنه لو انقبض فلم يتبسط
أو انبسط فلم ينقبض كان هذا سالما وكانت فيه الدية تامة

(ذكر الخنثى) قال الشافعي وإذا قطع ذكر الخنثى وقف فإن كان رجلا فكان قطع ذكره عدا فنيته
القود الألبان الدية وإن كان خطأ فنيته الدية تامة وإن كان أنثى ففي ذكره حكومة وإن مات منكلا
فالقود قول الجاني أنه أنثى مع عينه وفيه حكومة وإن أبي ان يتخلف ردت اليه على ورثة الخنثى يخلفون أن يبان
ذكر قبل أن يموت وفيه الدية تامة ولا يقبل قول ورثته بانه بانه ذكر ولا الجاني بانه أنثى الا بان يصف الخالف
منهم ما إذا كان كما يصف قضى به على ما يقول وإن قالوا ما عابان ولم يصفوا أو وصفوا فأخطأ وقف حتى يعلم
ذو لم يعلم ففيه حكومة وإن عدا رجل على خنثى مشكل فقطع ذكره وأثنى وشفر يده عدا فسال الخنثى القود
قبل ان شئت وقفتك ذكرك بنت ذكر أفدناك بالذكروالانثيين وجعلنا لك حكومة في الشفرين وإن بنت أنثى
فلا قود لك عليه وجعلنا لك دية امرأة تامة في الشفرين وحكومة في الذكروالانثيين وإن مت قبل أن تبين
فلا دية امرأة تامة وحكومة لا على إحاطة من أنك ذكر أو أنثى فأعطيتك دية أنثى بالشفرين وحكومة لا ذكر
والانثيين ولو كنت ذكرا أعطيتك دية رجل بالذكروالانثيين وحكومة بالشفرين فكان ذلك أكثر
مما أعطيتك أولا في دفع اليك ما لا يشك انه لك وإن كان لك أكثر منه ولا يدفع اليك ما لا يدري لعل لك أقل منه
وهكذا لو كان الجاني على هذا الخنثى المشكل امرأة لا يختلف ولو أراد القود لم يتعد حتى يتبين أنثى فيقاد في
الشفرين وتكون له حكومة في الذكروالانثيين أو يبين ذكرا فيكون له ديتان في الذكروالانثيين وحكومة في
الشفرين ولا يكون له قود بانهم ليست بذكروهن وإن كانت قطعت له شفرين فأعطا قطعت شفرين زائدتين
في خلقتها أن كان ذكرا لاشفرين كشفرين اللذين هما من تمام خلقتها ولو جنى عليه خنثى مشكل مثله
كان هكذا لا يقاد حتى يتبين الجاني والخنثى عليه معافا إذا كانا ذكرا فينفهما القود وإن كان أحدهما ذكرا والآخر
أنثى فلا قود وإذا جنى الرجل على الخنثى المشكل فقطع له ذكرا وأنثيين وشفرين فسال عقل أقل ماله
أعطيتك اياه ثم إن بان له زيادة زيدت وذلك أن أعطيتك دية امرأة في الشفرين وحكومة في الذكروالانثيين فتبين
ذكرا فازيده دية رجل ونصف دية حتى أتم له بالانثيين دية وبالدكية وأنظر في حكومة الذكرك التي أخذت له
أولا والانثيين فإذا كانت أكثر من حكومة الشفرين ردت على الجاني ما زادت حكومة الذكروالانثيين على دية
الشفرين ثم جعلتم اقصا من الدية والنصف الذي زدته اياها (قال) ولو جنى رجل وامرأة على خنثى مشكل
فقطعا الذكروالانثيين والشفرين فسال الخنثى القود كان كجناية كل واحد منهما على الانثى ولا يقاد حتى
يتبين ذكرا فيقاد من الذكرك ويحكم له على المرأة بالارش أرش امرأة أو يتبين امرأة فيقاد من المرأة ويحكم على
الرجل بالارش أرش امرأة ولو خلق رجل ذكرا أو أحدهما يبول منه والآخر لا يبول منه فاقام ما بال منه فهو
الذكرك الذي يقتضى به وتكون فيه الدية وفي الذي لا يبول منه حكومة وإن بال منه ما جبه معافا بما كان مخرجه
أشداستقامة على مخرجه الذكرك فهو الذكروان كانا مستويين معافا بقتاهما الذكرك فان أشكلا فلا قود له وفي

أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني صفوان بن سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطعم قبل ان يخرج الى الجبان يوم الفطر ويأمر
به أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثنا خالد بن رباح عن المطلب بن عبد الله بن حنبل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغدو يوم العيد الى المعلى
من الطريق الأعظم فإذا رجع رجع من الطريق الأخرى على دار عمار بن ياسر أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني معاذ بن عبد الرحمن التيمي

عن أبيه عن جده أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرجع من المصلى في يوم عيد فسلأ على التمارين من أسفل السوق حتى إذا كان عند مسجد الأعرج الذي عند موضع الزمعة أتى بالسوق تاماً لاستقبال فح أسلم فندعاهم أنصرف * أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما (١٠٨) قال صلى الله عليه وسلم يوم العيد بالمصلى لم يصل قبلها ولا بعدها

شأنهم انقل إلى النساء
نذيرهم من قائما وأمر
بالصدقة قال فجعل
النساء يتحدقن بالقرط
وأشباحه * أخبرنا إبراهيم
ابن محمد حدثني عمرو بن
أبي عمرو عن ابن عمر أنه
غدا مع النبي صلى الله
عليه وسلم يوم العيد إلى
المصلى ثم رجع إلى بيته
ولم يصل قبل العيد ولا بعده
* أخبرنا إبراهيم بن محمد
حدثني سعد بن اسحق
ابن كعب بن جسر عن
عبد الملك بن كعب أن
كعب بن جسر لم يكن
يصل قبل العيد ولا بعده
* أخبرنا إبراهيم بن محمد
حدثني عبد الله بن محمد
ابن عقيل عن محمد بن علي
ابن الحنفية عن أبيه رضي
الله عنه قال كثافي عهد
النبي صلى الله عليه وسلم
يوم الفطر والأضحية
لأنصلي في المسجد حتى
تأتي المصلى فإذا رجعتنا
مرزنا بالمسجد فمصلينا فيه
* أخبرنا سفيان بن عيينة
عن أيوب السخيتي
قال سمعت عطاء بن أبي
رباح يقول سمعت ابن
عباس يقول أشهد على

كل واحد منهم ما حكومت أكثر من نصف دية ذكر

(دية العينين) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي العين خمسون وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون (قال الشافعي) وفي الحديث ما بين الله صلى الله عليه وسلم يعني خمسين من الأبل (قال) وهذا دليل على أن كل ما كان من تمام خلقته الإنسان وكان يألم بقتل نفسه فكان في الإنسان منه اثنتان ففي كل واحد منهما نصف الدية وسواء في ذلك العين المشاء القبيحة الضعيفة البصر والعين الحسنة التامة البصر وعين الصبي والشخص الكبير والشاب إن ذهب بصر العين ففيها نصف الدية أو بخرقت أو صارت قائمة من الجناية ففيها نصف الدية وإذا ذهب بصرها وكانت قائمة فخرقت ففيها حكومة ولو كان على سواد العين بياض متخ عن الناظر ثم فقتت العين كانت ديتها كاملة ولو كان البياض على بعض الناظر كان فيها من الدية بحسب ما صح من الناظر وألغى ما يغطي من الناظر ولو كان البياض رقيقا بصر من ورائه ولا يمنع شيئا من البصر ولكنه يكفه كان كالعلة من غيره وكان فيها الدية تامة وإذا نقص البياض البصر ولم يذهب كان فيه من الدية بحسب نقصانه وعلل البصر وقياس نفسه مكثوب في كتاب العمد وسواء العين البهي واليسرى وعين الاعور وعين المخمجة ولا يجوز أن يقال في عين الاعور الدية تامة وإنما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في العين بخمسين وهي نصف الدية وعين الاعور لا تعد وأن تكون عينها وإذا فقا الرجل عين الرجل فقال فقأها وهي قائمة وقال المفقوءة عينه أن كان حيا وأولياؤه أن كان ميتا فقأها صحيحة فالقول قول الفاقئ الآن يأتي المفقوءة عينه أو أولياؤه بالبينه أنه أبصر بها في حال فإذا جاء أبوها بأنه كان يبصر بها في حال فهي صحيحة وإن لم يشهدوا أنه كان يبصر بها في الحال التي فقأها فيه حتى يأتي لفاقئ بالبينه أنه فقأها فاقعة وهكذا إذا فقأ عين الصبي فقال فقأها ولا يبصر وقال أولياؤه فقأها وقد أبصر فعليه البينته أنه أبصر بها بعد أن ولد ويسع الشهود الشهادة على أنه كان يبصر بها وإن لم يتكلم إذا رأوه يتبع الشيء يبصره وتطرف عيناه ويتوقاه وهكذا أن أصاب اليد فقال أصابته أشلاء وقال المصابة يده صحيحة فعلى المصابة يد أن يأتي بالبينته أنها كانت في حال تنقبض وتنبسط فإذا جاء بها فهي على الصحة حتى يأتي الجاني بالبينته أنها شلت بعد الانقباض والانبساط وأصابها أشلاء وهكذا إذا قطع ذكر الرجل أو الصبي فقال قطعتة أشل أو قال قد قطع بعضه فعلى المقطوع ذكره أو أولياؤه البينته أنه كان يتحرك في حال فإذا جاء بها فهي على الصحة حتى يعلم أنه أشل بعد الصحة وإذا أصاب عين الرجل القائمة ففيها حكومة (دية أنفار العينين) قال الشافعي رحمه الله وإذا قطع جفون العينين حتى يستأصلاهما ففيها الدية كاملة في كل جفن ربع الدية لأنها أربعة في الإنسان وهي من تمام خلقته ومما يألم بقطعه قياسا على أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل في بعض ما في الإنسان منه واحد الدية وفي بعض ما في الإنسان منه اثنتان نصف الدية ولو فقأ العينين وقطع جفونهما كان في العينين الدية وفي الجفون الدية لأن العينين غير الجفون ولو نتفأ أهداهما فلم تنبت كان فيها حكومة وليس في شعر الشفرأرش معلوم لأن الشعر بنفسه ينقطع فلا يألم به صاحبه وينبت ويقل ويكثر ولا يشبه ما يجري فيه الدم وتكون فيه الحياة فيألم المجنى عليه بما ناله مما يؤلم وما أصيب من جفون العينين ففيه من الدية بحسبه

(دية الخاجين والحية والرأس) قال الشافعي رحمه الله وإذا نتفأ حاجبا الرجل عمدا فلا فود فيها فإن

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى قبل الخطبة يوم العيد ثم خطب فرأى أنه لم يسمع النساء فأتاهن فذكرهن ووعظهن قطع وأمر عن بالصدقة ومعه بلال فأقبل بشو به هكذا جعلت المرأة تلتقي الحرس والشيء * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني أبو بكر بن عمر بن عبد العزيز عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأيا بكر وعمر كانوا يصلون في العيد قبل الخطبة * أخبرنا إبراهيم بن محمد

حدثني عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان مثله * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني داود بن الحصين عن عبد الله بن يزيد الخطبي أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يبدؤون بالصلاة قبل الخطبة حتى قدم معاوية فقدم معاوية الخطبة * أخبرنا إبراهيم بن محمد (١٠٩) حدثني محمد بن جحان عن عياض بن

عبد الله بن سعد بن أبي

سرح أن أبا سعيد

الخدري قال أرسل إلى

مروان وإلى رجل قد

سمه فثنى بنا حتى أتى

المصلي فذهب ليصعد

فجذبه إلى فقال يا أبا

سعيد ترك الذي تعلم

فقال أبو سعيد فهمت

ثلاث مرات وقلت والله

لا تأتون إلا ثمنا منه

* أخبرنا إبراهيم بن

محمد حدثني زيد بن أسلم

عن عياض بن عبد الله

ابن سعد بن أبي سرح عن

أبي سعيد الخدري

رضي الله عنه قال كان

النبي صلى الله عليه وسلم

يصلى يوم الفطر والاضحى

قبل الخطبة * أخبرنا

إبراهيم بن محمد أخبرني

هشام بن حسان عن ابن

سير بن أن النبي صلى الله

عليه وسلم كان يخطف

على راحلته بعدما

ينصرف من الصلاة يوم

الفطر والتحر * أخبرنا

إبراهيم بن محمد أخبرني

محمد أن النبي صلى الله عليه

وسلم وأبا بكر وعمر كبروا

في العيدين والاستسقاء

قطع جلدهم ما حتى يذهب الحاجبان فكان يقدر على قطع الجلدة كما قطع فيها القود إلا أن يشاء المجنى عليه العقل فإن شاء فهو في مال الجاني وكذلك إن كان قطعها مع عدم القصاص لا يستطيع فيها ففيها حكومة في مال الجاني وفيها حكومة إذا قطعها مخطئا إلا أن يكون حين قطع جلدهما أوضح عن العظم فيكون فيهما إلا كثر من موضعين أو حكومة وهكذا اللحية والشاربان والرأس ينتف لا قود في التنف وقد قيل فيه حكومة إذا نبت وإن لم ينبت ففيه حكومة أكثر منها وإن قطع من هذا شيئا بجلده كما وصفت في الحاجبين ففيه إلا كثر من حكومة الشين وموضحة أو مواضع (٣) إن أوضح موضحة أو مواضع ينهن حدة من الرأس أو اللحية لم توضح أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال سألت عطاء عن الحاجب يشين قال ما سمعت فيه بشيئ (قال الشافعي) رحمه الله فيه حكومة بقدر الشين والالم أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال قلت لعطاء هل الرأس له قدر قال لم أعلم (قال الشافعي) لا قدر في الشعر معلوم وفيه إذا لم ينبت أو نبت معيا حكومة بقدر الالم أو الالم والشين (دية الأذنين) قال الشافعي في الأذنين إذا اصطلنا ففيهما الدية قياسا على ما قضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه بالديتين من الأثنين في الإنسان أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال قال عطاء في الأذن إذا استوعبت نصف الدية (قال الشافعي) وإذا اصطلمت الأذنان ففيهما الدية وفي كل واحدة منهما نصف الدية وإن ذهب سمعهما ولم يصلط في السمع الدية وإن ضربتا فاصطلما وذهب السمع ففي الأذنين الدية والسمع الدية والأذنان غير السمع (قال) وإن كانت الأذنان مستحقتين بهما من الاستحشاف ما باليد من الشلل وذلك أن تكونا إذا حر كئالم تحر كاليس أو غير ذلك لم تألما فقطعهما ففيهما حكومة لادية تامة وإن ضربهما ما انسان صححتين فصبرهما إلى هذا الحال ففيهما قولان أحدهما أن ديتهم تامة كما تتم دية اليد إذا شلت والثاني أن فيهما حكومة لأنه لا منفعة فيهما في حر كائهما كالمنفعة في حركة اليد أتاها جبال فبالجبال باق وإذا قطع من الأذن شيئا ففيه بحسابه من أعلاها كان أو أسفلها بحسابه من القياس في الطول والعرض لا في أحدهما دون الأخرى وإن كان قطع بعضه أشين من بعض لم أر فيه للشين ولا آري للشين فيما جعلت فيه إرشا معلوما شيئا في مملوك ولا حر ألا ترى أنه إذا قيل في الموضحة خمس فلولم يشن بالموضحة حر ولم ينقص عن مملوك فأعطيت الحر نجسا والمملوك نصف عشر قيمته بالاشين كنت أعطيت الحر ما وقت له من اسم الموضحة فيما أصيب به والعبد لأنه في معناه فإذا أعطيت ما بالاشين ولا ينقص الثمن فإن شان ونقص الثمن لم يجز أن أرزدهما شيئا فكون قد أعطيتهم امرأة على ما وقت لهما من الجراح ومرة على الشين فيكون هذا حكما مختلفا

(دية الشفتين) قال الشافعي وفي الشفتين الدية وسواء العليا منهما والسفلى وكذلك كل ما جعلت فيه الدية من شيتين أو أكثر أو أقل فالدية فيه على العدد لا يفضل أربعين منه على أيسر ولا أعلى منه على أسفل ولا أسفل على أعلى ولا ينظر إلى منافعه ولا إلى جاله إنما ينظر إلى عدده وما قطع من الشفتين فيحسابه وكذلك إن قطع من الشفتين شيئا ثم قطع بعده شيء كان عليه فيما قطع بحساب ما قطع وفي الشفتين القود إذا قطعتهما وسواء الشفتان الغليظتان والرفيقتان والتامتان والقصيرتان إذا كان قصرهما من خلقتهما وإن أصاب انسان شفتين فيبسط حتى يصير مقلصتين لا تنطبقان على الانسان أو استرختا حتى تصيرا لا تقلصان عن الانسان إذا كثر أو ضحك أو عمدت فليصهما ففيهما الدية تامة فإن أصابهما ما جان فكانت مقلصتين عن

سبعوا وخسا وصالوا قبل الخطبة وجهر وأب القراء * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كبر في العيدين والاستسقاء سبعوا وخسا وجهر بالقراءة * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني إسحق بن عبد الله عن عثمان بن عروة عن أبيه أن أبا أيوب وزيد بن ثابت أمر امرؤا أن يكبر في صلاة العيدين سبعوا وخسا * أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر قال شهدت الاضحى

والسمر مع أبي هريرة فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة * أخبرنا مالك بن أنس عن
 محمد بن عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل أبا أوفى البصري ماذا يقرأ به رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في الأضحية والفطر فقال (١١٠) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بقرآن المجيد واقربت الساعة

واشقى القوم وأخبرنا
 إبراهيم بن محمد حدثني
 ليث عن عطاء بن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 كان إذا خطب بعهد على
 على عترته اعتمادا
 * أخبرنا إبراهيم بن
 محمد حدثني عبد الرحمن
 ابن محمد بن عبد الله
 عن إبراهيم بن عبد الله
 عن عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة قال السنة
 أن يخطب الإمام في
 العيدين خطبتين يفصل
 بينهما بجولوس * أخبرنا
 إبراهيم بن محمد حدثني
 إبراهيم بن عتبة عن عمر
 ابن عبد العزيز رضي
 الله عنه قال اجتمع
 عسديان على عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال
 من أحب أن يجلس
 من أهل العالية فليجلس
 في غير حرج * أخبرنا
 مالك بن أنس عن ابن
 شهاب عن أبي عبيد
 مولى ابن أزر قال شهدت
 العيد مع عثمان بن
 عفان رضي الله عنه
 جاء فصلى ثم انصرف
 فخطب فقال له قد اجتمع
 لكم في يومكم هذا عيدان

الإنسان بعض التعليل لا تنطبقان عليها كلها وترتفعان إلى فوق أو كانتا مسترختين تنطبقان على الإنسان
 ولا تنطبقان إلى فرق كما تنقص الصحفان كان فيهما من الدية بحسب ما قصرنا عن بلوغه عما يبلغه الشفتان
 السمانان رى ذلك أهل البصر به ثم يحكمون فيه أن كان نصفاً أو أقل أو أكثر وان شق فيهما شقاً التأم أو لم
 يلتئم ولم يبق من الإنسان فيه حكومة وأن قلص عن الإنسان شيئاً حتى يكون كما قطع منهما فان كان إذا مد
 التأم وإذا أرسل عاد فهذا النقص لا يترق الشفة وليس بشيء قطعه فإنه منها فليس فيه عقل معلوم وفيه حكومة
 بقدر الشين واللام ولو قطع من الشفتين كان فيها بحسب ما قطع والشفة كل ما زيل جلد الذن والخدين من
 أعلى وأسفل مستدبران الفم كدعما ارتفع عن الإنسان والشفة فإذا قطع من ذلك شيء طولا حسب طوله وعرضه
 وطول الشفة التي قطع منها العليا كانت أو السفلى ثم كان فيه بحسب الشفة التي قطع منها

(دية اللجين) قال الشافعي رحمه الله تعالى والإنسان العليا ثابتة في عظم الرأس والإنسان السفلى ثابتة في
 عظم اللجين ملتصقتين فإذا قطع اللجين من أسفل معافيهما الدية تامة وإن قلع أحدهما وثبت الآخر في المقلوع
 نصف الدية وإن لم يثبت وسقط الآخر خرمعه ففيهما الدية معا وفي الإنسان التي فيهما في كل سن خمس مع الدية في
 اللجين وليست تشبه الأسنان البدقها الأصابع في الكف لأن منفعة الكف واليد بالأصابع فإذا ذهبت لم
 يكن فيها كبير منفعة واللجين إذا ذهبا ذهبت الأسنان وهما وقاية اللسان ومنعها يدخل الجوف ورد الطعام
 حتى يصل إلى الجوف ففيهما الدية دون الإنسان ولو لم يكن فيهما سن فذهبا كانت فيهما الدية لما وصفت وإن ضربا
 فيبسا حتى لا يفتح ولا ينطبقا كانت فيهما الدية وكذلك لو انفتح فلم ينطبقا أو انطبق فلم يفتح كانت فيهما
 الدية ولا شيء في الإنسان لأنه لم يكن على الإنسان شيء إنما جنى على اللجين وإن كانت منفعة الأسنان قد ذهبت
 إذا لم يتحرل اللجين وإن ضرب اللجين فسانهما وهما ينطبقان وينفتحان ففيهما حكومة بقدر الشين لا يبلغ
 به الدية

(دية الأسنان) قال الشافعي أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في السن خمس أخبرنا مسلم عن أبيه عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه
 (قال الشافعي) ولم أرى من أهل العلم خلافا في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في السن بخمس
 وهذا أكثر من خبرنا خاصة وبه أقول فالتثنية والرابعيات والأصابع والأضراس كلها ضرس الحلم وغيره أسنان
 وفي كل واحد منها إذا قلع خمس من الأبل لا يفضل منها سن على سن أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي
 غطفان بن طريف المري أن مروان بن الحكم بعثه إلى عبد الله بن عباس يسأله ماذا في الضرس فقال عبد الله
 ابن عباس فيه خمس من الأبل قال فردني إليه مروان فقال أنت جعل مقدم الفم مثل الأضراس فقال ابن
 عباس لو لم تعبر بذلك إلا بالأصابع عقلها سواء (قال الشافعي) وهذا كما قال ابن عباس إن شاء الله تعالى
 (قال) والدية المؤقتة على العدد لا على المنافع (قال) وفي سن من قد نغر واستخلف له من بعد سقوط أسنان
 اللبن ففيها عقلها خمس من الأبل فإن نبت بعد ذلك رد ما أخذ من العقل وقد قيل لا يرد شيئا لأن يكون من
 أسنان اللبن فإن استخلف لم يكن له شيء وإذا نغر الرجل واستخلف أسنانه فكبيرها ومراصفها وصغيرها
 وتامها وأبيضها وحسنها سواء في العقل كما يكون ذلك سواء فيما خلق من العين والأصابع التي يختلف
 حسنها وقبحها وأما إذا نبتت الأسنان مختلفة ينقص بعضها عن بعض نقصا متباينا نقص من أرش الناقصة
 بحسب

فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فليتنظرها ومن أحب أن يرجع فليرجع
 فقد أدت له * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال خسفت الشمس فصرخ رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قيا ماطو يلا قال نحو من سورة البقرة قال ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع فقام قيا ماطو يلا وهو دون

القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم انصرف وقد تجلت الشمس فقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت (١١١) أحد ولا لحياته فاذا رأيت ذلك فاذكروا

الله قالوا يا رسول الله رأيناك تناولت في مقامك هذا شيئا ثم رأيناك كذلك تكعكت قال اني رأيت أو أريت الجنة فتناولت منها عنقودا ولو أخذته لا كاتم منه ما بقيت الدنيا ورأيت أو أريت النار فلم أر كال يوم منظرا ورأيت أكرأ أهلها النساء قالوا لم يا رسول الله قال بكفروهن قيل أيكفرن بالله قال يكفرن العشير ويكفرن الاحسان لو أحسنت الى احدا هن الاشر ثم رأيت منك شيئا قالت ما رأيت منك خيرا قط * أخبرنا البرهيم بن محمد حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن الحسن بن ابن عباس رضى الله عنهما أن القمر كسف وابن عباس بالبصرة فخرج ابن عباس فصلى بنار كعتين في كل ركعة ركعتان ثم ركب فطلبنا فقال انما صليت كما رأيت رسول الله صلى

بحساب ما نقصت عن قريتها وذلك مثل الثنية تنقص عن التي هي قريتها مثل أن تكون كنصفها أو ثلثها أو أكثر فاذا تفاوت النقص فيها فترعت الناقصة منها ففيها من العقل بقدر نقصها عن التي تليها وان كان نقصها عن التي تليها متقاربا كما يكون في كثير من الناس كنقص الاشر ودونه فترعت ففيها خمس من الابل وهكذا هذا في كل سن نقصت عن نظيرتها كالرباعيتين تنقص احدهما عن خلقه الاخرى ولا تقاس الرباعية بالثنية لان الاغلب أن الرباعية أقصر من الثنية ولا أعلى الفهم من الثنايا وغيرهما بأسفله لان ثنية أعلى الفهم غير ثنية أسفله وتقاس العليا بالعليا والسفلى بالسفلى على معنى ما وصفت ولو كانت لرجل ثنيان فكانت احدهما مخلوقة خلقه ثنايا الناس تفوت الرباعية في الطول ما كثر ما طول به الثنية الرباعية والثنية الاخرى تفوتها فونادون ذلك فترعت التي هي أطول كان فيها أرشها نائما وفوتها الاخرى التامة كالعيب فيها أو غير الزيادة وسواء ضربت الزائدة أو أصابت صاحبها علة فزادت طولاً أو نبتت هكذا فاذا أصيبت هذه الطائفة أو التي تليها الاخرى ففي كل واحدة منها خمس من الابل واذا أصيب من واحدة من هاتين شيئا ففيها بعباسها ويقاس السن عما ظهر من اللثة منها فان أصاب اللثة مرض فأنكشفت عن بعض الاسنان ما كثر ما انكشفت به عن غيرها فاصيبت سن مما انكشفت عنها اللثة فيبست السن بموضع اللثة قبل انكشافها فان جهل ذلك كان القول قول الجاني فيما بينه وبين ما يمكن مثله واذا قال لا يمكن مثله لم يكن القول قوله وأعطى المجنى عليه على قدر ما بقي من لثته لم ينكشف عما بقي من اسنانه وان انكشفت اللثة عن جميع الاسنان فهكذا أيضا اذا علم أن اللثة مرضا ينكشف مثلها بعلة فان جهل ذلك فاختلف الجاني والمجنى عليه فقال المجنى عليه هكذا اخلفت وقال الجاني بل هذا عارض من مرض فالقول قول المجنى عليه مع يمينه ان كان ذلك يكون في خلق الآدميين وان كان لا يكون في خلق الآدميين فالقول قول الجاني حتى يدعى المجنى عليه ما يمكن أن يكون في خلق الآدميين ولو خلقت لرجل أسنان قصار كلها من أعلى والسفلى طوال أو قصار من أسفل والعليا طوال أو قصار فسواء ولا تعتبر أعالى الاسنان بأسفلها في كل سن فلعنت منها خمس من الابل وكذلك لو كان مقدم الفهم من أعلى طويلا ولاضراس قصاراً ومقدم الفهم قصيرا ولاضراس طوالاً كانت في كل سن أصيبت له خمس من الابل ويعتبر بمقدم الفهم على مقدمه ولو نقصت ثنايا لرجل عن رباعيته نقصا تاما فتفاوت كما وصفت نقص من دية الناقص منها بقدره أو كانت ثنيته تنقص عن رباعيته نقصا نائبا فاصيبت احدهما ففيها بقدر ما نقص منها أو كانت رباعيته تنقص عن ثنيته نقصا نائبا لا تنقصه الرباعيات فيصنع فيها هكذا وكذلك يصنع في الاضراس ينقص بعضها عن بعض وانما قلت هذا في الاسنان ان اختلف ولم أقبله لو خلقت كلها قصورا لان الاختلاف هكذا لا يكون في الظاهر الا من مرض حدث عند اختلاف الذي يغتر أو جناية على الاسنان تنقصها واذا كانت الاسنان مستوية الخلق ومتقاربة فالأغلب أن هذا في الظاهر من نفس الخلق بلا مرض كما تكون نفس الخلقة بالقصر (قال) ولو خلقت الاسنان طوالا جفني عليها جان ففسكرها من أطرافها فانقص منها حتى يبقى ما لو نبت لرجل كان من الاسنان تاما جفني عليها انسان بعده هذا جناية كان عليه في كل سن منها بحساب ما بقي منها أو يطر ح عنه بحساب ما ذهب وان اختلف الجاني والمجنى عليه فيما ذهب منها قبل الجناية والقول قول المجنى عليه مع يمينه ما أمكن ان يصدق

الله عليه وسلم صلى وقال انما الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيت شيئا منها خاسفا فليكن فزعكم الى الله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس كسفت فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوصفت صلاته ركعتين في كل ركعة ركعتان * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها

عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني أبو سهيل بن نافع عن أبي قلابة عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن أبي بكر بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على
ظهر زمزم لحسوف الشمس ركعتين (١١٣) في كل ركعة ركعتان * أخبرنا مالك بن أنس عن شريك بن عبد الله بن أبي نجر

عن أنس بن مالك قال
جاء رجل إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله هلكت المواشي
وتقطعت السبل فادع
الله فدعا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فطرنا من
جمعة إلى جمعة فجاء
رجل إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله تهدمت
البيوت وتقطعت السبل
وهلكت المواشي فقام
رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال اللهم
غلي رؤس الجبال والأكام
وبطون الودية ومناكب
الشجر فانجابت عن
المدينة أنجياب الثوب
* أخبرنا من لا أتهم
عن سليمان بن عبد الله
ابن عويمر الأسدي
عن عروة بن الزبير عن
عائشة رضي الله عنها
قالت أصابت الناس سنة
شديدة على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فربهم يهودي فقال
أما والله لو شاء صاحبكم
لمطرهم ما شئتم ولكنه
لا يجب ذلك فآخبر
النبي صلى الله عليه وسلم

(ما يحدث من النقص في الأسنان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ذهب حد السن أو الأسنان بكلال
لا تكسر ثم جنى عليها ففيها أرشها تاما وذهب أطرافها كلال لا ينقص فإذا ذهب من أطرافها ما جاوز
الحد أو من طرف واحد منها نقص عن الجاني عليها بقدر ما ذهب منها ولو أن رجلا سحل سن رجل
أو ضربها فذهب حدها أو شيئا منها كان عليه من عقل السن بحساب ما ذهب منها وإذا أخذ ثلثي
من حدها أرشاً ثم جنى عليها جان بعد أخذها الأرض نقص عن الجاني من أرشها بحساب ما نقص منها وكذلك
إن جنى عليها رجل فعنى له عن الأرض وإذا وهى فم الرجل من مرض أو كبر فاضطربت أسنانه أو بعضها
فربطها بذهب أو لم يربطها به فقلع رجل المضطربة منها فقلع فيل فيها عقلها تاما وقيل فيها حكومة أكر من
الحكومة فيها لو ضرب بها رجل فاضطربت ثم ضربها آخر فقلعها وإذا ضرب بها رجل فنقضت انتظرها
قدر ما يقول أهل العلم بها إنهم إذا تركت فلم تسقط لم تسقط إلا من حادث بعده فإن سقطت فعليه أرشها تاما
وإن لم تسقط فعليه حكومة ولا يتم فيها عقلها حتى تسقط ولو أن رجلا فنضت سنه ثم أثبتت حتى
لا ينكر رشدتها ولا قوتها لم يكن على الجاني عليها شيء ولو زعت بعد كان فيها أرشها تاما وإن قال ليست في
السدة كما كانت كان القول قوله وله فيها حكومة على الذي أنقضها وحكومة على النازع وقيل
أرشها تاما ما ولو ندرت سن رجل حتى يخرج سننها فلا تعلق بشيء ثم أعادها فنبتت ثم قلعه رجل لم يكن
على الجاني الآخر أرش ولا حكومة ولم يكن للذي أعادها أعادتها لها من أمة وهكذا لو وضع سن شاة أو بهيمة
مما يذكي أو سن غيره مكان سن له أفلعت فقلعه رجل لم يبن أن يكون عليه حكومة وقد قيل في هذا حكومة
وهكذا لو وضع مكانها سن ذهب أو سن ما كان وإذا فلعت سن رجل بعدما ينخر ففيها أرشها تاما وإن نبتت
بعد أخذ هذه الأرض لم يرد عليه شيء ولو جنى عليها جان آخر فقلعها وقد نبتت صحيحة لا ينكر منها قوه ولا لو نبت
كان فيها أرشها تاما وهكذا لو قطع لسان رجل أو شيء منه فأخذله أرشاً ثم نبت لم يرد شيئا من الأرض فإن نبت
صحيحا كما كان قبل القطع جنى عليه جان ففيه الأرض أيضا تاما وإن نبت السن واللسان متغيرين عما كانا
عليه من فصاحة اللسان أو قوه السن أو لو نبتا ثم قلعت ففيها حكومة

(العيب في ألوان الأسنان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا نبتت أسنان الرجل سودا كلها أو نغرت
سودا أو مادون السواد من جرة أو خضرة أو ما قاربها وكانت ثابتة لا تنغص وكان بعض عظمها أو بعض
جوخرها بلا ألم يصيبه فيه أعض أو مضغ عليه منها جنى الإنسان على سن منها ففيها أرشها تاما وإن نبتت بيضا ثم
نغرت فنبتت سودا أو جرة أو خضرة أسئل أهل العلم بها فإن قالوا لا يكون هذا إلا من حادث مرض
في أصولها جنى جان على سن منها ففيها حكومة لا يبلغ بها عقل سن فإن أشكل عليه سم أو قالوا تسود من
غير مرض جنى الإنسان على سن منها ففيها أرشها تاما وهكذا إذا نبتت بيضا فاسودت من غير جناية وإذا نبتت
بيضا جنى عليها جان فاسودت ولم تنقص قوتها فعليه حكومة وكذلك إن اخضرت أو أوجرت وتنقص كل
حكومة فيها عن السواد لأن السواد أشبه وإن اصفرت من الجناية جعل فيها أقل من كل ما جعل في
غيرها وإذا انتقصت قوتها مع تغير لونها زيد في حكومتها ولو أن إنسانا نبتت أسنانه بيضا ثم أكل شيئا
يحمرها أو يسودها أو يخضرها ثم جنى عليها جان فقلع منها سن ففيها أرشها تاما لأن بينا أن هذا من غير مرض
وإذا جنى رجل على سن رجل فاسودت مكانها فعليه حكومة وكذلك إن أكلها ثم اسودت بعد أو دमित ثم اسودت

بعد

بقول اليهودي فقال أو قد قال ذلك قالوا نعم قال إنى لا تنصير بالسنه على أهل نجد وإنى لا يرى

السحاب خارجة من العين فأكرهها موعدكم يوم كذا استسقى لكم قال فلما كان ذلك اليوم غدا الناس فامتنعوا حتى أمطروا
ما شاؤوا فلما أفلعت السماء جمعة * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أنه سمع عباد بن عمار يقول سمعت عبد الله بن زيد

المازني رضي الله عنه يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة . أخبرنا سفيان حدثنا
عبد الله بن أبي بكر جمعت عباد بن تميم يخبر عن عمه عبد الله بن زيد المازني قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فاستسقى
فاستقبل القبلة وحول رداءه وصلى ركعتين . أخبرني من لا أنهم عن صالح (١١٣) مولى التوام عن ابن عباس رضي الله
عنهما ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم
استسقى بالمسجد فصلى
ركعتين . أخبرنا
ابراهيم بن محمد أخبرني
خالد بن رباح عن المطلب
ابن حنطب أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان
يقول عند المظر اللهم
سقيارحمة لاسقيا
عذاب ولا بلاء ولا عدم
ولا غرق اللهم على
الظراب ومنايات الشجر
اللهم حولينا ولا علينا
* أخبرنا عبد العزيز
ابن محمد الدراوردي عن
عمارة بن غزيرة عن عباد
ابن تميم قال استسقى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعليه خيمته
سوداء فأراد أن يأخذ
بأسفلها فيجعلها أعلاها
فلما نقلت عليه قلبها
على عاتقه * أخبرنا مالك
عن صالح بن كيسان
عن عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة بن مسعود عن
زيد بن خالد الجهني قال
صلى لنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلاة

بعد وان أقامت مدة لم تسود ثم اسودت بعد مثل أهل العلم فان قالوا اخذوا ان يكون الامن جناية الجاني فعليه
حكومة اذا ادعى ذلك اخبرني عليه وحلف وان قالوا قد يحدث فالقول قول الجاني مع يمينه ولا حكومة عليه
(وقال) في الانسان والاضراس منفعة باليمن وحبس الطعام والربق والاسان وجمال فلا يجوز أن يمنى الرجل
على الرجل ففسد دمه وتبقى لم يذهب منها شيء الا حسن اللون فاجعل فيها الارش تاما لان المنفعة بها اكثر
من الجمال وقد بقي من جمالها ايتاسد موضعها وليست كاليد تثل فتذهب المنفعة منها ولا كالعين تطفأ
فتذهب المنفعة منها ألا ترى ان اليد اذا نسيت ثم قطعت والعين اذا نشت فنقشت لم يكن في واحدة منهما
الاحكومة وانما زعمت أن السواد اذا لم يعلم أنه من مرض في السن ينقصها لا ينقص عقلها أنى جاءت ذلك
كأزرق والشهوة والعش والعيب في العين لا ينقص عقلها لان المنفعة في كل طرف فيه عمل وجمال
أكثر من الجمال واذا جنى الرجل على السن السوداء التي سودا من مرض معلوم نقص عند من عقلها
بقدر ذلك على ما وصفت
(أسنان الصبي) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا نزع سن الصبي لم يضر ان ينظر به فان أنفروه كله ولم
تثبت السن التي نزع ففيها خمس من الابل واذا نبت بطول التي نظيرتها أو متقاربة ففيها حكومة وان
نبت ناقصة الطول عن التي تقاربها انقصا متفاوتا كما وصفت أخذله من أرشها بقدر نقصها وان نبت
غيره متوية النبتة بعوج كان الى داخل الفم أو خارجة أو في شق كانت فيها حكومة وان نبت سوداء أو حمراء
أو صفراء ففيها حكومة في كل واحد من هذين الحكومة بقدر كثرة شين السوداء على الحجرة والحجرة على
الصفرة وان نبت قصيرة عن التي تليها بما تقوت به سن مما يليها ففيها بقدر ما نقصها وسواء كان النقص
في جميع السن أو بعضها دون بعض وان نبت مفروقة الطرفين ففيها بحسب ما نقص مما بين الطرفين
وكذلك ان كانت ناقصة أحد الطرفين وليس في شينها شيء في هذا الموضع وان نبت سنه ونبت له سن
زائدة معها لم يكن عليه في نبات السن الزائدة شيء وان مات المزوعة سنه ولم يستخلف من فيه شيء ففيها
قولان أحدهما أن في سنه حكومة لان الأغلب أن لو عاش نبتت والثاني أن فيها خمسمائة الابل ولا
يخرج من أن يكون هذا فيها حتى يستخلف وان استخلف من فيه ما الى جنب سنه المزوعة ثم مات نظر فان
كان ما الى جنبها استخلف وعاش المزوعة سنة مدة لا تبطل السن المزوعة الى مثلها ففيها عقلها تاما في القولين
وان مات في وقت تبطل السن المزوعة الى مثلها وكانت احدهما تقدمت الاخرى بأن نعت قبلها كانت
فيها حكومة في قول من قال في سن الصبي اذا مات قبل تمام نبات سنه حكومة ودية في القول الآخر واذا
نعت سن فطلعت فلم يلبث طلوها حتى تستوى بنظيرتها حتى قلعهار جل آخر انظر بها فان نبت ففيها
حكومة أكثر من حكومتها الوقلعت قبل تنغر وان لم تنبت ففيها عقلها تاما وقد قيل فيها من العقل بقدر
ما أصاب منها (قال الشافعي) واذا نزع سن الصبي فاستخلف فوه ولم تستخلف فأخذلها أرشها ثم نبتت رد
الارض واذا قلعت سن الصبي فطلع بعضها ثم مات الصبي قبل يلبث طلوها فعليه ما نقص منها في قول من قال
يلزمه ديتها اذا مات قبل طلوها وحكومة في قول من لا يلزمه ذلك الاحكومة (السن الزائدة) قال
الشافعي واذا قلعت السن الزائدة ففيها حكومة واذا اسودت ففيها أقل من الحكومة التي في قلعتها
(قلع السن وكسرها) قال الشافعي اذا كسرت السن من مخرجها فقد تم عقلها وكذا الوقلعتا من سنخها

(١٥ - أم سادس)
الصبي بالحديدية في ارسما كانت من الليل فلما انصرف أقبل على
الناس فقال هل تدرون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافرا فاما من قال مطرنا بفضل الله
ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب واما من قال مطرنا بنوء كذا أو نوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب * أخبرنا من لا أنهم أخبرني

شهد من رباح عن المثلث بن حنبل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رقت السماء او رعدت عرف ذلك في وجهه فاذا امطرت سري عنه
(قال النديم) سمعت الربيع بن سليمان يقول سمعت الشافعي رضي الله عنه اذا ذال اخبرني من لا اتهم يريد به ابراهيم بن أبي يحيى واذا قال
اخبرني النعمان بن حنبل (١١٤) اخبرنا من لا اتهم قال قال المقدام بن شريح عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان

في كل واحدة منها خمس من الابل وان كسرت فتم عقليها ثم نزع انسان سخيها فبما نزع منها حكومة وان
كسر انسان نصف سن رجل أو أقل أو أكثر ثم نزع آخر السن من سخيها فبما بحساب ما بقي ظاهرا من
السن وحكومة السخ وانما سقط الحكومة في السخ اذا تم عقل السن وكانت الجنابة واحدة فزعت بها
السن من السخ واذا ضرب رجل السن فصدعها فبما حكومتها بقدر الشين رالة قص لها واذا كسر الرجل
من سن الرجل شيئا من ظاهرها أو باطنها أو منها جميعا في ذلك بقدر ما نقص من السن (١) كانه أشطأها من
ظاهر أو باطن ولم يقسم الموضع الذي أشطأها منه بها قيس طول ما أشطى منها وعرضه فكان ربع السن
في الطول والارض ثم قيس بما يليه فكان نصف ظاهر السن وكان فيه ثمن ما في السن وعلى هذا الحساب
يصنع بما جنى عليه منها فان أشطأها حتى تهدم موضعها من السن قيس ذلك بالطول والعرض ولم ينظر
فيه الى أن يكون الموضع الذي هدمه من السن أو أشطأه أرق مما سواه من السن ولا أعظم

(حلتى الندين) قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل ما قلت الدية أو نصفها أو ربعها اذا أصيب من رجل
فأصيب من امرأة ففيه من دية المرأة بحسبه من دية الرجل لا تزداد فيه المرأة على قدره من أرشها على الرجل
ولا الرجل على المرأة اذا كانا سواء في الرجل والمرأة ولا يختلف شيء من المرأة ولا الرجل الا للدين فاذا أصيب
حلتا ندي الرجل أو قطع نديا ففيه ما حكومتها واذا أصيب حلتا ندي المرأة أو أصطلم نديا ففيه ما الدية
تامة لان في نديها منفعة الرضاع وليس ذلك في ندي الرجل ولنديها جال ولولدها فيه مائة فقة وعلم ابراهيم ما شين
لا يقع ذلك الموضع من الرجل في جماله ولا شين عليه كهي واذا ضرب ندي امرأة قبل أن تكون مرضعا
فولدت فلم يأت لها لبن في نديها المضر وب وحديث في الذي لم يضرب أو لم يحدث لها لبن في نديها عالم بالزمر
الضارب بان لم يحدث اللبن في نديها الا أن يقول أهل العلم به هذا لا يكون الا من جنابته فيجعل فيه حكومة
واذا ضرب نديا أو فبه اللبن فذهب اللبن فلم يحدث بعد الضرب ففيه ما حكومتها أكثر من الحكومة في
المسئلة قبلها الادية تامة فان ضرب نديا أو فبها أو لم يسقط ففيه ما حكومتها ولو ضرب نديا أو فبها أو لم يعرف موتها
الا بان لا يالما اذا أصابها ما يؤولم الجسد ففيه ما ديتها مائة وفي أحد حما اذا أصابه ذلك نصف ديتها واذا
استرخيا فكانا اذا رطرا فاهما على آخرهما لم ينقبض كانت في هذا حكومة هي أكثر من الحكومة فيما
سواه لانه لو اجتمع مع هذا أن لا يالما اذا أصابها ما يؤولم كان موتا وعيبا ولو قطع ندي المرأة فبها كانت
فيه نصف ديتها ودية جائفة ولو قطعت نديا أو فبها ففيه ما ديتها ودية جائفة ما ولو فعل هذا رجل
كانت في نديها حكومة وفي جائفته جائفة وقد قيل في ندي الرجل الدية

(التكاح على أرض الجنابة) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا شجبت المرأة الرجل موشحة أو جنت
عليه جنابة غير موشحة عمدا أو خطأ فزوجها على الجنابة كان التكاح نائبا والمهر باطلا ولولها مهر مثلها
وعلى عاقلتها أرشها في الخطأ ولا يجوز المهر من جنابة خطأ ولا عمد من قبل أن جنابة الخطأ تلزم العاقلة
وتقبل ابلهم منها وان اختلفت ابلهم ويؤخذ منهم أسنان معلومة فاذا أدوا أعلى منها في السن وما يصلح
لما يصلح له ما عليهم قبل منهم وهذا كله لا يجوز في البيع والمهر لا يصلح الا بما يجوز في البيع وكذلك ان كانت
الجنابة عمدا فنكحها على ما جاز النكاح وبطل المهر لانها انما يلزمها بالجنابة إيل فأى إيل أدتها من
ابل البلد بسن معلومة قبلت وهذا لا يجوز في البيع فاذا نكحت على الجنابة في الخطأ والعمد فالنكاح

النبي صلى الله عليه وسلم
اذا أبصر ناسيا في السماء
تغنى السحاب ترك عمله
واستقبله قال اللهم اني
أعوذ بك من شر ما فيه
فان كشفه الله حمد الله
وان مطرت قال اللهم
سقيانا فاعا * أخبرنا
من لا اتهم أخبرنا العلماء
ابن راشد عن عكرمة عن
ابن عباس رضي الله
عنهما قال ما جئت
ربيع قط الا جئنا النبي
صلى الله عليه وسلم
على ركبتيه وقال اللهم
اجعلنا راحة ولا تجعلنا
عذابا اللهم اجعلنا راحا
ولا تجعلنا راحا قال
ابن عباس في كتاب
الله فأرسلنا عليهم ريحا
صرصروا وأرسلنا عليهم
الريح العقيم وقال
وأرسلنا الريح لواقع (١)
وأرسلنا الريح مبشرات
* أخبرنا من لا اتهم
قال أخبرني صفوان بن
سليم قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لا تسبوا الريح وعوذوا
بالله من شرها * أخبرنا
الثقة عن الزهري عن

ثابت بن قيس عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أخذت الناس ريح بطريق مكة وعمر جاج فاشتدت فقال عمر لمن حوله
ما بلغكم في الريح فلم يرجعوا اليه شيئا فلغنى الذي سأله عمر عنه من أمر الريح فاستخفني راحتي حتى أدركت عمر وكنت في
مؤخر الناس فقلت يا أمير المؤمنين أخبرني أنك سألت عن الريح واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الريح من روح الله

أبى بالرحمة وبالعداب فلا تسبوا واسألوا الله من خيرها وعودوا بالله من شرها * أخبرنا من لا أتهم حدثني سليم بن عبد الله عن ابن
عمر الاسلمي عن عمرو بن الزبير قال أذا رأى أحدكم البرق والودق فلا يشرب إليه وليصف ولينعث * أخبرنا من لا أتهم حدثني عمرو بن أبي
مرو عن المطلب بن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من ساعة من ليل ولا نهار الا (١١٥) والسماء تمطر فيها بصره الله حيث يشاء

* أخبرنا من لا أتهم

عن عبد الله بن أبي بكر

عن أبيه أن الناس

مطروا ذات ليلة فلما

أصبح النبي صلى الله

عليه وسلم غدا عليهم

قال ما على وجه الارض

بقعة الا وقد مطرت هذه

الليلة * وأخبرنا من

لا أتهم عن سهيل بن

أبي صالح عن أبيه عن أبي

هريرة أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال

ليس السنة ان تمطروا

ولكن السنة ان تمطروا

ثم تمطروا ثم لا تمطر

الارض شيئا * أخبرنا

من لا أتهم حدثني

اسحق بن عبد الله

عن الاسود عن ابن

مسعود رضي الله عنه

أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال المدينة بين

عيني السماء عين بالشام

وعين باليمن وهي أقل

الارض مطرا * أخبرنا

من لا أتهم أخبرني يزيد

أو نوفل بن عبد الله الهاشمي

أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال أسكنت أقل الارض

مطرا وهي بين عيني

نابت ولها مهر مثلها طلقها قبل الدخول أو لم يطلقها وإذا نكحها على جناية عمد بطل القود لانه عقو عن
القود فلا سبيل الى قتلها وان صارت الجناية نفسا ولا الى القود منها شي من الجراحة وتؤخذ منها الدية
في العمد حالة ومن عاقبتها في الخطأ ولها في ماله مهر مثلها

(١) (كتاب الحدود ووصفة النبي)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى والسارق والسارقة
فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله (قال الشافعي) وقال قائلون كل من لزمه اسم سرقة
قطع بحكم الله تعالى ولم يلفغ الى الاحاديث (قال الشافعي) فقلت لبعض الناس قد احتج هؤلاء
بما يرى من ظاهر القرآن فما الجحجة عليهم قال اذا وجدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة كانت
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دليلا على معنى ما أراد الله تعالى قلنا هذا كما وصفت والسنة الثابتة عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن القطع في ربع دينار فصاعدا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن
شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في ربع دينار فصاعدا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قطع سارقا في عمن قيمته ثلاثة دراهم (قال الشافعي) وهذا الحد يثنان متفقان لان ثلاثة دراهم في زمان
النبي صلى الله عليه وسلم كانت ربع دينار وذلك أن الصرف كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
اثني عشر درهما بدينار وكان كذلك بعده فرض عمر الدية اثني عشر ألف درهم على أهل الورق وعلى أهل
الذهب ألف دينار وقالت عائشة وأبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهم في الدية اثني عشر ألف درهم أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة أن
سارقا سرق أترجة في عهد عثمان فأمرهم اعمان فقومت ثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما بدينار
فقطع عثمان يده قال مالك وهي الأترجة التي يأكلها الناس (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن جيد
الطويل قال سمعت قتادة يسأل أنس بن مالك عن القطع فقال أنس حضرت أبا بكر الصديق رضي الله عنه
قطع سارقا في شيء ما يسوي ثلثه دراهم أو قال ما يسري ثلثه ثلاثة دراهم (قال الشافعي) فقلت لبعض
الناس هذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تخد أن القطع في ربع دينار فصاعدا فكيف قلت لا تقطع اليد الا
في عشرة دراهم فصاعدا قلت له وما جئت في ذلك قال روي نافع عن شريك عن منصور عن مجاهد عن أيمن
عن النبي صلى الله عليه وسلم شبيهة بقولنا قلنا وأتعرف أيمن أأما أيمن الذي روى عنه عطاء فرجل حدث لعله
أصغر من عطاء روى عنه عطاء حديثا عن ربع ابن امرأه كعب عن كعب فهذا منقطع والحديث المنقطع
لا يكون حجة قال فقد روي نافع عن شريك عن عبد الله عن مجاهد عن أيمن ابن أم أيمن أخي أسامة لانه قلت
لا علم لك بأصحابنا أيمن أخو أسامة قتل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين قبل مولد مجاهد ولم يبق بعد

(١) من أول كتاب الحدود انقطعت النسخة التي عرفناها بالصححة وكنا نتق بها ونعتمد عليها وليس عندنا من هذا
الموضع الا نسخة سقيمة لا يعول عليها اكثر ما عهدنا من تحريفيها ونقصها وزيادتها فليعلم كتبه محكمه

السماء يعني المدينة عين بالشام وعين باليمن * أخبرنا من لا أتهم أخبرني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال يوشك أن تمطر المدينة مطرا لا يكن أهلها السيوت ولا يكنهم الامطال الشعر * أخبرني من لا أتهم أخبرني صفوان
ابن سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصيب أهل المدينة مطرا لا يكن أهلها بيت من مدر * أخبرنا من لا أتهم أخبرني محمد بن زيد بن

المجايز عن صالح بن عبد الله بن الزبير رضى الله عنه أن كعباً قال له وهو يعمل وراثة مكة أشد وأوثق فأتانا نجد في الكتب أن السيول ستعلم
في آخر الزمان * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعد بن المسيب عن أبيه عن جده قال جاء مكة مرة سيل طوي ما بين
اليدين * أخبرنا ابن لا أنهم حدثني (١١٦) يونس بن جبير عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه

قال تو شد المدينة أن
 يسبها منظر أر بعين ليله
 لا يكن أهلها بيت ومن
 مدر * أخبرنا من لا أنهم
 أخبرنا عبد الله بن عبيد
 عن محمد بن عمرو أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 نصرت بالعسا وكانت
 عذابا على من كان قبلي
 * أخبرنا إبراهيم بن
 محمد أخبرنا سليمان عن
 المنهال بن عمرو عن قيس
 ابن السكن عن عبد الله
 ابن مسعود رضي الله
 عنه قال إن الله يرسل
 الرياح فقص الماء من
 السماء ثم تمر في السما
 حتى تدر كما در القحمة
 ثم تنطر

ومن كتاب الصوم
والصلاة والعبد
والاستسقاء وغيرها

* أخبرنا مسلم بن خالد عن
ابن جبر يعني عن ابن شهاب
الحديث الذي روي
عن حفصة وعائشة عن
النبي صلى الله عليه
وسلم يعني أنهما
أصبحتا صائمين فأخذه
لهما نسي فأفطرتا فاذكرنا

النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عنه قال فقد روي عن عمر بن شعيب عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قطع في ثمن المجن قال عبد الله بن عمرو كانت قيمة المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ديناراً (قال الشافعي) قلت هذا رأي من عبد الله بن عمر وفي رواية عمرو بن شعيب والمجان قديماً وحديثاً
 سلع يكون ثمن عشرة ومائة ودرهمين فإذا قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ربع دينار قطع في أكرمه
 وأنت تزعم أن عمرو بن شعيب ليس ممن تقبل روايته (١) وتركنا علينا أنباء رواها توافق أقاويلنا وتقول غلط
 فكيف ترد روايته مرة وتحتج به على أحسن الحفظ والصدق مع أنه لم يرو شيئاً يخالف قولنا قال فقد روي
 قولنا عن علي رضي الله عنه قلنا ورواه الزعفراني عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه وقد
 أخبرنا أصحاب جعفر بن محمد عن جعفر عن أبيه أن علياً رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار فصاعداً
 وحديث جعفر عن علي رضي الله عنه أولى أن يثبت من حديث الزعفراني عن الشعبي قال فقد
 روي عن ابن مسعود أنه قال لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم قلنا فقد روي الثوري عن عيسى بن أبي عزة
 عن الشعبي عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في خمسة دراهم وهذا أقرب
 من أن يكون صحيحاً عن عبد الله من حديث المسعودي عن القاسم عن عبد الله قال فكيف لم تأخذوا بهذا
 قلنا هذا حديث لا يخالف حديثنا إذا قطع في ثلاثة دراهم قطع في خمسة وأكثر قال فقد روي عن عمر أنه لم
 يقطع في ثمانية (قال الشافعي) قلت رواد عن عمر بحديث غير صحيح وقد رواه معمر عن عطاء الخراساني
 عن عمر قال القطع في ربع دينار فصاعداً فلم ير أن يحتج به لأنه ليس بثابت (قال الشافعي) وليس في أحد
 حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى المسلمين اتباعه فلا إلى حديث صحيح ذهب من خالفنا ولا إلى ما ذهب
 إليه من ترك الحديث واستعمل ظاهر القرآن

(السارق توشب به السرقة)

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان أن صفوان بن أمية قيل له إن من لم يهاجر حراك فقدم صفوان المدينة فقام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه من تحت رأسه فجاء به صفوان إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقطع يده فقال صفوان إنني لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإقبال أن تأتيني به (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمر بن دينار عن طاوس مثل معني حديث ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في أمر صفوان (قال الشافعي) فقال قائل لا تقطع يده هذا وكيف تقطع يده هذا ولم يرقم عليه الحد حتى ملأ ما تقطع فيه يده فقبل لبعض من يقول قوله لا ترضى بترك السنة حتى تخطئ مع تركها القياس قال وما القياس قلنا متى يجب الحد على من سرق أحين سرق أم حين يقام عليه الحد قال بل حين سرق قلنا وبذلك قلت وقلنا لو أن سارقا سرق شيئا لم يكن الذي سرق يسوي ما تقطع فيه السيد فبسه الإمام ليستثبت سرقته فلم يرقم عليه البينة حتى صارت السرقة تسوي ما تقطع فيه اليد أو أكثر قال لا تقطع لأن الحد إنما وجب يوم كان الفعل قلنا وبهذا قلنا نحن وأنت لو سرق عبد من سيده فبسه الإمام فأعققه السيد

(١) انظر هذه العبارة فانهما لا يتخلو من سقم وتخریف ولم نجد الزعافري في غير هذا الموضع كتبه صححه

لهما شيء فأفطرنا فذكرنا ^(١٧) قال ابن جرير فقلت له أسمعته من عروة بن الزبير فقال لا
 ذاك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صوما يوما مكانه ^{يقطع} أخبرنا سفيان بن عيينة عن طلحة بن
 إنما أخبرني رجل بباب عبد الملك بن مروان أو رجل من جلساء عبد الملك بن مروان * أخبرنا سفيان بن عيينة عن طلحة بن
 يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقلت أنا خبأ نالك حيدا فقال أما اني كنت أريد الصوم ولكن قريبه * أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى قال سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن يقول قدم معاوية بن أبي سفيان المدينة فينا هو على المنبر اذ قال يا كثير بن الصلت اذهب الى عائشة فسلمها عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر قال أبو سلمة فذهبت معه الى عائشة وبعت ابن عباس عبد الله (١١٧) بن الحرث بن نوفل معنفاً في عائشة فساأها

عن ذلك فقالت له اذهب

فسل أم سلمة فذهبت

معه الى أم سلمة فساأها

فقالت أم سلمة دخل علي

رسول الله صلى الله عليه

وسلم ذات يوم بعد العصر

فصلى عندي ركعتين

لم أكن أراه يصليهما

قالت أم سلمة فقلت

يا رسول الله لقد صليت

صلاة لم أكن أراك

تصليها قال اني كنت

أصلي ركعتين بعد

الطهر وانه قدم على

وفد بني تميم أو صدقة

فشغلوني عنهما فها

هاتان الركعتان

* أخبرنا سفيان عن

أيوب السختياني عن نافع

عن ابن عمر رضي الله عنهما

أن عمر نذر أن يعتكف

في الجاهلية فسأل النبي

صلى الله عليه وسلم

فأمره أن يعتكف في

الاسلام * أخبرنا

عبد العزيز بن محمد

الدروري عن جعفر بن

محمد عن أبيه

عن جابر بن عبد الله

رضي الله عنهما أن النبي

صلى الله عليه وسلم

يقطع ولو كان مكاتباً سرق فأدى فعتق لم يقطع لانه حين سرق لم يكن عليه قطع ولو قذف عبد حر فأعتقه سيده حين فرغ من القذف ورفع الى الامام وهو حر حذ حذ عبد لان الحد انما وجب يوم قذف وكذلك لو كان المقدوف عبداً فأعتقه سيده ساعة قذف لم يكن له اذار رفع الى الامام حذ لانه مملوك وكذلك ان زنى عبداً فأعتقه سيده مكانه ثم رفع الى الامام حذ حذ عبد لان الحد انما وجب عليه يوم زنى قال نعم قيل فسارق صفوان سرق وصفوان مالكاً ووجب الحد عليه وحكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفوان مالكاً فكيف درأت عنه قال ان صفوان انما وهب له الحد قيل صفوان وهب له رداء نفسه في الخبر عنه قال فاني أتحالف صاحبي فأقول اذا قضى الحاكم عليه ثم وهب له قطع وان وهب له قبل يقضى الحاكم لا يقطع لان خروج حكم الحاكم قبل مضي الحد كضي الحد قيل وهذا خطأ أيضاً قال ومن أين قلنا رأيت لو اعترف السارق أو الزاني أو الشارب فحكم الامام على المعترفين كلهم بحدودهم فذهب بهم من عندهم لتمام عليهم حدودهم فرجعوا قال لا يحسدون قلنا وليس قد زعمت أن خروج حكم الحاكم كضي الحد قال ما هو مثله قلنا فلم شبهته به

(١) ما جاء في أقطع اليد والرجل يسرق قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قطع يد سارق اليسرى وقد كان أقطع اليد والرجل وذكر عبد الله بن عمر عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أبي بكر مثله (قال الشافعي) فقال قائل اذا قطعت يده ورجله ثم سرق حبس وعزر ولم يقطع فلا يقدر على أن يعيش قيل قد دروي بنا هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر في دار الهجرة وعمر بن الخطاب وشيخه به علي أبي بكر (١) وقد روي عنه أنه قطع أيضاً فكيف خالفتموه قيل قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه قلنا فقد رويتم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في القطع أشياء مستنكرة وزكتهوا عليه منها أنه قطع بطون أنامل صبي ومنها أنه قطع القدم من نصف القدم وكل ما رويتم عن علي رضي الله عنه في القطع غير ثابت عندنا فكيف تركتهوا عليه لا يخالف له فيها واحتججتهم به على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لا حجة في أحد معها وعلى أبي بكر وعمر في دار الهجرة وعلى ما يعرفه أهل العلم أرايت حين قال الله عز وجل «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا» ولم يذكر اليد والرجل الا في المحارب فلو قال قائل يعتل بعتلكم أقطع يده ولا يز يد عليها لانه اذا قطعت يده ورجله ذهب بطشه ومشيه فكان مستهلكاً تكون الجثة عليه الامام مضي من السنة والاثر وان اليد والرجل هي مواضع الحدود وان تلفت أرايت حين حد الله عز وجل الزاني والقاذف لوحدة مرة ثم عاد أليس يعادله أبداً ما عاد أرايت ان قال قائل قد ضرب مرة فلا يعادله ما لجمه عليه الا أن يقال للضرب موضع ففي كان الموضع قائماً حذ عليه وكذلك الايدي والارجل ما كان للقطع موضع أتى عليها وهو أقطع اليد والرجل (٢) مستهلك فكيف لم يمتعهوا من استهلاكه واعتلوا في تركه قطع اليسرى بالاستهلاك وكيف حذوا من وجب عليه القتل بالقتل وهذا أقصى غاية الاستهلاك ودرؤ الحدود ههنا لعله الاستهلاك مع خلاف السنة والاثر وكيف يقطعون يديه ورجليه لو قطع من أربع أناس يدين ورجلين أرايت لو قال قائل انه اذا قطع من كل رجل عضواً منه بقي له ثلاثة واذا أثبت على أعضائه الاربعة كان مستهلكاً فلا أقطعه الا الواحد أو

(١) هكذا في النسخ ولعل هنا شيئاً سقط من النسخ وتحرقها وبالجملة فالمنظرات هنا غالباً باسقيم كتبه صحيحه

صام في سفره الى مكة عام الفتح في شهر رمضان وأمر الناس أن يفطروا فقبل له ان الناس صاموا حين صمت فدعا بانه فيه ماء فوضعه على يده وأمر من بين يديه أن يحبسوا فلما حبسوا وحلقه من ورائه رفع الائمة الى فيه فشرب وفي حديثهما أو حديث أحدهما وذاك بعد العصر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم من

المدينة حتى كان بكرام الغيم وهو صائم ثم رفع اناء فوضعه على يده وهو على الرحل فجلس من بين يديه وأدركه من وراءه ثم شرب والناس ينظرون * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن ابن عباس كان لا يرى أسأنا يفطر الانسان في صيام التطوع (١١٨) ويضرب لذلك أمثالا رجل طاف سبعا ولم يوفه فيه ما احتسب أو صلى

ركعة ولم يصل أخرى فله أجر ما احتسب * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال كان ابن عباس لا يرى بالافطار في صيام التطوع بأسا * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه كان لا يرى بالافطار في صيام التطوع بأسا * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن عطاء بن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه كان يأتي أهله حين ينتصف النهار أو قبله فيقول هل من غداء فيجده أو لا يجده فيقول لأصوم من هذا اليوم فيصومه وإن كان مفطرا وبلغ ذلك الحين وهو مفطر قال ابن جريج أخبرنا عطاء وبلغنا أنه كان يفعل مثل ذلك حين يصبح مفطرا حتى الضحى أو بعده ولعله أن يكون وجد غداء أو لم يجده * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج أخبرني

انسين فان قال قائل قال الله عز وجل والجروح قصاص قال فأتأول ما كانت حال المقتص منه مثل حال المقتص له وأقول أنت لا تقص من جرح واحد اذا أشبه الاستهلاك وتجعله دية والانياس على قوائمه عين الاستهلاك ما ألحجته عليه الآن للقصاص موضعا وكذلك للقطع موضع والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب السن التي اذا بلغها الغلام قطعت يده)

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فرددني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني قال نافع فحدثت به عمر بن عبد العزيز فقال عمر هذا فرق بين الصغير والكبير وكتب لعماله أن يفرضوا لابن خمس عشرة في المقاتلة ولابن أربع عشرة في الذرية (قال الشافعي) وبهذا قلنا تمام الحدود على من استكمل خمس عشرة وإن لم يحتمل لأنه فصل بين المقاتلة وبين الذرية وذلك أنه إنما يجب القتال على من تجب عليه الفرائض ومن وجبت عليه الفرائض وجبت عليه الحدود ولم أعلم في هذا اختلافًا وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال ابن خمس عشرة فقال قائل لا تمام الحدود على الغلام إذا لم يحتمل حتى يستكمل تسع عشرة ولا على الجارية حتى تستكمل سبع عشرة فلا أدري ما أراهم هذه السنين ولا إلى أي شيء ذهب أرايت لو قال قائل لا أقیم عليه الحد حتى يبلغ أربعين سنة لأنها السن التي ذكرها الله تبارك وتعالى ما تجب عليه أرايت إذا فرق بين الجارية والغلام وهي إذا بلغت المحيض والغلام إذا بلغ الحلم فذلك الوقت وقت وجوب الحد عليهما ما ألحجته فيما قال من الفرق بينهما ما خالفه أصحابه في هذا وقالوا قولنا فيه فقيلوا بتمام الحد على من استكمل خمس عشرة سنة ذكرنا كان أو أنثى واحتجوا بحديث ابن عمر فيه

(في الثمر الرطب يسرق) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى ابن حبان عن رافع بن خديج أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثر (١) قال الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في ثمر ولا كثر (قال الشافعي) وبهذا نقول لا قطع في ثمر معلق ولا غير محرز ولا في جمار لأنه غير محرز وهو يشبه حديث عمرو بن شعيب (قال الشافعي) احتج بهذا الحديث بعض الناس وقال هذا حديث رافع بن خديج يخبر أن لا قطع في ثمر معلق فنحن قلنا لا يقطع في الثمر الرطب (قال الشافعي) فقلت له اذا ذهب هذا المذهب فيه فالمراسم جامع للرطب واليابس من الثمر والزبيب وغيره أفسقط القطع عن سرق عراقي بيت قال لا قلنا فكذلك الثمر الرطب المحرز لأن اسم التريق على هذا كما يقع على هذا قلت أرايت الذميين اذا زنيا أتحمك بينهم بحكم الاسلام أم بحكمهم قال فان قلت بحكمهم قلنا فيازنك أن تحيز بينهم ما وصفنا مما أبطله حكم الاسلام ويلزمك أن كان في دينهم أن من سرق من أحد كان السارق عبدا للسرور أن تجعله عبدا قال لا أجعله عبدا ولكن أقطعه قلنا فانت تحكم بينهم مرة بحكم الاسلام ومرة بحكم أهل الكتاب ونقول انك تحيز بينهم عن النحر والخنزير فكيف

(١) زاد في الموطأ بعد هذا والكنز الجاراه والكبر بالفتح والتعريض كافي كتب اللغة كتبه معجده

عتبة بن محمد بن الحرب أن كريباً مولى ابن عباس أخبره أنه رأى معاوية صلى العشاء ثم أوتر بركة واحدة ولم يزد عليها حكمت فأخبر ابن عباس فقال أصاب أي بني ليس أحد منا أعلم من معاوية بهي واحدة أو خمس أو سبع إلى أكثر من ذلك الوتر ما شاء * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أن رجلا سأل عبد الرحمن التيمي عن صلاة طلحة فقال ان شئت أخبرتك

عن مسالة عثمان قال قلت لأعني الائمة على المقام فقامت فاذ ابرجل يزجني متفتعا فنظرت فاذا عثمان قال فتأخرت عنه فصلى فاذا هو يسجد سجود القرآن حتى اذا قلت هذه هو ادى الفجر فوتر بركعة لم يصل غيرها (ومن كتاب الزكاة من اوله الا ما كان معاداً) أخبرنا سفيان بن عيينة سمعت جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين سمعا بأبوانثل يخبر عن (١١٩) عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل لا يؤدي زكاة ماله الا مثل

له يوم القيامة شجاعا أقرع يقرمونه وهو يتبعه حتى يطوقه في عنقه ثم

قرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم سيطوقون ما يحلوا به يوم القيامة

أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح

السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول من كان له مال لم

يؤذ كانه مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان يطلبه حتى

يمكنه يقول أنا كنزك أخبرنا ابن عيينة

عن ابن عجلان عن نافع أن ابن عمر رضي الله

عنهما كان يقول كل مال تؤدى زكاته فليس

بكنز وان كان مدفوناً وكل مال لا تؤدى زكاته فهو كنز وان لم يكن مدفوناً

أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي صعصعة المارني عن أبيه عن أبي سعيد

حكمت مرة بحكم الاسلام وحكمت مرة بخلافه وخالفه صاحبه فقال قولنا في اليهوديين برجمان وتحصن اليهودية المسلم ثم عاد فوافقهم في أن أجاز بينهم عن الخمر والخزير وهذا في كتاب الى الطول ما هو

(باب النفي والاعتراف في الزنا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما أنهما أخبرا عن رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله عز وجل وقال الآخر وهو أفقههما أجل يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله عز وجل وأذن لي في أن أتكلم قال تكلم قال ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فأخبرت ان علي ابني الرجم ففتديت منه بمائة شاة وجارية لي ثم اتى سأل أهل العلم فأخبروني انما على ابني جلد مائة وتغريب عام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما والذي نفسي بيده لا قضين بشكنا بكتاب الله عز وجل أما غنمك وجاريتك فرد عليك جلدًا بمائة وغربة عامًا وأمر أن ينسأ الاسلمى أن يغدو على امرأته الآخر فن اعترفت برجها فاعترفت فبرجها (قال الشافعي) وبهذا قلنا وفيه الحجة في أن يرجم من اعترف مرة اذا ثبت عليها وقد روى ابن عيينة بهذا الاسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عبادة بن الصامت الجلد والنفي عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) خالف بعض الناس هذا الحديث فيما وصفوا فقال لا يرجم باعتراف مرة ولا يرجم حتى يعترف أربعا وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن ينسأ ان اعترفت أن برجها وأمر بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبواقدا الليثي وخالفه أيضا فقال اذا اعترف الزاني فالحق على الامام أن يبدأ فيرجم ثم الناس واذا قامت البيعة رجم الشهود ثم الامام ثم الناس (قال الشافعي) أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجم ما عزم ولم يحضره وأمر أن ينسأ ان يأتي امرأته فان اعترفت برجها ولم يقل أعلمني لا حضرها ولم أعلمه أمر برجم فحضره ولو كان حضور الامام حقا حضره رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبواقدا الليثي يأتي امرأته فان اعترفت برجها لم يقل أعلمني أحضرها وما علمت اما ما حضر رجم مروجوم ولقد أمر عثمان بن عفان رضي الله عنه برجم امرأته وما حضرها (قال الشافعي) ويرجم الزاني الثيب ولا يجلد والجلد منسوخ عن الثيب قال الله تبارك وتعالى واللاتي يأتيان الفاحشة من نسائه كمن الى سبيلا وهذا قبل نزول الحدود ثم روى الحسن عن حطان الرقاشي عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا الثيب بالثيب جلد مائة والرجم فهذا أول ما نزل الجلد ثم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر الرجم في كتاب الله عز وجل حق على من زنى اذا كان قد أحصن ولم يذكر جلد أو رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عزم ولم يجلد وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينسأ ان يأتي امرأته فان اعترفت برجها وكل هذا يدل على أن الجلد منسوخ عن الثيب وكل الأعنة عندنا رجم بلا جلد فان قال قائل لا أنفي أحد اقليل لبعض من يقول قوله ولم رددت النفي في الزنا وهو ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود والناس عندنا الى اليوم قال رددته لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر المرأة سفرًا يكون ثلاثة أيام الا مع ذي محرم فقلت له سفر المرأة شيء حيطت به المرأة فيما لا يلزمها من الاسفار وقد نهيت أن تخلف في المصر برجل وأمرت بالقرار

الخدرى رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال أخبرني أبو سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدرى يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة

«أخبرنا شافعي عن عبد الله بن أبي نعيم عن أنس بن مالك عن أنس «الشافعي يملك» عن أنس قال هذه الصدقة ثم تركت العثم وغيرهما وكرهها الناس بسم الله الرحمن الرحيم شذوذ في الصدقة أتى فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله بها فمن سئلها على وجهها من المؤمنين فليعطها ومن سئل (١٣٠) فزادها فلا يعطه في أربع وعشرين من الأهل فإدونها الغنم في كل خمس شاة وإذا بلغت

خمس وعشرين من الخمس وثلاثين ففيها بنت شافعي أني ذان لم يكن فيها بنت شافعي فابن لبون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أني إذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حق طروقة الجمل وإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها ابنت لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقان طروقة الجمل فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقّة وإن بين أسنان الأهل في فريضة الصدقة فن بلغت عنده من الأهل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقّة فأنها تقبل منه الحقّة ويجعل معها شاتين إن استيسرنا عليه أو عشرين درهمًا فإذا بلغت عليه الحقّة وليست

في بيتهم أو قيل لها سلاتك في بيتك أفضل لثلاث عرضي أن تفتني ولا يفتني بك أحد وليس هذا مما يلزمها بسبيل أرايت لو قال قائل يستخف بخلاف السنة لأجل جدها عجن ما الحقّة عليه الأثر الحجة بالكتاب والخبر أرايت إذا اعتلت في النبي بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تسافر المرأة ثلاثا لا مع ذي محرم ما هو من حد الزنا قال أنهم ما يجتمعان في معنى أن في النبي سفرنا قلنا وإذا اجتمع الحدين من الصنفين المختلفين في معنى من المعاني أزلت أحدهما بالآخر قال نعم قلنا إذا كان النبي من أثبت ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده والناس إلى اليوم عندنا (١) أن نقول كما قلنا لما اجتمعنا أن فيه سفرنا أجبنا للمرأة أن تسافر ثلاثا أرايت كم مع غير ذي محرم قال لا قلنا فم كان لك أن تزيل أحدهما بالآخر ولا يكون ذلك لنا عليك وقلت أرايت إذا اعتلت بأنك تركت النبي لأن فيه سفرنا مع غير ذي محرم أن زنت بغيره بعد ذلك فقلت لها يا أباها وأختها وعدد كثير كلهم محرم لها فقالوا قد فسدت ببغداد وأهلها بالمدينة وأنت تبج السفر مع ذي محرم إلى ما بعد وتبيح أقل من ثلاث مع غير ذي محرم وقد اجتمع لك الأمران فحقن ذوو محرم فتفنيها عن بغداد فتخرج مع ذي محرم إلى شهر قد تبجها مع غير ذي محرم إلى أهلها وتبجها عن بلد قد فسدت به ولا تزال بذلك منعنا علينا قال لا أنفيها إلا أنها مالكة لنفسها فلا أنفيها قلنا فقد زال المعنيان اللذان اعتلت بهما فلو كنت تركت النبي لها من أجلهما أنفيها في هاتين الحالتين وقلنا هل أرايت أن كانت ببادية لا قاضي عندهم قريتها الأعلى ثلاث ليال أو أكثر فادعي عليها مدحقا أو أصابت جدا قال ترفع إلى القاضي قلنا مع غير ذي محرم قال نعم قلنا فقد أبحثها أن تسافر ثلاثا أو أكثر مع غير ذي محرم قال هذا يلزمها قلنا فهذا يلزمها بأربع فاجتته لها ومنعته ما منه فيما سن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبر به عن الله جل وعلا فيها (قال الشافعي) وقلنا أرايت إذا اعتلت في المرأة بما اعتلت به أحتاج الرجل إلى ذي محرم قال لا قلنا فلم تنفّه قال إنه حد واحد فإذا زال عن أحدهما زال عن الآخر قلنا وهذا أيضا من شبهكم التي تعملون بها وأنتم تعملون أنكم تخطئون فيها أو (٢) تعنون موضع الخطأ قال وكيف قلنا ما نقول في ثيب حر زني بغيره وثيب حر زني بامته وثيب حر زني بمسكركه قال على الثيب في هذا كله الرجم وعلى البكر مائة وعلى الأمة خمسون وليس على المسكركه شيء قلنا وكذلك أن كانت المرأة نيبا ومن زني بها عباد رجت وجلد العبد خمسين قال نعم قلنا ولم أليس لأنك تلزم كل واحد منهما حد نفسه ولا تلزمه عنه بان يشركه فيه غيره قال نعم قلت فلم لا يكون الرجل إذا كان لا يحتاج إلى محرم منفيًا والنبي حده قال فقد نفي عمر رجلًا وقال لأنني بعده قلت نفي عمر رجلًا في النحر والنبي في السنة على الزاني والمختب وفي الكتاب على المحارب وهو خلاف نفيهما على أحد غيرهم فإن رأى عمر نفيًا في النحر ثم رأى أن يدعه فليس الحرس بالزنا وقد نفي عمر في الزنا فلم يتحج بنفي عمر في الزنا وقد تبيننا نحن وأنت أن ليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة (قال الشافعي) وقال قائل لأرجم الأبالاعتراف أربع مرات لأنهم يقمن مقام أربع شهادات قلنا وإن كن يقمن مقام أربع شهادات فإن اعترف أربع مرات ثم رجع قال لا يحذف قل فهذا يدل على فرق بين الاعتراف والشهادة وأرايت أن قلت يقوم مقام الشهادة فلم زعمت أن السارق يعترف مرة فيقطع وكيف لا تقول حتى

(١) لعل في الكلام تحريفاً ونقصاً (٢) قوله تعنون كذا في نسخة وفي أخرى يغبون وحررت به محضه

يعترف

عنده حقّة وعنده جذعة فأنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين

أخبرني عدد نقات كلهم عن حماد بن سلمة عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عثل معنى هذا لا يخالفه إلا أني أحفظ فيه ولا يعطى شاتين أو عشرين درهماً لا أحفظ أن استيسرنا عليه قال وأحسب من حديث حماد عن أنس أنه

أدخل ابن عمر بيته وبين النبي صلى الله عليه وسلم عرفى حديث سفيان بن حسين أم لافي صدقة الأبل مثل هذا المعنى لا يتخالف ولا أعلم به
 لأن أشد أن شاء الله لا أحدث به مع الحديث ثم صدقة العتق والخطاة والرقعة هكذا الآية لا أحفظ إلا الأبل في حديثه . أخبرنا سفيان بن
 عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس (١٣٢) أن معاذ بن جبل أتى يوقص البقر فقال لم يأمرني فيه النبي صلى الله عليه وسلم بشئ (قال الشافعي)

رضي الله عنه والوقص
 ما لم يبلغ الشربة
 أخبرنا مالك عن
 حميد بن قيس عن طاوس
 اليماني أن معاذ بن
 جبل أخذ من ثلاثين
 بقرة تبعا من أربعين
 بقرة سنة وأتى بمعدون
 ذلك فأبى أن يأخذ منه
 شيئا وقال لم أسمع من
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فيه شيئا حتى ألقاه
 فأسأله فتوفي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قبل
 أن يقدم معاذ بن جبل
 . أخبرنا سفيان بن
 عيينة أخبرنا بشر بن عاصم
 عن أبيه عن عمر بن
 عبد الله عن أبيه عن
 ابن عبد الله عن الطائف
 ومخالفه الخرج مصدقا
 ذاعده عليهم بالعدى ولم
 يأخذ بالعداء منهم فقلوا
 له إن كنت معتدا علينا
 بالعدى فخذ منا فأمسك
 حتى لقي عمر رضي الله
 عنه فقال له أعلم أنهم
 يزعمون أنك تطلمهم
 تعتد عليهم بالعدى ولا
 تأخذ منهم فقال له عمر
 فاعتد عليهم بالعدى

يؤذن إلا ما لم قال حق العالم والجاحل على أشيا بما واحد قلنا فم عبت علينا يا من النبي صلى الله عليه وسلم من
 زنت أمته أن يردعا ثم زعمت أن ليس للعالم أن يحد الجاحل الجاحل الجاحل أن يحد العالم أن يحد
 وأنت لا تجيزه وإنما دخلت شبهة بالجاحل وأحد يعقل لا يجحدل تخمين ضربة تغير مبرحة ثم صرت إلى أن
 أجزت للجاحل أن يضربوا نساءهم بغير أن توقت ضربا فان اتبعت في ذلك الخبر عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولم تجز لأحد أن يتأول عايل لأنه جلة فهو وعام للعالم والغيره قال نعم قلنا فلم تتبع الخبر الذي هو أصح
 منه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن يحد الرجل أمته ذاببت أضعف الخبرين وجعلت العالم
 والجاحل فيهم مساويا بالخبر ثم منعت العالم والجاحل أن يحد أمته ما ينبغي أن يبين خطأ قولك بأن كثر من هذا
 (قال الشافعي) ما إلى العلة بالجهالة المذهب من رد هذا ولو كانت العلة بالجهالة ممن يحد إذا أجاز للعالم
 دون الجاحل فهو لا يجوز للعالم ولا للجاحل وقد رد أقوى الخبرين وأخذنا بضعف ما وكلا الخبرين ناخذ به نحن
 ونسأل الله سبحانه التوفيق

(باب ما جاء في الضرب من خلقه لا من مرض يصيب الحد)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان بن يحيى بن سعيد وأبي الزناد كلاهما عن أبي أمامة بن
 سهل بن حنيف أن رجلا « قال أحدهما أحسن وقال الآخر مقعد » كان عند جوار سعد فاصاب امرأة جبل
 فرمته فبئس فاعترف عامر النبي صلى الله عليه وسلم به قال أحد مما جلدنا نكال النخل وقال الآخر ما نكول
 النخل (قال الشافعي) وهو هذا إذا كان الرجل مضنوا الخلق قليل الاحتمال يرى أن يضرب به بالوسط
 في الحد تلف في الظاهر ضرب بالنكال النخل لأن الله عز وجل قد حدد حد دمه ما حد حد ود تأتى على النفس
 الرجم والقتل غير الرجم بالقصاص فيهن ما وحد بالحد في رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف بالحد وكان
 يثنى كتاب الله عز وجل ثم سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضرب لم يرد به التلف وأنه أعما ريد
 والله أعلم النكال للناس عن المحارم ولعله طهور أيضا فإذا كان معروفا عند من يحد أن حده للضرب رتف
 لم يضرب الحد وبما يتلفه وضربه بما ضر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قيل قد ينكح الصحيح المحتمل
 فبما يرى وبسليم غير المحتمل قيل إنما يعمل من هذا على الظاهر وأجل ما يحد الله عز وجل (قال الشافعي)
 فأما الجبلي والمرضى فوخر حددهما حتى تضع الجبلي ويرا المرض وليس كالمنوع من خلقة نكحنا
 بعض الناس فقال لا أعرف الحد إلا واحد أو كان مضنوا من خلقته قلت أترى الحد كرم الصلاة قال
 كل فرض فلتناقضهم من لا يستطيع القيام في الصلاة بالجلوس ومن لا يستطيع الجلوس بالانكسار وقدير بل
 الحد عن لا يجد إليه سبيلا (قال الربيع) يريد كأن سارقا سرق ولا يدين له ولا رجلين فلم يجدا لما حكم إلى أخذ
 ما وجب عليه من القطع سبيلا قال هذا اتباع ومواضع ضرورات قلنا وجدنا المضنوا نكال النخل اتباع
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي لا ينبغي خلافه وموضع ضرورة

(الشهادة في الزنا)

قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى في القذف لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإدلهما
 فأولئك عند الله هم الكاذبون (قال الشافعي) رحمه الله فلا يجوز في الزنا الشهود أقل من أربعة بحكم الله عز

حتى بالسحابة يروحهم الراعي على يده وقبل لهم لا أخذ منكم الربى ولا المسخض ولا ذات اليد ولا الشاة إلا كراهة ولا
 نخل الغنم وخد من الغنم والعناق والجذعة والثنية فذلك عدل بين غنى المان وخياره . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن اسمعيل بن أمية عن
 عمرو بن أبي سفيان عن رجل سمع ابن سمران شاء الله عن سمر أخيه بنى عدى قال جاءني رجلان فقالا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا

نصدق أموال الناس قال فأخرجت لهما مائة ما خضاً أفضل ما وجدت فرداها على وقالان رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أن تأخذ الشاة الحلي قال فاعطيتهما مائة من وسط النعم فآخذها * أخبرنا مالك عن ابن عرقال لا نجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول * أخبرنا مالك عن عمرو بن حنين عن عائشة ابنة قدامة عن أبيها قال كنت اذا جئت (١٣٣) عثمان بن عفان رضي الله عنه أقبض

منه عطائي سألتني هل عندك من مال وجبت فيه الزكاة فان قلت نعم أخذ من عطائي زكاة ذلك المال وان قلت لا دفع الى عطائي * أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء ابن يسار عن أبي رافع رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استلف من رجل بكر الخفاته ابل من ابل الصدقة فأمرني أن أقضيه اياه * أخبرنا مالك بن أنس وسفيان ابن عيينة كلاهما عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة * أخبرني ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن مكحول عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا

وجعل ثم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا لم يكملوا أربعة فذهب وكذلك حكم عليهم عمر بن الخطاب بخلد جلد النقد ولم أعلم بين أحد القسمة ببلدنا اختلاذاً فيما وصفت من أنه لا يقبل في الزنا أقل من أربعة وأنها من اذالم يكملوا أربعة حد واحد النقد وليس هكذا في من الشهادات غير هذه الزنا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سهل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عباد قال يا رسول الله أرايت ان وجدت مع امرأتى رجلاً أموله حتى أتى باربعه شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله في هذا ما بين أن شهود الزنا أربعة وأن ليس لاحد دون الامام أن يقتل ولا يعاقب بما رأى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن رجلاً بالشام وجد مع امرأتين رجلاً فقتله أو قتلها فكتب معاوية إلى أبي موسى الأشعري أن يسأل الله عن ذلك علياً رضي الله عنه فسأله فقال علي ان هذا الشئ ما هو بارض العراق عزمت عليك فخيرني فأخبره فقال علي رضي الله عنه أنا أبو الحسن ان لم يأت باربعه شهداء فليعط برمته (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا كله تأخذوا لحفظ عن أحد قبلنا من أهل العلم في مخالفا (قال الشافعي) فقال بعض الناس ان قتل رجل رجلاً جالساً في داره فقام عليه أولياء القتل فقال وجدته في داري يريد السرقة فقتله نظرنافان كان المقتول يعرف بالسرقة درأنا عن القاتل القتل وضمانا الدية وان كان غير معروف بالسرقة أقدرنا إلى القتل منه (قال الشافعي) فقلت له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأذن لسعد بن عباد في رجل لو وجدته مع امرأتين حتى يأتي باربعه شهداء وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه يقول ان لم يأت باربعه شهداء فليعط برمته فكيف خالف سعد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر عن علي رضي الله عنه قال روي نافع عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أهدره فقلت له قد روي عن عمر أنه أهدره فقال هذا قتل الله والله لا يودي أبداً وهذا عندنا من عمر أن البيعة قامت عنده على المقتول أو على أن ولي المقتول أقرع عنده بما وجب به أن يقتل المقتول قال (١) هارو بنم هذا في الخبر قلنا قال والخبر على ظاهره قلنا فانت تخالف ظاهره قال وأين قلنا عمر لم يسأل أي عرف المقتول بالزنا أم لا وأنت لا تجيز فيمن عرف بالزنا أن يعقل ويقتل به من قتله إلا أن تأتي عليه بيعة وعمر لم يجعل فيه دية وأنت تجعل فيه دية قال فأننا ما قسمته على حكم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت وما ذلك الحكم قال روي عمرو بن دينار أن عمر كتب في رجل من بني شيان قتل نصرانياً من أهل الحيرة ان كان القاتل معروفاً بالقتل فاقتلوه وان كان غير معروف بالقتل فذروه ولا تقتلوه فقلت وهذا غير ثابت عن عمر رضي الله عنه وان كان ثابتاً عندك فتقول به فقال لا بل يقتل القاتل للنصراني كان معروفاً بالقتل أو غير معروف به فقلت له يجوز لا حد ينسب الى شيء من العلم أن يزعم أن قصة رواها عن رجل ليست كما قضى به ويخالفها ثم يقيس عليها إذا تركها فيما قضى به (٢) لم يكن له أن يشبه عليه غيرها (قال الشافعي) وقلت له أيضاً تخلف القياس الذي روي عن عمر أنه أمر أن ينظر في حال القاتل المعروف بالقتل فيقادر أو غير معروف به فيرفع عنه القود وأنت لم تنظر في السارق ولا الى القاتل انما نظرت الى المقتول قال فما تقول قلت أقول بالسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخبر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه والأمر الذي يعرفه أهل العلم قال وما يعرف أهل العلم قلت أما يكون الرجل يبلد غير بيلا يعرف بالسرقة فيقتله رجل فيسأل عنه بذلك البلد فلا يعرف بالسرقة وهو معروف ببلد غير بالسرقة قال بلى قلت أما يعرف بالسرقة ثم يتوب قال بلى

(١) كذا في الاصل ولعل هنا تحريفاً ووجه الكلام هل رويتم هذا في الخبر قلنا لا قال الخ فانظر كتبه معجده

سفيان عن يزيد بن يزيد بن جابر عن عراك بن مالك عن أبي هريرة مثله موقوفاً على أبي هريرة * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين فقال وهل في الخيل صدقة * أخبرنا أنس بن عياض عن الحرث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت ثم قلت يا رسول الله اجعل لقومي ما أسبلوا عليه من

أموالهم ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم واستعملني عليهم ثم استعملني أبو بكر ثم عمر قال: كان سعد من أهل السراة قال فكلمت قومي في العمل فقلت لهم: زكوة ذلك لا خير في غيره لا تركي فقالوا لكم: فإن فقلت العشر فأخذت منهم العشر فأتيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأنخبرته بما كان قال فقبضه عمر فباعه (١٣٤) ثم جعل ثمنه في صدقات المسلمين * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح عن يوسف بن

ما هلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في مال البتيم أوفى مال البتيم لا تنسوها أ ولا تستأصلها الصدقة * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تليقني أنا وأخوين لي يمين في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على

الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر وعبد ذكر وأنثى من المسلمين * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والذكور والأنثى ممن تمونون * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم

قلت أما يكون أن يدعوه رجل لضغن منه عليه فيقول اعلم لي عمل كذا ثم يقتله ويقول دخل على قال بلى قلت وما يكون غير سارق فيبتدئ السرقة فيقتله رجل وأنت تبني له قتله به قال بلى قلت فإذا كنت هذه الحالات رأيت منها في القاتل والمقتول بمكة عندك فكيف جاز أن قلت ما قلت بلا كتاب ولا سنة ولا أثر ولا قياس على أثر قال فقلت ماذا قلت أقول إن جاء عليه بشيء يشهدون على ما يحل دمه أهدرته فم أجدل فيه عقلاً ولا قوداً وإن لم يأت عليه بشهود أقصت وليه منه ولم أقبل فيه قوله وتبعته فيه السنة ثم لا رعن علي رضي الله عنه ولم أجدل للناس الذريعة إلى قتل من في أنفسهم عليه شيء ثم يرمونه بسرقة كاذبين

(باب أن الحدود كفارات) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن أبي إدريس عن عباد بن الصامت قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال يا عوفى على أن لا تشر كوا بالله شيئاً وقرأ عليهم الآية فنرى منكم فاجر على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب فهو كفارة له ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه فيه وإلى الله عز وجل إن شاء عقره وإن شاء عذبه (قال الشافعي) ولم أسمع في الحدود حديثاً أبين من هذا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وما يدريك لعل الحدود نزلت كفارة للذنوب وهو يشبه هذا وهو أبين منه وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث معروف عندنا وهو غير متصل الإسناد فيما أعرف وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أصاب منكم من هذه القاذورات شيئاً فليستر بهستر الله فإنه من يبدلنا صفحته نقم عليه كتاب الله عز وجل (قال) وروى أن أبابكر أمر رجلاً في زمان النبي صلى الله عليه وسلم أصاب حداً بالاستتار وإن عمر أمر به وهذا حديث صحيح عنهما (قال الشافعي) ونحن نجعل من أصاب الحد أن يستتر وأن يتقى الله عز وجل ولا يعود لمعصية الله فإن الله عز وجل يقبل التوبة عن عباده

(باب حد الزنا إذا زنا)

قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم في أهل الكتاب فإن جاؤك فأحكم بينهم قرأ إلى بينهم بالقسط (قال الشافعي) رحمه الله في هذه الآية بيان وأنه أعلم أن الله تبارك وتعالى جعل لنبيه صلى الله عليه وسلم اختيار في أن يحكم بينهم أو يعرض عنهم وجعل عليه أن حكم أن يحكم بينهم بالقسط والقسط حكم الله تبارك وتعالى الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام المحض الصادق أحدث الاتجار عهداً بالله تبارك وتعالى قال الله عز وجل وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذروا أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليكم (قال الشافعي) وفي هذه الآية ما في التي قبلها من أمر الله تبارك وتعالى له بالحكم بما أنزل الله إليه (قال) وسمعت من أرضي من أهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله أن حكمت لأعزما أن تحكم (قال الشافعي) وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في يهودين زنياً بان رجھما وهذا معنى قوله عز وجل وان حكمت فأحكم بينهم بالقسط ومعنى قول الله تبارك وتعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله والدليل الواضح أن من حكم عليهم من أهل دين الله فأنما يحكم بينهم بحكم المسلمين فأحكمنا به على مسلم حكمنا به على من خالف الإسلام وحكم به عليهم ولهم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رجهم يهودين زنياً قال عبد الله فرأيت أن رجل يجني على المرأة ببيعها الحجارة (قال الشافعي) فأمر

الله عن عياض بن عبد الله بن سعد أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعاماً وصاعاً من شعير * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من أوصاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من أوصاعاً من تمر أو صاعاً من شعير * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه

سمع أباسعيد الخدرى يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط * أخبرنا أنس بن عباس عن داود بن قيس أنه سمع عياض بن عبد الله بن سعد يقول أن أباسعيد الخدرى قال كنا نخرج زبيباً في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط (١٢٥)

نزل نخرجه كذلك حتى قدم معاوية حاجاً أو معتمراً فخطب الناس فكان فيما كلم الناس به أن قال انى أرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعاً من تمر فأخذ الناس بذلك (قال الاصم) وإنما أخرجت هذه الاخبار كلها وإن كانت معادة الاسانيد لانها بلفظ آخر وفيها زيادة ونقصان * أخبرنا أنس بن عياض عن أسامة بن زيد الليثي أنه سأل سالم بن عبد الله عن الزكاة فقال أعطها أنت فقلت ألم يكن ابن عمر يقول ادفعها الى السلطان قال بلى ولكنى لأرى أن تدفعها الى السلطان * أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر الى الذي يجمع عنه سنة قبل الفطر بيومين أو ثلاثة * أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر الا التمر الامرة واحدة فانه

الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بالحكم بينهم عما أنزل الله بالقسط ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم بالرجم وثلاث سنن على الشيب المسلم اذا زنى رد لالة على أن ليس المسلم حكم بينهم أبداً أن يحكم بينهم بالاجحكم الاسلام (قال الشافعى) قال فى قائل ان قول الله تبارك وتعالى وأن احكم بينهم عما أنزل الله ناسخ لقوله عز وجل فإن جاولك فأحكم بينهم أو أعرض عنهم فقلت له الناسخ انما يؤخذ بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن بعض أصحابه لا يخالف له أو أمر أجمع عليه عوام الفقهاء فهل معك من هذا واحد قال لا فهل معك ما يبين أن الخبر غير منسوخ قلت قد يحتمل قول الله عز وجل وأن احكم بينهم عما أنزل الله ان احكمت وقد روى بعض أصحابك عن سفیان الثوري عن سمالك بن حرب عن قابوس بن مخارق أن محمد بن أبي بكر كتب اليه على بن أبي طالب رضى الله عنه فى مسلم زنى بذمية أن يحكم المسلم وتدفع الذممة الى أهل دينها (قال الشافعى) فإذا كان هذا ثابتاً عندك فهو يدل على أن الامام مخير فى أن يحكم بينهم أو يترك الحكم عليهم ولو كان الحكم لازماً للامام فى حال لزمه أن يحكم بينهم فى حد واحد حد فيه المسلم ولم تحدد الذممة قال وكفى لم تحدد الذممة (١) من قبل أنهم لم ترض حكمه وأنه مخير فى أن يحكم فيها أو يدع الحكم قال فما الحال التى يلزمه فيها أن يحكم لهم وعليهم قلت اذا كانت بينهم وبين مسلم أو مستأمن تباعة فلا يجوز أن يحكم المسلم ولا عليه الا مسلم (٢) ولا يجوز أن يكون عقد بالمستأمن أو ما نال على ماله ودمه حتى يرجع أن يحكم عليه الا مسلم قال فهذا زنا واحد قدر دفعه على رضى الله عنه الذممة على أهل دينها قلنا الله لم يكن لها بالزنا على المسلم شئ تأخذ منه ولا للمسلم عليها شئ فيحكم لها وعليها وإنما كان حداً فاعلم ان كان حديثكم ثابتاً عنه من المسلم ورد الذممة الى أهل دينها لما وصفنا من انها لم ترض حكمه وأنه مخير فى الحكم لها وعليها (قال الشافعى) فقال وقد روى بجالة عن عمار بن الخطاب رضى الله عنه أنه كتب فرقوا بين كل ذى محرم من الجوس وانهم عن الزممة فكيف لم تأخذوا به فقلت له بجالة رجل مجهول ليس بالمشهور ولا يعرف أن جزء معاوية كان لعمر بن الخطاب رضى الله عنه عاملاً ونحن نسألك فان قلت ما قلنا فلم تتجهم بما روى قد علمت أنه لا حجة فيه وان قلت بل نصير الى حديث بجالة خديث بجالة موافق لنا لان عمر انما جعلهم إن كان على ما كان حاملاً عليه المسلمين لان المحارم لا يحالون للمسلمين ولا ينبغي للمسلم الزممة وهذا يدل ان كان ثابتاً على أنهم يحملون على ما يحمل عليه المسلمون فحملتهم على ما يحمل عليه المسلمون وتبعهم كما تتبع المسلمين قال لا قلت فقد خالفت ما رويت عن عمر قال فان قلت أتبعهم فيما رأيت أنه تبعهم فيه عمر قلت ولم تتبعهم أنت فيه الا أنه يحرم عليهم قال نعم قلت فكذلك تتبعهم فى كل ما علمت أنهم مقيمون عليه مما يحرم عليهم قال فان قلت أتبعهم فى هذا الذى رويت أن عمر تبعهم فيه خاصة قال قلت فيلزمك ان تتبعهم فى غير ما ادعاهم مقيمى عليه وأن تستدل بان عمر انما يتبعهم فى شئ بلغه أنهم مقيمون عليه مما يحرم عليهم أن تتبعهم فى مثله وأظن منه مما يحرم عليهم فيلزمك ان تعلم أن عمر صيرهم أن حكمهم عليهم الى ما يحكم به على المسلمين فتعلم أن الله تبارك وتعالى أمر بالحكم بينهم بالقسط ثم حكم بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجم وثلاث سنن التى سن بين المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم فيها لاقضين فيما بينكم بكتاب الله عز وجل ثم زعمت عن عمر أنه حرم عليهم ما يحرم على المسلمين ثم زعمت عن على رضى الله عنه أنه دفع نصرانية الى أهل دينها فبكل ما زعمنا وزعمت حجة لنا وكل ما زعمت تعرفه ولا نعرفه ونحن

(١) لعل الناسخ أسقط هنا لفظ قلت أى الشافعى (٢) فى هذه العبارة نخرى ف فانظر كتبه مصححه

عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازنى عن أبيه عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة * أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى عن أبيه أنه قال سمعت أباسعيد الخدرى يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة * أخبرنا عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد

أوسق صدقة : أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن
سعيد بن المسيب أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ليهود خيبر حين
افتتح خيبر أقركم
ما أقركم الله على أن الثمر
بيننا وبينكم قال فكان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يبعث عبد الله بن
رواحه فيخرس عليهم
ثم يقول ان شئتم فلنكم
وان شئتم فلي فكلوا
ياخذونه : أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن
سليمان بن يسار أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يبعث عبد الله
ابن رواحة فيخرس
بينه وبينهم —
* أخبرنا أنس بن
عباس عن موسى بن
عقبة عن نافع أن عبد الله
ابن عمر كان يقول
صدقة الثمار والزرع
ما كان نخلا أو كرما أو
زرعا أو شعيرا أو سلبا
فما كان منه بعلا أو
يسقى نهر أو يسقى بالعين
أو عبر بالمطر ففيه العشر
من كل عشرة دواحد
وما كان منه يسقى

وما كان منه يسري إليه **الحديث** * أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيمادون خمس أواق صدقة * أخبرنا سفيان حدثنا عمرو بن يحيى المازني بهذا الحديث * أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعدة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيمادون خمس أواق من الورق صدقة * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تلي بنات أخيهاتن في حجرها لهن الحلي فلا تخرج منه الزكاة * أخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة أن عائشة رضي الله عنها كانت تلي بنات أخيه بالذهب وكانت لا تخرج زكاته * أخبرنا مالك (١٣٧) عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحلي بناته وجواريه الذهب ثم

لا يخرج منه الزكاة * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار سمعت رجلاً يسأل جابر بن عبد الله عن الحلي أفيه الزكاة فقال جابر لا فقال وإن كان يبلغ ألف دينار فقال جابر كثير * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال ليس في العنبر زكاة إنما هو شئ دسر البحر * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن العنبر فقال إن كان فيه شئ ففيمه الخس * أخبرنا سفيان عن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي الركا ز الخس * أخبرنا

فقلت له لست شر يكهم في حكمهم وإنما وفيت لهم بدمتهم وذمتهم أن يأمنوا في بلاد المسلمين لا يجبرون على غير دينهم ولم ير الوايتحا كون إلى حكمهم رضاهم فإذا امتنعوا من حكمهم قلت لهم لم تعطوا الأمان على الإمتناع والظلم فاخترأوا أن تفسخوا الذمة أو ترجعوا إلى من لم يرل يعلم أنه كان يحكم بينكم منذ كنتم فان اختاروا ففسخ الذمة فسخناها وإن لم يفعلوا ورجعوا إلى حكمهم فكذلك لم ير الوايتحا منهم منه امام قبلنا ورجوعهم إليهم شئ رضوانه لم نشر كهم نحن فيه (قال الشافعي) ولوردناهم إلى حكمهم لم يكن ردناهم مما يشر كهم ولكنه منع لهم من الإمتناع (قال) وقلت لبعض من يقول بهذا القول رأيت لو أغار عليهم العدو فسيبهم فنعوهم من الشرك وشرب الخمر وأكل الخنزير أ كان على أن أستنفذهم أن قويت لذمتهم قال نعم قلت فإن قال قائل إذا استنفذتهم ورجعوا آمنين أشركوا وشربوا الخمر وأكوا الخنزير فلا تستنفذهم فشر كهم في ذلك ما للحجة قال الحجة أن نقول أستنفذهم ذمتهم قلت فإن قال في أي ذمتهم وجدت أن تستنفذهم هل تجد بذلك خبراً قال لا ولكن معقول أذا تركتهم آمنين في بلاد المسلمين أن عليك الدفع عن في بلاد المسلمين قلت فإن دفع عني بلاد المسلمين للمسلمين فاما لغيرهم فلا قال إذا جعلت لغيرهم الأمان فيها كان عليك الدفع عنهم قلت وحالهم حال المسلمين قال لا قلت فكيف جعلت على الدفع عنهم وحالهم مخالفة حال المسلمين هم وإن استوا في أن لهم المقام بدار المسلمين مختلفون فيما يلزم لهم المسلمين (قال الشافعي) وإن جاز لنا القتل عنهم ونحن نعلم ما هم عليه من الشرك واستنفذهم لو أسروا فردهم إلى حكمهم وإن حكموا بما لا نرى أخف وأولى أن يكون لنا والله أعلم (قال الشافعي) فقال لي بعض الناس رأيت أن أجزت الحكم بينهم كيف تحكم قلت إذا اجتمعوا على الرضا ب فاحب إلى أن لا أحكم ما وصفت لك ولأن ذلك لو كان فضلاً لحكم به من كان قبلي فان رضيت بأنه مباح لي لم أحكم حتى أعلمهم أني إنما أجزيت بينهم ما يجوز بين المسلمين وأرديتهم ما يرد بين المسلمين وأعلمهم أني لا أجزيت بينهم الشهادة إلا حرار المسلمين العدو فان رضوا به فإرأيت أن أحكم بينهم حكمت وإن لم يرضوا معاً لم أحكم وإن حكمت فبهذا أحكم قال وما جئت في أن لا تحير شهادتهم بينهم قلت قول الله تبارك وتعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم إلى قوله ممن رضون من الشهداء وقول الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم ففي هاتين الآيتين والله أعلم دلالة على أن الله عز وجل إنما عني المسلمين دون غيرهم ولم أر المسلمين اختلَفوا في إمام على إلا حرار العدو من المسلمين خاصة دون الممالئ العدو والحرار غير العدو وإذا زعم المسلمون أنهم على إلا حرار المسلمين العدو دون الممالئ العدو والمسلمون إلا حرار وإن لم يكونوا عدولاً فمهم خير من المشركين كيفما كان المشركون في ديانتهم فكيف أجبر بشهادة الذي هو شر وأرشد شهادة الذي هو خير بلا كتاب ولا سنة ولا أثر ولا أمر اجتمعت عليه عوام الفقهاء (قال الشافعي) ومن أجاز شهادة أهل الذمة وأعد لهم عندهم أعظمهم بالله شر كأشجعدهم للصلب وألزمهم للكنيسة فقال قائل فإن الله عز وجل يقول حين الوصية ائنا نؤاخذك منكم أو آخران من غيركم (قال الشافعي) والله أعلم بما أراد من هذا وإنما يفسر ما احتمل الوجه ما دل عليه سنة أو أثر عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لمخالفه أو أمر اجتمعت عليه عوام الفقهاء فقد سمعت من يتأول هذه الآية على من غير قبيلتكم من المسلمين ويحتج فيها بقول الله عز وجل تحبونهم ما من بعد الصلاة فيقسمان بالله إن ارتبتم إلى الآتين فيقول الصلاة للمسلمين والمسلمون يتأثمون من ثمان الشهادة لله فاما المشركون فلا صلاة لهم قائمة ولا يتأثمون من ثمان الشهادة للمسلمين ولا عليهم

وسلم قال في الركا ز الخس * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركا ز الخس * أخبرنا سفيان عن داود بن سابور ويعقوب بن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كنز جده رجل في خربة جاهلية أن وجدته في قرية مسكونة أو في سبيل ميتة فعرفه وإن وجدته في خربة جاهلية أو في قرية غير مسكونة

فقيه وفي الر كذا الحسن * أخبرنا سفيان بن عيينة قال ثنا السجستاني عن أبي خالد عن الشعبي قال جاء رجل الى علي رضي الله عنه فقال اني وجدت ألفا ونجسائة درهم في خربة بالسواد فقال علي رضي الله عنه أما الاقصين فيها فضاء بينا ان كنت وجدت بها في قرية تؤدى خراجها قرية أخرى فيس لاهل (٢٨) تلك القرية وان كنت وجدت بها في قرية ليس تؤدى خراجها قرية أخرى فلا تأر بعة أخماسه ولنا

الحسن ثم الحسن لك
* أخبرنا سفيان ثنا

يحيى بن سعيد عن

عبد الله بن أبي سلمة عن

أبي عمرو بن نجاس أن

أباه قال مررت بعمر

ابن الخطاب رضي الله

عنه وعلى عنق أمة

أحاجها فقال عمر رضي

الله عنه ألا تؤدى

زكاتها يا نجاس فقلت

يا أمير المؤمنين مالي غير

هذا التي على ظهري

وأهبة في القرط فقال

ذاك مال فضع قال

فوضعتها بين يديه فحسبها

فوجدناها قد وجبت فيها

الزكاة فأخذ منها الزكاة

* أخبرنا سفيان بن

عيينة حدثنا ابن عجلان

عن أبي الزناد عن أبي

عمرو بن نجاس عن أبيه

مثله * أخبرنا الثقة

عن عبيد الله بن عمر عن

نافع عن ابن عمر رضي

الله عنهما أنه قال ليس

في العرض زكاة إلا أن

يراد به التجارة * أخبرنا

مالك بن أنس عن يحيى

(قال الشافعي) وسمعت من يذكرون أنها منسوخة بقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وإنه أعلم ورأيت

مفتي أهل دار الهجرة والسنة يفتون أن لا تجوز شهادة غير المسلمين العدول (قال الشافعي) وذلك قولي

(قال الشافعي) وقلت لمن يخالفنا في هذا فيجوز شهادة أهل الذمة ما جئت في إجازتها فاحتج بقول الله عز وجل

أو آخرا من غيركم قلت له انما ذكر الله جل ثناؤه هذا الآية في وصية مسلم في السفر أفتجيزها في وصية مسلم

بالفرق قال لا قلت أو تخلفهم إذا شهدوا قال لا قلت ولم وقد تأولت أنها في وصية مسلم قال لانها منسوخة قلت

فان نسخت فيما أنزلت فيه ولم تنبها فيما لم ينزل فيه فقال لي بعض الناس فائما أجزنا شهادة الرقيق بهم ولئلا

تبطل حقوقهم (قال الشافعي) وقلت له كيف يجوز أن تطلب الرقيق بهم فتخالف حكم الله عز وجل في أن

الشهود الذين أمر وأن يقبلوا هم المسلمون (قال الشافعي) وقلت له المذهب الذي ذهب اليه خطأ من وجوه

منها أنه خلاف ما زعمت أنه حكم الله عز وجل من أن الشهادة التي يحكم بها شهادة الأحرار المسلمين وأن لم يجد

أحدا من أئمة المسلمين يلزم قوله أجاز شهادةهم ثم خطأ في قولك تطلب الرقيق بهم (قال) وكيف قلت رأيت

عبيدا عدولا يجتمعون في موضع صناعة أو تجارة شهد بعضهم لبعض بنى قال لا تجوز شهادتهم قلت انهم في

موضع لا يخططهم فيه غيرهم قال وان قلت فان كانوا في سجن قال وان قلت فاحل السجن والبدو والصيد وان

كانوا أحرار غير معدلين ولا يخططهم غيرهم شهد بعضهم لبعض قال لا تجوز شهادتهم قلت فان قالوا لا يخططنا

غيرنا وان أبطلت شهادتنا ذهبت دماؤنا وأموالنا قال وان ذهبت فانالم أدهبها قلت فان قالوا فاطلب الرقيق

بنا بإجازة شهادة بعضنا البعض قال لا تطلب الرقيق لكم بخلاف حكم الله عز وجل فان قالوا لك وما حكم الله

تعالى قال الأحرار العدول المسلمون قلت فالعبيد العدول الذين يعتق أحدهم الساعة فتجيز شهادته أقرب

من العدول في كتاب الله أم الذي الذي يسلم فتجيز اسلامه قبل إجازة شهادته قال بل العبد العدل قلت فلم رددت

الأقرب من شرط الله جل ذكره وأجزت الأبعد منه لو كان أحدهما جائزا إجازة العبد ولم يجز الذي أو أخرج غير

العدل ولم يجز الذي وما من المسلمين أحد الاخير من أهل الذمة وكيف يجوز أن ترد شهادة مسلم بان تعرفه يكذب

على بعض الأديمين وتجيز شهادة ذمى وهو يكذب على الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) فقال قائل فان

شريحا أجاز شهادتهم فيما بينهم فقلت له رأيت شريحا لو قال فوالا لا تخالف له فيه مثله ولا كتاب فيه أ يكون

قوله حجة قال لا قلت فكيف تتجسس به على الكتاب وعلى المخالفين له من أهل دار الهجرة والسنة (قال الشافعي)

فان احتج من يجيز شهادتهم بقول الله عز وجل أو آخرا من غيركم فقال من غير أهل دينكم فكيف لم

تجزها فيما ذكرت فيه من الوصية على المسلمين في السفر (١) كيف لم تجزها من جميع المنكرين وهم غير أهل

اسلام رأيت لو قال قائل اذا كان غير أهل الاسلام هم المشركون فإزاء ذلك أن تجيز شهادة بعضهم دون بعض بلا

خبر يلزم فانما تجيز شهادة أهل الاوثان لانهم ليسوا بأهل كتاب بنذوه وبدلوه انما ضلوا بانهم وجدوا آباءهم على

شيئ فلزموه وأرد شهادته أهل الكتاب الذين أخبرنا الله عز وجل أنهم قد بدلوا ما ألحقه عليهم فان قال في أهل

الكتاب من يصدق ويؤدى الامانة في أهل الاوثان من يصدق ويؤدى الامانة ويعف (قال الشافعي)

ما علمت من خالفنا في الحكم بين أهل الكتاب الأثر فيه التزويل والسنة لما روى فيه من الأثر والقياس عليه

قوله كيف لم تجزها من جميع الخ كذا في الأصل ولعل في العبارة تحريف فاقبل وارجع الى الأصول السليمة

فان النسخ التي بيدنا محرفة سقيمة وقد قدمنا اليك أن غالب المناطرات محرف والله المستعان كتبه مصححه

وما

ابن سعيد عن رزيق بن حكيم أن عمر بن عبد العزيز

كتب اليه أن انظر من مر بك من المسلمين نخذ مما ظهر من أموالهم من التجارات من كل أربعين دينارا دينارا فانقص فحسبه حتى

يبلغ عشرين دينارا فان نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان

مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب في هذا الظاهر ناقة عياء فقال آمن نعم الجزية أم من نعم الصدقة فقال أسلم من نعم الجزية قال إن عليها ميسم الجزية * أخبرنا ابن عينة عن ابن طاوس عن أبيه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عبادة بن الصامت على الصدقة فقال اتق يا أبا الوليد لا تأتي يوم القيامة بيغير تحمله على رقبتك له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر لها نواج فقال يا رسول الله وإن ذالكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني والذي نفسي بيده إلا من رحم الله قال والذي بعث بالحق لأعمل على اثنين أبدا * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن جحلان عن سعيدين يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول والذي نفسي بيده ما من عبد يتصدق (١٣٠) بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا طيبا ولا يصعد الى السماء الا طيب الا كما

يضعها في يد الرحمن فيربها له كما يربي أحدكم فلوه حتى إن اللقمة لتأتي يوم القيامة وانها لمثل الجبل العظيم ثم قرأ أن الله هو يقبل التوبة عن عباده و يأخذ الصدقات * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المنفق والجبل كمثل رجلين عليهما جبتان أو جنتان من لدن نديهما الى رافقهما فاذا أراد المنفق أن ينفق سبغ عليه الدرع أو مرث حتى تجن شانه وتعفو أثره واذا أراد الجبل أن ينفق قلصت ولزمت كل حلقة موضعها حتى تأخذ بعنقه أو ترقوته فهو يوسعها

يخبركم الله عز وجل في كتابه أنهم حرفوا كتاب الله تبارك اسمه وبدلوا وكتبوا الكتاب بأيديهم وقالوا هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون ألا ينهاكم العلم الذي جاءكم عن مسئلتهم والله ما رأينا أحدًا منهم يسألكم عما أنزل الله اليكم وقلت له أمرنا الله عز وجل بالحكم بينهم بكتاب الله المنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم وأخبرتهم قد بدلوا كتابه الذي أنزل وكتبوا الكتاب بأيديهم فقالوا هذان من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون (قال الشافعي) وقلت له زلأحبابك ما وصفنا من حكم الله عز وجل ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا قيل لهم لم أقم الحد ودعي المعادين وإن لم يكونوا يرؤفها في دينهم وأبطلتم الحد ودفي بعضهم بعضا وإن كانوا يرؤفها بينهم قالوا إن حكم الله تبارك وتعالى على خلقه واحد وبذلك أبطلنا الربا بينهم ونكاح الرجل حريمه في كتاب الله عز وجل وإن كان ذلك جائزا بينهم فإذا قيل لهم فحكم الله عز وجل بدل على أن نحكم بينهم حكمنا في الاسلام قالوا نعم فإذا قيل فلم أجزتم بينهم عن الخزيرو غرمتهم عنه وليس من حكم الاسلام أن يجوز ثمن الحرام قالوا هي أموالهم وقد أبطلوا أموالهم بينهم (قال الشافعي) فرجع بعضهم الى قولنا وقال هذا قول مستقيم على كتاب الله عز وجل ثم سنة نبي الله صلى الله عليه وسلم لا يختلف وأقام بعضهم على قولهم مع ما وصف لك من تناقضه وسكت عن بعض اللاكتفاء بما وصفت لك مما لم أصف

(حد الخمر)

(قال الشافعي) أخبرنا ابن عينة عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال ان شرب الخمر فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاقطعوا فأتى رجل قد شرب بخلده فجلده ثم أتى به الثانية فجلده ثم أتى به الثالثة فجلده ثم أتى به الرابعة فجلده ووضع القتل فكانت رخصة (قال سفيان) ثم قال الزهري لم تصور بن المعتز ومخول كونا وافدى أهل العراق بهذا الحديث (قال الشافعي) والقتل منسوخ بهذا الحديث وغيره وهذا مما لا اختلاي فيه بين أحد من أهل العلم علمته (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أمهات قالت سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال كل شراب أسكر فهو حرام (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه خرج عليهم فقال اني وجدت من فلان ريح شراب الطلاء وأنا سائل عما شرب فإن كان يسكر جلدته بخلده عمر الحد تاما (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لا أوتي باحد شرب خرا أو نبذا مسكرا الا حددته (قال الشافعي)

ولا تتسع * أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثله إلا أنه قال فهو يوسعها ولا تتوسع * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أمه أسماء بنت أبي بكر قالت أتتني أمي راغبة في عهد فريش فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلها قال نعم (ومن كتاب اباحة الطلاق) * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فلا يرجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يمسه فذلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم

عن ابن جرير أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل عبد الله بن عمر وأبو الزبير يسمع فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا فقال ابن عمر طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضا فقال النبي صلى الله عليه وسلم مردفها رجعت فليطلق أو ليسك قال ابن عمر وقال الله عز وجل يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن أو لقبل عدتهن «الشافعي شك» * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جرير عن مجاهد أنه كان يقرأها كذلك * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه كان يقرأها إذا طلقتم النساء فطلقوهن فقبل عدتهن * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن أبي بكر قال طلق رجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بدله أن ينكحها فجاء يستفتي فسأل أبا هريرة (١٣١) وعبد الله بن عباس فقال لا نرى أن تنكحها حتى تزوج زوجا غيره

فقال إنما كان طلاقا باها واحدة قال ابن عباس أنك أرسلت من يذل ما كان لك من فضل * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير ابن عبد الله بن الأشج عن نعمان بن أبي عياش الزرق عن عطاء بن يسار قال جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلاثا

قبل أن يمسه قال عطاء بن يسار فقلت إنما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو إنما أنت قاص الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنلح زوجا غيره

(ومن كتاب الصيام الكبير) * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

قال بعض الناس الخمر حرام والسكر من كل الشراب ولا يحرم المسكر حتى يسكر منه ولا يحسد من شرب نبيذ مسكرا حتى يسكره فقبل له من قال هذا القول كيف خالفت ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وثبت عن عمرو روى عن علي ولم يقل أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافه قال روي عنه عن عمر أنه شرب فضل شراب رجل حده قلنا روي عنه عن رجل مجبول عندكم لا تكون روايته حجة قال وكيف يعرف المسكر قلنا لا نجد أحدا أبدا لم يسكر حتى يقول شرب الخمر أو يشهد به عليه أو يقول شرب ما يسكر أو يشرب من أناء هو ونفر فيسكر بعضهم فدل ذلك على أن الشراب مسكر فاما إذا غاب معناه فلا يضرب فيه حدا ولا تعزير إلا أنه ما الخمر إما أن يكون مباحا وإما أن يكون مغيب المعنى ومغيب المعنى لا يحسد فيه أحد ولا يعاقب أغما يعاقب الناس على اليقين وفيه كتاب كبير وسمعت الشافعي يقول ما أسكر كثيره فقليله حرام (قال الشافعي) يقال لم قال إذا شرب تسعة فلم يسكر ثم شرب العاشر فسكر فالحاشي هو حرام فقليله له أرايت لو شرب عشرة فلم يسكر فإن قال حلال قيل له فإن خرج فاصابته الرجح فسكر فإن قال حرام قيل أفرأيت شيئا يشربه رجل حلالا ثم صار في بطنه حلالا فلا أصابته الرجح قلبه فصيرته حراما

(باب ضرب النساء)

قال الشافعي رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبي ذئاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا الماء الله قال فأناؤه عمر فقال يا رسول الله ذنر النساء على أزواجهن فأذن في ضربهن فأطاف بآل محمد صلى الله عليه وسلم نساء كثير كلهن يشكون أزواجهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد أطاف الليلة بآل محمد سبعون امرأة يشكون أزواجهن ولا تجدون أولئك خياركم (قال الشافعي) وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لضرب النساء إذا ذنرن على أزواجهن وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن بضربهن ضربا غير مبرح وقال اتقوا الوجه (قال الشافعي) وقد أذن الله عز وجل بضربهن إذا خيف نشوزهن فقال واللاتي يخافون نشوزهن إلى سبيلا (قال) ولو تركه الضرب كان أحب إلى لقول النبي صلى الله عليه وسلم لمن يضرب خياركم وإذا أذن الله عز وجل ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضرب الخرائر فكيف عاب رجل أن يقيم سيد الأمة على أمته حد الزنا وقد جاء به السنة وفعلاه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده

(السوط الذي يضرب به) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فسوط فألقى بسوطه مكسورا قال

الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين * أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت حسين أن رجلا شهد عند علي رضي الله عنه على رؤية هلال رمضان فصام وأحسبه قال وأمر الناس أن يصوموا وقال أصوم يوم ما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوم ما من رمضان (قال الشافعي) بعد لا يجوز على رمضان الأشاهدان * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب أظفر في رمضان في يوم ذي غيم ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس بخاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس فقال عمر بن الخطاب الخطيب يسير * أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر * أخبرنا

مالك عن ابن شهاب عن جريد بن عبد الرحمن بن عوف أن عمر وعثمان كانا يصليان المغرب حين ينظران إلى الليل الأسود ثم يقفطان بعد الصلاة وذلك في رمضان * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحتجم وهو صائم ثم ترك ذلك * أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رضي الله عنه ومن تقيا وهو صائم وجب عليه القضاء ومن ذرعه إلى فلا قضاء عليه * وهذا الإسناد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما * أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ربي سمع أني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فأغتسل ثم أصوم ذلك اليوم (١٣٣)

فوق هذا فأتي بسوط جديد لم تقطع عمرته فقال بين هذين فأتي بسوط قد ركب به ولان فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فخلد ثم قال أيها الناس قد أن لكم أن تتموا عن محارم الله فن أصاب منكم من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بسرا الله فانه من يبد لنا صفحته نقيم عليه كتاب الله (قال الشافعي) هذا حديث منقطع ليس مما ثبت به هو نفسه حجة وقد رأيت من أهل العلم عندنا من يعرفه ويقول به فنحن نقول به (قال الشافعي) ولا يبلغ في جلد الحداث ينهر الدم في شيء من الحدود ولا العقوبات وذلك أن أنهار الدم في الضرب من أسباب التلف وليس راد بالجلد ألف انما راد به النكال أو الكفارة

(باب الوقت في العقوبة والعفو عنها) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا الرازي عن محمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمارة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (١) تجافوا الذوى الهيات عن عنراتهم (قال الشافعي) سمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث ويقول يحافى للرجل ذى الهيئة عن عنترته ما لم يكن حداً (قال) وذو الهيات الذين يقولون عنراتهم الذين لا يعرفون بالشرف فيل أحد هم الزلة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الخنثى والخنثية «قال الربيع» يعني النباش والنباشة (قال الشافعي) وقد رويت أحاديث مرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم في العقوبات وتوقيها تاركها لا انقطاعها

(صفة النقي) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي الذي ثلاثة وجوه منها في نصاب كتاب الله عز وجل وهو قول الله عز وجل في المحاربين أو بغيرهم من الأرض وذلك النقي أن يطلبوا فبمنعوا فاقى قدر عليهم أقيم عليهم حد الله تبارك وتعالى إلا أن يتوبوا قبل أن يقدر عليهم فيسقط عنهم حق الله وتثبت عليهم حقوق الأديمين والنقي في السنة وجهان أحدهما ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في البكر الزاني بمائة مائة وبنفي سنة وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لأقضي بينكم بكتاب الله عز وجل ثم قضى بالنقي والجلد على البكر والنقي الثاني أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسل أنه نفي مخشيش كانا بالمدينة يقال لأحدهما هيت ولا خرماتع وتحفظ في أحدهما أنه نفاها إلى الحمي وأنه كان في ذلك المنزل حياة النبي صلى الله عليه وسلم وحياة أبي بكر وحياة عمر وأنه شك الضيق فأذن له بعض الأئمة أن يدخل المدينة في الجمعة يوماً يتسوق ثم ينصرف وقد أبت أصحابنا يعرفون هذا ويقولون به حتى لا أحفظ عن أحد منهم أنه خالف فيه وإن كان لا يثبت كسبوت نقي الزنا (قال الشافعي) في الرجل إذا طلق امرأته وله منها ولد فالمرأة أحق بالولد حتى يبلغ سبع سنين أو ثمان سنين فإذا بلغ خيرا يهبها ما شاء وعلى الأب نفقته ما أقام عندها فان نكحت المرأة فالجدة مكان الأم وإن كان للجدة زوج فهي بمنزلة الأم إذا تزوجت لا يقضى لها بالولد «قال الربيع» إن كان زوج الجدة جد (١) الذي في اللسان والمصايح تعافوا أي تجاوزوا عنها ولا ترفعوها إلى كتبه معجزة

الغلام

رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرق عمر فقال خذ هذا فصدق به فقال يا رسول الله ما أحد أحوج مني فضحك

رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت ثيابه ثم قال كله «قال الشافعي رضي الله عنه وكان فطره بجماع» * أخبرنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب قال أتى أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتف شعره ويضرب فخره ويقول هلك الأبعد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذاك قال أصبت أهلي في رمضان وأنا صائم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع أن تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال فاجلس فأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرق عمر فقال خذ هذا فصدق به قال ما أحد أحوج مني قال فكله وصم يوماً مكان ما أصبت قال عطاء فسألت سعيداً كم في ذلك العرق قال ما بين خمسة عشر صاعاً إلى عشرين

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله أني لأرجو أن أكون أخساكم لله وأعلمكم بما أتق * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم تصحى * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم فأرخص فيها للشيخ وكرهها للشاب * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جريد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلاً أفطر في شهر رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً فقال أني لأجد فأتي

* أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن حرة بن عمرو الأسلمي قال يا رسول الله أصوم في السفر وكان كثير الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شئت فصم وإن شئت فافطر * أخبرنا مالك عن جند الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم * أخبرنا سفيان عن طلحة ابن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت أنا خبأ نالك حيسا فقال أما إنى كنت أريد الصوم ولكن قريبه

(ومن كتاب المناسك) * أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن

(١٣٣)

الغلام كان أحق بالغلام وإن كان غير جده لم يكن أحق به (قال) وحديث مالك أن عمر أوعثمان قضى أحدهما في أمة غرت من نفسها (قال الشافعي) وإذا غرت المرأة رجلا بنفسها ثم استحققت كانت له الكهانة وكان على الزوج المهر بالاصابة ملكا للمالك وكان أولاده أحرارا وعليه قيمتهم يوم ولدوا لا يوم يؤخذون لأنهم لم يقع عليهم الرق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عباد قال يا رسول الله أ رأيت أن وجدت رجلا مع امرأتى أمهله حتى آتى عليه بأربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) فمن قتل ممن لم تقم بنبه بما يوجب قتله فعليه القود ولو صدق الناس بهذا أدخل الرجل الرجل منزله فقتله ثم قال وجدته زنى بامرأتى (قال) وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل دم مسلم إلا من أحدى ثلاث كفر بعد إيمان وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من بدل دينه فاقتلوه ولا يعدو الكافر بعد إيمان المبدل دينه بالكفر أن تكون كلمة الكفر والتبديل توجب عليه القتل وإن تاب لم يوجب عليه القتل من الزنا وإن تاب أو يكون معناه ما من بدل دينه أو كفر بعد إيمان فأقام على الكفر والتبديل ولا فرق بين من بدل دينه فأظهر دينه المعروف (١) فإن قال قائل هو إذا رجع عن النصرانية فإن تاب قبلت توبته ترك الصليب والكنيسة فقد يقدر على المقام على النصرانية مستخفيا ولا يعلم حجة رجوعه إلى الله عز وجل فسواء رجع إلى دين يظهره أو دين لا يظهره وقد كان المنافقون مقيمين على اظهار الإيمان والانسراز بالكفر فأخبر الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم ذلك عنهم فتولى حسابهم على سرائرهم ولم يجعل الله عز وجل إلى العباد أن يحكموا إلا على الظاهر وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على المناكحة والمواريثة وأسهم لهم سهمان المسلمين إذا حضر والحرب

(حد السرقه والقاطع فيها وحد قاطع الطريق وحد الزاني)

حد السرقه أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم بما جزاء بما كسبنا من الأثام والله عزيز حكيم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة والعمري عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعدا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في ثمن قيمته ثلاثة دراهم (قال الشافعي) فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على من أراد الله قطعه من السراق البالغين غير المغلوبين

(١) قوله فإن قال قائل الخ كذا في النسخ التي يسدنا وهي عبارة سقيمة تحتاج إلى تحرير ورجوع إلى أصل صحيح فعليك بالتحرير كتبه متحججه

عليه وسلم مر بامرأة وهي في محضتها فقبل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذت بعضدى صبي كان معها فقالت ألهاذا ج قال نعم ولك أجر * أخبرنا سعيد ابن سالم عن مالك بن مغول عن أبي السفر

قال قال ابن عباس أيها الناس أسمعوني ما تقولون وأفهموا ما أقول لكم أيما عملوا حجه أهله مات قبل أن يعق فقد قضى حجه وإن عتق قبل أن يموت فليحج وأيما غلام حجه أهله مات قبل أن يدرك فقد قضى حجه وإن بلغ فليحج * أخبرنا ابن عيينة قال سمعت الزهري يحدث عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن امرأة من خثعم سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن فرضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستمسك على راحلته فهل ترى أن أ حج عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قال سفيان هكذا حفظته من الزهري * أخبرني عمرو بن دينار عن الزهري عن سليمان بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد فيه فقالت يا رسول الله فهل ينفعه ذلك قال نعم كالأول كان عليه دين ففضيته نفعه * أخبرنا مالك عن الزهري عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس قال كان

العهدة على من ادعى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جلدته امرأته من خضع تستغيبه لجعل الفضل ينظر اليها وتتسمر اليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل الى الشئ الاخر فتالت يا رسول الله ان فرينة الله في الحج على عباده اذكر كذا أي شيئا كبير لا يستطيع ان يثبت على الاراحة اذا نزع عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع * أخبرنا مسلم بن عبد الرحمن عن ابن جريج قال قال ابن شهاب حدثني سابق بن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن عباس ان امرأته من خضع تستغيبه قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان أب قد أذكر كذا فرينة الله في الحج وخرج كبير لا يستطيع ان يستوى على ظهره بعد وقال شبيب عنه * أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد عن عبد الرحمن بن الحارث الخزرجي (١٣٤) عن يزيد بن علي بن حسين عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي

وهذا مكتوب في باب غير هذا ودلت على من أراد قطعه فكان من بلغت سرقته ربع دينار فصاعدا وحديث ابن عمر مرافق حديث عائشة لان ثلاثة دراهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده ربع دينار (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن أن سارقا سرق أربعين في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه فأخرجها عثمان فقومت بثلاثة دراهم من صرف انني عشر درهما دينار قطعه يده قال مالك هي الأثر جة التي يأكلها الناس (قال الشافعي) حديث عثمان يدل على ما وصفت من أن الدراهم كانت اثنا عشر دينارا وكذلك أقام عمر الدية انني عشر ألف درهم وبدل حديث عثمان على أن القطع في النثر الرطب صلح بيبس أو لم يصلح لان الأثر جة لا يبس فكل ماله ثمن هكذا يقطع فيه اذا بلغ قيمته ربع دينار متحفا كان أو سيفا أو غيره مما يحل عنه فان سرق خرا أو خنزير لم يقطع لان هذا حرام اثنين ولا يقطع في ثمن الظنهور ولا المزمار (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن حميد الطويل أنه سمع قتادة يسال أنس بن مالك عن القطع فقال أنس حضرت أبا بكر الصديق قطع سارقا في شيء ما يسرقني أنه لي بثلاثة دراهم (قال الشافعي) أخبرنا غير واحد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار فصاعدا (قال الشافعي) فهذا كله نأخذ فإذا أخذ سارق قومت سرقته في السر الذي سرقها فيه فان بلغت قيمته ربع دينار قطع وان نقصت عن ربع دينار لم يقطع ولو حبس لتثبت اليقينة عليه وكانت يوم سرقها لا تسوى ربع دينار ولم تصح اليقينة حتى صارت تسوى ربع دينار يقطع ولو قومت يوم سرقها ربع دينار فحبس لتصح اليقينة فرخصت حتى صارت لا تسوى ربع دينار قطع لان القيمة يوم سرق ولا يلتفت الى ما بعد سرقته من غلاء السلعة ورخصها وما سرق من طعام رطب أو ياس أو خشب أو غيره مما يحوز به الناس في ملكهم يسوى ربع دينار قطع والاصل ربع دينار ولو غلغلت الدراهم حتى يكون درهما دينار قطع في ربع دينار وان كان ذلك نصف درهم ولو رخصت حتى يصير الدينار بمائة درهم قطع في ربع دينار وذلك خمسة وعشرون درهما وانما الدراهم سلعة كالثياب والنعم وغيرها فلو سرق ربع دينار أو ما يسوى ربع دينار أو ما يسوى عشر شياه كان يقطع في الربع وقتبته عشر شياه وكذلك لو سرق ما يسوى ربع دينار وذلك ربع شاة كان انما يقطع في ربع الدينار وإذا كان الاصل الدينار والدراهم عرض من العروض لا ينظر الى رخصها ولا الى غلائها والدينار الذي يقطع في ربه المثقال فلو كان يجوز بيلدا نقص منه لم يقطع حتى يكون سرق ما يسوى ربع دينار مثقالا لأنه الوزن الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يقطع حتى يكون سرق من حرز ويكون بالغاي عقل

طالب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وثلاث من منتهر ثم بدلت امرأته من خضع فتالت ان أبي شيخ قد أفند وأذكر كذا فرينة الله على عباده في الحج ولا يستطيع أداءه ففعل يجرى عنه أن أوذيها عنه قال نعم * أخبرنا سعيد ابن سالم عن حنظلة قال سمعت طائفا يقول أت النبي صلى الله عليه وسلم امرأته فتالت ان أمي مات وعليها حج فقال جئني عن أمك * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول ليلك عن فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كنت تجتبع قلبك عنه والافاجيج * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابراهيم بن يزيد عن

محمد بن عباد بن جعفر قال قعدنا الى عبد الله بن عمر فسمعته يقول سأل رجلا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما الحاج قال الشعث الثقل فقام آخر فقال يا رسول الله أي الحج أفضل قال الحج والبيع فقام آخر فقال يا رسول الله ما السبيل قال زاد وراحلة * أخبرنا سعيد بن سالم عن سفیان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سألت عن الرجل لم يحج أو استقرض للبيح قال لا * أخبرنا مسلم وسعيد بن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن رجلا سأله فقال أو أجز نفسي من هؤلاء انقوم فأنسك معهم الناسك إلى أجز فقال ابن عباس نعم وأولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول ليلك عن فلان فقال له النبي

صلى الله عليه وسلم ان كنت ججبت قلبه عنه والافاجج عن نفسك ثم اجمع عنه * أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة قال سمع ابن عباس رجلا يقول ليلى عن شبرمة فقال ابن عباس ويحك وما شبرمة قال فذكر قرابة له فقال له أعجبت عن نفسك قال لا قال فاجمع عن نفسك ثم اجمع عن شبرمة * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن حريج عن عطاء وطاوس أنهما قالوا لالحجة الواجبة من رأس المال * أخبرنا مسلم بن خالد وعمره عن ابن حريج قال أخبرني عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله قال قدم على رضى الله عنه من سعيته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم سمأهات يا على قال بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم قال فأهدوا مكث حراما كما أنت قال فأهدى له على هديا * أخبرنا مسلم عن ابن حريج عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جابر وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال خرجنا مع (١٣٥) النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنا بالبيداء

ففتظرت مدبصرة من بين ركب وراجل بين يديه وعن يمينه وعن شماله ومن وراءه كلهم يريد أن يأتم به يلتمس أن يقول كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ننوى الا الج ولا نعرف غره ولا نعرف العرة فلما طفنا فكنا عند المروة قال أيها الناس من لم يكن معه هدى فليحلل ولا يجعلها عمة ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت مأهديت فحل من لم يكن معه هدى * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن حريج عن منصور بن عبد الرحمن عن صفية بنت شيبة عن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليقيم على أحرامه ومن لم يكن معه هدى فليحلل ولم يكن معي هدى فليحلل وكان مع الزبير هدى فلم يحلل

(باب السن التي اذا بلغها الرجل والمرأة أقيمت عليهما الحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وأنا ابن أربع عشرة فردني وعرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني قال نافع فحدثت به عمر بن عبد العزيز فقال عمر هذا فرق بين الذرية والمقاتلة ثم كتب الى عماله أن يفرضوا لابن خمس عشرة في المقاتلة ولابن أربع عشرة في الذرية (قال الشافعي) فكتاب الله عز وجل ثم هذا القول تأخذ قال الله عز وجل وابتلوا النساء حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا الا بة فمن بلغ النكاح من الرجال وذلك الاحتلام والحيض من النساء خرج من الذرية وأقيم عليه الحد وكلها ومن أبطل ذلك عنه واستكمل خمس عشرة سنة أقيمت عليه الحدود وكلها السرقة وغيرها

(باب ما يكون حرزا ولا يكون الرجل توهب له السرقة بعد ما يسرقها أو يملكها بوجه من الوجوه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله أن صفوان بن أمية قيل له من لم يهاجر ذلك فقدم صفوان المدينة فنام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق وأخذ رداءه من تحت رأسه فأخذ صفوان السارق فجاء به النبي صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقطع يده فقال صفوان اني لم أرد هذا هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هلا قبل أن تأتي به وأخبرنا سفيان عن عمرو بن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمة واسع بن حبان أن رافع بن خديج أخبره أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقطع اليد في ثمر ولا كثر * أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمة واسع بن حبان عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن أبي حسين عن عمرو بن شعيب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تقطع في ثمر معلق فإذا أواد الخرين ففيه القطع (قال الشافعي) فأظن أبدا الى الحال التي يسرق فيها السارق فإذا سرق السرقة ففرق بينهما وبين حرزها فقد وجب الحد عليه حينئذ فان وهبت السرقة للسارق قبل القطع أو ملكها بوجه من وجوه الملك قطع لاني انما أنظر الى الحال التي سرق فيها والحال التي سرق فيها هو غير مالك السلعة وأنظر الى المسروق فان كان في الموضع الذي سرق فيه تنسبه العامة الى أنه في مثل ذلك الموضع محرز فأقطع فيه وان كانت العامة لا تنسبه الى أنه في مثل ذلك الموضع محرز فلا يقطع فيه (قال الشافعي) فرداء صفوان كان محرزاً باضطجاعه عليه فثاله كل من كان في موضع مباح فاضطجع على ثوبه فاضطجاعه حرز له كان في حجره أو جام أو غيره لانه هكذا يحرز في ذلك الموضع وأنظر الى متاع السوق فإذا ضم بعضه الى بعض في موضع يباعه وربط بجبل أو جعل الطعام في خيش وخيط عليه

سعيد عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم لخمس بقين من ذي القعدة لا نرى الا الج فلما كنا بسرف أوقربنا منها أمر النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى أن يجعلها عمة فلما كنا بكناعتي أتيت بلجم بقر فقلت ما هذا قالوا ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه قال يحيى حدثت به القاسم بن محمد فقال جاءتك والله بالحديث على وجهه * أخبرنا مالك عن يحيى بن عمر والقاسم عن عبد الله بن سفيان لا يخالف معناه * أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة لا نرى الا الج حتى إذا كنا بسرف أوقربنا منها احضت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بكي فقال مالك أنفست قلت نعم فقال ان هذا أمر كتب الله على بنات آدم فاقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوف بالبيت قالت وضحي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

(177)

الحج جناد وانعرة تقارع
عنهم ان النبي صلى الله عليه
وبد العري بن عبد الله بن
ابن خالد عن ابن جريج
عن شريح * اخبرنا
وعمر بن * اخبرنا ابن

أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت عمرو بن أوس يقول أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله
وسلم أمره أن يردني عائشة رضي الله عنها فامر عثمان بن النعمان * أخبرنا ابن عيينة عن اسمعيل بن أمية عن حماد بن عمار عن
خالد بن محرز السكعي أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من الجعرانة ليلا فاعترضوا وأصبح بها كبات * أخبرنا مسلم
في الحديث بها أن الاسد قال ابن جريج هو محرز (قال الشافعي) رضي الله عنه وأصاب ابن جريج لأن ولده عندنا بنو
عن ابن جريج عن عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة طوافك البيت وبين الصفار المروءة بكفيل لحمل
منعة عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وربما قال سفيان عن عطاء

عن عائشة رضي الله عنها وبعثنا قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي حنيفة عن بعض ولد أنس
ابن مالك قال كنا مع أنس بن مالك بمكة فكان اذا جهم رأسه خرج فاعتمر * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي حنيفة عن مجاهد أن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه قال في كل شهر مرة * أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عائشة رضي الله عنها اعتمرت في سنة
مرتين مرة من ذي الحليفة ومرة من الجلفة * أخبرنا ابن عيينة عن صدقة بن يسار عن القاسم بن محمد أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
اعتمرت في سنة مرتين قال صدقة فقلت هل عاب ذلك عليا أحد قال سبحان الله أم المؤمنين فاستحييت * أخبرنا أنس عن موسى بن عقبة
عن نافع قال اعتمر عبد الله بن عمر أوما في عهد ابن الزبير عشرين في كل عام (١٣٧) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري
عن سالم بن عبد الله عن

أبيه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال يهل
أهل المدينة من ذي
الحليفة ويهل أهل الشام
من الحقة ويهل أهل
بجدة من قرن قال ابن عمر
ويرعون أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
ويهل أهل اليمن من يلم
* أخبرنا مالك عن عبد
الله بن دينار عن ابن عمر
أنه قال أمر أهل المدينة
أن يهلوا من ذي الحليفة
ويهل أهل الشام من
الحقة وأهل نجد من قرن
قال ابن عمر أما هؤلاء
الثلاث فسمعت من
رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأخبرت أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
ويهل أهل اليمن من
يلم * أخبرنا مسلم عن

مالا يسوي ربع دينار لم يقطع وكذلك لو سرق سارق نو بفاسقه أو حليا فكسره أو شاة فذبحها في حرزها ثم
أخرج ما سرق من ذلك فمأخر ج على ما أخرجه الثوب مشقوق والحلي مكسور والشاة مذبوحة
فاذا بلغ ذلك ربع دينار قطع ولا ينظر إلى قيمته في البيت إنما ينظر إلى قيمته في الحال التي أخرجه به فيها من الحرز
فإن كان يسوي ربع دينار قطع وإن لم يسو ربع دينار في الحال التي أخرجه به لم يقطع وعليه قيمته صحيا
قبل أن يشقه إن كان أتلفه ولا فعله رده ورد ما نقصه الخرق ولودخل جماعة البيت ونقبوه معاً ثم أخرج
بعضهم السرقة ولم يخرجها (٣) دون الذي لم يخرجها وكذلك لو كانوا جماعة فوقف بعضهم على الباب أو في
موضع يحتملهم فن أخذ المتاع منهم قطع الذي أخرجه المتاع من جوف البيت ولم يقطع من لم يخرج به من جوف
لبيت فعلى هذا الباب كله ومن سرق عبدا صغيرا أو أجمعا من حرز قطع ومن سرق من يعقل أو يمتنع
لم يقطع وهذه خديعة وإن سرق الصغير من غير حرز لم يقطع ويقطع النباش إذا أخرج الكفن من جميع القبر
لأن هذا حرز مثله وإن أخذ قبل أن يخرج به من جميع القبر لم يقطع مادام لم يفارق جميع حرزه
(٣) قطع المبلول باقراده وقطعه وهو أبقى قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم
عن عميرة بنت عبد الرحمن أنها قالت خرجت عائشة إلى مكة ومعها مولا نان لها و غلام لبني عبد الله بن أبي بكر
الصادق فبعثت مع المولتين ببرد ممر أجل قد خطب عليه خرقة خضراء قالت فاخذ الغلام البرد ففتق عنه
فاستخرجه وجعل مكانه لبداء وفروه وخطب عليه فلما قدمت المولتان المدينة دفعتا ذلك إلى أهله فلما فقتوا
عنه وجدوا فيه البدل ولم يجدوا فيه البرد فكلما المولتان فكلما عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو
كتبتا إليها واتهما العبد فسل العبد عن ذلك فاعترف فأمرت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت
يده وقالت عائشة رضي الله عنها القطع في ربع دينار فصاعدا (قال الشافعي) وهذا عندنا كان محرزا مع المولتين
فسرق من حرزه ويهدأ أخذنا بقرار العبد على نفسه فيما يضره في بدنه وإن نقص بذلك ثمنه ونقطع العبد لانه
سرق وقد أمر الله عز وجل بقطع السارق ونقطعه وإن كان أبقا ولا تزيده معصية الله بالابقا خيرا (قال الشافعي)
أخبرنا مالك عن نافع أن عبدا سرق لابن عمر وهو أبقى فأرسل به عبد الله إلى سعيد بن العاص وهو أمير المدينة
يقطع يده فأبى سعيد أن يقطع يده وقال لا تقطع يدا أبق إذا سرق فقال له ابن عمر في أي كتاب الله وجدت
هذا فأمر به ابن عمر فقطعت يده (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زريق بن حكيم أنه أخذ عبدا أبقا فسرق

(٣) قوله ولم يخرجها دون الخ هكذا في النسخ وفي العبارة سقط ولعل وجه الكلام ولم يخرجها بعضهم قطع
الذي أخرجهما دون الخ وقوله فن أخذ المتاع الخ لعل فيه زيادة من الناسخ تأمل كنيه محقه

(١٨ - الام سادس)
ابن جرير عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قام رجل
من أهل المدينة بالمدينة في المسجد فقال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل قال يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ويهل أهل الشام
من الحقة ويهل أهل نجد من قرن قال لي نافع ويرعون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل اليمن من يلم * أخبرنا مسلم وسعيد
عن ابن جرير قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعته ثم انتهى أراه يريد النبي صلى الله عليه وسلم يقول
يهل أهل المدينة من ذي الحليفة والطريق الآخر من الحقة وأهل المغرب ويهل أهل العراق من ذات عرق ويهل أهل نجد
من قرن ويهل أهل اليمن من يلم * أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني ابن جرير قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم وقت لاهل المدينة والخليفة ولاهل المغرب والخفة ولاهل المشرق ذات عرق ولاهل نجد قزنا ومن سلك نجدا من اهل اليمن وغيرهم قرن المنازل ولاهل اليمن الملم * اخبرنا مسلم وسعيد بن جريح قال فراحت عطاء فقلت ان النبي صلى الله عليه وسلم زعموا لم يوقت ذات عرق ولم يكن اهل المشرق حينئذ قال كذلك سمعنا انه وقت ذات عرق او العقيق لاهل المشرق قال ولم يكن عسراق يومئذ ولكن لاهل المشرق ولم يعرفوا الى اجدون النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه ياتي الا ان النبي صلى الله عليه وسلم وقته * اخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن ابن طاوس عن ابيه قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق ولم يكن حينئذ اهل مشرق فوق الناس ذات عرق (قال الشافعي) رضي الله عنه (١٣٨) ولا احسبه الا كما قال طاوس والله اعلم * اخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عمرو بن دينار

فكتب قسمة الى عمر بن عبد العزيز رافئ كنت اسمع ان العبد الابن اذا سرق لم يقطع فكتب عمر ان الله عز وجل يقول والساير والسارقة فاقطعوا ايديهم ساجدا عما كسبوا كالامن الله والله عزيز حكيم فان بلغت سرقة ربع دينار او اكثر فاقطعوه

(قطع الاطراف كلها) قال الشافعي رحمه الله اخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان رجلا من اهل اليمن اقطع اليد والرجل قدم على ابي بكر الصديق رضي الله عنه فشكا اليه ان عامل اليمن ظله فكان يصلي من الليل فيقول ابو بكر وابيلك ماليلك سارق ثم اتهم افقدوا احلما لاسماء بنت عيسى امرأه ابي بكر ففعل الرجل يطوف معهم ويقول اللهم عليك بن بيت اهل هذا البيت الصالح فوجدوا الحلي عند صانع زعم ان الاقطع جاء به فاعترف به الاقطع اوشهد عليه وامر به ابو بكر فقطعت يده اليسرى وقال ابو بكر والله لدعائه على نفسه اشد عندى من سرقة (قال الشافعي) رحمه الله فيهذا ناخذ فاذا سرق السارق اولا فقطعت يده اليمنى من مفصل الكف ثم حسمت بالسارق فاذا سرق الثانية فقطعت رجلاه اليسرى من المفصل ثم حسمت بالسارق فاذا سرق الثالثة فقطعت يده اليسرى من مفصل الكف ثم حسمت بالسارق فاذا سرق الرابعة فقطعت رجلاه اليمنى من المفصل ثم حسمت بالسارق فاذا سرق الخامسة حبس وعزر ويعزر كل من سرق اذا كان سارقا (١) من جنى يدرا فله القطع فاذا درى عنه القطع عزز (قال الشافعي) ويقطع ما يقطع به من حقة المؤنة عليه واقربه من السلامة وكان الذي اعرف من ذلك ان يجلس ويضبط ثم يمد يده بخيط حتى يبين مفصلها ثم يقطع بمحديدة جديدة ثم يحسم وان وجد ارقى وامكن من هذا قطع به لانه انما اراده اقامة الحد لا التلف

(من يجب عليه القطع) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يقطع السارق ولا يقام حد دون القتل على امرأه حبلى ولا مريض دنف ولا بين المرض ولا في يوم مفرط البرد ولا في اسباب التلف ومن اسباب التلف التي يترك اقامة الحد وفيها الى البرء ان يقطع يد السارق فلا يبرأ حتى يسرق فيؤخر حتى تبرأ يده ومن ذلك ان يجلد الرجل فلا يبرأ جلده حتى يصيب حدا فيترك حتى يبرأ جلده وكذلك كل قرح او مرض اصابه

(لا يقطع فيه من جهة الخيانة) قال الشافعي رحمه الله اخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد ان عمدا لله بن عمرو الحضرمي جاء بعلام له الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال اقطع يده فاذا سرق فقال له عمر ماذا سرق قال سرق امرأة لامرأى ثمنها ستون درهما فقال عمر ارسله فليس عليه قطع خادكم سرق متاعكم (قال الشافعي) فبهذا كله يقول والعبد اذا سرق من متاع سيده مما اؤتمن عليه او لم يؤتمن احق ان لا يقطع

(١) قوله من جنى العله محرف عن نجو من حيث وقوله ويقطع ما يقطع الخ كذا في النسخ والمقصود بيان المطلوب في القطع وعبارة المختصر ويقطع بالأخف مؤنة واقربه سلامة مل

عن ابي الشعثاء انه قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المشرق شيئا فاحذر الناس بحال قرن ذات عرق * اخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن ابيه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة والخليفة ولاهل الشام الخفة ولاهل نجد قزنا ولاهل اليمن الملم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المواقيت لاهلها ولكل آل اتي عليها من غير اهلها ممن اراد الحج والعمرة ومن كان أهله من دون ذلك الميقات فليهل من حيث يشئ حتى ياتي ذلك على اهل مكة * اخبرنا الثقة عن معمر

عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في المواقيت مثل معنى حديث

سفيان في المواقيت * اخبرنا سعيد بن سالم عن القاسم بن معن عن ليث عن طاوس عن ابن عباس انه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة والخليفة ولاهل الشام الخفة ولاهل اليمن الملم ولاهل نجد قزنا ومن كان دون ذلك فن حيث يبدأ * اخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقت المواقيت قال يستمتع المرء باهله وثيابه حتى ياتي كذا وكذا المواقيت * اخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن ابي الشعثاء انه رأى ابن عباس يرد من جاوز المواقيت غير محرم * اخبرنا سفيان عن ابن ابي اسيد عن محمد بن كعب القرظي وغيره قال حج آدم عليه السلام فلقية الملائكة فقالوا برنسك آدم لقد حججنا قبلك بألفي عام * اخبرنا الدراوردي وحاتم بن

اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال جئنا جابر بن عبد الله وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال فلما كتبنا بذي الحليفة ولدت أسماء بنت عميس فأمرها بالغسل والأحرام . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه أن ابن عباس والمسور بن مخرمة اختلفا بالأبواء فقال ابن عباس يغسل المحرم رأسه وقال المسور لا يغسل المحرم رأسه فإرساني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري فوجدته يغسل بين القرنين وهو يستتر بثوب قال فسلمت فقال من هذا فقلت أنا عبد الله أرساني إليك ابن عباس أسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يديه على الثوب فطأ حتى بدا إلى رأسه ثم قال لا نسان يصب عليه أصيب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل . * أخبرنا سعيد (١٣٩) بن سالم عن ابن جريج أخبرني

عطاء أن صفوان بن يعلى أخبره عن أبيه يعلى بن أمية أنه قال بينما عمر بن الخطاب رضى الله عنه يغتسل إلى بعير وأنا أستر عليه بثوب إذ قال عمر بن الخطاب يا يعلى أصيب على رأسي فقلت أمير المؤمنين أعلم فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما يزيد الماء الشعر الأشعث أفسح الله تعالى ثم أفاض على رأسه * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال ربما قال لي عمر بن الخطاب رضى الله عنه تعال أأفيسك في الماء أينأ طول نفسا ونحن محرمون * أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت أبا الشعثاء يقول سمعت ابن عباس وهو يقول سمعت

من قبل أن ماله أخذ بعضه بعضا (قال الشافعي) وقد قال صاحبنا إذا سرق الرجل من امرأته أو المرأة من زوجها من البيت الذي هما فيه لم يقطع واحد منهما ما وان سرق غلامه من امرأته أو غلامها منه وهو يتخذ منهما لم يقطع لأن هذه خيانة فإذا سرق من امرأته أو هي منه من بيت محرر فيه لا يسكنانه معا أو سرق عبد ماله أو عبده منها وليس بالذي يلي خدمتهما فقطع أى هؤلاء سرق (قال الشافعي) وهذا مذهب وأراه يقول إن قول عمر خادمكم ومتاعكم أى الذى يلي خدمتكم ولكن قول عمر خادمكم يحتمل عندكم فأرى والله تعالى أعلم على الاحتياط أن لا يقطع الرجل من امرأته ولا المرأة زوجها ولا عبد واحد منهما ما سرق من متاع الآخر شيئا لا أثر والشبهة فيه (قال) وكذلك الرجل يسرق متاع أبيه وأمه وأجداده من قبلهما أو متاع ولده أو ولده لا يقطع واحد منهم وإذا كان في بيت واحد وورحم أو غير ذوى رحم فسرق بعضهم من بعض لم يقطع لأنهم خيانه وكذلك أجزأهم معهم في منازلهم ومن يتخذهم بلا أجر لأن هذا كله من جهة الخيانة وكذلك من استعار متاعا فجده أو كانت عنده ودعة فجدها لم يكن عليه فيه أقطع وإنما القطع على من أخرج متاعا من حرز غير شبهة وهذا وجه قطع السرقه (قال الشافعي) والخلسة ليست كالسرقه فلا يقطع فيها لأنهم لم تؤخذ من حرز وليست بقطع الطريق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن مروان ابن الحكم أتى بانسان قد اختلس متاعا فأراد قطع يده فإرسلى إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فقال زيد ليس في الخلسة قطع (قال الشافعي) ولو أسكن رجل رجلا في بيت أو أكرهه إياه فساكن يغلقه دونه ثم سرق رب البيت منه قطع وهو مثل الغريب يسرق منه

(أغرم السارق) قال الشافعي رحمه الله وإذا وجدت السرقه في يد السارق قبل يقطع ردت إلى صاحبها وقطع وإن كان أحدث في السرقه شيئا ينقصها ردت إليه وما نقصها ضمن عليه يتبع به وإن أ تلف السلعة قطع أيضا وكانت عليه قيمتها يوم سرقها ويضمن قيمتها إذا فانت وكذلك قاطع الطريق وكل من أ تلف لسان شيئا مما يقطع فيه أو لا يقطع فلا فرق بين ذلك ويضمنه من أ تلفه والقطع لله لا يسقط غرمه ما أ تلف للناس (أحد قاطع الطريق) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى إنما تجزأ الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا الآية (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس في قطاع الطريق إذا قتلوا أو أخذوا المال قتلوا أو صلبوا وإذا قتلوا ولم يصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وإذا هربوا طلبوا حتى يوجدوا فإقتلوا عليهم الحدود وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا لنفوس الأرض (قال الشافعي) وهم الذين يقولون وهو موافق معنى كتاب الله تبارك وتعالى وذلك أن الحدود إنما نزلت فبين أسلم فأهل الشر فلا حدود فيهم إلا القتل أو السب أو الجزية

رسول الله صلى الله عليه وسلم يحط به وهو يقول إذا لم يجد المحرم نعلين لبس الخفين وإذا لم يجد أزارا لبس السراويل * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله ما يلبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا الخفين إلا لمن لا يجد النعلين فإن لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا العمامة ولا البرنس ولا الخفاف إلا أحد الأجدان نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بغير عقران أو

ورس وقال فمن لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر قال أخبرني عن أبي طالب رضي الله عنه على عبد الله بن جعفر ثوبين مضر جين وهو محرم فقال ما هذه الثياب فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما إخال أحداً بعلمنا السنة فكنت عمر رضي الله عنه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه سمعه يقول لا تلبس المرأة ثياب الطيب وتلبس الثياب المعصورة ولا أرى المعصفر طيباً * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يفتي النساء إذا حرم أن يقطعن الخفين حتى أخبرته صفية عن عائشة أنها اتفتي النساء أن لا يقطعن فأنتهى عنه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن (١٤٠) عطاء عن ابن عباس قال تدلى عليها من جلابيبها ولا تضرب به قلت وما لا تضرب به فأشار لي كما

واختلاف حدودهم باختلاف أفعالهم على ما قال ابن عباس رضي الله عنهما ما شاء الله تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن يتقروا عليهم فمن تاب قبل أن يقدّر عليه سقط حق الله عنه وأخذ بحقوق بني آدم ولا يقطع من قطاع الطريق إلا من أخذ قيمة ربع دينار فصاعداً قياساً على السنة في السارق (قال الشافعي) رحمه الله والمحاربون الذين هذبهم القوم يعرضون بالسلاح للقوم حتى يغصبوهم مجاهرة في الصحارى والطرق (قال) وأرى ذلك في ديار أهل البادية وفي القرى سواء لم يكن من كان في المصر أعظم ذنباً فحدودهم واحدة فإذا عرض اللصوص لجماعة أو واحد مكارمة بسلاح فاختلف أفعال العارفين فكان منهم من قتل وأخذ المال ومنهم من قتل ولم يأخذ ما لا ومنهم من أخذ ما لا ولم يقتل ومنهم من كثر الجماعة وهيب ومنهم من كان رد اللصوص يتقنون بمكانه أقيمت عليهم الحدود باختلاف أفعالهم على ما وصفت وينظر إلى من قتل منهم وأخذ ما لا فيقتله ويصلبه وأحب إلى أن يبدأ بقتله قبل صلبه لأن في صلبه وقته على الخشبة تعذيباً له يشبه المثلة وقد قال غيري يصلب ثم يقطع فيقتل وإذا قتل ولم يأخذ ما لا قتل ودفع إلى أوليائه فيدفنوه أو يدفنه غيرهم ومن أخذ ما لا ولم يقتل قطع يده اليمنى ثم حسمت ثم رجليه اليسرى ثم حسمت في مكان واحد ودخل ومن حضر وكثر وهيب أو كان رداً يدفع عنهم عز وجل حسم وسواء أفرقت أفعالهم كما وصفت في مقام واحد أو كانت جماعة كارت ففعلت فعلاً واحداً مثل قتل وحده أو قتل وأخذ مال أو أخذ مال بلا قتل جحد كل واحد منهم حدمته بقدر فعله ولو هبوا ولم يبلغوا قتل ولا أخذ مال عزروا ولو هبوا وأوجروا أقص منهم عافية القصاص وعزروا وحبسوا ولو كان القاتل قتل منهم رجلاً وجرح آخر أقص صاحب الجرح منه ثم قتل وكذلك لو كان أخذ المال وجرح أقص صاحب الجرح ثم قطع لا تمنع حقوق الله حقوق الأدميين في الجراح وغيرها ولو كانت الجراح مما لا قصاص فيه وهي عمدة فأرسلها كلها في مال الجراح يؤخذ دينار من ماله وإن قتل أو قطع فأراد أهل الجراح عفو الجراح فذلك لهم وإن أرادوا ولياً للمقتولين عفو دماء من قتلوا لم يكن ذلك يحقق دماء من عفو عنه وكان على الإمام أن يقتلهم إذا بلغت جنائيتهم القتل (قال الشافعي) رحمه الله وأحفظ عن بعض أهل العلم قبلنا أنه قال يقتلون وإن قتلوا عبداً أو ذمياً على مال يأخذونه وهذا مخالف للقتل على غير الغيلة (قال) ولقوله هذا وجه لأن الله عز وجل ذكر القتل والصلب فيمن حارب وسعى في الأرض فساداً فيحتمل أن يكون إذا نزل هذا من عبداً وذمياً من الحاربة أو الفساد ويحتمل أن يكونوا إذا فعلوا ما في مثله القصاص وإن كنت أراهم قد خالف سبيل القصاص في غير ذلك لأن القاتل فيه لا يحقق بعفو الولي عنه ولا يصلح له لو صالح فيه بأن الصلح مردوداً وفعل المصالح لأنه حد من حدود الله عز وجل ليس فيه خبر يلزم فينبع ولا إجماع أتبعه ولا قياس يتفرق فيصح وإنما استخبر الله فيه

تجلبب المرأة ثم أشار لي ما على خد هامن الجلباب فقال لا تعطيه فتضرب به على وجهها فذلك الذي لا يبتغي عليها ولكن تسدله على وجهها كما هو مسدول ولا تقبله ولا تضرب به ولا تعطفه * أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن هشام بن جابر عن طاوس قال رأيت ابن عمر يسعي بالبيت وقد حزم على بطنه ثوب * أخبرنا سعيد بن اسمعيل بن أمية أن نافعا أخبره أن ابن عمر لم يكن عقد الثوب عليه إنما غرز طرفه على أزاره * أخبرنا سعيد بن مسلم بن جندب قال جابر بن يسال ابن عمر وأما معه فقال أخالف بين طرفي ثوبي من ورأى ثم أعقده وأنا محرم فقال عبد الله بن عمر

لا تعقد شيئاً * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً محتملاً بجبل أبرق فقال انزع الجبل مرتين * أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرنا الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة أنها قالت كنت عند عائشة أذ جاءها امرأة من نساء بني عبد الدار يقال لها: كالك قالت لها يا أم المؤمنين إن ابنتي فلانة خلعت أن لا تلبس حليها في الموسم فقالت عائشة رضي الله عنها فاقولي لها أن أم المؤمنين تقسم عليك ألا تلبس حليك كله * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أيوب بن أبي موسى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا رمد وهو محرم أقطر في عينيه الصبراً قطاراً وأنه قال لا يتجمل المحرم بأي كحل إذا رمد ما لم يتجمل بطيب ومن غير رمد ابن عمر القائل * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد

(الشهادات)

الله قال قالت عائشة رضي الله عنها أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في كتاب الاملاء لحله واحرامه قال سالم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا رميت بالجرمة فقد حل لكم ما حرم عليكم إلا النساء والطيب * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أطيّب رسول الله لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت * أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال سمعت عائشة رضي الله عنها تقول أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي هاتين لأحرامه حين أحرّم ولحله قبل أن يطوف بالبيت * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي هاتين لحرمه حين أحرّم ولحله قبل أن يطوف بالبيت * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عثمان بن عروة قال سمعت أبي يقول سمعت عائشة رضي الله عنها تقول طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله فقالت لها بأى الطيب فقالت بأطيب الطيب قال عثمان ما روى هشام هذا الحديث إلا عنى * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمر بن عبد الله بن عروة أنه سمع القاسم بن محمد وعروة يخبران

(١٤١)

(الشهادات والاقراء في السرقة وقطع الطريق وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يقيم على سارق ولا محارب حد الأبواحد من وجهين أما شاهدان عدلان يشهدان عليه بما في مثله الحد وأما اعتراف يثبت عليه حتى يقام عليه الحد وعلى الإمام أن يقف الشاهدان في السرقة حتى يقول سارق فلان * ويثناه بعينه وإن لم يثناه باسمه ونسبه * متاع الهذا يسوي ربع دينار وحضر المسروق منه يدعى ما قال الشاهدان فإن كذب الشاهدان لم يقطع السارق وإن لم يحضر حبس السارق حتى يحضر فيدعى أو يكذب الشاهدان وإذا ادعى مرة كفاه ما لم يرجع بعدها فإذا لم يعرف القبة شهدا على المتاع بعينه أو وصفه بثبوتها أنها أكثر غنما من ربع دينار ويقولان سرق من حرز أو بصفان الحرز لا يقبل منهما غير مصفته لأنه قد يكون عندهما حرزا وليس عند العلماء بحرز فإذا اجتمع هذا أقيم عليه الحد وكذلك يشهد الشاهدان على قطاع الطريق باعنائهم وإن لم يسموا أسماءهم وأنسابهم أنهم عرضوا بالسلح لهؤلاء أو لهنابيعه وأخافوه بالسلح ونالوه به ثم فعلوا ما فيه حد فإن شهدوا على أخذ المتاع شهدوا كما يشهد شهود السارق على متاع بعينه أو بقيمته أو بصفته كما وصفت في شهادة السارق ويحضر أهل المتاع وأولياء المقتول وإن شهد شاهدان من أهل رفقته أن هؤلاء عرضوا لنا ففعلنا أو أخذوا منا أو من بعضهم نجح شهادتهم لأنهم ما خصمان ويسعهم أن يشهد أن هؤلاء عرضوا لهؤلاء ففعلوا أو فعلوا ونحن ننظر وليس على الإمام عندى أن يقفه فبسا لهم هل كنتم فيهم لأن أكبر الشهادة عليهم هكذا فإن شهدوا أن هؤلاء عرضوا ففعل بعضهم لا يثبت أيهم فعل من أيهم لم يفعل لم يحدوا بهذه الشهادة حتى يثبت الفعل على فاعل بعينه وكذلك السرقة (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز في الحد وشهادة النساء ولا يقبل في السرقة ولا قطع الطريق أقل من شاهدين ولا يقبل فيه شاهد ومبين وكذلك حتى يبينوا الجراح والقاتل وأخذ المتاع باعنائهم فإن لم يوجد شاهدان بخاءرب السرقة بشاهد حلف مع شاهده وأخذ سرقة بعينه أو قيمته يوم سرقته فإن كانت لان هذا مال يستحقه ولم يقطع السارق وإن جاء بشاهد واحد أو اثنين أخذ سرقة بعينه أو قيمته يوم سرقها فإن هذا مال ويجوز شهادة النساء فيه ولا يختلف وهكذا يفعل من طلب قطاع الطريق بكل مال أخذوه وإن طلب جرحا يقتص منه وجاء بشاهد لم يقصم في الجراح وأحلف المدعى عليه وبرئ وإن طلب جرحا لاقتصاص فيه وجاء بشاهد أحلف مع شاهده وأخذ الارش وإن جاء بشاهد على سرقة من حرزا وغير حرزا حلف مع شاهده وأخذ السرقة أو قيمتها إن لم توجد ولا يقطع أحد بشاهد ومبين ولا يقتص منه من جرح ولا بشاهد واحد أو اثنين وإن أقر السارق بالسرقة ووصفها وقيمته وكانت مما يقطع به قطع «قال الربيع» يقطع إلا أن يرجع

عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي في حجة الوداع للحل والاحرام * أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان أنه سمع عائشة بنت سعد تقول طيبت أبي عند أحرامه بالسك والذرية * أخبرنا سعيد بن سالم عن حسن بن زید عن أبيه قال رأيت ابن عباس محرما وإن على رأسه مثل الرب من الغالية * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه سئل أي شئ المحرم الريحان والدهن والطيب فقال لا * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجعرانة فأتاه رجل وعليه مقطعة يعني جبة وهو متبضع بالخلق فقال يا رسول الله إني أحرمت بالجرمة وهذه علي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في جك قال كنت أنزع هذه المقطعة وأغسل هذا الخلق فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم فإكنت صانعا في حجتك فاضعته في عمرتك * أخبرنا اسمعيل الذي يعرف بابن عليّة أخبرني عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يترعرع الرجل * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن الرجل يأهل بالجمع فقال لا * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال قلت لنافع أسمع عبد الله بن عمر يسمي أشسهرالج فقال نعم كان يسمى شوال وذوالقعدة وذوالحجة قال قلت لنافع فإن أهل الإنسان بالجمع فلهن قال لم أسمع منه في ذلك شيئا * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن بن رخيص أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال ماسمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلته حيا قولا وعرة * أخبرنا مالك (١٤٣) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن تسمية رسول الله صلى الله عليه وسلم بليكن اللهم ليكن

لبيك لا شريك لك لبيك
 ان الحمد والنعمة لك والملك
 لا شريك لك قال نافع وكان
 عبد الله بن عمر يردفها
 لبيك لبيك وسعدك
 واتخر في يدك والرغاء
 اليك والعمل * أخبرنا
 بعض أهل العلم عن جعفر
 ابن محمد عن أبيه عن جابر
 ان عبد الله رضي الله
 عنه لما ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أهل
 بالتوحيد لبيك اللهم
 لبيك لا شريك لك لبيك
 ان الحمد والنعمة لك
 والملك لا شريك لك
 (قال الشافعي) رضي الله
 عنه. وذكر عبد العزيز
 ابن عبد الله المباحشون
 عن عبد الله بن الفضل
 عن الاعرج عن أبي
 هريرة رضي الله عنه
 قال كان من تلبية
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لبيك اله الحق
 لبيك * أخبرنا سعد عن
 ابن جريج قال أخبرني
 حماد الاعرج عن
 حماد أنه قال كان النبي

فلا يقطع ويؤخذ منه قيمة السلعة التي ألتف على ما أقربه أولاً (قال الشافعي) رحمه الله وقاطع الطريق
كذلك ولو أقر بقتل فلان وجرح فلان وأخذ مال فلان أو بعض ذلك فيكفي كل واحد منهم ما لا قرار مره
ويلزم كل واحد منهم ما أقر به على ما أقربه فيحذران معاً حدهما ويقتص من عليه القصاص منهما ما يعزيم كل
واحد منهما ما يارمه كما يفعل به لو قامت به عليه سنة عادلة فإن أقر بما وصفت ثم رجع أقبل أن يقام عليه ما أخذ
لم يقيم عليه ما حدد القطع ولا القتل ولا الصلب بقطع الطريق ولزمه ما حقوق الناس وأغرم السارق قيمة ما سرق
وأغرم قاطع الطريق قيمة ما أقر أنه أخذ لا صحابه وإن كان في إقراره أنه قتل فلا نافع إلى وليه فإن شاء قتله
وإن شاء أخذ منه الدية وإن شاء عفا عنه لأنه ليس بالحد يقتل إنما يقتل باعترا ف قد رجع عنه ولو ثبت على
الاعتراف قتل ولم يحقن دمه عفو الولي عنه وإن كان أقر بجرح وكان يقتص منه اقتص منه وإن كان لا يقتص
منه أخذ أرشه من ماله ولو قال أصبته بذلك الجرح خطأ أخذ من ماله لا يعقل عاقلة عنه اعترافاً ولو قطعت
بعض يد السارق بالقرار ثم رجع كف عن قطع ما بقي من يده إلا أن يأمر هو به أعلى أنه لا يصلحه إلا ذلك فإن
شاء من أمره قطعه وإن شاء فلا هو حينئذ يقطع على العيب ولو قطعت يد العريف بقطع الطريق ثم رجع
لم تقطع رجليه إذا كان لا يقيم عليه إلا باعترا فة إلا أن ثبت سنة عليه فسواء تقدم رجوعه أو تأخر أو وجد الما
للحد خوفاً منه أو لم يجده وتؤخذ منه ما حقوق الناس كما وصفت قبل هذه المسئلة (قال الشافعي) ذكر الله
تبارك وتعالى حد استتابة المحارب فقال عز وجل إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فمأواهم في
المحاربة الطريق وفعل فيها ما وصفت من قتل أو جرح أو أخذ مال أو بعضه فاختلاف أصحابنا فيه فقال
بعضهم كل ما كان لله عز وجل من حد يسقط فلا يقطع وكل ما كان للآدميين لم يبطل بجرح بالجرح
يؤخذ منه أرشه إن لم يكن فيه قصاص ويؤخذ منه قيمة ما أخذ وإن قتل دفع إلى أوصياء القتل فإن شأوا
تلاوا وإن شأوا عفاوا ولا يصلب وإن عفا جاز العفو لابه إنما يصير قصاصاً لا حداً وهذا أقول وقال بعضهم
يسقط عنه ما لله عز وجل والناس كله إلا أن يوجد عنده متاع رجل بعينه فيدفعه إليه (قال الشافعي)
الله أعلم السارق مثله فيأصا عليه (٣) فيسقط عنه القطع ويؤخذ نغم ما سرق وإن فات ما سرق

(أحمد الشيب الزاني)

قال الشافعي رحمه الله تعالى: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة بن زيد بن خالد الجني أنهم ما أخبروا أن رجلا احتضما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقص بيننا كتابك الله عز وجل وقال الآخر وهو أفعههما ما أجل يا رسول الله اقص بيننا كتابك الله

صلى الله عليه وسلم يظهر من التلبية لبك اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والتعمة لك والمالك لا شريك لك قال حتى
اذا كان ذات يوم والداس يصرفون عنه كانه اعجبهم ماخوفه فزادهم لبك ان العيس عيس الاخرة قال ان جريح وحسبت ان ذلك يوم عرفه
* اخبرنا سعيد بن القاسم بن معن عن محمد بن بخمار عن عبد الله بن ابي سلمة انه قال سمع سعد بن ابي وقاص بعض بني اخيه وهو نالي باذا
العازج فقال لسعد المعازج انه لذي المعازج وما هكذا اكننا نالي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم * اخبرنا مالك عن عبد الله بن ابي بكر
ابن محمد بن عمرو بن حرم عن عبد الملك بن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن خلاص السائب الانصاري عن ابيه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اناي خير يل عليه السلام فامرني ان آمر اجماعي او من معي ان رفعوا اصواتهم التلبية او بالا هلال يري احدثهما
* اخبرنا سعيد بن سالم عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن المنكدر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر من التلبية * اخبرنا سعيد بن سالم عن

عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يلبي راكبا ونازلا ومضطجعا * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن صالح بن محمد بن زائدة عن عمارة بن خزيمة ابن ثابت عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا فرغ من تليته سأل الله رضوانه والجنة واستغفره رحمة من النار * أخبرنا سفيان ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بصباغة بنت الزبير فقال أما تريدن أن يزوجك فقال لا يا خبيث واشترط لي أن يحل لي حيث حبستني * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام عن أبيه قال قالت لي عائشة هل تستنني إذا حججت فقلت لها ماذا أقول فقالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فإن يسرته فهو الحج وإن حبستني حابس فهي عرة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه خرج إلى مكة زمن الفتنة معتمرا فقال ان صدقت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع (١٤٣) رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال

الشافعي) رضى الله عنه يعني أحلنا كما أحلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال من حبس دون البيت بموضع لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه قال المحصر لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة * أخبرنا مالك عن يحيى بن سليمان عن ابن يسار عن ابن عمر ومروان وابن الزبير أفتوا ابن حنبل عن الخزرجي وأنه صرع ببعض طريق مكة وهو محرم أن يتداوى بما لا بد منه ويفتقدى فإذا صح

عز وجل وأذن لي في أن أتكلم قال تكلم قال ان ابني كان عسفا على هذا فزني بامرأته فاخبرت ان على ابني الرجم فافتدت منه بمائة شاة وجارية ثم أتت أهل العلم فأخبروني أنما على ابني جلد مائة وتغريب عام وأنما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله أما غمك وجاريك فرد عليك وجلد ابنه مائة وغربه عاما وأمر أنيسا الأسلمي أن يأتي امرأته الآخران اعترفت رجبها فاعترفت فرجها قال مالك والعصف الأجير (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا أحسن إذا قامت عليه البينة أو كان الحبل أو الاعتراف (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجمهم وديا ويهم ودية زنيا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أتاه رجل وهو بالشام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلا فبعث عمر بن الخطاب أبا واقد الليثي إلى امرأته يسألهما عن ذلك فأتاها وعند هانسة حولها فذكر لها الذي قال زوجها عمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقيها أشباه ذلك للنزع فأبت أن تنزع وتثبت على الاعتراف فأمرهم عمر بن الخطاب فرجحت (قال الشافعي) فبكتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فعل عمرنا خذ في هذا كله وإذا تزوج الرجل حرة مسلمة أو يهودية أو نصرانية أو لم يجد طولاً فتزوج أمة ثم أصابها بعد بلوغه فهو محصن وإذا تزوجت الحرة المسلمة أو الذمية زوجا حرا أو عبدا فأصابها بعد بلوغها فهي محصنة وأيم مازنى أقيم عليه حد المحصن بمحصنة أو بكر أو أمة أو مستكرهة وسواء زنت المحصنة بعد أو حراً ومعتوه يقام على كل واحد منهم ما حده وحد المحصن والمحصنة أن يرجموا بالخجارة حتى يموتا ثم يغسلوا ويصلى عليهم ما ويدفنا ولا يحضر إلا امام المرجومين ولا الشهود لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رجم رجلا وامرأة ولم يحضرهما ولم يحضر عمر ولا عثمان أحد ارجاهما علنا ولا يحضر ذلك الشهود على الزاني أقل ما يحضر حد الزاني في الجلد والرجم أربعة لقول الله عز وجل وليس شهد عذابهم ما طائفة من المؤمنين * (وشهود الزنا أربعة) قال الشافعي رحمه الله تعالى فان زنى بكر بامرأة تيب رجمت المرأة وجلد البكر مائة وثني سنة ثم يؤذن له في البلد الذي خرج منه وينفي المرأة والرجل الحران معا إذا زنيا ولا يقام الحد على الزاني إلا بان يشهد عليه أربعة شهداء عدول ثم يقفهم الحاكم حتى يثبتوا أنهم رآوا ذلك منه يدخل في ذلك من ادخل المرو وفي المكحلة فإذا

اعتمر قبل من احرامه وكان عليه أن يحج عاما قابلا ويهتدى * أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه قال من أدرك ليلة الحرام من الحاج فوقف بحيال عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج ومن لم يدرك عرفة فيقف بها قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج فليات البيت فليطف به سبعاً ويطوف بين الصفا والمروة سبعاً ثم ليحلق أو يقصر إن شاء وإن كان معه هديه فليخره قبل أن يحلق فإذا فرغ من طوافه وسعيه فليحلق أو يقصر ثم ليرجع إلى أهله فان أدركه الحج قابل فليحج إن استطاع ولم يدبنة وإن لم يجد هدياً فليصم عنه ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني سليمان بن يسار أن أبا أيوب خرج حاجا حتى إذا كان بالبادية من طريق مكة أضل وأحله وأنه قدم على عمر بن الخطاب يوم النحر فذكر ذلك له فقال له اصنع كما يصنع

المعترف قد حلت فاذا أدركت الحج قابل حج وأهدما استيسر من الهدى * أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار أن هبار بن الاسود جاء وعمر بنخر بكرة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقتل لدخول مكة * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً وزد من شرفه وكرمه من جهة واعظمه تشريفاً وتعظيماً وتكريماً * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال حدثت عن مقسم مولى عبد الله بن الحرث عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ترفع الايدي في الصلاة وإذا رآى البيت وعلى الصفا والمروة وعشية عرفة ويجمع وعند الجنتين عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ترفع الايدي في الصلاة وإذا رآى البيت وعلى الصفا والمروة وعشية عرفة ويجمع وعند الجنتين وعلى البيت * أخبرنا ابن عيينة عن يحيى (١٤٤) بن سعيد عن محمد بن سعيد عن أبيه سعيد بن المسيب أنه كان حين ينظر

الى البيت يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لم يلوم ولم يعرج * أخبرنا سفیان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله ابن مسعود أنه رأى بدأ فاستلم الحجر ثم أخذ من عينه فمرمل ثلاثة أطواف ومشى أربعة ثم أنه أتى المقام فصلى خلفه ركعتين * أخبرنا

أثبتوا ذلك حد الزاني والزانية حدهما أو باعتراف من الزاني والزانية فإذا اعترف مرة وثبت عليه الحد وحده وكذلك هي وإن اعترف هو وبجحدت هي أو اعترفت هي وبجحد هو أقيم الحد على المعترف منهم ما لم يقم على الآخر ولو قال رجل قد زعمت أنها زنت بي والمرأة قد زعمت أني زنت به فاجلده لاني لم يجلد له لأن كل واحد منهما ما أقرب بجحد على غير نفسه يؤخذ به وإن كان فيه كذب لغيره (قال الشافعي) ففي رجوع المعترف منهما عن الاقرار بالزنا قبل منسه ولم يرحم ولم يجلد وإن رجع بعدما أخذته الحجارة أو السياط كف عنه الرجم والجلد ذكر عليه أول يذكرها وقال الله عز وجل في الاماء فممن أحسن فعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب (قال الشافعي) فقال من أحفظ عنه من أهل العلم احصائهم اسلامها فإذا زنت الامة المسلمة جلدت خمسين لأن العذاب في الجلد يتبع بعض ولا يتبع بعض في الرجم وكذلك العبد وذلك أن حدود الرجال والنساء لا تختلف في كتاب الله عز وجل ولا سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ولا عامة المسلمين وهما مثل الحر بن في أن لا يقيم عليه ما الحد الا باربعة كما وصفت في الحر بن أو باعتراف يثبتان عليه لا يجالفتان في هذا الحر بن واختلاف أصحابنا في نفيهما فقه من قال لا ينفقان كالأرجان ولو نفيان فبناصف سنة وهذا مما استخيرا الله عز وجل فيه «قال الربيع» قول الشافعي أنه ينفي العبد والامة نصف سنة (قال الشافعي) وليسد العبد والامة أن يقيم عليه ما الحد الزنا فإذا فعل لم يكن للسلطان أن ينفي عليهما الحد ولا يحكم بين أهل الكتاب في الحدود الا أن يأتوا راغبين فان فعلوا فلنا الخيار أن نحكم أو ندع فان حكمنا حكمنا بحكم الاسلام فربنا الحر بن المحصنين في الزنا وجلدنا البكرين الحر بن مائة ونفيان هما سنة وجلدنا العبد والامة في الزنا خمسين خمسين مثل حكم الاسلام

(ما يدرك فيه الحد في الزنا ولا يدرك)

قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا استكره الرجل المرأة أقيم عليه الحد ولم يقيم عليها لانها مستكرهه ولها مهر مثلها حرة كانت أو أمة فإذا كانت الامة نقصت الاصابة من ثمنها شياً قضى عليه مع المهر بما نقص من ثمنها وكذلك ان كانت حرة فخرجها جرحه حاله أرش قضى عليه بارش الجرح مع المهر المهر بالوطء والارش بالجناية وكذلك لو ماتت من وطئه كانت عليه دية الحرة وقيمة الامة والمهر ولو أن رجلاً أخذ مع امرأه فجاء بيينة أنه سكرها وقال نكحتمها وأنا أعلم أن لها زوجاً وأنها في عدة من زوج أو أنها ذات محرم وأنا أعلم أنهم محرمة في هذه الحال أقيم عليه حد الزاني وكذلك ان قالت هي ذلك فان ادعى الجهالة بان لها زوجاً وأنها في عدة أحلف ودري عنه الحد وإن قالت قد علمت أني ذات زوج ولا يحل لي النكاح أقيم عليه الحد ولكن ان قالت بلغني موت زوجي واعتددت ثم نسكت دري عنه الحد وفي كل ما درأنا فيه الحد ألزمه المهر بالوطء

يوم السيرة مسمداً رأسه فقبل الركن ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثلاث مرات * أخبرنا سعيد بن جريج (باب) قال قلت لعطاء هل رأيت أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استلوا قبلوا أيديهم فقال نعم رأيت جابر بن عبد الله وابن عمر وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة رضي الله عنهم اذا استلوا قبلوا أيديهم قلت وابن عباس قال نعم وحسبت كثيراً قلت هل تدع أنت اذا استلمت أن تقبل يداك قال فلم أستلمه اذا * أخبرنا سعيد بن موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب بن جابر عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح الاركان كلها ويقول لا ينبغي لبيت الله تعالى أن يكون شيء منه مسجوراً وكان ابن عباس يقول لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال اذا وجدت على الركن زحاما فأنصرف ولا تقف

أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن منصور بن أبي سليمان عن أمه أنها كانت عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أم المؤمنين فدخلت عليهم أمولا فلها فقالت لها يا أم المؤمنين طففت بالبيت سبعاً واستأنت الركن مرتين أو ثلاثاً فقالت لها عائشة لا أجر لك الله لا أجر لك الله تنافسين الرجال ألا كبرت ومرت ؟ أخبرنا سعيد بن جبير عن موسى بن عبيدة الرزدي عن محمد بن كعب أن ابن عباس كان يسمع على الركن اليماني والخجرو وكان ابن الزبير يسمع الاركان كلها ويقول لا ينبغي لبيت الله أن يكون شئ منه مهجوراً وكان ابن عباس يقول لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة . أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عن يحيى بن عبيد مولى السائب عن أبيه عن عبد الله ابن السائب أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيما بين ركني جمع (١٤٥) والركن الاسود ربنا آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . أخبرنا

(باب المرتد الكبير)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وقال عز وجل واقتلوا المشركين حيث وجدتموهم إلى قوله فخلوا سبيلهم وقال الله تبارك اسمه ومن يرتدد منكم عن دينه فميت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم الآية وقال تعالى ولقد أوحى اليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين أخبرنا الثقة عن حماد ابن زيد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان وزنا بعد احصان وقتل نفس بغير نفس (قال الشافعي) فلم يحز في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث أحدا عن الكفر بعد الإيمان إلا أن تكون كلمة الكفر تحل الدم كما يحل الدم الزنا بعد الإحصان أو تكون كلمة الكفر تحل الدم إلا أن يتوب صاحبه فدل كتاب الله عز وجل ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كفر بعد إيمان إذا لم يتوب من الكفر وقد وضعت هذا الدلائل مواضعها وحكم الله عز وجل في قتل من لم يسلم من المشركين وما أباح جل ثناؤه من أموالهم ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتل بالكفر بعد الإيمان بشبه والله تعالى أعلم أن يكون إذا حقت الدم بالإيمان ثم أباح بالخروج منه أن يكون حكمه حكم الذي لم يزل كافراً محارباً أو أكبر منه لأنه قد خرج من الذي حقت به دمه ورجع إلى الذي أبغى الدم فيه والمال المرتد به أكبر حكماً من الذي لم يزل مشركاً لأن الله عز وجل أحبط بالشرك بعد الإيمان كل عمل صالح قد قدم قبل شركه وإن الله جل ثناؤه كفر عن لم يزل مشركاً كما كان قبله وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبان أن من لم يزل مشركاً ثم أسلم كفر عنه ما كان قبل الشرك وقال لرجل كان يقدم خير في الشرك أسلمت على ما سبق لك من خير وإن من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن طفر به من رجال المشركين أنه قتل بعضهم ومن على بعضهم وفادى ببعض وأخذ الفدية من بعض فلم يختلف المسلمون أنه لا يحل أن يفادى بغير تدبير بعد إيمانه ولا يمين عليه ولا تؤخذ منه فدية ولا يترك بحال حتى يسلم أو يقتل والله أعلم

(باب ما يحرم به الدم من الإسلام) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم إذا جاءك المنافقون قالوا انشدهم إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون إلى يفقهون (قال الشافعي) فبين أن أظهر الإيمان بمن لم يزل مشركاً حتى أظهر الإيمان ومن أظهر الإيمان

(١٩ - الام سادس) أخبرنا سعيد بن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت على راحلته واستلم الركن بمحجنه . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله . أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرني عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وبالصفاء والمروة كما فقلت ولم قال لا أدري قال ثم نزل فصلى ركعتين . أخبرنا سفيان عن الأحوص بن حكيم قال رأيت أنس بن مالك يطوف بين الصفاء والمروة على جبار . أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجروا بالافاضة وأفاض في نسائه ليسأله على راحلته يستلم الركن بمحجنه أحسبه قال ويقبل طرف المحجن . أخبرنا

سعيد بن سالم عن حنظلة عن طاوس أنه سمعه يقول سمعت ابن عمر يقول ألقوا الكلام في الطواف فانما أتم في صلاة . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال طففت خلف ابن عمر وابن عباس فما سمعت واحداً منهم ما مكما حتى فرغ من طوافه . أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير المكي عن جابر ابن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما أنه سمعه يقول طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبين الصفاء والمروة ليراه الناس وليشرف لهم أن الناس غشوه

سعيد بن ابي جريح عن ابن ابي مليكة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لم يبدى الا ن منا كبتار من نرائي وفد
 اميرائه الاسلام والله على ذلك اشد بعين كسبي . اخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه كان يرمي من الحجر
 الى الحجر ثم يقول شككوا فويل رسول الله صلى الله عليه وسلم . اخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي
 في عمره كنهن الاربع بالبيت وناضدا والمرودة لانهم ردوه في الاولى وارابعة من الحديبية . اخبرنا سعيد بن ابي جريح عن عطاء بن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من سبعة ثلثة اطراف خياليين من مشي . اخبرنا سعيد بن ابي جريح عن عطاء بن ابي
 بكر رضي الله عنه عام حذبعث (١٤٦) النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر ثم عثمان والحلفاء فلم يجر اسعون كذلك . اخبرنا سعيد بن

ثم انزل بعد ان اظهره ثم اظهر الاعيان مانع ادم من اظهر في أي هذين الحالين كان والى أي كفر صار كفر
 يسره او كفر يظهره . وذلك أنه لم يكن للمنافقين دين يظهر كفرهم كظهور الدين الذي له اعياد واتيان كناس انما
 كان كفر جحد وتعطيل وذات بين في كتاب الله عز وجل ثم في ستر رسول الله صلى الله عليه وسلم بان الله عز وجل
 اخبر عن المنافقين بانهم اتخذوا ايمانهم جنة يعنى والله أعلم من القتل ثم اخبر بالوجه الذي اتخذوا به ايمانهم
 حنة فقال ذلك بانهم آمنوا ثم كفروا فخير عنهم بانهم آمنوا ثم كفروا بعد الايمان كفرا اذا سئلوا عنه انكروه
 واظهروا والايمان واقرؤا به واظهروا التو بتهمه وهم مقيمون فيما بينهم وبين الله على الكفر قال الله جل ثناؤه
 يخلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم فخير بكفرهم وجحدهم الكفر وكذب
 سرانهم بجحدهم وذكر كفرهم في غير آية وبما هم بالنفاق اذا اظهروا والايمان وكانوا على غير ذلك جل
 وعمران المنافقين في الدرك الاسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا فخير عز وجل عن المنافقين بالكفر وحكم فيهم
 بعلمه من أسرار خلقه ما لا يعلمه غير بانهم في الدرك الاسفل من النار وأنهم كاذبون بأيمانهم وحكم فيهم جل ثناؤه
 في الدنيا بان ما اظهروا من الايمان وان كانوا به كاذبين لهم جنة من القتل وهم المسترون الكفر المظهر ون
 الايمان وبين على لسانه صلى الله عليه وسلم مثل ما أنزل في كتابه من أن اظهر القول بالايمان جنة من القتل
 (١) أقر من شهد عليه بالايمان بعد الكفر أو لم يقر اذا اظهر الايمان فاطهاره مانع من القتل وبين رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذ خفن الله تعالى دماء من اظهر الايمان بعد الكفر انهم حكم المسلمين من الموارثة
 والمناكحة وغير ذلك من أحكام المسلمين فكان بينا في حكم الله عز وجل في المنافقين ثم حكم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن ليس لاحد أن يحكم على أحد بخلاف ما اظهر من نفسه وأن الله عز وجل انما جعل للعباد الحكم على
 ما ظهر لان أحد منهم لا يعلم ما غاب الا ما علم الله عز وجل فوجب على من عقل عن الله أن يجعل الظنون
 كلها في الاحكام معطلة فلا يحكم على أحد بظن وهكذا دالة سن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث كانت
 لا تختلف اخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن عبيد الله بن عدي بن
 الحيار عن المقداد بن الأسود أنه اخبره انه قال يا رسول الله أ رأيت ان لقيت رجلا من الكفار فقتلتني فضرب
 احدي يدي بالسيف فقطعتها ثم لا ذمني بشجرة فقال أسلمت الله فأقتله يا رسول الله بعد أن قالها فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله انه قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها فأقتله يا رسول الله قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فانك ان قتله فانه بمنزلة قبل أن تقتله وانك بمنزلة قبل أن يقول كلمته
 التي قالها (قال الشافعي) رحمه الله فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله حرم دم هذا فاطهاره الايمان في
 حال خوفه على دمه ولم يجبه بالاغيب أنه لم يسلم الامتعة وذا من القتل بالاسلام (قال الشافعي) اخبرنا مالك عن
 (١) أقر من شهد عليه بالايمان الخ الجار والمجرور متعلق بأقر ومتعلق بشهد محذوف أي شهد عليه بالكفر تأمل

ابن جريح عن عبد الله
 ابن عمر عن نافع عن ابن
 عمر انه قال ليس على
 النساء سبي بالبيت ولا بين
 الصما والمرودة . اخبرنا
 مالك عن ابن شهاب
 عن سالم بن عبد الله بن
 عمر أن عبد الله بن محمد
 ابن أبي بكر اخبر عبد الله
 ابن عمر عن عائشة أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ألم ترى أن
 قومك حين بنوا الكعبة
 اقتصروا عن قراعد
 ابراهيم فقلت يا رسول
 الله أفلا تردعهم على قواعد
 ابراهيم عليه السلام
 قال لولا حدثان قومك
 بالكفر لردتهما على
 ما كانت فقال ابن عمر
 لئن كانت عائشة سمعت
 هذا من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ما أرى
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ترك استلام

الركنين الذين يليان الحجر الا أن البيت لم يتم على قواعد ابراهيم عليه السلام . اخبرنا ابن
 عيينة ثنا هشام عن طاوس فيما أحسب انه قال عن ابن عباس أنه قال الحجر من البيت وقال الله عز وجل وليطوفوا بالبيت العتيق وقد
 طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم من وراء الحجر . اخبرنا سفيان ثنا عبيد الله بن أبي يزيد اخبرني أبي قال أرسل عمر الى شيخ من بني
 زهرة فحثت معه الى عمر وهو في الحجر فسأله عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال الشيخ أما النطفة فن فلان وأما الولد فعلى فراش فلان فقال عمر
 صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنى بالولد الفراهي فلما ولي الشيخ دعاء عمر فقال اخبرني عن بناء البيت فقال ان قريشا كانت
 تقرب لبناء البيت فبعجز واقتر كوا بعضنا في الحجر فقال له عمر صدقت . اخبرنا مالك عن ابراهيم عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس

رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ بأمرأة وهى فى محفها فقيل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأخذت بعضصبي كان معها فقالت ألهذا حج قال نعم ولك أجر * أخبرنا سعيد بن سالم عن مالك بن مغول عن أبي السفر قال قال ابن عباس أيها الناس أسمعونى ما تقولون وافهموا ما أقول لكم أعيانهم لولجج به أهلها فمات قبل أن يعق فقد قضى حجه وان عتق قبل أن يموت فليحج وأعيانهم لولجج به أهلها فمات قبل أن يدرك فقد قضى عنه حجه وان بلغ فليحج * أخبرنا مالك وعبد العزيز عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال وأخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف بالبيت فى الحج والعمرة أو ل ما يقدم سعى ثلاثة أطواف بالبيت ومشي أربعة ثم يصلى سجدتين ثم يطوف بين الصفا والمروة * أخبرنا (١٤٧) ابن عيينة عن سليمان الاحول عن طاوس عن ابن عباس

رضي الله عنهما قال كان الناس ينصرفون من كل وجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينفرن أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الا أنه رخص للمرأة الحائض * أخبرنا

ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الخيار أن رجلا سار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يدر ما سار به حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يستأذنه في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس بشهد أن لا اله الا الله قال بلى ولا شهادة له قال أليس يصلى قال بلى ولا صلاة له فقال النبي صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهانى الله عنهم (قال الشافعي) فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم المستأذن في قتل المنافق إذا أظهر الاسلام أن الله نهى عن قتله وهذا موافق كتاب الله عز وجل بان الايمان جنة وموافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم أهل الدنيا وقد أخبر الله عنهم أنهم فى الدرك الاسفل من النار * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هذا فقد عصوا منى دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله (قال الشافعي) رحمه الله وهذا موافق ما كتبنا قبله من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وبين أنه انما يحكم على ما ظهر وان الله تعالى ولي ما غاب لانه عالم بقوله وحسابهم على الله وكذلك قال الله عز وجل فيما ذكرنا فى غيره فقال ما عليك من حسابهم من شئ وقال عز وجل رضي الله عنه لرجل كان يعرفه بما شاء الله فى دينه أو مؤمن أنت قال نعم قال انى لأحسبك متعوذا قال أما فى الايمان ما أعاذنى فقال عمر بلى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رجل هو من أهل النار فخرج أحدهم معه حتى أتحن الذى قال من أهل النار فأذنه الجراح فقتل نفسه ولم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما استقر عنده من نفاقه وعلم ان كان عليه من الله فيه من أن حقن دمه باظهار الايمان

﴿تفريع المرتد﴾

(قال الشافعي) رحمه الله فأى رجل لم يزل مشركا ثم أظهر الايمان فى أى حال كان لا يتبع فيها بقهر من لقيه (١) فغلبه أو إيسار أو حبس أو غير ذلك من الايمان دمه وأوجب له حكم الايمان ولم يقتل بظن أنه لم يؤمن الا مضطرا خائفا وفى مثل حاله من أنه يحقن دمه ويوجب له حكم الايمان فى الدنيا من آمن ثم كفر ثم أظهر الايمان فسواء شهد عليه بالكفر فجعد أو أقرب الايمان أو شهد بشدة الحق بعد الشهادة عليه أو لم يشهد عليه فأقر بالكفر ثم أظهر الايمان فى أى حال كان لم يحلف على ما تقدم منه من القول بالكفر شهد عليه أو لم يشهد وحقق دمه بما أظهر من الايمان (قال الشافعي) رحمه الله وسواء كثر ذلك منه حتى يكون مرة بعد مرة أو مرارا أو قل فى حقن

(١) قوله له متعلق بقهر وفى العبارة دقة فتأملها

رضي الله عنها أنها قالت حاضت صغية بعدما أفاضت فذكرت حبضتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحاسنتنا هى فقالت يا رسول الله انما أقدم حاضت بعدما أفاضت قال فلا اذا * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم نحوه * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة أن صغية حاضت يوم النحر فذكرت عائشة رضي الله عنها حيضها للنبي صلى الله عليه وسلم فقال أحاسنتنا فقالت انما قد كانت أفاضت ثم حاضت بعد ذلك قال فلتفتردا * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر صغية ابنة حبي فقيل انما قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعليها أحاسنتنا فقيل انما قد أفاضت قال فلا اذا قال مالك قال هشام قال عروة قالت عائشة ونحن نذكر ذلك فلم يقدم الناس نساءهم ان كان لا ينفعهم ولو كان ذلك الذى يقول لأصبح بمنى أكثر من ستة

الآن امرنا بالناس . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس رضي الله عنهما اذا قال له زيد بن ثابت انك انت محمد بن عبد الله فقلت نعم قال فلا تفت بذلك فقال ابن عباس اما لا فقل فلا تفت
 الانتم اريد به ان امرنا بالناس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرجع زيد بن ثابت بنحله وقال ما اراكم الا قد صدقت * أخبرنا مالك عن أبي
 الرجال عن امه عن ذاتها ان سيرة ابن عاتكة كانت اذا اجت مع عاتكة تخاف ان يتحس قديمه يوم النحر فافتن فان حزن بعد ذلك لم ينتظر
 من ان يطير فنشقر بين روض حيف . أخبرنا ابن عيينة عن ايوب عن القاسم بن شدان عاتكة رضي الله عنها كانت تامر النساء ان
 يعلمن الا فانه شاة الحبش (١٤٨) . أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار وابراهيم بن ميسرة عن طاوس قال جلست الى ابن عمر

اسم واجتنب حكم الايمان به في الظاهر الا اني اري اذا فعل هذا مرة بعد اخرى ان يعزرو سواء كان مولودا على
 الاسلام ثم ارتد بعد عن الاسلام او كان مشركا فاسلم ثم ارتد بعد الاسلام وسواء ارتد الى يهودية او نصرانية
 او مجوسية او وجد وتعلم الدين لا يظهر دفتي اظهر الاسلام في أي هذه الاحوال كان والى أي هذه الاديان صار
 حقت دمه وحكم له حكم الاسلام ومتى اقام على الكفر في أي هذه الاحوال كان والى أي هذه الاديان صار
 استتب فان اظهر التوبة حكم له حكم الاسلام وان امتنع منها و اقام على الكفر قتل مكانه ساعة بأي اظهر
 الايمان ولو ترك قتله اذا استتب فامتنع ثلاثة ايام او ستة او أكثر ثم اظهر الايمان حقت ذلك دمه وحكم له حكم
 الاسلام ولو ارتد وهو سكران ثم تاب وهو سكران لم يحل حتى يفيق فيتوب مفيقا وكذلك لا يقتل لو ابي
 الاسلام سكران حتى يفيق فيمتنع من التوبة مفيقا فيقتل واذا افاق عرض عليه الايمان فاذا امتنع من التوبة
 مفيقا قتل ولو ارتد مرة لوباع على عقله بغير السكر لم يجبه الوالي ولو مات بذلك الحال لم يمنع ورثته المسلمون ميراثه
 لان رده كانت في حال لا يجري فيها عليه القلم وهو مخالف السكران في هذا الموضع والسكران لو ارتد سكران ثم
 مات قبل يتوب كان ماله فيا ولو تاب سكران ثم مات ورثته من المسلمين ولو تاب سكران لم أجعل بخليته حتى
 يفيق فيتوب مفيقا واجعل توبته توبة أحكم له حكم الاسلام حتى يفيق فان ثبت علم اذ هو والذى اطلب
 منه وان رجع بعد الا فاقتل الكفر ولم يتب قتل (قال الشافعي) ولو ارتد مفيقا قائم أغنى عليه أو برسم أو خجل بعد
 الرد لم يقتل حتى يفيق فيستتاب فان امتنع من التوبة وهو يعقل قتل ولو مات مغلوبا على عقله ولم يتب كان
 ماله فيا (قال) وسواء في الرد والقول عليه الرجل والمرأة والعبد والامه وكل بالغ ممن أقرب بالايان ولده على
 الايمان أو الكفر ثم أقرب بالايان (قال الشافعي) والاقرار بالايان وجهان فمن كان من أهل الاوثان ومن
 لا دين له يدعى أنه دين نبوة ولا كتاب فاذا شهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله فقد أقرب بالايان ومتى
 رجع عند قتل (قال) ومن كان على دين اليهودية والنصرانية فهو لا يعيدون دين موسى وعيسى صلوات الله
 وسلامه عليهم ما وقد بدلو امانه وقد أخذ عليهم فيهم الايمان بمحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكفروا وتركوا
 الايمان به وانواع دينه مع ما كفروا به من الكذب على الله قبله فقد قيل لي ان فيهم من هو مقيم على دينه
 يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله ويقول لم يبعث اليانا طان كان فيهم أحد هكذا فقال أحد منهم
 أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله لم يكن هذا مستكمل الاقرار بالايان حتى يقول وان دين محمد
 حتى أو فرض وأبرأ مما خالف دين محمد صلى الله عليه وسلم أو دين الاسلام فاذا قال هذا فقد استكمل الاقرار
 بالايان فاذا رجع عنه استتيب فان تاب والاقبل وان كان منهم طائفة تعرف بان لا تقر بنبوة محمد صلى الله
 عليه وسلم الاعند الاسلام أو يزعم أن من أقرب بنبوته لمزومه الاسلام فشهد وأن لا اله الا الله وأن محمدا عبده

سبعة يقول لا يشترن
 أحد حتى يكون آخر
 عهده بالبيت فقلت ماله
 أما سمع ما سمع أفعاله
 ثم جلست اليه من العام
 المقبل فسمعت يقول
 زعموا أنه رخص للمرأة
 الحائض أخبرنا سعيد
 عن ابن جريج قال قلت
 لعطاء قول الله تعالى
 لا تقتلوا الصيد وأنتم
 حرم ومن قتله منكم متعمدا
 قتلته فمن قتله خطأ
 أيغرم قال نعم بعظمه بذلك
 حرمت الله ومضت في السنن
 * أخبرنا مسلم وسعيد
 عن ابن جريج عن عمرو بن
 دينار قال رأيت الناس
 يغمرون في الخطأ أخبرنا
 سعيد عن ابن جريج قال
 كان مجاهد يقول ومن
 قتله منكم متعمدا غير ناس
 لمصره ولا امر يد اغيره
 فخطأ به فقد حل
 وايسر له رخصة ومن

قتله ناسيا لمصره أو أراد غير ذلك فخطأ به فذلك العمد المكفر عليه النجم * أخبرنا سعيد بن جريج قال قلت لعطاء
 بخزاة مثل ما قتل من النعم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين قال من أجل أنه أصابه في حرم يدا البيت كفارة ذلك عند البيت
 * أخبرنا سعيد بن جريج عن عمرو بن دينار في قول الله تعالى ففدية من صيام أو صدقة أو نسأله أي تبته شاء وعن عمرو بن دينار قال
 كل شيء في القرآن أو آوؤه أي شاء قال ابن جريج الا قول الله انما حجزاء الذين يحاربون الله ورسوله فليس بخير فيها قال الشافعي رضي الله عنه
 كما قال ابن جريج وغيره في المحاربة في هذا المسألة أقول * أخبرنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها في المتع
 اذا لم يجد هديا ولم يصم قبل عرفة فليصم أيام منى * أخبرنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثل ذلك * أخبرنا سعيد بن سالم

عن سعيد بن بشير عن قتادة عن عبد الله بن حصين عن أبي موسى الأشعري أنه قال في بيضة النعامة يصيبها المحرم صوم يوم أو طعام مسكين
 * أخبرنا سعيد بن سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مثله * أخبرنا سعيد بن جريح عن عطاء الله سمع
 ابن عباس يقول في الضبع كبش * أخبرنا سعيد بن جريح عن ابن جريح عن عبد الله بن عباس يقول أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شعاعا سودا وقضى فيها نبشا * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عبد الله بن عبيد بن عمر عن ابن أبي عمار قال سألت جابر بن عبد الله رضي
 الله عنهما عن الضبع أصيد هي فقال نعم فقلت أتوكل فقال نعم فقلت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم * أخبرنا مالك
 وسفيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الغزال (١٤٩) بعنز * أخبرنا مالك وسفيان

عن أبي الزبير عن جابر أن
 عمر قضى في الأرنب
 بعناق وإن عمر قضى في
 البربوع بحفيرة * أخبرنا
 ابن عيينة أخبرنا خارق
 عن طارق بن شهاب قال
 خرجنا حجاجا (١) فوطأ
 رجل منا يقال له أريد
 ضبا ففرظ ظهره فقدمنا
 على عمر رضي الله عنه
 فسأله أريد فقال عمر
 الحكمي بأريد فيه فقال أنت
 خير مني يا أمير المؤمنين
 وأعلم فقال عمر رضي
 الله عنه إنما أمرتك
 أن تحكم فيه ولم أمرك
 أن تركني فقال أريد
 أرى فيه جدبا فدجع
 الماء والشجر فقال عمر
 رضي الله عنه فذلك فيه
 * أخبرنا سعيد بن سالم
 عن عمر بن سعيد بن
 أبي حسين عن عبد الله
 ابن كثير الداربي عن طلحة
 ابن أبي خضفة عن نافع بن

ورسوله فقد استكملوا الإقرار بالآيمان فإن رجعوا عنه استنجدوا فإن تابوا والاقتلوا (قال) وإنما يقتل من أقر
 بالآيمان إذا أقر بالآيمان بعد البلوغ والعقل (قال) فن أقر بالآيمان قبل البلوغ وإن كان عاقلا ثم ارتد قبل البلوغ
 أو بعده ثم تب بعد البلوغ فلا يقتل لأن آيمانه لم يكن وهو بالغ ويؤمر بالآيمان ويجهده عليه بلا قتل إن لم يفعله
 وإن أقر بالآيمان وهو بالغ سكران من نحر ثم رجع استتب فإن تاب والاقتل ولو كان مغلوبا على عقله بسوى
 السكر لم يستتب ولم يقتل إن أبي التوبة ولو أن رجلا وأمر أنه أقر بالآيمان ثم ارتد أو لم يعرف من ردهما
 أقرارهما كان بالآيمان أو عرف وتر كاعلى البشر ببلاد الإسلام أو بلاد الشرك ثم ولدهما ولد قبل الإقرار
 بالآيمان أو بعد الردة أو بعد ما رجعا عن الردة فذلك كله سواء إذا شهد على أقرارهما بالآيمان بديا شاهدان
 فإن نشأ أولادهما الذين لم يبلغوا قبل إسلامهما على الشرك لا يعرفون غيره ثم ظهر عليهم قبل البلوغ وبعد
 العقل أمروا بالآيمان وجبروا عليه ولا يقتلون إن امتنعوا منه فإذا بلغوا أعلموا أنهم إن لم يؤمنوا قتلوا لأن حكمهم
 حكم الآيمان فإذا لم يؤمنوا قتلوا وهكذا إذا لم يظهر عليهم إلا بعد البلوغ وسواء أى أبويهم أسلم ثم ارتد أو ولد بعد
 إقرار أحد الأبوين بالإسلام والمقر بالإسلام منهما على الإقرار به أو مرتد حكمه حكم الإسلام وهكذا إذا أسلم قبل
 بلوغ الولد أحد الأبوين أو هما (قال) ويقتل المريض المرتد عن الإسلام والعبد والأمة والمكاتب وأم
 الولد والشيخ الفاني إذا كانوا يعقلون ولم يتوبوا ولا تقتل المرأة الحامل حتى تضع ما في بطنها ثم تقتل إن لم تب
 فإذا أبى الرجل أو المرأة المرتدان الرجوع إلى الآيمان قتل مكانه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال من
 بدل دينه فاقتلوه وقال فيما يحل الدم كفر بعد آيمان كانت الغاية التي دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 أن يقتل فيها المرتدان يمنع من الآيمان ولم يكن أن اتوني به ثلاثا أو أكثر وأقل إلا في حال واحدة هي
 الامتناع من الآيمان لأنه قد يمنع من التوبة بعد ثلاث ويتوب مكانه قبل ما يؤخذو بعدما يؤخذ ومن كان
 إسلامه بإسلام أبويه أو أحدهما فإني الإسلام هكذا يعلم أنه إن لم يسلم قتل ولو توني به ساعة ويوما كان أحب إلى
 أن يتأني به من المرتد بعد آيمان نفسه

﴿ الشهادة على المرتد ﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو شهد شاهدان أن رجلا ارتد عن الآيمان أو امرأة
 سثلا فإن كذبا الشاهدين قيل لهما شهدا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وتبرأ مما خالف الإسلام
 من الأديان فإن أقر أباهما لم يكشفهما عن أكثر منه وكان هذا توابعه ما ولو أقر أو تاب قبل منهما
 ﴿ مال المرتد وزوجه المرتد ﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ارتد الرجل عن الإسلام وله زوجة
 أو امرأة عن الإسلام ولها زوج فبغفل عنه أو حبس فلم يقتل أو ذهب عقله بعد الردة أو لحق به الحرب
 أو هرب عن بلاد الإسلام فلم يقدر عليه فسواء ذلك كله فيما بينه وبين زوجته لا تقع الفرقة بينهما حتى غضى

عبد الحرب قال قدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه مكة فدخل دار الندوة في يوم الجمعة وأراد أن يستقرب منها الروح إلى المسجد فالتى
 رداءه على واقف في البيت فوقع عليه طير من هذا الحمام فطاره فانهثرته حية فقتلته فلما صلى الجمعة دخلت عليه أنا وعمان بن
 عفان رضي الله عنه فقال أحكم على في شئ صنعت اليوم في دخلت هذه الدار وأردت أن أستقرب منها الروح إلى المسجد فالتقت رداي
 على هذا الواقف فوقع عليه طير من هذا الحمام فقتلت أن يلطخه بسلحه فطارته عنه فوقع على هذا الواقف الآخر فانهثرته حية فقتلته
 فوجدت في نفسي أني أطربه من منزل كان فيه أمنا إلى موقعة كان فيها حخته فقتلت لعثمان بن عفان كيف ترى في عزيتة عفراء
 تحكم بهما على أمير المؤمنين قال إني أرى ذلك فأمر بهما عمر رضي الله عنه * أخبرنا سعيد بن جريح عن عطاء الله عن عثمان بن عبيد الله

ابن حبيب قتل ابن له حامية بن عباس فقال له ذلك فقال ابن عباس تدينه شاة فتصدق بها قال ابن جريح فقلت لعطاء أمن حمام مكة
 قال نعم أخبر برأسه عن ابن جريح عن يوسف بن ماسك أن عبد الله بن أبي عمار أخبره أنه أقبل مع معاذ بن جبل وكعب الجبار في
 أناس من بني من بيت المقدس بعسرة حتى إذا كنا ببعض الطريق وكعب على نار يصطلي مرت به رجل من جرادة أخذ جرادة بين يديه
 ونسي أحرامه ثم ذكر أحرامه ذاتها فلما قدمنا المدينة دخل القوم على عمر رضي الله عنه ودخلت معهم فقص كعب قصة الجرادة
 على عمر فقال عمر ومن بذلك لعن بذلك يا كعب قال نعم قال ابن حصين إن جريح الجراد قال ما جعلت في نفسك قال درهمين قال نعم
 درهمان خير من مائة جرادة (١٥٠) أخبرنا سعيد عن ابن جريح قال سمعت عطاء يقول سئل ابن

عباس رضي الله عنه
 عن سيد الجرادة في
 الحرم فقال لا ونهي
 عنه قال اما قلت له أو
 رجل من القوم دان
 قومك يأخذونه وهم
 محتبون في المسجد فقال
 لا يعلمون أخبرنا مسلم
 عن ابن جريح عن عطاء
 عن ابن عباس مثله إلا
 أنه قال محتبون (قال
 الشافعي) رضي الله عنه
 ومسلم أصوبهما روى
 الحفاظ عن ابن جريح
 محتبون أخبرنا سعيد
 عن ابن جريح قال أخبرني
 بكر بن عبد الله قال
 سمعت القاسم يقول
 كنت حائسا عند ابن
 عباس فسأله رجل عن
 جرادة قتلها وهو محرم
 فقال ابن عباس فيها قبضة
 من طعام وليأخذن بقبضة
 جرادات ولكن ولو قال
 الشافعي رضي الله عنه

عدة الزوجة قبل يتوب ويرجع إلى الإسلام وإذا انقضت عدتها أقبل يتوب فقد بانت منه ولا سبيل له عليها
 وبشرتها منه فسخ بلا طلاق ومتى ادعت انقضاء العدة في حال يمكن فيها أن تكون صادقة بحال فيصي مصدقة
 ولا سبيل له عليها أن يرجع إلى الإسلام فان قالت بعد يوم أو أقل أو أكثر قد أسقطت ولا أقدمان خلقه أو شيء
 من خلقه ورجع إلى الإسلام فجحد كان القول قولها مع عيناها «قال الربيع» وفيه قول آخر أنها إذا قالت
 أسقطت سقطت من خلقه أو بعض خلقه لم يقبل قولها إلا بان تأتي بأربع نسوة يشهدن على ما قالت لأن هذا
 موضع عيكن أن تراه النساء فيشهدن عليه (قال الشافعي) وإن قالت قد انقضت عدتي بان حضت ثلاث
 حيض في مدة لا يمكن أن تحض فيها ثلاث حيض لم يقبل منها وإذا ادعت ذلك بعد مدة يمكن أن تحض فيها
 ثلاث حيض كان القول قولها مع عيناها (قال الشافعي) ولو ماتت ولم تدع انقضاء العدة قبل رجوع إلى الإسلام
 ثم رجع إلى الإسلام لا يرثها لأنها ماتت وهو مشرك ولو رجع إلى الإسلام قبل انقضاء عدتها كانا على النكاح
 ولا يترك قبل رجوع إلى الإسلام يصيبها حتى يسلم ولو ماتت بعد رجوعه إلى الإسلام ولم تذكر انقضاء العدة
 ورثها ولو كانت هي المرتدة كان القول فيما تحل به وتحرم عليه وتبين منه وتثبت معه كالقول لو كان هو المرتد
 وهي المومنة لا يختلف في شيء إلا أنها إذا ارتدت عن الأيمان فلا نفقة لها في ماله في عدة ولا غيرها لأنها هي التي
 حرمت فرجها عليه وكذلك لو ارتدت إلى نصرانية أو يهودية لم تحل له لأنها لا تتركها عليها وإن ارتدت وشوأنفق
 عليها في عدتها إلا أن الم تبين منه الإغصاء عدتها أو أنه متى أسلم وهي في العدة كانت امرأته وإذا كان يلزمه في
 التي يملك رجوعها بعد طلاق نفقة إلا أنه متى شاء راجعها كانت هكذا في مثل حالها في مثل هذه الحال أو أكثر
 وإذا ارتد أحد الزوجين ولم يدخل بالمرأة فقد بانت منه واليه نوبة فسخ بلا طلاق (١) لأنه لا عدة عليها وإن كان هو
 المرتد فعليه نصف المهر لأن الفسخ جاء من قبله وإن كانت هي المرتدة فلا شيء لها إلا أن الفسخ جاء من قبلها ولو
 ارتدوا أمر أنه يهودية أو نصرانية كانت فيما يحل له منها ويحرم عليه ويلزمها كالمسلمة ولو كانت المسلمة
 بحالها غير أنها المرتدة وهو المسلم لم تحل له حتى تسلم أو ترجع إلى دينها الذي حلت به من اليهودية أو النصرانية
 ولم تبين منه إلا بانقضاء عدتها أو لم تقتل هي لأنها أخرجت من كفر إلى كفر وسواء في هذا الحر المسلم أو العبد
 والحر المسلمة أو الأمة لا يختلفون فيه ولو ارتد الزوج فطلقها في حال رده أو ألى منها أو طاهر أو قد نفيا في
 عدتها أو كانت هي المرتدة ففعل ذلك وقف على ما فعل منه فإن رجع إلى الإسلام وهي في العدة وقع ذلك كله
 عليها وكان بينهما العان وإن لم يرجع حتى تنقض عدتها أو تموت لم يقع شيء من ذلك عليها والتعن ليدرا الحد وهكذا
 إذا كانت هي المرتدة وهو المسلم إلا أنه لا حد على من قذف مرتدة ولو طلقها مسلمة ثم ارتد أو ارتدت ثم راجعها
 في عدتها لم يثبت عليها رجعة إلا أن الرجعة أحداث تحلل له فإذا أحدثه في حال لا يحل له فيه لم يثبت عليها ولو

(١) كذا في النسخ ولعل الوجه وإنه الآن يجعل عدة لقوله فقد بانت منه تأمل

قوله وليأخذن بقبضة جرادات أنما فيها القصة وقوله ولو يقول تحت طقس جأ كثر مما عليك بعد ما أتممت أنه أكثر أسلمت
 مما عليك أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح قال سمعت ميمون بن مهران قال كنت عند ابن عباس رضي الله عنه ما سأله رجل فقال
 أخذت قلة والقيتها ثم طلبتها فلم أجدها فقال ابن عباس رضي الله عنه ما تلك ضالة لا تتبعني
 (ومن كتاب البيوع) أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال المتبايعان بالخيار كل واحد منهما على صاحبه ما لم يتفرقا لا يبيع الخيار أخبرنا ابن جريح قال أُمي على نافع مولى ابن عمر أن
 ابن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا تبايع المتبايعان فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار

قال نافع وكان ابن عمر اذا ابتاع البيع فارد ان يوجب البيع مشى قليلا ثم رجع * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر * وأخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحرث عن حكيم بن حزام رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا وجبت البركة في بيعهما وان كذبا وكتما حقت البركة من بيعهما * أخبرنا الثقة عن حماد بن زيد عن جميل بن مرة عن أبي الوضيء قال كنا في غزاة فباع صاحب لنا فرسا من رجل فلما أردنا الرحيل خاصمه الى أبي برزة فقتل أبو برزة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال خير رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بعد البيع فقال الرجل عمره الله من أنت فقال رسول الله (١٥١) صلى الله عليه وسلم امرؤ من قريش قال وكان أبي

قريش قال وكان أبي يحلف ما الخمار الا بعد البيع * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك ابن أوس بن الحداد انه اتى صرافا بمائة دينار قال فدعاني طلحة بن عبيد الله فترا وضاحتي اضطرف مني وأخذ الذهب بقلبه في يده ثم قال حتى يأتي خازني أو حتى تأتي خازنتي من الغابة قال الشافعي رضى الله عنه أنا شككت وعمر يسمع فقال عمر رضى الله عنه والله لا تغارقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والاهاء بهاء والبر بالبر والتمر بالتمر والاهاء والشعير بالشعير والاهاء وهاء بالبر الشافعي رضى الله عنه قرأته على مالك رضى

أسلمت أو أسلم في العدة بعد الرجعة لم تثبت الرجعة عليها ويحدث لها بعده رجعة ان شاء فتثبت عليها ولو اختلفا بعد انقضاء العدة فقال رجعت الى الاسلام أمس وانما انقضت عدتك اليوم وقالت رجعت اليوم فالقول قولها مع عينا وعليه البينة أنه رجع أمس ولو تصادقا أنه رجع أمس وقالت انقضت قبل أمس كان القول قولها مع عينا ولو رجع الى الاسلام فقالت لم تنقض عدتي الا بعد رجوعه ثم قالت بعد ها قد كانت انقضت عدتي كانت زوجته ولا تصدق بعد اقرارها أنها لم تخرج من ملكه ولو لم يسمع منها في ذلك شيء قبل رجوعه فلما رجع قالت مكانها قد انقضت عدتي كان القول قولها مع عينا

(مال المرتد)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى اذا ارتد الرجل وكان حاضرا بالبلد وله أمهات وأولاد ومديرات ومديرون ومكاتب ومكاتبون وعماليك وحيوان ومال سوى ذلك وقف ذلك كله عنه ومنع اصابه أم ولده وجاريته وغيرها والوقف أن يوضع ماله سوى اثاث الرقيق على يدي عدل ورقيقه من النساء على يدي عدلة من النساء ويؤمر من بلغ من ذكور رقيقه بالكسب وينفق عليه من كسبه ويؤخذ فضل كسبه ويؤمر بذوات الصنعة من جواريه وأمهات أولاده وغيرهم بذلك ويؤاجر من لا صنعة له منهن من امرأة ثقة ومن مرض من رجالهم ونسائهم ومن لم يبلغ كسبا أنفق عليه من ماله حتى ينفق فيقوى على الكسب أو يبلغ الكسب ثم يؤمر بالكسب كما ووصفنا وان كان المرتد هاربا الى دار الحرب أو غير دار الحرب أو متغيبا لا يدري أين هو فسواء ذلك كله يوقف ماله ويبيع عليه الحيوان كله الا ما لا يوجد السبل الى بيعه من أمهات أولاده ومكاتبه أو مرضع لولده أو خادم يخدم زوجته وينفق على زوجته وصغار ولده وزمنهم ومن كان هو محبوسا على نفقتهم من خدمه وأمهات أولاده من ماله ويؤخذ كتابته مكاتبه ويعتقون اذا أدوا وله ولاؤهم ومتى رجع الى الاسلام رد ماله عليه ولم يرد ما بيع من ماله لانه بيع والبيع نظير لمن يصير اليه المال وفي حال لا سبل له فيها على المال واذا انقضت عدته امرأته قطعت عنها النفقة ولم يكن له علم بالسبيل اذا رجع بعد انقضاء عدتها ولو برسم أو غلب على عقله بعد الردة برص به يومين أو ثلاثة فان أفاق والابيع عليه كما يباع على الغائب الهارب وما كسب في ردته فهو كما مال قبل الردة اذا قدر عليه فاذا رجع الى الاسلام دفع اليه ماله كله وان مات أو قتل قبل رجع الى الاسلام خمس ماله فكان النجس لاهل النجس والاربعة لأجناس الجماعة المسلمين وهكذا انصراني مات لا وارث له يخدس ماله فيكون النجس لاهله وأربعة أجناسه للجماعة المسلمين ولو قال ورثة المرتد من المسلمين قد أسلم قبل يموت كفوا البينة فاذا جاؤا بهادف اليهم ماله على

الله عنه صحيحا لاشك فيه ثم طال على الزمان فلم أحفظ حفظا فشككت في خازني أو خازني يقول عنه خازني * أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن مالك بن أوس عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك وقال حتى يأتي خازني قال حفظت لاشك فيه * أخبرنا سفيان عن أيوب عن قتادة عن أبي حسان الاعرج عن ابن عباس قال أشهد أن السلف المضمون الى أجل مسمى قد أحله الله تعالى في كتابه وأذن فيه ثم قال يا أيها الذين آمنوا اذا تباينتم بدين الى أجل مسمى * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون في التمر السنة والستين وربما قال والثلاث فقال من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم قال حفظته كما وصفت من سفيان مرارا

أخبرني من أصدقه عن سفیان أنه قال كُفِلَتْ وقال في الأجل إلى أجل معلوم * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول لا نرى بالسلف بأسا الورق في الورق نقدا * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عمر كان يميزه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند أبي النجهم اليهودي رجل من بني ظفر * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأسا أن يبيع الرجل شيئا إلى أجل ليس عنده أصله * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر مثله * أخبرنا سفیان بن عيينة عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لا تتبعوا إلى العطاء ولا (١٥٣) إلى الأندرو ولا إلى الدياس * أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري رضي الله

عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا المذهب بالذهب الأمثلا تبطل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق الأمثلا تبطل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا منها غائبنا ج * أخبرنا سعيد بن سالم عن موسى بن عبيدة عن سليمان بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يكره بيع الصوف على ظهر الغنم والبن في ضروع الغنم إلا بكيال * أخبرنا سفیان عن ابن طاوس عن أبيه أن ابن عباس سئل عن العنبر فقال إن كان فيه شيء ففيه الخمس * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن أذينة أن ابن عباس رضي الله عنهما قال ليس في العنبر زيادة

موار ينهم وإن لم يأتوا بها فهو على الردة حتى تعلم توبته وإن كانت البينة بمن يرثه لم تقبل وكذلك لو كان أوصى بوصية فقال متى مت فلفلان وفلان كذا ثم مات فشهد الموصي له ماله رجع إلى الإسلام لم يقبل لأنه ما جاز أن أتى نفسه ما جاز الوصية التي قد أبطلت برده ولو كان تاب ثم مات فقيل أرثتم مات مرتدا فهو على التوبة حتى تقوم بينة بأنه ارتد بعد التوبة لأن من عرف بشئ فهو عليه حتى تقوم بينة بخلافه ولو قسم الحاكم ماله في الحالين حين مات وقد عرف ردة فقامت بينة على توبته رجع بها الحاكم على من دفعها إليه حيث كانوا حتى يردوا إلى ورثته وكذلك لو قسمها في موته بعد توبته ثم قامت البينة على ردة بعد التوبة وموته مرتدا رجع الحاكم على ورثته حيث كانوا وأصل وصاياه وأخذ منهم ما أعطاهم من ماله حتى يصير لاهل الخمس والمسلمين

(المكره على الردة)

قال الله تبارك وتعالى من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولأن رجلا أسره العدو فأكرهه على الكفر لم تبين منه أمر أنه ولم يحكم عليه بشئ من حكم المرتد قد أكره بعض من أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم على الكفر فقال له ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ما عذب به فقتل فيه هذا ولم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بإجتناب زوجته ولا بشئ مما على المرتد ولومات المكروه على الكفر ولم تظهر له توبة ببلاد الحرب ورثته ورثته المسلمون ولو أنقلت فرجع إلى بلاد الإسلام قيل له أظهر الإسلام فإن فعل والا كان مرتدا بامتناعه من اظهار الإسلام يحكم عليه بالحكم على المرتد وإذا أسر الرجل أو كان مستأمنًا ببلاد العدو وشهد شاهدان على أنه كان يأكل الخنزير ويشرب الخمر ولم يشهدا على نفس الردة ولا على كلام كفر بين ثم مات ورث ماله ورثته من المسلمين إلا أن يقر وابائه مرتد فيكون ماله فيأفان أقرب بعضهم برده ولم يقر بها بعضهم وزن الذين لم يقرروا نصيبهم من ميراثه ويوقف نصيب الذين أقروا برده حتى تستبان ردة وفيما قول آخر أنه يغم لانهم يصدقون على ما يملكون ولا يوقف ولو شهد عليه شاهدان أنهم ما سمعوا برده وقالوا ارتد مكرها وأراد محمد بن أرواندهم مجوسا لم يغم ماله ورثته من المسلمين ولو قالوا كان مخلي أمنا حين ارتد كانت تلك ردة وغم ماله ولو ادعى ورثته أنه رجع إلى الإسلام لم يقبل منهم إلا ببينة ولو أقاموا بينة على أنهم رأوه في مدة بعد الشهادة بالردة صلى صلاة المسلمين قبلت ذلك منهم ورثته ماله ولو كان هذا في بلاد الإسلام والمراد ليس في حال ضرورة لم أقبل هذا منهم حتى يشهد عليه شاهدان بالتوبة بعد الردة ولم أقبل من ورثته أنه ارتد مسجونًا ولا محدودًا إذ لم تقطع البينة أنه سجن وحده برده

أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكر الجلاء ته ابل من ابل الصدقة قال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقضي الرجل بكره فقلت يا رسول الله إن لم أجد في الأبل إلا جلا خيارا رابعيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطه إياه فان خيار الناس أحسنهم قضاء * أخبرنا الثقة عن سفیان الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عثل معناه * أخبرنا الثقة عن الليث عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنهما قال جاء عبد قبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجر ولم يسمع أنه عبد فخاف سيده يريده فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعدة فاشترى بعدين أسودين ثم لم يبايع أحدا بعده حتى يسأله أعبده هو أو حر

أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عبد الكريم الجزري أخبرنا أن زياد بن أبي مريم مولى عثمان بن عفان أخبرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معه قاله فجاءه فظهر مسان فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم قال هلكت وأهلك فقال يا رسول الله اني كنت أبيع البكرين والثلاثة بالبعير المسن يدابيد وعلت من حاجة النبي صلى الله عليه وسلم الى الظهر فقال النبي صلى الله عليه وسلم فذالك اذا * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن بيعه بعيرين فقال قد يكون البعير خيرا من البعيرين * أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه باع جلاله يدعى عصفيرا بعشرين بعيرا الى أجل * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة باربعة أبعرة مضمونة عليه بوفيهما صاحبها بالربعة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود الانصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي ودخولان الكاهن * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا الا كلب ماشية (١٥٣) أو ضار يانقص من عمله كل يوم قيراطان * أخبرنا مالك

(ما أحدث المرتد في حال رده في ماله) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ارتد الرجل عن الاسلام فلم يوقف ماله فاصنع فيه فهو جائز كما يجوز له في ماله ما صنع قبل الردة فإذا وقف فلا سبيل له على اتلاف شيء من ماله بعوض ولا غيره ما كان موقوفا فان أعتق أو كاتب أو دبر أو اشترى أو باع فذلك كله موقوف لا ينقذه منه شيء في حال رده فان رجع الى الاسلام لزمه ذلك كله الا البيع وإذا فسخ بيعه فقد انفسخ لانه لم يكن محولا بينه وبين ماله في الحال الذي أحدث ذلك فيه حول الجحرا كما كان موقوفا عنه ليقول فعله أن ملكه كان زائلا عنه بالردة ان لم يتب حتى يموت فيصير فيا أو يسلم فيكون على ما كان في ملكه أو لا فلما سلم علمنا أن فعله في بيعه ملك (قال الشافعي) ولو كان في رده في يديه شيء يدعى أنه ملك له ثم أقر بذلك الشيء بعينه لغيره كان لغيره أخذه منه في حال رده وكذلك يلزمه ما أقربه من الدين لاجنبي وكذلك يؤخذ من ماله ما لزم الرجل غير المرتد في ماله ولو قال في عبد من عبيده في حال رده هذا عبد اشتريته أو وهب لي وهو حر كان حرا ولم ينتظر اسلامه بما أقربه لغيره انما أردنا أن نذكر أن ماله بالاسباب متقدم بقره احتياطاً عليه لاجترأه (وفيها قول آخر) أنه اذا جرح عليه فهو كالمنجور في جميع ماله حتى يرجع الى الاسلام فيفك عنه الجرح

(جنابة المرتد) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى المرتد في حال رده على آدمي جنابة عمدا في مثلها قصاص فالجني عليه بالخيار في أن يقتص منه أو يأخذ قدر الجنابة من ماله الذي كان له قبل الردة وما اكتسب بعدها وذلك كله سواء وكذلك ان كانت عمدا الاقصاص فيها وكذلك ما أحرق وأفسد لا آدمي كان في ماله لا تسقط عنه الردة (قال) وان كانت الجنابة خطأ فهي في ماله كما تكون على عاقلة الى أجلها وإذا مات فهي حالة ولا تعقل العاقلة عنه شيئا جناه في حال رده فان كانت الجنابة نفسا فهي في ماله في ثلاث سنين فان قتل أو مات على الردة فهي حالة ولو كانت الجنابة وهو مسلم ثم ارتد فان كانت عمدا فهي جنابته وهو مرتد وان كانت خطأ فهي على عاقلة لان الجنابة لزمهم اذ جنى وهو مسلم ولو ارتد وقتل فأرادولى القتل القتل كان ذلك له وإذا قتله وهو على الردة فإله لمن وصفته من المسلمين وكذلك لو قطع أو جرح أو قصصناه ثم قتلناه على الردة فان عجل الإمام فقتله على الردة أو مات عليها قبل القصاص فلولى الدم والجرح عمدا عقل النفس

(٢٠ - الامسادس) سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا بعد أن تؤبر فتمرها للبائع الا ان يشترط المبتاع * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت فتمرها للبائع الا ان يشترط المبتاع * أخبرنا سفيان عن سلمة بن موسى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال ذلك المعروف ان يأخذ بعضه طعاما وبعضه دنائير * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري * أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها * أخبرنا مالك عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى ترزهي قيل يا رسول الله وما ترزهي قال حتى تحمر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرايت اذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه * أخبرنا الثقفى عن جدي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمرة النخل حتى ترزهي قيل وما ترزهي قال تحمر * أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

نهى عن بيع الثمار حتى تنجوس العاغة * أخبرنا ابن أبي فديلة عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تذهب العاغة قال عنه أن فقلت لعبد الله متى ذلك فقال طلوع الثريا * أخبرنا
سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي معبد أنه أظنه عن ابن عباس أنه كان يبيع الثمر من غلامه قبل أن يطعمه وكان لا يرى بينه وبين غلامه ربا *
أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء عن جابر أن نساء الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه قال ابن
جريح فقلت أخص جابر الخنل أو الثمر قال بل الخنل ولا ترى بل الثمر لا مثله * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن طاوس أنه سمع ابن عمر
يقول لا يباع الثمر حتى يبدو صلاحه وسمعنا عن ابن عباس أنه يقول لا يباع الثمر حتى يطعم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن حميد بن قيس عن
سليمان بن عتيق عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن
النبي صلى الله عليه وسلم مثله (١٥٤)

والجراح في مال الجاني المرتد ولو كان الجاني المرتد عبداً أو أمة فحني على من بينه وبينه القود كان لولي الجاني
عليه الخيار في القود أو أخذ العقل فإن أراد القود فهو له وإن أراد العقل فهو له في رقبة الجاني الآن يفديه
سيده فإن فداه قتل على الردة وإن لم يفده قتل على الردة الآن يتوب فيباع ويعطى ولي الجاني عليه قيمة جانيته
ويرد الفضل إن كان فيه فضل عن الجناية على سيده ولو جنى وهو مرتد بعد ثم عتقه فاختار ولى الدم العقل
ولم يتطرق مولا بان يفديه ببيع مرتد معه وها فاعطى ولي الجناية قيمة جانيته ورد فضل إن كان في غنمه على
سيده فإذا فاق ولم يتب قتل على الردة ولا يباع إلا بالبراءة من الردة والعتة وما أحدث العبد من الجناية في الردة
مخالفة ما أحدث من الدين من قبل أن الجناية لا تسقط عن صبي ولا محجور وعله ولا عبداً لانهم باعوا من الجاني
عليه والدين يسقط عن المحجور وعله وعن العبد ما كانوا في الرق لانه باذن رب الدين
﴿الجناية على المرتد﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ارتد الرجل عن الاسلام فحني عليه رجل جناية
فإن كانت قتلاً فلا عقل ولا قود ويعز لان الحاكم الوالي الحكم عليه وليس للحاكم قتله حتى يستتاب وإن
كانت دون النفس فكذلك ولو جنى عليه مرتد اسم أسلم سمات من الجناية فالجناية هدر لانها كانت غير
ممنوعة بان يحكم فيها العقل أو قود ولو جنى عليه مرتد فاقطع يده ثم تاب ثم قطع رجلاه كان له القود في الرجل
إن شاء لانه جنى عليه مسلماً ولو مات كانت لهم نصف الدية لانه مات من جانيته من جناية ممنوعة وجناية
غير ممنوعة
﴿الدين على المرتد﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كان على المرتد دين بينة قبل الردة ثم ارتد قضى عنه دينه
إن كان حالاً وإن كان إلى أجل فهو إلى أجله الآن يموت فيجل بعوته وكذلك كل ما أقربه قبل الردة لاحد (قال)
وإن لم يعرف الدين بينة تقوم ولا باقرار منه مة تقدم الردة ولم يعرف إلا باقرار منه في الردة فأقراره جائز عليه وما
دان في الردة قبل وقف ماله لزمه وما دان بعد وقف ماله فإن كان من يبيع رد البيع وإن كان من سلف ردف
فإن مات على الردة بطل وإن رجع إلى الاسلام لزمه لاننا علم رجوعه إلى الاسلام أن ماله لم يكن خرج من يده
«قال الربيع» ١ وللشافعي قول آخر أنه إذا ضرب مرتد اسم أسلم ثم مات أنه يدرأ عنه القود بالشبهة ويعزم الدية
(١) قوله وللشافعي قول آخر الخ هذا يناس الجناية على المرتد فعله مؤخر من تقديم تأمل كتبه مستحقة

بيع الثمر حتى يبدو
صلاحه وعن بيع الثمر
بالتمر * قال عبد الله
وحديثنا زيد بن ثابت
أن النبي صلى الله عليه
وسلم أخص في بيع
العرايا * أخبرنا
سفيان عن عمرو بن دينار
عن اسمعيل الشيباني
أو غيره قال بعث مافي
رؤس نخلي بمائة وسق
زاد فلهم وإن نقص
فعلهم فأسأت ابن عمر
فقال نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن
هذا إلا أنه رخص في
بيع العرايا * أخبرنا
مالك عن نافع عن عبد
الله بن عمر عن زيد بن
ثابت رضي الله عنهم أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أخص لصاحب

العريه أن يبيعها بخرصها * أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخص في بيع العرايا في بادون خمسة أو في خمسة أو في شل داود * أخبرنا سفيان عن
يحيى بن سعيد عن يشر بن يسار قال سمعت سهل بن أبي حنيفة يقول نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر إلا أنه رخص في العريه
أن يباع بخرصها عرايا كلها أهلها رطباً * أخبرنا سفيان عن ابن جريح عن عطاء عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع المزابنة والمزابنة ببيع الثمر إلا أنه رخص في العرايا * أخبرنا سفيان عن حميد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين وأمر بوضع الجوائع قال الشافعي رضي الله عنه سمعت سفيان يحدث
هذا الحديث كثيراً في طول مجالسنا له ما لا أحصى ما سمعته يحدثه من كثرته لا يدكر فيه أمر بوضع الجوائع لا يزيد على أن النبي صلى الله عليه
وسلم نهى عن بيع السنين ثم زاد بعد ذلك وأمر بوضع الجوائع قال سفيان وكان حميد يذكر بعد بيع السنين كلاما قبل وضع الجوائع لأحفظه
وكنت أكف عن ذكر وضع الجوائع لاني لا أدري كيف كان الكلام وفي الحديث أمر بوضع الجوائع * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن

سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت فقال له سعد أيهما أفضل فقال البيضاء فنهى عن ذلك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن ثمر التمر بالرطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم ينقص الرطب إذا بيس فقالوا نعم فنهى عن ذلك (ومن كتاب الرشن) * أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه قال رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي الشحم اليهودي. أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سفيان بن عيينة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه «قال الشافعي» رضى الله عنه غنمه زيادته وغرمه هلاكه ونقصه. * أخبرنا الشافعي عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه لا يخالفه

(ومن كتاب البيهقي مع الشاهد الواحد) * أخبرنا عبد الله بن الحرث بن عبد الملك الخزرجي عن سيف بن سليمان المكي عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو في الأموال * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة (١٥٦) بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر سماء فلا يحضر في ذكر اسمه

من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد * أخبرنا إبراهيم بن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن ابن المسيب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد * أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عميرة الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سفيان بن عمرو بن شريك بن سعد بن سعد بن عبد الله عن أبيه عن جده قال وجدنا في كتاب سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد * أخبرنا الشافعي قال وذكر عبد العزيز بن المطلب عن سفيان بن عمرو

على الاسلام فارتد بقتله الى أي دين ارتد وقلته وان تاب وقال آخر منهم من رجع الى دين يظهره كاليهودية والنصرانية استتبته فان تاب قبلت منه وان لم يتب قتلته وان رجع الى دين يستخفى به كالزندقه وما يستخفى به قتلته وان أظهر التوبة لم أقبلها وأحسبه سوى يمين من ولد على الاسلام ومن لم يولد عليه (قال الشافعي) فوافقنا بعض أصحابنا من المدنيين والمكيين والمشرقيين وغيرهم من أهل العلم في أن لا يقتل من أظهر التوبة وفي أن يسوى بين من ولد على الاسلام ومن لم يولد عليه ودان ديناً يظهره أو ديناً يستخفى به لان كل ذلك كفر (قال الشافعي) والحجة على من فرق بين من ولد على الاسلام ومن لم يولد عليه أن الله أنزل حدوده فلم نعلم كتاباً نزل ولا سنة مضت ولا أحداً من المسلمين خالف في الحدود بين أحد من المسلمين ولد على الكفر فحدث اسلاماً أو ولد على الاسلام والقتل على الردة حد ليس للإمام أن يعطله ولا يجوز لأحد الأمان فرضت طاعته ان يفرق بين الحدود والله أعلم

(تكملة الحجة على قائل القول الاول وعلى من قال أقبل اظهار التوبة اذا كان رجع الى دين يظهره ولا أقبل ذلك اذا رجع الى دين لا يظهره) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولولا غفلة في بعض السامعين الذين لعل من نوى الأجر في تبينهم أن يؤجر ما تكلفت لانه انما يكفى في هذين القولين بان يحكي ما يعلم أن ليس فيه ما ذهب يجوز أن يغلط به عالم بحال وان كتاب الله تعالى ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ثم المعقول والقياس يدل على غير ما قال من قال خدا والله أعلم ومن أوجز ما بين به أن الامر على غير ما قيل أن يقال قدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من بدل دينه فاضربوا عنقه فهل يعد وهذا القول أبداً واحداً من معنيين أن يكون من بدل دينه وأقام على تبديله ضربت عنقه كما تضرب أعناق أهل الحرب أو تكون كلمة التبديل فوجب القتل وان تاب كما يوجب الزنا بعد الاحصان وقتل النفس بغير النفس فليس قولك واحداً منهما وأن يقال له لم قبلت اظهار التوبة من الذي رجع الى النصرانية واليهودية ودين أظهره ألا نك على ثقة من أنه اذا أظهر التوبة فقد صحت توبته أو قد يكون يظهرها وهو مشتمل على الكفر ودين النصرانية أو منتقل عنه الى دين يخفيه ولم يثبت قبول من أظهر التوبة وقد كان مستخفياً بالشرك أعلى علم أنت من أن هذا الايتوب توبة صحيحة أم قديتوب

عن أبيه قال وجدنا في كتب سعد بن عباد بن شهد سعد بن عباد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عمرو بن حزم أن يقضى باليمين توبة مع الشاهد * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عبد العزيز بن محمد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد * أخبرنا مسلم بن خالد قال حدثني جعفر بن محمد سمعت الحكم بن عيينة يسأل أبي وقد وضع يده على جدار القبر ليقوم أقضى النبي صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد قال نعم وقضى بها على بين أظهركم قال مسلم قال جعفر في الدين * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشهادة فان جاء بشاهد حلف مع شاهده * أخبرنا سفيان بن عيينة عن خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اغتبا

أنا بشر وانكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقض إلى على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار * أخبرنا سفيان بن عيينة حدثني سالم أبو النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ألفين أحدهم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول ما تدرى ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس ليس لها إلا نصف المهر ولا عدة عليها يعني لمن قال الله تعالى وإن طلقته وهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة وقول الله عز وجل ثم طلقته وهن من قبل أن تمسوهن فالكم عليهن من عدة تعتدونها * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي يحيى عن ابن عباس أنه قال المولى الذي يحلف لا يقرب امرأة أبدا * أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يقول بوقف المولى قال الشافعي رضى الله عنه فاقبل بضعة عشر أن يكونوا ثلاثة عشر وهو يقول من الانصار * أخبرنا سفيان بن عيينة سمعت الزهري قال زعم أهل العراق أن شهادة القاذف (١٥٧) لا تجوز وأشهد لأخبرني سعيد بن

المسيب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لا بكرة تب تقبل شهادتك أو أن تب قبلت شهادتك وسمعت سفيان بن عيينة يحدث به هكذا مراراً ثم سمعته يقول شككت فيه قال الشافعي قال سفيان أشهد لأخبرني به فلان ثم سمي رجلاً فذهب على حفظ اسمه فسألت قال لي عمرو بن قيس هو سعيد بن المسيب وكان سفيان لا يشك أنه سعيد بن المسيب قال الشافعي وغيره يرويه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر رضى الله عنه * أخبرني سفيان بن عيينة قال

توبة حجة فلا يجوز لأحد أن يدعى علم هذا لأنه لا يعلم حقيقة علم هذا أحد من الآدميين غير المؤمن نفسه وإنما تولى الله عز وجل علم الغيب أو رأيت لو قال رجل من استسرى بالكفر قبلت توبته لضعفه في استساراه ومن أعلمه لم تقبل توبته لما انكشف به من الكفر بالله وإن انكشف بالمعصية أو لى أن تنفر القلوب منه ويكاد أن يؤيس من حجة توبته لا نارا وإنما انكشف بالمعاصي سوى الشرك كان أخرى أن لا يقبل ما ألحج عليه هل هي إلا أن هذا ما لا يعلمه الله عز وجل وأن حكم الله تعالى في الدنيا يقول ظاهراً للآدميين وأنه تولى سرارهم ولم يجعل لنبى مرسل ولا لأحد من خلقه أن يحكم إلا على الظاهر وتولى دونهم السرار لا تفراده بلغها وهكذا ألحج على من قال هذا القول وأخبر الله عز وجل عن قوم من الأعراب فقال قالت الأعراب أمانا لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الأيمان في قلوبكم فأعلم أنه لم يدخل الأيمان في قلوبهم وأنهم أظهره ووجهن به دماءهم قال مجاهد في قوله أسلمنا قال أسلمنا خوفاً القتل والسب (قال الشافعي) وأخبر الله جل ثناؤه عن المنافقين في عدد آى من كتابه بظاهر الأيمان والاستسار بالشرك وأخبرنا بأن قد جرحهم بعلمه عنهم بالدرك الأسفل من النار فقال إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار وإن تجد لهم نصيراً فأعلم أن حكمهم في الآخرة النار بعلمه أسرارهم وأن حكمه عليهم في الدنيا (١) أن أظهره والأيمان جنة لهم وأخبر عن طائفة غيرهم فقال واذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلا غرورا وهذا حكاية عنهم وعن الطائفة معهم مع ما حكى من كفر المنافقين منفردا وحكى من أن الأيمان لم يدخل قلوب من حكى من الأعراب وكل من حقن دمه في الدنيا بما أظهر مما يعلم جل ثناؤه خلافة من شركهم لأنه أبا أنه لم يول الحكم على السرار غدره وأن قد ولى نبى الله صلى الله عليه وسلم على الظاهر وعاشرهم النبى صلى الله عليه وسلم ولم يقتل منهم أحدا ولم يحبس به ولم يعاقبه ولم يمنعهم من الإسلام إذا حضروا القتال ولا من حكة المؤمنين وموارثهم والصلاة على موتاهم وجميع حكم الإسلام وهو لا من المنافقين والذين في قلوبهم مرض والأعراب لا يدينون ديناً يظهر بل يظهرون الإسلام ويستخفون بالشرك والعطيل قال الله عز وجل يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم اذ يبيتون ما لا يرضى من القول فإن قال قائل فلعل من سميت لم يظهر شركه سمعه منه آدمى وإنما أخبر الله

(١) قوله وأن حكمه عليهم في الدنيا الخ لعلمه أصله وأن حكمه عليهم في الدنيا أن أظهره والأيمان أن الأيمان الخ تأمل

أخبرني الزهري فلما قست سألت فقال لي عمرو بن قيس وحضر المجلس معي هو سعيد بن المسيب رضى الله عنه قلت لسفيان أشككت حين أخبرك سعيد بن المسيب قال لا هو كما قال غير أنه قد كان دخلني الشك * وأخبرني من أتق به من أهل المدينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما جلد الثلاثة استتابهم فرجع أنان فقصل شهادتهم وأبى أبو بكر أن يرجع فرد شهادته * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير أنهم قالوا لا يلحق المختلعة الطلاق في العدة لأنه طلق ما لا يملك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال لكل مطلقة معة إلا التي فرض لها الصداق ولم يدخل بها فحسبها نصف المهر * أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا سمعت الشافعي يقول سئل أبو حنيفة عن الصائم يأكل ويشرب ويطأ إلى اطلاع الفجر وكان عنده رجل نبيل فقال رأيت أن طلع الفجر نصف الليل فقال الزم الضمت بأعرج * أخبرني عبد الله بن مؤمل عن ابن أبي مليكة قال كتبت إلى ابن عباس من الطائف في جاريتين ضربت أحدهما الأخرى ولا شاهد عليهما فكتب إلى أن أحبسهما بعد العصر ثم أقرأ عليهما ما أن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم عن قايلا ففعلت فاعترفت

أخبرنا محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير عن عبد بن ركانة بن عبد بن يذلق امرأته ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني طلق امرأتي البتة والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أردت الا واحدة فقال ركانة والله ما أردت الا واحدة فرددتها اليه * أخبرنا مالك بن أنس عن داود بن الحصين أنه سمع أبا غطفان المري قال اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع الى مروان بن الحكم في دار فقي باليمن علي زيد بن ثابت علي المنبر فقال زيد أحلف له مكاني فقال مروان لا والله الا عند مقاطع الحقوق فجعل زيد يحلف ان حقه لحق وبأبي ان يحلف علي المنبر فجعل مروان يعجب من ذلك قال مالك رضي الله عنه كره زيد صبر الجين * أخبرنا مالك بن أنس عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل ان سهل بن (١٥٨) أبي حنيفة أخبره ورجال من كبار عقومه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحو لصة ومحيصة

وعبد الرحمن تحلفون وتتحققون دم صاحبكم قالوا لا قال فحلف يهود * أخبرنا سفيان بن عيينة والثقفى عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالنصارى فلما لم يحلفوا وارد الايمان علي يهود * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن رجلا من بني سعد بن لث أجرى فرسا فوطئ علي اصبع رجل من جهينة فترى منها فأت فقال عمر الذين

أسرارهم (١) فقد سمع من عدة منهم الشريك وشهد به عند النبي صلى الله عليه وسلم فنهزم من بعده وشهد شهادة الحق فتر كره رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أظهر ولم يقفه علي أن يقول أقرو ومنهم من أقرب بما شهد به عليه وقال تبث الي الله وشهد شهادة الحق فتر كره رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أظهر ومنهم من عرف النبي صلى الله عليه وسلم عليه (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن الزهري عن أسامة بن زيد وقال شهدت من نفاق عبد الله بن أبي ثلاثة مجالس فان قال قائل فقد قال الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم ولا تنصل علي أحد منهم مات أبدا ولا تنقم علي قبره انهم كفروا بالله الي قوله وهم كفرون قيل فهذا بين ما قلنا وخلاف ما قال من خالفنا فأمره أن لا يصلي عليهم فان صلاته باي هو وأي مخالفة صلاة غيره وأرجو أن يكون قضى اذا أمره بترك الصلاة علي المنافقين أن لا يصلي علي أحد الا غفر له وقضى أن لا يغفر لامقيم علي شرك فنهزم عن الصلاة علي من لا يغفر له فان قال قائل ما دل علي هذا قيل لم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليهم مسلما ولم يقتل منهم بعد هذا أحد اوترك الصلاة مباح علي من قامت بالصلاة عليه طائفة من المسلمين فلما كان جائز أن يترك الصلاة علي المسلم اذا قام بالصلاة عليه بعض المسلمين لم يكن في ترك الصلاة معنى يغير ظاهر حكم الاسلام في الدنيا وقد عاشرهم حذيفة فعرفهم بأعيانهم ثم عاشرهم مع أبي بكر وعمر رضي الله عنهم ما وهم يصلون عليهم وكان عمر رضي الله عنه اذا وضعت حنازة فرأى حذيفة فان أشار اليه أن اجلس جلس وان قام معه صلى عليه امر ولا يمنع هو ولا أبو بكر قبله ولا عثمان بعده المسلمين الصلاة عليهم ولا شي من أحكام الاسلام ويدعها من تركها يعني ما وصفت من أنهم اذا أبيع تركها من مسلم لا يعرف الا بالاسلام كان أجوز تركها من المنافقين فان قال فاعمل هذا النبي صلى الله عليه وسلم خاصة قيل فلم يقتل أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي رضي الله عنهم ولا غيرهم منهم أحد اولا بمنعه حكم الاسلام وقد أعلمت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي اشترأب النفاق بالمدينة (قال الشافعي) ويقال لأحدان قال هذا ما ترك

(١) قوله فقد سمع الخ هو الجواب عن الايرادوا لأظهر قلنا قد سمع الخ ومثل هذا التعبير كثير في عبارات المتقدمين وقوله من مسلم ومن المنافقين المقام لعل في فعلها بعناها تأمل

ادعى عليهم تحلفون خمين يمينامات منها فابوا ونحزوا من الايمان فقال للاخيرين احلفوا أأنتم فابوا (ومن كتاب اختلاف رسول الحديث) وترك المعاد منها * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى عن الطيب قبل زيارة البيت وبعد الجرة قال سالم فقلت عائشة رضي الله عنها طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي لا حرامه قبل أن يحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق * أخبرنا ابن عيينة عن زياد بن علاقة عن عمه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح والنخل باسقات قال الشافعي رضي الله عنه يعني بقاف * أخبرنا سفيان عن مسعر بن كدام عن الوليد بن سري عن عمرو بن حريث قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح والليل اذا عسعس قال الشافعي رضي الله عنه يعني يقرأ في الصبح اذا الشمس كورت * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني محمد بن عباد بن جعفر أخبرني أبو سلمة بن سفيان وعبد الله بن عمر والعاذي عن عبد الله بن السائب قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح بسورة المؤمنين حتى اذا جاء ذكر موسى وهرون أودع عيسى أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فحذف فركع قال وعبد الله بن السائب حاضر ذلك * أخبرنا سفيان ثنا أبو يعقوب عن

مسلم عن مسروق عن عائشة قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنتهى وتره إلى السحر * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الحرث بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالجم فسجد وسجد الناس معه الأرجل قال أراد الشهرة * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت أنه قرأ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجم فلم يسجد فيها * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلاً قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فسجد فسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم قرأ آخر عنده السجدة فلم يسجد فلم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله قرأ فلان عندك السجدة فسجدت وقرأت عندك السجدة فلم تسجد فقال النبي صلى الله عليه وسلم كنت أماً ما فلو سجدت سجدت * أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين مكة والمدينة أمانة لا يخاف إلا الله يصلي ركعتين * أخبرنا سيفان عن (١٥٩) الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت أول

ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيد في صلاة الحضرة وأقرت صلاة السفر قلت فما شأن عائشة كانت تتم الصلاة قال إنها تأولت ما تأول عثمان رضي الله عنه * أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر فأفطر الناس معه وكانوا يأخذون بالأحدث فأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا عبد العزيز بن

رسول الله صلى الله عليه وسلم على أحد من أهل دهره لله حدا بل كان أقوم الناس بما افترض الله عليه من حدوده صلى الله عليه وسلم حتى قال في امرأة سرق فتشفع لها أنما هلك من كان قبلكم أنه كان إذا سرق فيهم الشر يغتر كوه وإذا سرق فيهم الوضع قطعوه وقدأ من بعض الناس ثم ارتد ثم أظهر الإيمان فلم يقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتل من المرتدين من لم يظهر الإيمان وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله فأعلم أن حكمهم في الظاهر أن تمتع دماؤهم بأظهار الإيمان وحسابهم في المغيب على الله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل تولى منكم السرار ودرأ عنكم (١) بالبينات فتوبوا إلى الله واستروا بستر الله فانه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله عز وجل وقال صلى الله عليه وسلم إنما أنا بشر مثلكم وإنكم تختصمون إلي فليحل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار فأعلم أن حكمه كله على الظاهر وأنه لا يحل ما حرم الله وحكم الله على الباطن لأن الله عز وجل تولى الباطن وقال عمر بن الخطاب رجل أظهر الإسلام كان يعرف منه خلافة في لا حسبك متعونا فقال أما في الإسلام ما عاذني فقال أجل أن في الإسلام ما عاذ من استعاذ به قال ولولم يعلم قائل هذا القول شأهما وصفنا إلا أنه وافقنا على قتل المرتد وأن يجعل ماله فأفكان حكمه عنده حكم المحارب من المشركين وكان أصل قوله في المحارب أنه إذا أظهر الإيمان في أي حال ما كان إيساراً وتحت سيفاً أو غيرها أو على أي دين كان حقن دمه كان ينبغي أن يمنع من أن يقتل من أظهر الإيمان بأي حال كان وإلى أي دين كان رجع «قال الربيع» إذا قال بعض الناس فهم المشركون وإذا قال بعض أصحابنا أو بعض أهل بلدنا فهو مالك

(١) خلاف بعض الناس في المرتد والمردة.

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وخالفنا بعض الناس في غير ما خالفنا فيه بعض أصحابنا من المرتد والمردة فقال إذا ارتدت المرأة الحرة عن الإسلام حبست ولم تقبل وأن ارتدت الأمة تخدم القوم دفعت إليهم وأمرها (١) لعله بالشبهات وحرر الرواية اهـ كتبه محمده

محمد عن عمار بن غزيرة عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن معاذ رضي الله عنه قال قال جابر بن عبد الله كذا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمان غزوة تبوك ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسير بعد أن أفضى إذا هو بجماعة في ظل شجرة فقال ما هذا الجماعة قالوا رجل صائم أجهد الصوم وكلة نحوها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصوم في السفر * أخبرنا سيفان عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس من أمة صام في السفر * أخبرنا مالك عن سفيان بن عمار عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الناس في سفره عام الفتح بالفطر وقال تقوا العدو كم فصام النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو بكر يعني ابن عبد الرحمن قال الذي حدثني لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالبحر يصب فوق رأسه الماء من العطش أو من الحرق فيقبل يا رسول الله إن طائفة من الناس صاموا حين صمت فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكديد دعا بقدر فشرب فأفطر الناس * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس معه فقبل

له يا رسول الله ان الناس قد شق عليهم الصيام فعدا بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون فأفطر بعض الناس وصام بعض فبلغه أن ناسا صاموا فقال أولئك العصاة «قال السافعي» وفي حديث الثقة عن الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال خر جرس رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح في رمضان إلى مكة فصام وأمر الناس أن يفطروا وقال تقووا العدوكم فقيس ان الناس أنوا أن يفطروا حين صمت فعدا بقدر من ماء فشرب ثم ساق الحديث «أخبرنا الثقة عن جعفر بن أنس رضى الله عنه قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ففنا الصائم ومننا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم» أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال أسرا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني عقيل وكانت ثقيف قد أسرت رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ففداه النبي صلى الله عليه وسلم بالرجلين اللذين أسرتهم ما ثقيف» أخبرنا غير واحد من ثقات أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب (١٦٠) الانصاري عن أبي بن كعب قال قلت يا رسول الله اذا جامع أحدنا فأكسل فقال النبي صلى الله عليه وسلم

يفسل المرأة منه وليتوضأ ثم ليصل «أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان أبا موسى الأشعري رضى الله عنه أتى عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها فقال لقد شق عليّ اختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في أمر إني لأعظم أن أستقبلك به فقالت ما هو ما كنت سأثلا عنه أملك فسلني عنه فقال لها الرجل يصبأ أهله ثم يكسل ولا ينزل قالت اذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل فقال أبو موسى لا أسأل عن هذا أحدا بعدك أبدا» أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني ابراهيم بن محمد بن يحيى بن زيد بن ثابت عن خارجة ابن زيد عن أبيه عن أبي بن كعب أنه كان يقول ليس على من لم ينزل غسل ثم نزع عن ذلك أبي قبل أن يموت «أخبرنا الثقة عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سهل بن سعد الساعدي قال بعضهم عن أبي بن كعب ووقفه بعضهم على سهل بن سعد قال كان الماء من الماء شأني أول الاسلام ثم ترك ذلك بعد وأمر بالغسل اذا مس الختان الختان» أخبرنا سفيان عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري رضى الله عنه سأل عائشة رضى الله عنها عن إلقاء الختانين فقالت عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التقى الختانان أو مس الختان فقد وجب الغسل «أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم ثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن عائشة رضى الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا قعد بين الشعب الأربع ثم أرق الختان الختان فقد وجب الغسل» أخبرنا الثقة عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أو يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة قالت اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل قالت عائشة رضى الله عنها ففعلته أنا والنبي صلى الله عليه وسلم فافعلنا «أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم

يفسل المرأة منه وليتوضأ ثم ليصل «أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان أبا موسى الأشعري رضى الله عنه أتى عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها فقال لقد شق عليّ اختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في أمر إني لأعظم أن أستقبلك به فقالت ما هو ما كنت سأثلا عنه أملك فسلني عنه فقال لها الرجل يصبأ أهله ثم يكسل ولا ينزل قالت اذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل فقال أبو موسى لا أسأل عن هذا أحدا بعدك أبدا» أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني ابراهيم بن محمد بن يحيى بن زيد بن ثابت عن خارجة ابن زيد عن أبيه عن أبي بن كعب أنه كان يقول ليس على من لم ينزل غسل ثم نزع عن ذلك أبي قبل أن يموت «أخبرنا الثقة عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سهل بن سعد الساعدي قال بعضهم عن أبي بن كعب ووقفه بعضهم على سهل بن سعد قال كان الماء من الماء شأني أول الاسلام ثم ترك ذلك بعد وأمر بالغسل اذا مس الختان الختان» أخبرنا سفيان عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري رضى الله عنه سأل عائشة رضى الله عنها عن إلقاء الختانين فقالت عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التقى الختانان أو مس الختان فقد وجب الغسل «أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم ثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن عائشة رضى الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا قعد بين الشعب الأربع ثم أرق الختان الختان فقد وجب الغسل» أخبرنا الثقة عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أو يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة قالت اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل قالت عائشة رضى الله عنها ففعلته أنا والنبي صلى الله عليه وسلم فافعلنا «أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم

هذا أحدا بعدك أبدا» أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني ابراهيم بن محمد بن يحيى بن زيد بن ثابت عن خارجة ابن زيد عن أبيه عن أبي بن كعب أنه كان يقول ليس على من لم ينزل غسل ثم نزع عن ذلك أبي قبل أن يموت «أخبرنا الثقة عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سهل بن سعد الساعدي قال بعضهم عن أبي بن كعب ووقفه بعضهم على سهل بن سعد قال كان الماء من الماء شأني أول الاسلام ثم ترك ذلك بعد وأمر بالغسل اذا مس الختان الختان» أخبرنا سفيان عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري رضى الله عنه سأل عائشة رضى الله عنها عن إلقاء الختانين فقالت عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التقى الختانان أو مس الختان فقد وجب الغسل «أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم ثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن عائشة رضى الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا قعد بين الشعب الأربع ثم أرق الختان الختان فقد وجب الغسل» أخبرنا الثقة عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أو يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة قالت اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل قالت عائشة رضى الله عنها ففعلته أنا والنبي صلى الله عليه وسلم فافعلنا «أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم

في بعض أسفاره فانقطع عقدي فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه وليس معهم ماء فزلت آية التيمم . أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال تيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب . أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فزلت آية التيمم فتمننا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب . أخبرنا الرازي عن محمد بن أبي الحويرث عبد الرحمن بن معاوية عن الأعرج عن ابن الصمة قال مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فتمسح بجماداتهم ووجهه وذراعيه . أخبرنا الثقة يحيى بن حسان أنبا ناجدا بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٦١) كان وجعا فأمر أبا بكر أن يصلي بالناس فوجد النبي

صلى الله عليه وسلم خفة فجاء فعقد إلى جنب أبي بكر فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر وهو قاعد قائم . أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد المجيد عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه لا يخالفه . أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنهم خرجوا يشعونه وهو مريض فصرى جالس فاصلا خلفه جلوسا . أخبرنا ابن أبي فديك عن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم عاشوراء ويأمر بصيامه . أخبرنا مالك عن

الحبس حقا قال وقلت له هل تعدوا الحرة أن تكون في معنى ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه فتكون مبدلة دينها فتقتل أو يكون هذا على الرجل دونها فن أمره بحبسها وهل رأيت حبسا قط هكذا إنما الحبس ليبين لك الحد فقد بان لك كفرها وإن كان عليها قتل قتلها وإن لم يكن فالحبس لها أظلم قال فتقول ماذا قلت أقول إن قتلها نص في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله من بدل دينه فاقتلوه وقوله لا يحل دم امرئ مسلم إلا بحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس كانت كافرة بعد إيمان فحل دمها كما إذا كانت زانية بعد إحصان أو قاتلة نفس بغير نفس قتلت ولا يجوز أن يقيم عليها حد ويعطل الآخر وأقول القياس فيها على حكم الله تبارك وتعالى لو لم يكن هذا أن تقتل وذلك أن الله تعالى لم يفرق بينها وبين الرجل في حد . قال الله تبارك وتعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » وقال جل ذكره « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » وقال « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » فقال المسلمون في الآتي يرمين المحصنات بجلدن ثمانين جلدة ولم يفرقوا بينها وبين الرجل يرمي فكيف فرقت بينها وبين الرجل في الحد (قال الشافعي) عفا الله عنه فقلنا النص على القياس عليك وأنت تدعي القياس حيث تخالفه فقال أما إن أبا يوسف قد قال قولكم فرغم أن المرتدة تقتل فقلت أرجو أن يكون ذلك خيرا له (قال الشافعي) ما يزيد قوله قولنا قوة ولا خلافه وهنا وقلت لبعض من قال هذا القول قد خالفتم في المرتدة أيضا الكتاب والسنة في موضع آخر قلت أليس الأحياء مال لكن أموالهم قال بلى قلت وانما نقل الله ملك الأحياء إلى وراثتهم بعد موتهم لأن الميت لا يملك قال بلى قلت فالحي خلاف الميت قال نعم قلت أفرايت المرتدة معاني دار الإسلام أسيرا أو هاربا أو معتمدا بعد الردة أليس على ملك ماله لا يورث لانه حي ولا يحل دينه المؤجل قال بلى قلت أفرايت إذا ارتد بطرسوس وحق بدار الحرب نراه فترهب أو كان يقاتل ونحن نراه أيشك أنه حي قال لا قلت وانما ورث الله عز وجل الأحياء من الموتي قال إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فها نصف ماله وهو يرثها إن لم يكن لها ولد وقال عز وجل ولكم نصف ماله أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن قال نعم قلت فكيف زعمت أن المرتدة يورث كما يورث الميت ويحل دينه المؤجل وتعتق أمهات أولاده ومدبريه في حقوقه بدار الحرب ونحن على يقين من حياته أيشك عليك أن هذا خلاف كتاب الله عز وجل أن ورثت من حي وانما ورث الله الموتي والموتى خلاف الأحياء وفي توريثك من حي خلاف حكم الله عز وجل والدخول فيما عبت على من سجل أنك تتبع حكمه قال ومن هو قلت عمر وعثمان قضيا في امرأه المفقودة تبرص أربع سنين ثم تعد عدة المتوفى ثم تسكن والمفقود من لا يسمع له بذكر وقد

(٢١ - الام سادس) هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان يوم عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وأمر بصيامه فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك يوم عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه . أخبرنا سفيان عن الزهري عن جدي بن عبد الرحمن قال سمعت معاوية ابن أبي سفيان يوم عاشوراء وهو على المنبر يبرر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أخرج من كه قصص من شعر يقول ابن علقمة بأهل المدينة لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول إنما هلك بنوا إسرائيل حين اتخذوا ناسا وهم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا اليوم يقول إني صائم فمن شاء منكم فليصم . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جدي بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية

ابن ابي سفيان عام حج وهو على المبر يقول بالاهل المدينة أين علمواكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هبتا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه وأصابكم من شاة فليصم ومن شاة فليظن * أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث يعني ابن سعد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء فقال النبي صلى الله عليه وسلم كان يوم يصومه أهل الجاهلية فمن أحب منكم أن يصومه فليصمه ومن كره فليدعه * أخبرنا ابن عتبة أنه سمع عبيد الله بن أبي ربيعة يقول سمعت ابن عباس يقول ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام يوماً يتحرى صيامه على الأيام الا هذا اليوم يعني يوم عاشوراء * أخبرنا سفيان عن الزهري عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي قال وكان (١٦٣) الحسن أرضاهما عن أبيهما أن علياً رضي الله عنه قال لابن عباس ان رسول الله

يكون الاغلب من هذا انه مات وقد فرق بين المرأة وزوجها بأشياء من يحترق عن جاعها وغير ذلك فصلا الضرر وفي دهنه مفعودا ضرر قد يغلب على الظن موته فقلت لا يجوز أن يؤذن لها تسكع بعد مده وان ظالت حتى تكون على يقين من موته لان الله عز وجل إنما جعل عليها العدة بعد موته ثم قلت براءك لا متقدم لك فيه وقضيت قولك وحده ثورث من الخي في ساعته من نهار وانما ورث الله عز وجل من الموتي فلو لم ترد على هذا كنت لم تبع من قول الامامين شيئاً الا دخلت في أعظم منه وأولى بالعب وقلت له أنت زعم أن القول الذي لا كتاب فيه ولا سنة لا يجوز الا جبراً لازماً أو قياساً (١) فقولك في المرأة لا تقبل خبر قال لا الآية انا الخي بار الحرب لم أقدر على قتله ولا استتابته قلت أفرايت اذا هرب في بلاد الاسلام أتقدر في حال هربه على قتله أو استتابته قال لا قلت وكذلك لو عتد بعد الردة أو غلب على عقله بمعنى لم تكن قادراً على قتله ولا استتابته قال نعم قلت فالحيلة التي اعتكلت بها من أنك لا تقدر على قتله ولا استتابته في هذين المعنيين ولا تزال تقسم ميراثه فيهما وحكت عليه حكم الموتي فلا أسمع قولك مع خلافة الكتاب الا يتناقض وهذا الذي عبت على غيرك أقل منه (قال) وقلت له أرايت لو كانت ردته وحقه بدار الحرب فوجب عليه حكم الموتي أما كان يلزمك لو رجع بعد حوقه بدار الحرب تأبأ أن تنص على حكم الموتي قال لا أمضي ذلك عليه وقد رجع قلت فردته اذا عتبه وحقه لا يوجب حكم الموتي عليه (قال الشافعي) وقلت لبعضهم أرايت اذا حكمت عليه وهو بدار الحرب حكم الموتي فأعققت أمهات أولاده ومدر به وأحلت دينه البعيد الأجل وقسمت ميراثه بين ورثته ثم رجع تأبأ وذلك كله قائم في أيدي من أخذه وأمهات أولاده والمدر بون حضور هل يجوز في حكم مضي الا أن تردده وتنفذه قال لا قلت ففصل في هذا أيها شئت أن شئت فهو نافذ وان شئت فهو مردود قال بل نافذ في مدر به وأمهات أولاده ولا يرجعون رقيقاً وفي دينه فلا يرجع الى أحله وان وجدته قائماً بعينه لان الحكم ينفذه وما وجدته في أيدي ورثته ردده لانه ماله وهو حي فقلت له انما حكمت في جميع ماله الحكم في مال الميت فكيف أنفذت بعضاً ورددت بعضاً أرايت لو قال قائل بل أنفذو زنته لانهم يعودون عليه في حاجته ويرثهم ولا أنفذ لغريمائه ولا مدر به ولا أمهات أولاده لا يكون أقرب الى أن يكون أعقل بشئ منكم وان كان هذا مما لا يجوز لا أحد أن يقتي به (قال) وقلت له أيعبد المرتدان يكون كافراً أم مؤمناً قال بل كافر قلت فقد أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فكيف

صلى الله عليه وسلم
نهي عن تسكاح المتعة
وعن لحوم الخنزير الا هله
* أخبرنا سفيان عن
اسماعيل بن أبي خالد عن
قيس بن أبي حازم قال
سمعت ابن مسعود رضي
الله عنه يقول كنا نعزو
مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم وليس معنا سدا
فلو دنا ان نختص
فهمنا عن ذلك رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ثم رخص لنا أن نسلخ
المراة الى أجل بالنسئ
* أخبرنا سفيان عن
الزهري عن سالم عن أبيه
عن عامر بن ربيعة قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا رأيتم
الخنزرة فقوموا لها حتى
تخلفكم أو توضع * أخبرنا
مالك عن يحيى بن سعيد
عن واقد بن عمرو بن سعد
ابن معاذ عن نافع بن جبير
عن مسعود بن الحكم عن

(١) قوله فقولك في المرأة لا تقتل الخ لعله في المرتد لا يقتل لأن الكلام مع الخصم على المرأة قد اتهمى وهو الا في ثورث المرتد اذا الحق بدار الحرب كما يدل عليه الجواب وبقية الكلام تأمل اه معصحه

علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الخنزرة ثم جلس * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم الخنايا بعد ثلاث ثم قال بعد كلوا ورتدوا وادخروا * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن واقد بن عبد الله انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الخنايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر فذكر ذلك لعمره رضي الله عنهما فقالت صدق سمعت عائشة تقول دف ناس من أهل البادية حضرة الا حتى في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخروا الثلاث وصدقوا بما بيني قالت قلنا كان بعد ذلك قيل لرسول الله لقد كان الناس ينتفعون من خناياهم يحملون منها الولد ويتخذون منها الأسمعة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذاك أو كما قال قالوا يا رسول الله

ثم يتنازع أهل طرم الخديعة ثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يتكلم من أجل العاقبة التي دنت حضرة الانبياء فكلوا
واذنوا وصدقوا أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن النعمان بن مرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تقرؤون في الشارب
والزاني والشارب ذلك قبل أن تزن الحرد فقال الله ورسوله أعلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فواحش رفقهم عقوبه وأسر السرفة
الذي يصرق صلاته ثم ساق الحديث أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يقول الرجل في كتاب الله حتى على كل من رآه إذا أحسن من الرجال والنساء إذا قامت عليه البيئة أو كان الخليل أو الاعتراضي
أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قال عمر بن الخطاب (١٦٣) رضي الله عنه أيكم أن تمهلكوا

عن آية الرجم أن يقول
قاتل لا تشبهوا في
كتاب الله فقد رجم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ورجنا فوالذي
نفسى بيده لولا أن يقول
الناس زاد عرف في كتاب
الله لكتبها الشيخ
والسجدة إذا زينا
فارجوهما البتة فأنقذ
قرأناها أخبرنا مالك
وابن عيينة عن ابن
شهاب عن عبيد الله بن
عبيد الله عن أبي هريرة
وزيد بن خالد وزاد
سفيان وشبل أن رجلا
ذكر أن ابنه زنى بامرأته
رجل فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لا قضين بينكما بكتاب
الله فلد ابنه مائة وغريمه
عاما وأمر أنيسا أن
يغدو على امرأة الآخر
فإن اعترفت فارجهما
فاعترفت فارجهما
أخبرنا عبد الرهاب

ورث المسلم من الكافر قال قد كانت أثبت له حرمة الاسلام قلت أفرأيت لم يات بهض ولده وهو
حرم تدأورته منه قال لا لأنه كافر قلت ما بعدك والله يصلحنا وإياك من أن تقف على تصحيح قول
نفسك أو تتبع السنة ان زعمت أن حاله ان ثبت له حرمة الاسلام حال المسلمين في أن يورث بعد ذلك فكذلك
يتبني له أن يورث وإن زعمت أن انتقاله عن الاسلام منه ذلك ثم حول حكمه حتى صيرت قتله وتجعله في أسوأ
من حال المشركين والمحاربين لأن الله أن تدعهم من القتل وليس التبركة منه فكيف ورثته منه مسلما وهو كافر
(قال الشافعي) رحمه الله فقال أو قال بعض من حضره ممن يقول بقوله أو هبنا انما أخذنا بهذا أن علينا رضي الله
عنه قتل مرتدا وأعطى ورثته من المسلمين ميراثه فقلت له سمعت من أجل العلم بالحديث منكم من رجم أن
الحفاظ لم يفظوا عن علي رضي الله عنه قسم ماله بين ورثته من المسلمين وتخاف أن يكون الذي زاد هذا غلط
وقلت له أرايت أصل مذهب أهل العلم أليس إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يكن في أحديعه حجة
قال بلى قلت فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فكيف خالفته (قال
الشافعي) رحمه الله فقال فعليه أن يراد الكافر الذي لم يكن أسلم فقلت له أفترى في الحديث دلالة على ذلك قال قد
يحتمل قلت فإن جاز هذا لك لم يجز إلا أن يكون المرتد ورثته ولو زوجته لو ماتوا مسلمين وهو في ردة ويكون
حكمه حكم المسلمين في الميراث قال ما أقول بهذا قلت أجل ولا أن تحول الحديث عن ظاهره بغير دلالة فيه
ولا في غيره عن الحديث عنه ولو جاز جاز أن يقال هذا في أهل الأوثان من المشركين خاصة فاما أهل الكتاب
فإنهم المسلمون كما ينكحون نساءهم قال فانما قلت ذلك لشيء رويته عن علي رضي الله عنه ولعل عليا قد علم
قول النبي صلى الله عليه وسلم قلت أفعلت عليا رضي الله عنه روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فتقول
قد رواه ولم تقل ذلك إلا بعلم قال ما علمت قلت فيمكن أن يكون علي رضي الله عنه لم يسمعه قال نعم وهو أشبه أن
لا يكون ذهب عليه (قال الشافعي) رحمه الله فقيل له ليس بثابت عن علي رضي الله عنه وقد كتبونا على أنه ثابت
فلم يكن لك فيه حجة وبعد عليك بأكثر من حجة فان كانت فيها حجة لزمك ما زعمت أنه يلزمك وغيرك وإن
لم يكن فيها حجة استدلت على أنك لم تتجش بشئ تجوز الحجته قال وما هو قلت روى عن معاذ بن جبل رضي الله
عنه أنه ورث مسلما من كافر أحسبه ذميا وروى عن معاوية أنه ورث المسلم من الكافر ولم يورث الكافر من
المسلم لأنه بلغه أن رجالا منعهم من الاسلام أن يحرموا موارث آبائهم وأعمامهم مسروق بن الأجدع وقاله غيره
فقال ورثهم ولا يرثونا كما يحل للناس وأعم ولا يحل لهم نساؤنا وروى عن محمد بن علي يرث المسلم الكافر وعن سعيد
ابن المسيب وفي هذا المعنى قول معاذ بن جبل وهو يجوز عليك أن يقال لم يذهب عليه قول النبي صلى الله عليه
وسلم وفيه معه من سميوا وغيرهم وحديث النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل ما زعمت أنه يحتمل من أن يكون

عن نونس عن الحسن عن عبادة يعني ابن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر
جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرحم وقد حدثني الثقة أن الحسن كان يدخل بينه وبين عبادة حطان الرقائي فلا أدري
أدخله عبد الرهاب بينهما فتركه من كتابي حين حولته وهو في الأصل أولا والأصل يوم كتبت هذا الكتاب غائب عني أخبرنا سفيان بن
عيينة عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرب الجرفا جلدوه أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن
جماد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرئ
مسلم إلا من إحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن الثقة عند

عن حدثه أو عن عبيد الله بن عبد الله بن العدي عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن بئر بضاعة يطرح فيها الكلاب والحيض فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الماء لا ينجسه شيء أخبرنا ابن عيينة عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح بإسناد لا يحضر في ذكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجس وفي هذا الحديث بقلال هجر قال ابن جريح وقد رأيت قلال هجرة لقلعة تسع قربتين أو قربتين وشياً * أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٦٤) نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس

الحكم على بعض الكافرين دون بعض فنورث المسلم من الكافر الكتابي كما يحمل لنا سائرهم قال لا يجوز إذا جاء الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يؤخذ بحملته ولا يترك إلا بدلالة عنه أو من يروي الحديث عنه وقد يذهب على معاذ وغيره بعض حديثه (قال الشافعي) رحمه الله فقيل له ألقماراً أتيتك ترى أن لك الحجة في شيء إلا لزمك مثله أو أكثر منه ثم زعمت أنه ليس بحجة ثم لا يمنع ذلك من العودة لمثله فان كان هذا غباء فلو أمسكت عن أن تحتج وإن كان هذا عمداً أن تلبس على جاهل فهذا أسوأ الخالك فيما بينك وبين الله عز وجل ولعله لا يسعد ذلك وقد أدخلت عالماً كثيراً من أهل الغفلة والاستهجال بأن يكونوا مغتربين في خلاف كثير من الكتاب والسنة فقال منهم قائل فهل رويت في ميراث المرتد شيئاً عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقلت إذا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الكافر لا يرث المسلم وكان كافراً في السنة كفاية من أن ماله مال كافر ولا وارث له فأنما هو في وقدر روى أن معاوية رضي الله عنه كتب إلى ابن عباس رضي الله عنهما وزيرين ثابت رضي الله عنه يسألهما عن ميراث المرتد فقالا لبيت المال (قال الشافعي) يعينان أنه في (قال الشافعي) رحمه الله فقال فكيف نجسسه قلت المال ثلاثة أصناف صدقة وغنمة وقول عليها وليس بواحد من هذين وفيه قسمته في سورة الحشر بان كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة والأربعة للأخماس لجماعة أهل النية قال فقال بعضهم فان من أصحابكم من زعم أن ابن خطل ارتد فقتله النبي صلى الله عليه وسلم ولم تسع أنه غنم ماله فقلت له أتم تنسبون أنفسكم إلى الصبر على المناظرة والنصفة وتنسبون أصحابنا إلى الغفلة وأنهم لا يسلكون طريق المناظرة فكيف صرت إلى الحجة بقول واحد هو وأصحابه عندك كما تصف قال فقلت ان النبي صلى الله عليه وسلم غنم مال ابن خطل قلت ولا علمته ورث ورثته المسلمين ولا علمت له مالا أقرأيت أن جاز لك أن توهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يغنمه لانه لم يرو عنه انه غنمه لا يجوز لاحد أن يتوهم أن النبي صلى الله عليه وسلم غنمه قال نعم ولا يجوز واحد منهم ما لم يجوز لثالث أن يقول لم يكن له مال ثم لو أخرج التوهم جاز أن يقال كان له مال فغنم بعضه قال لا يجوز هذا قال فقد زعم بعض أصحابك أن رجلاً ارتد في عهد عمر رضي الله عنه ولحق بدار الحرب فلم يتعرض عمر لماله ولا عثمان بعده فأنما لا نعرف هذا ثابتاً عن عمر ولا عن عثمان ولو كان خلاف قولك وبما قلنا أشبه قال فكيف قلت أنت زعم أنه إذا لحق بدار الحرب قسم ماله وتروون عن عمر وعثمان أنهم ماله يقسمونه وتقول لم يتعرض له وقد يكون بيدي من وثيق به أو يكون ضمنه من هو في يده ولم يبلغه موته فيأخذه فيا (قال الشافعي) فقال منهم قائل فكيف قلت إذا ارتد أحد الزوجين لم ينسخ النكاح إلا بمضي العدة قلت قلته أنه في معنى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وأين قلت إذا كان الزوجان الوثنيان متناكحين فأسلم أحدهما فم على الآخر قال فجعل النبي صلى الله عليه وسلم متمي بينونة المرأة من الزوج أن تعصى عدتها قبل

حتى تطلع الشمس * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتحرق أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها * أخبرنا مالك عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقها فإذا استوت قارنها فإذا زالت فارقها فإذا أدنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقها ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب

رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام عن الصبح فصلاها بعد ما طلعت الشمس ثم قال من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها فان الله عز وجل يقول أقم الصلاة لذكري * أخبرنا شافعيان عن عمرو يعني ابن دينار عن نافع بن جبير عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فعرس فقال لأرجل صالح يكلون البيلة لا ترد عن الصلاة فقال بلال أنا يا رسول الله قال فاستند بلال إلى راحلته واستقبل الفجر فلم يفرعوا إلا بجر الشمس في وجوههم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال فقال بلال يا رسول الله أخذت نفسي الذي أخذت نفسك قال فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى ركعتي الفجر ثم اقتادوا شيئاً ثم صلى الفجر * أخبرنا شافعيان عن أبي الزبير المكي عن عبيد الله بن باباه عن جبير بن مطعم رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنع أحد طاف بهذا البيت صلى أى ساعة شاء من ليل أو نهار
 أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريح عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه لا يتخلفه وزاد عطاء يا بني عبد
 المطلب أو يا بني هاشم أو يا بني عبد مناف أخبرنا سفيان عن عبد الله بن أبي ليلى قال سمعت أبا سلمة قال قدم معاوية المدينة فبينما هو على
 المنبر إذ قال يا كثير بن الصلت اذهب إلى عائشة أم المؤمنين فسلها عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر قال أبو سلمة
 فذهبت معه وبعث ابن عباس عبد الله بن الحارث بن نوفل معنا فقال اذهب فاسمع ما تقول أم المؤمنين قال فجاءها فسألها فقالت له عائشة
 لا علم لي ولكن اذهب إلى أم سلمة فسلها قال فذهبت معه إلى أم سلمة رضي الله عنها فقالت (١٦٥) دخل على رسول الله صلى الله

عليه وسلم ذات يوم
 بعد العصر فصلى عندي
 ركعتين لم أكن أراه
 يصلهما فقلت يا رسول
 الله لقد صليت صلاة

لم أكن أراك تصليها
 فقال انى كنت أصلى
 الركعتين بعد الظهر
 وأنه قدم على وفد بني تميم
 أو صدقة فشغلوني عنهما
 فهما هاتان الركعتان
 أخبرنا سفيان عن
 ابن قيس عن محمد بن
 إبراهيم التيمي عن جده
 قيس قال رأى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأنا أصلى
 ركعتين بعد الصبح فقال
 ما هاتان الركعتان يا قيس
 فقلت انى لم أكن صليت
 ركعتي الفجر فسكت
 عنه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أخبرنا
 مسلم بن خالد عن ابن
 جريح عن هشام بن
 عروة عن أبيه أن يحيى
 ابن حاطب حدثه قال

ان يسلم الآخر منهما اسلاما بدلالة عنه ممن روى الحديث كان هكذا المسلمان متناحين ثم أحدث أحدهما
 ما حرم به على الآخر فان رجع قبل مضى عدة الزوجة كان على أصل النكاح كما كان الحريان قال فهل خالف هذا
 من أصحابك أحد فقلت أما أحديكون قوله حجة فلا أعلمه وأصحابي عندك كما علمت فامسألتك عن قول من
 لا تعتد بقوله وافقك أو خالفك

(١) اصطدام السفينتين والفارسين

(أخبرنا) الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا اصطدم الفارسان لم يسبق أحدهما صاحبه بأن يكون
 صادما فاما معاو فرساهما فنصف دية كل واحد منهما على عاقلة صادمة من قبل أن كل واحد منهما في الظاهر
 مات من جناية نفسه وجناية غيره فترفع عنه جناية نفسه ويؤخذ له بجناية غيره وهكذا فرساها الآن نصف
 قيمة فرس كل واحد منهما في مال صادمة دون عاقلته وهكذا لو أن عشرة رمون بالمنجنيق أو عرادة فوقع الحجر
 عليهم معا فقتل كل واحد اثنى عشر عاقل التسعة تسعة اعشار دية الميت من قبل أنه مات من فعلهم وفعله فلا
 يعقلون فعله ويعقلون فعل أنفسهم قال وهكذا لو كان اثنان فرسا بمنجنيق فربح الحجر عليهما فمات أحدهما
 ضمن عاقلة الباقي منهما نصف دية الميت كالبسلة فيه قبلها قال ولو لمات معا ضمن عاقلة كل واحد منهما
 نصف دية الآخر وهكذا هذا الباب كله وقياسه قال وإذا اشتبك في الجناية من عليه عقل ومن لا عقل عليه
 ضمن من عليه العقل وطرح حصصه من لا عقل عليه كما وصفتنا في الإنسان يجنى على نفسه هو وغيره فترفع
 حصصه ويقضى على غيره ومثل الإنسان والسبع يجنيان على الإنسان فيموت والجناية خطأ من الجاني فنصف
 عقل المجنى عليه على عاقلة الجاني وحصص السبع منها قدر (قال الشافعي) فان كانت سفينتان اصطدمتا
 فإنكسر تافكان لا يمكن كل واحد من أهل السفينتين المصطدمتين صرفها عن صدم الأخرى بوجه من
 الوجوه ولا حال من الأحوال لا بضاربها ولا بركبانها أو بلا ضرار بها ولا بركبانها فالقول فيها كالقول في
 الفارسين يصطدمان فان كان لا يمكنهم ذلك بحال من الأحوال أبدافا صناعدر قال وإذا كان في السفينة
 أجراء يعملون فيها عاقرت بسببه فان كان رب السفينة معهم فأمرهم بذلك العمل ولا شيء فيها إلا الرب
 السفينة فلا شيء على الذين مدوها ولا على رب السفينة فان كان فيها شيء غيرهم فان كان ما أمرهم به عند أهل
 العلم بالبحر من صلاح السفينة ونجاتها لم يضمن ولم يضمنوا وان كان من غير صلاحها ضمن في قول من يضمن

(١) قد انفرد بعض النسخ هنا بزيادة تراجم تقدم بعضها ولكن المترجم له غير السابق فيكون التكرار لنفس
 الترجمة لا للمترجم له فأنبتناها كما ترى

توفي حاطب فأعتق من صلى من رقيقه وصام وكانت له أمة نورية قد صلت وصامت وهي أبحمية لم تنفعه فلم ترعه إلا بجملها وكانت ثيبا
 فذهب إلى عمر رضي الله عنه فحدثه فقال عمر أنت الرجل لا يأتي بخير فأقرعه ذلك فأرسل إليها عمر فقال أحببت فقالت نعم من مرعوش
 بدرهمين فإذا هي تستهل بذلك لا تكتمه قال وصادف علما وعثمان وعبد الرحمن بن عوف فقال أشيروا علي قال وكان عثمان جالسا فاضطجع
 فقال على وعبد الرحمن بن عوف قد وقع عليها الحد فقال أشرعي يا عثمان فقال قد أشار عليك أخو الله فقال أشرعي أنت فقال أراها تستهل
 به كأنها لا تعلمه وليس الحد الأعلى من علمه فقال صدقت والذي نفسي بيدهما الحد الأعلى من علمه فجلدها عمر مائة وغيرهما عااما أخبرنا مالك
 عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال ليست بأكاه ولا محرمة أخبرنا سفيان

عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه : أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن ابن عباس
 « قال الشافعي رضي الله عنه » أشك أقوال مالك عن ابن عباس عن خالد بن الوليد وأبو عن ابن عباس وخالد بن الوليد أنهم ما دخلوا مع النبي صلى
 الله عليه وسلم بيت ميمونة فأقْبَضَ بِصَبْحَنُودٍ فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ فَقَالَ بَعْضُ النِّسَاءِ اللَّاتِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ أَخْبَرُوا
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا رَأَوْا أَنَّ يَأْكُلُ فَقَالُوا هُوَ صَبْرُ يَارَسُولَ اللَّهِ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ فَقَبَضَ بِأَجْرَامِ هُوَ قَالَ
 لَا رَيْبَ لَكَ لَمْ يَكُنْ بَارِضٌ قَوْمِي فَأَجَدَنِي أَعَافَهُ قَالَ خَالِدٌ فَأَجْرَتُهُ فَكَتَبَهُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْتَظِرُ * أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ
 عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ (١٦٦) بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال

أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى
 يَقُولُوا إِلَهِهُ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا
 قَالُوا هَذَا فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي
 دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ
 إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابِهِمْ
 عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
 أَخْبَرَنَا الثَّقَفَةُ عَنْ
 ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عِبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ
 عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عُمَرَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
 لِأَبِي بَكْرٍ فِيمَنْ مَنَعَ الصَّدَقَةَ
 أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ
 حَتَّى يَقُولُوا إِلَهِهُ إِلَّا اللَّهُ
 فَإِذَا قَالُوا هَذَا فَقَدْ عَصَمُوا
 مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ
 إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابِهِمْ
 عَلَى اللَّهِ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا مِنْ
 حَقِّهَا يَعْنِي مَنَعَهُمْ
 الصَّدَقَةَ * أَخْبَرَنَا
 الثَّقَفَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبَانَ
 عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ
 عَنْ سَلْبَانَ بْنِ بَرْدَةَ عَنْ

الاجير ومن ضمن الاجير ضمن صاحب السفينة اذا كان أخذ عليها أجرا ولم يضمن الاجراء لصاحب السفينة
 ما مثل له من قبل أنهم بامره فعلوا ولو كان رب الطعام مع الطعام فامرهم بذلك الفعل لم يضمنوا الا انهم فعلوه
 بامره في واحد من القولين قال وان كان في السفينة اجراء وليس فيها ربح ففعلوا هذا الفعل فنضمن
 الاجير ضمنهم ومن لم يضمن الاجير لم يضمنهم الا فيما فعلوا مما ليس فيه صلاح لها فيكون ذلك جناية يضمنونها

(مسئلة الجحام والخاتن والبيطار)

(أخبرنا لربيع) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا أمر الرجل أن يحجمه أو يحتن غلامه أو يبيطر
 دابته فقتلوا من فعله فان كان فعل ما يفعل مثله مما فيه الصلاح للفعول به عند أهل العلم بتلك الصناعة فلا
 ضمان عليه وان كان فعل ما لا يفعل مثله من أراد الصلاح وكان عالما به فهو ضامن وله أجر ما عمل في الخالين
 في السلامة والعطب « قال أبو محمد » وفيه قول آخر اذا فعل ما لا يفعل فيه مثله فليس له من الاجر شيء لانه متعدد
 والعمل الذي عمله لم يؤمر به فهو ضامن ولا أجر له وهذا أصح القولين وهو معنى قول الشافعي قال الشافعي ولا
 أعلم أحدا من ضمن الصناع يضمن خولاؤه وان في تركهم تضمن خولاؤه لما وجهه من لا يضمن الصناع الخطة عليهم
 لانهم اذا ألغوا الضمان عن لم يبعد من خولاؤه منهم الغاؤه عن لم يبعد من الصناع وما علمت اني سألت أحدا
 منهم ففرق بينهم بأكثر من أن قال هذا أذن للصانع قلنا وكذلك ذاك أذن للصانع وما وجدت بينهما فرقا لا فرقا
 خطريا بل في فقد يفرق الناس بما هو أبعد منه وأعمق وما هو بالفرق البين وذلك أن ما كان فيه روح قد
 يموت بقدر الله عز وجل لا من شيء عرفه الآدميون فلما ألج خولاؤه فيه شيئا لم يكن الظاهر أنه مات من
 علاجهم لانه يمكن أن يموت من غيره فلم يضمن من قبل انه مأذون له فيما فعل وغير ذوى الارواح مما صنع
 انما جعل اتلافه بشئ يتحدث فيه الآدميون أو يحدث يرى ومن فرق بهذا الفرق دخل عليه أن يقال
 فانت لو كان خولاؤه متعددين جعلتهم ما توأمه هذا الفعل وان كان يمكن غيره فكذلك كان ينبغي أن تقول في الصناع
 كلهم (قال) واذا استأجر الرجل الرجل أن يحجزه خبرا معلوما في تنورا وفرنا فاحترق الخبز رسل أهل العلم
 به فان كان خبره في حال لا يحجز في مثلها باستيقاد التنورا وشدة حره أو تركه كثيرا لا يترك مثله فهذا كله تعدد
 يضمن فيه بكل حال عند من يضمن الاجير ومن لم يضمنه وان قالوا الحال التي خبر فيها والتي ترك فيها والعمل
 الذي عمل فيه صلاح لا افساد لم يضمن عند من لا يضمن الاجير وضمن عند من يضمن الاجير (قال) واذا
 استودع الرجل الرجل اناء من قوارير فأخذته المستودع في يد له يخرقه في منزله فأصابه شيء من غير فعله فأنكسر
 لم يضمن وان أصابه بفعله مخطئا أو عامدا قبل أن يصير الى البيت أو بعد ما صار اليه فهو له ضامن

(مسئلة)

أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث جيشا أمر عليهم أميرا وقال فاذا قبضت عدوا من المشركين
 فادعهم الى ثلاث خلال أو ثلاث خصال شد عاقبة ادعهم الى الاسلام وان أجابوك فأقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار
 المهاجرين وأخبرهم أن هم فعلوا أن لهم بالله هاجرين وأن عليهم ما عليهم فان اختاروا والمقام في دارهم فأعلمهم انهم كما عرب المسلمين يجرى عليهم
 حكم كما يجرى على المسلمين وليس لهم في التي شئ الا أن يجاهدوا مع المسلمين فان لم يجيبوا فادعهم الى أن يعطوا الجزية فان فعلوا فأقبل
 منهم ودعهم فان أبوا فاستعن بالله تعالى وقاتلهم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع رجلا يقول لم يكن عمر بن الخطاب أخذ الجزية
 من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من الجوس شجر * أخبرنا سفيان عن أبي سعد سعيد

ابن المزيّن بن نصر بن غاصم قال قال قسروة بن نوفل الاشجعي على ما توخذ الجزية من الجحوس وليسوا بأهل كتاب فقام اليه المستورد فأخذ بلبسه فقال يا عدو الله تطعن علي أبي بكر وعمر وعلي أمير المؤمنين يعني علما وقد أخذوا منهم الجزية فذهب به الى القصر فخرج عليهم على رضى الله عنه فقال اتد الجلسا في ظل القصر فقال علي رضى الله عنه أنا أعلم الناس بالجحوس كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرسونه وان ملكهم سكر فوقع على ابنته أو أخته فأطاع عليه بعض أهل ملكته فلما صاحوا أو يقيمون عليه الحد فامتنع منهم فدعا أهل ملكته فقال تعلمون ديننا خير من دين آدم قد كان آدم يتكلم بنبيه من بناته فأنا على دين آدم ما يرغب بكم عن دينه فتابعوه وقالوا الذين خالفوه هم حتى قتلوه فأصبحوا وقد أسرى على كتابهم فرفع من بين أظهرهم وذهب العلم الذي في صدورهم (١٦٧) وهم أهل كتاب وقد أخذ

رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر منهم الجزية * أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس قال أقبلت راكبا على أنان وأنا يومئذ قد راقت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس فررت بين يدي الصف وزلت فأرسلت حماري يرتع ودخلت الصف فلم ينكر ذلك على أحد أخبرنا بعض أهل العلم عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاتمنعوا اماء الله مساجد الله عز وجل واذا خرجن فليخرجن تفلات * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿مسئلة الرجل يكثرى الدابة فيضربها فتموت﴾

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا اكثرى الرجل من الرجل الدابة فضر بها أو كبجها بلجام أو ركضها فماتت بسئل أهل العلم بالركوب فان كان فعل من ذلك ما يفعل العامة فلا يكون فيه عندهم خوف تلف أو فعل في الكعب والضرب مثل ما يفعل بئلهما عند ما فعله فلا يعد ذلك خرقه ولا شيء عليه وان كان فعل ذلك عند الحاجة اليه بموضع يكون بئله تلفا أو فعلة في الموضع الذي لا يفعل في مثله ضمن في كل حال من قبل أن هذا تعد والمستعير هكذا ان كان صاحبه لا يريد أن يضمه فان أراد صاحبه أن يضمه العارية فهو ضمن تعدى أو لم يتعد فأما الرأض (١) فان من شأن الرأض الذي يعرف به اصلاحهم الدواب الضرب على جملها من السير والحمل عليهما من الضرب أكثر مما تفعل الركاب غيرهم فاذا فعل من ذلك ما يكون عند أهل العلم بالريضة اصلاحا وتأديبا للدابة بلا اعتنا بين لم يضمن ان عيبه وان فعل خلاف هذا كان متعديا وضمن والمستعير الدابة هكذا كالمكتري في ركوبها اذا تعدى ضمن واذا لم يتعد لم يضمن «قال الربيع» قوله الذي نأخذ به في المستعير أنه يضمن تعدى أو لم يتعد لحديث النبي صلى الله عليه وسلم العارية مضمونة مؤداة وهو آخر قوليه (قال الشافعي) والراعي اذا فعل ما للرعاة أن يفعلوه مما لاصلاح للماشية الابه وما يفعل به أهل الماشية بمواشي أنفسهم على استصلاحها وما اذا راء أو امن بفعله بمواشيهم ممن يلى رعيها كان عندهم صلاحا لا تلفا ولا خرقه يفعل به الراعي لم يضمن وان تلف وان فعل ما يكون عندهم خرقه فمات منه شيء ضمنه عندهم لا يضمن الاجير ومن ضمن الأخير ضمنه في كل حال

﴿جنابة معلم الكتاب﴾

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ومعلم الكتاب والآدميين كلهم مخالف الراعي البهايم وصناع الاعمال فاذا ضرب أحد من هؤلاء في استصلاح المضر أو غير استعماله فمات المضر أو كان فيه دية على عاقلة ضاربه ولا يرفع عن أحد أصاب الآدميين العقل والقود في دار الاسلام الا امام يقيم الحد فان هذا امر لازم ولا يحل له تعطيله ولو عزز فمات على يديه كانت فيه الدية والكفارة وان كان يرى أن التعزير جائز له وذلك أن التعزير أدب لاحد من حدود الله تعالى وقد كان يجوز تركه ولا يأنم من تركه فيه ألا ترى أن أمور قد فعلت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت غير حدود فلم يضرب فيها منها الغلول في سبيل الله وغير ذلك

(١) قوله فان من شأن الرأض الخ في العبارة قسالة نشأت من تحريف النسخا غالبوا المقصود منها أن الرأض من شأنهم ضرب الدابة للجملها على السير أكثر مما تفعل الركاب غيرهم الخ فتأمل

قال لاتمنعوا اماء الله مساجد الله * أخبرنا مالك عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يقول لا يتأخرون رجل بامرأة ولا يحل لامرأة أن تسافر الا ومعها ذو محرم فقام رجل فقال يا رسول الله انى اكتب في غزوة كذا وكذا وان امرأتى انطلقت حاجته فقال انطلق فاحجج بامرأتك * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة أنه سمع عائشة رضى الله عنها تقول ان كان ليكون علي الصوم من رمضان فما أستطيع ان أصومه حتى يأتي شعبان * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الجمعة فليغتسل * أخبرنا مالك

وسفيان عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان الناس يعملون أنفسهم فكانوا يروحون بهيئتهم فقبل لهم لاغتسلهم * أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يم أحق بنفسها من زوجها ولا كرتستان في نفسها وادنها إحماها * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن عيسى عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت تروحن في فانت النبي صلى الله عليه وسلم فرد (١٦٨) نكاحها * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت تروحن

رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت سبع وبني وأنا بنت تسع وكنت ألعب بالبنات وكنت جوار يا نبتني فإذا رأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم تقمعن منه وكان النبي صلى الله عليه وسلم يسر بهن إلى * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النجس * أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تاجشوا * أخبرنا سفيان ومالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا سفيان عن ابن سيرين عن أبي هريرة

ولم يؤت بحد قط فعفاه والموضع الثاني الذي يبطل فيه العقل والقود رجل يعطي الختان فيختنه والطبيب فيفخ عروقه أو يقطع العرق من عروقه خوف أكلة أودا فيموت في ذلك فلا نجعل فيه عقلا ولا قودا من قبل أنه فعله بصاحبه بآذنه ففعله كفعله بنفسه إذا كان الذي فعل به ذلك بالغائرا أو مملوكا بآذنه سده فان كان مملوكا بغير إذن سيده ضمن قيمته فان قال قائل كيف يسقط عن الامام ان يقتص في الجرح ويقطع في السرقة ويجلد في الحد فلا يكون فيه عقل ولا قود ويكون الامام إذا أدب وله أن يؤدب ضامنا تلف المودب قيل الحد والقصاص فرض من الله عز وجل على الوالي أن يقيم فلا يحل له ترك إقامته والتعزير كما وصفت إنما هو شيء وإن رأى بعض الولدان يفعل على التأديب لا يأثم بتركه وقد قيل بعث عمر إلى امرأته في شيء بلغه عنها فأسقطت فاستشار فقال له قائل أنت مؤدب فقال له على رضي الله عنه ان كان اجتهد فقد أخطأ وان كان لم يجتهد فقد غش عليك الدية فقال عزمت عليك لا تخمس حتى تضرب بها على قومك وبهذا ذهبنا إلى هذا وإلى ان خطأ الامام على عاقبته دون بيت المال وقال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ما أحد يموت في حد فأجد في نفسي منه شيئا لأن الحق قتله الامن مات في حد الجور فانه شيء رأيناه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فن مات فيه فديته لما قال علي بيت المال واما قال علي الامام وكان معلم الكتاب والعبيد وأجراء الصناعات في أضعف وأقل عذرا بالاضرب من الامام يؤدب الناس على المعاصي التي ليست فيهم أحدود وكانوا أولى أن يضمنوا من تلف من الامام فأما البهاثم وأما في أموال حكماء بغير حكم النفس ألا ترى أن الرجل يرمى الشيء فيصيب آدميا فيكون عليه فيه تحرير رقبة لم يقصد قصد معصية والمأثم مرفوع عنه في الخطا ويكون عليه دية وأن الله عز وجل وعد قاتل العمد النار وليس البهاثم في شيء من هذا المعنى والآدميون يؤدبون على الصناعات بالكلام فمعلقونه وليس هكذا مؤدب البهاثم وإذا خلى رب البهيمة بينها وبين الرجل بما يجوز له ففعله فاما ما فعله عن أمره أو بأمر الحاكم فيه أنه كأمه إذا كان ذلك غير تعد وهو لو أمره في البهيمة بعدوان فأمره بقتلها فقتلها لم يضمن له شيئا من قبل أنه إنما فعله عن أمره فلا يضمن له ماله عن أمره ولو كان أنما ولو أمره بقتل أبيه فقتله لم يسقط عنه ذلك كما يسقط عنه في البهيمة

(مسئلة الاجراء)

* أخبرنا الربيع قال أخبرنا مالك في رحمه الله تعالى قال الاجراء كهم سواء وإذا تلف في أيديهم شيء من غير جناباتهم فلا يجوز أن يقال فيه الا واحد من قولين أحدهما أن يكون كل من أخذ ذلك الكراء على شيء كان له ضامنا حتى يؤديه على السلامة أو يضمنه أو ما نصه ومن قال هذا القول فيمنعني أن يكون من محبته أن يقول الأمين هو من دفعته اليه راضيا بما مائة لا معطى أجرا على ما دفعت اليه واعطاني هذا الأجر تفرق بينه وبين

عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض * أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه * أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه * أخبرنا سفيان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يوزق الله بعضهم من بعض * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا السلع * أخبرنا سفيان أو مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن وعن محمد بن النعمان بن بشير يحدثانه عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني نخلت ابني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل ولدا نخلت مثل هذا فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعه «قال أبو العباس» وكان هذا عند أصحابنا كلهم مالك فلذلك جعلته بالمشك * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخل لو اذهب أن يرجع فيما وهب الا الوالد من ولده * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت جاءتني بريرة فقالت اني كاتب أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعطيني (١٦٩) فقالت لها عائشة ان أحب أهلك أن

أعد هالهم عدتها
ويكون ولا ولي في فعلت
فذهبت بريرة إلى أهلها
فقال لهم ذلك فأبوا
عليها فخافت من
عند أهلها ورسول الله
صلى الله عليه وسلم جالس
فقال اني عرضت
عليهم فأبوا الا أن يكون
الولاء لهم فسمع ذلك
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فسألها النبي صلى الله
عليه وسلم فأخبرته
عائشة فقال لها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
خذوها واشترطن لهم
الولاء فان الولاء ان أعنتي
ففعلت عائشة رضي
الله عنها ثم قام رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
الناس فحمد الله وأثنى
عليه ثم قال أما بعد فما
بالرجال يشترطون
شروطا ليست في كتاب
الله ما كان من شرط
ليس في كتاب الله فهو

و بين الامين الذي أخذنا استؤمن عليه ولا جعل أو يقول قائل لاضمان على أجبر بحال من قبل أنه انما يضمن
من تعدى فأخذنا ليس له أو أخذ الشيء على منفعة له فيه امامنا سلط على اتلافه كما يأخذ سلفا فيكون مالا من ماله
فيكون ان شاء ينفعه ويرد مثله وامامنا سيبرسلط على الانتفاع بما أعير فيضمن لانه أخذ ذلك لمنفعة نفسه لا
المنفعة صاحبه فيه وهذا من معانقص على المسلف والمعير وغير زيادة له والصانع والاجير من كان ليس في هذا
المعنى فلا يضمن بحال الا ما جنت يده كما يضمن المودع ما جنت يده وليس بهذا سنة علمها ولا أثر يصح عند أهل
الحديث عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقدر روى فيه شيء عن عمر وعلى رضي الله عنهما
ليس يثبت عند أهل الحديث عنهما ولو ثبت عنهم الزم من يثبت أن يضمن الاجراء من كانوا فيضمن أجير الرجل
وحده والاجير المشترك والاجير على الحفظ والرعية وحل المتاع والاجير على الشيء يضمنه لان عمر رضي الله عنه
ان كان ضمن الصانع فليس في تضمينه لهم معنى الا أن يكون ضمنهم بانهم أخذوا أجزا على ما ضمنوا فكل من
أخذ أجزا فهو في معناهم وان كان على بن أبي طالب كرم الله وجهه ضمن القصار والصباغ وكذلك كل صانع
وكل من أخذ أجزا وقد يقال للراعي صناعته الرعية والحكمال صناعته الحمل للناس ولكنه ثابت عن بعض
التابعين ما قلت أولا من التضمن أو ترك التضمن ومن ضمن الأجير بكل حال فكان مع الاجير ما قلت مثل ان
استعمله الشيء على ظهره أو استعماله شيء في بيته أو غير بيته وهو حاضر ماله أو وكيل له يحفظه فتلّف ماله بأى
وجه ما تلّف به اذا لم يجن عليه جان فلا ضمان على الصانع ولا الاجير وكذلك ان جنى عليه غيره فلا ضمان عليه
والضمان على الجاني ولو غاب عنه أو تركه يغيب عليه كان ضامنا له من أى وجه ما تلّف وان كان حاضرا معه
فعمل فيه علفا فتلّف بذلك العمل وقال الاجير هكذا يعمل هذا فلم أتعبد بالعمل وقال المستأجر ايسر هكذا يعمل
وقد تعديت وبينهم ما بينة أو لا بينة بينهم فاذا كانت البينة شئ عدلان من أهل تلك الصناعة فان قالوا هكذا يعمل
هذا فلا يضمن وان قالوا هذا تعدى في عمل هذا ضمن كان التعدى ما كان قل أو كثر واذا لم يكن بيته كان القول
قول الصانع مع يمينه ثم لا ضمان عليه واذا سمعتي أقول القول قول أحد فليست أقوله الا على معنى ما يعرف
اذا ادعى الذي أجعل القول قوله ما يمكن بحال من الحالات جعلت القول قوله واذا ادعى ما لا يمكن بحال من
الحالات لم أجعل القول قوله ومن ضمن الصانع فيما يغيب عليه بغير جاني على ما في يديه فأتلّفه فرب المال بالخيار
في تضمين الصانع لانه كان عليه أن يؤديه اليه على السلامة فان ضمنه رجع به الصانع على الجاني أو تضمن
الجاني فان ضمنه لم يرجع به الجاني على الصانع واذا ضمنه الصانع فأفلس به الصانع كان له أن يأخذه من الجاني وكان
الجاني في هذا الموضع كالحمل وكذلك لو ضمنه الجاني فأفلس به الجاني رجع به على الصانع الا أن يكون أبرأ كل
واحد منهما عند تضمين الآخر فلا يرجع به وللصانع في كل حال أن يرجع به على الجاني اذا أخذه من الصانع وليس

(٢٣ - الام سادس)
باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أو تقي وانما الولاء لمن أعتق * أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن عمرو عن عائشة مثله * أخبرنا سفيان بن ابراهيم بن علي عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم خطب بكبشين أمهاتين * أخبرنا سفيان بن ابراهيم بن علي عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه أن النبي
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر فأراد أحدكم أن يتخلى فلا يمس من شعره ولا من بشره شيئا * أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك
عن ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير بن محرز عن سالم بن بلال بن النضر بن قال خرجنا مع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة
وكانت تخرج بأبي حتى يصلي بها قال فأتى عبد الرحمن بن أبي بكر بوضوء فقالت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن أسبغ

الرضوءة ذاتي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للعقاب من النار يوم القيامة . أخبرنا سفيان عن ابن جحان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لعبد الرحمن أسبغ الرضوءة يا عبد الرحمن ذاتي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للعقاب من النار . أخبرنا سفيان عن ابن جحان عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أسفروا بالصبح فان ذلك أعظم لأجوركم أو قال لأجر . * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت يكن ثناء من المؤمنين يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم وهن متلفعات بمروطهن ثم يرجعن إلى أهلهن ما يعرفن أحد من الغلس . أخبرنا سفيان (١٧٠) عن الزهري عن سائر عن أبيه رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح

الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدين . * أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب قال سمعت أبي يقول حدثني وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه وإذا ركع وبعد ما يرفع رأسه قال وائل ثم أتيتهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس . * أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه قال سفيان ثم قدمت الكوفة فلقيت

للجاني أن يرجع به على الصانع إذا أخذ منه بحال قال وإذا تكاثر الرجل من الرجل على الوزن المعلوم والكيل المعلوم والبلد المعلوم فزاد الوزن أو الكيل أو نقصا وتصادقوا على أن رب المال والوزن والكيل قلنا في الزيادة والنقصان لأهل العلم بالصناعة حل يزني ما بين الوزنين وينقص ما بينهما وبين الكيلين كذلك أقيمنا تسخيه أفقذون قالوا نعم قد يرد وينقص قلنا في النقصان لرب المال قد يمكن النقص كما زعم أهل العلم بلا جناية ولا آفة فلما كان النقص يكون ولا يكون قلنا ان شئت أحلفنا لك الحال ما حانك ولا تعدي بشئ أفسد متاعك ثم لا ضمان عليه وقلنا لعله في الزيادة كقلنا لرب المال في النقصان ان كانت الزيادة قد تكون لامر حادث ولا زيادة ويكون النقصان وكانت حينئذ زيادة فان لم تدعها فيسب لرب المال ولا كراء لك فيها وان ادعيتها أو فنيها لرب المال ماله تاما ولم نسلم لك الفضل إلا بان تحلف ما عوم من مال رب المال وتأخذه وان كنت زيادة لا يزني مثليها أو فنيها لرب المال ماله وقلنا الزيادة لا يدعها لرب المال فان كانت لك فخذها وان لم تكن لك جعلناها كمال في يدك لا مدعي له وقلنا الورع أن لا تأكل ما ليس لك فان ادعها لرب المال وصدقته كانت الزيادة له وعليه كراء مثليها وان كنت أنت الكيل للطعام بأمر رب الطعام ولا أمين له معل قلنا لرب الطعام هو مقربان هذه الزيادة فان ادعيتها فيسب لك وعليك في المكيلة التي أكثرت عليها ما سميت من الكراء وعليك المين ما رزيت أن يحمل لك الزيادة ثم خوضا من لأن يعطيك مثل تحمل يملك الذي حمله منه لأنه متعده إلا أن ترضى بأن تأخذ في موضع فلا يحال بينك وبين عين مالك ولا كراء عليك بالعقد وان قلت رزيت بان يحمل لي مكيلة بكراء معلوم وما زاد فحسابه والكراء في المكيلة جائز وفي الزيادة فاسد والطعام لك وله كراء مثله في كله فان كان نقصان لا ينقص مثله فالقول فيه كالقول في المسئلة الأولى فمن رأى تضمين الحال ضمنه ما نقص عن المكيلة لا يدفع عنه شيئا ومن لم يرضه ضمنه وطرح عنه من الكراء بقدر النقصان والله أعلم

باب خطا الطيب والامام يؤدب

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قلت للشافعي رضي الله عنه فما تقول في الرجل يضرب امرأته الناشئة فتوثى على يديه فيموت والامام يضرب الرجل في الأدب فيموت أو في حد فيموت أو بالخائن يوثى على يديه فيموت أو الرجل يأمر الرجل بقطع شئ من جسده فيموت أحد من هؤلاء في شئ من ذلك أو الملعون يؤدب الصبي والرجل يؤدب يتيمه فيموت وما أشبه ذلك قال الشافعي أصل هذه الأشياء من وجهين يكون عليه في أحد هما العقل ولا يكون عليه في الآخر العقل فأما ما لا يكون فيه من ذلك عقل فما كان لا يحل للامام إلا أخذه ممن عاقبه به فان تلف المعاقب به منه لم يكن على الذي عاقبه به شيء والمقيم عليه ما جوره فيه وذلك مثل أن يرزني وهو بكر فيجند

يزيد فسمعت يحدث بها وزاد فيه ثم لا يعود فظننت أنهم لقنوه قال سفيان كذلك سمعت يزيد يحدثه ثم سمعته بعد يحدثه هكذا ويزيد فيه ثم لا يعود قال الشافعي رضي الله عنه وذهب سفيان إلى أن يغلط يزيد في هذا الحديث ويقول كأنه لقن هذا الحرف الآخر فلقنه ولم يكن سفيان يرى زيدا بالحفظ كذلك . * أخبرنا سفيان بن عيينة عن حصين أظنه عن حلال بن يساف قال أخذ بيدي زياد بن أبي الجعد فوقفني على شيخ بالرقعة من أحجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال له وإصه بن عبد فقال أخبرني هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة . * أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن جدته مليكة دعت النبي صلى الله عليه وسلم إلى طعام صنعته له فأكل منه ثم قال قوموا فلا صلى لكم قال أنس فقامت إلى حصير

لما قد اسود من طول ما لبس فنضخته بماء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت أنا والنبيم وراءه والعجوز من وراءنا فصلينا لئلا ركعتين ثم انصرف * أخبرنا سفيان عن اسحق بن عبيد الله بن أبي طلحة أنه سمع عه أنس بن مالك يقول صليت أنا وبيتي لنا في بيتنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأم سليم خلفنا * أخبرنا مالك عن زيد بن رومان عن صالح بن خوات عن علي بن أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو ففصل بالذين معه ركعة ثم ثبوا قائما وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا فصلا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلوا بهم الركعة التي بقيت عليه ثم ثبوا جالسا وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم * قال الأصم * وأخبرنا من سمع عبد الله بن عمر بن حفص بن كريع عن أخيه عبيد الله عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن (١٧١) جبير عن خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه لا تخالفه

مثل معناه لا تخالفه
 * أخبرنا مالك عن زيد
 ابن أسلم عن عطاء بن
 يسار عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال
 خسفت الشمس فصلى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فبكى ابن عباس
 أن صلاته ركعتان في كل
 ركعة ركعتين ثم خطبهم
 فقال ان الشمس والقمر
 آيتان من آيات الله عز
 وجل لا تحسفان لموت
 أحد ولا لحياة أحد فإذا رأيتم
 ذلك فافزعوا إلى ذكر
 الله * أخبرنا مالك عن
 هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة رضي الله
 عنها ح أخبرنا مالك
 عن يحيى بن سعيد عن
 عروة عن عائشة رضي
 الله عنها قالت خسفت
 الشمس فصلى النبي صلى
 الله عليه وسلم فبكى أنه
 صلى ركعتين في كل
 ركعة ركعتين أخبرنا الثقة
 عن معمر عن الزهري عن
 كثير بن عباس بن عبد

أوسيرق ما يجب فيه القطع فيقطعه أو يجرح جرحا فيقتص منه أو يقدف فيجلد حد القذف فكل ما كان في هذا المعنى من حد أنزله الله تعالى في كتابه أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم فإن مات فيه فالحق قتله فلا عقل ولا كفارة على الإمام فيه قال (١) والوجه الثاني الذي يسقط فيه العقل أن يأمر الرجل به الداء الطيب أن يبط جرحه أو لا كلمة أن يقطع عضوا يخاف مشها إليه أو يفجره عروقا أو الخجام أن يحجمه أو الكاوي أن يكويه أو يأمر أبو الصبي أو سيد المملوك الخجام أن يختنه فيه وت من شيء من هذا ولم يتعد إلى أمور ما أمر به فلا عقل ولا مأخوذه إن حسنت نيته إن شاء الله تعالى وذلك أن الطبيب والخجام إنما فعلاه للإصلاح بأمر المفعول به أو والد الصبي أو سيد المملوك الذي يجوز عليهم ما أمر به في كل نظر لهما كما يجوز زعمهما ما أمر أنفسهما لو كانا الغنيين فأما ما عاقب به السلطان في غير حد وجب لله وتلف منه المعاقب فعلى السلطان عقل المعاقب وعليه الكفارة ثم اختلف في العقل الذي يلزم السلطان فأما الذي اختار والذي سمعت من أروى بن غلبان أن العقل على عاقلة السلطان وقد قال غيرنا من المشرقين العقل على بيت المال لأن السلطان إنما يؤدب جماعة المسلمين فيما فيه صلاحهم فالعقل عليهم في بيت مالهم وهكذا الرجل يؤدب امرأته فتوثق على يديه فتتلف العقل على عاقلة وهكذا كل أمر لا يلزم السلطان أن يقوم به لله تعالى من حد أو قتل ولم يجبه المرء من نفسه على معنى المنفعة له فقال له منه سلطان أو غيره فلا يبطل العقل به فان قال قائل لم زعمت أن السلطان أن يؤدب وأن يحد ثم أبطلت ما تلف بالحد أو لم تمت ما تلف بالادب قلنا فإن الحد فرض على السلطان أن يقوم به وإن تركه كان عاصيا لله بتركه والادب أمر لم يجز له إلا بالأي وحلال له تركه ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ظهر على قوم أنهم قد غلوا في سبيل الله فلم يعاقبهم ولو كانت العقوبة تلزم لزوم الحد ما تركهم كما قال صلى الله عليه وسلم وقطع امرأته لها شرف فكلهم فيها فقال لو سرقت فلانة لامرأة شريفة لقطعت يدها وقد قال الله تبارك وتعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله والذي يعرف أن الخطأ أن يرمي الشيء فيصيب غيره وقد يحتمل معنى غيره (قال الشافعي) ولم أعلم من أهل العلم مخالفا في أن الرجل أن يرمي الصيد وأن يرمي الغرض وأنه لو رمى واحدا منهم ما ولا يرى انسانا ولا شاة لانسان فأصاب الرمية انسانا أو شاة لانسان ضمن دية المصاب اذا مات وعن الشاة اذا ماتت فوجدت حكمهم له باباحة الرمية اذا تعقب فغناه معنى أن يرمي على أن لا يتلف مسلما ولا حق مسلم ووجدت يحل له أن يترك الرمي كما وجدته يحل للإمام أن يترك العقوبة وكان الشيء الذي يفعله الإمام وله تركه بالرمية يرميها الرجل مباحة له وله تركها فمتلف شاة فمضمونه الراي أشبه به منه بالحد الذي فرض الله عز وجل أن يأخذ به العقوبة أولى أن تكون مضمونة ان جاء فيها تلف من الرمية لانه لا يختلف أحد في أن الرمية مباحة وقد يختلف الناس في العقوبات فيكره بعضهم العقوبة ويقول

أقوله الوجه الثاني الذي يسقط الخ ليس هذا قسما لما قبله كما هو ظاهر وأما قسيمه فقوله فاما ما عاقب به الخ

المطلب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين * أخبرنا سفيان عن اسمعيل بن أي خالده عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الانصاري قال انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الناس انكسفت الشمس لموت ابراهيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة أحد فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله وإلى الصلاة * أخبرنا سفيان عن سليمان الاحول يقول سمعت طاوسا يقول خسفت الشمس فصلى بنا ابن عباس في صفة من زم ست ركعات ثم أربع سجعات * أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الانصاري عن أي بنونس مولى عائشة أم المؤمنين عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب وأنا أسمع بارسول الله أني أصبح جنبا وأنا أريد الصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنبا وأنا أريد الصوم فأغتسل وأصوم ذلك اليوم * أخبرنا مالك عن سمي

مولي أبي بكر أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فذكر له أن أباه يريد يقول من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم فقال مروان أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهب إلى أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة فلتسألنهما عن ذلك فقال أبو بكر فذهب عبد الرحمن وذهب معه حتى دخلنا على عائشة رضي الله عنها فسلم عليها عبد الرحمن فقال يا أم المؤمنين أنا كنا عند مروان فذكر له أن أباه يريد قال من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم فقالت عائشة ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن أرغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله قال عبد الرحمن لا والله فقالت عائشة فأشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان ليصبح جنباً من جاع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا (١٧٣) على أم سلمة رضي الله عنها فسألناها عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة فخرجنا حتى جئنا مروان

فقال له عبد الرحمن ما قالتا ف أخبره فقال مروان أقسمت عليك يا أبا محمد لتر كين دابتي بالباب فلتأتين أباه هريرة فلتخبره بذلك فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أباه هريرة فحدثت معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرني به مخبر ^١ أخبرنا سفيان ثنا سمي مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث عن عائشة رضي الله عنه وسلم يدرکه الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه ^٢ أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم زمان الفتح فرأى رجلاً يجتمع لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان فقال وهو أخذ بيدي أفطر الحاجم والمحجوم ^٣ أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زعيم عن يزيد عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم محرماً صائماً ^٤ أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن شهاب قال أخبرني يزيد بن الأصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح ولا يخطب ^٥ أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب ^٦ أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار

بعضهم لا يبلغ بالعقوبة كذا ويقول بعضهم لا يزداد فيها على كذا وفي مثل معنى الراعي الرجل يؤدب امرأته لأنه كان له أن يدعها وكان الترك خيراً له لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد الاذن بضرب من لن يضرب خياركم وكان الضارب إذا كان الترك خيراً له أولى أن يضمن إن كان تلف على المضروب لأنه عامد للضرب الذي به التلف في الحكم من الراعي الذي لم يعمد قط أن يصيب المربي (قال الشافعي) فإن قال قائل فهل من شيء يبينه سوى هذا فهذا ممكن به وقد قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ما من أحد دعوت في حد فأجدي في نفسي منه شيئاً إلا الحق قلبه إلا المحذور في الخمر فإنه شيء أحدثناه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فمن مات منه فديته لا أدري قال في بيت المال أو على الذي حذره شك الشافعي (قال الشافعي) وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث إلى امرأته في شيء بلغه عنها فذعرها ففرغت فأسقطت فاستشار عمر في سقطها فقال له على رضي الله عنه ما كلمة لا أحفظها أعرف أن معناها أن عليه الدية فأمر عمر علياً رضي الله عنهما أن يضربها على قومته وقد كان لعمراً أن يبعث والامام أن يحصد في الخمر عند العامة فلما كان في البعثة تلف على المبعوث لها أو على ذي بطنها فقال علي وقال عمران عليه مع ذلك الدية كان الذي تراهم ذهبوا إليه مثل الذي وصفنا من أن لي أن أرى على أن لا يتلف أحد برمتي فذهبوا والله أعلم إلى أنه وإن كانت له الرسالة فعليه أن لا يتلف بها أحداً فإن تلف ضمن وكان المأثم مرفوعاً

(الجميل الصول)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال حكى محمد بن الحسن قال قال أهل المدينة إذا صال الجمل على الرجل فأقام بينة بصياله عليه وأنه ضر به عند صياله فقتله أو عقده فلا ضمان عليه وإن لم يكن بينة إلا قوله ضمن وقال أبو حنيفة يضمن في الحالين لأنه لا جناية لبهيمة تحمل دمه ولا جرحها وقال محمد بن الحسن وغيره ممن يقول قوله فيه قولاً قد جعته وحكيت ما حضرني فيه وكأه قال لا دية أو أحدهما وقتله لهما فقال ما تقول فيما اختلف فيه قلت أقول بما حكيت عن أصحابنا أنهم قالوا قال فما جئت فيه قلت إن الله عز وجل منع دماء المسلمين إلا بحقها وإن المسلمين لم يختلفوا فيما علمت أو من علمت قوله منهم في أن مسلماً لو أرادني في الموضع الذي لا يمنعني منه باب أغلقه ولا قوداً في جعته ولا مهرباً أمتنع به منه وكانت منعني منه التي أدفع عن إرادته لي إنما يضرب به بسلاح فحضرني سيف أو غيره كان لي ضربه بالسيف لا منع حرمتي التي حرم الله تعالى عليه انتهاكها فإن أتى بالضرب على نفسه ولا عقل على ولا قود ولا كفارة لا في فعلت فعلاً مباحاً فلما كان هذا في المسلم هكذا كان البعير أقل حرمة وأصغر قدرًا وأولى أن يجوز هذا فيه قال إن البعير لا يقتل إن قتل المسلم إن قتل قتل قلت ما خالفنا في هذا فإن

رجلاً يجتمع لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان فقال وهو أخذ بيدي أفطر الحاجم والمحجوم ^١ أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زعيم عن يزيد عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم محرماً صائماً ^٢ أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن شهاب قال أخبرني يزيد بن الأصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح ولا يخطب ^٣ أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب ^٤ أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع موله ورجلا من الانصار فزوجه ميمونة والنبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة * أخبرنا سعيد بن مسleme عن اسمعيل بن أمية عن سعيد بن المسيب قال دخل فلان ما نكح رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة الا وهو حلال * أخبرنا سفيان أنه سمع عبيد الله بن أبي ربيعة يقول سمعت ابن عباس يقول أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما الرافى النسبة * أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب بن أبي تميمة عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عباد بن الصامت رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعر بالشعر ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح الا سواء بسواء عينا بعين يدا بيد ولكن بيعوا الذهب بالورق والورق بالذهب (١٧٣) والبر بالشعر والشعر بالبر والتمر بالتمر

بالمال والمال بالملح والملح بالتمر يدا بيد كلف شتم ونقص أحدهما البر والملح وزاد أحدهما من زاد المال فقد أربى * أخبرنا مالك عن موسى بن أبي عيسى عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لأفضل بينهما * أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلا

زعت أهما مجتمعان فيه وانما جعت بينهما حيث اجتماعا وفرت بينهما حيث افتراقا وانما قلت المسلم في الحال التي وصفت أراد فيها الجناية فقال ما قلت له الا الجناية ما حلال كدمه قلت فهل تكون الارادة جناية قال نعم قلت فأتقول فيما لو أردتني قال بئني وبينه ثم رأوا خندقا وانكسرت رجله أو يده أو حبسه حابس وهو يريدني الا أنه لم ينلني حيث هو يريد ولا بسلاح أكان يحل لي قتله قال لا قلت ولو كان بحيث ينالني فظفرت بسلاحه حتى صار غير قادر على أن يحل لي قتله قال لا قلت ولو جرحته جرحا يمتنع من قتلي وهو يريدني أكان يحل لي قتله قال لا قلت ولو أردتني ولم يكن في يده ما يقتلني به كان يحل لي قتله قال لا قلت وأسمعت من يدا الى حالات ترغم أن دمه فيها كلها محرم فلو كنت انما أبحث دمه بالارادة فقط انبغى أن تبيع دمه في هذه الحالات كلها قال فبأي شيء أبحث دمه قلت بمنع الله تعالى ما حرم الله تعالى أن ينتهك مني فلما لم أجزم انما لادى الاضربه ضربته فاذا صار الى الحال التي لا يقدر فيها على قتلي فدمه محرم لانه لم يفعل فعلا يحل دمه انما فعل فعلا يحل منعه لاديه فان كان في منعه حنقه فهو أحله بنفسه وان لم يكن فيه حنقه لم يحل لي قتله بعد أمانى من أن يقتلني وكذلك في الحالات التي وصفت لك قبل أن أضربه فلو صار الى حال أمتنع فيها منه بغير ضربه لم يحل لي ضربه وكذلك الجمل اذ لم أقدر على دفعه الا بما دفعت به المسلم من الضرب ضربه وان أبت الضربة على نفسه وان صار الى الحال التي آمنه فيها على نفسه لم يحل لي ضربه ولو ضربته فقتلته غرمت ثمنه فلم أجبها بجناية انما الجناية الفعل لا الارادة ولكن أبحثها لمنع حرمتي وكذلك المجنون وكذلك الصبي والله أعلم

(الاستحقاق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اعترف الرجل دابة في يدي رجل والمعترف في يديه ينكر أو لا ينكر ولا يعترف كالف المعترف البينة فان جاء بالبينة أنها دابته لا يعلمون أنه باع ولا وهب أو قالوا لم يبيع ولم يهب فليس ذلك مما تروبه شهادتهم وانما ذلك على العلم أحلف صاحب الدابة بالله أن هذه الدابة ما خرجت من ملكه بوجه من الوجوه ثم دفعت اليه واذا أسلف الرجل عبدا في طعام أو ثوبا أو عرضا أو دينارا أو دراهم أو ما كان ناسحا فكل ما أسلف من ذلك بطل البيع لان الثمن العين الذي أسلفه ولا يختلف في ذلك الدينار والدرهم باعها وهو لا يملكها وهذا في بيع الأعيان فمن باع عينا أو اشتري بعين وشراؤه بالعين بيع العين فاستحققت تلك العين انتقض البيع واذا باع صفة من الصفات مضمونة فقبضها المشتري فاستحققت لم ينتقض البيع وذلك أن البيع لم يقع على تلك العين وانما وقع على شيء مضمون بصفة في ذمة البائع كالدين عليه ولا يبرأ منه هو ابدا الا بان يسلم لصاحبه فكلما استحق شيء بصفة رجوع عليه حتى يستوفي تلك الصفة واذا صرف دينارا بعينها بدرهم أو عيناها

بالدرهمين * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة * أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه لا يخالفه * أخبرنا سعيد بن سالم أخبرنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة * أخبرنا الشافعي قال فان سفيان أخبره عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بسقبة * أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمه أنها سمعت عائشة رضى الله عنها وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول ان الميت لم يعذب ببكاء الحي فقالت عائشة أمانه لم يكذب

بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا تتبعوا غائبا منها باخر * أخبرنا مالك أنه بلغه عن جده مالك بن أبي عامر عن عثمان رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الدينار بالدينار ولا الدرهم بالدرهم

ولكنه أخطأ أروني انما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية وخرى بيكي علم أهلها فقال انهم ليكون عليها وانها التعذب في قبرها
 أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة قال توفيت ابنة لعثمان بن عفان بركة فقتلنا شهداء ورضعها ابن
 عباس وابن عمر فقال أني جالس بينهما جلست الى أحدهما ثم جاء الآخر فجلس الى فقال ابن عمر لعمر بن عثمان ألا تنهى عن البكاء فان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الميت لعذب ببكاء أهله عليه فقال ابن عباس قد كان عمر يقول بعض ذلك ثم حدث ابن عباس
 قال صدرت مع عمر بن الخطاب من مكة حتى اذا كنا بالبيداء اذ ابرك تحت ظل شجرة قال اذهب فانظر من هؤلاء الركب فذهبت فاذا
 صهيب قال ادعه فرجعت الى (١٧٤) صهيب فقلت ارنحل فالحق بأمر المؤمنين فلما أصيب عمر سمعت صهيبا يكي وهو يقول

فاستحققت الدراهم أو الدنانير لافرق بين الدنانير والدراهم وغيرها بطل البيع فيها « قال الربيع » من اشترى
 شيئا بعينه بشئ بعينه فاستحق أحد الشئين بطل البيع كانه لان الصفقة وقعت على ما يجوز وما لا يجوز
 واذا استحق من الدراهم شئ وان قل بطل الصرف كله لان الصفقة جمعت حلالا وحراما فبطلت كلها وهو
 قول الشافعي (وتال الشافعي) واذا اشترى الرجل جارية فاولدها من سوق من أسواق المسلمين أو غير أسواق
 المسلمين أو نكحته على أنها حرة فولدت له ثم استحقها سيدها فاعليه مع مثلها السيدها وعليه قيمة أولادها منه
 يوم سقطت لأن ذلك أول ما كان لهم حكم الدنيا وأخذها سيدها لم لوكة وانما أعتق الولد بانغور ولو كانت
 أقرب بالرق فنكح على ذلك فان وادهما سلب ولو كان أمتان بين رجلين فاقسماهما وصارت احدهما
 لاحدهما فولدت منه ثم استحقها رجل آخر أخذها ومير مثلها وقيمة ولدها حرار وانتقض القسم
 بينهما وصارت الجارية الباقية بينهما واذا ابتاع الرجل جارية فماتت في يده فموتت فبطلت ثم استحقها رجل
 كان له أن يرجع بالقيمة على الذي ماتت في يده والذي ماتت في يده أن يرجع على البائع بالثمن الذي أخذ
 منه وان كانت ولدت له أولاد فماتت حرار وعليه قيمتهم يوم سقطوا ولو كانت المسئلة بماله ولم تمت غير
 أنها زادت في يده أو نقصت بجناية أو أصابتهما منه أو من غيره أو بشئ من السماء ردها بعينها ولا يقال لهذا
 فوت انما يقال لهذا زيادة أو نقص فيرد هازائده ولا شيء له في الزيادة ونقصه وعليه ما نقصها إلا أن يكون أخذ
 لها أرشا أكثر مما نقصها فاعليه رده ويرد النقص الذي من غير جنايته لانه كان ضامنا لهما مال لغيره
 فأما زيادة الاسواق ونقصها فليس من الابدان بسبيل لانه قد يغصبها ثمن مائة بالغلاء ثم يزيد في بدنها
 وتنقص أسواقها فتكون ثمن خمسين أفيقال لهذا الذي زادت في يده الذي يشهد رب الجارية وأهل العلم
 أنها اليوم خير منها يوم أخذها بالضعف في بدنها اغرم نصف قيمتها من قبل أنها رخصت ليس هذا بشئ
 انما يغرم نقص بدنها لانه نقص عين سلعة المعصوب فأما نقص الاسواق فليس من جنايته ولا بسببها واذا باع
 الرجل الرجل الارض فبني فيها أو غرس ثم استحق رجل نصفها واختار المشتري أن يكون له النصف
 بنصف الثمن قسمت الأرض فباعوا وقع للمستحق فعلى المشتري قلع البناء والغراس منه وكذا حله ويرجع بما
 نقص الغراس والبناء على البائع وبنصف الثمن وكذلك الأرض بين الرجلين فيقسمانها « قال الربيع » آخر
 قول الشافعي انه اذا استحق بعض ما اشترى فان البيع كاه باطل من قبل أن الصفقة جمعت حلالا وحراما فبطلت
 كلها « قال الربيع » ويأخذ رب الأرض أرضه ويقلع بناء منها وغراسه ويرجع رب البناء والغراس
 على البائع بما غرم لانه غره فبأخذ منه ما أخذ منه

وأخيه واصحابه
 فقال عمر يا صهيب أتبكي
 على وقد قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان
 الميت لعذب ببكاء أهله
 عليه قال فلما مات عمر
 ذكرت ذلك لعائشة
 فقالت يرحم الله عمر
 لا والله ما حدث رسول
 الله صلى الله عليه
 وسلم أن الله يعذب المؤمن
 ببكاء أهله عليه ولكن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ان الله يزيد
 الكافر عذابا ببكاء أهله
 عليه فقالت عائشة
 حسبكم القرآن لا تزور
 وارزوه وزر أخرى وقال
 ابن عباس رضي الله
 عنهم ما عند ذلك والله
 أحجل وأبكى قال ابن
 أبي مليكة فوالله ما قال
 ابن عمر من شئ أخبرنا
 سفيان عن الزهري عن
 عطاء بن يزيد الليثي
 عن أبي أيوب الانصاري
 رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم

(الاشربة)

انه نهى أن تستقبل القبلة بغائط أو بول ولكن شرقوا أو غربوا قال فقد منا الشام فوجدنا
 مراحيض قد بنيت قبل القبلة فنحرف ونستغفر الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع
 ابن حبان عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول ان ناسا يقولون اذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس قال
 عبد الله بن عمر لقد ارتقيت على ظهر ريب لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبلا لبيت المقدس لحاجته أخبرنا
 سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصلين أحداكم في الثوب
 الواحد ليس على عاتقيه منه شئ أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن عبد الله بن شداد عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان

رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في مرط بعضه على وبعضه عليه وأما الخضر أخبرنا سفيان عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه قال كانا نعلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعرف في الصلاة قبل أن تأتي أرض الحبشة فيرد علينا وهو في الصلاة فلما رجعنا من أرض الحبشة أتيتنا سلم عليه فوجدته يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي فأخذني من أقرب وما بعد خلست حتى إذا قضى صلاته أتته فقال إن الله جل ثناؤه يحدث من أمره ما يشاء وإن مما أحدث الله أن لا تكملوا في الصلاة . أخبرنا مالك عن أبي الربيع السخري عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنين فقال ذواليدنين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصدق ذواليدنين فقال الناس نعم فقام رسول الله (١٧٥) صلى الله عليه وسلم فملى اثنين

أخبرنا ابن نمير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شراب أسكر فهو حرام . وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البع فقال كل شراب أسكر فهو حرام . وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الغيرة فقال لا خير فيها ونهى عنها . قال مالك عن زيد بن أسلم عن أبي السكرة . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر في الدنيا لم يبق منه ما حرمت الآخرة . أخبرنا مالك عن اسحق بن عيسى عن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس رضي الله عنه قال كنت أسقى أبا طلحة الانصاري وأبي بن كعب وأبا عبيد بن الجراح شرابا من فضيخ وتمر بخاءهم أت فقال إن الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة يا أنس قم إلى هذه الجرار فاكسرها فقال أنس فقم إلى مهراس لنا فخرت بها بأسفله حتى تكسرت . أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن اسحق عن معبد بن كعب بن مالك عن أمه وقد كانت صلت القبليتين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخيلطين وقال أنتبذوا كل واحد منهما على حدته . أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق عن ابن أبي أوفى قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبيذ الجرا الأخضر والابيض والاجر . أخبرنا سفيان بن عيينة عن سليمان الأحمول عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاوعية قيل له ليس كل الناس يجدون سقاء فأذن لهم في الجر غير المرفق . أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنبذوا في الدباء والمرفق قال ثم يقول أبو هريرة واجتنبوا الخناقم والنقيير . أخبرنا سفيان قال سمعت الزهري يقول سمعت أنسا يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والمرفق أن ينتبذ فيه . أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا تميم الجبشاني سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البع فقال كل مسكر حرام . أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينبذه في سقاء فان لم يكن فتور من سجارة . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في بعض مغازيه قال عبد الله بن عمرو فأقبل نحوه فأنصرف قبل أن يبلغه فالت ما ذا قال قالوا نهى أن ينتبذ في الدباء والمرفق . أخبرنا مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن ينتبذ في الدباء والمرفق . أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن ينبذ التمر والبسر جميعا

(الأشربة)

ثلاث ركعات من العصر ثم قام فدخل الحجر . فقام الخرباق رجل بسط اليدين فنادى يا رسول الله أقصرت الصلاة فخرج مغضبا يحجر رداءه فسأل فأخبره صلى تلك الركعة التي كان ترك ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم . أخبرني بعض أهل العلم عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه قال لما انتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل أهل بمرعونة أقام خمس عشرة ليلة كلما رفع رأسه من الركعة الأخيرة من الصبح قال سمع الله إن جسدور بن مالك الحمد اللهم فاذ كودع أطويلا ثم كبر فسجد . أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رفع رأسه من الركعة الثانية من الصبح قال اللهم آمين الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بحكة اللهم أشد وطأ تل على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم

ثلاث ركعات من العصر ثم قام فدخل الحجر . فقام الخرباق رجل بسط اليدين فنادى يا رسول الله أقصرت الصلاة فخرج مغضبا يحجر رداءه فسأل فأخبره صلى تلك الركعة التي كان ترك ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم . أخبرني بعض أهل العلم عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه قال لما انتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل أهل بمرعونة أقام خمس عشرة ليلة كلما رفع رأسه من الركعة الأخيرة من الصبح قال سمع الله إن جسدور بن مالك الحمد اللهم فاذ كودع أطويلا ثم كبر فسجد . أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رفع رأسه من الركعة الثانية من الصبح قال اللهم آمين الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بحكة اللهم أشد وطأ تل على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم

ابن عبد الله ورجع قال عن أبيه ورجع ما يقوله قال قال عمر اذا رميت الجمره وذبحتهم وحلقهم فقد حل لكم كل شئ حرم عليكم الا النساء والطيب قال سالم وقالت عائشة انا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل أن يحرم وحلقه بعد أن رعى الجمره وقبل أن يزور البيت قال سالم رضى الله عنه وستة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع **✽** أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن الصعبي بن جثامة أنه أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم جارا وحشيا وهو بالأنواء وبوذا فزده عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهه قال انال زده عليك الا أنا حرم **✽** أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج وأخبرني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله النبي عن نافع مولى أبي قتادة عن أبي قتادة الأنصاري رضى الله عنه (١٧٦)

والترمذ والزهري جميعا أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن ابن وعله المصري أنه سأل ابن عباس عما يعصر من العنب فقال ابن عباس رضى الله عنهم ما أهدى رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم رواية من نحر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أما علمت أن الله تعالى ذكره حرما قال لا فسار انسا نالي بجنبه فقال بهم سار رنه فقال أمرته أن يبيعها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شرهها حرم بيعها ففتح قم المراتين حتى ذهب ما فيها أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال بلغ عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن رجلا باع نجرا فقال قاتل الله فلانا باع الجمر أو ما علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فمألوها وباعوها أخبرنا سفيان عن أبي الجوزية الجرمي قال لا أنى لأول العرب سأل ابن عباس وهو مسند ظهري الكعبة فسأله عن الباذق فقال سبق محمد صلى الله عليه وسلم الباذق وما أسكر فهو حرام أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلا من أهل العراق قال والله اننا ابتاعنا من عمر النخيل والعنب فنصروه نحر فاتبعها فقال عبد الله اني أشهد الله عليكم وملائكته ومن سمع من الجن والانس اني لا أمركم أن تبعوها ولا نبتاعوها ولا نعصرها ولا تسقوها فأنهار جس من عمل الشيطان أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال كل مسكر نحر وكل مسكر حرام أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ وعن سلمة بن عوف بن سلامة أخبراه عن محمود بن لبيد الأنصاري أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه حين قدم الشام شكوا اليه أهل الشام وباء الأرض وقلعوا وقالوا لا يصلحنا الا هذا الشراب فقال عمر اشر بوا العسل فقالوا لا يصلحنا العسل فقال رجال من أهل الأرض هل لك أن نجعل لك من هذا الشراب شيئا لا يسكر فقال نعم فطبخوه حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث فأتوا به عمر فادخل فيه عمر اصبعه ثم رفع يده فقبه بها فتنطق فقال هذا الطلاء هذا مثل طلاء الابل فأمرهم عمر أن يشر به فقال له عبادة بن الصامت أحلتها والله فقال عمر كلا والله اللهم اني لأحل لهم شيئا حرمته عليهم ولا أحرم عليهم شيئا أحلته لهم أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج عليهم فقال اني وجدت من فلان ربح شراب فزعم أنه يشرب الطلاء وانى سائل عما شرب فإن كان يسكر حله فبطله عمر الحد ثامنا أخبرنا مسلم ابن خالد عن ابن جريج قال قلت لعطاء بن رباح الشراب فقال عطاء ان الريح لتسكون من الشراب الذي ليس به بأس فإذا اجتمعوا جميعا على شراب واحد فسكر أحدكم جلدوا جميعا الحد ثامنا (قال الشافعي) وقول عطاء مثل قول عمر لا يخالفه لا يعرف الاسكار في الشراب حتى يسكر منه واحد فيعلم منه أنه مسكر ثم يجلد الحد على شربه وان لم يسكر صاحبه قياسا على النحر أخبرنا سفيان عن الزهري عن السائب بن زيد أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج يصلي على جنازة فسمعه السائب يقول اني وجدت من عبيد الله وأصحابه

أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى اذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحاب له تمرين وهو غير محرم فرأى جارا وحشيا فاستوى على فرسه فسأل أحدهم أن يناولوه سوطه فأبوا فسألهم رجه فأبوا فأخذ رجه فشد على الجار فقتله فأكل منه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بعضهم فلما أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم سألوه عن ذلك فقال انما هي طعمة أطمعكموها الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة في الجار الوخشي مثل حديث أبي النضر الا أن في حديث زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل معكم

من لحم من شئ **✽** أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنطب عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحم الصيد لكم في الأحرام حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم **✽** أخبرنا من سمع سليمان ابن بلال يحدث عن عمرو بن أبي عمرو بهذا الاسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا **✽** أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن رجل من بني سلمة عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا قال الشافعي رضى الله عنه وابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي وسليمان مع ابن أبي يحيى **✽** أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه **✽** أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله

وقد زاد بعض الحديثين حتى يترك أو يأذن * أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن واطمه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لياقي عدتهم من طلاق زوجها فإذا حلت فأذني قالت فلما حلت أخبرته أن معاوية وأبا جهم خطباني
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يصنع عصاد عن عائشة أنكحي أسامة قالت فكرهته فقال
أنكحي أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيرا واعتبطت به * أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن ابن شهاب عن
سالم عن أبيه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا رأيت الهلال فصوموا وإذا رأيت صوفة فافطروا وإن غم عليكم فافطروا له
وكان عبد الله يصوم قبل الهلال بيوم فيسأل إبراهيم بن سعد يتقدمه قال نعم (١٧٧)

دينار عن محمد بن جبير
عن ابن عباس رضي
الله عنهما قال عجت
ممن يتقدم الشهر وقد
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تصوموا
حتى تروا ولا تظفروا
حتى تروا * أخبرنا
عبد العزيز بن محمد عن
محمد بن عمرو عن أبي
سلمة عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تقدموا الشهر
يوم ولا يومين إلا أن
يوافق ذلك صوما كان
يصومه أحدكم صوموا
لرؤيته وأظفروا لرؤيته
فإن غم عليكم فعدوا
ثلاثين * أخبرنا عمرو
ابن أبي سلمة عن الأوزاعي
حدثني يحيى بن أبي
كثير حدثني أبو سلمة عن
أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا تقدموا

ريح شراب وأناسائل عماشربوا فإن كان مسكرا حدثهم قال سفيان وأخبرني معمر عن الزهري عن السائب
ابن يزيد أنه حضره يحدتهم أخبرنا سفيان عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاقطعوا يدي الزهري أبعد الثالثة
أو الرابعة فأتى برجل قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ووضع القتل فصارت
رخصة قال سفيان قال الزهري المنصور بن المعتمر ومخول كونا فأنشد أهل العراق هذا الحديث أخبرنا
سفيان عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن أزهر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين سأل عن
رحل خالد بن الوليد فخر يت من بين يديه أسأل عن رحل خالد حتى أتاه جريحاً وأتى النبي صلى الله عليه وسلم
بشارب فقال اضربوه فضر بوجهه بالأيدى والنعال وأطراف الشارب وحشوا عليه التراب ثم قال النبي صلى الله
عليه وسلم يكتوه فبكتوه ثم أرسله فلما كان أبو بكر رضي الله تعالى عنه سأل من حضر ذلك الضرب فقومه
أربعين فضر أبو بكر في الخمر أربعين حياته ثم عرض رضي الله تعالى عنه حتى تتابع الناس في الخمر فاستشار
عمر علياً رضي الله تعالى عنه فضر به ثمانين أخبرنا مالك عن ثور بن زيد الدبلي أن عمر بن الخطاب استشار
في الخمر شربها الرجل فقال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه نرى أن تجلده ثمانين فإنه إذا شرب سكر
وإذا سكر هذى وإذا هذى أقرى أو كما قال قال فجلده عمر ثمانين في الخمر (قال الشافعي) رضي الله تعالى
وبلغنا عن الحسين بن أبي الحسن أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال ليس أحد نقيم عليه حداً
في موت فأجحد في نفسي منه شيئاً فإن الحق قتله الأحداً الخمر فإنه شيء رأينا بعد النبي صلى الله عليه وسلم فمن
مات فيه ففقيه دية إما قال في بيت المال وإما قال على الإمام أخبرنا ابن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن
أبيه أن علي بن أبي طالب قال لا أوتي بأحد شرب خمر ولا نبيذاً مسكراً إلا جلده الحد أخبرنا سفيان عن
عمرو بن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي أن علي بن أبي طالب جلد الوليد بسوط له طرفان أخبرنا سفيان
عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال إن يجلد قدامة اليوم فلن
يترك أحد بعده وكان قدامة بدريا سمعت الشافعي وهو يحتج في ذكر المسكر فقال كلاما قد تقدم
لا أحفظه فقال أرأيت أن شرب عشرة ولم يسكر فإن قال حلال قيل أفأرأيت أن خرج فأصابته الريح فسكر
فإن قال حرام قيل له أفأرأيت شيئاً قط شربه رجل وصار في جوفه حلالاً ثم صيرته الريح حراماً وقول
الشافعي إن ما أسكر كثيره ففعله حرام أخبرنا مالك عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى أن ينبذ في الدباء والمزفت

(٣٣ - الأم - سادس) بين يدي رمضان يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه * أخبرنا سفيان
عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة «الثلث من سفيان» أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش والاعاقر
الخمر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن عبد بن زمعة وسعدا اختصما إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم في ابن أمة زمعة ذكره فقال سعد يا رسول الله أوصاني أخي إذا قدمت مكة أن انظر إلى ابن أمة زمعة فأقبضه فإنه ابني
فقال عبد بن زمعة أخي وابن أمة أبي ولد على فراش أبي فرأى شهما يذبح عبته فقال هؤلاء يا عبد بن زمعة الولد للفراش وأختي منه
ياسودة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين المتلاعنين وألقى الولد بالمرأة

والثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم وإلى أجل معلوم : أخبرنا
الثقة عن أيوب عن يوسف بن مائل عن حكيم بن حزام قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندي : أخبرنا
مسلم عن ابن أبي حسين عن عطاء وطاوس أحسبه قال ومجاهد والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الفتح ولا يقتل
مؤمن بكافر : أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت علياً هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطى الله عبداهمافي كتابه ومافي الصحيفة قلت ومافي الصحيفة قال العقل
وفكالك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر وفي موضع آخر ولا يقتل مؤمن بكافر (١٧٩) * أخبرنا سفيان عن الزهري عن

حرام بن سعد بن محصة
أن محصة سألت النبي
صلى الله عليه وسلم
عن كسب الخيام فنهاه
عنه فلم يزل يكلمه حتى
قال أطلعهم رقيقك
واعلفه فأنفك
: أخبرنا مالك عن
الزهري عن حرام بن
سعد بن محصة عن أبيه

أنه استأذن النبي صلى
الله عليه وسلم في إجارة
الخيام فنهاه عنه فلم يزل
يسأله ويستأذنه حتى
قال اعلفه فأنفك
ورققك : أخبرنا
مالك عن حماد عن
أنس رضي الله عنه قال
حجم أبو طيبة رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فأمره بصاع من تمر
وأمر أهله أن يخففوا
عنه من خراجه : أخبرنا
عبد الوهاب الثقفي عن
حميد عن أنس رضي
الله عنه أنه قيل له

أن يدخله وإن كانت صوراً غير ذوات أرواح مثل صور الشجر فلا بأس أنما المنهي عنه أن يصور ذوات
الأرواح التي هي خلق الله وإن كانت المنازل مستورة فلا بأس أن يدخلها وليس في الترشى كرهه أكثر
من السرف وأحب للرجل إذا دعاه الرجل إلى الطعام أن يجيبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بلغنا أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال لأهدى إلى ذراع لقبيل ولودعيت إلى كراع لأجبت (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى أبا طلحة
وجاعة معداً كلوا عنده وكان ذلك في غير وليمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ودعت امرأه سعد بن الربيع
النبي صلى الله عليه وسلم ونفرا من أصحابه فأخار رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن دعت فأكلوا عندها (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإني لأحفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أجاب إلى غير دعوة في غير وليمة

(صدقة الشافعي رضي الله عنه)

هذا كتاب كتبه محمد بن ادریس بن العباس الشافعي في حكمة منه وجواز من أمره وذلك في صفر سنة ثلاث
ومائتين إن الله عز وجل رزقاً بالحسن بن محمد بن ادریس ما لا فأخذ محمد بن ادریس من مال ابنه أبي
الحسن بن محمد أربعمائة دينار جياذاً صحاحاً ما قبل وضمنها محمد بن ادریس لابنه أبي الحسن بن محمد بن
ادریس : وأشهد محمد بن ادریس شهود هذا الكتاب أنه تصدق على ابنه أبي الحسن بن محمد بن ادریس
بثلاثة أعبد منهم وصيف أشقر خصي يقال له صالح ووصيف نوبى جبار يقال له بلال وعبد فراتى قصار
يدعى سالماً وبائة شقراء تدعى فلانة وقبضهم محمد بن ادریس لابنه أبي الحسن من نفسه وصاروا من مال
ابنه أبي الحسن وخرجوا من ملك محمد بن ادریس : وأشهد محمد بن ادریس شهود هذا الكتاب أنه تصدق
على ابنه أبي الحسن بن محمد بن ادریس بجميع ماله وهو مسكّن ودملجان وخليخان وقلادة كل ذلك
من الذهب وعتل : هذا حل من الورق وقبضه من نفسه ودفعه إلى أمه تقبضه له وتحفظه عليه وصار كل
ما تصدق به محمد بن ادریس على أبي الحسن بن محمد ما لا من مال أبي الحسن بن محمد : وأشهد محمد بن
ادریس شهود هذا الكتاب أنه تصدق (١) بمسكنه الذي يهبط ثنية كدى من مكة قبالة دار منيرة على يسار
الخارج من مكة في شعب محمد بن ادریس وهما المسكنان اللذان أحدهما المسكن الذي يقفاه دار محمد بن
ادریس العظمى أحدهما المسكن الذي بناه محمد بن ادریس إلى جنب المنزل الذي يعرف

(١) قوله بمسكنه الذي الخ لعله بمسكنه اللذين كما يرشد إلى ذلك بقية الكلام تأمل

احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم حجمه أبو طيبة فأعطاه صاعين وأمر مواليه أن يخففوا عنه من ضريبة وقال إن أمثل
ماتوا بتمه الجحامة والقسط البحري لصيانكم من العذرة ولا تعذبوهم بالعمر : أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين عن
ابن عباس : وأخبرنا سفيان أخبرني إبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال للجحام أشكموه : أخبرنا
مسلم بن خالد عن ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيضة على المدعي وأحسبه
قال ولا أتقنه أنه قال واليمين على المدعي عليه : أخبرنا عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن
سهل بن أبي حمزة أن عبد الله بن سهل ومحمدة بن مسعود خربا إلى خبير ففقر فالحاجتهما فقتل عبد الله بن سهل فأنطق هو وعبد الرحمن

ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها فردا على ولم ير هاشيا فقال اذا ظهرت فليطلق أو ليسك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يمس فذلك العدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء . . . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم ((ومن كتاب العتق)) . . . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق

(١٨١)

عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق . . . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سام بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعابد كان بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فإن كان موسرا فإنه يقوم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل ليست بوكس ولا شطط ثم يغرم له هذا حصته . . . أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج أخبرني قيس بن سعد أنه سمع مدحولا يقول سمعت ابن المسيب يقول أعتقت امرأة أو رجلا ستة أعبد لها ولم يكن لها مال غيره فأنتي النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فأقرع بينهم فأعتق ثلثهم قال الشافعي رضي الله عنه كان ذلك في مرض المعتق الذي

الحام على غير معان سمعت كثيرا من طوائف العرب يحكون فيه فتجتمع حكايتهن على أن ما حكوا منه عندهم من العلم العام الذي لا يشكون فيه ولا يمكن في مثله الغلط لأن فيما ذكرنا أنهم سمعوا عوامهم يحكونه عن عوام من كان قبلهم فكان مما حكوا مجمعة بين علي حكايته أن قالوا البحيرة الناقة تنتج بطونا فيشقي ما لكها اذنها ويخلى سبيلها ويحلب لبنها في البطحاء ولا يستحيزون الا تتفاح بلبنها ثم زاد بعضهم على بعض فقال بعضهم تنتج نجسة بطون فتجبر وقال بعضهم وذلك اذا كانت تلك البطون كلها اناثا والسائبة العبد يعتقه الرجل عند الحادث مثل البر من المرض أو غيره من وجوه الشكر أو أن يتبدى عتقه فيقول قد أعتقتك سائبة يعني سبتك فلا تعود لي ولألي الا تتفاح بولائك كما لا يعود لي الا تتفاح بملكك وزاد بعضهم فقال السائبة وجهان هذا أحدهما والسائبة أيضا يكون من وجه آخر وهو البعير ينجم عليه صاحبه الحاجة أو يتبدى (٣) الحاجة أن يسيبه فلا يكون عليه سبيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت مذاهم في هذا كله فيما صنعوا وأنه كالأعتق قال والوصيلة السائبة تنتج الأبطن فاذا وادت آخر بعد الأبطن التي وقتوها قيل وصلت أخاها وزاد بعضهم تنتج الأبطن الخمسة عناقين عناقين في كل بطن فيقال هذه وصيلة تصل كل ذي بطن بأخيه معه وزاد بعضهم فقال قد يوصلونها في ثلاثة أبطن ويوصلونها في خمسة وفي سبعة قال والحام الفحل يضرب في ابل الرجل عشرين فيخلى ويقال قد جى هذا ظهره فلا ينفعون من ظهره بشئ وزاد بعضهم فقال يكون لهم من صلبه وما أنتج مما خرج من صلبه عشرين من الابل فيقال قد جى هذا ظهره قال وأهل العلم من العرب أعلم بهذا من لقبت من أهل التفسير وقد سمعت من أهل التفسير من يحكي معنى ما حكيت عن العرب وفيما سمعت من حكايتهن نصوص دالة من أخبارهم أنهم كانوا يبحرون البحيرة ويسيدون السائبة ويوصلون الوصيلة ويحمون الحام على وجوه جماعها أن يكونوا مؤذين بما يصنعون من ذلك حقا عليهم من نذر زروه فوفوا به أو فعلوه بلانذرهم أو يحق وجب عليهم عندهم فأدوه وكان عندهم اذا فعلوه خارجا من أموالهم بما فعلوا فيه مثل خروج ما أخرجوا الى غيرهم من المالكين وكانوا يرجون بادائه البر كفي أموالهم وينالون به عندهم مكرمة مع التبرر عما صنعوا فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان فعلهم يجمع أموراً منها أمر واحد بر في الاخلاق وطاعة لله عز وجل في منفعة ثم شرطوا في ذلك الشيء شرطاً ليس من البر فأنفذ البر ورد الشرط الذي ليس من البر وهو أن أحدهم كان يعتق عبده سائبة ومعنى يعتقه سائبة هو أن يقول انت حر سائبة فكما أخرجتك من ملكي وملككتك نفسك فصار ملكك لا يرجع الى مجال أبداً فلا يرجع الى ولا أولك كما لا يرجع الى ملكك فكان العتق جائزاً في كتاب الله عز وجل بدأ فيه ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عند عوام المسلمين وكان الشرط بان العتق سائبة لا يثبت ولاؤه لمعتقه شرطاً مبطلاً في كتاب الله تبارك

مات فيه . . . أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلاً من الانصار أوصى عند موته فأعتق ستة مماليك وليس له مال غيرهم أو قال أعتق عند موته ستة مماليك له وليس له شيء غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولاً شديداً ثم دعاهم بقرأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة . . . أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العجماء جرحها جبار . . . أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن حرام ابن سعد بن محينة أن ناقة للبراء بن عازب رضي الله عنه دخلت حائط القوم فأفسدت فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الاموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها . . . أخبرنا أيوب بن سويد حدثنا الاوزاعي عن الزهري عن حرام

بعد ايمان اوزنا بعد احسان أو قتل نفس بغير نفس * أخبرنا عبد العزيز عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله * أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الخيار عن المقداد رضي الله عنه أنه أخبره أنه قال يا رسول الله أرأيت أن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذمني بشجرة فقال أسلت الله فأقتله يا رسول الله بعد أن قالها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله أنه قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها فأقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فان قتله فانه بمنزلة من قبل أن يقتله واندك بمنزلة من قبل أن يقتله فقلت (١٨٣) قبل أن تقتله واندك بمنزلة من قبل أن يقتله

يقول كلمته التي قال * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل نفسه بشئ في الدنيا عذب به يوم القيامة * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال وجدت في قائم سيف النبي صلى الله عليه وسلم كتاب أن أعدى الناس على الله سبحانه وتعالى القاتل غير قاتله والضارب غير ضاربه ومن تولى غير مواليه فقد كفر بما أنزل الله سبحانه على محمد صلى الله عليه وسلم * أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن اسحق قال قلت لأبي جعفر محمد بن علي ما كان في الصيغة التي كانت في قراب سيف رسول الله

بأى وجه صيرهم الله قال فكان حكم الله والله تعالى أعلم في البهائم ما وصفت من أن العتق لا يقع عليها ولا تزال ملك صاحبها ما كان حياً الا الى مالك من الآدميين يقول فيه قد أخرجتها من ملكي وكان هكذا كل ما سوى بني آدم ماعليك بنو آدم نصافي كتاب الله عز وجل ودلالة بما ذكر في ما سوى الآدميين من بهيمة ومتاع ومال ولا أعلم مخالفاً في أن امرأاً لو قال لمسا ليك من الآدميين أنتم أحرار عتقوا ولو قال لمسا ليك من البهائم أنتم أحرار لم تعتق بهيمة ولا غير آدمي

بيان معنى البقرة والسائبة والوصيلة والحام

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت جاءني برة فقالت اني كاتبته أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعطيني فقالت لها عائشة أن أحب أهلك أن أعدها لهم عددتها ويكون ولأولك لي فعلت فذهبت برة إلى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها فأتت من عند أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذيها واشترطي لهم الولاء فان الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة رضي الله عنها ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإنا لرجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله عز وجل ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وانما الولاء لمن أعتق * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها نبيعهما على أن ولأولها ما فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك فان الولاء لمن أعتق * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال حدثني يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أن برة جاءت تستعين عائشة فقالت عائشة أن أحب أهلك أن أصب لهم ثمنك صبة واحدة وأعتقك ففعلت فذكر ذلك برة لأهلها فقالوا الا أن يكون ولأولك لنا قال مالك قال يحيى فزعمت عمرة أن عائشة فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك فاشتريها وأعتقها فان الولاء لمن أعتق * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وابن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن الحسن عن يعقوب بن إبراهيم أبي يوسف عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن النبي

صلى الله عليه وسلم فقال كان فيها لعن الله القاتل غير قاتله والضارب غير ضاربه ومن تولى غير ولي نعتبه فقد كفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم * أخبرنا شافعيان عن ابن أبي ليلى عن الحكم وأوعن عيسى بن أبي ليلى عن ابن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتبط مؤمناً بقتل فهو قود يده الا أن يرضى ولي المقتول في حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن سعيد بن أبي جعفر عن أبياد بن لقيط عن أبي رزمة قال دخلت مع أبي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى أبي الذي بظهري رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دني أعالج هذا الذي يظهره فاني طيب قال أنت رفيق وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا معك قال ابني انهم سبه قال أما انه لا يجي عليك ولا تجني عليه * أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جسد عن القاسم بن ربيعة

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ألا إن في قتيں العمد خطباء السرط أو العصاة من أهل مغلقتيها
أربعمون خلفت في بطنها أولادعا أخيرة انتقى عن خالد أخذنا عن القاسم بن ربيعة عن عتبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم يعني مثله أخبرنا معاذ بن مربي عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان قال مقاتل أخذت هذا التفسير عن نفر حفنة
معاذ منهم جاشع أو حسن وأخذنا من مزاحم في قرأه تبارك وتعالى فن غنى له من شيء شئ فأتباع المعروف الآية قال كل كسبي على
أهل التوراة من قتل نفسا بغير نفس أن يقاتلهم أو لا يعنى عنه ولا تقبل منه الدية وفرض على أهل الإنجيل أن يعنى عنه ولا يقتل ورخص
لأمة محمد صلى الله عليه وسلم أن شاء قتل (١٨٤) وإن شاء أخذ البيعة وإن شاء عفا فقتل قوه ذلك تخفيف من ربكم ورحمة بقرن

صلى الله عليه وسلم قال الولا معقة كخصة اتسب لا يباع ولا يرهق (قال السافعي) رحمه الله فكان في حديث الشفة عن النبي صلى الله عليه وسلم في بريرة في بطل شرط مالكمها الذين باعوه على عائشة على أن الولا لهم وأبائهم بريرة المعق دلالة على مثل معنى قول الله عز وجل ولا سائبة فإن الله جل وعلا أبطل النسيب إذا شرط مالكمه أن لا يكون له ولاد المعق المسبب وأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم شرط مالكم بريرة الذي باعها إليه الولا دون معقتها وثبت الولا لمن أعتق فكان في قوله أمم الولا لمن أعتق معنيان أن لا يكون معق أب أو ل أو من عنه الولا غير الله أيا، عن نفسه مع عتق ولا قبله ولا بعده ولا بحال من الحالات اختلاف دينين ولا غيره ولو زال عن أحد زال عن عائشة اذ لم تملك بريرة إلا بشرط فعتقها ولاؤها الذي ملكها أياها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمم الولا لمن أعتق وكان معق السائبة معقة وأما شرط أن لا يكون له ولاد وكان ولاؤه ثبت بحكم الله عز وجل ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينقل عنه والمعنى الثاني أن لا يكون الولا إلا للمعتق فمن أعتق من خلق الله عز وجل ممن يقع العتق عليه كن الولا تبعق ولا يجوز غير هذا أبدا لانه الكتاب والسنة

باب تفريع العتق

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اعتق الرجل عبده سائبة فهو حر وله ولأؤد واذا اعتق الكافر عبده مؤمنا
وكذلك لراعتق مؤمن كافرا ولا عذر لأحد من أهل العلم في الشك في هذا والله تعالى أعلم
لأن الذي أعتق عبده سائبة والكافر لم عبده فاعتقه والمؤمن يعتق عبده الكافر لا يعدون أبدا أن يكونوا
مالا لكن يجوز عقوبتهم في كتاب الله عز وجل دلالة في إبطال التسيب أن الولاء لمن أعتق وفي قوله ادعوهم
لأنهم خروا قسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم فأنسبهم اثنين إلى الأباة وإلى
الولاء كما نسبهم إلى آباء نسبهم إلى الولاء وفي قول الله عز وجل واذا تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه
ولو غرب على أحد علم هذا من كذب الله عز وجل كن في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم اتوا الولاء لمن أعتق
دليل على أن المسيب والمؤمن يعتق الكافر والكافر يعتق المؤمن لا يعدون أن يكونوا معتقين فيكون في
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق أو يكونوا غير مالكين فلا يختلف المسلمون في أن من
أعتق مالا تملك لم يكن حرا ولا يكون حولا معتق

الآية تخفيف من الله
 اذ جعل الآية فلا يقتل
 ثم قال من اعتدى بعد
 ذلك فله عذاب أليم
 يقول من قتل بعد
 أخذ الآية فله عذاب
 أليم وقال في قوله ولكم
 في القصاص حياة أي أولى
 الأبواب لعلمكم تتقون
 يقول لكم في القصاص
 حياة ينهي بها بعضكم
 عن بعض مخافة أن يقتل
 » أخبرنا سفيان بن
 عيينة أنا عمرو بن دينار
 قال سمعت مجاهدًا
 يقول سمعت ابن عباس
 يقول كان في بني
 إسرائيل القصاص
 ولم تكن فيهم الآية فقال
 الله تبارك وتعالى ليند
 الأمة كتب عليكم
 القصاص في القتلى
 الحر بالحر والعبد
 بالعبد والأنثى
 بالأنثى فمن
 عصى إله من أخيه شيء
 فاستأجر المعرف وأداء

اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة مما كتب علي من كان قبلكم فن اعتدى بعد ذلك فإله عذاب أليم

الخلاف

أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي شريح السكعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله حرم مكة ولم يحرمها الناس فلا يسلح لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفل بها دماء ولا يعصدها شجر إذا ارتخص أحد فقال أحدث لرسول الله فإن الله أحلها لي ولم يحلها للناس وإنما أحلت لي ساعة من النهار ثم هي حرام بكبرمتها بالأمس ثم أتم بها خراقة فذقتكم هذا القليل من هذيل وأنا والله إله فمن قتل بعده قتيلا فأحله بين خيرتين إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا النعقل * أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل نفرانحة أو وسعة رجل قتلوه غيلة وقال عمر رضي الله عنه لو عملا لأعلمه

أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً * أخبرنا مسلم عن ابن جريج أنه سئل عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن يعلى بن أمية رضي الله عنه قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة قال وكان يعلى يقول وكانت تبت الغزوة وأرتق على في نفسي قال عطاء قال صفوان قال يعلى كان لي أجبر فقاتل أنسانا فعض أحدهما يداي الآخر فانتزع بعني العضوض يده من في العماض فذهبت إحدى يديه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأهدرنيته قال عطاء وحسبت أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أيدع يده في فليل تقضمها كأنها في فخل يقضمها قال عطاء وقد أخبرني صفوان أنهم ما عض فنيته * أخبرنا مسلم عن ابن جريج أن ابن أبي مليكة أخبره أن أباه أخبره أن أنسانا جاء إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعضه أنسان فانتزع يده منه فذهبت يتيته فقال أبو بكر (١٨٥) رضي الله عنه بعدت يتيته * أخبرنا مالك

عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعدا قال يارسول الله أرايت أن وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى آتى بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد ابن عمرو بن نفيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل دون ماله فهو شهيد * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أن امرأ أطلع عليك بغير إذن فخذفته بحصاة ففقت عينه ما كان عليك جناح * أخبرنا سفيان ثنا الزهري قال سمعت سهل بن سعد يقول أطلع رجلا من

الخلافا في السائبة والكافر يعتق المؤمن

(قال الشافعي) رحمه الله ولا أحفظ عن أحد لقبيته من فقهاء المسلمين والمشرقين خلافا فيما قلت من أن ولاء السائبة والمؤمن بعته الكافر لمن أعتقهما وقد حفظت عن بعض المدنيين من أهل الحديث هذا وقالوا قلنا بعض أصحابنا في ميراث السائبة فقال أحدهم يولى من شاء وقال آخر لا يولى من شاء ولاؤه للمسلمين وقال قائل هذا وإذا أعتق الكافر عبده والعبد مسلم فلاؤه للمسلمين وإذا أسلم سيده الذي أعتقه لم يرجع إليه ولاؤه ولو أعتق رجل كافر عبدا كافر ثم أسلم العبد المعتق قبل المولى المعتق كان ولاؤه للمسلمين إذا مات ورثوه فإن أسلم السيد المعتق قبل موت رجوع إليه ولاؤه لأنه قد كان ثبت له الولاء ولو أسلم العبد المعتق قبل المولى المعتق وللمولى المعتق بنون مسلمون كان ولاؤه لبنية المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله وقد وصفت موضع الحجة على هذا القول من الكتاب والسنة ووصفت بعد هذا الحجة عليه وهذا قول ينقض بعضه بعضا أرايت أن زعم أن الكافر يعتق الكافر فيكون الولاء ثابتا للكافر على الكافر ثم أسلم العبد المعتق والمولى كافر يخرج الولاء زعم من يديه بإسلامه أرايت إذا زعم أن الكافر إذا أعتق عبدا مسلما لم يكن له ولاؤه وإن أسلم وإن كان للكافر ولد مسلمون كان لهم ولاؤه فكيف يرثه ولد المولى المعتق بأن كان ولد المولى المعتق مسلمين إذا لم يكن الولاء لأبيهم فكيف يرثونه بولاء أبيهم إنما ينبغي أن يكونوا في قوله كاسوة المسلمين في ولائه وكيف إذا ورثوه بالولاء ثم أسلم المولى المعتق إذا كان كافرا والذي أعتق كافرا رجوع إليه الولاء وقد أحرزه بنوه دونه فإن كانوا أحرزوه دونه لم يرجع إليه وإن كانوا أحرزوه بسببه فالولاء له ولكنه لا يرث لاختلاف الملتين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت يدخل على من قال من أهلنا حينئذ ما حكيت وأكثرت منه ومن تحتصر ما يدخل عليه في قول الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة أنه لا بد بحكم الله تبارك وتعالى أن يبطل أمر السائبة كله أو بعض أمره دون بعض لأن الله تبارك وتعالى قد ذكره مبطلا مع ما بطل قبله وبعده من البحيرة والوصيلة والحام فإن قال يبطل أمر السائبة كله فلا يجعل عتقه عتقا كما لا تجعل البحيرة والوصيلة والحام خارجة عن ملك مالكهما فهذا قول قد يحتمله سياق الآية ولكن الله عز وجل قد فرق بين إخراج الأدميين من ملك مالكهم وإخراج البهائم فأجرنا العتق في السائبة بما أجاز الله تبارك وتعالى من العتق وأمر به منه ولما أجزنا العتق في السائبة كما مضى من إلى أن نعلم أن الذي أبطل الله عز وجل من السائبة التسيب وهو إخراج المعتق السائبة ولاء السائبة من يديه فلما أبطل الله تبارك وتعالى كان ولاؤه للمعتق مع دلائل الآي في كتاب الله عز وجل فيما ينسب فيه أصل الولاء إلى من أعتقهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويلزم

(٣٤ - الام سادس) جحر في جرة النبي صلى الله عليه وسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم مدرى بحل به رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو أعلم أنك تنتظر لطفعت به في عينك إنما جعل الاستئذان من أجل البصر * أخبرنا الثقي عن جهم عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في بيته رأى رجلا أطلع عليه فأهوى له بمشقص في يده كأنه لو لم يتأخر لم يبال أن يطعنه * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رجلا من بني مدليح يقال له قتادة حذف ابنه بسيف فأصاب ساقه فزنى في جرحه فمات فقدم سراقبة بن جعشم على عمرو بن الخطاب فذكر ذلك له فقال عمر رضي الله عنه أعدد لي على قد يدع عشرين ومائة بغير حتى أقدم عليك فلما قدم عمر رضي الله عنه أخذ من تلك الأبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال أين أخو المقتول قال ها أنا ذا قال خذها

فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس قاتل شي أخبرنا مروان عن اسمعيل بن أبي خازم عن قيس بن أبي حازم قال بلغنا قوم الى ختم
 بلما غشهم المسلمون استعصموا بالجد فقتلوا بعضهم فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعطوهم نصف العقل لصلاتهم ثم قال عند ذلك
 ألا ان يرى من كل مسلم مع مشرك قاتلوا رسول الله لم قال لا ترائنا ناعما أخبرنا مطرف عن معمر عن الزهري عن عروة قال كان
 أبرح بن قيس بن الحارث بن كعب كبريا فرفع في الآطام مع النساء يوم أحد فخرج يتعرض للشهادة بخاء من ناحية المشركين فاستدبره المسلمون
 فترشقوه بسياوفهم وحذيفة يقول أبي أبي ولا يسعرونه من نغل الحرب حتى قتله فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين فقضى النبي
 صلى الله عليه وسلم فيه دينه أخبرنا يحيى بن (١٨٦) حسان ثنا الثيب بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضى

الله عنه أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قضى في
 جنين امرأة من بني
 لحيان سقط ميتا بغرة
 عبد أو أمة ثم ان
 المرأة التي قضى عليها
 بالغرة توفيت فقضى
 النبي صلى الله عليه
 وسلم بأن ميراثها لثيها
 وزوجها والعقل على
 عصبتها أخبرنا سفيان
 عن محمد بن المنكر أن
 رجلا جاء الى النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال
 ان لي مالا وعبالا وان
 لأبي مالا وعبالا وانه
 يريد أن يأخذ مالي
 فبطعته عياله فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم
 أنت ومالك لأبد
 أخبرنا سفيان بن
 عيينة عن مطرف عن
 الشعبي عن أبي جحيفة
 قال سألت عليا رضى
 الله عنه هل عندكم
 من النبي صلى الله عليه

قال هذا الرجل ان يسئل عن السائبة أعتقها مالك فان قال نعم قيل له فقد قضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن الولاء لمن أعتق وان قال لا قيل له فلم تعتق السائبة ولولم يعتقها لكها لم تعتق ويلزمه في انشبه
 هذا في النصراني يعتق المسلم فان قال النصراني مالك معتق قيل فقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن الولاء لمن أعتق وان قال لا يكون مالك المسلم فليس المسلم المعتق يجوز عتقه لأنه أعتقه غير مالك وان
 قال ألا ترى أن المولى لا يرثه قيل له وما الميراث والولاء والنسب فان قال فأين أنه اذا منع ميراثه ثبت له الولاء
 عليه قيل نعم أرايت لو قتله مولا أيرثه فان قال لا قيل له أفيرث ولا يرثه فان قال لا قيل فما أزال
 الميراث لا يرث الولاء فان قال أما هي مافلا قيل فكيف قلت هناك ما قلت ما أزال الميراث أزال الولاء وقيل
 له أما رأيت ان نسب الله عز وجل ابراهيم خذله عليه الصلاة والسلام الى أبيه وأبوه كافر ونسب ابن نوح
 وهو كافر الى أبيه نوح عليه السلام أرايت قطع الأبوة باختلاف الملتين فان قال لا قيل أفيرث الأب
 ابنه والابن أباه فان قال لا قيل فتقطع الأبوة بانقطاع الميراث فان قال لا قيل فكيف قطعت الولاء
 ولم تقطع النسب وهما معا سبب انما منع الميراث باختلاف الدين وقد يمنع بأن يكون دونه من يحجه
 وذلك لا يقطع ولأولاد ولانساب والحقه تمكن على قائل هذا القول بأكثر من هذا وفي أقل من هذا كفاية
 ان شاء الله تعالى

الخلاص في الموالى

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ووافقنا بعض الناس في السائبة والمشرک يعتق المسلم فقال هذا القول نص
 الكتاب والسنة وخالفنا هؤلاء من المشرقيين فقالوا اذا أسلم الرجل على يدي الرجل فله ولأوله وللأسلم على يديه
 أن يتنقل بولائه ما لم يعقل عنه فاذا عقل عنه لم يكن له أن يتنقل بولائه وهكذا اللقيط وكل من لا ولأوله يوالى
 من شاء ويتنقل بولائه ما لم يعقل عنه فاذا عقل عنه لم يكن له أن يتنقل بولائه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 فقيل لبعض من يقول هذا القول الى أي شيء ذهبتم فيه فقال ذهبنا الى أن عبد العزيز بن عمر حدث عن ابن
 موهب عن تميم الداري أن رجلا أسلم على يدي رجل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أنت أحق الناس بحياة
 وموته فقيل له ان كان هذا الحديث ثابتا كنت قد خالفته فقال وأين قلت زعمت أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال أنت أحق الناس بحياة ومماته قال نعم قلت فما زعمت (١) لا يدل على أن اسلام المرأة على يدي المرء
 يثبت له عليه ما يثبت العتق على المعتق للعتق أفكون له اذا أعتق ان يتنقل بولائه قال لا قلت فقد خالفتم
 الحديث فزعمت أنه انما يثبت له الولاء ما رضى به ولم يتنقل واذا انتقل انتقل الولاء عنه حتى يعقل عنه أو رأيت
 (١) لعل الأظهر اسقاط لا تأمل كتبه صحيحه

اذا

وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة الا أرى يؤتى الله عبدان في القرآن
 وما في الضعيفة قلت وما في الضعيفة قال العقل وفكالك الأسير ولا يقتل مؤمن بكافر أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن
 عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي كل اصبع مما خالفنا عشر من الابل أخبرني
 اسمعيل بن عتبة بإساده عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصابع عشر عشر أخبرنا مالك بن أنس عن عبد
 الله بن أبي بكر عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي الموضحة خمس أخبرنا سفيان عن الزهري
 عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب كان يقول الديه العاقلة ولا ترث المرأة من دينه زوجها شيئا حتى أخبرنا الضحاك بن سفيان أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم كتب اليه أن يورث امرأه أدهم الضبابي من دينته فرجع اليه عمر رضى الله عنه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى النخائل بن سفيان أن يورث امرأه أدهم الضبابي من دينته قال ابن شهاب وكان أدهم قتل خطأ * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة رضى الله عنها تلبني وأحالي يميني في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال ابتغوا في أموال اليتامى لاتستهلكوها الزكاة * أخبرنا سفيان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يترك مال اليتيم * أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى ويحيى بن سعيد وعبد الكريم ابن أبي المخارق كلهم يخبرون عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة تترك أموالنا (١٨٧) وأنه ليتجرمها في البحرين * أخبرنا

مالك بن أنس وسفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته * أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن عبد الرحمن بن عوف قال الولاء بمنزلة الخلف أقصره حيث جعله الله * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة أنها أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها لا يعتكها على أن يورثها لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يعتكها ذلك فاعموا الولاء لمن أعتق * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بن نحومة لم يقل عن عائشة وذلك مرسل * أخبرنا مالك عن

إذا والى فكان لومات وورث المولى الولاء كيف كان له أن ينتقل بولائه وقد ثبت الولاء عليه وثبت له على عاقلة الذي والى والدان يعقلوا عنه أو يجوز أن يكون في الإسلام المرء على يدي غيره وأمواله آية الواحد من قولين أحدهما أن يثبت بالاسلام والمواالات ما يثبت بالعتق وما يثبت من ولاء عندنا وعندك لم يتحول كما لا يتحول النسب أو يكون بالاسلام والمواالات لا يثبت نسباً لأنهم ليسوا من معاني النسب ولا الولاء فأما ما ذهب اليه فليس واحد من القولين وزعمت أنه ثابت وللولي أن ينتقل حتى يعقل عنه أو رأيت أن قالت العاقلة لا تعقل عن هذا شيئاً لأن هذا لا ذون نسب ولا مولى وله الخيار في أن ينتقل عنه فأجعل لنا ولصاحبنا الذي والى الخيار في أن ندفع ولده المولى من أعلى أو لى أن يكون هذا له من المولى من أسفل ما نقول له وإن جاز هذا لك جاز لغيرك أن يجعل الخيار للأعلى ولا يجعله للأسفل وهذا لا يجوز لواحد منكما رأيت ولدان كانوا للمسلم على يدي الرجل وكانوا لولاء لهم لا يجر ولا هم لا يجره المعتق للأب إذا أعتق قال فان قلت نعم قلت فقله قال فإذا تفاحش على فأزعم أنه إذا أسلم جر الولاء وإذا انتقل به انتقل ولأؤه ويتفاحش في أن أقول قد كان لهم في أنفسهم مثل الذي له فان قلت يجر الأب ولأؤه قطع حقوقهم في أنفسهم وإن قلت بل لهم في أنفسهم مثل ماله زعمت أنه لا يجر ولأؤه ولذلك أقول لا يجر ولأؤه قلت ويدخل عليك فيه أخس من هذا قال قد أرى ما يدخل فيه أن ثبت الحديث قلت لا وأنت تعلم أنه ليس بثابت وأن ابن موهب رجل ليس بالمعروف بالحديث ولم يلق تيمم الدار وهو غير ثابت من وجهين وقد قلت في اللقيط بأن عمر قال لمن التقطه هو حر ولك ولأؤه قلت أنت تقول في اللقيط انه يوالى من شاء قال نعم إن لم يوال عنه السلطان وإذا والى عنه السلطان فهذا حكم عليه قلت افتتبت عليه مولاة السلطان فلا يكون له إذا بلغ أن ينتقل بولائه أو يكون له الانتقال بولائه إذا بلغ قال فان قلت بل له الانتقال بولائه كما يكون له أن يوالى ثم ينتقل بولائه ما لم يعقل عنه فقلت له فمولاة السلطان إذا عنه غير حكم عليه قال نعم وكيف يجوز أن تكون حكم عليه قلت المسئلة عليك لأنك بها تقول قال ما يصلح الحكم الأعلى المتقدم من الخصومة وما ههنا متقدم من خصومة قلت فقل ما شئت قال فإذا قلت فهو حكم قلت فقد رجعت الى أن قلت بما أنكرت أن يكون يصلح الحكم الأعلى المتقدم من خصومة وما ههنا متقدم من خصومة قال فلا أقوله وأقول له أن ينتقل بولائه قلت فقد خالف ما رويت عن عمر ولا أسمعك تصير إلى شيء إلا خالفته قال فهم تركت الحديثين قلت بالدلالة في السائبة أن حكم الله عز وجل أن يبطل النسيب ويثبت العتق ويكون الولاء لمن أعتق وما جامعنا عليه في النصرة في معنى كتاب الله عز وجل ونص ستره صلى الله عليه وسلم ولما يلزمك فيما جامعنا عليه في النصرة في معنى المسلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما الولاء لمن أعتق وهذا معتق فلزمت فيه ما معنى الكتاب والسنة

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت جاءتني بريرة فقالت انى كاتب أهلى على تسع أواق في كل عام أوقية فأعني فقالت لها عائشة ان أحب أهلك أن أعدها لهم ويكون ولأؤك لى فعلت فذهبت بريرة الى أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت انى قد عرضت ذلك عليهم فأبوا الآن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذها واشترطى لهم الولاء فاعموا الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله ثم قال أما بعد فإبال رجال بشرطون شروط البست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن أعتق * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام

عن أبيه أنه أخبره أن العاص بن هشام حاك وترك بنين له ثلاثة ثمان لأم ورجل لعله فهلك أحد الذين لأم وترك ما لا وموالي فوريه
أخوه الذي لأمه وأبيه ماله وولاه مواليه ثم حاك الذي ورث المال وولاه الموالى وترك ابنه وأنجاه لأبيه فقال ابنه قد أحرزت ما كان أبي
أحرز من المال وولاه الموالى وقال أخوه ليس كذلك إنما أحرزت المال فأولاه الموالى فلا أريت لو حاك أخي اليوم ألت أرتبه أنا فاختصما
إلى عثمان رضى الله عنه ففضى لأخيه ولله الموالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن جريح عن عطاء بن أبي رباح أن طارق بن الرقع
أعتق أهل بيت سواث فأتى بغيراتهم فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه أعطوه ورثة طارق فأبوا أن يأخذوه فقال عمر فاجعلوه في مثلهم
من الناس (ومن كتاب المكاتب) (١٨٨) أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن زبيرا

ثابت قال في المكاتب هو عبد ما بقي عليه درهم أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح عن اسمعيل بن أمية أن نافع أخبره أن عبد الله ابن عمر كاتب غلامه له على ثلاثين ألفا ثم جاءه فقال أنى قد عجزت فقال إذا عجزت فكأنك فقال قد عجزت فأجبتها أنت قال نافع فأشرت إليه أحمها وهو يطمع أن يعتقه فحاجها العبد وله ابنان وأبى قال ابن عمر أعتزل جاري قال فأعتق ابن عمر ابنه بعده (ومن كتاب الجزية) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن يزيد بن هرم أن نجيحة كتب إلى ابن عباس هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم فقال قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء فبداوين الجرحى ولم يكن يضرب لهن بسهم ولكن يحذين من الغنمة أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية أن يكن منكم عشرون صابرا يغلبوا مائتين فكذب عليهم أن لا يفر العشرون من المائتين فأمر الله تعالى أن يخفف الله عنهم وعلم أن فيكم ضعفاوان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين تخفف عنهم وكتب عليهم أن لا يفر مائة من مائتين أخبرنا ابن عيينة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فلقوا العدو وخص الناس حصة فأبى المدينة ففتحها بابها وقلنا يا رسول الله نحن الفرارون قال بل أنتم العكارون وأنا فتسكم أخبرنا ابن عيينة عن الزهري

ثم اضطرب قولك فزالت معناهما قال ذهبت إلى حديث ثبت قلت أما الذي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يثبت عندنا وأما الذي رويت عن عمر فلو ثبت لم يكن في أحد حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أنه ليس بين أن يثبت وفي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما الولاء أعلن أعتق معنيين بين أن الولاء لا يزول عن أعتق ولا يثبت إلا للمعتق لأن قوله فأما الولاء أعلن أعتق نبي أن يكون الولاء لغير معتق وذلك أن من قال إنما أردت كذا فقد بين ما أراد ونبي أن يكون أراد غيره وكذلك إنما وقعت بهذا المعنى فأخذت بأحد معني الحديث وترك الثاني وهذا ليس لك ولا لأحد مع أنا وإياك لا تختلف في أن الولاء نسب من الأنساب لا يزول قال أجل قلت أفرأيت رجلا لأبيه ولولاه أنه أن ينسب إلى رجل بتراض منهما قال لا يجوز النسب إلا بفراش أو في معنى فراش من الشبه فإذا لم يكن فراش ولا معنى فراش وذكر أنهم ما يراضيان بالنسب فلا نسب قلت وكذلك لو أراد رجل أن ينسب إلى رجل بتراض منهما قال لا يكون ذلك لهما قلت وذلك أن إثبات النسب من الفراش ونفيه من الفراش للناسي وغيرهما فيكون الولد للمنتسب ولعشيرته فيه حق لأنهم يرثونه ويعقلون عنه ويعقل عنهم ولو جاز أن يراد على نفسه لم يجز على غيره ممن له حق في ميراثه وعقله قال نعم قلت أفكذلك تجد المولى للمعتق قال سواء قلت فكيف لم تقل هذا في المولى المولى فلا تنسبه إلا بما يثبت له به الحق على عشيرته ممن والآء أن يعقلوا عنه وكما لم يزل عنهم ولولا المعتق أو يثبت لهم عليه ميراث فلا تعطيم ولا تمنع منهم إلا بما ثبت لأن في ذلك حكما عليهم وعلى غيرهم ممن كان ولم يكن ولهم وغيرهم ممن كان ولم يكن قال وذكرته غير هذا إنما في هذا كفاية عنه قال فإن من أصحابك من وافقك في الذي خالفناك فيه من اللقيط والمولى وقال فيه قولك وهذا الفل في الذي وافقناك فيه من السائبة والذي يعتق المسلم قلت أجل وجبتا عليه كهي عليك أو أوضح لأنك قد ذهبت إلى شبهة لا يعذر بها أهل العلم ويعذر بها الجاهل وهم لم يذهبوا إلى شبهة يعذر بها جاهل ولا عالم وموافقك حيث وافقتنا حجة عليك وموافقهم حيث وافقونا حجة عليهم وليس لأحد أن يخرج من معنى كتاب الله عز وجل ثم يستقر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من واحد منهم ما في أصل ولا فرع وإنما فرقنا بين العالمين والجاهلين بأن العالمين علما والاصول فكان عليهم أن يتبعوها الفروع فذا ذرا يلبوا بين الفروع والاصول فأخرجوا الفروع من معنى الاصول كانوا كمن قال بلا علم أو أقل عندا منه لا تنهم تركوا ما يلزمهم بعد علم به والله يعفونكم ولكم معا فان قال قديغوبون فعلهم قلت ومن غبي عنه مثل هذا الواضح كان حقا عليه أن لا يعالج الفتيا لأن هذا مما لا يجوز أن يخطئ فيه أحد ولو ضوحه

تفريع

عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده والذي نفسي بيده لئن نفق كنوزهما في سبيل الله * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله * أخبرنا سفيان عن عبد الملك بن نوفل بن مساحق عن ابن عاصم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية قال إن رأيتم مسجداً أو سمعتم مؤذناً فلا تقتلن أحداً * أخبرنا سفيان عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يكرأ ليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (١٨٩) فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله قال

تفريع البحيرة والسائبة والوصيلة والحام

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما قال الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام فكان في قول الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة الآية دلالة على ما جعل الله لا على ما جعلتم وكان دليلاً على أن قضاء الله جل وعز أن لا ينفذ ما جعلتم وكانت البحيرة والوصيلة والحام من البهائم التي لا يقع عليها عتق وكان مالكها أخرجهما من ملكه إلى غير ملك آدمي مثله وكانت الأموال لا تملك شيئاً أنعم الله على الآدميين كان المرء إذا أخرج من ملكه شيئاً إلى غير ملك من الآدميين بعينه أو غير عينه كن لم يخرج من ملكه شيئاً وكان ثابتاً عليه كما كان قبل إخراجهم وكان أصل هذا القول فيما ذكرنا من كتاب الله عز وجل فكل من أخرج من ملكه شيئاً من بهيمة أو متاع أو غيره غير الآدميين فقال قد اعتقت هذا أو قد قطعت ملكي عن هذا أو وهبت هذا أو بعته أو تصدقت به ولم يسم من وهبه له ولا باعه إياه ولا تصدق به عليه بعين ولا صفة كان قوله باطلاً وكان في ملكه كما كان قبل أن يقول ما قال ولم يخرج من ملكه ما كان حياً بحال إلا أن يخرج به إلى آدمي بعينه أو يدهفه حين أخرجه من ملكه ولا يكون خارجاً من ملكه إلا ومالك له مكانه لا بعد ذلك بطرفة عين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسائبة إذا كانت من الأبل كالبحيرة وهكذا الرقيق إذا أخرجهما مالكهم من ملكه إلى غير ملك كالبهائم والمتاع إلا أن يخرجهم يعتق أو كتابة فانهم من أسباب العتق وما كان من سبب عتق كان مخالفاً (قال الشافعي) وإذا كانت البحيرة والوصيلة والسائبة والحام نذراً فأبطلها الله عز وجل ففي هذه الغيرة دلالة أن من نذر ما لا طاعة لله فيه لم ير نذره ولم يكفره لأن الله تبارك وتعالى أبطله ولم يذكر أن عليه فيه كفارة والسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جاءت بمثل الذي جاء به كتاب الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه * أخبرنا الربيع * قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة وعبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب بن أبي تميمة عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نذري معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم وكان الثقي ساق هذا الحديث فقال نذرت أمرأه من الانصارات فقلت على ناقة للنبي صلى الله عليه وسلم أن تخبرها فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نذري معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يأمر الله تعالى ثم لم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في واحد من الأمرين بكفارة إذا بطل النذر والمعصية في هذا الحديث أن تخبر المرأة ناقة غير هار ذلك أنها مما لا يملك فلو أن

أبو بكر رضي الله عنه هذا من حقه ولو منعوني عقلاً مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه * أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة أن عمر قال لا يكرأ هذا القول أو معناه * أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن محمد بن أبان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيشاً أمر عليهم أميراً وذكر الحديث * أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر الجبوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف

أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوابعهم سنة أهل الكتاب * أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن أن على كل إنسان منكم ديناراً كل سنة أو قيمة من المعافر يعني أهل الزمة منهم * أخبرني مطرف بن مازن وهشام بن يوسف باسناداً أحفظه غير أنه حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض على أهل الزمة من أهل اليمن ديناراً كل سنة فقلت لمطرف بن مازن فإنه يقال وعلى النساء أيضاً فقال ليس أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من النساء ثباتاً عندنا * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصراني بمكة يقال له موهب ديناراً كل سنة وأن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصاري أيلة ثلثمائة ديناراً كل سنة وأن يضيء قوام من مربيهم من المسلمين ثلاثاً ولا يغشوا مسلماً * أخبرنا إبراهيم

أما يحيى بن عبد الله ثمهم كثر ما يروى عنه من أن قال فقرب عليهم النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ ثلثمائة دينار كفى سنة . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن
 ابن دينار عن سعد بن أبي السرح عن علي بن عمر بن الخطاب أن عمر رضي الله عنه قال ما نصارى العرب بأشمل من سب وماتل من
 قريتهم وما ألبسوا من ثيابهم حتى يسلموا أو أنسرب أعذتهم . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من
 الشيعة من ثلثه وأزيت نصف العشر يربيهما ثم ينكح الحامل إلى المدينة ويأخذ من القطنية العشر . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
 السائب بن زيد أنه قال كنت عاملا مع عبد الله بن عتبة على سرق المدينة في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكان يأخذ من النبط العشر
 من ثمنه من ثياب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما . (١٩٠) . أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم
 قال إذا اشتد الحر فأبردوا
 عن الصلاة فإن شدة
 الحر من فحج جهنم
 أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن الأعرج عن
 عبد الله بن جهمية قال
 صلى لنا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ركعتين
 ثم قام فلم يجلس وقام
 الناس معه فلما قضى
 صلاته ونظرنا تسليه
 كبر فوجد سجدين
 وهو جالس قبل التسليم
 . أخبرنا مالك عن
 هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة رضي الله
 عنها قالت صلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 في بيتي وشرائطه فصلى
 جالسا وصلى خلفه قوم
 قياما فأشار إليهم أن
 اجلسوا فلما انصرف
 قال إنما جعل الإمام
 ليؤتم به فإذا ركع فركعوا

الخلافا في النذر في غير طاعة الله عز وجل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قائل في رجل نذر أن يذبح نفسه قال يذبح كبشا وقال آخر ينحر مائة
 من اذبل واحتجافه معايشي روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيقال لقائل هذا وكيف يكون
 في مثل هذا كفارة فقال ان الله عز وجل يقول في المتطاهر وأنهم ليقولون منكر من القول وزورا وأمر فيه
 بما رأيت من الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقل لبعض من يقول هذا القول رأيت إذا
 كان كتاب الله عز وجل يدل على إبطال ما جعل لا طاعة لله فيه من البحيرة ولم يأمر بكفارة وكانت السنن من
 النبي صلى الله عليه وسلم تدل على مثل ذلك من إبطال النذر بلا كفارة وكان في قوله لا نذر دالة على ان النذر
 لا شيء إذا كان في معصية وإذا كان لشيء كان كما لم يكن وليس في أحد من بني آدم قال قولنا يوجد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم خلافا ذلك القول حجة قال وقلت له كان من طلاق أهل الجاهلية الظهار والايلاء
 فحكم الله عز وجل في الايلاء بربص أربعة أشهر ثم يفيء أو يطلقوا أو حكم في الظهار بكفارة وجعل امرؤة
 ولم يحكم بكفارة الا وقتها وقت من يعطاها أو دل عليها ثم جعل الكفارات كما شاء فجعل في الظهار والقتل
 مكان عتق الرقية صوم شهرين وزاد في الظهار اطعام ستين مسكينا وجعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الذي يصيب أمه في رمضان وحكم الله عز وجل في كفارة اليمين باطعام عشرة مساكين أو كسوتهم
 أو تحرير ربة وقال عز وجل فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام وقال الله تبارك وتعالى فمن كان منكم مريضا
 أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل بان
 الصوم ثلاث والاطعام ستة مساكين فقامن طعام والنسك شاة فكانت الكفارات تعبدوا خالف الله
 عز وجل بينها كما لا معقب لحكمه أفبعد ما ذهب إليه من الرجل يندر أن ينحر نفسه في شيء من معنى
 كتاب الله عز وجل أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فيكون مؤثقا في كتاب الله أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم
 أو تعبد بأن مائة بدنة أو كبشا كفارة لشيء إلا في المثل الذي يكون فيه الكبش مثلا وكذلك البعير والحصى

الله صلى الله عليه وسلم
 قال إذا اشتد الحر فأبردوا
 عن الصلاة فإن شدة
 الحر من فحج جهنم
 أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن الأعرج عن
 عبد الله بن جهمية قال
 صلى لنا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ركعتين
 ثم قام فلم يجلس وقام
 الناس معه فلما قضى
 صلاته ونظرنا تسليه
 كبر فوجد سجدين
 وهو جالس قبل التسليم
 . أخبرنا مالك عن
 هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة رضي الله
 عنها قالت صلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 في بيتي وشرائطه فصلى
 جالسا وصلى خلفه قوم
 قياما فأشار إليهم أن
 اجلسوا فلما انصرف
 قال إنما جعل الإمام
 ليؤتم به فإذا ركع فركعوا

وإذا رفع فإرفعوا وإذا صلى جالسا فصلوا واجلوسا . أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبي بكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كما أنت غلس
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلوة أبي بكر . أخبرنا
 الثقة يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها بطل معناه لا يخالفه وأخرج منه وقال صلى
 أبو بكر إلى جنبه قائما . أخبرنا الثقة عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير قال أخبرني الثقة أنه يعني عائشة رضي الله
 عنها ثم ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر إلى جانبه بطل معنى حديث هشام بن عروة عن أبيه . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن

سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعه ما كذلك وكان لا يفعل ذلك في السجود قال أبو العباس كتبنا حديث سفيان عن الزعري بمثله قبل هذا . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أنهم ما أخبراه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال كنت أسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين حتى ان (١٩١) للمسجد للجنة . أخبرنا مالك عن

عبد الله بن يزيد مولى الأسودين سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قرأ إذا السماء انشقت فوجد فيها فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ والتجم إذا هوى فوجد فيها ثم قام فقرأ بسورة أخرى . أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل

مثنى مثنى فإذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى . أخبرنا مالك عن نافع أن عمر سجد في سورة الحج سجدتين

والبقرة من الصيد يصيبه المحرم أقبح الكبش ثمنا لئلا يفسد أو كفارة الأوهوم مثل ما أصيب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى . فان قال قائل لما رأيت الظهار منكرا من القول وجعل فيه كفارات قست المنكر والزور من كل شيء فجعلت فيه كفارة قيل له ان شاء الله تعالى فما تقول فيمن شهد بزورا يكفر وما تقول فيمن أربى في البيع أو باع حراما يكفر وما تقول فيمن ظلم مسلما يكفر فان قال نعم فهذا خلاف من لقينا من أهل العلم وان قال لا قيل قد تركت أصل مذهبي وقولك فإذا جعلته قياسا فيلزمك أن تقيسه على شيء من الكفارة ثم تجعل فيه من الكفارة كما تجعل في الذي قسمته وأنت لم تجعله أصلا ولا قياسا فان قال قائل فاجعله أصلا القول الذي قاله قيل له ان شاء الله تعالى فقد اختلف قوله فيه فأيه الأصل والسنة موجودة بابطاله كما وصفنا ولا حجة مع السنة

اقرار بشكاح مفسوخ

« قال الربيع » من ههنا أملى علينا الشافعي رحمه الله تعالى هذا الكتاب شهدته وهد هذا الكتاب أن فلان بن فلان الفلاني وفلانة بنت فلان الفلانية أشهداهم في صحة من أبداهم - ما وعقوله ما وجوازم من أمورهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا أن فلان بن فلان الزوج مائة عقدة تكاح فلانة بنت فلان في شهر كذا من سنة كذا وكان الذي ولي عقدة تكاحهما من ولاتها فلان بن فلان الفلاني الذي زوجها وكان من شهود هذه العقدة فلان بن فلان وفلان بن فلان وكان الصداق كذا وكذا ومن شهوده فلان وفلان وأن الزوج فلان بن فلان وفلانة بنت فلان تصادقا وأقرأ عند شهود هذا الكتاب أنهم ما قد أثبتة أن هذه العقدة من التكاح الذي وصفت في هذا الكتاب وشهودها وشهود مهرها كانت يوم وقعت وفلانة في عدة من وفاة زوجها فلان بن فلان لم تنقض عدتها منه فكان نكاحهما مفسوخا فلان بن فلان وفلانة حتى يجدا نكاحا بعد انقضاء عدة فلانة ولا تباعة لواحد منهما على صاحبه في صداق ولا نفقة شهد على ذلك

وضع كتاب عتيق عبد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني في صحة من بدنه وعقوله وجوازم من أمره وذلك في شهر كذا من سنة كذا لما لو كاه المولى الذي يدعى فلان بن فلان إلى أعتقه قبل رجاء رضا الله تبارك وتعالى وطلب ثوابه فأنت حر لا سبيل لي ولا لأحد في رقبتي ولي ولعقبى ولا أول ولا عقبك بعدك شهد وان كان أعجميا وصفه بصفته وصنيعته وان كان خصيا كتب هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني

. أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة توتر منها بواحدة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر بركعة . أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم إلا في الآخرة منهن . أخبرنا إبراهيم بن محمد وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في أثر سورة الجمعة إذا جاءك المتأفقون . أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يسلم بين الركعة والركعتين من الوتر حتى يأمر به بعض حاجته . أخبرنا مالك عن ضمرة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النخاع بن قيس سأل النعمان بن بشير ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ به في يوم

الجمعة على أثر سورة الجمعة فقال كان يقرأ أهل أتابك حديث الغاشية * أخبرنا مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي ماذا كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاضحية والفطر فقال كان يقرأ بأقاف والقرآن المجيد واقتربت الساعة * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا سقر قال مالك أرى ذلك في مطر * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الدليل يقال له بسر بن محجن عن أبيه محجن أنه كان في مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن بالصلاة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ومحجن في مجلسه فقال له رسول الله (١٩٣) صلى الله عليه وسلم ما منعك أن تصلي مع الناس أأنت برجل مسلم قال

بلى يا رسول الله ولكن كنت قد صليت في أهلي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت * أخبرنا مالك عن يافع أن ابن عمر كان يقول من صلى المغرب أو الصبح ثم أدر كهما مع الإمام فلا يعدلها * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير ابن مطعم عن أبيه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالطور في المغرب * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله عن ابن عباس عن أم الفضل بنت الحارث سمعته يقرأ والمرسلات عرفاً فقالت يا بني لقد ذكرني بقراءتك هذه السورة أنها لا تحرم سمعت رسول الله صلى

في * فمن يذنه وعقله وجواز أمره وذلك في شهر كذا من سنة كذا للملوك الخصى الذي يدعى فلان أو يصفه بخنسه وهيئته أني أعتقك وأخر جثك من مالي ومن ملكي رجاء ثواب الله تعالى ومريضاته فأنت حر لا سبيل لي ولا لأحد في رقبك ولي ولا أولئك ولعقبى من بعدى شهد وذلك أنه لا يكون له عقب وإن كانت جارية كتبت لها كما كتبت للخصي وإن كان ولا عقبها يكون له من المملوك فلا يجوز أن يكتب ولي ولا أولئك وولاء عقبك من بعدك وقد لا يكون له ولا عقبها إنما يجوز أن يكتب هذا في الرجل الذي له ولا عقبه بكل حال ولم يكتب هذا في الرجل كان له وكذلك يكون له في الجارية من المملوك فإن شخ على هذا فأحب أن يكتب كتاباً يجوز منه في قول كل أحد كتب هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني في صحة من يذنه وعقله وجواز أمره وذلك في شهر كذا من سنة كذا للملوك كنه فلانة بنت فلان ويصفها أني أعتقك طلب ثواب الله تبارك وتعالى فأنت حر ولا سبيل لي ولا لأحد في رقبك ولي ولا عقبى من بعدى ولا أولئك وولاء كل عقب كان لك من مملوك قال وقد اختلف الناس فقال بعضهم إذا ولدت من مملوك ثم عتق حر الولاء وبهذا نقول وقال غيرنا الولاء ثابت لأهل الأم ولا يضره أن لا يزيد في الكتاب على الأم على ما وصفت والله أعلم

كراء الدور

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني أني أجزتك الدار التي بالفسطاط من مصر في موضع كذا من قبيلة كذا أحد حدود هذه الدار التي أجزتك انتهى إلى كذا والثاني والثالث والرابع أجزتك جميع هذه الدار بأرضها وبنائها ومرفقها اثني عشر شهراً أول هذه الشهور المحرم من سنة كذا وآخرها ذو الحجة من سنة كذا بكذا وكذا ديناراً واحداً مائتين (١) خلقان حياضاً وازنة أفراداً ودفعت إلى هذه الدنانير كلها أفضة وبرئت إلى منها ودفعت اليك هذه الدار الموصوفة في هذا الكتاب في هلال المحرم من سنة كذا بعد ما عرفت أنا وأنت جميع ما فيها ولها من بناء ومرفق وقفسا عليه فهي بيدك بهذا الكراء إلى أن تنقضي هذه المدة تسكنها بنفسك وأهلك وغيرهم وتسكنها من شئت وليس لك أن تسكنها راحة ولا عمل حداد ولا فصار ولا سكني تضر بالبناء ولا بضر رين ولك المعروف من سكن الناس وأستأجرتك أن تخرج جميع ما في ثلاثة آبار مع غسلات في هذه الدار وهي البئر التي في موضع كذا من الدار والبئر التي في موضع كذا والبئر التي في موضع كذا بعد ما رأيت أنا وأنت تلك الآبار وعرفنا أن طول البئر التي في موضع (١) قوله خلقان بالقاف والنون في آخره هنا وفيما يأتي في مواضع وفي نسخة بقاء بدل القاف ولعله خلطاء بالقاف وبالهز معني مصمتة لا كسرفها فتأمل

كذا

الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب * أخبرنا مالك عن أبي عبيد بن سليمان بن عبد الملك أن عبادة بن نسي أخبره أنه سمع قيس بن الربيع يقول أخبرني أبو عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة أبي بكر الصديق فصلى وراء أبي بكر الصديق المغرب فقرا في الركعتين الأولىين بأمر القرآن وسورة سورة من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فدنوت منه حتى إنني لم أستكاد أن تمس نياحه فسمعته يقرأ بأمر القرآن وهذه الآية بنالات غرقوا بنابعد أهديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا صلى وحده يقرأ في الأربع في كل ركعة بأمر القرآن وسورة من القرآن قال وكان يقرأ أحياً نال سورتين والثلاث في الركعة الواحدة في صلاة الفريضة * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه صلى الصبح فقرا فيها

بسورة البقرة في الركعتين كلتهما - أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول صلى الله عليه وسلم قال أبو بكر رضي الله عنه الصحيح فقرأ فيها بسورة يوسف وسورة الحج فقرأ أقرأه بنية فقلت والله لقد كان إذا يقوم حين يطلع الفجر قال أجل - أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد بن ربيعة عن أبي عبد الرحمن أن القرافة بن عيسى الخنثي قال ما أخذت سورة يوسف الا من قراءة عثمان بن عفان رضي الله عنه يا هذا في الصحيح من كثرة ما كان يرددها - أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأته كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظر عند الليالي والأيام التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها (١٩٣) فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلقت ذلك

فلتغتسل ثم لتستفر بثوب ثم لتصلي - أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس الخجاشي اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى وصف بهم وكبر أربع تكبيرات - أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أي أمانة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبر مسكنة توفيت من الليل - أخبرنا مالك أو غيره عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا جعل على نفسه أن لا يبلغ أحد من ولده الحلب فيحلب ويشرب ويسقيه الا حنظل معه فبلغ رجل من ولده الذي قال الشيخ

كذا إذا هبت في الأرض عشرة أذرع وعرضها ثلاثة أذرع ومدودة وأن في تلك البر محل مجتمع آبار مغسلات من خلاء وماء وشي إن خالطه عبدة ثمان أذرع وأن في البر التي في موضع كذا وكذا توصفه كما وصفت هذا وفي البر التي في موضع كذا وكذا فتخرج جميع ما في هذه الآبار الموصوفة بما ذكرنا في هذا الكتاب منها وتفيحه عن داري حتى توفينها أرضا لشيء فيها مما في آبار المغسلات بكذا وكذا ديناراً وازنة جيا دود فتمت اليك وبرئت اليك منها وذهبت لي ما وصفت في هذا الكتاب حتى توفينها كما ضمنتي في انصلاح ذى الحجة من سنة كذا وكذا شهيد وان خفت أن ينتقض الكراء فان العراقيين يقضونه بالعدد فإذا أجزته سنة كتبت أجزته سنة أو لها شهر كذا وكذا شهر كذا بخمسين ديناراً منها شهر كذا أول الشهور بأربعين ديناراً واحد عشر شهراً وتسبعين شهراً ثمانية والله سبحانه وتعالى الموفق

باب إذا أراد أن يكتب شراء عبد

هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني وفلان وفلان جميعاً الأبدان لأعلاه مهمامن مرض ولا غيره جائزاً الامر في أموالهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا اشترى منه غلاماً مربوعاً أبيض حسن الجسم جعداً أعين أفرق الثنايا أزج حلواً يسمى فلاناً بكذا وكذا ديناراً خلقان وازنة أفراداً بعد ما عرف فلان وفلان هذا العبد بعينه ورأياه معا وقبض فلان هذا العبد من فلان وقبض فلان هذا الثمن من فلان وافيها بعد ما تباعا وتفرقا بعد البيع حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه من الموضع الذي تباعا فيه بعد التراضي منهما جميعاً بالبيع ولفلان على فلان في هذا العبد بيع الاسلام وعهده له لاء ولا عائلة ولا عيب ظاهر ولا باطن ولا شين فما أدرك فلان في هذا العبد أو في شيء منه من تباعة فعلى فلان خلاص ذلك لفلان حتى يسلمه له كما بعهده أياه أو يرديه منه الذي قبض منه وافيها وهو كذا وكذا ديناراً جيا دود ما قبض افراداً خلقان شهيد على اقرار فلان وفلان ومعرفة ما بينهما ما وأنسابهما فلان وفلان

(شراء عبد آخر) هذا ما اشترى فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني اشترى منه غلاماً أرمداً برياً مربوعاً حسن الجسم جعداً أفرق الثنايا أعين أزج حلواً يدعى فلاناً بكذا وكذا ديناراً مثاقيل افراداً خلقان جيا دود دفع فلان بن فلان هذا العبد الموصوف في هذا الكتاب إلى فلان وقبضه فلان منه ودفع فلان إلى فلان هذا الثمن الموصوف في هذا الكتاب وبرئ إليه منه وتفرقا بعد تباعا بينهما وتقباضهما ومعرفة كل واحد منهما بما عابا واشترى شهيد على اقرار فلان وفلان ومعرفة ما بينهما ما وأنسابهما ما وأنهما جميعاً العقل والابدان جائزاً الامر يوم تباعا هذا العبد واشهداهما في هذا الكتاب في شهر كذا من سنة كذا شهيد

(٢٥ - الأم - سادس) وقد كبر الشيخ بفاء ابنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر فقال ان أبي قد كبر ولا يستطيع أن يحج فأفح عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم - أخبرنا الشافعي قال وذ كرمالك أو غيره عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أعجز كبيرة لا نستطيع أن نركبها على البعير وان ربطتها خفت أن تموت فأفح عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم - أخبرنا سفيان عن عمرو عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجهم وهو محرم - أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً كان يضطر إليه مما لا بد له منه قال مالك رضي الله عنه مثل ذلك - أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي

الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نجس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح العراب والحداد والعهراب والفارة والكلب العقور » أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فبني الناس يسألونه بقاءه رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فخلقت قبل أن أذبح قال أذبح ولا حرج بقاءه رجل آخر فقال يا رسول الله لم أشعر فمئرت قبل أن أرى قال أرم ولا حرج قال فاسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء فقدم ولا أخر إلا قال افعل ولا حرج » أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بأ' مدينة البديّة عن عمرو بن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ما قال كتاب يوم الحديبية (١٩٤)

أَلَا نَأْوِ بِعِمَانَةٍ وَقَالَ
لَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرُ أَهْلِ
الْأَرْضِ قَالَ جَابِرٌ لَوْ
كَنتُ أَبْصَرَ لَأَرَيْتُكُمْ
مَوْضِعَ النَّبِيِّ
أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ
ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرْثِ بْنِ
نُوفَلٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ
أَبِي وَقَاصٍ وَالتَّخْلَافُ بْنُ
قَيْسٍ عَامِجٍ وَمَعَاوِيَةَ بْنَ
أَبِي سَفْيَانَ وَهُمَا
يَتَذَكَّرَانِ التَّمَتُّعَ
بِالْعَمْرَةِ إِلَى الْإِلَاحِ فَقَالَ
التَّخْلَافُ لَا يَصْنَعُ ذَلِكَ
الْأَمَنُ جَهْلٌ أَمْرُ اللَّهِ
فَقَالَ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ
يَا بْنَ أُتَيْيٍ فَقَالَ التَّخْلَافُ
ذَا نِعمَ قَدْ نَهَى عَنْ
ذَلِكَ فَقَالَ سَعْدُ قَدْ
صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَنَعْنَاهَا
مَعَهُ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ
عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ
عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ

على ذلك فلان وفلان (قال الشافعي) هذا أقل ما عرفه بينا من كتب العهدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن اشترى ذله عهدة الاسلام وليس له شين ولا عيب ولا داء ولا شيء ينقص من ثمن العبد قبل ولا كثير وله الخلاص أو يرز عليه الثمن وافيوا وسواء شرط هذا ولم يشرطه انما الشرط احتياط الجاهل الحاكم ولو ترك أيضا اشهادهما بجمعتهما في أبدانهم واعتقولهما واجازة أمورهما في أموالهما كان هذا على الصحة حتى يعلم غيرها وليس مما يجب تركه ولو ترك وتفرد بعد البيع والقبض عن تراض منهما جميعا ماضره لانهما اذا جاء بعد البيع بيوم أو أكثر فقد تفردا بعد البيع والبيع تام على التراضي حتى ينقضاء ولو ترك وبرئ اليه من الثمن ماضره اذا كتب دفع ولو ترك التاريخ في البيع ماضره غير أني لأحب في كتاب العهدة شيئا تركه احتياط البائع والمشتري معا وأقل ما يجزئ في كتاب العهدة ذكر صفة المشتري وذكر الثمن وقبضهما ثم للمشتري على البائع كل شرط سمينا وان لم يشرطه وهكذا يكتب شراء الامه وسواء صغير العبد واما ثمنهم وكبيرهم وسبيهم ومولدهم يوصف كل واحد منهم بحسنه وحليته ويقال مولدان كان مولدا وهكذا في شراء الحيوان كالهابل والبقر والغنم والخيول عرابها وهجنها وبراذينها والبغال والحير وغير ذلك من الحيوان ويصف الفرس بشيته ويقال اشترى منه فرسا كيتا أحرأ غرسائل الغرة محجال الى الركب مربوعا وثيق الخلق نهدي المشاش حديد الاساطين مستدير الكفل مشرق الهادي محسوم الأذن رباع جانب وقارح جانب الآخر من الخيل التي تعرف بني فلان من نتاج ملدة كذا ثم يسوق الكتاب في دفع الثمن وقبض الفرس والتفريق بعد البيع عن تراض كما وصفت في شراء العبيد والعهدة كما وصفت في شراء العبيد وان كان اشترى منه بعيرا كتب اشترى منه بعيرا من النعم التي تعرف بني فلان أصهب جسيما بازلا عليه علم بني فلان موضع كذا وثيق الخلق أهمل المشفرد في الخطم خنم الهامة وان كان له صفة غير هذا بينت صفة ثم تسوق الكتاب كما سقت في العبد والفرس وانما قلت من النعم التي تعرف بني فلان ولم أقل من نعم بني فلان احتراسا من تباعة بني فلان واحتياط على الحاكم وكتاب كل ما بيع من الحيوان ككتاب العبد والفرس والبعير فإذا كان العبد بين رجلين فباع أحدهما نصيبه منه فالبيع جائز والمشتري يقوم مقام البائع في النصف الذي ابتاع منه ولو طلب الذي له نصف العبد الشفعة في العبد لم أره فيه شفعة فان قال قائل كيف لا تجعل الشفعة في كل شيء قياسا على الشفعة في الارضين قيل له لما وجدنا المسلمين يزعمون أنه يجوز لي أن أكون مالكا معد ولا يكون لك اخراجي من ملكي بقيمة ملكي ولا بأكثر ولا بأقل من قيمته ولا لي ذلك عليك وتعون في ترك ولدك أو غيرهم فلا يكون لي اخراجهم من حقوقهم التي ملكوها عندك بشيء ولا يكون لهم اخراجي بشيء وتهب نصيبك فلا يكون لي اخراج من وهبت له من نصيبك الذي ملكك عندك بشيء الارضاء وقالوا ذلك

الله عنها أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فبأمن أهل بجم ومنا من أهل بعرة
ومنا من جمع الحج والعمرة وكنت من أهل بعرة * أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لأن أعتقر قبل
وأهدى أحب إلى من أن أعتقر بعد الحج في ذي الحجة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله رضي
عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إيمان رجل أعمر عمرى له ولعقبه فإنها للذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاه إلا أنه أعطى
وقعت فيه المواريث . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وحيد الأعرج عن جبيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر
رجل من أهل البادية فقال لي وهبت لابني ناقة حياته وإنها تاتى بحت ابلا فقال ابن عمر هي له حياته وموته فقال أنى تصدقت عليها

ذلك أبعدك منها * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي ثابت مثله إلا أنه قال ضنت واضطربت * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سليمان بن يسار أن طارقاً قضى بالمدينة بالعمرى عن قول جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن طاووس عن حجر المدري عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل العمرى للوارث * أخبرنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمر وأولاً ترقوا في أمر شيئاً أو أرقبه فهو سبيل الميراث * أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن صفوان بن أمية هرب من الإسلام ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وشهد حينئذ الطائف مشركاً وامرأته مسلمة واستقر على النكاح (١٩٥) قال ابن شهاب وكان بين إسلام صفوان وامرأته نحو من شهر

وأمرأته نحو من شهر * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنه قال لا يبيع هو الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضهم على بعض ولا يتبعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار (قال الشافعي) رضي الله عنه وابن عمر الذي سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ابتاع الشيء يبعه أن يجسبه فارق صاحبه فشي قليل ثم رجع * أخبرنا بذلك سفيان عن ابن جريج

في كل ملك ملكه رجل عن آخر بغير الشراء في كل ما عاك لم يستنوا وأرضوا لا غيره ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة قلت سئد رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة بنية على أن لا شفعة فيما لا يقسم ولا يقسم شيء بذرع وقمة ويحدد (١) الأصول والبناء على الأرض والشجر عليها فاقصرنا بالشفعة على الأرض وماله أرض خاصة فكان العبيد والسياب وكل ما جاوز الأرض وماله أرض من غراس وبناء خارجا من الشفعة مردودا على الأصل أن من ملك شيئاً عن غيره ثم له ملكه ولم يكن لغيره أن يخرج منه الإرضاء والله سبحانه وتعالى أعلم

بيع البراءة

(قال الشافعي) رجه الله تعالى الذي أذهب اليه من البيع بالبراءة أن من باع حيواناً بالبراءة برئ من كل عيب إلا عيباً كتبه البائع من المشتري وقد علمه كما قضى عثمان بن عفان رضي الله عنه فإن علم البائع عيباً فكتبه فالبائع مردود بالعيب فإن قال لم أعلم وقد باع بالبراءة فالقول قوله مع يمينه ما علم عيباً فكتبه وقد خالفنا في هذا غير واحد فنأخذ بقولنا كتب أو يكتب ودفع فلان بن فلان إلى فلان بن فلان العبد الموصوف في هذا الكتاب الذي اشتراه منه وقبضه فلان بعد ما تبوأ إليه فلان بن فلان من كل عيب ظاهر وباطن فيه والاحتياط أن لا يستأنف كتاب وثيقة الأعلى ما يجيزه جميع الأحكام إذا وجد السبيل إليها وقد كان من الأحكام من يجيز أن يقول ورئ إليه فلان من مائة عيب بهذا العبد المشتري وبرأته من مائة عيب فإن زادت رده وإن نقصت فقد أبراه من أكثر مما وجد فيه فليس له رده بعيب دون المائة ومن الأحكام من لا يجيز التبرؤ من عيب كتم ولا علم ولو سمي له عدد فوجد به ذلك العدد وأقل أبداً إلا بعيب يريه إياه حتى يكون المشتري قد رآه وعرفه ومن أوثق هذا أن يكتب ورئ إليه فلان إلى فلان من كل عيب ويصفه أما كى وأما أثر جرح وأما نقص من خلق وأما زيادة فيه وأما غير ذلك من العيوب فيصفه بعينه وموضع ثم يكتب ومن كذا وكذا عيباً وقفد عليه أقدر آها فلان وبرأه منها بعد معرفتها

الاختلاف في العيب

(قال الشافعي) رجه الله وإذا باع رجل رجلاً عبداً لم يتبرأ من عيب فقبحه المشتري ثم ظهر منه عيب فقال المتبايع للبائع كان هذا العيب عندك وقال البائع بل حدث عندك فإن كان العيب مما لا يحدث مثله

(٢) لعله إلا الأصول والبناء الخ وحرر كتبه مصححه

عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما * أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمنازمة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن قال مالك رضي الله عنه وإنما كره بيع الكلاب الضواري وغير الضواري نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب * أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة

رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أعيان امرأته نكحت بغير إذن ولها فأنكحها باطل ثلاثا * أخبرنا مسلم عن ابن خثيم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا نكاح إلا بولي مرشد وشاخصي عدل * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سهلة بنت سهيل أن ترضع سالما نكح رضيعات فقهرم بهن * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نحر عن عميرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضيعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن مما يقرأ من القرآن * أخبرنا مالك عن نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة زوج (١٩٦) النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت به وهو يرضع إلى أختها أم كلثوم

فأرضعته ثلاث رضيعات ثم مرضت فلم ترضعه غير ثلاث رضيعات فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تكمل لي عشر رضيعات * أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد إلى أختها فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضيعات ليدخل عليها وهو صغير يرضع ففعلت فكان يدخل عليها * أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصة ولا المصتان * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه

مثل الأصبع الزائدة وغير ذلك مما يختلج مع الإنسان أو الأثر لا يحدث مثله في مثل هذه المدة التي تباع فيها فالعبد مردود على البائع بلايين إذا قال رجلان عدلان من أهل الصناعة التي فيها العيب هذا عيب لا يحدث مثله وإن كان قد يحدث مثل ذلك العيب فالشراء تام والمشتري يريد نقضه والقول قول البائع مع عيبه إلا بأن يأتي المشتري ببينة عليه بأنه كان عنده ما باقرار من البائع وأما بأن رآه الشاهدان في العبد فيرد بلايين ولو تصادقا أن العيب كان بالعبد وادعى البائع التبرؤ من العيب وأنكر ذلك المشتري والقول قول المشتري مع عيبه ولا يصدق البائع على أنه تبرأ اليه ويكف البينة فإن هو جاءها أو الحلف المشتري وردد عليه وأصل معرفة العيب أن يدعى له رجلان من أهل العلم به فإذا قال هذا عيب ينقص من ثمن العبد والامة والمشتري ما كان حيوانا أو غيره شيئا أقل أو كثر فهو عيب لصاحبه الخيار في الرد به أو قبضه إن لم يكن قبضه وإجازة البيع ومتى اختار البيع بعد العيب لم يكن له رده وإن ظهر على عيب غير العيب الذي اختار وجب البيع بعده كان له رد العبد بالعيب الذي ظهر عليه وإن اشترى رجل عبد أقدلس فيه عيب فلم يعلم به حتى حدث عنده به عيب آخر لم يكن له رده بالعيب وقوم العبد صحيحا ومعيبا ثم ردد عليه قيمة ما بين الصحة والعيب مثل أن يكون اشترى العبد بخمسين دينار أو قيمته صحيحا مائة ومعيبا تسعين فيرجع المشتري على البائع بعشرين الثمن وهو خمسة دنانير ولا يكون له أن يرجع بعشرة دنانير لأنه لم يبعه بأية بالقيمة وكذلك لو اشترى عاتمة وهو ثمن خمسين فقوم فوجد العيب بنقصه العشر وذلك خمسة دنانير من قيمته فيرجع عليه بعشرة دنانير لأنها أصل الثمن ولست ألتفت إلى قيمته فيها يتراجعان فيه أعما أنظر إلى قيمة لأعرف كم قدر العيب منها أعشرا أو أقل أو أكثر فأخذ العشر من أصل الثمن لأن الثمن لا من القيمة وإن رضي البائع أن يأخذ العبد بمعيبا لا يرجع على المشتري بقيمة العيب الذي يحدث عنده فليس عليه أن يرد قيمة العيب ويقال إن شئت فتطوع بأخذ العبد بمعيبا (٣) لأن الشراء لك صحيح إلا أنك فيما دلست لك أن تردان شئت وإن شئت فأمسك العبد ولا ترجع في العيب بشئ ولو دلست له بعيب في أمة فأصا بها ولم يعلم فإن كانت يباردها بالعيب إن شاء وليس وطؤها بأكثر من الخدمة والخروج وإن كانت بكر لم يكن له ردها لأنه قد نقصها هاهنا العذرة ويرجع بما نقصها العيب وذلك أنه حدث بها عيب عنده فهي كالمسئلة قبلها ولو كان أعنتها في هذا كله وأحبها فلهذا فوثق له أن يرجع بقيمة العيب وكذلك لو ماتت عنده فإذا اشترى نصف عبد فأراد أن يكتب شراء كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان اشترى منه نصف عبد فإني محتمل ضم الهامة عبد العظام مربوع القامة حسن الجسم حال السواد يدعي فلانا بكذا وكذا دينارا جادا مثاقيل أفرادا خلقتان وذلك بعد ما عرف

(٣) قوله لأن الشراء لك الخ كذا في غير نسخة وتأمله فإن الكلام مع البائع اه

فلان

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعما الولاء لمن اعتق * أخبرنا مالك عن

عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته * أخبرنا مالك عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن خالد الجهنني أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها والافسانك بها * أخبرنا مالك عن أيوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بدر أن أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام فوجد صرة فيها ثمانون دينارا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فقال له عمر رضي الله عنه عرفها على أبواب المساجد واذكرها لمن يقدم من الشام سنة فإذا مضت السنة فقتلها * أخبرنا مالك عن نافع أن رجلا وجد لقطه فجاء إلى

عبد الله بن عمر فقال اني وجدت لقطة فذا ترى فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال زد قال قد فعلت قال لا امرك أن تأكلها ولو شئت لم تأخذها * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجته في غزوة تبوك ثم توفوا ومسح على الخفين وصلى . أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فراه يسبح على الخفين فأنكر ذلك عليه عبد الله فقال له سعد سل مالك فسله فقال له عمر رضي الله عنه إذا دخلت رجلك في الخفين وهما طاهران فامسح عليهما قال ابن عمر وإن جاء أحدنا من الغائط فقال وإن جاء أحدكم من الغائط * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر لم بالسوق ثم توفوا (١٩٧) ومسح على خفيه ثم صلى . أخبرنا مالك

عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش قال رأيت أنس بن مالك أتى قباء فقال وتوفوا ومسح على الخفين ثم صلى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لليهود حين افتتح خيبر أقرم ما أقركم الله على أن التمر ينناو بينكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث ابن رواحة فخرص بينه وبينهم ثم يقول ان شئتم فلكم وإن شئتم فلي أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو ابن كثير بن أفلق عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة الانصاري رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التقينا كانت للمسلمين جولة فرأيت رجلا من

فلان بن فلان وفلان هذا العبد الذي تبايعنا نصفه ورأياه وتبايعنا فيه وتفرقنا عن موضعهما الذي تبايعنا فيه حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه بعد البيع والتراضي منهما جميعا ودفع فلان بن فلان الى فلان نصف هذا العبد الموصوف في هذا الكتاب وقبضه فلان كما يقبض مثله وذلك أنهما أحضر هذا العبد المبيع نصفه وسلم له النصف يقوم فيه مقام فلان البائع لاحائل له دون نصفه ودفع اليه فلان الثمن وافيا وبرى اليه منه وافيا فلان بن فلان على فلان بن فلان بيع الاسلام وعهده لاداء ولا غائلة ولا شين ولا عيب ظاهر ولا باطن في العبد الذي ابتاع نصفه فما أدرك فلان بن فلان من درك في نصف هذا العبد الذي اشترى من فلان أو في شيء منه فعلى فلان خلاصه أو يرديه اليه الثمن الذي قبض منه وافيا وهو كذا وكذا دينارا مثاقيل جيادا أفرادا خلقان وازنة شهد على اقرار فلان وفلان ومعرفة ثمنهما بأسمائهما وأنسابهما وأنهما يوم كتب هذا الكتاب صحيحان لاعلة بهما من مرض ولا غير مجازا إلا مرفى أموالهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا وهكذا اشترى ثلث عسدر وربعه وثلاث أمة وربعها وادابه وغيرها فاذا ظهر على عيب في العبد رده وإن لم يكن اشترى الا عشرة لار العشر نصيبا من العيب وهو في العيب مثل العبد لا يختل فان واختل فان في الاستحقاق فلان رجل اشترى عبدا واستحق منه شيء قل أو كثر كان للشري الخبار في أخذ ما يبق من العبد بما يصيبه من الثمن أو رده والرجوع بالثمن لانه لم يسلم له العبد كما بيع « قال الربيع » رجع الشافعي بعد وقال اذا اشترى عبدا أو شيئا فاستحق بعضه والبيع باطل لان الصفقة جعت شيئين حالا وحرما فكان البيع منفسخا ولا يثبت (قال) ولو اشترى نصف عبد من رجل فاستحق على الذي لم يبع نصفه لم يكن له هذا أن يرجع وذلك أن نصفه فيه بحاله ففي هذا ما يخالف نصف العبد وفيما كان في مثل معناه واذا اشترى عبيدين في صفقة فأراد أن يكتب شراءهما كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه عبيدين أسودين أحدهما نوبى أسود وصيف نحاسي حلو جعد رجل معتدل حسن القوام خفيف الجسم متراصف الأسنان مسنون الوجه والآخرف اني غليظ مربوع حالك السواد بعيد ما بين المنكبين معتدل جعد قطط حسن الجسم أفلق الثنايا من أعلى فيه محتم اشترى فلان بن فلان هذين العبيدين الموصوفين في هذا الكتاب بكذا وكذا دينارا جيادا مثاقيل أفرادا خلقان وازنة وتبايع فلان بن فلان وفلان بن فلان في العبيدين بعد رؤيتهما ومعايتهما وقبض فلان بن فلان هذين العبيدين الموصوفين في هذا الكتاب وقبض فلان بن فلان هذا الثمن وافيا وتفرقا حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه بعد التراضي منهما جميعا بالبيع وتقابضهما ولفلان على فلان بيع الاسلام وعهده لاداء ولا غائلة ولا عيب ظاهر ولا باطن فما أدرك فلان بن فلان في هذين العبيدين أو في أحدهما أو في شيء منهما أو من واحد منهما من درك فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه كما باعه أو يرديه اليه الثمن

المشركين فدخل رجلا من المسلمين قال فاستدرت له حتى آتيته من ورأيه فضر به على جبل عاتقه ضربة فأقبل على ففمنني ضمة وجدت منهاريج الموت ثم أدرك الموت فأرسلني فلحقته عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقلت له ما بال الناس قال أمر الله ثم الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بيته فله سلبه فمقت فقلت من يشهد لي ثم جلست فقالها الثالثة فمقت في الثالثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة فاقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندى فأرضه منه فقال أبو بكر لاها الله اذا لا يعمد الى أسد من أسد الله تعالى يقاتل عن الله فيعطى سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فأعطاه إياه قال أبو قتادة فعاطانيه فبعت الدرع فابتعت به خمر فاني بنى سلمة فانه لأول مال تأملت

في الاسلام قال مالك رضي الله عنه المحرق النخل . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما بال رجال يطؤون ولائهم ثم يعزلون لا تأتيني وليدة يعترف سيدها أن قد ألم بها إلا ألحقته به ولدها فاعزلوا بعد أو اتركوا . أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن عمر رضي الله عنه في إرسال الولاد يوطأن بمثل معنى حديث ابن شهاب عن سالم . أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحيأ أرضاً ميسرة فهي له وليس لعرق ظالم حق . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار (١٩٨)

الذي قبض منه وافيأ هو كذا وكذا ديناراً وهكذا إذا اشترى عبداً وأمة أو ثلاثة أعبدوا أو أكثر موصوف كل واحد من المشتري بصفه كما وصفت ويصف الثمن كما وصفت وهكذا إذا اشترى عبداً أو داراً وما جمعت الصفقة يكتب عهده ويكتب كل شيء منه بصفته فان اشترى عبيدين وأمة فأراد أن يكتب عهدهم ويجعل لكل واحد منهم غنماً معلوماً كتب هذا ما اشترى فلان من فلان اشترى منه عبداً من صفته كذا وكذا وعبداً من صفته كذا وكذا وأمة من صفتها كذا وكذا اشترى منه هذين العبيدين والأمة الموصوفين في هذا الكتاب بمائة دينار وعن العبد الفارسي من هذه المائة الدينار ثلاثون ديناراً وعن العبد النوبي من هذه المائة عشرون ديناراً وعن الأمة من هذه المائة تحسون ديناراً تباع فلان وفلان هؤلاء الرقيق الثلاثة بعد رؤيتهم ومعرفتهم وتفرقاً بعد البيع وقبض فلان جميع عنهم وافيأ وتفرقاً بعد هذا كله عن تراض منهم جميعاً بما فاء أدرك فلاناً فيما اشترى من فلان أوفى واحد منهم فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه له أو يرديه الثمن وافيأ وهو مائة دينار ولفلان على فلان فيما اشترى من فلان بيع الاسلام وعهده لا شين ولا عيب ولا داء ظاهر ولا باطن شهد على اقرار فلان وفلان بجميع ما في هذا الكتاب بعدم معرفتهم ما عابه وعلى أنهم ما يوم أقر به صحيحان لا علة بهما من مرض ولا غيره جائز الأمر شهد فلان وفلان وكتبوا (قال) وإذا أردت أن تكتب عهدة هؤلاء الرقيق بمعنى أبيين من هذا فاكذب هذا ما اشترى فلان من فلان اشترى منه عبداً نوبياً من صفته كذا وعشرين ديناراً وعبداً فارسياً من صفته كذا وعشرين ديناراً وأمة مولودة من صفتها كذا بستين ديناراً اشترى منه هؤلاء الرقيق الثلاثة كل واحد منهم بما سمى له من الثمن بعدم معرفة فلان وفلان بجميع هؤلاء الرقيق ورؤيتهم له قبل البيع وبعده وقبض فلان هؤلاء الرقيق من فلان وقبض فلان جميع الثمن من فلان وتبايعاً على ذلك وتفرقاً بعد البيع عن تراض منهم جميعاً ولفلان فيما اشترى من فلان بيع الاسلام وعهده لا داء ظاهر ولا باطن ولا عيب ظاهر ولا باطن فاء أدرك فلاناً في هؤلاء الرقيق أوفى واحد منهم من أدرك من أحد من الناس فعلى فلان خلاصه أو رد عن من أدركه فيه الدرك وافيأ بما وقع فيه عنه وجميع أثمانهم مائة دينار مفرقة على ما في هذا الكتاب شهد على اقرار فلان وفلان ومعرفتهم بأعيانهم ما وأنسابهم ما وأنهم ما يوم كتب هذا الكتاب صحيحان جائز الأمر في أموالهما فلان وفلان

وثيقة في المكاتب أملاها الشافعي

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا كتاب كتبه فلان بن فلان في شهر كذا من سنة كذا وهو صحيح لا علة به من مرض ولا غيره جائز الأمر في ماله للملوكه فلان الفلاني الذي صفته كذا وكذا انك سألتني أن أكتبك

الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع أحدكم جاره أن يعرض خبشه في جداره قال ثم يقول أبو هريرة مالي أراكم عنكم معرضين والله لأرمين بها بين أكتافكم . أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن النخائل بن خليفة ساق خلاصه له من العريض فأراد أن يعربه في أرض لمحمد بن مسلمة فأبى محمد فكلّم فيه النخائل عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فدعا محمد بن مسلمة فأمره أن يخلّى سبيله فقال محمد بن مسلمة لا فقال عمر لم تمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع تشرب به أولاً وآخرأ ولا يضر لك فقال محمد بن مسلمة لا فقال عمر رضي الله عنه والله ليرن به ولو على بطنك . أخبرنا

مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقاً لحاطب سرقوا ناقه لرجل على من مزنيته فأتى حرقه فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ثم قال عمر اني أراكم تجيعهم والله لأغرمنك غراماً شق عليك ثم قال للزني كم ثمن ناقتك قال أربع مائة درهم قال عمر أعطه ثمان مائة درهم . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سنين أبي جيلة رجل من بني سليم أنه وجد منبواً في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فجاءه إلى عمر بن الخطاب فقال ما جلك على أخذ هذه النسمة قال وجدتها ضائعة فأخذتها فقال له عريفة يا أمير المؤمنين انه رجل صالح قال أ كذلك قال نعم قال عمر اذهب فهو حر ولك ولأوه وعلياً نفقته . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمرو بن الحضري جاء بغلام له إلى عمر بن الخطاب رضي

الله عنه فقال له افطع يدها فانه سرق فقال له عمر رضي الله عنه فماذا سرق قال سرق مراة لامرأى عنهما ستون درهما فقال عمر رضي الله عنه أرسله فليس عليه قطع خادكم سرق متاعكم * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الفرس بجمل وفي الرقوة بجمل وفي الضلع بجمل * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت ان ربيعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فمليت منه فخرج عمر رضي الله عنه فيجر رداءه فزاعف قال هذه المتعة ولو كنت تقدمت فيه لرجمت * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه أن عمر قال لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت فان آخر النسك الطواف بالبيت «قال مالك» رضي الله عنه (١٩٩) وذلك فيما نرى والله أعلم لقول الله عز

على كذا وكذا ديناراً مثقال جيداً تؤدّيها إلى منجّمة في مضي عشرين سنة كمالاً مضت سنة أدت إلى كذا
وكذا ديناراً وأول نجومك التي تحل لي عليك انسلاخ سنة كذا كل نجم منها بعد مضي سنة حتى يكون
أدأوك آخرها انسلاخ سنة كذا فإذا أدت جميع ما كاتبك عليه وهو كذا وكذا فأنّ حرّ وجه الله تعالى
لا سبيل لي ولا لأحد عليّ ولي ولا أول ولا عقبك من بعدك فان عجزت عن نجم من هذه النجوم فلي فسح
كتابك شهد على اقرار السيد فلان الفلاني المولود بمافي هذا الكتاب

کتاب القضاء

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى قال تولى الله السرائر وعاقب عليها ولم يجعل لاحد من خلقه الحكم الاعلى العلانية فاذا حكم الحاكم بالظاهر الذي جعل اليه لم يتعاط الباطن الذي تولى الله دونه واذا حكم والمحكوم له يعلم أن ما حكم له به حق في الظاهر عند الحاكم وباطل في علمه دون الحاكم لم يكن له أن يأخذه وأخذه حرام عليه ولا يحل حاكم شيئا ولا يجرمه انما الحكم على الظاهر كما وصفنا والحدلال والحرام على ما يعلم المحكوم له والمحكوم عليه وتفسيره في كتاب الأفضية وهو كتاب الشاهد واليمين (قال الشافعي) الولد للفراش والبوطء بلك اليمين والنكاح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال ارسل عمر الى رجل من بني زهرة كان ساكنا معنا فذهبنا معه فساء له عن ولادته من ولادها له فقال أما الفراش فلفلان وأما النطفة فلفلان فقال رضى الله تعالى عنه صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالفراش (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا اعترف الرجل ببوطء وليدته لحق به ولدها الا أن يدعى أنه قد استبرأها بعد البوطء ثم لم يقربها وتفسيره في كتاب الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا توفي الرجل عن المرأة وأطلقها فانقضت عدها في الوفاة والطلاق ثم تزوجت فولدت عند الزوج الآخر لأقل من ستة أشهر من يوم ملك عقدة نكاحها بساعة والولد للاول فان كان ميتا لحق به وان حي لحق به الا أن ينفيه بلعان ولو ادعاه الآخر لم يكن اسنه لانه لا يمكن أن يكون منه الا

أخبرنا مالك عن
عبد الله بن أبي بكر عن
عبد الله بن عامر بن
ربيعة قال رأيت
عمر بن عفان بالعرج
في يوم صائف وهو
محرم وقد غطي وجهه
بقطعة أرجوان سم
أني يلجم صيد فقال
لأصحابه كلوا قالوا ألا
تأكل أنت قال إني
لست كهيتكم إنما
صيد من أجلي
أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة رضي
الله عنها أنها قالت لغو

اليمين قول الانسان لا والله وبلى والله أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمة أن عائشة رضي الله عنها دبرت جارية لها فسحرتها فاعترفت بالسحر فأمرت بهاء عائشة رضي الله عنها أن تباع من الاعراب من يسي عملكم فبيعته * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم سمعت عبد الله بن عباس ورجل يسأله عن رجل سلف في سبائل فأراد أن يبيعها فقبل أن يقبضها قال ابن عباس تلك الورق بالورق وكره ذلك « قال مالك » وذلك فيما نرى لانه أراد أن يبيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به ولو باعها من غير الذي اشتراها منه لم يكن يبيعه بأس ، أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض قال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء إلا مثله . أخبرنا إبراهيم

ابن سعد بن ابراهيم عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن صغير أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى بهم بالحجابة فقرأ سورة الحج فسجد فيها سجدين . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سجد في سورة الحج سجدين . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان اذا عرف انصرف فتوضأ ثم رجع ولم يتكلم . أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أنه كان يقول من أصابه رعا ف أو من وجد رعا ف أو مدياً أو قياً أنصرف فتوضأ ثم رجع فبني . أخبرنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه تيمم بربد النعم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشعر مرتفعة فلم بعد الصلاة . أخبرنا مالك عن نافع قال كنت مع ابن عمر رضي الله عنهما مكة والسماء متغيمة فبني ابن عمر الصبح (٢٠٠) فأوتر بواحدة ثم تكشف الغيم فرأى عليه ليلاً فسفع بواحدة . أخبرنا

مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي وراء الامام يعني أربعا فإذا صلى لنفسه صلى ركعتين وبهذا الاسناد عن ابن عمر أنه لم يكن يصلي مع القريضة في السفر شيئا قبلها ولا بعدها الا من جوف الليل وبهذا الاسناد أن ابن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلاة وبهذا الاسناد أن ابن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في صلاة الخوف بشئ خالفتموه فيه ومالك رحمه الله يقول لا أذكره الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن أبي ذئب يرويه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا

من زنا وولد الزنا لا يلحق وأقل ما يكون له الحمل ستة أشهر تامه فأكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا نقول اذا اشتراك الرجلان في طهر جارية لهما فاختار بولاد فادعياه فأقر به القافة فأقيم ما ألحقاه به حتى وكان لتسريكة عليه نصف المهر ونصف قيمة الجارية وكانت أم ولده بذلك الولد وإن لم يكن قافة أو ألحقته القافة بما معاً لم يكن ابنهما ولا ابن واحد منهما حتى يبلغ أن يخير فيختار أيهما شاء فينسب اليه فاذا اختاره فليس له أن ينفيه بلعان ولا لولد أن يتنق عنه ويكون الحكم في الأمة وفي مهرها ما وصفنا من أن يكون على المحكوم له بأنها أم ولده نصف مهرها ونصف قيمتها ونصف قيمة الولد حين سقط فإن مات المولود قبل أن يبلغ فينسب الى واحد فإيرائه موقوف حتى يصطلاح فيه وإن مات أو واحد منهما قبل أن ينسب المولود الى أحدهما وقف له من مال كل واحد منهما ميراث ابن تام وإذا انتسب الى أحدهما أخذ الميراث ورد ما وقف من ميراث الآخر على ورثته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال بعض الناس ولوترك ثلثمائة دينار فقسمها ابنان له فبأخذ كل واحد منهم اثنين ومائة ثم يقرأ أحدهما برجل فيقول هذا أخي وينكر الآخر الذي أحفظ من قول المدنيين المتقدم أن نسبه لا يلحق به وأنه لا يأخذ من المال قسلا ولا كثيرا وذلك أن الأخ لم يقر له بدين ولا وصية انما زعم أن له حق ميراث وإذا كان له حق أن يكون وارثا ورث كإيراث وعقل في الحنيفة فلما كان هذا لا يثبت عليه لم يثبت له ولا يثبت له ميراث الابن يثبت له نسب وهذا أصح ما فيه عندنا والله تعالى أعلم « قال أبو محمد الربيع » لا يثبت نسبه ولا يأخذ من الميراث شيئا لأن المال فرع النسب وإذا لم يثبت النسب وهو الاصل لم يثبت الفرع الذي هو تبع للاصل (قال الشافعي) رحمه الله وقال مالك وابن أبي ليلى لا يثبت النسب وبأخذ نجسين دينار من الذي أقر له وذبحا الى أنه أقر بنسبه على نفسه وعلى غيره فلم يأخذ منه الا ما أقر به على نفسه وأسقطا قراره على غيره وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يثبت نسبه ويقاسم الذي أقر به ما في يديه نصفين لأنه أقر أنه وادعى مال أبيه سواء أخذ أو بعد عندنا من الصواب والله أعلم وكأها اذا سمعها السامع رأى له مذهبا (قال الشافعي) رحمه الله لا يقسم صف من المال مع غيره لا يقسم عنب مع خله ولا أصل مع أصل غيره وإذا كان شيء من هذه الاصول يحيا بغير ما يحيا به غيره لم يقدم معه لانها مختلفة الاعمان متباينة فلا يقسم نضح مضموما الى عثري ولا عثري مضموما الى بعل ولا بعل مضموما الى نخل يشرب بنهر مأمون الانقطاع لان اعمانها متباينة والبعل الذي أصوله قد بلغت الماء فاستغنى عن أن يسقي والنضح ما يسقي بالبئر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تضعف الغرامة على أحد في شيء انما العقوبة في الابدان لا في الاموال وانما ترك كاتضعف الغرامة من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيما أفدت

يشك فيه . أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان ينام وهو قاعد ثم يصلي ولا يتوضأ . أخبرنا نافع عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال من نام مضطجعا وجب عليه الوضوء ومن نام جالسا فلا وضوء عليه . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في السوق فتوضأ وغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دخل المسجد فدعى لخنازة فسح على خفيه ثم صلى وبهذا الاسناد عن ابن عمر أنه سمع الاقامة وهو بالقيع فأسرع المشي الى المسجد وبهذا الاسناد أن ابن عمر كان اذا ابتدأ الصلاة رفع يديه خذو منكبيه واذا رفع من الركوع رفعهما كذلك وبهذا الاسناد عن ابن عمر أنه كان اذا سجد وضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه قال ولقد رأيته في يوم شديد البرد يخرج يديه من تحت برنس له . أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله

عليه وسلم أن يسجد على سبع فذكر منها كفيه وركبتيه * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها قال تغط وتطمع مكان كل يوم مسكيناً من حنطة * وهذا الاستناد أن ابن عمر كان يكره لبس المنطقة للحرم * وبه عن ابن عمر أنه كان يقول ما استيسر من الهدى بغيراً أو بقرة * وبه عن ابن عمر كان إذا خلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه * أخبرنا مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهذا غاديان من منى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغدو من منى إلى عرفة إذا طلعت الشمس * وبه أن ابن عمر حج في الفتنة فأهل ثم نظر فقال ما أمرهما (٣٠١) الا واحد أبشهر كم أتى قدأ وحببت الحج مع العمرة * وبه أن

ابن عمر كان يقول إذا ملك الرجل امرأته فالقضاء ما قضت الآن يناكرها الرجل فيقول لم أرد الا تطليقة واحدة فحلف على ذلك ويكسب أملك بها ما كانت في عديتها * أخبرنا مالك عن سعيد ابن سليمان بن زيد ابن ثابت عن خارجة ابن زيد أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت فأثاه محمد بن أبي عتيق وعيناه تدمعان فقال له زيد بن ثابت ما شأنك قال ما كنت امرأتى أمرها فقارقتني فقال له زيد ما جئت على ذلك فقال له القدر فقال له زيد ارجعها إن شئت فأثاهي واحدة

وأنت أملكها * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لكل

ناقة البراءة عازب أن على أهل الاموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها فانما يضمونها بقيمة لا بقيمة ولا يقبل قول المدعى لان النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه

(أدب القاضى وما يستحب للقاضى)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعى محمد بن ادريس قال أحب أن يقضى القاضى في موضع بارز للناس لا يكون دونه حجاب وأن يكون متوسطاً للمصر وأن يكون في غير المسجد لكن مرة من يغناه لغير ما بنيت له المساجد ويكون ذلك في أوفى الأماكن به وأحرأها أن لا يسرع ملائته فيه (قال) وإذا كرهته أن يقضى في المسجد فلا أن يقم الحد في المسجد أو يعزراً كره (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولا يقضى القاضى وهو غضبان أخبرنا سفيان عن عبد الملك بن عمر عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقضى القاضى أولاً يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان (قال الشافعى) رحمه الله تعالى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على أن لا يقضى الرجل وهو غضبان وكان معقولاً في الغضب تعبير العقل والفهم فأى حال جاءت عليه يعلم هو من نفسه تغير عقله أو فهمه امتنع من القضاء فيها فان كان إذا اشتكى أو جاع أو أهتم أو حزن أو بطرف راحته غير ذلك فهمه أو خلقه لم أحب له أن يقضى وأن كان ذلك لا يغير عقله ولا فهمه ولا خلقه قضى فأما الناس فيغمر القلب شبهها بغمر الغشى فلا يقضى ناعسا ولا مغموراً القلب من هم أو وجع يغمر قلبه (قال) وأكره للقاضى الشراء والبيع والنظر في النفقة على أهله وفي ضيعته لان هذا أشغل لفهمه من كثير من الغضب وجاع ما شغل فكره يكره له وهو في مجلس الحكم أكرمه ولو اشتكى أو جاع أو أهتم أو حزن أو بطرف راحته غير ذلك فهمه أو خلقه لم أحب له أن يقضى وأن كان ذلك لو قضى في الحال التي كرهته أن يقضى فيها لم أرد من حكمه الا ما كنت راداً من حكمه في أفرغ حالته وذلك اذا حكم بخلاف الكتاب والسنة وما وصفت بما يرد به الحكم (قال) واذا اختصم الرجلان إلى القاضى فبار له من أحد الخصمين اللدنهاه عنه فان عاذ جزه ولا يبلغ أن يحبس ولا يضربه الا أن يكون في ذلك ما يستوجب ضرباً أو حبساً ومتى بان له الحق عليه قطع به الحكم عليه

(الاقراء والاجتهاد والحكم بالظاهر)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زيب

(٣٦ - الام - سادس) مطلقة متعة الا التي تطلق وقد فرض لها الصداق فلم تحسبها ما فرض لها * وبه عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبرية ثلاثاً ثلاثاً * وبه عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه بالبرية * أخبرنا مالك عن عروة بن أذينة قال خرجت مع جدة لي عليها مشى إلى بيت الله حتى إذا كانت ببعض الطريق عجزت فسألت عبد الله بن عمر فقال عبد الله بن عمر مرها فلترب ثم لمش من حيث عجزت قال مالك وعليها هدى * وبه عن ابن عمر أنه قال من حلف على عين فوكدها فعليه عتق رقبة * وبه عن ابن عمر أنه كان يبعث بركاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة * وبه عن ابن عمر أن عبد الله سرق وهو أبى فأتى سعيد بن العاص يقطعه فأمر به ابن عمر فقطعت يده * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زبيعة أن أمه

سهيلى بن أبى صالح عن عطاء بن يزيد الليثى عن تميم الدارى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة
 الدين النصيحة لله ولكتابه ولنبيه ولأئمة المسلمين وعامتهم * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب عن المطلب بن
 حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه
 وان الروح الأمين قد نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفى رزقها فأجسوا في المطلب * أخبرنا ابن عينة عن سالم أبى النضر مولى
 عمر بن عبد الله سمع عبيد الله بن أبى رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه
 الامر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله (٣٠٣) اتبعناه قال سفيان وحديثه

محمد بن المنكدر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 مر سلا قال الشافعي
 رضى الله عنه الأريكة
 السرير * أخبرنا
 مالك عن عمه أبى سهيل
 ابن مالك عن أبيه أنه
 سمع طلحة بن عبيد الله
 يقول جاء أعراقي من
 أهل نجد نازرا الرأس
 يسمع دوى صوته ولا
 يفقه ما يقول حتى دنا
 فاذا هو يسأل عن
 الاسلام فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم تحس
 صلوات في اليوم واليلة
 قال هل على غيرها
 قال لا الا أن تطوع
 وذكره رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صيام
 شهر رمضان فقال هل
 على غيرها قال لا الا أن
 تطوع فأدبر الرجل
 وهو يقول والله لا أزيد
 على هذا ولا أنقص منه
 فقال رسول الله صلى

ابن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحرث عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن
 العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد
 فخطأ فله أجر قال يزيد فحدثت بهذا الحديث أبابكر بن خرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن
 عن أبي هريرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومعنى الاجتهاد من الحاكم انما يكون بعد أن لا يكون فيما
 يريد القضاء فيه كتاب ولا سنة ولا أمر مجتمع عليه فأما وشي من ذلك موجود فلا فإن قيل فن أين قلت هذا
 وحديث النبي صلى الله عليه وسلم ظاهره الاجتهاد قيل له أقرب ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل
 كيف تقضى قال بكتاب الله عز وجل قال فإن لم يكن قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فإن لم يكن
 قال أجتهد رأيي قال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يحب رسول الله فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم
 أن الاجتهاد بعد أن لا يكون كتاب ولا سنة ولا أمره ولقول الله عز وجل وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول
 وما لم أعلم فيه مخالفا من أهل العلم ثم ذلك موجود في قوله اذا اجتهد لان الاجتهاد ليس بعين فائمة وانما هو شيء
 يحدثه من قبل نفسه فإذا كان هذا هكذا فكتاب الله والسنة والاجماع أولى من رأى نفسه ومن قال
 الاجتهاد أولى خالف الكتاب والسنة برأيه ثم هو مثل القبلة التي من شهد مكة في موضع يمكنه رؤية البيت
 بالمعانة لم يجز له غير ما يتهاون من غاب عنها توجه اليها باجتهاده فان قيل فما الحجة في أنه ليس للحاكم أن يجتهد على
 غير كتاب ولا سنة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم وقال معاذ أجتهد رأيي ورضي بذلك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد على الكتاب والسنة
 قيل لقول الله عز وجل وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول فاعلموا ما أمروا به من اجتهاد على الكتاب والسنة
 وجل اتبع ما أوحى إليك من ربك ولقوله من يطع الرسول فقد أطاع الله ففرض عليه اتباع رسوله فإذا كان
 الكتاب والسنة هما الأصلان اللذان افترض الله عز وجل لا يخالف فيهما وما هما عينان ثم قال اذا اجتهد
 والاجتهاد ليس بعين فائمة انما هو شيء يحدثه من نفسه ولم يؤمر باتباع نفسه انما أمر باتباع غيره فاحداه
 على الأصلين اللذين افترض الله عليه أولى به من احداه على غير أصل أمر باتباعه وهو رأى نفسه ولم يؤمر
 باتباعه فإذا كان الأصل أنه لا يجوز له أن يتبع نفسه وعليه أن يتبع غيره والاجتهاد شيء يحدثه من عند
 نفسه والاستحسان يدخل على قائله كما يدخل على من اجتهد على غير كتاب ولا سنة ومن قال هذين القولين
 قال قولا عظيما لانه وضع نفسه في رأيه واجتهاده واستحسانه على غير كتاب ولا سنة موضعهما في أن يتبع
 رأيه كما اتبعوا في أن رأيه أصل ثالث أمر الناس باتباعه وهذا خلاف كتاب الله عز وجل لان الله تبارك
 وتعالى انما أمر بطاعته وطاعة رسوله وزاد قائل هذا القول رأيا آخر على حيله بغير حجة له في كتاب ولا سنة

الله عليه وسلم أفلم ان صدق * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها وذكرت احرامها مع النبي صلى
 الله عليه وسلم أنها حاضت فأمرها أن تقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ولا تصلي حتى تطهر * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار
 عن ابن عمر قال بينما الناس بقباء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نزل عليه اليلة قرآن وقد أمر أن
 يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب
 أنه كان يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة عشر شهرا نحو بيت المقدس ثم حوت القبلة قبل بدر بشهرين * أخبرنا ابن عينة
 عن سليمان الاحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث * أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير

انا نذبح ماشاء الله من ضحايانا ثم نترود بقتيتها الى البصرة * أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني انهم ما أخبراه أن رجلا من اخوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو أقض بينهما أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله وأذن لي في أن أتكم قال تكلم قال ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فأخبرت أن علي ابني الرجم فافتدت منه بمائة شاة وبجارية ثمن اني سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله أما غنمك وجاريتك فرد اليك وجلد ابنه مائة وغربه عاما وأمر أن يسأل الاسلعي أن يأتي امرأته ألا آخر فان اعترفت رجمها فاعترفت (٢٠٥) فرجعها * أخبرنا مالك عن نافع

عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري انه سمع عمر بن الخطاب على المنبر وهو يعلم الناس التشهد يقول قولا التحيات لله الزاكات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأنهمد أن محمدا عبده ورسوله * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري انه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير

الاجتهاد فقد سوى بينهم فكان قد جعل العالمين والجاهلين في درك علم ما ليس فيه كتاب ولا سنة سواء فكان للجاهلين اذا نزل بهم شيء من جهة القياس بما يستدرك قياسا ان يكون هو فيه والعالم سواء وان يقتدي برأي نفسه لانه اذا كان العالم عنده انما يعمل في ذلك على غير أصل فأكثر حالات الجاهل أن يعمل على غير أصل فاستويا في هذا المعنى ولكن كل من رأى رأيا فاستحسنه جاهلا كان أو عالما جازله اذا لم يكن في ذلك كتاب ولا سنة وليس كل العلم يوجد فيه كتاب وسنة نصا وكان قد جعل رأي كل أحد من الآدميين الجاهل والعالم منهم أصلا يتبع كما يتبع السنة لانه اذا أجاز الاجتهاد على غير أصل لم يزل ذلك به في نفسه وراح حقه وجب عليه أن يأمر الناس باتباع الحق وهذا خلاف القرآن لان الله عز وجل فرض عليهم فيه اتباعه واتباع رسوله صلى الله عليه وسلم وزاد قائل هذا واتباع نفسك فأقام الناس في هذا الموضع مقاما عظيما بغير شيء جعله الله تعالى لهم ولا رسوله صلى الله عليه وسلم فان قيل فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم سعدا أن يحكم في بني قريظة فحكم برأيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وافقت حكم الله عز وجل فيهم ففي هذا دليل على أنه انما قال برأيه فوافق الحكم على غير أصل كان عنده من النبي صلى الله عليه وسلم وان قوما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خرج لهم حوت من البحر ميت فأكلوه ثم سألو عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل بقي معكم من لحمه شيء فنفى هذا دليل على أنهم انما أكلوه يومئذ برأى أنفسهم وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث عماله وسراياه وأمر الناس بطاعتهم ما أطاعوا الله وقد فعل بعضهم شيئا في بعض مغازيهم فذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الرجل الذي لا ذبا لشجرة فأخرقوه والذي أمر الرجل ان يلقى نفسه في النار والذي جاء بالهدية وكل هذا فعلوه برأيهم فذكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال أسلمت لله فقتل فذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له فما احتجبت من هذا يشبه انه لنادونك أما أولا فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لسراياه وأمرائه بطاعة الله عز وجل ورسوله واتباعهما وأمره من أمر عليهم أمراء أن يطيعوه هم ما أطاعوا الله فاذا عصوا الله عز وجل فلا طاعة لهم عليهم ففي نفس ما احتجبت به أنه انما أمر الناس بطاعة الله وطاعة أمرائهم اذا كانوا مطيعين لله فاذا عصوا فلا طاعة لهم عليكم وفيه أنه كره لهم كل شيء فعلوه برأى أنفسهم من الحرق والقتل وأباح لهم كل ما علوه مطيعين فيه الله ورسوله فلو لم يكن لنا حجة في رد الاجتهاد على غير أصل الا ما احتجبت به أن النبي صلى الله عليه وسلم كره لهم ونهاهم عن كل أمر فعلوه برأى أنفسهم لكان لنا فيه كفاية وان قيل فقد أجاز رأي سعد بن أبي وقرة ورأى الذين أكلوا الحوت على غير أصل قيل أجاز له صوابه كما يحيز رأي كل من رأى ممن يعلم أولا يعلم اذا كان بحضرة من يعلم خطاه وصوابه فيخير من يعلم ذلك منه اذا أصاب الحق بمعنى اجازته له انه الحق لا بمعنى رأى نفسه منفردا دون

ما أقرأها وكان النبي صلى الله عليه وسلم أقر أنها فكادت أن أعجل عليه ثم أمهله حتى انصرف ثم لبسته بردائه فثبت به النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأ فقرأ القراء التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أنزلت ثم قال لي أقرأ فقرأت فقال هكذا أنزلت ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرأ ما تيسر منه * أخبرنا مالك عن جريد بن قيس عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال الدينار والدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما هذا عهد نبينا صلى الله عليه وسلم والينا عهدنا اليكم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أخبرني الصعب بن جثامة انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسأل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وذرائعهم فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم هم منهم وزاد عمرو بن دينار عن الزهري هم من آبائهم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث الى ابن أبي الحقيق نهى عن قتل النساء والراذلين * أخبرنا مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال دخل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب فقال عريضة ساعة هذه فقال يا أمير المؤمنين انك قلت من السوق فسمعت النداء فزادت على أن ترضأت فقال عمر والرضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن سالم عن أبيه مثل معنى حديث مالك وسفيان الداخل يوم الجمعة بغير غسل عثمان بن عفان رضي الله عنه (٢٠٦)

علمك لان رأى ذى رأى على غير أصل قد يصيب وقد يخطئ ولم يؤمر الناس أن يتبعوا الا كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم الذي قد عصمه الله من الخطأ وبرأه منه فقال تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم فاما من كان رأيه خطأ أو صوابا فلا يؤمر أحد بالتباعه ومن قال للرجل يجتهد برأيه فيستحسن على غير أصل فقد أمر بالتباعه من يمكن منه الخطأ وأقامه مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي فرض الله اتباعه فان كان قائل هذا ممن يعقل ما تكلم به فتكلم به بعدمعرفة هذا فأرى الامام أن يمنعوه وان كان غييا علم هذا حتى يرجع فان قيل لماذا مسمى قوله له احكم قيل مثل قوله عز وجل وشاورهم في الأمر على معنى استطابه أنفس المستشارين أو المستشار منهم والرضا بالصلح على ذلك ووضع الحرب بذلك السبب لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجة الى مشورة أحد والله عز وجل يؤيده بنصره بل لله ورسوله المن والاطول على جميع الخلق وبجميع الخلق الحاجة الى الله عز وجل فيحتمل أن يكون قوله صلى الله عليه وسلم له احكم على هذا المعنى وأن يكون قد علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم سنن في مثل هذا احكم على مثلها أو يحكمكم فيوفقه الله تعالى ذكره لامر رسوله فيعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم صواب ذلك فيقره عليه أو يعرف غير ذلك فيعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك بطاعة الله عز وجل فان قيل فيحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم من قد يخطئ قيل نعم ولا يبرأ أحد من الآدميين من الخطأ الا الانبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين كقولهم أمراء ففعل بعضهم بعضا ما كره برأيه على معنى الاحتياط منهم للدين فردهم في ذلك الى طاعة الله عز وجل وأجاز لهم ما عولوا من طاعة الله لأنه صلى الله عليه وسلم انما كان يجوز هذا من سنته لان الله عز وجل اخضعه بوجوب واتخذه رسالته فما كان من أمر من أحد أمرائه أقرهم عليه بطاعة الله عز وجل وأقرهم وما كره لهم بان كانوا فاعلوا بطاعة الله عز وجل فبطاعة الله كره لهم وليس يعلم مثل هذا من رأى أحد صوابه من خطئه أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجوز لأحد أن يقول برأيه لأنه لا مبرر لرأيه أصواب غوام خطأ وانما على الناس أن يتبعوا طاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم وهو كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم واذا غيى عليهما على أحد فالدلائل عليهما لانهما اللذان رضي الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لعباده وأمر واتباعه صلى الله عليه وسلم فان قيل فقد أكلوا الخوت بغير حضور النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بلاصل عندهم قيل لموضع الضرورة والحاجة الى أكله على أنهم ليسوا على يقين من حله ألا ترى أنهم سألوا عن ذلك أولا ترى أن أصحاب أبي قتادة في الصيد الذي صاده اذ لم يكن بهم ضرورة الى أكله أمسكوا اذ لم يكن عندهم أصل حتى سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك

أبي رباح ابن عمر طاف بعد الصبح وصلى قبل أن تطلع الشمس أخبرنا سعيد بن سالم القذاح عن ابن جريح عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن موهب انه أخبر عن عبد الله بن محمد بن صيفي عن حكيم ابن خزام رضي الله عنه أنه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم أنا أو ألم ببلعي أو كما شاء الله من ذلك اناك تبسح الطعام قال حكيم بلى يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبسح طعاما حتى تشربه وتستوفيه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح أخبرني عطاء ذلك أيضا عن عبد الله بن عصة عن حكيم بن خزام أنه سمعه منه عن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا

الدر اوردي عن محمد بن عجلان عن عبد الوهاب بن بخت عن عبد الواحد النصري عن واثله بن الاسقع عن النبي صلى الله (مشاورة) عليه وسلم قال ان أفرى القرى من قولني ما لم أقف ومن أرى عينيه في المنام ما لم ترياه ومن ادعى الى غير أبيه أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال على ما لم أقف فليتبوأ مقعده من النار أخبرنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن أبي بكر عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الذي يكذب على نبي له بيت في النار أخبرنا عمرو بن أبي سلمة التنيسي عن عبد الرحمن بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه قالت قلت لأبي قتادة مالك لا يتحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يتحدث عنه الناس قالت فقال أبو قتادة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من

بمئة عشرة وفي التي تليها بعشر وفي الوسطى بعشر وفي التي تلي الخنصر تسع وفي الخنصر بست * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة قال لم ير لرسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن الساعة حتى أتزل الله عليه فيمأت من ذكرها فانتهي * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن طاوس عن طاوس أن عمر قال أذكرك الله امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئاً فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين جارتين لي يعني ضربتين ف ضربت أحدهما الآخرى بسطح فألفت جنيناً ميتاً فقتل في رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرة فقال عمر لو لم نسمع هذا لقتلنا في غير هذا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم أن عمر رضى الله عنه أمارجح بالناس عن حديث عبد الرحمن بن عوف يعني حين خرج (٣٠٨) إلى الشام فبلغه وقوع الطاعون بها * أخبرنا مالك عن سعد بن اسحق بن كعب

ابن عجرة عن عنته زينب بنت كعب أن القرينة بنت مالك بن سنان أخبرتها أنها جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خندرة فان زوجها نزع في طلب أبعدله حتى إذا كان بطرف القدوم لحقهم فقتلوه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي فان زوجها لم يتركني في مسكن يملكه قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فانصرفت حتى إذا كنت في الجحيرة أوفي المسجد دعاني أو أمرني فدعيت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن روجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت

رأى آخر ولم ينقض الأول ولم ينقضه على نفسه لم ينقضه على أحد حكمه قبله ولا أحب له أن يكون منفذاً له وإن كتب به إليه قاض غيره لانه حينئذ مبتدئ الحكم فيه ولا يتدنى الحكم عاري غيره أصوب منه وليس على القاضي أن يعقب حكم من كان قبله فإن نظام محكوم عليه قبله نظر فيما نظم فيه وإن وجدته قضى عليه بما وصفت في المسئلة الأولى من خلاف كتاب أوسنة أو أجماع أو قياس فهذا خطأ يرد عليه لا يسعه غيره وإن لم يكن خلاف واحد من هؤلاء أو كان يراه باطلاً بأن قياساً عنده أرجح منه وهو يحتمل القياس يرد له لانه إذا احتمل المعنيين معا فليس يرد من خطاين إلى صواب بين كما يرد في خلاف الكتاب أو السنة أو الإجماع من خطاين إلى صواب بين (قال) وإذا تناقدا الحصان بينهما وجمعهما عند القاضي ثم مات أو عزل أو ولي غيره لم يحكم حتى يعيد عليه جثمه ما وبيتهما ثم يحكم وينبغي أن يخفف في المسئلة عن بينهما أن كانوا من بسئل عنه وهكذا شهوده يعيد تعديلهم ويخفف في المسئلة ويوزجها لئلا تطول ويحب للقاضي والوالي أن يولي الثراء له والبيع رجلاً ما مؤناً غير مشهور بأنه يبيع له ولا يشترى خوف الحماة بالزيادة فيما اشترى منه أو النقص فيما اشترى له فإن هذا من مآكل كثير من الحكام وإن لم يفعل لم أفسده شراء ولا بيعاً إلا أن يستكره أحد على ذلك إلا بما أفسده شراء السوقة (قال) ولا أحب لحاكم أن يتخلف عن الولية إذا ادعى لها ولا أحب له أن يحجب وليمة بعض ويترك بعضاً ما أن يحجب كلا أو يترك كلا ويعتذر ويسألهم أن يحلوه ويعذروه ويعود المرضي ويشهد الخسائر ويأتي الغائب عند قدمه ومخرجه (قال) وإذا تناقحا إلى القاضي أجمع لا يعرف لسانه لم يقبل الترجمة عنه إلا بشاهدين عدلين يعرفان ذلك إلا أن لا يشك فيهما فإن شك لم يقبل ذلك عنهما أو أقام ذلك مقام الشهادة فيقبل فيه ما يقبل في الشهادة ويرد فيه ما يرد فيها

(مسائل القاضي وكيف العمل عند شهادة اليهود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد اليهود عند القاضي فإن كانوا مجهولين كتب حلية كل واحد منهم ورفع في نسبه إن كان له نسب أو ولاء إن كان يعرف له ولاء وسأله عن صناعته إن كان له صناعة وعن كنيته إن كان يعرف بكنية وعن مسكنه وموضع بيعاته ومصلاه وأحب له إن كان اليهود ليسوا ممن يعرف بالحال الحسنة المبرزة والعقل معها أن يفرقهم ثم يسأل كل واحد منهم على حدة عن شهادته واليوم الذي شهد فيه والموضع الذي شهد فيه ومن حضره وحل جري ثم كلام ثم ثبت ذلك كله وهكذا أحب إن كان ثم حال حسنة ولم يكن سيد العقل أن يفعل به هذا ويسأل من كان معه في الشهادة على مثل حاله

فيه أربعة أشهر وعشراً فلما كان عثمان أرسل إلى فسألني عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضى به * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس إن نوقا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس بموسى إسرائيل فقال ابن عباس كذب عند الله أخبرني أبي بن كعب قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر حديث موسى والخضر بشيء يدل على أن موسى صاحب الخضر * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن عامر بن صعب أن طاوساً أخبره أنه سأل ابن عباس عن الر كعتين بعد العصر فنهاه عنهما قال طاوس فقلت ما أدعهما فقال ابن عباس ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الخيرة من أمرهم الآية * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال كنا نأخبار فلان بنى بذلك بأساً حتى زعم رافع بن خديج

ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسمي عنها فتر كنا هاهنا من أجل ذلك * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا فقال معاوية ما أرى بهذا بأسا فقال أبو الدرداء من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن رأيه لا بأسا كذلك بأرض * أخبرني من لا أتهم عن ابن أبي ذئب أخبرني محمد بن خفاف قال استعت غلاما واستعالتته ثم ظهرت منه على عيسى فاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز ففقدني لي برده وقضى علي برد غلته فأثبت عروة فأخبرته فقال أروح إليه العشيمة فأخبره أن عائشة أخبرتني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا أن الخراج بالضمان فجعلت إلى عمر فأخبرته ما أخبرني عروة (٣٠٩) عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال عروة

عليه وسلم فقال عروة
أيسر علي من قضاء
قضيته والله أعلم أني لم أرد
فيه إلا الحق فبلغني فيه
سنة عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأرد قضاء
عمر وأنفذ سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فراح إليه عروة فقضى
لي أن أخذ الخراج من
الذي قضى به علي له
* أخبرني أبو حنيفة
ابن سماعة بن الفضل
الهماني قال حدثني
ابن أبي ذئب عن المقبري
عن أبي شريح الكعبي
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال عام
الفتح من قتل له قتيلا
فهو بخير النظرين أن
أحب أخذ العقل
وان أحب فله القود
فقال أبو حنيفة فقلت
لابن أبي ذئب أتأخذ
بهذا يا أبا الحرث فضرب
صدري وصاح علي

عن مثل ما يستدل على عوردة أن كانت في شهادته أو اختلاف أن كان في شهادته وشهادته غيره فيطرح من ذلك ما لم يزمه طرحة ويلزم ما لم يثبت به وإن جمع الحال الحسنة والعقل لم يقفه ولم يفرقهم وأحب للقاضي أن يكون أختبا مسائله جامع بين العقاف في الطعمة والانس وافر العقول برآء من الشخاء بينهم وبين الناس أو الحيف على أحد أن يكونوا من أهل الأهواء والعصبية والمطالبة للناس وأن يكونوا جامعين للأمانة في أديانهم وأن يكونوا أهل عقول لا يغلغلون بأن يسألوا الرجل عن عدوه ليخفي حسنا ويقول قبيحا فيكون ذلك جرحا عندهم أو يسألوه عن صديقه فيخفي قبيحا ويقول حسنا فيكون ذلك تعديلا عندهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحرص الحاكم على أن لا يعرف له صاحب مسئلة فيحتمل له (قال) وأرى أن يكتب لأهل المسائل صفات الشهود على ما وصفت وأسماهم من شهوده ومن شهدوا عليه وقدر ما شهدوا فيه ثم لا يسألون أحدا عنهم حتى يخبروه عن شهوده وشهدوا عليه وقدر ما شهدوا فيه فان المسئول عن الرجل قد يعرف ما لا يعرف الحاكم من أن يكون الشاهد عدو للشهود عليه أو حقا عليه أو شريكا فيه أو شاهد فيه وتطيب نفسه على تعديله في السير ويقف في الكثير ولا يقبل تعديله إلا من اثنين ولا المسألة عنه إلا من اثنين ويخفي عن كل واحد منهم ما ساء من دفع إلى الآخر لتتفق مسئلتها وتختلف فان اتفقت بالتعديل قبلها وان اختلفت أعادها مع غيرهما فان عدل رجل وجرح لم يقبل الجرح إلا من شاهدين وكان الجرح أولى من التعديل لأن التعديل يكون على الظاهر والجرح يكون على الباطن (قال) ولا يقبل الجرح من أحد من خلق الله فقيه عاقل دين ولا غيره إلا أن يقفه على ما يجرحه به فإذا كان ذلك مما يكون جرحا عنده الحاكم قبله منه وإذا لم يكن جرحا عنده لم يقبله فان الناس يختلفون ويتباينون في الأهواء فيشهد بعضهم على بعض بالكفر فلا يجوز لحاكم أن يقبل من رجل وإن كان صالحا أن يقول لرجل ليس بعدل ولا رضا ولا عمرى إن من كان عنده كافر الغير عدل وكذلك يسمى بعضهم بمعضا على الاختلاف بالفسق والضلال فيجرحونهم فيذهب من يذهب إلى أن أهل الأهواء لا تجوز شهادتهم فيجرحونهم من هذا المعنى وليس هذا موضع جرح لأحد وكذلك من يجرح من يستحل بعض ما يحرم هو من نكاح المتعة ومن أتى النساء في أديارهن وأشباه ذلك مما لا يكون جرحا عند أهل العلم فلا يقبل الجرح إلا بالشهادة من الجراح على الجروح وبالسمع أو بالعيان كالإيقع لها عليه فيما لم يزمه من الحق وأكثر من نسب إلى أن تجوز شهادته بغيا حتى يعتد بالسير الذي لا يكون جرحا جرحا لقد حضرت رجلا صالحا يجرح رجلا مستهلا يجرحه فألح عليه بأى شئ تجرحه فقال ما يخفى علي ما تكون الشهادة به مجروحة فلما قال له الذي يسأله عن الشهادة استأقبل هذا منك الآن تين قال رأيت يبول قائما قال وما بأس بأن يبول قائما قال يتضح على ساقيه ورجليه وثيابه ثم يصلي قبل

(٢٧ - الام - سادس) صياحا كثيرا ونال مني وقال أحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول تأخذ به نعم أخذ به وذلك الفرض علي وعلى من سمعه أن الله عز وجل اختار محمد صلى الله عليه وسلم من الناس فهداهم به وعلى يديه واختار لهم ما اختار له على أسانه فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين أو ذائرين لا مخير لهم من ذلك قال وما سكنت عنى حتى غميت أن يسكت * أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا ضل في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة فلم يقبل هذا لأنه مرسل * أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث * أخبرنا سفيان عن عبد الله بن أبي ليلى عن ابن سليمان بن يسار عن أبيه عن ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قام بالحاجة خطيبا فقال ان رسول

ثم صلى الله عليه وسلم قام فبينا كمنيتي فيكم فقال أكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يظهر الكذب حتى إن الرجل لأحسب ولا يستحي ولا يستحي ولا يستحي أن يسكن شجرة الجنة فليترجم الجماعة وأن الشيطان مع الله وهو من الاثنين أبعد ولا يخلو رجل بامرأة إلا والشيطان بينهما من سرقة حسنة رءاءة سيئة فهو مؤمن . أخبرنا سليمان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه أن سبعة بنت الحارث رعت بعد وفاته زوجها بإيال فسر بها أبو السنايل بن بكك فقال قد تمتعت لأزواجهم أربع عشرة سنة ثم أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كذب أبو السنايل أليس كما قال أبو السنايل قد حملت فترجى أن يزوجني فقال لا . يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن محمد بن إبراهيم التيمي عن بسر بن سعيد عن أبي أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد (٣١٠)

أن ينقبه قال أقرأه فعل ففعل قبل أن ينقبه وقد نفع عليه قال لا ركني أراه سيفعل وهذا الضرب كثير في أهل اليمن والجرح خفي فلا يقبل تخفاته وإنما وصفت من الاختلاف إلا بصرح الجرح ولا يقبل التعديل إلا بان يوقفه المعدل عليه فيقول عدل علي ولي ثم لا يقبل ذلك هكذا حتى يسأله عن معرفته به فإن كانت معرفته به باطنة متقدمة قبل ذلك منه وإن كانت معرفته به ظاهرة فحادثه لم يقبل ذلك منه (ما يجوز به شهادة أهل الأهواء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذهب الناس من تأويل القرآن والأحاديث أو من ذهب منهم إلى أمور اختلفوا فيها فبما ينوونها فيها تبايننا شديدا واستحل فيها بعضهم من بعض ما تطول حكايتة وكان ذلك منهم متقدما منه ما كان في عهد السلف وبعدهم إلى اليوم فلم نعلم أحدا من سلف هذه الأمة يقتدي به ولا من التابعين بعدهم رد شهادة أحد بتأويل وإن خطأ وضله ورأه استحل فيه ما حرم عليه ولا رد شهادة أحد بشئ من التأويل كان له وجه يحتمله وإن بلغ فيه استحلال الدم والمال أو المفطر من القول وذلك أن أوجبنا الدماء أعظم ما يعصى الله تعالى بها بعد الشرك ووجدنا تأويلين يستحلونها بوجوه وقد رغب لهم نظرا وأهم عنها والفقهاء فيها ولم يردوا شهادتهم بمارأوا من خلافهم فكل مستحل بتأويل من قول أو غيره فشهادته ماضية لا ترد فيها خطافي وتأويله وذلك أنه قد يستحل من خالفه الخطأ الآن يكون منهم من يعرف باستحلال شهادة الزور على الرجل لأنه راد حلال الدم أو حلال المال فترد شهادته بالزور أو يكون منهم من يستحل أو يرى الشهادة للرجل إذا وثق به فيحلف له على حقه ويشهد له بالبت ولم يحضره ولم يسمعه فترد شهادته من قبل استحلاله الشهادة بالزور أو يكون منهم من يبين الرجل المخالف له مباينة العداوة له فترد شهادته من جهة العداوة فأى هذا كان فهم أوفى غيرهم ممن لا ينسب إلى هوى رددت شهادته وأيهم سلم من هذا أجرت شهادته وشهادة من يرى الكذب شركا بالله أو معصيته يوجب عليها النار أو أن تطيب النفس عليها من شهادة من يخفف المأثم عليها وكذلك إذا كانوا ممن يشتم قوما على وجه أو يلعنهم لآعلى وجه العداوة وذلك أن أجازنا شهادتهم على استحلال الدماء كانت شهادتهم بشتم الرجال أولى أن لا ترد لانه متأول في الوجهين والشتم أخف من القتل فإما من يشتم على العصية أو العداوة لنفسه أو على ادعائه أن يكون مشتما مكافئا بالشتم فهذه العداوة لنفسه وكل هو لا ترد (١) شهادته عن شتمه على العداوة وأما الرجل من أهل الفقه يسئل عن الرجل من أهل الحديث فيقول كفوا عن حديثه ولا تلبوا حديثه لانه يغلط أو يحدث بما لم يسمع وليست بينه وبين الرجل عداوة فليس هذا من الأذى الذي يكون به القاتل لهذا فيه مجر وحاعنه لو شهد به هذا عليه إلا أن يعرف (١) قوله عن شتمه أي شهادته على من شتمه فعن معنى على تأمل كتبه معججه

أثنى عشر أوقية ونش قالت أتدري ما للنش قلت لا قالت نصف أوقية . أخبرنا سليمان عن حميد الطويل عن بعداوة أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أسهم الناس المنازل فطارسهم عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال له سعد تعال حتى أقاسمك مالي وأنزل لك عن أي امرأتى شئت وأكفيك العمل فقال له عبد الرحمن بارك الله لك في أهلك وما لك دلي على السوق فخرج إليه فأصاب شيئا فخطب امرأته فترجى بها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على كم تزوجها يا عبد الرحمن قال على نواة من ذهب فقال أولم ولو بشاة . أخبرنا مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبه أثر صفرة فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره أنه تزوج امرأته من

قيس . روى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر . أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد قال حدثت بهذا الحديث أبابكر بن محمد ابن عمرو بن خزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه (ومن كتاب الصداق والايلاء) . أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة قال سألت عائشة رضي الله عنها كم كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لأزواجه

الانصار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقت اليها قال زنة نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن امرأته أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني قد وضعت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها اياه فقال ما عندى الا ازارى هذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطيتم اياه جلست لا ازاراك فالتبس شيئا فقال ما أجد شيئا فقال التمس ولو خاتما من حديد فالتبس فلم يجد شيئا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا لسور سماها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن (٣١١) أخبرنا مالك عن نافع ابن ابنة عبيد الله بن عمر وأمه بنت زيد بن الخطاب كانت تحت

ابن لعبد الله بن عمر فمات ولم يدخل بها ولم يسم لها صداقا فابتعت أمها صداقتها فقال ابن عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم نغفكموه ولم نظامها فأبنت أن تقبل ذلك فجعلوا بينهم زيد ابن ثابت فقضى أن لا صداق لها ولها الميراث * أخبرنا ابن

بعد اودته فترد بالعداوة لا بهذا القول وكذلك ان قال انه لا يبصر الفتيا ولا يعرفها فليس هذا بعداوة ولا غيبة اذا كان يقول لمن يخاف أن يتبعه فيخطئ باتباعه وهذا من معاني الشهادات وهو لو شهد عليه بأعظم من هذا لم يكن هذا غيبة انما الغيبة أن يؤذيه بالأمر لا بشهادته لأحد يأخذ به منه حقا في حد ولا قصاص ولا عقوبة ولا مال ولا حد لله ولا مثل ما وصفت من أن يكون جاهلا بعبوه فينصح به فينصح في أن لا يغتر به في دينه اذا أخذ عنه من دينه من لا يبصره فهذا كله معاني الشهادات التي لا تعد غيبة (قال) والمستحل لشكاح المتعة والمفتي بها والعامل بها من لا ترد شهادته وكذلك لو كان موسرا فتنكح أمه مستحلا لشكاحها مسلمة أو مشركة لأننا نجد من مفتي الناس وأعلامهم من يستحل هذا وهكذا المستحل الدنار بالدنارين والدرهم بالدرهمين يدا بيد والعامل به لا ينجس من أعلام الناس من يقضي به ويعمل به ويروي به وكذلك المستحل لاتبان النساء في أدبارهن فهذا كله عندنا مكر ومحرّم وان خالفنا الناس فيه فرغبنا عن قولهم ولم يدعنا هذا الى أن نجرحهم ونقول لهم انكم حلالتم ما حرم الله وأخطأتم لانهم يدعون علينا الخطأ كما ندعيه عليهم وينسبون من قال قولنا الى أنه حرم ما أحل الله عز وجل

(شهادة أهل الأشرية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من شرب من الخمر شيئا وهو يعرفها نجرا وانخر العنب الذي لا يخالطه ماء ولا يطبخ بنار ويعتق حتى يسكر هذا مردود الشهادة لان تحريمها نص في كتاب الله عز وجل سكر أولم يسكر ومن شرب ما سواها من الأشرية من المنصف والخططين أو مما سوى ذلك مما زال أن يكون نجرا وان كان يسكر كثيره فهو عندنا مخطئ بشر به آثم به ولا أردبه شهادته وليس بأكثر مما أجزنا عليه شهادته من استحلال الدم المحرم عندنا والمال المحرم عندنا والفرج المحرم عندنا ما لم يكن يسكر منه فإذا سكر منه فشهادته مردودة من قبل أن السكر محرم عند جميع أهل الاسلام إلا أنه قد حكى لي عن فرقة أنها لا تحرمه وليست من أهل العلم فإذا كان الرجل المستحل للأنبة يحضرها مع أهل السفه الظاهر ويترك لها الحضور للصوات وغيرها وينادم عليها ردت شهادته بطرحه المروءة واطهاره السفه وأما إذا لم يكن ذلك معهم لم ترد شهادته من قبل الاستحلال

(شهادة أهل العصبية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من أظهر العصبية بالكلام فدعا اليها وتألف عليها وان لم يكن شهر نفسه بقتال فيها فهو مردود الشهادة لانه أتى محرما الاختلاف بين علماء المسلمين علمته فيه الناس كلهم عباد الله تعالى لا يخرج أحد منهم من عبوديته وأحقهم بالمحبة أطوعهم له

الذي بيده عقدة النكاح الزوج * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن سعيد بن جبير أنه قال الذي بيده عقدة النكاح الزوج * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه بلغه عن ابن المسيب أنه قال شوال زوج * أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى * أخبرنا ابن عيينة عن أبي اسحق الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة قال شهدت عليا رضي الله عنه أوقف المولى * أخبرنا ابن عيينة عن ليث عن مجاهد عن مروان بن الحكم أن عليا رضي الله عنه أوقف المولى * أخبرنا سعيد بن سالم عن مسعر عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس أن عثمان رضي الله عنه كان يوقف المولى * أخبرنا سعيد بن سالم عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضي الله عنها اذا ذكر لها الرجل يحلف أن

أبي قديك وسعيد ابن سالم عن عبد الله بن جعفر بن السور عن واصل ابن أبي سعيد عن محمد ابن جبير بن مطعم عن أبيه أنه تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى طلقها فأرسل اليها بالصداق تاما فقبل له في ذلك فقال أنا أولى بالفضل * أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين قال

أخبرنا إبراهيم بن محمد وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه إن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث ابن أبي ذئب . أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض فقال النبي صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض فقال أبا ذئب والورق قال أما بالذهب والورق فلا بأس . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سأل عن استكراء الأرض بالذهب والورق فقال لا بأس به . أخبرنا مالك عن ابن عروة عن أبيه شيبان . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله . أخبرنا سفيان بن عيينة عن شيبان بن غرقدة أنه سمع سعد بن عروة عن أبي الجعد أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً يشتري به شاة وأخيه فاشترى له شاة فباع أحدهما به .

أَنْ يَسْمَعَ حَتَّى يَمِيتَ قَوْلَ
قَوْمِكَ عَنْ ذَلِكَ
الرَّبِيعِيُّ فَخَبِرْتُ عَنْهُ
خَبْرًا ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي
ثَيْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مَرْثُ الثَّوْرِيِّ عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ
السَّيْدَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ أَنَّهُ كَرِهَ بَيْعَ الْكَلْبِ
بِالْخَيْرَانِ (وَمِنْ كِتَابِ
الرَّهْوَنِ وَالْأَنْجَارَاتِ) هـ
أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
إِسْمَاعِيلَ عَنْ ابْنِ أَبِي
ذُئْبٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
لَا يَغْلِقُ الرَّحْنُ الرَّحْنَ مِنْ
صَاحِبِهِ الَّذِي رَحَّمَهُ لَهُ
غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرَمُهُ . وَقَدْ
أَخْبَرَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ
أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ يَحْيَى بْنِ
أَبِي أَنَسَةَ عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ
عَنْ أَبِي حُرَيْرَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى

وأما بشاة ودينار فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة فكان لو اشترى ترابا لربح فيه قال وقد روى هذا الحديث غير
سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة فوصله ورويه عن عروة بن أبي الجعد عثمل هذه القصة أو معناها * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم
عن أبيه أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب خرجا في جيش إلى العراق فلما أقفلا مرابعا لم يعرفهما وسهل وهو أمير البصرة
وقال لو أقدرنا لكم على أمر أنفعكم به لفعلت ثم قال بلى ههنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلفكم فقتبانا به متاعا
من متاع العراق ثم تبعناه بالمدينة فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون لكم الربح فقالا ودنا ففعل فكتب لهما إلى عمر رضي
الله عنه أن يأخذ منهما المال فلما قدما المدينة باعافرا بجا فمادفعاه إلى عمر (٢١٣) قال لهما أكل الجلس قد أسلفه
كما أسلفكم فقالا لا

فقال عمر رضي الله عنه
ابنا أمير المؤمنين
فأسلفكم أديا المال
وربحة فأما عبد الله
فسكت وأما عبيد الله
فقال ما ينبغي لك هذا
يا أمير المؤمنين لو هلك
هذا المال أو نقص
أضمنه فقال أدياه
فسكت عبد الله وراجع
عبيد الله فقال رجل
من جلساء عمر رضي
الله عنه يا أمير المؤمنين
لوجعلته قراضا فأخذ
عمر رأس المال ونصف
ربحه وأخذ عبد الله
وعبيد الله نصف ربح
ذلك المال

(ومن كتاب الشغار)
* أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن الشغار
والشغار أن يزوج

إلى عضه النسب أو عضه بجر أو فاحشة وإذا خرج إلى هذا وأظهره كان مردودا الشهادة

(شهادة أهل اللعب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يكره من وجه الخبر اللعب بالنرد
أكثر مما يكره اللعب بشئ من الملاهي ولا يحب اللعب بالشرط نبح وهو أخف من النرد ويكره اللعب (١) بالخرقة
والفرق وكل ما لعب الناس به لأن اللعب ليس من صنعة أهل الدين ولا المروءة ومن لعب بشئ من هذا على
الاستحلال لم ترد شهادته والخرقة تكون قطعة خشب فيها حفر يلعبون بها ن غفل به عن الصلوات فأكثر
حتى تقوته ثم يعود له حتى تقوته ورددنا شهادته على الاستخفاف بعواقب الصلاة كما زدها لو كان جاسافلم
يواظب على الصلاة من غير نسيان ولا غلبة على عقل فان قيل فهو لا يترك الصلاة حتى يخرج وقتها اللعب إلا
وهو ناس قيل فلا يعود اللعب الذي يورث النسيان وإن عاد له وقد جرب به يورثه ذلك فذلك استخفاف فأما
الجلوس والنسيان فمالم يجلب على نفسه فيه شيئا الأحديث النفس الذي لا يتنعم منه أحد ولا يأثم به وإن
فج ما يحدث به نفسه والناس يتنعون من اللعب فأما ملاعبة الرجل أهله وأجرأه الخيل وتأديبه فرسه
وتعلمه الرمي ورميه فليس ذلك من اللعب ولا ينهى عنه وينبغي للمرء أن لا يبلغ منه ولا من غيره من تلاوة القرآن
ولا نظرك في علم ما يشغله عن الصلاة حتى يخرج وقتها وكذلك لا يتفعل حتى يخرج من المكتوبة إلا المكتوبة
أوجب عليه من جميع النوافل

(شهادة من يأخذ الجعل على الخير) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن القاضي والقاسم
والكاتب للقاضي وصاحب الديوان وصاحب بيت المال والمؤذنين لم يأخذوا جعلا وعملوا محتسبين كان أحب
إلي وإن أخذوا جعلا لم يحرم عليهم عندي وبعضهم أعذر بالجعل من بعض وممنهم أحد كان أحب إلي
أن يترك الجعل من المؤذنين (قال) ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن
نفسه ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس ويزن لهم ويعلمهم القرآن والنحو وما يتأدبون به من
الشعر مما ليس فيه مكره « قال الربيع » سمعت الشافعي يقول لا تأخذ في الأذان أجرة ولكن خذه
على أنه من النية

(شهادة السؤال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تحرم المسئلة في الجائحة تصيب الرجل
تأتي على ماله ولا في جملة الرجل بالديات والجراحات ولا في الغرم لأن هذه مواضع ضرورات وليس فيها كبير
سقاطة مروءة وهكذا لو قطع رجل ببلد فسأل لم أر أن هذا يحرم عليه إذا كان لا يجد المضى منها إلا بمسئلة
ولا ترد شهادة أحد بهذا أبدا فأما من يسأل عمره كله أو أكثر عمره أو بعض عمره وهو غني بغير ضرورة

(١) قوله بالخزقة هي بالخاء المهملة المفتوحة وبالزاي كما ضبطه الخطيب في المغني اه كتبه مختصه

الرجل ابتسه على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر
ابن عبد الله يقول إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا شغار في الإسلام * أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر عن نبيه بن وهب أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار * أخبرنا ابن عيينة عن ابن عمر عن عثمان بن عفان رضي
الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن
نبيه بن وهب عن أبيان بن عثمان عن عثمان بن عفان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه * أخبرنا مالك عن ربيعة

عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبارافع مولاه ورجلا من الانصار فزوجه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج . أخبرنا سفيان عن عمرو بن يزيد بن الاصم وهو ابن أخت ميمونة رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكع ميمونة وهو حلال . أخبرنا سعيد بن مسلمة عن اسمعيل بن أمية عن سعيد بن المسيب قال أوهم الذي روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكع ميمونة وهو محرم ما تكعها رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وهو حلال . أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان ابن طريف المزني أنه أخبره أن أبا طريف تزوج امرأة وهو محرم فردت عن الخطاب رضى الله عنه نكاحه . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح غيره (٣١٤) على نفسه ولا على غيره . أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبد الله

والحسن ابني محمد بن علي قال وكان الحسن أراضا ما عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ح وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن كل محرم الحرام النسبة . أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن الربيع ابن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة (ومن كذب الظهار واللعان)

أخبرنا مالك قال حدثني ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمر الجعفي جاء الى عاصم بن عدي

ولا معنى من خذ المعاني ويشكو الحاجة في هذا يأخذ ما لا يحل له ولا يكذب بذكر الحاجة فترد بذلك شهادته (قال) ومن سأل وهو فقير لا يشهد على غناه لم تحرم عليه المسئلة وان كان ممن يعرف بأنه صادق ثقة لم ترد شهادته وان كان ثقه بالحاجة وكانت عليه دلالات أن يشهد بالبطل على الشيء لم تقبل شهادته وهكذا ان كان غنيا يقبل الصدقة المفروضة من غير مسألة كان قابلا لا يحل له فان كان ذلك يخفى عليه انه محرم عليه لم ترد شهادته وان كان لا يخفى عليه انه محرم عليه ردت شهادته فاما غير الصدقة المفروضة يتصدق بها على رجل غني فقبلها فلا يحرم عليه ولا ترد بها شهادته

(شهادة القاذف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من قذف مسلما حددناه أو لم نحدد له لم تقبل شهادته حتى يتوب فإذا تاب قبلنا شهادته فان كان القذف انما هو بشهادة لم تتم في الزنا حددناه ثم نظرنا الى حال المحدود فان كان من أهل العدل عند قذفه بشهادة قلنا له تب ولا توبة الا اكدابه نفسه فإذا كذب نفسه فقد تاب حدا ولم يحدد وان أبي أن يتوب وقد قذف وسقط الحد عنه بعفو أو غيره مما لا يلزم المقتضوف اسم القذف لم تقبل شهادته أبدا حتى يكذب نفسه وهكذا قال عمر الذين شهدوا على من شهدوا عليه حين حدتهم فتاب اثنان فقبل شهادتهما وأقام الآخر على القذف فلم يقبل شهادته ومن كانت حاله عند القذف بشهادة أو غير شهادة حال من لا تجوز شهادته بأنه غير عدل حدا ولم يحد فسواء ولا تقبل شهادته حتى يحدث له حال يصير بها عدلا ويتوب من القيل بما وصفت من اكدابه نفسه وتجوز شهادته المحدود في القذف اذا تاب على رجل في قذف وتجوز شهادته والذنا على رجل في الزنا وشهادة المحدود في الزنا اذا تاب على الحد في الزنا وهكذا القطوع في السرقة والمقتص منه في الجراح اذا تاب وليس ههنا الا أن يكون نواعد ولا في كل شيء أو محروحين في كل شيء الا ما ينسركم فيه من لا عيب فيه من هذه العيوب فتشهدوا فيكونون خصماء أو أطماء أو جازين الى أنفسهم أو دافعين عنها أو مارتبه شهادة العدول وهكذا تجوز شهادة البدوي على القروي والقروي على البدوي والغريب على الآهل والآهل على الغريب ليس من هذا بشي ترد به الشهادة اذا كانوا كلهم عدولا واذا كان معروفا أن الرجلين قد تباعا فلا يحضرهما أحد ويتأتمان ولا يحضرهما أحد ويقتل أحدهما الآخر ولا يحضرهما أحد فحضور البدوي القروي والقروي البدوي حتى يشهد على ما رأى واستشهد عليه جاز وقد لا يشهد لانه حاضر يشهد غيره ثم ينتقل الشهيد أو يموت أو يطمئن الى صاحبه فلا يكون له شاهد غير بدوي أو بدويين وكذلك قد يكون له شهود غير يغيثون أو يموتون فلا يمنع ذلك البدوي أن تجوز شهادته اذا كان عدلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الرجل يغني فيخذ الغناء صناعته يؤتي عليه ويأتي له ويكون منسوب اليه مشهورا به معروفا والمرأة لا تجوز شهادته واحد منهما وذلك أنه من

الانصارى فقال له أ رأيت يا عاصم لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فتقتلونه أم كيف يفعل سل لي يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم الى أهله جاءه عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويمر لم تأتني بخير قد كرره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألتك عنها فقال عويمر والله لا أنتهي حتى أسأله عنها فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أ رأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فتقتلونه أم كيف يفعل فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك فاذهب فأت بها فقال سهل

ففارقها قبل أن يأمره
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
انظروها فان جاءت به
اسحم أدعج عظميم
الاليتين فلا أراه الا قد
صدق وان جاءت به
احمر كانه ورد فلا
أراه الا كاذبا فجاءت
به على النعت المكروه
قال ابن شهاب فصار
سنة المتألفين « أخبرنا
عبد الله بن نافع عن
ابن أبي ذئب عن ابن
شهاب عن سهل بن
سعد أن عويمرا جاء الى
عاصم فقال أ رأيت
لو أن رجلا وجد مع
امره أ ثد رجلا فقتله
أ تقتلونه سل لي يا عاصم
رسول الله صلى الله
عليه وسلم فسأل النبي
صلى الله عليه وسلم فذكره
رسول الله صلى الله
عليه وسلم المسائل
وعاها فراجع عاصم الى

عومير فأخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم كره المسائل وعابها فقال عومير والله لا تين رسول الله صلى الله عليه وسلم بقاء وقد نزل القرآن
خلاف عاصم فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد نزل فيكم القرآن فتقدموا فتلا عنائهم قال كذبت عليها أن أمسكتها فقارقتها وما أمره
لنبي صلى الله عليه وسلم فضت سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروا ههنا فان جاءت به احمر قصيرا كأنه ورة فلا أحسبه
لا قد كذب عليها وإن جاءت به أسحج أعين ذا اليتيم فلا أحسبه الا قد صدق عليها بقاءت به على النعت المكروه سمعت ابراهيم بن سعد
يحدث عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان جاءت به أشقر سبطا فهو لوز وجهها وان
جاءت به أديعج فهو للذي ينهمه قال بقاءت به أديعج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أني بنى ساعدة

أن رجلا من الانصار جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقنعه فتقوله أم كيف يصنع
 فأنزل الله عز وجل في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر المتلاعنين قال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قد قضى عليك وفي أمر أنك قال فتلاعنا
 وأنا شاهد ثم فارقه عند النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين وكانت امرأة فأنكرها فكان ابنها يدعى إلى أمه
 أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهدت ابن عباس يحدث الحديث المتلاعنين فقال له ابن شاذان أمي التي قال النبي صلى
 الله عليه وسلم لو كنت راجعا أحدا يغير بينه رجبها فقال ابن عباس لا تلك امرأة كانت أعلنت * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد
 ابن الهادي عن عبد الله بن يونس أنه سمع المقبري (٣١٦) يحدث القرظي قال المقبري حدثني أبو هريرة أنه سمع النبي صلى الله

عليه وسلم يقول لما
 نزلت آية المتلاعنة قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أيما امرأه أدخلت على
 قوم من ليس منهم
 فليست من الله في شيء
 ولم يدخلها الله جنته
 وأيما رجل جحد ولده
 وهو ينظر إليه احتجب
 الله منه وفتح على رؤس
 الخلائق في الأولين
 والآخرين * وسمعت
 سفيان بن عيينة يقول
 أخبرنا عمرو بن دينار
 عن سعيد بن جبير عن
 ابن عمر أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال للمتلاعنين
 حسابكما على الله أحداكما
 كاذب لا سبيل لك عليها
 قال يا رسول الله مالي
 قال لا مال لك إن كنت
 صدقت عليها فهو بما
 استحللت من فرجها
 وإن كنت كذبت عليها
 فذلك أبعد لك منها
 أومنه * أخبرنا سفيان

تاب ووزع قبلت شهادته (قال) وإذا نثر على الناس في الفرح فأخذ بعض من حضر لم يكن هذا مما يحرج
 به شهادة أحد لأن كثيرا يزعم أن هذا مباح حلال لأن ما لا يكره أنما طرحت لم يأخذها فأما أنا فأكراهي
 أخذ من قبل أنه يأخذ من أخذ ولا يأخذ إلا بعقبه لمن حضره أما بفضل قوة وأما بفضل قلبه حياء
 والمالك لم يقصد به قصدا إنما قصده قصد الجماعة فأكرهه لا أخذه لأنه لا يعرف خطه من حظ من قصده
 بلا آذية وأنه خلصه وسخف

(كتاب القاضي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما ينبغي عندى لقاض ولا لوال من ولادة المسلمين أن يتخذ كتابا ميا ولا يضع
 الذي في موضع يفضل به مسلما وينبغي أن نعرف المسلمين بأن لا يكون لهم حاجة إلى غير أهل دينهم والقاضي
 أقل الخلق بهذا عذرا ولا ينبغي للقاضي أن يتخذ كتابا لأموار المسلمين حتى يجمع أن يكون عدلا حازر الشهادة
 وينبغي أن يكون عاقلا لا يخذع ويحرص على أن يكون فقه الا يتوق من جهالة وعلى أن يكون نرجا بعيدا
 من الطمع فإن كتب له عنده في حاجة نفسه وضيعته دون أمر المسلمين فلا بأس وكذلك لو كتب له رجل
 غير عدل

(القاسم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقاسم في هذا بمنزلة ما وصفت من الكتاب لا ينبغي
 أن يكون القاسم الا عدلا مقبول الشهادة مأموئعا لما بالحساب أقل ما يكون منه ولا يكون غيبا يخذع ولا
 ممن ينسب إلى الطمع

(الكتاب يتخذ القاضي في ديوانه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشهود عند
 القاضي فينبغي أن يكون له نسخة بشهادتهم عنده وأن يتولى ختمها ورفعها ويكون ذلك بين يديه ولا يغيب
 عنه ويوليده بيديه أو يوليده أحدا بين يديه وأن لا يفتح الموضع الذي فيه تلك الشهادة الا بعد نظره إلى خاتمه
 أو علامة له عليه وأن لا يبعد منه وأن يترك في يده المشهود له نسخة تلك الشهادة ان شاء ولا يحتم الشهادة
 ويدفعها إلى المشهود له وليس في يده نسخة الا أنه قد يعمل على الخاتم ويحرف الكتاب وإن أغفل ولم يجعل
 نسخة عنده وختم الشهادة ودفعها إلى المشهود له ثم أحضرها وعلما خاتمه لم يقبلها الا أن يكون يحفظ
 أو يحفظ معناها فإن كان لا يحفظها ولا معناها فلا يقبلها بالخاتم فقد غير الكتاب وغير الخاتم وأكره
 قبوله أيضا توقيع بيده للشهادة وإيقاع الكتاب بيده الا أن يجعل في إيقاعه وإيقاع كاتبه شهد فلان عند

عن أيوب عن سعيد بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان القاضي
 وقال هكذا بأصبعه المسبحة والوسطى ففرقهما الوسطى والتي تليها يعني المسبحة وقال الله يعلم أن أحدا كاذب فهل منك كاذب
 * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا لا عن امرأته في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وانتهى من ولدها ففرق
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وأحق الولد بالمرأة (ومن كتاب الخلع والنشوز) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري
 عن ابن المسيب أن بنت محمد بن مسلمة كانت عند نافع بن خديج ففكر منها أمرا أما كبيرا أو غيره فأراد طلاقها فقالت لا تطلقني وأمسكني
 وأقسم لي ما يبدئك فأنزل الله عز وجل وإن أمة خافت من بعلها نشوزا الآية * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن

أوصعده قالت فبات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصبح فقال حين أصبح ان لك على أهلك كرامة فان شئت سبعت لك وان أسبع أسبع
لنساءي . أخبرنا مالك عن جريد عن أنس رضي الله عنه أنه قال للبكر سبع والثيب ثلاث * أخبرنا عبيد بن محمد بن علي بن شافع عن ابن
شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أفرغ
بين نسائه فأيتهن خرج سهمها خرج بها . أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن إياس بن عبد الله بن أبي
ذباب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضر بواماء الله قال فأتاه عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فقال قال يا رسول الله ذئر النساء على

أزواجهن فأذن في ضربهن فاطاف بال محمد نساء كثير كلهن يشكون أزواجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد أطاف بال محمد سبعون امرأة كلهن يشكين أزواجهن ولا تجدون أولئك خياركم أخبرنا الثقي عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة أنه قال في هذه الآية وإن خفتهم شقاق بينهم ما فبعوا حكامهم أهلهم وحكامهم أهلها قال جابر بن عبد الله رضي الله عنه ومع كل واحد منهم حاشا من الناس فأمرهم على رضي الله عنه فبعوا حكامهم أهلهم وحكامهم أهلها ثم قال للكاتبين تدرين ما عليكم عليكم أن رأيتم أن تجعلا أن تبيعوا وان رأيتم أن تفرقا أن تفرقا قالت المرأة رضيبت بكذب الله بما علي فيه ولي وقال الرجل أما لفرقة فلا فقال علي رضي الله عنه كذبت والله حتى تقر بمثل الذي أقرت به (٣١٨)

ثم وصل قبله ولم يمنع من قبوله بموته ولا عزله لانه يقبل بينته كما يقبل حكمه ألا ترى أنه لو حكم ثم عزل أو مات قبل حكمه هكذا يقبل كتابه (قال) ولو كتب القاضي إلى القاضي فقل أن يكتب اسمه في العنوان أو كتب اسمه بكنيته فسواء وإذا قطع الشهود أن هذا كتابه إليه قبله ألا ترى أي انما أنظر إلى موضع الحكم في الكتاب ولا أنظر إلى الرسالة ولا الكلام غير الحكم ولا الاسم فإذا شهد الشهود على اسم الكاتب والمكتوب إليه قبلته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كذب القاضي كتابا أن أحد هما كتاب ثبت فهذا يستأنف المكتوب إليه به الحكم والآ خر كتاب حكم منه إذا قبله أشهد على المحكوم له أنه قد ثبت عنده حكم قاضي بلد كذا وكذا فإن كان حكم بحق أنفذه وإن كان حكم عند باطل لا يثبت له ولم ينفذه ولم يثبت له الكذب وإن كان حكم له بشيء يراه باطلا وهو ما اختلف الناس فيه فإن كان يراه باطلا من أنه يخالف كتابا أو سنة أو اجما أو قياسا في معنى واحد منها فهذا من الباطل الذي ينبغي له أن يرده وإن كان مما يحتمله القياس ويحتمل غيره قلما يكون هذا أثبت له ولم ينفذه وخلى بينه وبين حكم الحاكم يتولى منه ما تولى ولا يشركه بأن يكون مستدلل بحكمه وهو يراه باطلا ويقبل القاضي كتاب القاضي في حقوق الناس في الأموال والجراح وغيرها ولا يقبلها حتى تثبت آياتنا والقول في الحدود إلا التي لله عز وجل واحد من قولين أحدهما أنه يقبل فيها كتاب القاضي والآ خر لا يقبله حتى تكون الشهود يشهدون عنده فإذا قبلها لم يقبلها إلا لاطاعة (قال) وإذا كتب القاضي لرجل بحق على رجل في مصر من الأمصار فأقر ذلك الرجل أنه المكتوب عليه بذلك الكتاب رفع في نسبه أو لم يرفع أو نسبه إلى صنعة أو لم ينسبه إليها أخذه وإن أنكر لم يؤخذه حتى تقوم بينه أنه هو المكتوب عليه بهذا الكتاب وإذا رفع في نسبه أو نسبه إلى صناعة أو قبيلة أو أمر يعرفه فأنكره فقامت عليه بينة بهذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة أخذ بذلك الحق وإن كان في ذلك البلد أو غير ذلك يوافق هذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة فأنكر المكتوب عليه وقال قدي يكتب بهذا في هذا البلد على غيري ممن يوافق هذا الاسم وقد يكون به من غير أهل من يوافق هذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة لم يقض على هذا بشيء حتى يبين بشيء لا يوافق غيره أو يقرأ وتقطع بينة على أنه المكتوب عليه فإن لم يكن هذا لم يؤخذه (قال) وإذا كان ببلده قاضيا كبغداد فكتب أحد هما إلى الآخر بما ثبت عنده من البينة لم يبيع له أن يقبلها حتى تعاد عليه أنما يقبل البينة في البلد الثانية التي لا يكلف أهلها تيانه وكتاب القاضي إلى الأمير والأمير إلى القاضي والخليفة إلى القاضي سواء لا يقبل إلا ببينة كما وصفت من كتاب القاضي إلى القاضي

عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة فقالت لها اسبرلي وأنفق عليك فكان إذا دخل عليها تقول له أين عتبة وشيبة فست عنها فدخل يوما ما فقالت أين عتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة فقال علي يسارلك في النار إذا دخلت فشدت عليها ثيابها بجاءت عثمان ابن عفان رضي الله عنه فذكر له ذلك فأرسل ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لا تفرق بينهما وقال معاوية ما كنت لأفرق بين شخصين من بني عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أثوابهما وأصلحا أمرهما أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة أن حبيبة بنت سهل أخبرتها أنها

كانت عند ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها في الغلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله فقال ما شأنك قالت لا أنا ولا ثابت زوجي فلجاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني عندى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وجلس في أهلها أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن حبيبة بنت سهل أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم في الغلس وهي تشكو أشياء بيدها وهي تقول لا أنا ولا ثابت بن قيس فقالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ثابت خذ منها فأخذ منها وجلس

((ومن كتاب ابطال الاستحسان)) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الجليل وهو أحمير سبط نضو الخلق فقال يا رسول الله رأيت شريك بن السحماء يعني ابن عمه وهو رجل عظيم الاليتين أدعج العينين حاذ الخلق يصيب فلانة يعني امرأته وهي حبلى وما قر بها منذ كذا فادع رسول الله صلى الله عليه وسلم شريكاً فحدود المرأة فحدثت فلان عن بينها وبين زوجها وهي حبلى ثم قال تبصر وهما فان جاءت به أدعج عظيم الاليتين فلا أراه الا قد كذب بخافت به أدعج عظيم الاليتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغه ان امرءتين لولا ما قضى الله يعني انه لمن زنا لولا ما قضى الله من أن لا يحكم على أحد الا باقرار أو اعتراف على نفسه لا يحل بدلالة غير واحد منهما وان كانت بينة (٣٩)

فيها قضاء غيره ولم يعرض لشريك ولا لمرأته والله أعلم وأنفذ اليكم وهو يعلم أن أحدهما كاذب ثم علم بعد أن الزوج هو الصادق أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن عنده كتابا من العسقول نزل به الوحي وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من صدقة وعقول فأنما نزل به الوحي وقيل لم يبين رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط الا بوحي من الله فن الوحي ما يتلى ومنه ما يكون وحيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيستن الله عليه وسلم فيستن به أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى

((أجر القسام))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي أن يعطى أجر القسام من بيت المال ولا يأخذون من الناس شيئا لأن القسام أحكام فان لم يعطوه خلى بين القسام وبين من يطلب القسم واستأجروهم عشا أو اقل أو كثر وان كان في المقسوم لهم أو المقسوم عليهم صغير فأمر بذلك وليه وإذا جعلوا له ما جعلوا على قسم أرض فذلك صحيح فان سموا على كل واحد منهم شيئا معلوما أو على كل نصيب شيئا معلوما وهم بالنعون يملكون أو والههم فائز وان لم يسموه وسموه على الكل فهو على قدر الانصاء لا على العدد ولو جعلته على العدد أو شكت أن آخذ من قليل النصيب مثل جميع ما قسمت له فاذا أنا أدخلت عليه بالقسم انخرجه من ماله ولكنه يؤخذ منه القليل من الجعل بقدر القليل والكثير بقدر الكثير وان في نفسى من الجعل على الصغير وان قل شيئا الا أن يكون ما يستدرك له بالقسم أغبط له مما يخرج من الجعل فان لم يكن كذلك كان في نفسى من أن أجعل عليه شيئا وهو ممن لا رضاه شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد القسام على ما قسموا قسموا ذلك بأمر القاضى أو بغير أمره لم تجز شهادتهم لشئ من أحدهما أنهم يشهدون على فعل أنفسهم والآخرون المقسوم عليهم (١) لو أنكروا منهم لم يقسموا عليهم لم يكن لهم جعل ولا بد للقسام من أن يأتوا بشهود غير أنفسهم على فعلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تراضى القوم بالقسم يقسم بينهم كان بصيرا بالقسم أو لم يكن بصيرا به فقسم فلا أنفذ قسمه اذا كان بغير أمر الحاكم حتى يتراضوا بعد ما يعلم كل واحد منهم ما صار له فاذا رضوا أنفذته بينهم كما أنفذ بينهم لو قسموا من أنفسهم فان كان فيهم صغير أو غائب أو مولى عليه لم أنفذ من القسم شيئا الا بأمر الحاكم فاذا كان بأمر الحاكم نفذ وإذا تداعى القوم الى القسم وأبى عليهم شركاؤهم فان كان ماتداعوا اليه يحتمل القسم حتى ينتفع واحد منهم بما يصير اليه مقسوما أجرتهم على القسم وان لم تنتفع بالبقية بما يصير اليهم اذا بعض بينهم وأقول لمن كره القسم ان شئت جعت لكم حقوقكم فكانت مشاعة تنتفعون بها وأخرجت اطالب القسم حقه كما طلبه وان شئت قسمت بينكم نفعكم ذلك أو لم ينفعكم وان طلب أحدهم القسم وهو لا ينتفع بحقه ولا غيره لم أقسم ذلك له وكان هذا مثل السيف يكون بينهم والعبد وما أشبه فاذا طلبوا مني أن أبيع لهم فأقسم بينهم الثمن لم أبيع لهم شيئا وقلت لهم تراضوا في حقوقكم فيه بما شئتم كأنه كان ما بينهم سيف أو عبد أو غيره

((السهمان في القسم)) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي بالقاسم اذا أراد القسم أن يحصى أهل القسم ويعلم مبلغ حقوقهم فان كان منهم من له سدس وثلاث ونصف قسمه على أقل السهمان وهو السدس (١) قوله لو أنكروا أنهم الخ أى أنكروا قائلين أنهم لم يقسموا الخ فهو بيان لانكار تأمل كنهه متحججه

الله عليه وسلم قال انما أنا بشر مثلكم وانكم تختصمون الى فلعن بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذ منه فانما أقطع له قطعة من النار ((ومن كتاب أحكام القرآن)) أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن هند بنت عتبة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان أباسفيان رجل شحيح وليس لي منه الا ما يدخل على فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذى ما يكفيل وولداك المعروف حديثا سفيان ابن عيينة عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندى دينار قال أنفقته على نفسي قال عندى آخر قال أنفقته على ولداك قال عندى آخر قال أنفقته على أهلي قال عندى آخر قال

أنفقته على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم به قال سعيد ثم يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا الحديث يقول ولدك أنفق على الرمن
تكلني تقول زوجتك أنفق على أولادك يقول خادمك أنفق على أوبعني أخبرنا سفيان عن أبي الزناد قال سألت سعيد بن المسيب
عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما قال أبو الزناد قلت سنة فقال سعيد سنة قال الشافعي رضي الله عنه والذي يشبه
قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مسلم بن خالد عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن
الخطاب كتب إلى أمراء الاجناد في رجال غابوا عن نسائهم فأمرهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا
الدرارودي عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم بن الحرث عن ابن عباس رضي الله
(٣٢٠) أخبرنا عبد العزيز بن محمد

عنما في قول الله تعالى
الا أن يأتين بفاحشة
مبينه قال أن تبذروا على
أهل زوجها فإذا بذت
فقد حل إخراجها
* أخبرنا مسلم عن ابن
جرير عن عطاء عن ابن
عباس رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قبض عن
تسع نسوة وكان يقسم
منهن لثمان أخبرنا
سفيان عن هشام عن
أبيه أن سودة وهبت
يومها العائشة - أخبرنا
ابن أبي رواد عن ابن
جرير عن أبي بكر بن
عبد الرحمن عن أم سلمة
رضي الله عنها أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
خطبها فساق نكاحها
وبناء بها وقوله لثمان
ثنت سبع عندك
وسبعت عندهن
* أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة عن

فجعل لصاحب السدس سهما ولصاحب الثلث سهمين ولصاحب النصف ثلاثة أسهم ثم قسم الدار ستة أجزاء
وكتب أسماء أهل السهمان في رفاع من قراطيس صغار ثم أدرجها في بندق من طين ثم دور البندق فإذا
استوى درجته ثم ألقاه في حجر رجل لم يحضر البندقة ولا الكتاب أو حجر عبد أوصى ثم جعل السهمان قسمها
أولا وثانيا وثالثا ثم قال أدخل يدك وأخرج على الأول بندقة واحدة فإذا أخرجها فاضها فإذا أخرج اسم
صاحبها جعل له السهم الأول فإن كان صاحب السدس فهو له ولا شيء له غيره وإن كان صاحب الثلث فهو له
والسهم الذي يليه وإن كان صاحب النصف فهو له والسهمان الآخران يلباه ثم يقال أدخل يدك فأخرج بندقة
على السهم الفارغ الذي يلي ما خرج فإذا أخرج فيها اسم رجل فهو كما وصفت حتى تنفذ السهمان وإذا قسم
أرضها أصل أو بناء أو أصل فيها ولا بناء فاعلم بقسمها على القيمة لا على الذرع فيقومها قسما ثم يقسمها كما
وصفت وإن كان المقوم عليهم بالغين فاختراروا أن تقسمها على الذرع ثم نعيد عليها القيمة ثم يضرب عليها
بالسهمان فأبهم خرج سهمه على موضع أخذه وإذا فضل رد (١) فيه عليه وأخذ فضلا كان فيه لم يجز القسم
بينهم حتى يلزم على هذا إلا بعد ما يعرف كل واحد منهم موقع سهمه وما يلزمه ويسقط عنه فإذا علمه كما علم
اليوم ثم رضي به أبجته في ذلك الوقت لا على الأول كما كتب ألزمهم القرعة الأولى ولهم أن ينقضوه متى شاؤوا
وإن كان قسم صغير أو مولى عليه لم يجز هذا القسم وإنما يجوز القسم حتى يجبر عليه إذا كان كما وصفت
في القسم الأول يخرج كل واحد منهم لشيء له ولا عليه إلا ما كان خرج عليه سهمه (قال) ولا يجوز أن
يقسم الرجل الدارين القوم فيجعل لبعضهم سفلا وبعضهم علوا لأن أصل الحكم أن من ملك السفلى ملك
ما تحته من الأرض وما فوقه من الهواء فإذا أعطى هذا سفلا لا هواء له وأعطي هذا علوا لا سفلا له فقد أعطى
كل واحد منهم على غير أصل ما ملك الناس ولكنه يقسم ذلك بالقيمة ولا يعطى أحدا بقعة إلا ما ملكه
ما تحته وهواءها وإن كان في الناس قسام عدول أمر القاضي من يطلب القسم أن يختاروا لأنفسهم قساما
عدولا وإن شاؤوا من غيرهم وإن رضوا أو أحدهم يقبل ذلك حتى يجتمعوا على اثنين ولا ينبغي له أن يشرك بين
قسامه في الجعل فيحكموا على الناس ولكن يدع الناس حتى يستأجر والأنافسهم من شاؤا

(١) ما يرد من القسم بأداء بعض المقسوم

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا قسم القسام بينهم فادعى بعض المقسوم بينهم غلطا كلف البيعة على ما يقول
من الغلط فإن جاء به أحد القسم عنه (قال) وإذا قسمت الدار بين نفر فاستحق بعضها أو لحق الميت دين فبيع
بعضها انتقض القسم ويقال لهم في الدين والوصية إن تطوعتم أن تعطوا أهل الدين والوصية أنفذنا القسم

(١) قوله رده فيه عليه أي رجع فيه عليه الخ تأمل كتبه متحججه

أبيه عن جهمان مولى الاسلمين عن أم بكره الاسلمية أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتبعها عثمان رضي الله عنه
في ذلك فقال هي طليقة الآن تكون سميت شيئا فهو ما سميت أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير أنهما
قالا في المختلعة يطلقها زوجها قال لا يلزمها طلاق لانه طلق ما لا يملك * أخبرنا يعقوب بن محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع
ابن عبيد بن عبد رزق أن ركانة بن عبد رزق يطلق امرأته سهمية المزنية البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني طلقت
امرأتى سهمية البتة والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لركانة والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة والله ما أردت
الا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر رضي الله عنه والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنه أخبرنا

ابن عيينة عن عمرو سمع محمد بن عباد بن جعفر يقول أخبرني الملقب بن حنظل أنه طلق امرأته البتة ثم أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له فقال ما جئت على ذلك قال قلت قد فعلت قال فقرا ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تنبيها ما جئت على ذلك قال قلت قد فعلت قال أسدك عليا أمرأتك فإن الواحدة لا تبث : أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للتوأمة مثل قوله للطلب : أخبرنا مالك عن ربيعة عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان في بريرة ثلاث سنين وكانت في إحدى السنين أنها اعتقت ففريت في زوجها : أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول في الأمة تكون تحت العبد فتنعتق إن لها الخيار (٣٣١) مالم يحسها فإن مسها فلا خيار لها * أخبرنا مالك

عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن مولاة لبني عدي بن كعب يقال لها زراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي أمة يومئذ فعتقت قالت فأرسلت إلى حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فدعته فقالت أتني مخبرتك خيرا ولا أحب أن تصنع شيئا من أمره سددك مالم يسدد زوجك قالت فقارقه ثلاثا : أخبرنا سفيان عن أيوب بن أبي تميمة عن عكرمة عن ابن عباس أنه ذكر عنده زوج بريرة فقال كان ذلك مغيب عبد بن فلان كافي أنظر إليه يتبعها في الطريق وهو يبكي * أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص عن عبد الله بن

بينكم وإن لم تطوعوا ولم يجذبت لليت مالا إلا هذه الدار بعنا منها ونقضنا القسم (قال) فإذا جاء القوم فتصادقوا على ملك دار بينهم وسألوا القاضي أن يقر بها بينهم لم أحب أن يقسمها ويقول إن شئتم أن تقسموا بين أنفسكم أو يقسم بينكم من ترضون فافعلوا وإن أردتم قسمي فأثبتوا البيعة على أصول حقوقكم فيها وذلك أني أنقسمت بالبيعة فثمة بشهود يشهدون أني قسمت بينكم هذه الدار إلى حاكم غيري كان شبهة أن يجعلها حكما مني لكم بها ولعل القوم آخر ين ليس لكم فيها شيء فلا تقسم البيعة وقد قيل يقسم ويشهد أنه أعم قسم على إقرارهم ولا يجزئ هذا القول لما وصفت فإذا ترك الميت دورا متفرقة أو دورا ورفيقا أو دورا وأرضين فاصطاح الورثة وهم بالغون من ذلك على شيء يصير لبعضهم دون بعض لم أرده وإن تساحوا فسأل بعضهم أن يقسم له دارا كالحى ويعطى غيره بغيره دارا غير ما بقيتمتم لم يكن ذلك له ويقسم كل دار بينهم فيأخذ كل رجل منهم حقه وكذلك الأرضين والنياب والطعام وكل ما احتمل أن يقسم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى العدل يجب على القاضي في الحكم وفي النظر في الحكم فينبغي أن ينصف الخصمين في المدخل عليه والاستماع منهما والانتصاف لكل واحد منهما حتى تنفذ حقه وحسن الإقبال عليهما ولا يخص واحد منهما بأقبال دون الآخر ولا يدخل عليه دون الآخر ولا يزيه يارقه دون الآخر ولا ينهره ولا ينهر الآخر وينبغي أن يكون من أقل عدله عليهما أن يكف كل واحد منهما عن عرض صاحبه وأن يغير على من نال من عرض صاحبه بقدر ما يستوجب بقوله لصاحبه ولا ينبغي له أن يلقن واحد منهما حجة ولا بأس إذا جلسا أن يقول تكلمما أو يسكت حتى يتبدى أحدهما وينبغي أن يبدأ الطالب فإذا أنفذ حجه تكلم المطلوب ولا ينبغي له أن يضيف الخصم إلا وخضعه معه ولا ينبغي له أن يقبل منه هدية وإن كان يهدي له قبل ذلك حتى تنفذ خصوصته (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس إذا حضر القاضي مسافرون ومقيمون فإن كان المسافرون قليلا فلا بأس أن يبدأ بهم وإن جعل لهم يوما بقدر ما لا يضرب أهل البلد ويرفق بالمسافرين فلا بأس وإن كثروا حتى يساوا أهل البلد أسأبهم لأن لكلهم حقا وينبغي للقاضي أن يجلس في موضع بارز ويقدم الناس الأول فالأول لا يقدم رجلا جاء قبله غيره وإذا قدم الذي جاء أولا وخضعه وكان له خصوم فأرادوا أن يتقدموا معه لم ينبغ له أن يسمع الامنه ومن خصم واحد فإذا فرغا قامه ودعا الذي جاء بعده إلا أن يكون عنده كثير آخر ويكون آخر من يدع ولا يقضى القاضي إلا بعد ما يتبين له الحق بخبر متبع لازم أو قياس فإن لم يبين ذلك لم يقطع حكما حتى يتبين له ويستظهر برأى أهل الرأي (قال) وإذا أشار وعليه شيء ليس بخبر فلم يبين له من ذلك أنه الحق عنده لم ينبغ له أن يقضى ولو كانوا فوقيه في العلم لأن العلم لا يكون إلا موجودا أما خبر لازم وأما قياس يبينه المرء في عقله فإذا بينه فلم يعقله فلا يعد وأن يكون واحدا من رجلين أما رجل صحيح العقل

دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن زوج بريرة كان عبدا * أخبرنا ابن عيينة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم حين لاقى بين المتلاعنين أمر رجلا أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال انهم موجهة * حدثنا سفيان عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال شهدت المتلاعنين عند النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة ثم ساق الحديث فلم يتقنه اتقان هؤلاء * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن يحيى بن سعيد حدثه عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله والله مالي عهد بأهلي منذ عفار النخل قال وعفارها أمها إذا كانت تؤبر تغفر أربعين يوما لا تسقى بعد الأبار قال فوجدت مع امرأتى رجلا قال وكان زوجها مصفرا جش الساقين سبط الشعر والذي رميت به خذلا إلى السواد جعدا

نسباً ثم ا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم بن ثم نزع عن منها ساجات رجل يشبه الذي ريت به - أخبرنا ابراهيم بن محمد
عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه أنه قال النبي صلى الله عليه وسلم قال أعظم المسامحة في المسامحة حرمان من سأل عن شيء لم يكن يعني حترماً محترماً
من أجل سألته - أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه - أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً من أهل البادية أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى
وأت غلاماً أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم دلك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال جرد قال هل فيها من أورو قال نعم قال أت
ذلك قال عرق نزعته فقال (٣٢٣) النبي صلى الله عليه وسلم فلعل هذا نزع عرق - أخبرنا سفيان عن ابن

شهاب عن ابن المسيب
عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن أعرابياً من بني
فزاردة أتى النبي صلى
الله عليه وسلم فقال
ان امرأتى وأت غلاماً
أسود فقال النبي صلى
الله عليه وسلم هل لك
من ابل قال نعم قال فما
ألوانها قال جرد قال هل
فيها من أورو قال فأنى
أما ذلك قال لعله نزع
عرق فقال النبي صلى
الله عليه وسلم وهذا
لعله نزع عرق - أخبرنا
مالك عن عبد الله بن
يزيد مولى الأسود بن
سفيان عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن عن فاطمة
بنت فريس أن أبا عمرو
ابن حفص طلقها البتة
وهو عائب بالشام فبعث
إليها وكتابه بشعر
فخطت له وقالت والله
مالك علينا من شيء

غلط عليه من أشار عليه فقال له أنت تجد ما لا تجد فلا ينبغي أن يقبل من تحت طي عنده وأما رجل لا يعقل إذا
عقل فهذا لا يحل له أن يقضى ولا لا حد أن ينفذ حكمه وإذا كان رد شهادة المرء على ما لا يعقل مما يشبه عليه
حكم الحاكم فيما لا يعقل أولى بالرد الآن يحد من رفع اليه صواباً فينفذ الصواب حيث كان (قال) ولا يلحق
القاضي الشاهد ويده يشهد بما عنده ولكنه يوقفه والتوقف غير التلقين (قال) ولا ينبغي للقاضي أن
ينتمر الشاهد ولا يتعنته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للقاضي أن يقف الشاهد على شهادته
ويكتب بين يديه أو ناحية ثم يعرض عليه والشاهد يسمع ولا يقبلها في مجلس لم يوقع فيه أبداً وكاتبه حيث
يراه ولا ينبغي له أن يخجل الكاتب فيغيب على شيء من الإيقاع من كتاب الشهادة إلا أن يحد عليه فيعرضه
والشاهد محاضر ثم يسمي عليها بجماعة ويرفعها في قطره (قال) فان أراد المشهود له أن يأخذ نسخة أخذها
وينبغي له أن يضم الشهادات بين الرجلين ويختمها في موضع واحد ثم يكتب ترجمتها بأسمائها ما والشهر الذي
كانت فيه ليكون أعرف لها إذا طلبها فإذا مضت السنة عز إليها وكتب خصومة سنة كذا وكذا حتى تكون كل
سنة معروفة وكل شهر معروف (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ويسأل عن جهل عدله سرا فإذا عدل
سأل تعدله علانية ليعلم أن المعدل سراً هو هذا منه لأنه يوافق اسم اسماء ونسب نسباً (قال) وإذا وجد
القاضي في ديوانه شهادة ولا يري منها شيئاً لم يقض بها حتى يعيد الشهود أو يشهد شهود على شهادتهم فان
خاف النسيان والأضرار بالناس تقدم أداشده عنده شهود اليهم بأن يشهد على شهادتهم من حضرهم من
كتاب ويوقع على شهادتهم كما وصفت وإذا ذكر شهادتهم حكم بها والاشهد عليها من تقبل شهادته فيقبله لأنه
قد يحتمل الكتاب فيطرح في ديوانه الخط فيشبه الخط الخط وانحتم الخاتم وهكذا لو كان شاهد يكتب
شهادته في منزله ويخرجها ثم ينسحبها حتى يذكرها (قال) وما وجد في ديوان القاضي بعد عزله من شهادة
أو قضاء غير مشهود عليه لم يقبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للإمام أن يجعل مع رزق القاضي شيئاً
لقراطيسه وصحفه فإذا فعل ذلك لم يكلف الطالب أن يأتي بصحيفة وإن لم يفعل قال القاضي للطالب ان شئت
جئت بصحيفة بشهادة شاهد يدك وكتاب خصومتك والالم أكرهه ولم أقبل مثلاً أن يشهد عنه شدي شاهد
الساعة بلا كتاب وأنسى شهادته (قال) وأحب أن لا يقبل القاضي شهادة الشاهد إلا بحضور من الخصم
المشهود عليه فان قبلها بغير محضر منه فلا بأس وينبغي إذا حضر أن يقرأها عليه ليعرف تحتها فيها وكذلك
يصنع بكل من شهد عليه ليعرف تحتها في شهادتهم ويختمه ان كانت عنده ما يجرحهم به (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ولو قبل القاضي شهادة على عائب وكتب بها إلى قاض ثم قدم الغائب قبل ان يضي الكتاب
لم يكلف الشهود أن يعودوا وينبغي له أن يقرأ عليه شهادتهم ونسخة أسمائهم وأنسابهم ويوسع عليه في طلب

بجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة - أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن أبياس بن البكير قال طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ثم بدله أن ينكحها أخفاء يستق
فذهبت معه أسأل له فسأل أبا هريرة وعبد الله بن عباس عن ذلك فقالا لا نرى أن تنكحها حتى تنكح زوجاً غيره قال إنما كان
طلاقاً واحداً فقال ابن عباس انك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل قال الشافعي رضي الله عنه ما عاب ابن عباس ولا أبو هريرة
عليه أن يطلق ثلاثاً - أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير عن النعمان بن عياش الانصاري عن عطاء بن يسار قال جاء رجل
يستقي عبد الله بن عمرو عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يمسها قال عطاء فقلت إنما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو

انما أنت قاص الواحدة بتبها والثلاث بحر مها حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي) رضى الله عنه ولم يقل له عبد الله بئسما صنعت حين طلقت ثلاثا أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير أخبره عن ابن أبي عياش أنه كان جالسا مع عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر قال جاءهما محمد بن أبياس بن البكير فقال ان رجلا من أهل البادية طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها فإذ أتى ان فقال ابن الزبير ان هذا لأمر مالنا فيه قول اذهب الى ابن عباس وأبى هريرة فأنى تركتهما عند عائشة فسلهم انما اثنتان فأخبرنا فذهب فسالهما قال ابن عباس لا بى هريرة أفته يا أباهريرة فقد جاءتك معضلة فقال أبو هريرة الواحدة تبها والثلاث بحر مها حتى تنكح زوجا غيره وقال ابن عباس مثل ذلك قال الشافعي ولم يعييا عليه الثلاث ولا عائشة رضى الله عنهم أخبرنا مالك (٢٢٣) عن ابن شهاب عن عروة أن

مولاة لبنى عدى يقال لها زبراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهى أمة يومئذ فعمت قالت فأرسلت الى حفصة فندعتنى فقالت انى تخبرت ذلك خبرا ولا أحب أن تصنع شيئا من أمرى بيدك ما لم يسأل زوجك قالت ففارقته ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله ولم تقل لها حفصة رضى الله عنها لا يجوز أن تطلق ثلاثا أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم حبيبة بنت أبي سفيان رضى الله عنها وعن أبيها قالت يا رسول الله هل لك فى أختى بنت أبى سفيان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعل ماذا قالت تنكحها قال أختك قالت نعم قال أو تحبين

جرهم أو المخرج مما شهدوا به عليه فان لم يأت بذلك حكم عليه (قال) ولو مضى الكتاب الى العاضى الآخر لم ينبغ له أن يقضى عليه حتى يحضره ان كان حاضرا وقرأ عليه الكتاب ونسخة أسماء الشهود ويوسع عليه فى طلب المخرج من شهادتهم فان جاء بذلك والاقتضى عليه (قال) واذا أقام الرجل البيعة على عبد موصوف أو دابة موصوفة ببلد آخر حلفه القاضى ان هذا العبد الذى شهد لك به الشهود لعبدك أو دابة لى ملكك ما خرجت من ملكك بوجه من الوجوه كلها وكتب بذلك كتابا من بلد الى كل بلد من البلدان وأحضر عبدا بتلك الصفة أو دابة بتلك الصفة وقد قال بعض الحكماء يختم فى رقبة كل واحد منهما ويبحث به الى ذلك البلد ويأخذ من هذا كفيلا بقيمها فان قطع عليه الشهود بعد ما رأيا سلم اليه وان لم يقطع عوارده وهذا استحسان وقد قال غيره ادا وافق الصفة حكمت له والقياس أن لا يحكم له حتى يأتى الشهود بالموضع الذى فيه تلك الدابة فيشهدوا عليها وكذلك العبد ولا يخرج من يدي صاحبه الذى هو فى يديه بهذا اذا كان يدعيه أو يقضى له بالصفة كما يقضى على الغائب يشهد عليه باسمه ونسبه وهكذا كل مال علك من حيوان وغيره (قال) وما باع القاضى على حتى أوميت فلا عهد له والعهد على المبيع عليه واختلف الناس فى علم القاضى هل له أن يقضى به ولا يجوز فيه الا واحد من قولين أحدهما أن له أن يقضى بكل ما علم قبل الحكم وبعده فى مجلس الحكم وغيره من حقوق آدميين ومن قال هذا قال انما أربد بالشاهدين ليعلم أن ما دعى كما دعى فى الظاهر فاذا قبلت على صدق الشاهدين فى الظاهر كان على أكثر من شهادة الشاهدين أولا يقضى بشئ من علمه فى مجلس الحكم ولا فى غيره الا أن يشهد ساعدا بشئ على مثل ما علم فيكون علمه وجهه سواء اذا تولى الحكم فيما امر الطالب أن يحاكم الى غيره ويشهد هو له فيكون كشاهد من المسلمين ويتولى الحكم غيره وهكذا قال شريح وسأله رجل أن يقضى له بعلمه فقال انت الأمير وأشهدك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأما علمه بحقوق الله التى لا شئ فيها الا دميان فقد يحتمل أن تكون حقوق الناس وقد يحتمل أن يفرق بينهما لأن من أقر بشئ للناس ثم رجع لم يقبل رجوعه ومن أقر بشئ لله ثم رجع قبل رجوعه والقاضى مصدق عند من أجاز له القضاء بعلمه وغير مقبول منه عند من لم يجزه له فأما اذا ذكر بينة قامت عنده فهو مصدق على ما ذكر منها وهكذا كل ما حكم به من طلاق أو قصاص أو مال أو غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أنفذ ذلك وهو حاكم لم يكن للحكوم عليه أن يتبعه بشئ منه الا أن تقوم بينة باقرار القاضى بالجور أو ما يدل على الجور فيكون متبعافى ذلك كله (قال) واذا اشترى القاضى عبد النفس فهو كغيره لا يكون له أن يحكم لنفسه ولو حكم رد حكمه وكذلك لو حكم لولده أو والده ومن لا تجوز له شهادته ويجوز قضاؤه لكل من جازت له شهادته من أخ وعم وابن عم ومولى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا عزل القاضى عن القضاء وقال قد

ذلك قالت نعم لست لك بخليفة وأحب من شركى فى خبر أختى قال فانها لا تحلى لي قالت فقلت والله لقد أخبرتك انك تخبط بنت أبى سلمة قال بنت أم سلمة قالت نعم قال فوالله لو لم تكن ربيتي فى حجرى ما حلت لي انها لابنة أختى من الرضا عة أرضعتنى وياها نوىيسة فلا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذرونى ما تركتكم فانه انما هلك من قبلكم بكنرة سؤلهم واختلافهم على انبائهم فأمروا أن يكلمهم من أمر فأتوا منه ما استطعتم وما نهيتكم عند فأتوها أخبرنا ابن عيينة عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل معناه أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أن ابن عمر أراد أن لا ينكح فقالت له حفصة تزوج وان ولدك ولد لعائش من بعدك دعوالك أخبرنا سفيان عن يحيى

عن سعيد بن المسيب أنه قال هي منسوخة نسختها وأنكحوها إلا ما يحرم منكم والصلح من عبادكم وأماكم فهي من أبيي المسلمين يعني قوله
 الرائي لا ينكح إلا زانية الآية . أخبرنا سفيان عن عبيد الله بن أبي يزيد عن بعض أهل العلم أنه قال في هذه الآية شوحك منها * أخبرنا
 مسلم بن خالد عن ابن جريج عن مجاهد أن هذه الآية نزلت في بغايا من بغايا الجاهلية كانت على منازلهن ربات * أخبرنا مالك عن
 عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة
 ما يحرم من الولادة * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع الرجل
 بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وحالتها (٣٣٤) * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول في قول الله تعالى

ولا جناح عليكم فيما
 عرضتم به من خطبة
 النساء أن يقول الرجل
 للمرأة وهي في عدتها
 من وفاة زوجها أنك
 على تكرمة وإني فلك
 لأرغب وإن الله لساقي
 اليك خيرا وورقا
 أو نحو هذا من القول
 . أخبرنا سفيان عن
 جندب عن أنس أن
 عبد الرحمن بن عوف
 تزوج على وزن فواء
 . أخبرنا مالك عن
 نافع عن ابن عمر رضي
 الله عنهما أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 قال لا يخطب أحدكم
 على خطبة أخيه
 أخبرنا مالك عن أبي
 الزناد ومحمد بن يحيى
 ابن جابر عن الأعرج
 عن أبي هريرة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 لا يخطب أحدكم على
 خطبة أخيه . أخبرنا

كنت قضيت لفلان على فلان لم يقبل ذلك منه حتى يأتي المقضى به بشاهدين على أنه حكم له قبل أن يعزل
 (قال) وأحب للقاضي إذا أراء القضاء على رجل أن يجلسه وبينه ويقول له اأحببت عندي بكذا
 وجاءت اليه عليك بكذا وأحب خصلتك بكذا فأتى الحكم عيلا من قبل كذا ليكون أطيب لنفس المحكوم
 عليه وأبعد من التهمة وأخرى أن كان القاضي عفا من ذلك عن موضع فيه حجة أن يبينه وأن رأى فيها شيئا يبين له
 أن يرجع أو يشكك عليه أن يقف حتى يبين له . وأن لم يرفه شيئا أخبره أنه لا شيء له فيها وأخبره بالرجح الذي
 رأى أنه لا شيء له فيها . وأن لم يفعل جازحه غير أن قدر ترك موضع الاعتذار إلى المقضى عليه عند القضاء
 (قال) وأحب للأمام إذا ولي القضاء أن يجعل له أن يولي القضاء في الطرف من أطرافه والشئ من أموره
 الرجل فيجوز حكمه وأن لم يجعل ذلك له فمن رأى أنه لا يجوز إلا بأمره وال قال لم ينبغ للقاضي أن يتخذ حكم
 ذلك القاضي الذي استقضاه ولم يجعل اليه وان أنفذه كان انقاذا باطلا لأن يكون انقاذا باه على استئناف
 حكم بين الخصمين فإذا كان انما عولا لنفاذ الحكم فليس يجازر وإذا كان الأمر بينا عند القاضي فيها
 يختصم فيه الخصمان فأحب إلى أن يأمرهما بالنصلح وأن يتحالا ما من أن يؤثر الحكم بينهما وما أوزر من
 فإن لم يجتمعا على تحليله لم يكن له ترديدهما وأنفذ الحكم بينهما متى بان له . وأن أشكل الحكم عليه لم يحكم
 بينهما طال ذلك أو قصر عليه إلا أنه إلى بيان الحكم والحكم قبل البيان ظلم والجس بالحكم بعد البيان ظلم
 والله أعلم

(الاقرار والمواهب)

«أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال إذا قال الرجل لفلان على شيء ثم جحد قبله أقرب ما شئت مما يقع
 عليه اسم شيء ثمرة أو فلس أو ما أحببت ثم أحلف ما حوالا هذا وماله عليه شيء غير هذا وقد برئت فإن أبي أن
 يحلف رد الدين على المدعي المقر له فقبل له سم ما شئت وأداسي قيل للمقر إن حلفت على هذا برئت والأردنا
 عليه الميز حلف فأعطياه ولا نجسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا إذا قال له على مال قيل له أقرب
 ما شئت لأن كل شيء يقع عليه اسم مال وهكذا إذا قال له على مال كثير أو مال عظيم فإن قال قائل ما الحجة
 في ذلك قيل قد ذكر الله عز وجل العمل فقال فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره فإذا
 كوي على مثقال ذرة في الخير والشكر كانت عظيما ولا شيء من المال أقل من مثقال ذرة فأما من ذهب إلى أنه
 يقضى عليه بما يحب فيه الزكاة فلا أعلم ذهب إليه خبر ولا قياسا ولا معقولا أ رأيت مسكينا يرى الدرهم
 عظيمًا فقال لرجل على مال عظيم ومعروف منه أنه يرى الدرهم عظيمًا أجبره على أن يعطيه ما شئ درهم وأرأيت

مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لها وإذا حلفت فأذني قالت فلما حلفت أخبرته أن معاوية وأبا جهم خطباني فقال أماماوية فصدعواك لا مال له وأما أبو جهم
 فلا يضع عصاه عن عاتقه أنكحى أسامة بن زيد فذكره جعل الله فيه خيرا وأغضبته به . أخبرنا الثقة أحسبه اسمعيل بن إبراهيم عن
 معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنهما أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وعنده عشرين نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أسلمك
 أربعا وشارك سائرهن . أخبرنا مالك عن الزهري حديث غيلان . أخبرنا بعض أهل العلم أن ابن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهيل بن
 عبد الرحمن بن عوف عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية الديلي قال أسلمت وتحتي خمس نسوة قالت النبي صلى الله عليه وسلم فقال

فارق واحدة وأمسك أر بعافعدت الى أقدمه من عندى عافر منذستين سنة ففارقها * أخبرنا ابن أبي يحيى عن اسحق بن عبد الله عن أبي وهب الجبشاني عن أبي خراس عن الديلمي أو عن ابن الديلمي قال أسلت وتحتى أختان فأسلت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أمسك أيهما شئت وأفارق الأخرى أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيما امرأة تكهت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثا فإن أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها فإن استعبروا فالسلطان ولي من لا ولي له * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت سبع سنين وبني وأنا بنت تسع سنين (٢٣٥) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم أمر نعيما أن يؤامر أم ابنته فيها ، أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله ابن عمر أرسل الى عائشة يسألها هل يباشر الرجل امرأته وهى حائض فقالت لتشدد أزارها على أسفلها ثم يباشرها ان شاء . أخبرنا يعنى محمد بن علي بن شافع أخبرني عبد الله بن علي ابن السائب عن عمرو ابن أحيحة بن الجلاح أو عن عمرو بن فلان ابن أحيحة بن الجلاح « قال الشافعي » أنا شككت عن خزيمة بن ثابت أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أتيان النساء في أدبارهن أو أتيان الرجل امرأته في دبرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم حلال فلما

خليفة أو نظير الخليفة يرى ألف ألف قليلا أقر لرجل فقال له على مال عظيم كم ينبغي أن أعطيته من هذا فان قلت مائتي درهم فالعامة تعرف أن قول هذا عظيم مما يقع في القلب أكثر من ألف ألف درهم فتعطي منه التافه فقطم في معنى قولك المقر له اذ لم يملك عنه ذلك فيه يحمل الا كلام الناس وتظلم المسكين المقر الذي يرى الدرهم عظيما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال له على دراهم فقال كثيرة أو عظيمة أو لم يقلها فسواء وأجبره على أن يعطيه ثلاثة دراهم إلا أن يدعى المقر له أكثر من ذلك فاحلف المقر فان حلف لم أرده على ثلاثة وان نكل قلت للمدعي ان شئت فخذ ثلاثة بلايين وان شئت فاحلف على أكثر من ثلاثة وخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال له على ألف ودرهم ولم يسم الألف قيل له أقر بأى ألف ان شئت فلوسا وان شئت تمر وان شئت خبزا وأعطه درهم معها واحلف أن الألف التي أقررت له بها هي هذه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال هذا الخاتم لفلان وفصله أو لفلان فهو مثل قوله هذا الخاتم الا فصله لفلان أو لفلان فالخاتم لفلان والفصل له أو لفلان ولو أوصى فقال خاتمي هذا الفلان وفصله لفلان كان لفلان الخاتم ولفلان الموصى له الفصل وذلك أن الفصل يتميز من الخاتم حتى يكون ثم اسم خاتم لا فصل فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز اقرار رجل ولا امرأة حتى يكونا بالغين رشدين غير محجورين عليهم ما ومن لم يجز بيعه لم يجز اقراره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء كان له أب أو لم يكن وسواء أذن له في التجارة أو لم يؤذن له وهو مخالف للعبد البالغ يؤذن له في التجارة العبد اعلم بالتجوز تجارته لان المال لغيره واذا أذن له رب المال جاز شرأه وبيعه واقراره في البيع والشراء وغير البالغ من الرجال والنساء اذا كان مالك المال وكان في حكم الله عز وجل أن لا يتحلى بينه وبين ماله وأن يولى عليه حتى يبلغ حلسا ورشدا لم يكن إلا دمي أن يطلقوا ذلك عنه ولا يجوز عليه باذنههم ما لا يجوز عليه لنفسه وهو حر مالك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا لم يجز اقرار غير البالغ بجنابة عبدا ولا خطأ واقراره في التجارة غير جائز والعبد يجوز اقراره على نفسه في القتل والحد والقطع فهو مفارق له بخلافه ولزم حدوده ولا حذ على غير بالغ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقر العبد بجنابة خطأ لم يلزم مولاه من اقراره شيء لانه انما أقر به عليه ويلزمه ذلك اذا عتق (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والعارية كلها مضمونة الدواب والرقيق والدور والنبات لا فرق بين شيء منها في استعار شيئا فتلف في يده بفعله أو بغير فعله فهو ضامن له والاشياء لا تخلو وأن تكون مضمونة أو غير مضمونة فما كان منها مضمونا مثل الغصب وما أشبهه فسواء مظهره فلا كراهة أو خفي فهو مضمون على الغاصب والمستسلف جنبا

(١) من هنا الى فرع الخلاف في كراهة الدابة وعاريها تقدم في باب العارية بالجزء الثالث ولكنه موجود هنا في النسخ أيضا مع بعض اختلاف في العبارة فأبتناه كتبه معجحه

(٢٩ - الام سادس) ولي الرجل دعاه أو أمر به فدعى فقال كيف قلت في أى الحربتين أو في أى الخريزتين أو في أى الخصفين أمن دبرها في قبلها فغم أم من دبرها في دبرها فلا فإن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن قال الشافعي رضى الله عنه قال فيا تقول قلت عي ثقة وعبد الله بن علي ثقة وقد أخبرني محمد عن الانصاري المحدث بها أنه أثنى عليه خيرا وخزيمة بن لايشك عالم في ثقته فلست أرخص فيه بل أنهى عنه * أخبرنا اسمعيل يعني ابن علي عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن رجل من أصحاب النبي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أنكح الزليان فالاول أحق واذا باع الحيزان فالاول أحق * أخبرنا سفيان بن الزهري عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال اذا طلق الرجل امرأته فهو أحق برجعته حتى تغتسل من الحيضة الثالثة في الواحدة وفي الاثنين

أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه سئل عن رجل وجد مع امرأته رجلاً فقتله
قتلها فقال إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمة . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا تجوز شهادة النساء لا رجل مع
في أمر النساء أقل من أربع عدول . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضى الله عنهما في شهادة الصبيان
لا تجوز وزاد ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس لأن الله يقول من تزوج من النساء من غير ما أحل الله فليعط برمة . أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن
عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبي بصير رضى الله عنه . ثم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحكم الحاكم أولاً يقضى القاضي بين اثنين وهو
غضبان . أخبرنا ابن عيينة (٢٢٦) عن الزهري قال قال أبو هريرة رضى الله عنه ما رأيت أحداً أكثر من سوء
لأصحابه من رسول الله

صلى الله عليه وسلم
« قال الشافعي » وقال الله
تعالى وأمرهم شورى
بينهم . أخبرنا سفيان
عن عمرو بن دينار عن
عمرو بن أوس قال كان
الرجل يؤخذ بذب
غيره حتى جاء إبراهيم
صلى الله عليه وسلم
فقال الله عز وجل
وابراهيم الذي وفى أن لا
تزر وزره وزر آخرى
(إلى هنا يقول الربيع
أخبرنا الشافعي ويقول
بعد ذلك حدثنا
الشافعي)

(ومن كتاب الأشربة
وفضائل قريش وغيره)
حدثنا الشافعي حدثني
ابن أبي فديك عن ابن
أبي ذئب عن ابن شهاب
أنه بلغه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
قال قدموا قرى بشاولا
تقدموها وتعلموها

فيه أول مجيب أو غير مضمون مثل الوديعة فسواء ما ظهر هلاكه وما خفى والقول فيها قول المستودع مع عيـ
ولا يضمن منها شيئاً إلا ما قرط فيه أو تعدى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد خالفنا بعض الناس في العارية
فقال لا يضمن منها شيئاً إلا ما تعدى فيه فسل من أين قاله فزعم أن شريحاً قاله فقيل له قد خالف شريحاً حيث
لا يخالف له قال فما جئتم في تضمينها قلنا استعار رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفوان فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم عارية مضمونة مؤداة قال أف رأيت لو قلنا وإن شرط المستعير الضمان ضمن وإن لم يشرط
لم يضمن قلنا فأتت اداترك قولك قال وأين قلنا أليس قولك أنهم غير مضمونة إلا أن يشترط قال بلى قلنا
فما تقول في الوديعة إذا اشترط المستودع أنه ضامن أو المضارب أنه ضامن قال لا يكون ضامناً في واحد منهما
قلنا فما تقول في المستلف إذا شرط أنه غير ضامن قال لا شرط له ويكون ضامناً قلنا وتروا الأمانة إلى أصلها
والمضمون إلى أصله ويظل الشرط فيها جميعاً قال نعم قلنا وكذلك ينبغي لك أن تقول في العارية وبذلك شرط
الذي صلى الله عليه وسلم أنهم مضمونة ولا يشترط أنهم مضمونة إلا لما يلزم قال فلم يشرط قلنا لجهالة المشروط
له كان مشركاً لا يعرف الحكم ولو عرفه ما ضر الشرط له إذا كان أصل العارية أنهم مضمونة بلا شرط كما لا يضر
شرط العهدة وخلاص عبدك في البيع ولو لم يشرط كان عليك العهدة والخلاص أو الرد (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى فقال وحل هذا أحد قلنا في هذا كفاية وقد قال أبو هريرة وابن عباس رضى الله عنهما ما ل
العارية مضمونة وكان قول أبي هريرة في بعض استعير فتلف أنه مضمون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو
اختلف رجلان في دابة فقال رب الدابة أكرهتها إلى موضع كذا وكذا فركبها بكذا وكذا وقال الراكب
ركبتها عارية منك كان القول قول الراكب مع عيـنه ولا كره عليه « قال أبو محمد » وفيه قول آخر أن
القول قول رب الدابة من قبل أنه مقر بركوبه دابة مدع على أنى أبحث ذلك له فعليه البيعة والاحلف وأخذت
كراء المثل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت المسئلة بحالها فانت الدابة كان الكراء ساقطاً وكان
عليه ضم إن الدابة في العارية لأن أصل ما ذهب إليه تضمين العارية وسواء كان رب الدابة ممن يكرى الدواب
أو لا يكرىها لأن الذي يكرىها قد يعيرها والذي يعيرها قد يكرىها « قال الربيع » للشافعي قول آخر أن
القول قول رب الدابة مع عيـنه وعلى الراكب كراء مثلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومتى قلت القول
قول رب الدابة ألزمته الكراء وطرحته عنه الضمان إذا تلفت « قال الربيع » وكل ما كان القول فيه
قول رب الدابة ولم يعيرها فتلقت الدابة فلا ضمان على من جعلها مكرية إلا أن يتعدى (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وهكذا لو قال أعزتها وقال رب الدابة بسل غصبتني كان القول قول المستعير ولا يضمن فإن ماتت
الدابة في يديه ضمن لأن العارية مضمونة ركبها أو لم يركبها وإذا ردها إليه سالمة فلا شيء عليه ركبها أو لم يركبها

ولا تعلموها وتعلموها يشك ابن أبي فديك أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن حكيم بن أبي حكيم أنه سمع (قال)
عمر بن عبد العزيز وابن شهاب يقولان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهان قريشاً أهان الله عز وجل أخبرنا ابن أبي فديك عن
ابن أبي ذئب عن الحرف بن عبد الرحمن أنه قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو لآ أن تبقر قريش لأخبرت بها بالذي أهاه الله عز
وجل . حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن شريك بن عبد الله بن أبي غر عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لقريش أنتم أولى الناس بهذا الأمر ما كنتم مع الحق إلا أن تعدلوا عنه فتلحون كما تلح هذه الجريدة بشير إلى جريدة في يده . أخبرنا يحيى
ابن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن اسمعيل بن عبيد بن رفاعة الأنصاري عن أبيه عن جده رفاعة أن النبي صلى الله عليه وسلم نادى

أيها الناس إن قريشاً أهل أمانة ومن بغاها العوائر أكسبه الله لخبره يقولها ثلاث مرات - أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهيثم عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي أن قتادة بن النعمان وقع بقرش فكا أنه نال منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلاً يا قتادة لا تشتم قريشاً فإنك لعلك ترى منهم رجلاً تحقر عقلت مع أعمالهم وفعالك مع أفعالهم وتغبطهم إذا رأيتهم لولا أن تظني قريشاً لا أخبرتها بالذي لها عند الله - أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي ذئب باسناداً لا أحفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في قريش شيئاً من الخير لا أحفظه وقال ثمرار قريش خيار شرار الناس - أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تجدون الناس معادن فخيرهم في الجاهلية (٢٢٧) خيرهم في الإسلام إذا فقهوا

أخبرنا عيسى بن محمد بن العباس عن الحسن بن القاسم الأزرق قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثنية تبوك فقال ما ههنا بشام وأشار بيده إلى جهة الشام وما ههنا عن وأشار بيده إلى جهة المدينة - أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء الطفيل بن عمرو الدوسي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن دوساً قد عصت وأبت فادع الله عليهم واستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلة ورفع يديه فقال الناس هلك دوس فقال اللهم اهد دوساً وأت بهم - أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء قال أخذتهم مائة عارية أو قال دفعتم إلى عارية وإنما أضاف الفعل في كلامه إلى صاحب الدابة وكذلك كلام العرب « قال الربيع » رجع الشافعي فقال القول قول رب الدابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن تكاربتهم منك كذا وقال رب الدابة أكثرتهم بكذا لا كثر من ذلك وإن لم يركب تحالفوا وراداً وإن ركب تحالفوا ورد عليه كراهتها كان أكثر مما ادعى رب الدابة وأقل (١) مما أقر به لاني إذا بطلت أصل الكراء وردتهم إلى كراء مثلها لم أجعل ما بطلت عبرة بحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يضمن المستودع إلا أن يخالف فإن خالف فلا يخرج من الضمان أبداً إلا بدفع الوديعة إلى ربه ولو ردّها إلى المكان الذي كانت فيه لأن ابتداء عليها كان أمناً فخرج من حد الأمانة فلم يجد له رب المال أمانة ولا يبرأ حتى يدفعها إليه وهكذا الرهن إذا قضى المرتهن مافيه ثم تعدى فيه ثم رده إلى بيته فهلك في يده فهو ضامن له حتى يردّه إلى صاحبه وسواء كل عارية انتفع بها صاحبها أو لم ينتفع بها فهي مضمونة مسكن أو ما أشبهه أو دنائير أو دراهم أو طعام أو عين أو ما كان (قال) ولو قال الرجل هذا الثوب في يدي بحق لفلان أو في ملكه أو في ميراثه أو لحقه أو وليرائه أو لملكه أو لوديعة أو بعارية أو بوديعة أو قال عندي فهو سواء وهو أقرار لفلان به إلا أن بين لفظنا غير هذا فيقول هو عندي بحق فلان مرهون لفلان آخر فيكون ملكه للذي أقر له بالملك ولا يكون لهذا على الآخر فيردّه من الآن يقرأ الآخر ولو قال قبضته على يدي فلان أو هو عندي على يدي فلان أو في ملكي على يدي فلان لم يكن هذا أقراراً منه بلفلان لأن ظاهره أنما هو قبضته على يدي فلان معونة فلان أو بسببه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال لفلان على ألف دينار أو مائة درهم ثم قال هي نقص أو هي زيف لم يصدق ولو قال هي من سكة كذا وكذا صدق مع يمينه كانت تلك السكة أدنى الدراهم أو وسطها أو جائزة غير ذلك البلد أو غير جائزة كل قال له على ثوب أعطيناه أي ثوب أقر به وإن كان ذلك الثوب مما لا يلبسه أهل ذلك البلد ولا مثل الرجل المقر له ولو قال له على ألف درهم من عن هذا العبد فدا عيافته فقال البائع وضع وقال المشتري غلة تحالفوا وإذا هذا مثل نقص الثمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لأهل البلد وزن معلوم ينقص ما شاء أو ينقص عن وزن العامة في دنائير أو دراهم فاشترى رجل سلعة بمائة درهم فله نقد البلد إلا أن يشترط شرطاً فيكون له شرطه إذا كان المشتري والبائع عالمين بنقد البلد فإن كان أحدهما جاهلاً فادعى البائع الوزنة قيل أنت بالخيار بين أن تسلمه بنقد البلد أو تنقض البيع بعد أن تحالفاً فإذا قال له على دراهم سود فوصل الكلام فنهى سود فان وصل الكلام فقال ناقص فهو ناقص فإن قطع الكلام ثم قال ناقص فهو وازن فإن قال له على درهم كبير قيل له عليك الوزان إلا أن تكون أردت ما هو أكبر منه فإذا قال له على درهم فهو وازن وإن قال درهم صغير قيل له إن

(١) قوله مما أقر به أي المشتري فتنبيه وقوله قضى المرتهن الخ لعله قبض المرتهن تأمل كتابه صحيحه

عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار ولو أن الناس سلكوا وادياً أو شعباً سلكوا وادياً الأنصار أو شعبهم - أخبرنا عبد الكريم بن محمد الجرجاني حدثني ابن الغسيل عن رجل سمعه عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فخطب فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إن الأنصار قد قضوا الذي عليهم فربني الذي عليكم فاقبلوا من محبتهم وتجاوزوا عن مسيئتهم وقال الجرجاني في حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر للأنصار ولأبناء الأنصار ولأبناء أبناء الأنصار وقال في حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج بهم إلى النساء والصبيان من الأنصار فرق لهم ثم خطب فقال هذه المقالة - أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال أتاكم أهل اليمن هم أئبن قلوباً وأرق أفئدة

الامان عيان واخذ كيمانه . أخبرنا الداروردي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يينا أنا أنزع على بئر أسنقى قال الشافعي رضي الله عنه يعني في النهر ورؤيا الأنبياء وحي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يينا ابن أبي خافة فتزع ذنوباً أو ذنوبين وفيه ضعف والله يغفر له ثم جاء عمر بن الخطاب فتزع حتى استجالت في يده غر بافضرب الناس بعطن فلم أر عبقر يا بفرى فريه (ومن كتاب الاشربة) . حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن عبد الرحمن بن عاتمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شراب أسكر فهو حرام . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال كل شراب أسكر فهو حرام (٢٢٨)

أخبرنا مالك عن كانت للناس دراهم صغار فعليك درهم صغير وازن من الصغار مع عينك ما أقررت بدرهم وافي وكذلك ما أقر به من غصب أو ودعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل لميت بمائة درهم وقال هذا ابنه وهذه امرأته حامل فإن ولدت ولداً حيا وولدت المرأة والذى ولدت والابن حقوقهم من هذه المائة وإذا ولدت وإذا لم تعرف حياته لم يرث من لم تعرف حياته ومعرفة الحياة للولد أن يستهل صارخاً أو يرضع أو يحرث بدا أو رجلاً تحريل الحياة وأي شيء عرف به الحياة فهي حياة وإذا وصى الرجل للرجل فقال للرجل هذه المرأة من فلان كذا والأب حتى فإن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم أوصى له به فالوصية له وإن جاءت به ستة أشهر أو أكثر بطلت وصيته لأنه قد لا يكون بها حين أوصى لها حبل ثم يحبلها من بعد ذلك ولو كان زوجها ميتاً حين أوصى بالوصية بقاءت بالولد لأقل من ستة أشهر أو أكثر لما يلزم له النسب كانت الوصية جائزة لا تحكم أن ثم يومئذ جلا وإن جاءت بولد ميت فلا وصية له حتى تعرف حياته بعد خروجه من بطنها وإذا قال له على مائة درهم عدد افهي وازنه ولو قال له على مائة كل عشرة منها وزنها خمسة كان كما قال إذا وصل الكلام وإذا قال له على درهم ينقص كذا وكذا كان كما قال إذا وصل الكلام ولكنه لو أقر بدرهم ثم قطع الكلام ثم قال بعده نواقص لم يقبل قوله ولو كان ببلد دراهمهم كما ناقص ثم أقر بدرهم كان له درهم من دراهم البلد ولو قال له على دراهم أو درهمات أو دنانير أو دينيرات أو دراهم كثيرة أو عظيمة أو دراهم قليلة أو سيرة لزمه الثلاثة من أي صنف كان أقرب به من دنانير أو دراهم وحلف على ما حو أو كثر منها (قال الشافعي) وإذا قال وهبت له هذه الدار وقبضها أو وهبت له هذه الدار وحازها ثم قال لم يكن قبضها ولا حازها وقال الموهوب له قد قبضت وحزت فالقول قول الموهوب له ولو مات الموهوب له كان القول قول ورثته وكذلك لو قال صارت في يدي وسواء كانت حين يقرب يد الواهب أو الموهوب له ولكن لو قال وهبت له أو خرجت اليه منها نظرت فإن كانت في يدي الموهوب له فذلك قبض بعد الإقرار وحل له وإن كانت في يدي الواهب أو يدي غيره من قبله سأله ما قوله خرجت اليه منها فإن قال بالكلام دون القبض فالقول قوله مع عينه وله منعها بما لا ينالها لا تلك لا القبض وهو لم يقرب قبض والخروج قد يكون بالكلام فلا ألزمه إلا اليقين وكذلك لو قال وهبت له وعلكها لان المال قد يكون عنده بالكلام (قال الشافعي) ولو قال وهبت له أمس أو عام أول ولم يقبضها وقال الموهوب له بل قد قبضتها فالقول قول الواهب مع عينه وعلى الآخر البينة بالقبض ولو وهب رجل لرجل هبة والهبة في يدي الموهوب له فقبلها تمت لأنه قابض لها بعد الهبة ولو لم تكن الهبة في يدي الموهوب له فقبضها بغير إذن الواهب لم يكن ذلك له وذلك أن الهبة لا تملك إلا بقول وقبض وإذا كان القول لا يكون الا من الواهب فكذلك لا يكون القبض الا باذن الواهب لأنه المالك ولا يملك عنه إلا بما أتم ملكه ويكون للواهب الخيار أبداً حتى يسلم ما وهب إلى

زيد بن أسلم عن عطاء ابن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الغبراء فقال لا خير فيها ونهي عنها قال مالك قال زيد بن أسلم هي السكركة . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حرمها في الآخرة . أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ابن مالك رضي الله عنه قال كنت أسقى أبا عبيدة بن الجراح وأبا طلحة الأنصاري وأبي بن كعب شراباً من فضيخ وتمر فغضبهم ات فقال ان الخمر قد حرمت فقال

أبو طلحة يا أنس قم إلى هذه الجرار فاكسرها قال أنس ففقت إلى مهراس لنا فضر بتهاب أسفله حتى تكسرت . أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن اسحق عن معبد بن كعب عن أمه وكانت قد صلت القبليتين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخيلطين وقال اتبذوا كل واحد منكم على حدة . أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن ابن أبي أوفى قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبيذ الجرار الأخضر والابيض والاحمر . أخبرنا سفيان عن سليمان الاحول عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاوعية قيل له ليس كل الناس يجد سقاء فأذن لهم في الجر غير المزفت . أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبذوا في الدباء والمزفت قال ثم يقول أبو هريرة واجتنبوا الخناقم والنقيير

الموهوب

التي صلى الله عليه وسلم لم يكثره فبكره ثم أرسله قال فلما كنن أبو بكر رضي الله عنه سأل من حضر فثبت المنسوب ففرموا به بين فضر
 أبو بكر في المنسوب بعين حياته ثم عمر رضي الله عنه حتى تتابع الناس في الخرافة فضر به ثمانين أخبرنا مالك عن زيد بن
 أبي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار في المنسوب فبكرها الرجل فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه ترى أن تجده ثمانين ذلك ما
 شرب سكر وألسكر هذي وإذا عذني أقرى أو كثران بذلك عشرين في المنسوب أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه
 أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لا أوتي بأحد شرب خمر ولا يبيد ما سكر إلا جندته لحد حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو
 ابن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه جلد (١٣١) الرايد بسطره في ذكرنا أخبرنا

سفيان عن عمرو بن
 دينار عن أبي جعفر أن
 عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه قال إن شئت
 قدامة البرم فلن يترك
 أحد بعده وكان قدامة
 برياء سمعت الربيع
 يقول سمعت الشافعي
 وهو يحتج في ذكر
 المسكر وكان كلاما قد
 تقدم لا أحفظه فقال
 أ رأيت أن شرب عشرة
 ولم يسكر فإن قال حلال
 قيل أ رأيت أن خرج
 فأصابته الريح فسكر
 فإن قال حراما قيل له
 أ رأيت شيئا شربه
 وصار إلى جوفه حلالا
 ثم صيرته الريح حراما
 قال الشافعي رضي الله
 عنه ما أسكر كثيره
 فقليله حرام أخبرنا
 مالك عن نافع عن
 مولاة لصفية بنت أبي
 عبيد أنها اختلفت من
 زوجها بكل شيء إليها فلم

عليه وإنما قد نادى أولا لأنه وصل الكلام وكذلك لو قال له قبل ألف درهم فصل الكلام أو طعنه كان
 القول فيها مثل القول في المسئلة الأولى إذا وصل أو قطع ولو قال له عند ألف درهم ودبعة أو أمانة أو مضاربة
 دينا كانت دينا عليه أمانة كانت أو ودبعة أو قد راها أن ادعى ذلك الطالب لأنها قد تكون في موضع الأمانة
 ثم تعدى فتمضمونة عليه وتخص فيستدعيها فتمضمونة عليه وليكنه لو قال دفع ألف درهم
 ودبعة أو أمانة أو مضاربة على أني لها ضامن لم يكن ضامنا بشرط الضمان في شيء أصله الأمانة حتى يحدث شيئا
 يخرج به من الأمانة ما تعديا وما استلذا ولو قال له في مالي ألف درهم كانت دينا الآن يصل الكلام
 فيه قول ودبعة فتكون ودبعة ولو قال له في هذا العبد ألف درهم سئل عن قوله فإن قال نقد فيه ألفا قيل
 فكم لك منها فإقال أنه منه اشتراه فيه وكما قال مع عينه فإن زعم أنهم ما اشتراه قيل فكم لك فيه فإن قال
 ألفان فلا مقر له الثلث وإن قال ألف فلا مقر له النصف ولا أنظر إلى قيمة العبد قلت أو كثر لأنها قد يغبنان
 أو يغبنان وكذلك لو قال له فيه سكره ألف كان القول فيها مثل القول في المسئلة قبلها ولو قال له من سالي
 ألف درهم سئل فإن قال من هبة قيل له إن شئت أعطته إياها وإن شئت فدع وإن قال من دين فهي من دين
 وإن مات قبل أن يبين شيئا فهي هبة لا تلزمه إلا بيقر ورثته بغير ذلك وإن قال له من مالي ألف درهم بحق
 عرفته أو بحق لزمي أو بحق ثابت أو بحق استحقة فهذا كله دين ولو قال له من هذا المال ولم يصف المال إلى
 نفسه ألف درهم فله ألف درهم فإن لم يكن المال إلا ألفا فهي له وإن كان أكثر من ذلك فليس له إلا الألف
 وإن كان المال أقل من ذلك فليس له إلا ذلك الذي هو أقل وإن ادعى الآخر أنه استهلك من المال شيئا استخلف
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال له من هذه الدار النصف فله النصف لأنه أقر له بشيء لم يصف ملكه إلى
 نفسه فإن ادعى النصف الباقي وهو في يده فهو له ولو بدأ فأضاف الدار إلى نفسه فقال له من داري هذه نصفها
 كانت هذه الدار هبة إذا زعم أنها هبة منه أو مات قبل أن يبين وإن لم يمت سألناه أي شيء أراد فإن كان أراد
 إقرارا أقرناه إياه والفرق بين هذين إضافة المال إلى نفسه وغير إضافة ولو قال له من داري هذه نصفها بحق
 عرفته كان له نصفها ولو قال له من ميراث أبي ألف درهم كان هذا إقرارا على أبيه بدين ولو قال له في
 ميراثي من أبي كانت هذه هبة إلا أن يريد إقرارا إلا أنه لما أقر في ميراث أبيه أقر بأن ذلك على الأب ولم يصف
 المال إلى نفسه وزعم أن ما أقر له به خارج من ملكه ولو قال له من ميراث أبي ألف بحق عرفته أو بحق له
 كان هذا كله إقرارا على أبيه ولو قال له على ألف عارية أو عندني فهي دين ولو كان هذا في عرض فقال له
 عندني عارية بدأ وعرض من العرض فهي عارية وهي مضمونة حتى يؤذيها لأن أصل ما نذهب اليه أن
 العارية مضمونة حتى يؤذيها ولو قال له في داري هذه حق أو في هذه الدار حق فسواء ويقر له منها بما شاء

بسكر ذلك عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حدثنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد أنه سمع أبا عبد الله الخلدري رضي الله عنه
 يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام صاعا من شعير صاعا من تمر صاعا من زبيب أو صاعا من أقط « إلى هنا يقول الربيع حدثنا »
 ومن كتاب عشرة النساء أخبرنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي
 الله عنها أنها حدثت أن هند أم معاوية جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجلا شحيح وإنه لا يعطيني
 ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه سرا أو خولا يعلم فبذل علي في ذلك من شيء فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف
 أخبرنا ابن عيينة عن زيد بن سعد قال أبو محمد أظنه عن هلال بن أبي ميمونة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه * أخبرنا ابن عيينة عن يونس بن عبد الله الجرمي عن عمارة الجرمي قال خيرني علي بن أبي طالب بين أبي وعي
ثم قال لا خ لي أصغر مني وهذا أيضا لو قد بلغ مبلغ هذا الخير * قال الشافعي قال ابراهيم عن يونس عن عمارة عن علي مثله وقال في الحديث
وكنتم ابن سبيع أو عثمان بنين * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن رجلا سأل عثمان بن عفان رضي الله عنه عن الاختين
من ملك اليمين هل يجمع بينهما فقال عثمان رضي الله عنه أحلتها آية وحرمها آية وأما أنا فلا أحب أن أصنع هذا قال فخرج من عنده
فلقي رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو كان لي من الأمر شيء ثم وجدت أحدا فعل ذلك لجعلته نكالا قال مالك قال ابن
شهاب أراد علي بن أبي طالب قال مالك (٢٣٣) وبلغني عن الزبير بن العوام مثل ذلك * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن

عبد الله بن عبد الله
ابن عتبة عن أبيه أن
عمر بن الخطاب رضي
الله عنه سئل عن
المرأة وابنتها من ملك
اليمين هل توطأ أحدهما
بعد الأخرى فقال عمر
ما أحب أن أجيزهما
جميعا * أخبرنا سفيان
عن الزهري عن
عبد الله بن عبد الله
ابن عتبة عن أبيه قال
سئل عمر رضي الله عنه
عن الام وابنتها من ملك
اليمين فقال ما أحب
أن أجيزهما جميعا قال
عبيد الله قال أبي
فوددت أن عمر كان
أشد في ذلك مما هو فيه
* أخبرنا مسلم وعبد
المجيد عن ابن جريج
سمعت ابن أبي مليكة
يخبر أن معاذ بن عبد الله
ابن معرجاء عائشة
رضي الله عنها فقال لها
ان لي سرية أصبتها وانها

ويحلف ان ادعى الآخر أكثر منه وكذلك ان مات أقرب الورثة بما شأوا ويحلفون بما يعلمون أكثر منه ولو
قال له فيها سكتي أقربه بما شاء من السكتي والى أي مدة ان شاء يوما وان شاء أقل وان شاء أكثر ولو قال هذه الدار
لك هبة عارية أو هبة سكتي كانت عارية وسكتي وله منعه ذلك أو يقبضه بايا فان قبضه فله أن يخرجها منها متى
شاء لان الهبة لا تجوز الا مقبوضة ولم يقبض كل ذلك حتى أخبر أنه انما معنى قوله عارية أو هبة السكتي ولو
قال لك سكتي اجارة بدينار في شهر فان قبل ذلك المواجه فهي له والا فلا شيء له ولو لم يسم شيئا قبله سم كم مدة
الاجارة وبكم هي فاذا سمي قليلا أو كثيرا فله الخيار في قبوله ذلك ورده ولو قال لك على ألف درهم ان شئت
أوهويت أو شاء فلان أو وهيت أو شاء فلان أو وهيت أو شاء فلان أو وهيت أو شاء فلان أو وهيت أو شاء فلان أو وهيت أو شاء فلان
بشيء إلا أنه جعله له ان شاء أن يكون له وهو اذا شاء لم يكن له ذلك إلا بان يشاء هو ولو قال لك على ألف درهم ان
شهد بها علي فلان أو فلان وفلان فشهدوا لم يلزمه من جهة الاقرار وهذه مخاطرة ويلزمه من جهة الشهادة ان
كان ممن تجوز شهادتهما أو أحدهما وحلف الآخر مع شاهده وهذا مثل قوله لك على ألف درهم ان قدم فلان
أخرج فلان أو كتبت فلانا أو كتبت فلانا فهذا كله من جهة القمار ولا شيء عليه ولو قال هذا لك ألف درهم
ان شئت فشاء كان هذا بيعا لازما ولكل واحد منهما الخيار ما لم يتفرقا لأن هذا بيع لا اقرار ولو قال اعبد
أنت حر بألف درهم ان شئت فقال قد شئت فهو حر وعليه ألف درهم وهكذا لو قال لامرأة أنت طالق
بألف ان شئت فشاءت فهي طالق وعليها ألف درهم ولو لم تشأ هي ولا العبد لم يكن العبد حرا ولا هي طالقا ولو
قال هذا الثوب لك بألف درهم فقبله المشتري كان هذا بيعا ومعه ما نه ان شاء وكذلك كل مشترا بما يلزمه
ما شاء ولو قال لامرأة أنت طالق بألف ولعبدك أنت حر بألف واختار ذلك لزمه الطلاق والعتيق * قال
الربيع أنا أسئل في سماعي من ههنا الى آخر الاقرار ولكني أعرفه من قول الشافعي وقرأه الربيع علينا *
فاذا قال له على ألف ودرهم ولم يسم الألف قبل له أقرب أي ألف شئت ان شئت فلو ساء وان شئت فتراوان شئت
خيرا وأعطه درهمهما معا وحلف له أن الألف التي أقررت له بها هذه الألف التي يبتها فانه ليس في قولك
ودرهم ما يدل على أن ما مضى دراهم ولو زعمنا أن ذلك كذلك ما أحلفناك لو ادعى ألف دينار ولكن لما
كان قولك محتملا لما هو أعلى من الدراهم وأذن لم نجعل عليك الأعلى دون الأدنى ولا الأدنى دون الأعلى
وهكذا لو قال ألف وكر حنطة ألف وعبد أو ألف وشاة لم نجعل ههنا الاما وصفنا بأن الألف ما شاء وما سمي
ولو جاز لنا أن نجعل الكلام الآخر دليلا على الاول لكان اذا أقر له بألف وعبد جعلنا عليه ألف وعبد وعبد
وهكذا لو أقر له بألف وكر حنطة جعلنا عليه ألف وكر حنطة ولا يجوز الا هذا وما قلت من أن يكون
الألف ما شاء مع عينة ويكون ماسمي كما سمي ولو أنه قال ألف وكر كان الكر ما شاء ان شاء فثورة وان شاء فقصة

وان

قد بلغت لها ابنة جارية لي فأستسرايتها فقالت لا قال فاني والله لا أدعها إلا أن تقول حرهما الله فقالت لا يفعل
أحد من أهلي ولا أحد اطاعني * أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب في قوله الزاني لا ينكح الزانية الآية قال هي
منسوخة نسختها وأنكحوا الايام منكم فهي من أبي المسلمين * أخبرنا سفيان عن شروان بن رباب عن عبد الله بن عبيد بن عمير
قال أتى رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي امرأة لا تريد لامس فقال النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها قال
اني أحبها قال فأمسكها اذا * أخبرنا سفيان حدثني عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه أن رجلا تزوج امرأه ولها ابنة من غيره وله ابن من
غيره ففجر الغلام بالخارجة فظهر بها حبل فلما قدم عمر رضي الله عنه مكة فرفع ذلك اليه فسألهما فاعترفا فخلدهما عمر الحد وحرص

أن يجمع بينهما فأبى الغلام * أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج قال أخبرني عكرمة بن خالد قال جعت الطريق رفقة فمهم امرأة ثيب فولت رجلا منهم أمرها فزوجها رجلا فلقد عمر بن الخطاب رضى الله عنه النكاح والمنكح وردنكاحها * أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن معبد أن عمر رضى الله عنه رد نكاح امرأة تنكحت بغير ولي * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار تنكحت امرأة من بني بكر بن كنانة يقال لها بنت أبي ثمامة عمر بن عبد الله بن مضر فسكت علقمة بن علقمة العتواري إلى عمر بن عبد العزيز أذهو إلى المدينة أتى ولها وانها تنكحت بغير أمرى فرده عمر وقد أصابها قال فأى امرأة تنكحت بغير إذن ولها فلا نكاح لها لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال فنكاحها باطل وان أصابها فلها صداق (٣٣٣)

لهابه النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم المعروف بابن علية عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أنكح الوليان فالاول أحق * أخبرنا الثقة عن ابن جريج

وان شاء قدر يني به بعد أن يحلف ولو قال له على ألف الادرهه قيل له أقر بأى ألف شئت إذا كان الدرهم يستتقى منها شيء شئ قل أو كثر كأنك أقررت له بألف فلس وكانت تسوى دراهم فيعطاها منك الادرهه منها وذلك قدر درهم من الفلوس وهكذا إذا قلت ألف الا كحظته وألف الا عدا أجبرت على ان تبقى بعد الاستثناء شيئا قل أو كثر ولو قال له على ثوب في منديل قيل له قد يصلح أن تكون أقررت له بثوب ومنديل ويصلح أن تكون أقررت له بثوب فخلعته في منديل لنفسك فتقول له على ثوب في منديل لي فعليك ثوب وتحلف ما أقررت له بمنديل وأصل ما أقول من هذا أنى ألزم الناس أبدا البقين وأطرح عنهم الشك ولا أستعمل عليهم الأغلب وهكذا إذا قال ترفى جراب أو ترفى قارورة أو حنطة في مكيال أو ماء في جرة أو زيت في وعاء وإذا قال له على كذا كذا أقر بماء واحد وان قال كذا وكذا أقر بماء اثنين وان قال كذا وكذا درهما أعطاه درهمين لان كذا يقع على درهم فان قال كذا وكذا درهما قيل له أعطه درهما رأ كثر من قبل أن كذا يقع على أقل من درهم فان كنت غنيت أن كذا وكذا التي بعدها أوفت عليك درهما فليس عليك أكثر منه والله تعالى الموفق للصواب

(باب الشركة ٣)

عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة رضى الله عنها يخطب اليها المرأة من أهلها فتشهد فاذا بقيت عقدة النكاح قالت لبعض أهلها زوج فان المرأة لا تلى عقدة النكاح * أخبرنا ابن عينة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال لا تنكح المرأة المرأة وان البغى انما

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا شركة مفوضة وإذا أقر صانع من صناعته لرجل بشئ أسكاف أقر لرجل بخف أو غسال أقر لرجل بثوب فذلك عليه دون شريكه إلا أن يقر شريكه معه وإذا كانا شريكين فالشركة كلها ليست مفوضة وأى الشريكين أقر فأنما يقر على نفسه دون صاحبه وأقرار الشريك ومن لأشريكه بسوء وإذا أقر رجل في مرضه بدين لا جني وقد أقر في حجة أو قامت بينة بدين فسواء أقراره في حجة ومرضه والين في الصحة والمرض والأقرار سواء يتحاصون معالا يقدم واحد منهم على الآخر فإذا أقر لوارث فلم يمت حتى حدث وارث يحجب المقر له فأقراره لازم وان لم يحدث فنأجاز الأقرار للوارث وخالف بينه وبين الوصية أجاز له ومن رده ردته ولو أقر لغير وارث ثم مات وارثه فصار المقر له وارثا أبطل أقراره وكذلك كل ما أقر به بوجه من الوجوه فهو على هذا المثال وإذا كان الرجلان شريكين فأوصى أحدهما أو أعتق أو دبر أو كاتب فذلك كله في مال نفسه كهيئة الرجل غير الشريك وإذا أقر الرجل للرجل بدين كان أقراره باطلا حتى يقول كان لأبى هذا الجمل أو لجدته على مال فيكون ذلك أقرارا للذي أقر له به وان كان هذا الجمل وارثه أخذه وان كان له وارث معه أخذ معه حصته لان الأقرار للثب وانما هذا منه حصته وإذا أوصى للرجل بوصية فالوصية جائزة إذا ولد لأقل من ستة أشهر من يوم وقعت الوصية حتى يعلم أنه كان

(٣) أى أقرار الشريك أى الشركة الجائزة وهي غير المفوضة أما المفوضة فباطلة فتنبه للمراد

(٣٠ - الام - سادس) تنكح نفسها * أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبيرة ومجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما قال لا نكاح إلا بشاهدي عدل وولى مرشد وأحسب مسلما قد سمعه من ابن خثيم * أخبرنا مالك عن أبي الزبير قال أتى عمر رضى الله عنه بنكاح لم يشهد عليه الا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجت (ومن كتاب التعريض بالخطبة) * أخبرنا سفيان عن الزهري أخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخطب أحدكم على خطبة أخيه * أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن مسلم الخياط عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يتكلم * أخبرنا

مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من ثقيف أسلم وعنده عشرة نسوة أسلك أربعا وشارك سائرهن
 (ومن كتاب الطلاق والرجعة) أخبرنا يحيى بن حسان عن عبيد الله بن عمرو عن عبيد الكريم بن مالك الجزري عن سعيد
 ابن جبيرة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل يطلق امرأته ثم يشهد على رجعتها ولم يعلم بذلك قال هي امرأته الأولى دخل بها الآخر
 أولم يدخل أخبرنا مالك عن المسور بن رفاع القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير أن رفاعه طلق امرأته تميم بنت وهب
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فكسها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسها فافراقها فأراد رفاعه أن
 يتكسها وهورز وجها الأولى الذي كان طلقها (٣٣٤) فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فنهاه أن يتزوجها وقال لا تحل

لَكَ حَتَّى تَذُقَ الْعَسِيلَةَ
 أخبرنا ابن عيينة
 عن ابن شهاب عن
 عروة عن عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 سمعها تقول جاءت
 امرأه رفاعه القرظي
 إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالت اني
 كنت عند رفاعه
 فطلقني فبت طلاق
 فتزوجت عبد الرحمن
 ابن الزبير وأتبعها معه
 مثل هذبة الثوب
 فقبس النبي صلى الله
 عليه وسلم وقال أتريدين
 أن ترجعي إلى رفاعه
 لا حتى تذوق عسيلته
 ويذوق عسيلتك قال
 وأبو بكر عند النبي
 صلى الله عليه وسلم وخالد
 ابن سعيد بن العاص
 بالباب ينتظر أن يؤذن
 له فنادى يا أبا بكر ألا
 تسمع ما تجهربه هذه
 عند النبي صلى الله
 عليه وسلم أخبرنا

ثم حمل ولو وهب الحمل نخلة أو تصدق عليه بصدقة غير موقوفة لم تجز بحال قبلها أبودا وردها انما تجوز
 الهبات والبيوع والنكاح على ما زایل أمه حتى يكون له حكم بنفسه وهذا خلاف الوصية في العتق ولو أعتق
 حل جاريته فوادت لأقل من ستة أشهر من يوم أعتقه كان حرا لأننا علمنا أنه قد كان ثم حمل ولو ولد لست
 أشهر فأكثر لم يقع عليه ثم عتق لانه قد يمكن أن يكون هذا حادنا بعد الكلام بالعتق فلا يكون المقصود قصده
 بالعتق ولو أقرب بحمل لرجل لم يجز إقراره إذا كان هو مالك رقبته أمه وكذلك لو وهبه له فإذا لم تجز فيه الهبة
 لم يجز فيه الإقرار ولو قال مع إقراره هذا الحمل لفلان أو صلي رجل برقبته أمه وله بحملها جازا الإقرار إذا ولده
 لم يجز فيه الإقرار ولو قال مع إقراره هذا الحمل لفلان أو صلي رجل برقبته أمه وله بحملها جازا الإقرار إذا ولده
 لأقل من ستة أشهر من يوم تقع الرصة وكل إقرار من صلح وغير صلح كان فيه خيار من المقر فهو باطل وذلك
 أن يقول أقرك بكذا على اني بالخيار يوما أو أكثر بكذا على أني أقرك بكذا على اني بالخيار يوما
 أو أكثر أو أوصالك على كذا على أني أقرك بكذا على اني بالخيار فلا يجوز حتى يقطع الإقرار ولا يدخل فيه
 الاستثناء من المقر وهكذا كل إقرار كان فيه استثناء وذلك أن يقول لك على ألف أو لك عندني إن شاء الله أو إن
 شاء فلان فلا يلزم حتى يكون الإقرار مقطوعا لامتنوع فيه (قال) ولو أقرك لرجل أنه تكفل له بحال على أنه
 بالخيار وأنكر المكفول له الخيار ولا يثبت بينهما فن جعل الإقرار واحدا أحلفه ما كفل له الأعلى أنه
 بالخيار وأبرأه والكفالة لا تجوز بخيار ومن زعم أنه ببعض عليه إقراره فيلزمه ما يضره ويسقط عنه ما ادعى
 المخرج به أزمه الكفالة بعد أن يحلف المكفول له لقد جعل له كفالة لا خيار فيه والكفالة بالنفس على
 الخيار لا تجوز وإذا جازت بغير خيار فليس يلزم الكافل بالنفس مال إلا أن يبهي ما لا كفل به ولا تلزم الكفالة
 بحد ولا قصاص ولا عقوبة ولا تلزم الكفالة بالأموال (قال) ولو كفل له بمال لم يجز له بحد ولا قصاص ولا عقوبة
 عرف الجرح والجرح عند فقال أما كافل لك بمال فله من دية أو قصاص فان أراد الجرح والخصاص
 فالكفالة باطلة لا يجوز له أن يقتص من المتكفل وان أراد أن يرض الخراج فيؤله والكفالة لازمة لأنها
 كفالة بحال وهكذا إذا استرى رجل دار من رجل فضمن له رجل عهدتها وخلصها فاستقت الدار
 رجع المشتري بالثمن على الضامن ان شاء لأنه ضمن له خلاصها ومالا وخلصها مال يسلم له وإذا أقرب رجل
 لرجل بشئ مشاع أو مقسوم فلا قرار جائز وسواء قال لفلان نصف هذه الدار ما بين كذا إلى كذا أو لفلان
 نصف هذه الدار يلزمه الإقرار كما أقر وكذلك لو قال له هذه الدار الانصفها كان له النصف ولو قال له هذه الدار
 الانصفها كان له الثلث شريكه وإذا قال له هذه الدار الا هذا البيت كانت له الدار الا ذلك البيت وكذلك
 لو قال له هذا الرقيق الا واحدا كان له الرقيق الا واحدا فله أن يعزل أحدهم شاء وكذلك لو قال هذه الدار لفلان
 وهذا البيت لي كان مثل قوله الا هذا البيت إذا كان الإقرار متصلا لأن هذا كلام صحيح ليس بحال ولو قال

ابن عيينة عن الزهري عن جندب بن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار أنهم سمعوا هذه
 أبا هريرة يقول سألت عمر بن الخطاب عن رجل من أهل البحر طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم انقضت عدتها فزوجها رجل غيره
 ثم طلقها ومات عنها ثم تزوجها زوجها الأولى قال هي عنده على ما بقي أخبرنا ابن أبي رواد ومسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرني ابن
 أبي مليكة أنه سأل ابن الزبير عن الرجل يطلق المرأة فيبته ثم يموت وهي في عدتها فقال عبد الله بن الزبير طلق عبد الرحمن بن عوف تماضر
 بنت الأصبح الكلبية فبته ثم مات وهي في عدتها فمات عنها عثمان رضي الله عنه قال ابن الزبير وأما أنا فلا أرى أن ترث بموتها أخبرنا
 مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال وكان أعلمهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف

طلق امرأته البتة وهو مريض فوزئها عثمان رضي الله عنه منه بعد انقضاء عدتها * أخبرنا مالك حدثني نافع أن ابن عمر كان يقول من أذن لعبده أن ينكح فالطلاق بيد العبد ليس بيد غيره من طلاقه شيء . أخبرنا مالك حدثني عبد بن سعيد عن محمد بن إبراهيم ابن الحرث التيمي أن نفعيا مكاكبا لأمة سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم استقوى زيد بن ثابت فقال اني طلقت امرأته على حرية تطليقتين فقال زيد حرمت عليك . أخبرنا مالك حدثني أبو الزناد عن سليمان بن يسار أن نفعيا مكاكبا لأمة سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأوعبها لها كانت تحت امرأته حرية فطلقها اثنتين ثم أراد أن يراجعها فأمره أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي عثمان بن عفان رضي الله عنه يسأله عن ذلك فذهب اليه فلقبه عند الدرج آخذا بيد زيد بن ثابت فبئنا لهما . (٣٣٥) فابتدراه جميعا فقالا حرمت عليك

حرمت عليك * أخبرنا مالك حدثني ابن شهاب عن ابن المسيب أن نفعيا مكاكبا لأمة سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم طلق امرأته تطليقتين فاستقوى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال له عثمان حرمت عليك

(ومن كتاب العدد الاما كان منه معادا)

أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب فذكرت ذلك لعمره بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة وقد جادلها في ذلك ناس وقالوا ان الله يقول ثلاثة قروء فقالت عائشة رضي الله عنها صدقتم وهل

هذه الدار افلان بل هي لفلان كانت الاول ولاشيء للثاني ولو قال غضبتهم من فلان وملاكها فلان غيره فهي للذي أقر أنه غصبها منه وهو شاهد للثاني ولا تجوز شهادته لانه غاصب ولو قال غصبتهم من فلان لا بل من فلان جاز اقراره الاول ولم يغرم للثاني شيئا وكان الثاني خصما الاول واذا أقر بشيء بعينه لواحد أو أكثر لم يضمن شيئا اذا كان الآخر لا يدعي عليه الا هذه الدار فليس في اقراره لغيره وان حكم له شيء يكون حائلا دونه يضمنه وانما يضمن ما كان حائلا دونه ولا يجحد السبيل اليه ومثل هذا القول أو ودعها فلان لا بل فلان

((اقرار أحد الابنين بالأخ))

«أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا هلك الرجل فترك ابنين وأقر أحدهما بأخ وشهد على أبيه أنه أقر أنه ابنه لم يثبت نسبه ولم يكن له من الميراث شيء لان اقراره جمع أمرين أحدهما له والآخر عليه فلما بطل الذي له بطل الذي عليه ولم يكن اقراره له بدين ولا وصية انما أقره بحال ونسب فاذا زعمنا أن اقراره فيه يبطل لم يأخذ به مالا كالمومات ذلك المقر له لم ير أنه لا ترى أن رجلا لو قال لرجل لي عليك مائة دينار فقال بعني بها دارك هذه وهي لك على فأنكر الرجل البيع أو قال باعنيها بأول وأنت واريته فهي لك على ولي الدار كان اقراره باطلا لانه انما ثبتت على نفسه بمائة يأخذ بها عوضا فلما بطل عنه العوض بطل عنه الاقرار وما قلت من هذا فهو قول المدنيين الاول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ما ورد علينا أحدهم من أهل المدينة الا وهو يقول هذا قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى وأخبرني أبو يوسف رضي الله تعالى عنه أنه لم يلق مدني اقط الا وهو يقول هذا حتى كان حديثا فقلوا واخلافه فوجدنا عليهم حجة وما كنا نجد عليهم في القول الاول حجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولسنا نقول بحديث عمر بن قيس عن عمر بن الخطاب لانه لا يثبت وانما تركه كاه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لعرق ظالم حق والعروق أربع عرقان ظاهران وعرقان باطنان فأما العرقان الباطنان فالبئر والعين وأما العرقان الظاهران فالعراس والبناء فن غرس أرض رجل بغير إذنه فلا غرس له لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لعرق ظالم حق وهذا عرق ظالم (وقال) لا يقسم نضح مع بعل ولا بعل مع عين ويقسم كل واحد من هذا على حديثه (وقال) لا تضاعف الغرامة على أحد وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها والضمان على أهلها بقيمة واحدة لا قيمتين (وقال) لا يدخل المخنثون على النساء وينفون (وقال) الجحدأ حق بالولد (قال) واذا أجب المرتد التوبة قتل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من بدل دينه فاقتلوه وهذا مبدل لدينه وان لنا أن نقول من بلغته الدعوة وامتنع من

تدرون ما الأقرء الأقرء الاطهار . أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو يقول هذا يريد الذي قالت عائشة رضي الله عنها * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت اذا طعنت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه . أخبرنا مالك عن نافع وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار أن الاحوص هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وقد كان طلقها فكتب معاوية إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه زيد انها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها * أخبرنا سفيان عن الزهري حدثني سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت قال اذا طعنت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد برئت منه . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اذا طلق الرجل امرأته

فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها لا ترثه ولا يرثها . أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان أنه كان عند جده هاشمية وأنصارية فطلق الأنصارية وهي ترضع فربت بهاسنة ثم هلك ولم تحض فقالت أنا أثرته لم أحض فأخصموا إلى عثمان رضي الله عنه ففضى للأنصارية بالميراث فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمك هو أشار علينا بهذا يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن أبي بكر أخبره أن رجلا من الأنصار يقال له حبان بن منقذ طلق امرأته وهو صحيح وهي ترضع ابنته فكنت سبعة عشر شهرا لا تحيض عندها الرضاع أن تحيض ثم مرض حبان بعد أن طلقها بسبعة أشهر وأثمانية فقلت له إن امرأتك تريد أن ترث فقال لا له (٣٣٦) اجلوني إلى عثمان فخلوه إليه فذكر له شأن امرأته وعند علي بن أبي طالب

وزيد بن ثابت فقال له ما عثمان مات يرثها ان ماتت فانها ليست من القواعد الا اني قد يشن من المحض وليست من الابكار الا اني لم يبلغن المحض ثم هي على عدة حيضهما ما كان من قليل أو كثير فرجع حبان إلى أهله فأخذ ابنته فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة ثم حاضت حيضة أخرى ثم توفي حبان قبل أن يحض الثالثة فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثته قال الأصمعي ككالي حبان بالبلاء . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد بن يزيد عن ابن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه إماما

الاجابة من المشركين بلاتان وهذا لا يثبت أهل الحديث عن عمر ولو فعله رجل رجوت أن لا يكون بذلك بأس يعني في حديث عمر هل كان من مغربة خبر وقال عمر ك ولاؤه في اللقيط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانه لا ولاؤه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاعلموا لواله ما علمت وأما قوله فهو حر فهو كإقال وأما نفاقه عليه من بيت المال فكذلك نقول والله أعلم

(إقرار الوارث ودعوى الأعاجم)

أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي إملاء قال أخبرني محمد بن الحسن أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه قال في الرجل يملك ويترك ابنين ويترك ستمائة دينار فيأخذ كل واحد منهما ثلثمائة دينار ثم يشهد أحدهما أن أباه هالك أقر بأن فلانا أنه إنه لا يصدق على هذا النسب ولا يلحق به ولكنه يصدق على ما ورث فيأخذ منه نصف ما في يديه وكذلك قال أهل المدينة إلا أنهم قالوا نعطيه ثلث ما في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني محمد بن الحسن أن ابن الماجشون عبد العزيز بن أبي سلمة وجماعة من المدنيين كانوا عندهم بالعراق لا يختلفون في هذه المسئلة أنه لا يكون الذي أقر له شيء من الميراث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانه لقول يصح وذلك أنهم يقولون إنما زعم أن له حقا في يديه ويدي أخيه عمار أنه من أبيهما وزعم أنهم ما يرثانه كإرث أباهم فإذا حكمنا بأن أصل هذا الإقرار لا يثبت به نسب وإنما زعمنا أنه يأخذ بالنسب لابدين ولا وصية ولا شيء استحققه في مال الميت غير النسب زعمنا أن لا يأخذ شيئا قلت لمحمد بن الحسن كأنك ذهبت به إلى أنه لو قال بعثك هذا العبد عمار فدينار فهي لي عليك أو هذه الدار والى هذا العبد أو الدار فأنت كرت وحلفت لم يكن لك العبد ولا الدار فاني إنما أقررت لك بعد أودار وفي إقراره شيء يثبت عليك كما يثبت لك فلما لم يثبت عليك ما دعيت لم يثبت لك ما أقررت به قال إن هذا الوجه يقيس الناس بما هو أبعد منه وانه لا يدخل قلت وكيف لم تقل به قال أخبرنا ما قلت لما سمعته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يثبت نسب أحد بنسبة رجل إلى غيره وذلك أن الأخ إنما يقر على أبيه فإذا كان معه من حقه من أبيه كحقه فدفع النسب لم يثبت ولا يثبت النسب حتى تجتمع الورثة على الإقرار به معا أو تقوم بينة على دعوى الميت الذي إنما يلحق بنفسه فيكتفي بقوله ويثبت له النسب واحتج بحديث ابن أمة زمعة وقول سعد كان أخي عهد إلى أنه ابنه وقال عبد بن زمعة أخي وابن وليد أبي وأدعي فرأشه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو لك يا ابن زمعة الولد للفراس

(دعوى الأعاجم) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال وإذا ادعى الأعاجم بولادة الشرك أخوة بعضهم لبعض فإن كانوا جونا مسلمين لا ولاء لأحد عليهم بعث قبلنا دعواهم

أمرأة طلق حاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعها حيضة فاتها تنتظر تسعة أشهر فإن بان بها حمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت . أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيخلوها ولا يمسها ثم يطلقها ليس لها إلا النصف الصداق لان الله يقول وان طلقتموهن من قبل أن عسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم . حدثنا سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال ينكح العبد امرأتين ويطلق تطلقتهن وتعتد الأمة حيضتين فإن لم تكن تحيض فشهريين أو شهرا ونصفا قال سفيان وكان ثقة . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس الثقفي عن رجل من

ثقف أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لو استطعت لعلمت أحضرة ونصفا فقال رجل فاجلعتها ثم اوفى نصفها فاستسكت عمر رضي الله عنه * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في أم الولد يتوفى عنها سيدها قال تعتد بحضرة * أخبرنا مالك عن عبد الله بن سعيد بن قيس عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال سئل ابن عباس وأبو هريرة عن المتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة إذا ولدت فقد حلت فدخل أبو سلمة على أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسألهما عن ذلك فقالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان أحدهما شاب والآخر كهل فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحلل وكان أهلها غيبا ورجا إذا جاء أهلها أن يؤثروا بها فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت (٢٣٧) فانكح من شئت * أخبرنا

مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن ابن عباس وأبا سلمة اختلفا في المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليال فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو سلمة إذا نفست فقد حلت فجاء أبو هريرة فقال أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة فبعثوا كريبا مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أنها قالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بليال فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها قد حلت فانكح * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن سبعة الأسلية نفست بعد وفاة زوجها بليال فجاءت رسول الله صلى

كما قبلنا دعوى غيرهم من أهل الجاهلية الذين أسلموا فإن كانوا مسبيين عليهم ورقات وعتقوا فثبت عليهم ولاء لم تقبل دعواهم إلا بينة تثبت على ولاد ودعوى معروفه كانت قبل السبي وهكذا من قل منهم أو أكثر أهل حصن كانوا أو غيرهم

(الدعوى والبيّنات)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال ما كان بيد مالك من كان المالك من شيء مالك ما كان المملوك فادعاه من ملك بحال فالبينة على المدعي فإن جاء بها أخذ ما ادعى وإن لم يأت بها فعلى المدعي عليه الشيء في يديه البين بابطال دعواه فإن حلف برئ وإن نكل قيل للمدعي لا تعطيك بشكوكه شيئا دون أن تحلف على دعوائك مع نكوله فإن حلفت أعطيناك دعوائك وإن أبيت لم نعطك دعوائك وسواء ادعاه المدعي من قبل الذي هي في يديه أنها خرجت إليه منه بوجه من الوجود أو من قبل غيره أو باستحقاق أصل أو من أي وجه ما كان وسواء كانت بينهما مخالطة أو لم تكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل معرفة المدعي والمدعي عليه أن ينظر إلى الذي الشيء في يديه يدعيه هو وغيره فيجعل المدعي الذي تكلفه البينة والمدعي عليه الذي الشيء في يديه ولا يحتاج إلى سبب يدل على صدقه بدعواه إلا قوله وهكذا إن ادعى عليه ديناً أو أي شيء ما كان كلف فيه البينة ودعواه في ذمة غيره مثل دعواه شيئاً فاعلم بعينه في يدي غيره قال وقاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار أو أي شيء ما كان لرجل فادعى أنه ناعه من رجل وأنكر الرجل فعلى المدعي البينة لأنه مدع في ذمة الرجل وماله شيئاً هو له ودونه والرجل ينكره فعليه البين ولو كان الرجل يدعي شراء الدار ومالك الدار يجحده كان مثل هذا وعلى مدعي الشراء البينة لأنه يدعي شيئاً هو في ملك صاحبه ودونه ولا يأخذ بدعواه دون أن يقيم بينة وعلى الذي ينكر البيع البين وقاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو ادعى رجل ديناً أو غصباً أو شيئاً على رجل فأنكر الرجل لم يكن له أن يأخذ البينة وعلى المنكر البين ولو أقر له بدعواه وادعى أنه قضاه أياه ففهمها قولان أحدهما أن الدعوى لازمة له ودعواه البراءة غير مقبولة منه البينة ومن قال هذا فسواء عنده كان دعواه البراءة موصولاً بآقراره أو مقطوعاً عنه والقول الثاني أنه إذا كان لا يعلم حقه إلا بآقراره فوصل بآقراره دعواه المخرج كان مقبولاً منه ولا يكون صادقا كاذبا في قول واحد ولو قطع دعواه المخرج من الإقرار فلم يصلها به كان مدعياً عليه البينة وكان الإقرار له لازماً ومن قال هذا القول الآخر فينبغي أن تكون حجته أن يقول أرايت رجلاً قال لرجل لك على ألف درهم طرية أولك عندي عبد زنجي وادعى

الله عليه وسلم فاستأذنت في أن تنكح فأذن لها * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال ابن عمر إذا وضعت حملها فقد حلت فأخبره رجل من الأنصار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لو ولدت وزوجها على سريه لم يدفن حلت * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه قال ليس للمتوفى عنها زوجها نفقة حسب الميراث * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أنه قال في المرأة البادية يتوفى عنها زوجها أنها تتوفى حيث يتوفى أهلها * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح عن هشام عن أبيه وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة مثله أو مثل معناه لا يخالفه * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن جريد بن نافع عن زينة بنت أبي سلمة أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة قال قالت زينب دخلت على أم حبيبة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم حين توفي أبو سفيان فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره فدهنت منه جارية ثم مسحت بعارضها ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث ليالٍ الأعلى زوج أربعة أشهر وعشرا وقالت زينب دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها عبد الله فدعت بطيب فمسح منه ثم قالت مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث ليالٍ الأعلى زوج أربعة أشهر وعشرا قالت زينب وسمعت أمي أم سلمة تقول جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابني توفي (٣٣٨) عنهاز وجهها وقد اشتكت عينها أفنكحلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا

وسلم لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا ثم قال انما هي أربعة أشهر وعشرا وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول قال جدي فقلت لزينب وما ترمي بالبعرة على رأس الحول فقالت زينب كانت المرأة اذا توفي عنها زوجها دخلت حفشا ولبست شرا ثيابها ولم تحس طيبا ولا شيئا حتى تمر بها سنة ثم تتوفي بدابة حار أو شاة أو طير فتقص به فقلما تقص بشيء الا مات ثم تحرج فتعطى بعرقة ترمي بها ثم تراجع بعد ما شئت من طيب أو غيره قال الشافعي رضي الله عنه الحفش البيت الصغير الذليل من الشعر والبناء وغيره والقبص أن تأخذ من الدابة موضعا بطراف

الرجل عليه ألفا وازنة أو ألفا مائتا قبل أو بعدا بر بن أبي ليس يكون القول قول المدعي عليه وسواء في حاتين المستأين أن يقر له بدين ويرغم إلى أجل في القول الأول الذين حال وعليه البيعة أنه إلى أجل والقول الثاني أن القول قوله اذا وصل دعواه باقراره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كان الشيء في يداثنين عبدا كان أو دارا أو غيره فادعى كل واحد منهما كلفه وفي الظاهر بينهما نصفان ويكلف كل واحد منهما ما البيعة على ما في يدي صاحبه فان لم يجد واحد منهما بيعة أحلفنا كل واحد منهما على دعوى صاحبه فأيهما حلف برى وأيهما نكل رد ذنا البيين على المدعي فان حلف أخذ وان نكل لم يأخذ شيئا ودعواه النصف الذي في يده صاحبه كدعواه الكل ليس في يده منه شيء لأن ما في يد غيره خارج من يده وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقيم كل واحد منهما البيعة على ما في يدي صاحبه ولكل واحد منهما البيين على صاحبه فأيهما حلف برى وأيهما نكل حبس حتى يحلف وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا نكل عن البيين قضينا عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا ادعى الرجل ان البيع قصاد فاعليه واختلاف في الثمن فقال البائع بعثك بألفين وقال المشتري اشتريت منك بألف والسلعة قائمة بعينها ولا بيعة بينهما تخالفهما فان خلفا معا فالسلعة مردودة على البائع وأيهما نكل ردت البيين على المدعي عليه وان نكل المشتري حلف البائع لقد باعته بالذي قال ثم لزمته الألفان فان حلف البائع ثم نكل المشتري عن البيين أخذ البائع الألفين لانه قد اجتمع نكول المشتري وعين البائع على دعواه وهكذا ان كان النا كل هو البائع والخالف هو المشتري كانت بيعاه بالألف ولو هلكت السلعة تراضا اذ اقيمها اذا خلفا معا واذا كانت السنة تدل على أنهما يتصادقان في أن السلعة مبيعة وتختلفان في الثمن فاذا خلفا تراضا او هما يتصادقان أن أصل البيع كان حالا فلا يتخلف المسلمون فيما علمت أن ما كان مردودا لو وجد بعينه في يدي من خوف يديه ففقت أن عليه قيمته اذا كان أصله مضمونا ولو جعلنا القول قول المشتري اذا فاقته السلعة كما قد اقرنا السنة ومعنى السنة وليس لأحد فراقهما وقد صار بعض المشرقيين إلى أن يرجع إلى هذا القول فقال يه وخالف صاحبه فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام أحدهما البيعة على دعواه أعطيتاه بيئته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى رجل أنه نكح امرأة لم أقبل دعواه حتى يقول نكحتنا بولي وشاهدين عدلين ورضاها فاذا قال هذا أو أنكرت المرأة أخلفاها فان خلف لم أقض له بها وان نكلت لم أقض له بها بالنكاح كقول حتى يحلف فاذا خلف قضيت له بأنهم ازوجته وأحلف في النكاح والطلاق وكل دعوى وذلك أني وجدت من حكم الله تبارك وتعالى ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أن الله عز وجل قضى أن يحلف الزوج القاذف وتحلف الزوجة المذوفة ثم دلت السنة على أن الحديث سقط عن الزوج وقد لزمه لولا البيين والاجماع على أن الحديث سقط عن المرأة بالبيين والسنة تدل على أن الفارقة بينهما

أصابعها والقبض الاخذ بالكف كلها * أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن عائشة وحفصة أو عائشة وحفصة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث ليالٍ الأعلى زوج أربعة أشهر وعشرا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وسليمان بن يسار أن طلحة كانت تحت رشيد النقي فطلقها التوبة فنكحت في عدتها فضر بها عمر بن الخطاب أو ضرب زوجها بالحققة ضربات وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعمأ امرأه نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها ففرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول وكان خاطبا من الخطاب وان كان دخل بها ففرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول ثم اعتدت من الآخر ثم نكحها ابدا قال

سعيد وليها مهرها بما استحل منها * أخبرنا يحيى بن حسان عن جرير عن عطاء بن السائب عن زاذان أبي عمر عن علي رضي الله عنه أنه قضى في التي تزوج في عدتها أنه يفرق بينهما ولها الصداق بما استحل من فرجها وتكمل ما أفسدت من عدة الأول وتعتد من الآخر * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله أنه كان يقول لا يصلح للمرأة أن تبيت ليلة واحدة إذا كانت في عدة وفاة أو طلاق إلا في بيتها * أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم أن عائشة كانت تقول اتق الله يا فاطمة فقد علمت في أي شيء كان ذلك * أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فذكر الحديث (٢٣٩) وقال فيه بخاءت رسول الله

صلى الله عليه وسلم
فذكرت ذلك له فقال
ليس لك عليه نفقة
وأمرها أن تعتد
في بيت أم شريك ثم
قال تلك امرأة يغشاها
أصحابي فاعتدى عند
ابن أم مكتوم فإنه رجل
أعشى تضعين ثيابك
أخبرنا إبراهيم بن
أبي يحيى عن عمرو بن
ميمون بن مهران عن
أبيه قال قدمت المدينة
فسألت عن أعلم أهلها
فدفعني إلى سعيد بن
السيب فسألت عن
المستورة فقال تعتد في
بيت زوجها فقلت
فأين حديث فاطمة
بنت قيس فقال هاه
فوصف أنه تعبط وقال
فتنت فاطمة الناس
وكان للسانها ذراية
فاستظلت على أحجامها
فأمرها رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن تعتد

بينهما وعلى نفى الولد فالحققت ونفى الولد نسب فالحد على الرجل عين فوجدت هذا الحكم جامعاً لأن تكون
الايان مستعملة فيما لها فيه حكم ووجدت النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تصار أن يحلفوا ويستحقوا دم
صاحبهم فأبو الايمان فعرض عليهم ايمانهم ووجدوا فلا أعرف حكماً في الدنيا أعظم من حكم القتل والحد والطلاق
ولا اختلاف بين الناس في الايمان في الأموال ووجدت النبي صلى الله عليه وسلم يقول واليمين على المدعى
عليه فلا يجوز أن يكون على مدعى عليه دون مدعى عليه لا يجزى لازم يفرق بينهما وليس فيها خبر لازم يفرق
بينهما بل الاخبار اللازمة تجمع بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا الوالدعت عليه المرأة السكاح
ووجدت كلفت المرأة البينة فإن لم تأت بها أحلف وإن حلف برئ وإن نكل رددت اليمين على المرأة وقلت لها
احلفي فإن حلفت ألزمتك السكاح وهكذا كل شيء أذاعه أحد على أحد من طلاق وقذف ومال وقصاص وغير
ذلك من الدعوى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى رجل أن امرأته خالعت بعد أو داراً وغير ذلك
وأكثرت المرأة كلف الزوج البينة فإن جاءها ألزمتها الخلع وألزمتها ما اختلعت به وإن لم تأت بها أحلفها
فإن حلفت برئت من أن يأخذ منها ما ادعى ولزمتها الطلاق وكان لا يملك فيه الرجعة من قبل أنه يقر بطلاق
لا يملك فيه رجعة ويُدعى مظلمة في المال وإن نكلت عن اليمين رددت اليمين على الزوج فإن حلف أخذ
ما ادعى أنها خالعت عليه وإن نكل لم أعطه بدعواه شيئاً ولا ينكولها حتى يجتمع مع نكولها عيسته (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى العبد على مالكة أنه أعتقه أو كاتبه وأنكر ذلك مالكة فعلى العبد البينة
فإن جاءها أنفذت له ما شهد به من عتق أو كتابة وإن لم تأت بها أحلف له مولاه فإن حلف أبطلت دعوى
العبد وإن نكل المولى عن اليمين لم أثبت دعوى العبد إلا بأن يحلف العبد فإن حلف أثبت دعواه فإن ادعى
العبد التدبير فهو في قول من لا يبيع المذبر هكذا وفي قول من يبيع المذبر هكذا إلا أنه يقال لسيد العبد لا يصنع
اليمين شيئاً وقل قدر جعت في التدبير ويكون التدبير مردوداً ولو أن مالك العبد قال قد أعتقتك على ألف درهم
فأنكر العبد المال وادعى العتق أو أنكر المال والعتق كان المالك المدعى فإن أقام السيد البينة أخذ العبد
بالمال وإن لم يقمها أحلف له العبد وإن حلف برئ من المال وكان حرافاً للوجهين لأن المولى يقر بعتقه فيما
فإن نكل العبد عن اليمين لم يثبت عليه شيء حتى يحلف مولاه فإن حلف ثبت المال على العبد وإن نكل السيد
عن اليمين فلا مال على العبد والعتق ماض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تعلق رجل برجل فقال أنت
عبد لي وقال المدعى عليه بل أنا حر الأصل فالقول قوله فأصل الناس الحرية حتى تقوم بينة أو يقر بقر وكلف
المدعى البينة فإن جاءها كان العبد رقيقاً وإن أقر العبد له بالرق كان رقيقاً وإن لم تأت بالبينة أحلف له

في بيت ابن أم مكتوم * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم وسليمان بن يسار أنه سمعهما يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص
طلق ابنة عبد الرحمن بن الحكم البتة فانتقلها عبد الرحمن بن الحكم فأرسلت عائشة رضي الله عنها إلى مروان بن الحكم وهو أمير المدينة
فقال اتق الله يا مروان واردد المرأة إلى بيتها فقال مروان في حديث سليمان إن عبد الرحمن غلبني وقال مروان في حديث القاسم أو
ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة لا عليك أن لا تذكروا شأن فاطمة فقال إن كان انما لك الشر فحسبك ما بين هذين من الشر
* أخبرنا مالك عن نافع أن ابنة سعيد بن زيد كانت عند عبد الله فطلقها البتة فخرجت فأكثر ذلك عليها ابن عمر رضي الله عنهما * أخبرنا
عبد المجيد عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمعه يقول نفقة المطلقة ما لم تحرم فاذا حرم فتاع بالمعروف

أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال قال عطاء ليست المبتوتة الحبلية منه في شيء إلا أن ينفق عليها من أجل الحبل فإذا كانت غير حبلية فلا نفقة لها * أخبرنا يحيى بن حسان عن أبي عوانة عن منصور بن معتمر عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي رضي الله عنه أنه قال في امرأته المفقودة أن لا تزوج * أخبرنا يحيى بن حسان عن هشيم بن بشير عن سيار أبي الحكم عن علي رضي الله عنه في امرأته المفقودة إذا قدم وقد تزوجت امرأته هي امرأته أن شاء طلق وإن شاء أمسك ولا تخير * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي في مسكن حفصة وكانت طريقه إلى المسجد فكان يسلك الطريق الآخر من أدبار البيوت كراهية أن يستأذن عليها حتى راجعها * أخبرنا مالك (٢٤٠) عن هشام بن عروة عن أبيه قال كان الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعها

قبل أن تنقضي عدتها كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة فعد رجل إلى امرأته فطلقها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها ارتجعها ثم طلقها ثم قال والله لا أؤيدك إلى ولا تخلين أبدا فأنزل الله تعالى الطلاق مرتان فامسك بعروفت أو تسريح باحسان فاستقبل الناس الطلاق جديدا من كان منهم طلق ومن لم يطلق (ومن كتاب القرعة والنفقة على الأقارب) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عجلان أبي محمد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للملوك طعامه ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق * أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن أبي خديش بن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن أصغر

العبد فإن حلف كان زوا وان نكل لم يلزمه الرق حتى يحلف المدعي على رقه فيكون رقيقا له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا الأمة مثل العبد سواء وهكذا كل ما يملك إلا في معنى واحد فإن رجلا أو امرأة لو كانا معروفين بالحرية فأقر بالرق لم يثبت عليهما الرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل على الرجل دما أو جراحا دون الدم عمدا أو خطأ فسواء وعليه الدية فإن جاء بها فاقضى له فإن لم يأت بها ولا بما يوجب القسامة في الدم دون الجراح أحلف للمدعي عليه فإن حلف برئ وإن نكل عن اليمين لم ألزمه بالنكول شيئا حتى يحلف المدعي فإن حلف ألزمت المدعي عليه جميع ما ادعى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأيمان الدماء مخالفة جميع الأيمان الدم لا يرأ منه إلا بخمسين عينا وما سواه يستحق ويبرأ منه بيمين واحدة إلا العان فإنه باربعة أيمان والخامسة التعانة وسواء النفس والجرح في هذا يقبله بالدي نقصه به من نكوله عن اليمين ويمين صاحبه المدعي عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وخالفنا بعض الناس رجة الله عليه في هذا فزعم أن كل من ادعى جرحا أو فقأ عينين أو قطع يدين ومادون النفس أحلف للمدعي عليه فإن نكل اقتص منه فقفا عينيه وقطع يديه واقتص منه في مادون النفس وهكذا كل دعوى عنده سواء وزعم أن في قول النبي صلى الله عليه وسلم واليمين على المدعي عليه دليل على أنه إذا حلف برئ فإن نكل لزمته الدعوى ثم عاد لما احتج به من قول النبي صلى الله عليه وسلم فنقضه في النفس فقال إن ادعى عليه قتل النفس فنكل عن اليمين استعظمت أن أقتله وجبسته حتى يقر فأقتله أو يحلف فأبرئه قال مثل هذا في المرأة يلتعن زوجها وتنكل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أعلمه إلا خالف في هذا ما زعم أنه موجود في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم نحققه ولم نبطله كان ينبغي إذا فرق بين النفس ومادونهما من الجراح أن يقول لا أجسه إذا نكل عن اليمين ولا أجعل عليه شيئا إذا كان لا يرى النكول حكما وهو على الابتداء لا يجبس المدعي عليه إلا بينة فإن كان للنكول عنده حكم فقد خالفه لأن النكول عنده يلزمه ما نكل عنه وإن لم يكن للنكول حكم في النفس فقد ظلمه بجبسه في قوله لأن أحد لا يجبس أبدا بدعوى صاحبه وخالفه صاحبه وفرض من قوله فأحدث قولنا ثانيا محالا كقول صاحبه فقال ما عليه حبس وما ينبغي أن يرسل واستعظم الدم ولكن أجعل عليه الدية فجعل عليه دية في العمد وهو لا يجعل في العمد دية أبدا وخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه يخير ولي الدم في القصاص أو الدية ثم يقول ليس فيه إلا القصاص إلا أن يصطلحا فأخذوا الدم ما لا يدعي وأخذ من المدعي عليه ما لا يقربه وأحدث لهما من نفسه حكما محالا لا أخبرا ولا قياسا وإذا كان يأخذ دماء الناس في موضع شاهدين حتى يقتل النفس وأكثر ما أخذ به موضحة من شاهدين أو أقرارا فافرق بين الدم والموضحة وما هو

بال معروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق * أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن أبي خديش بن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن أصغر عباس رضي الله عنهما يقول في الملوك أن اطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون * أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كفي أحدكم خادمه طعامه حره ودخاته فليدعه فليجلسه فإن أبي فليورغ له لقمة فيناولها إياها أو يعطيها إياها أو كلمة هذا معناها (ومن كتاب الرضاع) * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمر بنت عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وإنها سمعت صوت رجلا يستأذن في بيت حفصة قالت عائشة فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه فلا نألم

حفصة من الرضاعة فقلت يا رسول الله لو كان فلان حيا لعيها من الرضاعة يدخل على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة * أخبرنا ابن عيينة قال سمعت ابن جدهان قال سمعت ابن المسيب يحدث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله هل لك في بنت عبد بنت جرة فانها أبجل فتاة في قريش فقال أما علمت أن حمرة أختي من الرضاعة وأن الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب * أخبرنا الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم في ابنة جرة مثل حديث سفیان * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد أن ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأة أنان فأرضعت احداهما غلاما وأرضعت الأخرى جارية فقيل له هل يتزوج الغلام الجارية فقال لا (٣٤١) اللقاح واحد * أخبرنا

سفیان عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول نزل القرآن بعشر رضعات معلومات يحرم من صبرن إلى خمس يحرم من فكان لا يدخل على عائشة إلا من استكمل خمس رضعات * أخبرنا سفیان عن هشام بن عروة عن أبيه عن الجراح بن الجراح أن طنه عن أبي هريرة قال لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء * أخبرنا سفیان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصنة ولا المصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير رضي الله عنه أن

أصغر منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى رجل على رجل كفالة بنفس أو مال فحدا لا تحرقان على المدعي الكفالة البينة فإن لم تكن له بينة فعلى المنكر البين فإن حلف برئ وإن نكل عن البين ردت البين على المدعي فإن حلف لزمه ما ادعى عليه وإن نكل سقط عنه غير أن الكفالة بالنفس ضعيفة وقال أبو حنيفة رحمه الله على مدعي الكفالة البينة فإن لم تكن له بينة فعلى المنكر البين فإن حلف برئ وإن نكل لزمته الكفالة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى على رجل أنه أكراديتنا من دار شهر بعشرة وادعى المكترى أنه أكرى الدار كأنها ذلك الشهر بعشرة فكل واحد منهما مدعى على صاحبه وعلى كل واحد منهما البينة فإن لم تكن بينة فعلى كل واحد منهما البين على دعوى صاحبه فإن أقام كل واحد منهما البينة على دعواه فالشهادة باطلة ويحالفان ويتراذان وإن كان سكن الدار أو بيتا منها فعليه كراء مثلها بقدر ما سكن وهكذا لو أنه ادعى أنه أكرى منه دابة إلى مكة بعشرة وادعى رب الدابة أنه أكرأها بإحدى إلى أيلة بعشرة كان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها ولو أقام أحدهما بينة ولم يقيم الآخر أخرت بينة الذي أقام البينة وقاله أبو حنيفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجلان الدار كل واحد منهما يقول هي لي في يدي وأقاما معا على ذلك بينة جعلتها بينهما من قبل أن أنا قبلنا البينة قبلنا بينة كل واحد منهما على ما في يده وألغيناها عما في يدي صاحبه فأسقطناها وجعلنا ما كدرا في يدي رجلين ادعى كل واحد منهما كأنها في يدي لكل واحد منهما بنصفها ونحلفه إذا ألغينا البينة على دعوى صاحبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد في يدي رجل فادعاه آخر وأقام البينة أنه كان في يديه أمس فإنه لا تقبل منه البينة على هذا لأنه قد يكون في يده ما ليس له ولو أقام البينة أن هذا العبد أخذ هذا منه أو انتزع منه العبد أو اغتصبه منه أو غلبه على العبد وأخذ منه أو شهدوا أنه أرسله في حاجته فاعترضه هذا من الطريق فذهب به أو شهدوا أنه أتى من هذا فأخذ هذا فان هذه الشهادة جائزة ويقضى له بالعبد فإن لم تكن له بينة فعلى الذي في يديه العبد البين فإن حلف برئ وإن نكل عن البين ردت البين على المدعي فإن حلف أخذ ما ادعى وإن نكل سقط دعواه وإنما أحلفه على ما ادعى صاحبه « قال أبو يعقوب » رحمه الله تعالى تقبل بينته ويترك في يديه كما كان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار وغيرهما من المال في يدي رجل فادعاه رجل أو بعضه فقال الذي هو في يديه ليس هذا بمالي وهو مال فلان ولم يقيم بينة على ذلك فإن كان فلان حاضرا صبر له وكان خصما عن نفسه وإن كان فلان غائبا كتب إقراره وقيل لهذا المدعي أقم البينة على دعوائك والذي هو في يديه ادفع عنه فإن أقام المدعي البينة عليه قضى له به على الذي هو في يديه وكتب في القضاء أني أعاقبت

(٣٥١ - الام - سادس) النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأته أبي حذيفة أن ترضع سالما خمس رضعات يحرم بلبنها ففعلت فكانت تراهنا * حدثني مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاعة الكفير فقال أخبرني عروة بن الزبير أن أبا حذيفة ابن عتبة بن ربيعة وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد كان شهيدا وقد تبنى سالما الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة كما تبنى رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وأنكح أبو حذيفة سالما وهو يرى أنه ابنه فأنكح به بنت أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة ابن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الأولى وهي يومئذ من أفضل أبا محي قريش فلما أنزل الله في زيد بن حارثة ما أنزل فقال ادعوه لهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فآخوانكم في الدين ومواليكم رد كل واحد من أولئك تبنى إلى أبيه فإن لم يعلم آباءهم ردوا إلى الموالى فحاشا

سورة بنت رسول وهي امرأة أبي حذيفة وهي من بني عامر بن لؤي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كثرتي سالما ولدا
 وكان يدخل علي وأنا افضل وليس لنا الابيت واحد فاذتري في شأنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا أرضعيه خمس رضعات فيعمر
 بطنها فتعت وكنت نراه ابنا من الرضاعة فأخذت بثالث عائشة فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال فكأنت تأمر أختها أم كلثوم
 وبنت أختها يرضعن لها من أحب أن يدخل عليها من الرجال والنساء وأبي سائر أجاز النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بثلاث
 الرضاعة أحدهم من الناس وقلن ما نرى الذي أمر به صلى الله عليه وسلم سورة بنت سميل الأرخصة في سالم وحده من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا يدخل عليهما هذه الرضاعة (٣٤٣) أحد فعلى هذا من الخبر كان أجاز النبي صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبير

أخبرنا سفيان عن
 عبيد الله بن عمر عن نافع
 عن ابن عمر أن عمر
 ملك مائة منهم من خبير
 اشتراها فأتى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 فقال يا رسول الله اني
 أصبت مالا لم أصب
 مثله قط وقد أردت
 أن أتقرب به الى الله
 فقال حبس الاصل
 وسبل الثمرة . أخبرنا
 ابن حبيب القاضي
 وهو عمر بن حبيب عن
 ابن عون عن نافع عن
 ابن عمر أن عمر قال
 يا رسول الله اني أصبت
 من خبير مالا لم أصب مالا
 قط أعجب الى منه وأعظم
 عندي منه فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ان شئت حبست أصله
 وسبلت ثمره فتصدق
 عمر بن الخطاب به ثم
 حكى صدقة . أخبرنا
 الثقة أو سمعت مروان

بنت فلان المدعى بعد اقرار فلان الذي هو في يديه بأن هذه الدار لفلان ولم يكن فلان المقر له ولا وكيل له ماضرا
 فقالت البيعة لفلان المدعى هذه الدار على ما حكيت في كتابي ويحكي شهادة الشهود وقضيت له بها على
 فلان الذي هي في يديه وجعلت فلانا المقر له بها على حجة يستأقها إذا حضر أو وكيل له استأنف الحكم
 بينه وبين المقضي له وان أقام الذي هي في يديه البيعة أنها لفلان الغائب أو دعه أياها أو أكرها أياها فن قضى
 على الغائب ببيع بيته وقضى له وأحلفه لعينة صاحبها ما شهد به شهوده لحق وما خرجت من ملكه بوجه من
 الرجوع وكتب له في كتاب القضاء اني سمعت بيته وعينه وفلان الذي ذكر أنه الدار غائب لم يحضر ولا وكيل
 له فاذا حضر جعله خصما وسمع بيته ان كانت وأعلمه البيعة التي شهدت عليه وان جاء بحق أحق من حق
 المقضي له قضى له به وان لم يأت به أنفذ عليه الحكم الاول وان سأل المحكوم له الاول القاضي أن يجدد
 له كتابا بالحكم الثاني عند حضور الخصم كان عليه أن يفعل فيحكي ما قضى به أو لا حتى يأتى عليه ثم يحكي أن
 فلانا حضر وأعدت عليه البيعة وسمعت من حجة وبيته ثم يحكي أنه لم يره فيها شيئا وأنه أنفذ
 عليه الحكم الاول وقطع حجة بالحكم الآخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس في القضاء على الغائب
 الا واحد من قولين اما لا يقضى على غائب بدين ولا غيره واما يقضى عليه في الدين وغيره ونحن نرى القضاء
 عليه بعد الاعذار وقد كتبنا الاعذار في موضع غير هذا وسواء كان اقرار الذي الدار في يديه قبل شهادة
 الشهود أو بعدها وسواء هذا في جميع الاموال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار في يدي
 رجل فادعى رجل أنها له وأنه أجراها يادوا دعي آخر أنها له وأنه أودعها اياه فكل واحد منهما مدع وعلى كل
 واحد منهما البيعة فان أقام بيته فانه يقضى بها نصفين وقاله أبو حنيفة رضي الله عنه « قال الربيع »
 حفظني عن الشافعي أن الشهادتين باطلتان وهو أصح القولين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت
 الدار والعبد في يدي رجل فادعى رجل أنه غصبه اياه في وقت وأقام بيته على ذلك وادعى آخر أنه أقر أنه
 ودعه له في وقت بعد الغصب وأقام على ذلك بيته فانه يقضى به لصاحب الغصب ولا يقضى لصاحب الاقرار
 بشئ ولا يجوز اقراره فيما غصب من هذا وصاحب الغصب هو المدعى وعليه البيعة (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى واذا ادعى رجل أنه اشترى من رجل عبدا وأمه بألف درهم ونقده الثمن وهما في يدي البائع فقال البائع
 انما بعثك العبد وحده بألف درهم فاتهم ما يتحالفان ويتفاحخان والله أعلم

(باب الدعوى في الميراث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت دار في يدي رجل فادعاه رجلان كل واحد منهما يقيم البيعة

ابن معاوية يحدث عن عبد الله بن عطاء المدنى عن ابن بريدة الاسلمى عن أبيه أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم فقال انى تصدقت على أمة بعدد ما أتت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وجبت صدقتك وهولك عيرائك . أخبرني
 عبي محمد بن علي بن شافع قال أخبرني عبد الله بن حسن بن حسن عن غير واحد من أهل بيته وأحسبه قال زيد بن علي أرقا لامة بنت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقت بماله على بني هاشم وبني المطلب وأن عليا تصدق عليهم فأدخل معهم غيرهم . أخبرنا مالك عن
 ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل فقررت اليه خبيرا وأد
 البيت فقال ألم أرمته لم فقال ذلك شيء تصدق به على بريرة فقال هولها صدقة وهولها هدية

(ومن كتاب ذكر الله تعالى على غير وضوء والحيض) أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال افعلي ما يفعله الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني لأطهر فأدع الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليست بالحيضة فإذا أقبلت ايمضه فاتركي الصلاة فاذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن محمد ابن عقيل عن ابراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حنيفة (٢٤٣) بنت جحش قالت كنت أستحاض

حيضة كبيرة شديدة
جئت الى النبي صلى الله
عليه وسلم أستفتيه
فوجدته في بيت أختي
زينب فقلت يا رسول
الله ان لي البتة حاجة
وانه لحديث ما منه بد
واني لأستحي منه قال
فها هو يا بنته قالت اني
امرأة أستحاض حيضة
كبيرة شديدة فأتري
فيها فقد منعتني الصلاة
والصوم فقال النبي
صلى الله عليه وسلم
اني أنعت لك الكرسف
فانه يذهب الدم قالت
هو أكثر من ذلك قال
النبي صلى الله عليه وسلم
فتلججي قالت هو أكثر
من ذلك قال فاتخذى ثوبا
قالت هو أكثر من ذلك
انما أئجج نجا قال النبي
صلى الله عليه وسلم
سأمرك بأمرين أيهما
فعلت أجزأك من الآخر
فان قويت عليهما فأت

على أمهاله من وقت كذا إلى وقت كذا وأنه ورثها عن أبيه في وقت كذا حتى يحيط العلم أن إحدى البنتين كاذبة بغير عينا فها هذا مثل الشهادة على الناج فمن زعم في الناج أنه يبطل البنتين لأن احدهما كاذبة بالاحاطة ولا نعرفها ويجعل الناج للذي هي في يديه لا بطل البينة أبطل هاتين البنتين وأقر الدار في يدي صاحبها ومن زعم أنه يحق البينة التي معها السبب الأقوى فيجعل كينونة الناج في يدي صاحبها من سبب أقوى ففي هذا قولان أحدهما أن تكون بينهما نصفين والآخر أن يقرع بينهما فأما ما خرجت القرعة له كانت له كلها ولو كانت البينة شهدت على وقتين مختلفين لم يكن فيه إلا أن يقرع بينهما وتكون الدار بينهما نصفين لانه قد يمكن في هذا أن تكون البنتان صادقتين وكل ما مكن أن تكون البنتين صادقتين فيه مما ليس في يدي المدعين هكذا وكل ما لم يمكن إلا أن تكون إحدى البنتين كاذبة فكالمسئلة الاولى وسواء هذا في كل شيء ادعى وبأى ملك ادعى الميراث وغيره في ذلك سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت أمة في يدي رجل فادعاه رجل أنها كانت لأبيه وأقام بينة أن أباه مات وتركها ميراثا لا يعلمون له وارثا غيره وأقام آخر بينة أنه اشتراها من أبي هذا وبقده الثمن فانه يقضى بها للشرى وشهادة الشراء تنقض شهادة الميراث وهكذا الوشهود على صدقة مقبوضة من الميت في صحته أو هبة أو نخل أو بعتية أو عرى من قبل أن شهود الميراث قد يكونون صادقين على الظاهر أن يعلموا الميت مالكا ولا يعلمونها خرجت من يديه فيسعههم على هذا الشهادة ولو توقوا فشهدوا أمهالها له وأنهم لا يعلمونها خرجت من يديه حتى مات كان أحب إلى وإن كانت الشهادة فيه على البت فهي على العلم وليس هؤلاء يخالفون شهود الشراء ولا الصدقة شهود الشراء والصدقة يشهدون على أن الميت أخرجهما في حياته إلى هذا فليس بينهم اختلاف إلا أنه خفي على هؤلاء ما علم هؤلاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت دار أو أرض أو بستان أو قرية في يدي رجل وادعى رجل أمهاله وأقام بينة أنها لأبيه ولم يشهدوا أنه مات وتركها ميراثا فانه لا يقضى له ولا تنفذ هذه الشهادة إلا أن يشهدوا أنهم لم تزل لأبيه حتى مات وإن لم يذكر وأنه تركها ميراثا وكذلك لو شهدوا أنها كانت لجدته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجل فأقام رجل شاهدين أن أباه مات وتركها ميراثا فأقام آخر شاهدين أن أباه المدعى تزوج عليها ثم هذا وان أمه فلانه مات وتركها ميراثا فانه يقضى بها لابن المرأة لان الرجل قد خرج منها حيث تزوج عليها وهذا مثل خروجه منها بالبيع وشهادة النساء في ملك الاموال كلها مع شهادة الرجال جائزة ولا تجوز على أن فلانا مات وترك فلانا وفلانا لا وارث له غيرهما من قبل أن هذا ثبت نسبا وشهادتهن لا تجوز الا في الاموال محضة وما لا يراه الرجال من أمر النساء

أعلم قال لها انما هي ركضة من ركضات الشيطان فتحيض ستة أو سبعة أيام في علم الله ثم اغتسلى حتى اذا رأيت أنك قد طهرت واستيقنت فصلي أربعين ليلة وأيامها أول ثلثا وعشرين ليلة وأيامها وصوحى فانه يجزئك وكذلك افعلي في كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهرن ميقات حيضهن وطهرهن * أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهرق الدم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظر عدد الايام والايام التي كانت تحيض من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فاذا خفت ذلك فلتغتسل ولتستغفر بثوب ثم لتصلي * أخبرنا ابن عيينة قال أخبرني الزهري عن عمة عن عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت سبع سنين فسألت رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال انما هو عرفى وليست بالحليضة وأمرها أن تغتسل وتغسل لكل صلاة وتجلس في المكنى فيعبر
 الدم * أخبرني ابن عليه عن الجلد بن أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال قرأ المرأة أو قرأ حض المرأة ثلاث
 أو أربع حتى انتهى إلى عشرة قال الشافعي رضي الله عنه قال لي ابن عليه الجلد أعرابي لا يعرف الحديث أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني
 محمد بن عمران عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الثوب يصيبه دم
 الحيض فقال تحتته ثم تفرصه بالماء ثم تصلي فيه (ومن كتاب قتال أهل البغي) * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن طلحة
 ابن عبد الله بن عوف عن سعيد (٣٤٤) بن زيد بن عمرو بن نفيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل دون ماله

فهو شهيد * أخبرنا

(باب الشهادة على الشهادة)

إبراهيم بن محمد عن
 جعفر بن محمد عن أبيه
 أن عليا رضي الله عنه
 قال في ابن ملجم بعد
 ما ضرب به أطمعوه
 واسقوه وأحسنوا إسه
 فان عشت فأنا ولي دمي
 أعفو ان شئت وان
 شئت استقدت وان
 مت فقتلتموه فلا تمثلوا
 (ومن كتاب قتال
 المشركين)

* أخبرنا سفيان
 عن الزهري عن ابن
 كعب بن مالك عن عمه
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى الذين
 بعث إلى ابن أبي الحقيق
 عن قتل النساء والولدان
 * أخبرنا سفيان عن
 الزهري عن عبيد الله
 يعني ابن عبد الله عن
 ابن عباس عن الصعب
 ابن جثامة الليثي رضي
 الله عنه أن النبي صلى

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد رجلان على شهادة رجلين فقد رأيت كثيرا من الحكماء والمفتين
 يحيره فن أجازه فينبغي أن يكون من حجة أن يقول ليسا بشاهدين على شهادة أنفسهما وانما يشهدان على
 شهادة رجلين فهما رجلان كل واحد منهما على رجل ورجل وأدل من هذا على امرئ كأنه يشبه أن يجوز
 أن يقول رجل ألا ترى أنهم لو شهدا على شهادة رجلين أن هذا المولود لهذا الرجل بعينه وشهدا على شهادة
 رجلين آخرين أن هذا المولود بعينه لا يخرج غيره لم يكونا شاهدين زور وانما أدنا قول غيرهما ولو كانا
 شاهدين على الأصل كانا شاهدين زور وقد سمعت من يقول لا أقبل على رجل الا شهادة رجلين وعلى آخر
 شهادة آخرين غيرهما ومن قال هذا فينبغي أن يكون من حجة أن يقول أنا أقبيهما مقام الشاهد نفسه فلم
 يكن لهما أكثر من حكمة فهو لو شهد مرتين على شيء واحد لم يكن الامرة فكذلك اذا شهدا هما على
 الآخر لم يكن الامرة فلا تجوز شهادتهما وينبغي أن يقول من قال هذا انهما انما كانا غير مجزعين
 في شهادتهما على أربعة مختلفين لاهمال شهادة على العيان وهما لا يقومان الا مقام من شهدا على شهادته
 فلا يجوز أن يقوم اثنتان الا مقام واحد اذ لم يجز أن يجوز على الواحد الا اثنتان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 ولا يجوز على شهادة المرأة الا رجلان ولا يجوز عليهما رجل وامرأتان لان هذا ليس بمال (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى فاذا كانت دار في يدي رجل فأقام رجل عليها بينة أن أباه مات وتركها ميراثا ولم يشهدوا على الورثة
 ولا يعرفونهم فان القاضي يكلف الورثة البينة أنهم أولاد فلان بأعيانهم وأنهم لا يعلمون له وارثا غيرهم فان
 أقاموا البينة على ذلك دفع الدار اليهم وان لم يقيموا البينة على ذلك وقف الدار ابدأ حتى يأتوا ببينة أنهم ورثته
 لا وارث له غيرهم ولا يؤخذ من الوارث كفيلا بشيء مما يدفع اليه بعد أن يستحقه ولو أخذته منه أخذته
 ممن قضيت له على آخر بدار أو عبد وأخذته ممن قضيت له على رجل بدين ومن حكمت له بحكم ما كان وقاله
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار في يدي رجل وادعاهما آخر
 وأقام بينة أن أباه مات وتركها ميراثا منذ سنة لا يعلمون له وارثا غيره وأقام الذي هي في يديه البينة أن أباه مات
 وتركها ميراثا منذ سنة فانها للذي هي في يديه وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه أفضى بها للمدعي (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن الذي في يديه الدار أقر أن الدار كانت لأبي المدعي وأن أباه اشتراها منه ونفقه
 الثمن وأقام على ذلك بينة قبل منه ذلك لان الدار في يديه وهو أقوى سببا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى مثله الا
 أنه يجعل المدعي في هذه المنزلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار في يدي رجل فأقام رجل عليها

البينة

الله عليه وسلم سئل عن أهل الدار من المشركين يمتنون فيصاب من نسائهم وأبنائهم فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم هم منهم وربما قال سفيان في الحديث هم من آبائهم * أخبرنا عمر بن حبيب عن عبد الله بن عون أن نافعا كتب إليه يخبره أن ابن
 عمر أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق وهم غارون في نعيمهم بالمريسيع فقتل المقاتلة وسبي الذرية * أخبرنا
 سفيان عن ابن أبي نجيح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال من قرئ من ثلاثة فلم يقر ومن قرئ من اثنين فقد فر * أخبرنا أبو حمزة عن
 موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير * أخبرنا إبراهيم بن سعيد
 عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سرة بنى لوى * حريق بالبورقة مستطير

* أخبرنا بن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى عبد الله بن عامر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا فافوقها بغير حقها ساء الله عز وجل عن قتله قيل يا رسول الله وما حقها قال أن يذبحها فإياها كذا ولا يقطع رأسها فيرى بها • أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر عن أبيه عن علي بن الحسين قال لا والله ما حمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عينا ولا زاد أهل القامح على قطع أيديهم وأرجلهم (ومن كتاب الاسارى والغلول وغيره) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن عبيد الله بن أبي رافع قال سمعت عليا رضى الله عنه (٢٤٥) يقول بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

أنا والزبير والمقداد فقال انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فان بها طعينة معها كتاب فخرنا تعادى بنا خيلنا فاذا نحن بطعينة فقلنا أخرجى الكتاب فقالت ما معى كتاب فقلنا لها لتخرجن الكتاب أو لتلقين الثياب فأخرجته من عقاصها فأثنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا فيه من حاطب بن أبى بلتعقة الى ناس من المشركين من بمكة يخبر به بعض أمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا يا حاطب قال لا تعجل على أنى كنت امرأ ملصقا قريش ولم أكن من أنفسها وكان من معك من المهاجرين لهم قربات يحمون بها قرباتهم ولم يكن لى بمكة قرابة فأجبت اذ فأتى

البينة أن أباه مات وتر كهاميرائه ولا خويه فلان وفلان لا يعلمون له وارثا غيرهم واخوته كلهم غيب غيره فان الدار تخرج من يدى الذى هى في يديه وتصير ميراثا ويدفع الى الحاضر من الورثة حصته فان كان للغائب من الورثة وكلاء دفع اليهم حق من سهم وكلاؤه والاوقفت أنصباؤهم من الدار وأكرت لهم حتى يحضروا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدفع الى الحاضر حقه وتترك بقية الدار في يدى الذى كانت الدار في يديه (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدى ورثة واحد منهم غائب فادعى رجل أنه اشترى نصيب ذلك الغائب فن قال لا يقضى على الغائب فانه لا يقبل منه بينته وخصمه غائب وليس أحد من هؤلاء الورثة يخصمه وان كانوا كلهم مقرين بنصيب الغائب أنه له ومن قضى على الغائب قضى للمشتري بينته وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى على غائب (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدى رجل وابن أخيه فادعى الم أن أباه مات وتر كهاميرائه لا وارث له غيره وادعى ابن الأخ أن أباه مات وتر كهاميرائه لا وارث له غيره فان لم يكن لواحد منهما بينة فانه يقضى بهما بينهما نصفين (قال) وإذا كانت الدار في يدى رجل وابن أخيه فقال الم هى بين والذى وأخى نصفان وأقرب ابن الأخ بذلك وأقام الم البينة أن أباه مات قبل أبيه فورثه أبوه وأبوه لا وارث له غيرهما مات أبوه فورثه هولا وارث له غيره وأقام ابن الأخ البينة أن الجد مات قبل أخيه وأنه ورثه ابناه أحدهما أبو ابن الأخ والأخر الم الباقي ولا وارث له غيرهما مات أبوه فورثه هولا وارث له غيره فن ذهب الى أن تلغى البينة اذا كانت لا تكون الا أن يكذب بعضها بعضا لغى هذه البينة وجعل هذه الدار على ما أقرباها للميتين وورث ورثتهما الأحياء والا موات لانه يجعل أصل الملك لمن أقربا له ومن ذهب الى أن يقرع بينهما فأقرع بينهما فأقرع بينهما فادعى أحدهما ما ادعى وألغى شهود صاحبه ومن ذهب الى أن يقبل من كل واحد منهما البينة عما في يده ويلغى عما في يدى صاحبه قبلها ثم أثبت النصفين على أصل ما أقرباها وأثبت لكل واحد منهما النصف وورث كل واحد منهما من ورثه كان حياته وهذا أوميتا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أقضى في هذه بنصيب كل واحد منهما لورثته الأحياء ولا ترث الأومات من ذلك شيئا فأقضى بنصف الدار لابن الأخ ونصف الدار للم (قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا مات الرجل وترك أحوالاً بيه وأمه فعره القاضى أو شهد له بذلك شهوده ولا يعلم الشهود ولا القاضى أن له وارثا غيره ليس أكثر من علم النسب فان القاضى لا يدفع اليه شيئا لانه قد يكون أخا ولا يكون وارثا ولو كان مكان الأخ ابن فشهد الشهود أن هذا ابنه ولم يشهدوا على عدد الورثة ولا على أنه وارثه لا وارث له غيره وقف القاضى ماله وتولم به وسأل عن البلدان التى وطئها هل له فيها ولد فاذا بلغ الغاية التى لو كان له فيها ولد لعرفه وادعى الابن أن لا وارث له غيره دفع اليه المال كله ولا يدفعه الابن يأخذ به ضمينا بعد المال وحكاية أنه

ذلك أن اتخذ عندهم بدا والله ما فعلته شكافى دينى ولا رضا بالكفر بعد الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قد صدق فقال عمر يا رسول الله دعنى أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بدرا وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ونزلت يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون اليهم بالوثة • أخبرنا الثقفى عن حميد عن أنس رضى الله عنه قال حاصرنا ناسا فقتل الهرمزان على حكم عمر رضى الله عنه فقدمت به على عمر فلما اتهمنا الله قال له عمر تكلم قال كلام حى أو كلام ميت قال تكلم لا بأس قال إنما وياكم معاشر العرب ما خلى الله بيننا وبينكم كنا نتعبدكم ونقتلكم ونغصبكم فلما كان الله معكم لم يكن لنا يدان فقال عمر ما تقول فقلت يا أمير المؤمنين تركت بعدى عدوا كثيرا وشوكا شديدا فان قتلته يأس القوم من

الحياة ويكون أشد لشوكهم فقال عمر أستحي قاتل البراء بن مالك ومجترأه بن ثور فلما خشيت أن يقتله قلت ليس إلى قتله سبيل قد قلت له تكلم
 لا بأس فقال عمر رضي الله عنه ارتشيت وأصبت منه فقلت والله ما ارتشيت ولا أصبت منه قال لنا نبي على ما شهدته به بغيرك أولاً بدأن
 بعد ذلك قال لخرجت فليست الزبير بن العوام فثم دمي وأمسك عمر وأسلم وفرض له أخبرني الثقي عن حميد عن موسى بن أنس عن
 أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب سأله إذا حضرتم المدينة كيف تصنعون قال تبع الرجل إلى المدينة ونصحه له ختم من جلود قال أرايت
 أن ربي يسير قال إذا بقتل قال فلا تفعلوا فإني نفسي بيده ما يسرني أن تفتحوا مدينة فيها أربعة آلاف مقاتل بتضييع رجل مسلم
 أخبرنا سليمان عن يزيد بن خصيفة (٣٦) عن السائب بن يزيد أن النبي صلى الله عليه وسلم طاهر يوم أحد بين درعين

أخبرنا عبد الرشاد
 الثقي عن حميد عن
 أنس رضي الله عنه
 قال سار رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 إلى خيبر فاتته الهبلا
 وكان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم إذا طرق
 قوما لم يعرف عليهم حتى
 يصبح فإن سمع أذاناً
 أمسك وإن لم يكونوا
 يصلون أعار عليهم حين
 يصبح فلما أصبح وركب
 وركب المسلمون وخرج
 أهل القرية ومعهم
 مكائهم ومساحبهم
 فلما رأوا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قالوا الحمد
 والحميس فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 الله أكبر خربت خيبر
 أناذاز لنا بساحة قوم
 فساء صباح المنذر بن
 قال أنس وأني لرديف
 أي طلحة وإن قدح
 لئس قدم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم

(باب شهادة أهل الذمة في الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز شهادة أحد خالف الأحرار البالغين المسلمين على شيء من الدنيا لأن
 الله تبارك وتعالى قال ممن ترضون من الشهداء ولا رضى في أحد خالف الإسلام وقال الله تبارك وتعالى
 وأشهدوا ذوي عدل منكم ومن المسلمون وليس من آمن خالف الإسلام ولو كان رجل يعرف بالنصرانية
 مات وترك ابنين أحدهما مسلم والآخر نصراني فادعى النصراني أن أباه مات نصرانياً وادعى المسلم أن أباه
 أسلم قبل أن يموت وقامت البيعة أن لا وارث لليت غيرهما ولم تشهد على إسلامه ولا كفره غير الكفر الأول
 فهو على الأصل وميراثه للنصراني حتى يعلم له إسلامه ولو أقام جميعاً البيعة وأقام النصراني شاهدين مسلمين
 أنه أباه مات نصرانياً والمسلم شاهدين نصرانيين أن أباه أسلم قبل أن يموت فالإيراث للنصراني الذي شهد له
 المسلمان ولا شهادة للنصرانيين ولو كان الشهود جميعاً مسلمين صلى الله عليه ومن أبطل البيعة إذا كانت
 لا تكون إلا أن يكذب بعضها بعضاً جعل الميراث للنصراني وأقر على الأصل ومن رأى أن يقرع بينهما
 أقرع ورجع الميراث للذي خرجت قرعته ومن رأى أن يقسم الشيء إذا تكافى عليه البيعة دخلت عليه
 في هذا شناعة وقسمه بينهما فأما الصلاة عليه فليست من الميراث إنما صلى عليه بالاشكال على نية أنه مسلم
 كما صلى عليه لو اخطأ بالمسلمين موتى ولم يعرف على نية أنه مسلم « قال الربيع » وفيه قول آخر أن
 الشهود أن كانوا جميعاً مسلمين فشهدوا أن مات مسلماً وشهدوا أن مات نصرانياً ولم نعلم أي شيء كان
 أصل دينه فإن الميراث موقوف عليهم حتى يصطلاح فيه لانهما يقرآن أن المال كان لأبيهما وأحداهما مسلم
 والآخر كافر فقي قسمناه بينهما كنا قد ورثنا كافر من مسلم أو مسلماً من كافر فلما أحاط العلم أن هذا المال
 لا يكون إلا لواحد ولا يعرف الواحد وقفناه أبداً حتى يصطلاح فيه وهذا القول معنى قول الشافعي في موضع
 آخر « قال الربيع » قال مالك يقسم المال بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في

أخبرنا الثقي عن أيوب عن أبي قسابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال أسرا أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني عقيل فأوثقوه فطرحوه في الحرة فتر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن معه أقال أي عليه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهو على حمار وتحتة قطيفة فناداه يا محمد يا محمد فأناؤه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما شأنك قال فيم أخذت وفيه
 أخذت سابقة الحاج قال أخذت بجريرة حلفائك تكفيك وكانت تكفيك أسرت رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فتركه ومضى
 فناداه يا محمد يا محمد فتركه رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج إليه فقال ما شأنك قال إني مسلم فقال لو قتلها وأنت تملك أمرك أفعلت
 كل الفلاح قال فتركه ومنى فناداه يا محمد يا محمد فخرج إليه فقال إني جائع فأطعمني قال وأحسبه قال وإني عطشان فاسقني قال هذه

حاجبكم ففقداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجلين اللذين أسرتهما ثقيف وأخذنا فته تلك أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أبيه عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال سميت امرأته من الانصار وكانت الناقصة قد أصيبت قلبها قال الشافعي رضي الله عنه كأنه يعني ناقة النبي صلى الله عليه وسلم لأن آخر الحديث يدل على ذلك قال عمران بن حصين فكانت تكون فيهم وكانوا يجيئون بالنعم اليهم فانفلتت ذات ليلة من الوثاق فأتت الابل بفعلت كلها أتت بعيراتها فاسترعا فمتركة حتى أتت تلك الناقصة فستها فلم ترغ وهي ناقة همدية فقد عدت في عجزها ثم صاحت بها فانطلقت وطلبت من ايلتها فلم يقدر عليها ففعلت الله عليها ان الله أنجأها عليها لتخرجها فلما قدمت عرفوا الناقصة وقالوا ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت انها قد جعلت الله عليها (٢٤٧) لتخرجها فقالوا والله لا نتحرر بها حتى نؤذن رسول الله

يدى رجلين مسلمين فأقر جميعا أن أباهما مات وتركهما ميراثا وقال أحدهما كنت مسلما وكان أبي مسلما وقال الآخر كنت أنا أيضا مسلما وكذبنا الآخر وقال كنت أنت كافرا وأسلمت أنت بعدموت أبي وقال هو بل أسلمت قبل موت أبي وأقر أن أحدهما كان مسلما قبل موت أبيه فان الميراث للسلم الذي يجمع عليه ويكون على الآخر البينة أنه أسلم قبل موت أبيه وكذلك لو كانا عبيدين فقال أحدهما لأخيه أعقت بعدموت أبيك وقال الآخر بل أعقت قبل موت أبي أنا وأنت جميعا فقال الآخر أما أنا فقد أعقت قبل موت أبي وأما أنت فأعقت بعدموت أبيك فالميراث للذي يجمع على عتقه وعلى الآخر البينة وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي ذمي فادعى مسلم أن أباه مات وتركهها ميراثا لا يعلمونه وارثا غيره وأقام على ذلك بينة من أهل الذمة وادعى فيها ذمي مثل ذلك وأقام بينة من أهل الذمة فإن الدار للذي هي في يديه ولا يقضى بها لمن ادعاهما بشهادة أهل الذمة ويحلف الذي الدار في يديه للذي ادعاهما ومن كانت بينته من المسلمين فضيت له بالدار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي ورثة فقال امرأته الميت وهي مسلمة زوجي مسلم مات وهو مسلم وقال ولده وهم كبار كفار بل مات أبونا كافرا وجاء أخوا وزوج مسلما وقال بل مات أخي مسلما وادعى الميراث والمرأة مقرة بأنه أخوه وأنه مسلم فان كان الميت معروفا بالاسلام فهو مسلم وميراثه ميراث مسلم وان كان الميت معروفا بالكفر كان كافرا وان كان غير معروف بالاسلام ولا بالكفر كان الميراث موقوف حتى يعرف اسلامه من كفره بينة تقوم عليه (قال الشافعي) وإذا مات المسلم وله امرأة فقالت كنت أمة فأعقت قبل أن يموت أو ذمية فأسلمت قبل أن يموت أو قامت عليها بينة بأنها كانت أمة أو ذمية وادعت العتق والاسلام قبل أن يموت الزوج فأنكر ذلك الورثة وقالوا انما كان العتق والاسلام بعدموته فالقول قول الورثة وعلى المرأة البينة اذا عرفت بحال فهي من أهلها حتى تقوم البينة على خلافها ولو كانت المسئلة بحالها فقال الورثة كنت ذمية أو أمة ثم أسلمت أو أعتقت بعدموته فقالت لم أزل مسلمة حرة كان القول قولها لانها الآن حرة مسلمة فلا يقضى عليها بخلاف ذلك الا بينة تقوم أو اقرار منها وهكذا الاصل في العلم كانه لا يختلف فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقرت المرأة أن زوجها طلقها طلقة واحدة في حتمته وانقضت عدتها ثم قالت راجعني قبل أن يموت وقال الورثة لم يراجعك فالقول قول الورثة لانها قد أقرت أنها خارجة وادعت الدخول في ملكه فلا تدخل في ملكه الا بينة تقوم ولو كانت المسئلة بحالها وقالت لم تنقض عدتي وقال الورثة قد انقضت كان القول قولها

حتى نؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأثوه فأخبروه ان فلانة قد جاءت على ناقلة وأنها قد جعلت الله عليها ان أنجأها الله عاينها لتخرجها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان الله بتسماخرتها ان أنجأها الله عليها لتخرجها الا وفاء لنذري معصية الله ولا وفاء لنذري لاني لا أعلم العبد أوقال ابن آدم أخبرنا حاتم بن اسحق عن جعفر يعني ابن محمد عن أبيه عن يزيد بن هرم عن نجيعة كعب بن عبد الله بن عباس يسأله عن خال قال ابن عباس ان ناس يقولون ان ابن عباس يكتب الحرورية ولولا اني أخاف أن أكتب علم أكتب اليه فكتب نجيعة اليه أما بعد فأخبرني هل

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب لهن بسهم وهل كان يقتل الصبيان ومتى ينقض يثم اليتيم وعن الحسن بن هوف فكتب اليه ابن عباس رضي الله عنهما انك كتبت تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وقد كان يغزو بهن فيداوين المرضى ويحذين من الغنمية وأما السهم فلم يضرب لهن بسهم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل الولدان فلا يقتلهم الا أن تكون تعلم منهم ما علم الحضرم من الصبي الذي قتل فميز بين المؤمن والكافر فقتل الكافر وودع المؤمن وكتبت متى ينقض يثم اليتيم ولعمري ان الرجل لشبيب لحته وإنه لضعيف الاخذ ضعيف الاعطاء فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم وكتبت تسألني عن الحسن وأنا كنا نقول هو لنا فابي ذلك علينا قومنا فصرنا عليه أخبرنا أنس بن عياض عن موسى

ابن عتبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع نخيل بني النضير وحرقوا في البويرة * أخبرنا إبراهيم
ابن سعد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل
وهان على سراة بني لؤي * حرقوا بالبويرة مستطير

سبنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن جعفر الأزهرى قال سمعت ابن شهاب يحدث عن عروة عن أسامة بن زيد قال أمرني رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن أغرب صبا على أهل أبي وأحرق * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن
عدي بن الحارث أن رجلا سار (٢٤٨) رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يدر ما سار به حتى جهر رسول الله صلى الله

(باب الدعوى بين أحدهما في وقت قبل وقت صاحبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد في يد رجل فأقام الرجل البيعة أنه له منذ سنتين وأقام الذي
هو في يديه البيعة أنه له منذ سنة فهو للذي هو في يديه والوقت الأول والوقت الآخر سواء وكذلك لو كان في
أيديهم صا فاقام جميعا البيعة على الملك انما أنظر إلى الحال التي يتنازعان فيها فإذا شهد له جميعا في تلك الحال
أنهما مالكان لم أنظر إلى قديم الملك وحديثه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي للذي في يديه وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى هي للمدعى ولا أقبل من الذي هي في يديه البيعة وقال الشافعي وإذا كانت أمة في يد
رجل وادعى رجل أنها له منذ سنة وأقام على ذلك بيعة وادعى الذي هي في يده منذ سنتين وأقام
البيعة أنها في يده منذ سنتين ولم يشهدوا أنها له فاني أقضي بها للمدعى وقاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدابة في يد رجل فأقام رجل البيعة أنها له منذ عشرين سنة
الحاكم في سن الدابة فإذا هي ثلاث سنين فإنه لا يقبل بيعة الذي أقام أنها له منذ عشرين سنة وقاله أبو حنيفة
رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا كانت الدابة في يد رجل وادعى رجل
فأقام البيعة أنها له منذ سنة وأقام الآخر البيعة أنه اشتراها من الذي ادعى منذ سنتين وهو يومئذ يملكها فاني
أقضي بها لصاحب الشراء من قبل أني أجعلها مملوكة له فأخرجها من يدي الذي هي في يديه وإذا جعلته مملوكا
أجرت عليه بيع ما يملك وليس في شهادتهم أنها له منذ سنة ما يبطل أنها له منذ سنتين أو أكثر (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ولو شهدوا أنه باعها بثمن مسمى وقبض المشتري الدار ولم يشهدوا أنه يملكها فاني أقضي بها
لصاحب الشراء وإن لم يشهدوا على قبض الدار أجرت شهادتهم وجعلته له الشراء وقال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى أجيز له شهادتهم إذا شهدوا أن المشتري قبض الدار وإن لم يشهدوا على القبض لم أجز شهادتهم
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت أرض في يد رجل يقال له عبد الله فأقام آخر يقول له عبد
الملك البيعة أنه اشتراها من رجل يقال له عبد الرحمن بثمن مسمى ونقده الثمن فإنه لا تقبل بيعة على هذا حتى
يشهدوا أن عبد الرحمن باعها وهو يومئذ يملكها فإن شهدوا أنها أرض هذا المدعى اشتراها من فلان بثمن
مسمى ونقده الثمن كان هذا جائزا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهدوا أنه باعها وهو يومئذ يملكها
أو شهدوا أنها أرض هذا المدعى اشتراها من فلان بكنا وكنا ونقده الثمن كان هذا جائزا (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى فإذا شهدوا أنه اشتري شيئا من رجل ولم يقولوا إن البائع كان يملكه حين باعه لم أجز شهادتهم
ولو لم يشهدوا أنها المشتري وشهدوا أنها البائع باعها من هذا وهو يملكها بثمن مسمى وقبض الثمن ولم يذكر

عليه وسلم فإذا حو
بستأمره في قتل رجل
من المنافقين فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أليس يشهد أن
لا اله الا الله قال بلى
ولاشهاد له قال أليس
يصلى قال بلى ولا صلافة
فقال النبي صلى الله
عليه وسلم أولئك الذين
نهأى الله عن قتلهم
أخبرنا سفيان
عن الزهري عن أسامة
ابن زيد قال شهدت
من نفاق عبد الله بن أبي
ثلاث مجالس * أخبرنا
ابن عينة عن أيوب
ابن أبي عتبة عن
عكرمة قال لما بلغ ابن
عباس أن عليا رضي
الله عنه حرق المرتدين
أو أن نادقه قال لو كنت
أنالهم أحرقتهم ولقتلتهم
لقول رسول الله صلى
الله عليه وسلم من بدل
دينه فاقتلوه ولم أحرقتهم

لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غير دينه فاضربوا عنقه * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري
عن أبيه أنه قال قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجل من قبل أبي موسى فسأله عن الناس فأخبره ثم قال هل كان فيكم من مغربة
خبر فقال نعم رجل كفر بعد إسلامه قال فما فعلتم به قال قدمناه فضربنا عنقه فقال عمر رضي الله عنه فها لا حبستموه ولا نأوا وأطعمتموه
كل يوم رغيفا واستبستموه لعله يتوب ويراجع أمر الله اللهم اني لم أحضر ولم أكره ولم أرض ادب لغني * أخبرنا الشافعي أنه قال لبعض من
سأله قال فقلت له روى الثقي وهو ثقة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين

مع الشاهد ((ومن كتاب قسم النوى)) أخبرنا الشافعي قال سمعت ابن عيينة يحدث عن الزهري أنه سمع مالك بن أوس بن الحدثان يقول سمعت عمر بن الخطاب والعباس وعلى بن أبي طالب يختصمان إليه في أموال النبي صلى الله عليه وسلم فقال عمر رضي الله عنه كانت أموال بني النضير مما آفأ الله على رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب فكنتم لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا دون المسلمين وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق منها على أهله نفقة سنة فما فضل جعله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فوليا أبو بكر الصديق بمثل ما وليها به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وليتها بمثل ما وليها به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ثم سألتما أن أوليكها فوافقا بئس ما علي أن تعملاني بمثل ما وليها به رسول (٢٤٦) الله صلى الله عليه وسلم ثم وليها به أبو بكر ثم وليتها به فختصماني

ثم وليتها به فختصماني تختصمان أتريدان أن أدفع إلى كل واحد منك نصفاً أتريدان مني قضاء غير ما قضيت به بينكما أولاً فلا والذي نأذنه تقوم السموات والأرض لا أقضي بينكما قضاء غير ذلك فإن عجزتما عنها قادفعاها إلى أكيه فكها «قال الشافعي» رضي الله عنه قال لي سفيان لم أسمعه من الزهري

ولكن أخبرني عمرو

ابن دينار عن الزهري

قلت كما قصصت قال

نعم أخبرنا مالك

عن أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة رضي الله

عنه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال

لا يفتسم من ورثتي

ديناراً ما تركت بعد

نفقة أهلي وموئنة عاملي

فهو صدقة أخبرنا

أنه يملكها وقبضها منه أجزت ذلك وإذا لم يشهدوا أن البائع باعها وهو يملكها ولم يشهدوا أنهم المشتري ولم يشهدوا على القبض لم أقبل شهادتهم على شيء من ذلك وما قبلت به شهادتهم وقضيت به للمسلمين فقدم البائع فأنكر جعلته على حجة فيه وأعدت عليه نسخة ما شهد به عليه وأطردته جرحهم كما صنع به في الابتداء (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا كانت الدابة في يدي رجل فأقام البينة أنها له وأقام رجل أجني بيته أنها له فهي للذي هي في يديه وسواء أقام الذي هي في يديه بيته على أنها له ميراث أو شراء أو غير ذلك من الملك أو لم يقيمها أو أقام البينة على وقت أول يقيمها وسواء أقام الأجني البينة على ملك أقدم من ملك هذا وأحدث أومعه أو لم يقيمها انما أنظر إلى الشهود حين يشهدون فأجعلها للذي هو أحق في تلك الحال (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجلين فأقام أحدهما البينة أنها كلها لمنذسته والآخر البينة أن له كلها منذ سنتين فهي بينهما نصفان أقبل بيته كل واحد منهما على ما في يده وأطرحها عما في يده غيره إذا شهد شهوده بخلافها «قال أبو يعقوب» يقضي به الأقدمهما مملكا كلها «قال الربيع» هي بينهما نصفان (قال الشافعي) رجه الله تعالى وهكذا لو أقام أحدهما البينة على أن له نصفها وأولئها وأقام الآخر البينة أن له كلها جعلت ما شهد به شهود الذين شهدوا على أقل من النصف له وما بقي من الدار للآخر وهكذا الأمة وما سواها

باب الدعوى في الشراء والهبة والصدقة

(قال الشافعي) رجه الله تعالى إذا كانت الدار في يدي رجل فادعى رجل أنه اشتراها بائة درهم ونقده الثمن وادعى الآخر أنه اشتراها منه بمائتي درهم ونقده الثمن ولم يوقت واحدة من البينتين وقتاً فإن كل واحد منهما بالخيار إن شاء أخذ نصفها بنصف الثمن الذي سمي شهوده ويرجع على البائع بنصفه فإذا اختار البيع فهو جائز لهما فإن اختار أحدهما البيع واختار الآخر الدار الذي اختار نصفها بنصف الثمن ولا يكون له كلها إذا وقع الخيار من الحاكم «قال الربيع» وفيه قول آخر إن البيع كله مفسوخ بعد الأيمان إذ لم يعرف أيهما أول ويرجع إلى صاحب الأول فن أقدر له المالك بأنه باعه أولاً فهو للذي باعه أولاً وهو قياس قول الشافعي (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجل أو العبد أو الأرض أو الدابة أو الأمة أو الثوب فأقام رجل البينة أنه اشتراها من فلان وهو يملكه بثمن مسمى ونقده الثمن فادعى آخر أنه اشتراها من رجل وهو يملكه بثمن مسمى ونقده الثمن وأقام على ذلك بيته فانه يقضي بالثوب للذي هو في يديه (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا كان الثوب في يدي رجل فأقام رجلاً من عليه البينة كل واحد منهما يقيم

(٣٣ - الام - سادس) سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بمثل معناه أخبرنا ابن عيينة عن محمد

ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو جاءني مال البحرين أعطيتك هكذا وهكذا فتوفي

رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأت به فاء أبابكر فأعطاني حين جاءه «قال الربيع» بقية الحديث حدثني غير الشافعي رضي الله عنه من

قوله قال لو جاني أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية فيها عبد الله بن عمر

قبل نجد فغنموا إبلا كثيرة فكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً أو أحد عشر بعيراً ثم نفلوا بعيراً بعيراً أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن

أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم فادى رجلاً رجلاً أخبرنا الثقة من أصحابنا

عن ابن الأوزاعي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب للقرى
بهمين وللفارس بهم * أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير أن الزبير بن العوام كان يضرب
في المغنم بأربعة أسهم هم له وسهمين للفرس وسهم في ذوى القربى قال الشافعي رضي الله عنه يعني والله أعلم بهم ذوى القربى سهم صنفية
أمد وقد شكسفيان أحفظه عن هشام عن يحيى سمعوا ولم يشكسفيان أنه من حديث هشام عن يحيى هو ولا غيره من حفظه عن
هشام * أخبرنا مطرف بن مازن عن مهران بن راشد عن ابن شهاب قال أخبرني محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال لما قسم رسول الله
صلى الله عليه وسلم سهم ذى القربى (٢٥٠) بين بني هاشم وبني المطلب أتيت أنا وعثمان بن عفان فقلنا يا رسول الله هؤلاء

أخرونا من بني هاشم
لأنك فضلهم لكناك
الذي وضع الله به منهم
أرأيت أخواننا من
بني المطلب أعطيتهم
وتركتنا وأمنعتنا وإنما
قرابتنا قرابتهم واحدة
فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إنما بنو
هاشم وبني المطلب شئ
واحد هكذا وشبك بين
أصابعه * أخبرنا
أحسبه داود بن
عبد الرحمن العطار عن
ابن المبارك عن يونس
عن الزهري عن جبير
ابن مطعم عن النبي
صلى الله عليه وسلم
مثل معناه * أخبرنا
الثقة عن محمد بن إسحق
عن ابن شهاب عن
سعيد بن المسيب عن
جبير بن مطعم عن النبي
صلى الله عليه وسلم مثل
معناه « قال الشافعي »
رضي الله عنه فذكر

البينة أنه ثوبه باعه من الذي هو في يديه بألف درهم أو أنه باعه منه بألف درهم ولم تقل الشهود أنه ثوبه قال
يقضى به بينهم نصفين ويقضى لكل واحد على المشتري منه نصف الثمن لأن كل واحد يستحق نصفه ولو شهد
لكل واحد على إقرارا المشتري أنه اشتري منه قضى عليه بالثمن لكل واحد وقاله أبو حنيفة رضي الله عنه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدابة في يدي رجل فدعى رجل أنه اشتراها من فلان بمائة درهم
وهو عليكها ونقصه الثمن وادعى آخر أن فلانا آخر وهما له وقبضهما منه وهو يومئذ عليكها وكان معهم من
يدعى مائة أسبوعا وأقام على ذلك بينة وادعى آخر صدقة من آخر وهو عليكها وأقام على ذلك
بينة قال فن قضى بالبينة المتضادتين قضى بهما بينهما أربعة أسبوعا ومن قال أقرع بينهما قضى بهما من خرجت
له القرعة ومن قال ألغيا كلها إذا تضادتا ألغيا كلها « قال الربيع » ألغيا كلها إذا تضادتا (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى (١) فإذا كان الكراء باءا فاسد فاعليه كراء مثل الدار فيما سكن بقدر ما سكن (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تنازع الرجلان المال فأنظر أيهما كان أقوى سببا فيما تنازعا عن فيه فأجعله
له فإذا استوى سببهما فليس واحد منهما بأحق به من الآخر وهما فيه سواء فإذا تنازعا المال فهما مستويان
في الدعوى فإن كان ما تنازعا فيه في يد أحدهما فالذي هو في يديه سبب أقوى من سبب الذي ليس هو في يديه
فهو له مع عينة إذا لم تقم لواحد منهما بينة فإن أقام الذي ليس في يديه بينة بدعواه قيل للذي هو في يديه
البينة أعادله التي لا تجزى لنفسها بشهادتها ولا تدفع عنها إذا كانت للدعي أقوى من كينونة الشيء في يده
من قبل أن كينونته في يده قد تكون وأنت غير مالك فهو والذي أقام البينة بفضل قوة سببه على سبب
فإن أقاما معا البينة عليه قيل قد استويتما في الدعوى واستويتما في البينة والذي هو في يديه سبب بكينونته
في يده هو أقوى من سبب فهو له بفضل قوة سببه وهذا معتدل على أصل القياس لو لم يكن فيه سنة وفيه سنة عمل
ما قلنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي يحيى عن إسحق بن أبي فروة عن
عمر بن الحكم عن جابر بن عبد الله أن رجلا من بني عبد شمس فأنشأ دابة فأقام كل واحد منهما البينة أنها دابته فتجها فقضى
بها رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هي في يديه وهذا قول كل من حفظت عنه من لقيت في النتائج
وفيها لا يكون الأمر ونحالفنا بعض المشركين فيما سوى النتائج وفيما يكون مرتين فقال إذا أقاما معا له
بينة كان للدعي ليس هو في يديه وزعم أن التحية له أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البينة على المدعي واليمين
على المدعي عليه وزعم أنه لا يخلو خصمان من أن يكون أحدهما مدعيا في كل حالة والأخر مدعي عليه
في كل حالة وزعم أن المدعي الذي تقبل البينة منه لا يكون الآمن لاشئ في يديه فأما من في يديه ما يدعي
فذلك مدعي عليه لا مدع ولا تقبل البينة من المدعي عليه فقيل له أرأيت ما ذكرنا وذكر من أن رسول الله
(١) قوله وإذا كان الكراء باءا فاسد فاعليه كراء مثل الدار فيما سكن بقدر ما سكن

ذلك لمطرف بن مازن أن يونس وابن إسحق ويا حديث ابن شهاب عن ابن المسيب قال حدثنا عمر كما وصفت
فلعل ابن شهاب رواه عنهم ما معا * أخبرني يحيى بن محمد بن علي بن شافع عن علي بن الحسين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد عن
الله من فرق بين بني هاشم وبني المطلب * أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم قال قسم رسول الله صلى الله عليه
وسلم سهم ذى القربى بين بني هاشم وبني المطلب ولم يعط منه أحد من بني عبد شمس ولا بني نوفل شيئا * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن مطر
الوراق ورجل لم يسمه كلاً من الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لقيت عليا رضي الله عنه عند أحجار الزيت فقلت له
بأبي أنت وأمي ما فعل أبو بكر وعمر في حقكم أهل البيت من الخس فقال علي رضي الله عنه أما أبو بكر فلم يكن في زمانه أن تجاس وما

كان فقد أوفانه وأما عمر فلم يزل يعطينا حتى جاء مال السوس والاهواز أو قال الأهواز أو قال فارس أنا أشك بعني الشافعي رضي الله عنه فقال في حديث مطر وحديث الآخر فقال في المسلمين خلة فإن أحببتهم تركتم حقكم فخلعناه في خلة المسلمين حتى يأتينا مال فأوفيتكم حقكم منه فقال العباس لعلي لا تطدعه في حقنا فقلت له يا أبا الفضل ألسنا أحق من أجاب أمير المؤمنين ودفع خلة المسلمين فتوفي عمر رضي الله عنه قبل أن يأتية مال فيقضينا وقال الحكم في حديث مطر والآخر أن عمر قال لكم حق ولا يبلغ على إذا كثر أن يكون لكم كله فإن شئتم أعطيتكم منه بقدر ما أرى لكم فأبيناعليه إلا كله فأبى أن يعطينا كله أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أنس أن عمر رضي الله عنه قال ما أحد الأوله في هذا المال حق أعطيه (٣٥١) أو منعه إلا ما لم يكت أيمانكم

أخبرنا إبراهيم
ابن محمد عن محمد بن
المشكدر عن مالك بن
أنس عن عمر رضي الله
عنه نحوه وقال لئن
عشت لياثين الراعي
بسرو حير حقه
* أخبرنا ابن عينة
عن عبيد الله بن عمر
عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال
عرضت على النبي صلى
الله عليه وسلم عام أحد
وأنا ابن أربع عشرة
سنة فردني ثم عرضت
عليه عام الخندق وأنا
ابن خمس عشرة سنة
فأجازني قال نافع
حدثت بهذا الحديث
عمر بن عبد العزيز فقال
هذا فرق بين المقاتلة
والذرية وكتب أن
يفرض لابن خمس
عشرة سنة في المقاتلة
ومن لم يبلغها في الذرية
* أخبرنا سفيان

صلى الله عليه وسلم قبل البينة من صاحب الدابة الذي هي في يديه وقضى له بها وأبطل بينة الذي ليس هي في يديه ولم يكن عليه شجة الأهوا أما كنت محجوجا على لسانك أو ما كان يلزمك في أصل قولك أن لا تقبل بينة الذي هي في يديه فإن قال إنه انما قضى بها الذي في يديه لأنه أبطل البنتين معالانتهما تكافأتا قلنا فإن قلت دخل عليك أن تكون البينة حين استوت باطلا قال ولو أقام على دابة رجل في يديه بينة أنها لكل واحد منهما أبطلته ولو أقام بينة على شيء بدأ أحدهما من غير نتائج أبطلتها لانها قد تكافأت ولزمك في ذلك الموضع أن تحلف الذي في يده الدابة لأنه مدعى عليه كمن لم يقيم بينة ولم يقيم عليه قال ولا أقول هذا وذكر أن أحدي البنتين لا تكون أبدا إلا كاذبة من قبل أن الدابة لا تنتج مرتين قلنا فإن زعمت أن أحدهما كاذبة بغير عينها فكيف أبطلت أحدهما وأحققت الأخرى فأنت لا تدري لعل التي أبطلت هي الصادقة والتي أحقت هي الكاذبة فقل ما أحببت قال فإن قلت هذا الزمى ما قلت ولكني أسألك قلب بعد قطع الجواب قال أسألك قلت فسل قال أفيخالف الحديث الذي رو به وفيه نتاج الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه قلنا لا قال فمن المدعى ومن المدعى عليه قلت المدعى كل من زعم أن شيئا له كان بيده أو بيده غيره لأن الدعوى معقولة في كلام العرب أنهم يقول الرجل هذا لي والمدعى عليه كل من زعم أن قبله حق في يديه أو ماله أو قوله لا ما ذهب اليه قال فما يدل على ما قلت قلنا ما لا أحسب أحدا يجبهه من اللسان قال فما قوله البينة على المدعى قلنا السنة في النتائج واجماع الناس أن ما ادعى مما في يديه له حتى تقوم عليه بينة بخلافه يدل أن على أن قوله البينة على المدعى يعني الذي لا سبب له يدل على صدقه الادعاء واليمين على المدعى عليه لا سبب يدل على صدقه الا قوله قال فأين هذا قلنا من قال لرجل لي في يديك مال ما كان أو عليك حق قلته أو فعلته فقال مالك قبلي ولا على حق أليس القول قوله مع عينته قال بلى قلنا فهذا يدل على أن المدعى للبراءة مما ادعى عليه والمال في يديه هو الذي لا يكف بينة وإن كان مدعى أو يكف الذي لا سبب له بدعواه البينة أرايت لو كان هذا حين ادعى البراءة مما ادعى عليه وادعى الشيء الذي في يديه وله سبب يدل على صدقه يكف بينة أما كان الحق لازماله إلا بينة يقيمها قال فإن قلت هو المدعى عليه أليس هو المدعى قلنا إذا كان مدعى عليه لم تقبل منه بينة قال نعم قلنا فإن أقام بينة براءة من حق دفعه أو بطل عنه بغير وجه الدفع أقبلها منه قال نعم وأجعله حينئذ مدعى قلنا فهو إذا قدي يكون في الشيء الواحد مدعى مدعى عليه وليس هو هكذا زعمت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجلان الشيء وهو في بدأ أحدهما دون الآخر فأقاما معا عليه بينة فالبينة بينة الذي هو في يديه إذا كانت البينة مما يقضي بمثلها مثل شاهد وامرأتين أو شاهدين فأقام الآخرة عشرة أو أكثر فسواء

عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي أن عمر رضي الله عنه لما دون الدواوين قال بن تروان أن أبا فقيس له أبدأ بالأقرب فالأقرب بل قال بل أبدأ بالأقرب فالأقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ((ومن كتب صفة نهى النبي صلى الله عليه وسلم وكتاب المديبر)) * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد الحميد عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول أن أبا مذكور رجلا من بني عذرة كان له غلام قبلي فأعتقه عن دبر منه وإن النبي صلى الله عليه وسلم سمع بذلك العبد فباع العبد وقال إذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ بنفسه فإن كان له فضل فليبدأ بنفسه عن يعول ثم إن وجد بعد ذلك فضلا فليصدق على غيرهم وزاد مسلم بن خالد في الحديث شيئا * أخبرنا يحيى ابن حسان عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه أن رجلا أعتق غلاما له عن دبر لم يكن له مال غيره فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم من يشتره منى فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم فأعطاه الثمن أخبرنا يحيى بن حسان عن جابر بن سلمة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ما عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه : أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث وحماد ابن سلمة عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال أعتق رجل من بنى عذرة عبدا عن دبر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألك مال غيره فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتره منى فاشتره نعيم بن عبد الله العدوى بثمانمائة درهم فباعها النبي صلى الله عليه وسلم فدفعها إليه ثم قال ابدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل عن نفسك شئ فلا هلك فإن فضل شئ فلدوى قرابتك فإن فضل عن دوى قرابتك فلهكذا وهكذا يريد (٣٥٣) عن عيينة وشمالك : أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير

لأننا نقطع هؤلاء كما نقطع هؤلاء وسواء كان بعضهم أرحم من بعض لأننا نقطع بالدينين إذا كانوا عدا ولا مثل ما يقطع بالاعلين ألا ترى أننا لنقص صاحب الدين لو أقامهم ما على الأفراد عما يعطى صاحب الاعلين لو أقامهم ما على الأفراد فإذا كان الحكم بينهم واحدا فسيبهم ما من جهة البيتين مستو وقال في الأبل والبقر وجميع الدواب الضواري المفسدة للزرع أنه لا حد ولا نقي على بهيمة وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أفسدت المواشى أنه ضامن على أهلها وقضى على أهل الأموال بحفظها بالنهار وقضاؤه عليهم بالحفظ لأموالهم بالنهار إبطال لما أصابت في النهار وتغريم لما أصابت في الليل وفي هذا دلالة على أنها لا تباع على أهلها ولا تنقي من بلدها ولا تعقر ولا يعدى بها ما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل الرجل بشئ ما كان من ذهب أو فضة أو عرض من العرض فوصل فوصل إقراره بشئ من الكلام من معنى الإقرار بصفته لما أقر به أو أجل فيما أقر به فالقول قوله في أول الكلام وأخره ذلك مثل أن يقول له على ألف درهم سوداء أو طبرية أو يزيدية أو له على عبد من صفته أو طعام من صفته أو ألف درهم تحل في سنة أو سنتين فالقول قوله في هذا كله لأنني إذا لم أثبت عليه من هذا شئ إلا بقوله لم يجز أن أجعل قولا واحدا أبدا (١) الأحكام واحدا لا حكمين ومن قال أقبّل قوله في الدراهم وأجعل ذكره الأجل دعوى منه لا أقبلها إلا ببينة لزمه أن يقول إذا أقرت بألف درهم كانت نقد البلد الذي أقر به فإن وصل إقراره بأن يقول طبرية جعلته مدغيا لأنه قد نقص من وزن ألف درهم ومن أعيانها وإن أقر بطعام فزعم أنه طعام حولي جعلته عليه طعاما جديدا ولزمه أن يقول لو قال له على ألف درهم الأعشرة يلزمه ألف ويبطل الثنيا ولزمه لو قال امرأته طالق ثلاثا لا واحدة أن يقع الثلاث ويبطل الثنيا في الواحدة ولزمه لو قال رقيق أحرارا لا واحدا أن يكونوا أحرارا ويبطل الثنيا ولكنه لو قال على ألف درهم ثم سكك وقطع الكلام ثم قال انما عنت ألف درهم الأعشرة ألزمناه إقراره الأول ولم نجعل له الثنيا إذا خرج من الكلام ولو جعلناه له بعد نحو وجه من الكلام وقطعه ما جعلناه له بعد أيام وبعد زمان وإن قال لك على ألف درهم من ثمن متاع بعثته أو ودعته أو سلف وقال إلى أجل فسواء وهى إلى الأجل ٢ إلا في السلف فإن السلف حال والوديعة حالة فلو أن رجلا أسلف رجلا ألف درهم إلى سنة كانت حالته متى شاء أن يأخذ السلف لأن السلف ٣ عارية لم يأخذها السلف عوضا فلا يكون له أخذها قبل ما شرط السلف فيها وهكذا الوديعة وجميع العارية من المتاع وغيره فلصاحبها أخذها متى شاء وسواء غر المعار أو السلف من شئ أو لم يغره إلا أن الذي يحسن في هذا مكارم الأخلاق

(١) قوله الأحكام أى إذا حكم وقوله إلا في السلف فإن السلف حال والوديعة حالة فلو أن رجلا أسلف رجلا ألف درهم إلى سنة كانت حالته متى شاء أن يأخذ السلف لأن السلف ٣ عارية لم يأخذها السلف عوضا فلا يكون له أخذها قبل ما شرط السلف فيها وهكذا الوديعة وجميع العارية من المتاع وغيره فلصاحبها أخذها متى شاء وسواء غر المعار أو السلف من شئ أو لم يغره إلا أن الذي يحسن في هذا مكارم الأخلاق

٣ وقوله عارية أى كعارية وقوله فلا يكون مفرع على المنفى فتنه

سمعا جابر بن عبد الله رضى الله عنه ما يقول دبر رجل منا غسلا ما له ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يشتره منى فاشتره نعيم بن عبد الله بن عمرو فسمعت جابرا يقول عبدا قطبا مات عام أول في أمانة ابن الزبير وزاد أبو الزبير يقال له يعقوب قال الشافعي رضى الله عنه هكذا سمعته منه عامة ذهري ثم وجدت في كتابي دبر رجل منا غلاما له مات فامان يكون خطأ من كتابي أو خطأ من سفيان فإن كان من سفيان فابن جريج أحفظ لحديث أبي الزبير من سفيان ومع ابن جريج حديث الليث وغيره وأبو الزبير يحد الحديث لتحديد الخبر

فيه حياة الذي دبره وحماد بن زيد مع حماد بن سلمة وغيره أحفظ لحديث عمرو بن سفيان وحده وقد يستدل على حفظ الحديث من خطئه بأقل مما وجدت في حديث ابن جريج والليث عن أبي الزبير وفي حديث حماد عن عمرو وغيره حماد بن زيد عمرو كما رواه حماد بن زيد وقد أخبرني غير واحد من لقي سفيان بن عيينة قديما أنه لم يكن يدخل في حديثه مات وعجب بعضهم حين أخبرته أني وجدت في كتابي مات قال ولعل هذا خطأ عنه أو زلة منه حفظها عنه (ومن كتاب التفليس) : أخبرنا مالك ابن أنس عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن خرم عن عمرو بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما رجل أفلس فأدرك الرجل ماله بعينه فهو أحق به * أخبرنا

عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي أنه سمع يحيى بن سعيد يقول أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن خرم أن عمر بن عبد العزيز حدثه أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو المعتمر بن عمرو بن رافع عن ابن خلد الزرقى وكان قاضي المدينة أنه قال جئنا أبا هريرة رضي الله عنه فقال هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أعمار رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق به ما وجدته بعينه (ومن كتاب الدعوى واليقات) * أخبرنا ابن أبي يحيى عن اسحق بن أبي فروة عن عمر بن الحكم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه (٢٥٣) أن رجلين تدعى أبا دابة فأقام

كل واحد منهما البيعة
أنه أدا بته نتجها فقضى
بها رسول الله صلى الله
عليه وسلم الذي هي في
يديه * أخبرنا ابن أبي
يحيى عن عبد الله بن
دينار عن ابن عمر رضي
عنهما أنه كان يشترط
على الذي يكره أرضه
أن لا يعزها وذلك قبل
أن يدع عبد الله الكراء
* أخبرنا ابن علي بن
جديد عن أنس أنه شك
في ابن له فدعاه القافة
* أخبرنا أنس بن عياض
عن هشام عن أبيه عن
يحيى بن عبد الرحمن بن
حاطب أن رجلين تدعى
ولدا فدعاه عمر رضي
الله عنه القافة فقالوا قيد
اشتركا فيه فقال عمر
رضي الله عنه وال
أهم ما شئت * أخبرنا
مالك عن يحيى بن سعيد
عن سليمان بن يسار عن
عمر رضي الله عنه مثل

وأن يفي له فاما الحكم فبأخذها متى شاء وإذا كان للرجل على الرجل الدين إلى أجل من الآجال قريب أو بعيد فأراد الذي عليه الدين السفر وسأل الذي له الدين أن يحبس عن سفره وقال سفره بعيد والجل قريب أو يؤخذ له كفيل أو رهن لم يكن ذلك له وقيل إذا حل الأجل طلبته حيث كان أو ماله فقضى لك فيه من يرى القضاء على الغائب ومالك حيث وضعته وكما وضعته لا يحمله عما تراصت ما به خوف ما لا يدري يكون أو لا أنت ترضى أن تكون أعطيته أياه لا سبيل لك عليه فيه إلى الأجل ثم يجعل لك عليه السبيل قبل الأجل ولنا نعطى بالخوف ما لم يكن لم أعطيته ولا ترضى ذمته وتأخذك مع ذمته ردها رجلا به وكذلك لو بعته متاعا إلى أجل فلم تدفعه إليه حتى تعلم أنه غير ملي عجزنا لك على دفعه إليه ولم نفسخ بشكك البيع حتى يحل الأجل فيكون مغلسا لأنه قد يمكن أن يوسر قبل الأجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل على المرأه أنه تزوجها بولي وشهود وورضاها أحلفت فإن حلفت لم أثبت عليها النكاح وإن نكحت ردت ناعليه البين وإن حلفت ثبت النكاح وإن لم يحلف لم يثبت وكذلك لو كانت هي المدعية للنكاح عليه لم أحلفها حتى تزعم أن العقد كان صحيحا برضاها وشاهدي عدل وولي فإن زعم أن العقد نقص من ذالم أحلفها وذلك إنهما لو عقدا هذا ناقصا فسخت النكاح فلا أحلفها على أمر لو كان فسخته وكذلك هو في جميع هذا (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا أقر الرجل أنه أعنت عبده على ألف أو أقل أو أكثر شئ فإن جعلته حرا إن أدى إلى ألفا قبل العبدان شئت فأذنيه ألفا وأنت حر وإن شئت لا تؤدي لم يكن لك حرية فإن ادعى العبد أنه أعنته عتقا تاعلي غير شئ أحلفنا السيد فإن حلف برئ وإن نكل ردت البين على العبد وإن حلف عتق وان قال السيد أعنته عتق ثبات وضمن لي بالعتق مائة دينار أثبتنا عليه العتق وجعلناه مدعى المائة عما نجعل القول قوله إذا زعم أنه لم يوقع العتق وأنه جعله لشيء أراد أنه لم يقر فيه بحرية متقدمة وإنما أقرب بحرية تقع فإن قبلها العبد وقعت وإن لم يصدق لم تقع كزعمنا في المسئلة الأولى ولو قال بعته نفسه بألف درهم فإن صدقه العبد فهو حر وعليه ألف درهم وإن ادعى العتق وأنكر الألف فهو حر والسيد مدع وعلى العبد البين « قال الربيع » وفيه قول آخر إن بيع العبد من نفسه باطل فإن أعطاه المائة عتق بالصفة إذا كان قال له إن أعطيتني مائة فأنت حر ولم يعتق بسبب البيع (١) لأنه غير مبيع (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك لو قال كاتبه على ألف وادعى العبد أنه أعنته فإن قال قائل كيف تصبره رقيقا وهو يقدري على أن يعتق بشئ يفعله وهو لو أعنته سيده فقال لا قبل العتق كان حرا ولم نجعل له الخيار في أن يكون رقيقا قيل له إن شاء الله تعالى كل ما أقر به السيد أنه قد وقع به عتق ماض لم يرد العتق الماضي كقوله بعته من رجل وأعتقت فيكون حرا ولا يكون على الرجل عنه إلا أن يقر به وما زعم أن العتق يقع فيه مستأنفا بشئ يؤديه

(١) قوله لأنه غير مبيع أي على هذا القول تأمل

معناه * أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن الزهري عن عمرو بن الزبير عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مثل معناه * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في شهادة النساء على الشئ من أمر النساء لا يجوز فيه أقل من أربع (ومن كتاب صفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم والولاء الصغير وخطا الطبيب وغيره) * أخبرنا ابن عيينة بإسناده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يسكن الناس على شيء أفاني لأحل لهم إلا ما أحل الله لهم ولا أحرم عليهم إلا ما حرم الله عليهم * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أن طارق بن الرقع أعنت أهل أبيات من اليمن سوا ثب فأنقلعوا عن بضعة عشر ألفا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمرني أن أدفع إلى طارق أو ورثة طارق أنا شككت في الحديث هكذا

(ومن كتاب المزارعة وكراء الأرضين) أخبرنا سفيان بن عيينة عن حميد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين . أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع جابر بن عبد الله يقول نهى ابن الزبير عن بيع النخل معاومة (ومن كتاب القطع في السرقة وأتواب كثيرة) أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعدا . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا (٣٥٤) في مجن قيمته ثلاثة دراهم . أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن خرم عن أبيه

عن عمرة بنت عبد الرحمن أن سارقا سرق أترجة في عهد عثمان رضي الله عنه فأمر بها عثمان فقومت ثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما بدينار فقطع يده قال مالك رضي الله عنه وهي الأترجة التي يأكلها الناس . أخبرنا ابن عيينة عن حميد الطويل أنه سمع قتادة يسأل أنس بن مالك عن القطع فقال أنس حضرت أبا بكر الصديق رضي الله عنه قطع سارقا في شيء ما يسرى أدلى بثلاثة دراهم . أخبرنا غير واحد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار فصاعدا * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد

العبد أو يفعله لم يقع العتق إلا بأن يوقه العبد أو يفعله كقوله للعبد أنت حر إن أعطيتني درهما وإن دخلت الدار أو أن مست الأرض أو أن أكلت هذا الطعام فإن فعل من هذا شأ كان حرا وإن لم يفعله كان رقبا وكانت المشيئة فيه إلى العبد ولا سيد أن يرجع فيبيعه ويبطل ما جعله له لأن العتق إنما يشترط له إرفعه شأ فكلام يفعله فهو خارج من العتق وعلى أصل المالك وكل هذا مخالف للكتابة لأنه في الكتابة يملك ماله الذي يكون به حرا إلى وقت فالكاتب إذا نزل في هذا الموضع عن حكم العبد وإن كان قال له شيأ من هذا فوق وقتا فقال إن فعلته قبل الليل أو قبل أن تغترق من المجلس ففعله العبد قبل أن يحدث السيد فيه بيعا أو شيأ يقطع اليقين فهو حر وإن فعله بعد الوقت لم يكن حرا وإن لم يوقت ففي فعله العبد كان حرا وإن قال لا أفعل ثم فعله كان حرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات لرجل شاة أو بعير أو دابة فاستأجر من يطرحها بجلدها فالأخيرة فاسدة فإن تراجع قبل طرحها فسخناها وإن طرحها جعلناه لأجر مثله ورددتنا للجلدان كان أخذه على مالك الدابة الميتة فإن قال قائل ومن أين تفسد قبل من وجهين أحدهما أن جلد الميتة لا يحل بيعه ما لم يذبح فالأخيرة لا تحل إلا بما يحل بيعه ومن قبل أنه لو كان جلد ذكئ لم يحل بيعه وهو غير مملوك من قبل أنه قد يتلف ويعاب في السليخ ويخرج على غير ما يعرف صاحبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعت الأم على سيدتها أنها أم ولده أحلف السيد لها فإن حلفت كانت رقبا وإن نكل أحلفت فإن حلفت كانت أم ولد وإن لم تخف كانت رقبا قاله وكذلك الرجل يدعي على الرجل الحر أنه عبده أحلفه له أيضا مثل أم الولد سواء وكذلك كل ما ورد عليه من هذه الأشياء فهو هذا . قلت أرأيت بيع العذرة التي يربل بها الزرع قال لا يجوز بيع العذرة ولا الروث ولا البول كان ذلك من الناس أو من البهائم ولا شيأ من الانجاس وليس شيء من الحيوان نجس ما كان حيا لا الكلب والخنزير فهذان لما زنتهما النجاسة في الحياة لم تحل أثمانهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن أبي يحيى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه كان يشترط على الذي يكرهه أرضه أن لا يعرفها وذلك قبل أن يدع عبد الله السكراء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا باع عظام الميتة ولأوقدتها تحت قدر أو غيرها لا أعلم تحريمها لأن يؤكل ما في القدر ولا يستمتع من الميتة بشيء إلا بالجلد إذا ذبح ولولا أن خبر في الجلد ما جاز أن يستمتع به وإن كان معقولا في الجلد أن الدباغ يلقبه عن حاله التي كان بها إلى حال غير هافيصير يصب فيه الماء فلا يفسد الماء وتذهب عنه الرائحة وينشف الدباغ فضوله والعظم والشعر بحالهما لا دباغ لهما يغيرهما ويقلهما كما يقلب الجلد والصوف مثل الشعر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو وجب لرجل على رجل قصاص في قطع يد أو جرح غيره أو نفس هو وليها فقال الذي له القصاص قد صالحتك مما لي عليك من القصاص على أرضه إلا وقال الذي عليه القصاص ما صالحتك والقصاص لك

(٣) قوله قلت أرأيت الخ لا يناسب ما قبله فقلعه فيه سقطا من النسخ تأمل

عن محمد بن يحيى بن حبان أن رافع بن خديج رضي الله عنه أخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في عمرو ولا كثر . أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله أن صفوان بن أمية قيل له من لم يهاجر هلك فقدم صفوان المدينة فقام في المسجد متوسدا رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه من تحت رأسه فأخذ صفوان السارق فجاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقطع يده فقال صفوان إني لم أرد هذا هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل قبل أن تأتيني به . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث مالك رضي الله عنه * أخبرنا

مالك عن ابن أبي حسين عن عمرو بن شعيب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا قطع في غرمي فإذا أواه الجرب فيه القطع
 * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت خرجت عائشة رضي الله عنها إلى مكة ومعها مولانا وغلام
 لابن عبد الله بن أبي بكر الصديق فبعثت مع المولاتين يبرد مراجل قد خيط عليه خرقة خضراء قالت فأخذ الغلام البرد ففقق عنه
 فاستخرجه وجعل مكانه لبدا وفروة وخاط عليه فلما قدمت المولاتان المدينة دفعتا ذلك إلى أهله فلما افتقوا عنه وجدوا فيه البدر ولم يجدوا
 فيه البرد فكلوا المولاتين فكماتا عائشة وزوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة رضي الله عنها القطع في ربع دينار
 فصاعدا * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلا من (٣٥٥) أهل اليمن أقطع اليد والرجل قدم على

أبي بكر الصديق فشكا
 إليه أن عامل اليمن
 ظلمه وكان يصلي من
 الليل فيقول أبو بكر
 رضي الله عنه وأبيك
 مالك بليل سارق
 ثم اتهم أقتدوا حلما
 لاسماء بنق عيس
 امرأة أبي بكر بفعل
 الرجل يطوف معهم
 ويقول اللهم عليك بمن
 بيت أهل هذا البيت
 الصالح فوجدوا الخلى
 عند صائغ وأن الأقطع
 جاء به فأعترف الأقطع
 أو شهد عليه فأمر به
 أبو بكر رضي الله عنه
 فقطعت يده اليسرى
 وقال أبو بكر رضي الله
 عنه والله لعاءوه على
 نفسه أشد عندي من
 سرقة * أخبرنا
 إبراهيم عن صالح مولى
 التوءمة عن ابن عباس
 في قطاع الطريق إذا
 قتلوا وأخذوا المال

فإن شئت فخذ وإن شئت فدعه قلنا للمدعي الصلح أنت في أصل ما كان لك كنت غنيا عن الصلح لأن أصل
 ما وجب الخيارات بين أن تقتص وبين أن تأخذ الأرض مكانك خالفا في مال الجاني وتدع القصاص فلا يبطل
 ذلك لك بقولك صالحت ولكن من زعم أنه كان له القصاص ولم يكن له إلا القصاص ولم يكن له أن يأخذ مالا
 أبطل القصاص عن الذي وجب عليه القصاص بأن المدعي زعم أنه قد أبطل حقه فيه إذ قال قد عفوت عني مال
 وأنكر الذي عليه القصاص المال فعليه اليمين وإذا أقام البيعة على الشيء في يدي الرجل فسال المقام عليه
 البيعة الخا كم أن يحلفه له مع بيئته لم يكن له اختلاف مع البيعة إذا كان اثنا فصاعدا فإن قال قد علم غير
 ما شهدت به بيئته من أنه قد أخرجني إلى من ملكه بوجه من الوجوه أو قد أخرجني إلى من أخرجني إلى فعله
 اليمين لأن هذه دعوى غير ما قامت به البيعة لأن البيعة قد تكون صادقة بأنه له بوجه من الوجوه ويخرجه
 هو بلا علم البيعة فتكون هذه عينا من غير جهة ما قامت عليه البيعة فإذا شهد شاهدان لرجل أن هذه الدار
 داره مات وتر كهاميراء ورثة فلان وفلان لا وارث له غيرهما فالشهادة جائزة وقد كان ينبغي أن يتوقفا
 فيقولان لا نعلم ما خرجت من يده ولا نعلم له وارثا لأنه قد يمكن أن تكون خرجت من يده بغير علم ما يدع
 وارثا بغير علم ما غير من سبها فأما أجزنا الشهادة على البت وقد يمكن خلافه بمعنى أن البت فيها هو العلم وذلك أنه
 لا يعلم هذا شاهد أبدا ولا ينبغي في هذا غير هذا والاعتطت الشهادات ألا ترى أني قلت قول الشاهد إن
 هذه الدار داره لم يزد على هذا فقد يمكن أن تكون غير داره بكل وجه بأن يخرجها هو من ملكه أو يكون ملكها
 عن غير مالك أو غضبها ألا ترى أني أجزا الأيمان على الأمر قد يمكن غير في القسامة التي لم يحضرها المقسم
 وفي الحق يكون لعبد الرجل وابنه ويخبرها من خالفنا على البت فيحلف الرجل لقد باع هذا العبد بربنا
 من الأباق وبربنا من العيوب وقد يمكن أن يكون أبني بغير علمه ويكون عنده هذا العيب بغير علمه وأقبل
 الشهادة على البت والعلم معا ومعنى البت معنى العلم إذا كان لا يمكن في البت إلا العلم (قال الشافعي) رجه الله
 تعالى والرجل أن يكرى داره وإيا جرحه يوم أو ثلاثين سنة لا فرق بين ذلك وذلك أنه إذا كان مسلطا على
 أن يخرج رقبته داره ورقبته عبده إلى غيره بعوض وغير عوض لم يكن ممنوعا أن يخرج إليه منفعة ما ومنفعة ما
 أقل من رقبته ما (قال الشافعي) رجه الله تعالى فإذا أقر الرجل لقوم أن أباهم كان أسلفه مالا وأنه قد قضاه
 والدهم أو الرجل يقر بالدين الرجل عليه عند القوم على وجه الشكر للذي أسلفه يحمد بذلك أنه قد أقرضه
 وقضاه « قال الربيع » لم يجز بالجواب (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا تكاثر الرجل من الرجل
 الدار بعشرين دينارا على أن الدار ان احتاجت إلى مائة مائة المكثري من العشرين الدينار قال أكره هذا
 السكراء من قبل شيئين أحدهما أن يكون المكثري أمين نفسه إن أراد المكثري أن يرميها ويبيع المكثري

قتلوا وصلبوا وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم وإذا أخافوا
 السبيل ولم يأخذوا مالا لنفوس الأرض * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه يقول الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا أحصن إذا قامت عليه البيعة أو كان الحبل أو
 الاعتراف * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتاه رجل وهو
 بالاشام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلا فبعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبوا وقد الليثي إلى امرأته يسألها عن ذلك فأتاها وعند هانسة
 حولها فذكر لها الذي قال زوجها عمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقمها أشباه ذلك لتزعم فأبت أن تنزع وثبتت على

الاعتراف فأمر بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرجت * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد بن سيرين أن أباه دعا أنضر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني إلى الوليمة فأتاه فيهم أبي بن كعب وأحسبه قال فبارك وانصرف * أخبرنا ابن عينة أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول دعا أبي عبد الله بن عمر فأتاه فجلس ووضع الطعام فدعاه الله بن عمر بيده وقال خذوا باسم الله وقض عبيد الله بيده وقال اني صائم * أخبرنا مالك بن أنس عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى أبا طلحة وجعاعة معه فأكلوا عنده وكان ذلك في غير وليمة (ومن كتاب البصرة والسائية) * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما (٢٥٦) عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري جارية تعيقها فقال أهلها

تبيعكها على أن ولأها لنا فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك إنما الولاء لمن أعتق * أخبرنا مالك حدثني يحيى بن سعيد عن عمه بنت عبد الرحمن أن بركة جاءت تستعين عائشة رضي الله عنها فقالت عائشة إن أحب أهلك أن أصب لهم ثمنك صبة واحدة وأعتقك ففعلت فذكر ذلك بركة لأهلها فقالوا لا إلا أن يكون ولاؤك لنا قال مالك قال يحيى فزعت عمرة أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك فاستترها فأعتقها فأنما الولاء لمن أعتق * أخبرنا مالك وابن عينة عن عبد الله بن

أن يرمها كان لم يفله بشرطه وإن جبرت المكري على أن يرمها المكثري كان قد يرمها بالقليل والكثير ولم يفقد له وكالة على شيء يعرفه بغدما كان والوجه الآخر أنها قد تحتاج إلى مرممة لا يضرب بالسكن تركها وإنما يازم رب الدار مرممة ما يضرب بالسكن تركه فإن وقع الكراء على هذا فحسبناه قبل السكن وبعد وقبل النفقة وبعد ما فإن أنفق فيها أقل من عشرين دينارا كان القول قوله مع عينة فإن بلغ العشرين أو زاد عليها فهو متعد فإن كان أدخل فيها مال ليس منها قبل له انقضه وأخرجها إن شئت وإن شئت فدعه وعليه كراء مثل الدار إذا سكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل دارا في يدي رجل فأقام البينة أنها دار أبيه كان أوضح البينة أن تشهد أنه مات وتركها ميراثا فإن لم يشهدوا بها وشهدوا أنهم دار أبيه كان ملكها لا يزدون على ذلك قضينا لا يبدل ولا يدفع إليه ميراثه وإن كان أبوهم جبارا كذا الدار في يدي الذي هي في يدي حتى يوكل أو يحضر فينظر ما يقول فإن مات أبوهم أو كان يوم شهدت البينة ميتا كافتنا به البينة على عدد ورثته ثم قضينا به لهم على قدر موارثهم فإن جاء بالبينة أن أباه مات ولم يأت بالبينة على عدد ورثته وقفناها وعرفنا غلها حتى تعرف ورثته فإن ادعوها فدفعناها لهم وغناها فإن ادعاهما بعضهم وكذب بعضهم الشهود ردناها حصصهم أ كذب الشهود من الدار والغلة وأنفذنا حصصهم من ادعى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال رجل من دخل المسجد فهو ابن الفاعلة فقبس ما قال ولا حد عليه ولو كان المسجد جامعيا صلي فيه انبى أن يعزروا وإنما منعنا من حده أنه لم يقصد قصد أحد بعينه بقرية وأنه قد يمكن أن لا يدخل المسجد من له حذقرية وهكذا لو قال من رماني بحجر أو شتمني أو أعطاني درهما أو أعاني فهو ابن كذا وكذا لم يكن في هذا حد وإنما قلت هذا من قبل أنه قال من فعل بي من قبل أن يفعل به وهذا قياس على العتق قبل الملك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أصيب رجل برمية فشججه موضحة فقال من رماني فهو ابن كذا لقرية فقال رجل أنا برميتك صدق على نفسه وكان عليه أورش الشجة أو القصاص فيها إن كان عمدا أو الأرش إن كان خطأ ولا يصدق على الذي افترى عليه إن قال المقتري المشجوج ما قصدت قصد هذا بقرية ولا علمه زمانى وإذا أقربى بأنه شججني فأنا آخذ منه أورش شججتي وإن قال قد علمت حين رماني أنه رماني فاقتربت عليه بعد العلم لم آخذ منه حقه في الشجة ولا حد له فإن قال قائل لم لا تحذمه وقد كان الكلام مودما كان الفعل قبل أن الكلام كان غير مودبه القذف وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فكان بيننا أن المأمور بجلده ثمانين هو من قصد قصد محصنة بقذف لا من وقع قذفه على محصنة بحال ألا ترى أنه لو كان يحد من كان لم يقصد قصد القذف إذا وقع القذف بمثل ما تنفع به الأيمان فقال قائل إن كان خرج رجل من الكوفة ثم قدم علينا الساعة فهو ابن كذا فقدم

دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته * أخبرنا محمد بن الحسن * أخبرنا يعقوب بن إبراهيم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لجمعة كالخمة النسب لا يباع ولا يوهب * أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه * أخبرنا ابن عينة وعبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب بن أبي عمية السخاني عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم وكان الثقفي سابق الحديث ثم ذكره * أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بأبي إسرائيل وهو قائم في الشمس فقال ماله

* أخبرنا الثقفى عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي رضي الله عنه (٣٥٧) أنه قال لا تأكلوا ذبايح نصارى بني

تلك الساعة رجل حرم مسلم كان عليه الحد من قبل أن القذف كان بعد خروجه من الكوفة وكان القودم بعده والقودم لا يكون الا والخروج متقدما له قبل الكلام بالقذف وهذا الحد عليه من قبل أنه يمكن أن لا يقدم في تلك الساعة وأنه لم يقصد قصده بقذف ولو كان الحد يقع بما تقع به الايمان كان الرجل لو قال غلامي حزين ضربني أو أن أطاعني أو أن عصاني ففعل من هذا شيئا كان حرا ولو قال من ضربني فهو ابن كذا فضر به رجل (١) لم يكن عليه حد ولا يجوز فيه والله تعالى أعلم اما قلت من أنه انما يكون الحد على من قصد قصدا حد بالفرية أو يكون الحد على من وقعت فريته بحال كما تقع الايمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز شهادة النساء مع الرجال ولا منفردات الا في موضعين أن يشهدن على مال لا غيره مع رجل ويشهدن على ما يغيب من أمر النساء منفردات فان شهدت أمرأتان مع رجل أنهما سمعتا فلان يقر بان هذا ابنه لم تجز شهادتهن لان هذا لا يثبت به مال الا وقد تقدمه ثبوت نسب وليس تجوز شهادتهن على لانساب ولا في موضع الاحتذاء كرت واذا لم يثبت له النسب لم نعطه المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أقام الرجل البينة أن هذه الدار التي في يدي هذا الرجل دار أبيه مات حرا مسلما وتركها ميراثا غير أنا نعرف كم عدد ورثته ونشهد أن هذا أحدهم قضينا به الميث على الذي هي في يديه لا نأقضي لبيت بخضر نسئلها ولا نقضي له هذا الخاضر منها بشئ لأننا لا ندري أحصته منها الكل أو النصف أو جزء من مائة جزء وأقل ولا يجوز أن يكون نعطيه شيئا ونحن لا ندري لعله ليس له وان قامت بيعة أعطينا به ما شهدت به البينة لماله حصته من الغلة والدار فان لم تقم بيعة كان ذلك موقوفا وسواء طال الزمان في ذلك أو قصر فان قال قائل أفرأيت الرجل يموت وعليه الدين فتحضر غراماؤه فيشبتون على دينهم ويحلفون وتص في دينه نصف تقضى لهؤلاء وأنت لا تدري لعل له غراما لهم أكثر مما لهؤلاء فلا يصيب هؤلاء مثل ما تقضى لهم فان أغفروهم من غرامه أدخلتهم عليهم قيل لا فراق الدين والميراث فان قال قائل فأن افترقا هما قبل الدين في من عليه الدين حيا كان أو ميتا يجب في الحياة مثل الذي يجب في الوفاة ولا يخرج ذوالدين حيا كان أو ميتا ما بينه وبين الله عز وجل ولا في الحكم الا أن يؤدي دينه ولو كان حيا فادفع الى أحد غرامه دون غيره غرامه كان ذلك جائزا للدفع اليه لان أصل الدين في ذمته وأهل الدين أحق بمال ذي الدين حيا كان ميتا منه ومن ورثته بعده والدين مطلق كله لا بعضه في ذمته والورثة ليسوا يستحقون وذو المال شيئا مما نقل الله عز وجل اليهم ما كان الميت ماله من الفضل عن الدين وأدخل عليهم أهل الرضا باؤا وجدوا ملامسا كما ما وجدوا بما فرض الله عز وجل لهم لا بشئ كان في ذمة الميت وان لم يجدوا لم يكن في ذمة الميت

(٣٣ - الام - سادس)
 انه فكلوا الا ما كان من سن أو ظفر فان السن عظم من الانسان والظفر ممدى الحبش

* أخبرنا مسلم وعبد المجيد وعبد الله بن الحرث عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن أبي عمار قال سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أصيد هي فقال نعم قلت أتوكل قال نعم قلت أسمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم * سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول لولا مالك وسفيان لذهب علم الجواز * سمعت الربيع يقول مات الشافعي رضي الله عنه سنة أربع ومائتين في آخر يوم من رجب وسئل عن سنة فقال نيف ونحو سنة * أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعمر شيئا أفوه له * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن جابر المدري عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعمر شيئا أفوه له * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن جابر المدري عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعمر شيئا أفوه له * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن جابر المدري عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعمر شيئا أفوه له *

الله عليه وسلم قال العري للوارث . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن أبي نجيح عن جيب بن أبي ثابت قال كنا عند عبد الله بن عمر
 جاءه أعرابي فقال له اني أعطيت بعض بني ناقة حياته قال عمرو في الحديث وانها تاتحت وقال ابن أبي نجيح في حديثه واسها أضنت
 واضطربت فقال هي له حياته وموته قال فاني تصدقت بها عليه قال فذلك أبعدها منها . أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن
 المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه . أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في
 ثمنه كخراج الحر في دينه وقال ابن شهاب وكان رجال سواد يقولون يقوم ساعة . أخبرنا يحيى بن محمد بن علي عن هشام بن عروة عن أبيه
 أنه قال اني لأسمع الحديث فأستحسنه (٢٥٨) فإني أعني من ذكره الا كراهية ان يسمعه مني سامع فيقتدي به أسمع

من الرجل لا أتق به قد
 حدثه عن أتق به
 وأسمعه من الرجل أتق
 به قد حدثه عن لا أتق
 به وقال سعد بن ابراهيم
 لا يحدث عن النبي صلى
 الله عليه وسلم الا للثقات
 . أخبرنا سفيان عن
 يحيى بن سعيد قال
 سألت ابا عبد الله بن
 عمر عن مسألة فلم يقل
 فيها شيئا فقبل له انا
 لنعظم أن يكون مثلك
 ابن امامي هدى تسئل
 عن أمر ليس عندك
 فيه علم فقال أعظم والله
 من ذلك عند الله وعند
 من عرف الله وعند من
 عقل عن الله أن أقول
 ما ليس لي به علم أو أخبر
 عن غير ثقة
 (ومن كتب الديات
 والقصاص)
 . أخبرنا محمد بن
 الحسن . أخبرنا مالك
 حدثنا داود بن الحصين

لهم شيء ولم يكن آثما بان لم نجدوا شيئا ولا متبوعا كما يكون متبوعا بالدين فلما لم يكن لهم في دمه الميت شيء
 يتبع به بكل حال وكان انما فرض لهم شيء لا يزدون عليه ولا ينقصون منه انما هو خرم ما وجدوا قلا أو كثر
 فلم يكن ثم أصل حق يعطون به الا على ما وصفت لم يجز لهم أن يكون المالك منقولاً الى واحد منهم الا وملكه
 معروف وان ورد هذا على الحاكم كشفه وكتب الى البلد الذي انتوى به الميت وطلب له وارثا فان لم يجده
 فانما له الموقوف فندعو الطالب ليراه بثقة (١) كمن يرضى هو أن يقف الاموال على يديه فانما ضمي عنه ما دفع
 اليه دفعه اليه ولم يكن هذا ظمالم العائبات ان جاء ولا حبساعن حاضر واذا كان المال مضمونا على ثقة كان خيرا
 للغائب من أن يكون أمانة عند ثقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقام الرجل البيعة ان أباه مات وترك
 هذه الدار وأباه لا وارث لأبيه غير قضى له بالدار ولم يؤخذ منه بذلك كقبيل والله تعالى الموفق

(باب الدعوى في البيع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا باع الرجل من الرجل عبدا أو شيئا ما كان بيعا حراما وقبض المبتاع
 ما اشترى فهل في يديه كان عليه رد قيمته وذلك أن البائع لم يدفعه اليه الا على عوض يأخذه منه فلما كان
 العوض غير جائز كان على المبتاع رد ما أخذ له لم يسلم البائع العوض ولم يكن أصله أمانة ولو باعه عبدا
 على أن المبتاع بالخيار فقبض المبتاع فمات في يديه قبل أن يختار البيع أو يمضي أجل الخيار كان عليه أن
 يرد القيمة وان قال فائل هل تم البيع بينهما فمات قبل كان أصل البيع حلالا لو اعتقه المشتري جاز
 اعتقه أو كانت أمانة حل له وطؤها ولو أراد بيعها كان له وكان مالها كصحيح المالك الا أن له انشا رد المالك بالشرط
 ولم يكن أخذه أمانة ولا أخذ الا على أن يوفي البائع ثمنه أو يرده اليه عبده ولم يكن أخذه على محرم من البيوع
 فلما لم يأخذ العبد على المحرم أن يرد القيمة لأنه لم يعط العبد أمانة ولا هبة ولم يعطه الا بعوض فلما لم يستحق
 العوض كان على المبتاع رده ان كان حيا وقيمتان كان ميتا كمن المشتري على الخيار في هذا المعنى في انه
 لم يدفع أمانة ولا هبة الا بعوض يسلم للسائق فلما لم يسلم له رد على القابض له رده حيا ودر قيمته ميتا وذن يريد
 أن أصل البيع والتمن كن حلالا فكيف يبطل عن الحلال ويثبت عن الحرام وهكذا لو كان البائع بالخيار
 أو كان الخيار لهما معا من قبل أن البائع لم يسلم قط عبده الا على أن يرجع اليه أو ثمنه وانما منعنا أن نجعل له
 التمن لا القيمة من قبل أنه شرط فيه شيئا فلما كن له فسخ البيع لم يكن التمن لازما بكل حال فلما لم يكن
 لازما بكل حال ففقد ردها الى القيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كن لرجل زوجة وابن منها
 وكان لزوجه أخ فمترافعا الى القاضي فصادقوا على أن الزوجة والا بن قد ماتا وتدا عيا فقال الأخ مات
 (١) لعلمه من وان كان يلبس الكاف وجه تأمل اه

الان
 أن باغظفان بن طريف المري أخبره أن مروان بن الحكم أرسله الى ابن عباس يسأله ما في الضرس فقال
 ابن عباس فيه خمس من الابل فردني مروان الى ابن عباس فقال أفتجعل مقدّم القوم مثل الأضراس فقال ابن عباس لولا أنك لاتعتبر
 ذلك الا بالاصابع عقلها سواء قال الشافعي رضي الله عنه فهذا ما يدل على أن الشفتين عقلهما سواء وقد جاء في الشفتين سوى هذا
 آثار . أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال من قتل له قتيلا فاهله بين خيرتين ان أحبوا فاهلهما العقل وان أحبوا فاهلهما القود . أخبرنا الثقة عن معمر بن يحيى بن أبي
 كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه . أخبرنا محمد بن الحسن . أخبرنا ابراهيم بن

الناس فرغ الى عثمان
ابن عفان رضى الله عنه
فأمر بقتله فكلّمه
الزيروئاس من أصحاب
رسول الله صلى الله
عليه وسلم فهو عن
قتله قال فجعل ديتيه
ألف دينار * وبه
عن الزهري عن سعيد
ابن المسيب قال دية كل
معاهد في عهده ألف
دينار * أخبرنا مسلم
عن ابن أبي حسين عن
عطاء وطاوس ومجاهد
والحسن أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال في
خطبته عام الفتح
لا يقتل مسلم بكافر فقال
هذا مرسل قلت نعم
* أخبرنا سفيان بن
عيينة عن صدقة بن
يسار قال أرسلنا الى
سعيد بن المسيب نسأله
عن دية المعاهد فقال
قضى فيه عثمان بن
عفان رضى الله عنه

بأربعة آلاف قال فقلنا فمن قبله قال خصبنا « قال الشافعي » هم الذين سألوهم آخر أقوال الشافعي رضي الله عنه فإن قال قائل ما الخبر بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالحنين على العاقلة قيل أخبرنا الثقة « قال الربيع وهو يحيى بن حسان » عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن النبی صلى الله عليه وسلم أنه قال من قتل في غيبة في رميا تكون بينهما مجارة أو جاد بالسوط أو ضرب بعصاه أو خطأ عقله أو خطأ ومن قتل عمدا فهو قوديد في حال دونه فعله لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل * أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أن في قتل العمد الخطأ بالسوط أو العصا مائة من الأبل مغلظة منها أربعون خلفه

في بطونهم أولادها . أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن ابراهيم عن همام بن الحرث عن عائشة رضى الله عنها قالت كنت أقركم النبي من نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم عن علقمة والاسود عن عائشة رضى الله عنها قالت كنت أقركم النبي من نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلى فيه . أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن جريج كلاهما يخبر عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال في النبي يصيب الثوب قال أمطه عنك قال أحدهما بعدوا وأخذوا فأتاهما هو بمنزلة الصالح والمخاط . أخبرنا الثقة عن جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد قال أخبرني مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أنس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . أخبرنا ابراهيم عن أبيه أنه كان إذا أصاب ثوبه (٢٦٠) النبي ان كان رطبا مسح وان كان يابسا حته ثم يصلى فيه . أخبرنا ابراهيم عن

يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى البرجل حاجة ثم أقبل فسلم عليه رجل فلم يرد عليه حتى مسح يده بجدار ثم رده عليه السلام (ومن كتاب جراح الخطأ)

أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه رضى الله عنهم أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في النفس مائة من الابل * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكر في الديار في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن خزم وفي النفس مائة من الابل قال ابن جريج فقلت لعبد الله بن أبي بكر في

أحدهما مال ليس له ونقص أحدهما ماله فان قال قدي دخل عليك في القرعة أن تعطى أحدهما الكل وله ليس له قيل فانالم أقصد قصد أن أعطى أحدهما بعينه انما أقصدت قصد الاجتهاد في أن أعطى الحق من هوله وأمنعه من ليس له كما أقصد قصد الاجتهاد فيما أشكل من الرأي فأعطى أحدهما للخصم من الحق كله وأمنعه الآخر على غير احاطة من الدواب ويكون الخطأ عني مرفوعا في الاجتهاد ولا أكون مخطئا بالاجتهاد ولا يجوز لي عند الباطل بكل حال اذا كنت آتية وأنا أعرفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مما استخبر الله تعالى فيه وأما فقه واقف ثم قال لا تعطى واحدا منهم ماشيا بوقف حتى يصطلحا « قال الربيع » هو آخر قول الشافعي وهو أصوبهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تصدق الرجل على الرجل بدار أو وهبها له أو تحله أياها فلم يقبضها المصدق بها عليه ولا الموهوبة ولا المنحول فهذا كله واحد لا يختلف والمالك الدار المصدق بها والواهب والناحل أن يرجع فيما أعطى قبل أن يقبض المعطى ولا يتم شيء من هذا الا بقول الناحل وقبض المنحول بأمر الناحل وان مات المنحول قبل القبض قيل للناحل أنت أحق بمالك حتى يخرج منك فإذا مات المنحول فانت على ملكك وان شئت أن تستأنف فيه عطاء جديدا فافعل وان شئت أن تحبسه فاحبس وهكذا كل ما أعطى آدمي آدميا على غير عوض الا ما إذا أعطاه المالك لم يحل للمالك بما يخرج من فيه من الكلام أن يحبسه قبضه المعطى أو لم يقبضه أو رده أو لم يردده فان قال قائل وما هذا قيل اذا اعتق الرجل عبده فقد أخرجه من ملكه ولا يحل له أن يملكه ولو رد ذلك العبد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حبس الرجل على الرجل الشيء وجعله محررا لا يباع ولا يوهب فقد أخرجه من ملكه خروجا لا يحل أن يعود فيه ألا ترى أنه لو رده عليه المحبس عليه بعد قبضه لم يكن له ملكه فلما كان لا يملكه برد المحبس عليه ولا شراء ولا ميراث كان من العطايا التي قطع عنها المالك ملكه قطع الأبد فلا يحتاج أن يكون مقبوضا وسواء قبض أو لم يقبض فهو للمحبس عليه والمحبس يتم بالكلام دون القبض وقد كتبنا هذا في كتاب الحبس وبيانه وإذا اتبع الرجل من الرجل الجارية فقبضها وولدت له ولدا ثم عد عليه رجل فقتله فقتل المحبس عليه بعقل أو قصاص أو لم يقبض ثم استحقها رجل أخذ المستحق الجارية وقيمة ولدها حين سقط ولا يبطل القصاص ان كان لم يقبض منه وإذا كانت دية كانت لأبيه قبضها أو لم يقبضها فان قال قائل ولم صارت لأبيه والولد من الجارية وهو المستحق قيل له ان الولد لما دخل في الغرور زایل حكم الجارية بأنها تسترق ولا يسترق فلما لم يجز أن يجري عليه الرق لم يكن حكمه الا حكم حر وانما يرت الحر وأرثه وكان سبيل رب الجارية (١) بأن العتق كان حكم ولدها أن يأخذ قيمته من أول ما كان له حكم كما كان يأخذ قيمة الغائبة من كل شيء ملكه فان قال قائل فهذا قد يكون غير فائت وأنت لا ترقه قيل لما كان الأربعا وصفنا وقولا كثر أهل العلم قوله بأن العتق أي بسبب أن العتق كان حكم ولدها أي سبيل رب الجارية أن يأخذ الخ تأمل اه (١)

شك أنتم من أنه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه يعني بذلك والقياس أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن أيوب بن موسى عن ابن شهاب وعن مكحول وعطاء قالوا أدركت الناس على أن دية الحر المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الابل فقوم عمر بن الخطاب رضى الله عنه تلك الدية على أهل القرى ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم ودية الحر المسلم اذا كانت من أهل القرى خمسة مائة دينار أو ستة آلاف درهم فان كان الذي أصابها من الأعراب فديتها خمسون من الابل ودية الأعرابية اذا أصابها الأعرابي خمسون من الابل لا يكلف الأعرابي الذهب ولا الورق . أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليده فقال الذي قضى

عليه كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك يطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هذا من أخوان الكهان
 أخبرنا سفيان عن عمرو عن طاوس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أذكر الله امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الخنثي
 شافقاً حمل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين جارتين لي فضربت أحدهما الأخرى بمسطح فالتقت جنيبتا ففتقني فبدر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بغرة فتعال عمر رضي الله عنه أن كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو
 ابن شعيب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم الليل على أهل القرى أربعمائة ديناراً وعدلها من الورق ويقسمها على أئمان الأبل فإذا
 غلت رفع في قيمتها وإذا هانت نقص من قيمتها على أهل القرى الثمن ما كان (٣٦١) أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله

ابن أبي بكر عن أبيه أن
 في الكتاب الذي كتبه
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لعمر بن خزم وفي
 الانف إذا أوى جدعا
 مائة من الأبل وفي
 المأمومة ثلث النفس
 وفي الحائفة مثلها وفي
 العين خمسون وفي اليد
 خمسون وفي الرجل
 خمسون وفي كل أصبع
 مما هنالك عشر من
 الأبل وفي السن خمس
 وفي الموضحة خمس

(ومن كتاب السبق
 والقسام والرحى
 والكسوف)

أخبرنا ابن أبي فديك
 عن ابن أبي ذئب عن
 نافع بن أبي نافع عن أبي
 هريرة رضي الله عنه
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لاسبق
 إلا في فصل أو حافر أو
 خف . أخبرنا ابن
 أبي فديك عن ابن أبي

والقياس أن لا يجري عليه المالك قبل حكمهم فيه حكمهم في الفئات وإن كان غير فائت وإن اقتصر الأب من
 قاتل الابن قبل أن تستحق الأمه ضمن القيمة لمستحق الأمه وكذلك إن جاء مستحق الأمه قبل القصاص
 فلا بد أن يقتصر ويرد القيمة ولا سبيل لسيد الأمه الأعلى قيمة الابن ولاي الابن السبيل في ولد الأمه كماله
 السبيل في ولد الحرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ضرب الرجل بطن الأمه التي غر بها الحرة فالتقت
 جنيبتا فتن قال جنين الرجل من أم ولد مكين الحرة فلا يبيده غرة تقوم بخمسين ديناراً وإذا جاء السبد
 قبل له لا قيمة ولا أمثل لو كان معروفاً لم يكن معروفاً قبل له تقوم أمثل ثم تعطيك عشريتها كما يكون
 ذلك في جنينها ضامناً على أبيه فإن قال قائل أفرأيت أن كانت قيمة جنين الأمه إذا قوم بأمه أكثر من
 الغرة قيل له وكذلك يغرم الأب قيمته إن شاء رب الأمه ألا ترى أن الأمه لو حلت من غير دفن ضرب انسان بطنها
 فالتقت جنيناً كان لربها عليه عشر قيمة أمه قل ذلك أو كثر وكذلك ذلك على المغرور لانه كان في يديه
 وكذلك ذلك عليه لو ماتت فشاء رب الأمه أن يضمه قيمته لانها كانت في يديه إلا أن للمغرور الرجوع على الغازي
 بما زعم من الغرم بسببه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا الرجل يتزوج الأمه على أنها حرة مثل
 الرجل يتابع الأمه فتستحق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل على الرجل أنه غصبه عبداً
 أو صار في يديه من غيره بشراً فاسد أو غير ذلك من الملك والعبد غائب قبل القاضي بينة على الصفة والاسم
 والجنس ولم يقض بالعبد حتى يحضر فيعبد البينة فيشهدون أن هذا العبد بعينه فيقضي به وإنما قلت تقبل
 البينة لأن في المسألة عن تعديلهم مؤنة تسقط عن المشهود له ولأن العبد قد يحضر فيقر الذي هو في يديه
 أن العبد الذي شهدوا عليه بهذه الصفة هذا العبد بعينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى
 الرجل أن الشيء ليس في أيديهما أو أقام كل واحد منهما البينة على أنه له ففيها قولان أحدهما أنه يقرع بينهما
 فأخرج سهماً حافاً لقد شهد شاهد واحد بحق ثم يقضي له بما هو يقطع حتى صاحبه منها والآخر أنه يقضي
 به بين منانصفين لأن حجة كل واحد منهما فيه سواء وكان سعيد بن المسيب يقول بالقرعة ويرويه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والكوفيون يرونها عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وقضى بها مروان وقضى
 بها (٢) الأوقص « قال الربيع » وفيه قول آخر أن الشيء إذا عاد رجلاً لم يكن في يد واحد منهما أنه
 موقوف حتى يصطلا حافيه ولو كان في أيديهما قسمه بينهما منانصفين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
 أقام الرجل ينسبه على رجل بأرض في يديه أنها له وعدلت البينة وكان القاضي يتظر في الحكم وقفها ومنع الذي
 هو في يديه من البيع حتى يبين له الحكم لأحدهما فيمضي له بها ويجعل الغلة تبعاً من يوم شهد الشهود أنها له
 وإن لم تعدل البينة ولا واحد منهما أو كانت البينة لم تقطع بما يحق الحكم للشهود له لو عدلت تركها في يدي

ذئب عن عباد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لاسبق إلا في حافر أو خف . أخبرنا
 مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل التي قد أتمرت . أخبرنا مالك بن
 أنس عن أبي ليلى عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل بن أبي حنيفة
 ومحبة نحره إلى خيبر من جهداً أصابهما فقرقا في حواشيتهما فأثني محبة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقير أو عين فأنى
 يهود فقال أتم والله قتلته فقالوا والله ما قتلناه فأقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم فأقبل هو وأخوه حويصة وهوا كبرمنه
 وعبد الرحمن بن سهل أخو المقتول فذهب محبة يتكلم وهو الذي كان بخير فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحبة كبر كبر يد

السن فتكلم حر يصة ثم تكلم محبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إيمان يدو صاحبكم وإيمان يؤذونوا برب فتكلم اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فكتبوا بالآثار الله ما قتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوصة وحمصة وعبد الرحمن تملسون رتبة ورن دم صاحبكم قالوا فقال فحلف به ودفوا بالآثار الله ما قتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عند دفعتم اليهم بمائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار فقال سئل لقد ركني منها ناقة حمراء (ومن كتاب الكسوف) * أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن حزم عن الحسن عن ابن عباس أن القمركسوف وابن عباس بالبصرة فخرج ابن عباس فضلى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتين ثم ركب (٣٦٣) فخطبنا قال انما صليت كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وقال

انما الشمس والقمر آيات من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياة فإذا رأيت شيئا منها كاسفا فليكن فزرعكم الى الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس كسفت فصى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوصفت صلاته ركعتين في كل ركعة ركعتين أخبرنا مالك عن هشام بن عمرو وعن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي نعيم عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله

(ومن كتاب الكفارات والنذور والأيمان)

الذي هي في يديه غير موقوفة ولم يمنع مما صنع فيها وينبغي له أن يشترط عليه أن لا يحدث فيها شيئا وإن أحدثه لم يمنع منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجلان الزرع في الأرض للرجل فان زعم رب الأرض أن الزرع زرعها فالقول قوله مع عينه وان زعم رب الأرض أن الزرع ليس له وقال قد أدنت لهما أن يزرا معا ولا أعرف أيهما زرع وليس في يدي واحد منهما فان أقام معا البينة فالقول فيها مثل القول في الرجلين يتداعيان ماليس في أيديهما فيقيمان عليه بينة وان لم يقيم أحدهما بينة وأقام الآخرة والذي أقام البينة وان ذكر معا أنه في أيديهما متخالفوا وقضى به بينهما نصفين ان كان رب الأرض يزعم انه ليس له وأنه قد أدن لهما بالزرع وليس لهما فيه خصم وهو في أيديهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل البينة على الأمانة أنه أمته والآخرة بذلك وانها ولدت منه فن قال بالقرعة أقرع بينهما فان صارت للذي ولدت منه فهي له ولا شيء عليه وان صارت للذي لم تلد منه فهي له ويرجع على خصمه بقيمة ولده يوم ولد وعقرها وان كانت المسئلة بجها غير أن الأمه هي التي أقامت البينة أنه الفلان الغائب الذي لم تلد منه وقف عنها الذي هي في يديه ووضع على يدي عدل حتى يحضر سيدها فيدعي فيكون خصما أو يكذب البينة فلا يكون خصما وان يكون للذي هي في يديه لان البينة انما شهدت له ومن لم يقل بالقرعة جعلها بينهما نصفين ورد الذي ليست بيديه بنصف وعقرها ونصف قيمة ولدها يوم سقطوا ونصف قيمتها وجعلها أم ولد للآخر فان قال قائل من أين جعلت لها العقر والوطئ لم يطأها على أنه وقع عليها اسم نكاح قيل لو كنت لا أجعل العقر الأعلى واطئ نكح نكاحا صحيحا ونكاحا فاسدا فلزمه قبل الوطاء أنه نكح التي واطئ زعمت أن رجلين لو نكحا أختين فأخطئ بامرأة كل واحد منهما مالى صاحبه فأصابهم الم يكن لواحدة منهما مقر وذلك أن كل واحد من المحبين غيرنا كح التي أصاب نكاحا صحيحا ولا نكاحا فاسدا فلما كان لكل واحد من هاتين المهر بالأثر استدلنا بالآخر وما في معناه على أن المهر انما يكون للمرأة حيث يكون الخدمه ساقطا بأن لا تكون زانية ومما في هذا المعنى الرجل يغصب المرأة فيصيرها فيكون عليه لها المهر وما قلت هذا أن فيه أثر عن أحد يلزم قوله ولا انجاءا ولكني وجدت المهر انما هو للمرأة فلما كانت المرأة بهذا الجاع غير محدودة لانها غير زانية وان كان الرجل زانيا جعلت لها المهر وان كانت أضعف حالا من الأولى لان الأولى والوطئ غير زانية ووطئ المغصوبة زان فلما حكمت في الخطبها والمغصوبة هذا الحكم وفي النكاح الفاسد كانت الأمة والحره مستويتين حيثما وجب لواحدة منهما مهر وجب للآخرى لان الله عز وجل قال وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فلم تحل أمة ولا حره لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا بصدق فاذا كانا

* أخبرنا سفيان حدثنا عمرو عن ابن جريج عن عطاء قال ذهبت أنا وعبيد بن عمير الى عائشة وهي معتكفة في ثيرفسا لنا عن قول الله عز وجل لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم قالت هولا والله وبلى والله * أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب السخمي عن أبي قلابه عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذري في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم (ومن كتاب السير على سير الواقدي) * أخبرنا الثقة عن ابن أبي خالدة عن قيس بن جريح قال كانت بجيلة ربيع الناس فقسم لهم ربيع السواد فاستغلوا ثلاث أو أربع سنين أنا شككت ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضى الله عنه ومعى فلانة بنت فلان امرأه منهم قد سماها لا يحضرني ذكر اسمها فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه لولا أني قاسم مسؤل لترككم على ما قسم لكم ولكني أرى

أن تزدوا على الناس قال الشافعي رضي الله عنه والذي يرى من حديث ابن عباس في إلال ذبايحهم إنما هو من حديث عكرمة
أخبرني ابن الدراوردي وابن أبي يحيى عن ثور الدبلي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن ذبايح نصاري العرب فقال
قولا حكاهما أحادلهما وتلاوا من يتولهم منكم فانه منهم ولكن صاحبنا سكت عن اسم عكرمة وثور لم يلق ابن عباس * أخبرنا الثقة
سفيان أو عبد الوهاب أو وهما عن أيوب عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا تأكلوا ذبايح
نصاري بني تغلب فانهم لم يتسكروا من نصرايتهم أو من دينهم إلا شرب الخمر الشد من الشافعي رضي الله عنه * أخبرنا سفيان
وعبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المطلب عن عمران بن حصين أن (٣٦٣) قوما أغاروا فأصابوا امرأة من الأنصار

وناقة للنبي صلى الله عليه
وسلم فكانت المرأة
والناقة عندهم ثم
انفلتت المرأة فركبت
الناقة فأنت المدينة

فعرفت ناقة النبي صلى
الله عليه وسلم فقالت
اني نذرت لئن أبحاني
الله عليها لأبحرنها
فنعوها أن تحرها حتى
يذكرها ذلك للنبي صلى
الله عليه وسلم قال
بئسما جزيتها أن
نبحأ الله عليها أن
تحررها لا نذرتي
معصية الله ولا فيما
لا يملك ابن آدم وقال
معا أو أحدهما في
الحديث وأخذ النبي
صلى الله عليه وسلم ناقته
أخبرنا فضيل بن
عياض عن منصور
عن ثابت عن سعيد
ابن المسيب أن عمر بن
الخطاب قضى في
اليهودي والنصراني

مجتمعتين في النكاح الصحيح والنكاح الفاسد ثم جعلنا الخطأ في الحرية والاعتصام بصدق كجعلنا في
الصحيح فكذلك الأمة في كل واحد منهما فمن فرق بينهما فقد فرق بين ما جمع الله عز وجل بينهما وبين ما هو
قياس على ما جمع الله تبارك وتعالى بينهما في المهر

(باب دعوى الولد)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الحر والعبد المسلمان والذي الحر والعبد مولودا وجد لقيطا فلا فرق بين
أحدهما كالأب يكون بينهم فرق فيما تداعوا فيه مما يملكون فتراد القافة فإن ألحقوا بأحدهم فهو أبوه ليس له
أن ينفيه ولا للولد أن ينفي منه بحال أبدا وإن ألحقه القافة بآتين فأكثر أو لم تكن قافة أو كانت فلم تعرف
لم يكن ابن واحد منهم حتى يبلغ فينتسب إلى أيهم شاء فإذا فعل ذلك انقطعت دعوى الآخرين ولم يكن
للذي انتسب إليه أن ينفيه وهو حر في كل حالته بأبهم لحق لأن اللقيط حر وإنما جعلناه حرا إذا غاب عن أمه
لأن أصل الناس الحرية حتى يعلم أنهم غير أحرار ولو أن أحدهم قال هو ابني من أمة نكحتها لم يكن بهذا
رق يقارب الأمة حتى يعلم أن الأمة ولدته ولا يجعل أقرار غيره لازماله ويكفي القائف الواحد لأن هذا وضع
حكم يعلم لاموضع شهادته ولو كان إنما حكمه حكم الشهادات ما أجزنا غير اثنين ولا أجزنا شهادة اثنين يشهدان
على ما لم يحذرا ولم يريا ولكنه كاجتهاد الحاكم العالم بنفسه كما يفذه هذا ولا يحتاج معه إلى ثان ولا يقبل
القائف الواحد حتى يكون أمينا ولا أكثر منه حتى يكونوا أمناء أو بعضهم فإذا حضرنا القائف والمتداعين
للولد وذوي أرحامهم إن كان المدعوى له موقا أو كان بعض المدعين له ميتا فأحضرنا ذوي رحمه أحضرنا
احتياطاً أقرب الناس نسباً وشبهاً في الخلق والسن والبلد بالمدعين له ثم فرقنا بين المتداعين منهم ثم أمرنا
القائف بالحقة بأبيه أو أقرب الناس بأبيه إن لم يكن له أب وإن كانت معه أم أحضرنا لها نسباً في القرب منها
كإوصفت ثم بدأنا فأمرونا القائف أن يلحقه بأمه لأن القائف في الأم معنى ولكي يستدل به على صوابه في
الأب إن أصاب فيها ويستدل على غير ما أخطأ فيها فالحقنا بعض الناس في القافة فقال القافة باطل فذكرنا
له أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع مجزأ المدبلي ونظر إلى أقدام أسامة وأبيه زيد وقد غطيا وجوههما فقال
إن هذه الأقدام بعضهما من بعض فكذلك النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة مسروراً به فقال ليس في هذا
حكم فقلنا إنه وإن لم يكن فيه حكم فإن فيه دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم راضيه ورآه علماً لأنه لو كان مما
لا يجوز أن يكون حكماً ما سمره ما سمع منه إن شاء الله تعالى وله أن يعود له (١) فقال إنك وإن أصبت في هذا فقد

(١) قوله فقال أي الرسول فتنبه كتبته محمداً

بأربعة آلاف درهم وفي المجوسى بنمائة * أخبرنا سفيان بن عيينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية
اليهودي والنصراني فقال سعيد قضى فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه بأربعة آلاف (ومن كتاب جماع العلم) * أخبرنا
عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد الدراوردي عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو
ابن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد
فأخطأ فله أجر قال يزيد بن الهاد فحدثت هذا الحديث أبابكر بن محمد عمرو بن خرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة
(ومن كتاب الجنائز والحدود) * أخبرنا مالك عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين عن أم عطية أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال لهن في غسل ابنته اغسلها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بما وسدروا جعلن في الآخرة كافوراً أو سيئاً من كافور . أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل في قيص . أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن جريح عن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل ثلاثاً . أخبرنا الثقة عن أصحابنا عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية الأنصارية قالت ضفرت شعر بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيتهما وقرنيهما ثلاثاً قرون فألقيناها خلفها . أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (٣٦٤) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه غسل وكفن وصلى عليه . أخبرنا بعض

أصحابنا عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم . أخبرنا بعض أصحابنا عن أسامة بن زيد عن الزهري عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم . أخبرنا سفيان عن الزهري وثبتة معمر عن ابن أبي صعيبر أن النبي صلى الله عليه وسلم أشرف على قتلى أحد فقال شهدت على هؤلاء فزملوهم بدمائهم وكوهمهم . أخبرنا الثقة عن أصحابنا عن اسحق بن يحيى بن طلحة عن عيسى بن طاححة قال رأيت عثمان بن عفان رضي الله عنه يحمل بين عمودي سريره فلم يقارفه حتى وضعه . أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن جريح عن يوسف بن ماهك أنه رأى ابن عمر في جنازة ذراع قائم بين قائتي السرير . أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن ثابت عن أبيه قال رأيت أبا هريرة يحمل بين عمودي سريره سعد بن أبي وقاص . أخبرنا بعض أصحابنا عن شرحبيل بن أبي عون عن أبيه قال رأيت ابن الزبير يحمل بين عمودي سريره المسور بن مخرمة . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال سمعت سعيد بن جبير يقول سمعت ابن عباس يقول كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فخر رجل عن بعير ففوقص فأت فقال النبي صلى الله عليه وسلم اغسلوه بما وسدروا وكفون في ثوبه ولا تخمروا رأسه فقال سفيان وزاد إبراهيم بن أبي حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس

تخطى في غيره قال فهل في هذا غيره قلنا نعم . أخبرنا ابن عليه عن حميد عن أنس أنه شق في ابن له فدعا القافة . أخبرنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رجلين تساعيا وإذا فدعا له عمر القافة فقال أقدا شتر كفيه فقال له عمر وال آيهما شئت . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ملين عن عمر مثل معناه . أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري عن عمرو بن عبد الله عن عمر بن الخطاب مثل معناه . قال فانا لا نقول بهذا وزعم أن عمر قال هو أشكر ثراه ويرثكم وهو الباقي منك . قلت فقد رويت عن عمر أنه دعا القافة فرمعت أنل لا تدعو القافة فلولم يكن في هذا حجة عليك في شيء مما وصفنا إلا أنذر رويت عن عمر شيئاً يخالفه فيه كانت عليك قال قد رويت عنه أنه ابنهما وهذا خلاف ما رويتم قلنا وأنت تخالف أيضاً هذا قال فكيف لم تصير والي القول به قلنا هو لا يثبت عن عمر لأن اسناد حديث هشام متصل والمتصل أثبت عندنا وعندك من المنقطع وإنما هذا حديث منقطع وسليمان بن يسار وعروة أحسن مراسل عن عمر بن رويته عنه قال فانت تخالف عمر فيما قضى به من أن يكون ابن اثنين قلت فأنك زعمت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى به إذا كان في أيديهم ما قضاء الأموال قال كذلك قلت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت فقد زعمت أن الحر المسلم والعبد المسلم والذي إذا أدا عاوا إذا جعلته للحر المسلم للاسلام ثم زعمت أن العبد المسلم والذي إذا أدا عاوا إذا كان للذي للحرية فرمعت أنل تجعله مرة للبدعي بالاسلام والآحر يقضى به على الاسلام وتجعله على الحرية دون الاسلام وأنت تزعم أن هؤلاء لو أدا عاوا ما جعلته سواء بينهم فان زعمت أن حكمهم حكم الأموال وأن ذلك موجود في حكمهم عمر فقد خالفه بما وصفنا قال فانا إنما قلنا هذا على النظر للولود قلنا وتقول قولاً لا قياساً ولا خبراً ثم نقوله متناقضاً أرأيت لو أجازوا لك أن تقول له على أن تنظر للولود فيثبت كل خير له ألحقته فتداعا خليفة أو أشرف الناس نسباً أو أكثرهم مالا وخيرهم ديناً وفعلاً وشراً من رأيت بعينك نفساً ونسباً وعقلاً وديناً ومالا قال إذا جعلهم فيه سواء قلنا فلا نسمع (٣) قولك قضيت به على النظر له معنى لأنك لو كنت تثبت على النظر له ألحقته بخيرهم ماله قال فقد يصلح هذا ويكرمه الله ويغفر له هذا ويقل ماله قلنا وكذلك يعتق العبد ويسلم الذي حتى يكونا خيراً من الذي قضيت له به قال فأين خالفته فيه في سوى هذا الموضع قلت زعمت أن أبا يوسف رحمه الله تعالى قال أقضى به للاثنتين بالثرون وثلاثة لان ثلاثة في معنى اثنين فإذا كانوا أربعة فصاعد لم أقض به لواحد منهم قال فهذا خطأ كله وقد تركته قلنا فصل ما شئت قال فزعم أن الاثنين والثلاثة سواء فأقضى لهم به سواء قلنا كما يقضى بالمال قال نعم قلنا فما تقول ان مات المولى لمائة قيام قال يرثه كل واحد منهم سهماً من مائة سيمهم من ميراث أب لان كذلك أبوتهم فيه قلنا فما تقول ان مات واحد من الآباء قال فيرثه ميراث ابن كامل قلت وكيف يكمل له

ابن طاححة قال رأيت عثمان بن عفان رضي الله عنه يحمل بين عمودي سريره فلم يقارفه حتى وضعه . أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن جريح عن يوسف بن ماهك أنه رأى ابن عمر في جنازة ذراع قائم بين قائتي السرير . أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن ثابت عن أبيه قال رأيت أبا هريرة يحمل بين عمودي سريره سعد بن أبي وقاص . أخبرنا بعض أصحابنا عن شرحبيل بن أبي عون عن أبيه قال رأيت ابن الزبير يحمل بين عمودي سريره المسور بن مخرمة . أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال سمعت سعيد بن جبير يقول سمعت ابن عباس يقول كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فخر رجل عن بعير ففوقص فأت فقال النبي صلى الله عليه وسلم اغسلوه بما وسدروا وكفون في ثوبه ولا تخمروا رأسه فقال سفيان وزاد إبراهيم بن أبي حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ونجر وأوجهه ولا تخمر وأرأسه ولا تمسوه طيباً فإنه يبعث يوم القيامة ملياً . أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان رضي الله عنه صنع نحو ذلك . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى الناس النجاشي اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم وكبر أربع تكبيرات . أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن أبا أمامة بن سهل بن حنيف أخبره أن مسكنة مرضت فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بمرضها قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود الممرضى ويسأل عنهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ماتت فأذنوني بها فخرج بجنازتها ليلا فذكرها أن يوقظوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح رسول الله (٢٦٥) صلى الله عليه وسلم أخبر بالذي

كان من شأنها فقال ألم أمركم أن تؤذنوني بها فقالوا يا رسول الله كرهنا أن نوقظك ليلا فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صف بالناس على قبرها وكبر أربع تكبيرات . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر على الميت أربعا وقرأ بأم القرآن بعد التكبيرة الأولى . أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب فلما سلم سألت عن ذلك فقال سنة وحق . أخبرنا ابن عينة عن محمد بن

ميراث ابن وأعماله خرم من مائة خرم من أبوته فقوته بغير الذي يورث منه وانما يورث المسلمون الأبناء من الآباء كالأولاد والآباء وكيف زعمت أنه إذا مات كان ابن تسعة وتسعين أباً ثم لم يرثه بنات الميت ولم يكن له من أخواله يرثه بنو الميت بأنهم أخوته فكيف جعلته أباً إلى مدة ومنقطع الأبوة بعد مدة هل رأيت هكذا مخلوقاً قط قال أتبع فيه عمر أنه قال هو الباقي منكماً قلنا ليس هو عن عمر بنات كما وصفت ولو كان ثابِتاً كان أولى القولين عندك إذا اختلف فيه عن عمر وأولاهما بالقياس والمعقول والقياس والمعقول عندنا وعندك على كتاب الله عز وجل وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر المسلمين أنه لا يكون ابن اثنين ولا يرث اثنين بالأبوة . وعمر لو كان قال ما قلت هو الباقي . فكيف قطع أبوة الميت لم يورث الابن منه لأن الميراث انما يجب بالموت فلما كان الموت يقطع أبوة الميت كانت الأبوة منقطعة ولا ميراث ولو ورثه لم يورثه إلا كما كان موروثاً من الأب من الابن خراً من أجزاء لا كاملاً وقلت له وهكذا كلمات من المائة واحد حتى يبقى أب واحد قال نعم قلت أفرأيت لو قال هذا من لم ينظر في علم قط فزعم أن مولود امرأة ابن مائة ومرة ابن واحد وافرقت ما بين المائة والواحد أما تقول له ما يحل لك أن تكلم في العلم لأنك لا تدري أي شيء تقول قال ما خفي علينا أن القياس ما قلته وأنه أحسن من قولنا ولا كتابنا فيه الاثر وليس في الاثر الا الانقياد فلنا في الاثر كما قلنا لأنك لا تخالفنا في أن الموصول أثبت من المنقطع وأثرنا فيه موصول ولو كانا منقطعين معاً كان أصل قولك وفولنا أن الحديثين إذا اختلفا ذهبنا إلى أشبههما بالقياس وقد خالفنا عمر في حديث نفسه من حيث وصفنا مع أنك تخالف عمر لقول نفسه فيما هو ألزم لك أن تتبعه من هذا ثم عدت عليه أشياء يخالف فيها قول عمر لغير قول أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال فان لي عليك مسألة فيها قلت قد فرغنا من الذي علينا فأثبتنا لك عن عمر قولنا وزعمت أنه القياس قال فهل لك بحجة غيره قلنا ما ذكرنا فيه كفاية قال فقد قيل ان من أصحابك من يتأول فيه شيئاً من القرآن قلت نعم زعم بعض أهل التفسير أن قول الله عز وجل ما جعل الله لرجل من قلوبين في جوفه ما جعل الله لرجل من أبوين في الاسلام واستدل بسباق الآية وقول الله عز وجل ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله قال فتحتمل هذه الآية معنى غير هذا قلنا نعم زعم بعض أهل التفسير أن معناها غير هذا قال فلذلك به حجة تثبت قلنا أما حتى نستطيع أن نقول هو هكذا غير شك فلا لأنه محتمل غيره ولم يقل هذا أحد يلزم قوله ولكنه إذا كان يحتمل وكان معنى الإجماع أن الابن إذا ورث ميراث ابن كامل فكذلك يرثه الأب ميراث أب كامل لم يستقم فيه إلا هذا القول فان قال قائل أ رأيت إذا دعوت القافة لولد الأمة يطؤها رجلاً لابن بشبهة فان كانت حرة فوطئت بشبهة أتدعو لها القافة قلت نعم فان قال ومن أين قلنا الخبر عن عمر أنه دعا القافة لولد امرأته ليس فيه حرة وقد تكون

(٣٤ - الام سادس)
عجلان عن سعيد بن أبي سعيد قال سمعت ابن عباس يجهر بفاتحة الكتاب على الجنازة ويقول انما فعلت لتعلموا أنها سنة . أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن الزهري أخبرنا أبو أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سراً في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويخاص الدعاء للجنازة في التكبيرات لا يقرأ في شيء منهن ثم يسلم سراً في نفسه . أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن الزهري حدثني محمد بن الزهري عن أبي أمامة قال السنة أن يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن إسحق بن عبد الله

عن موسى بن وردان عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه كان يقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى على الخنازرة * أخبرنا محمد بن عمر يعني
الوافدي عن عبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الخنازرة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه
كان يسلم في الصلاة على الخنازرة * أخبرنا مسلم بن خالد وغيره عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم
وأبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كانوا يمشون أمام الخنازرة * أخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه أخبره
أنه رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه تقدم الناس أمام خنازرة زينب بنت جحش * أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عبيد مولى
السائب قال رأيت ابن عمر وعبيد بن (٢٦٦) عمير عشيان أمام الخنازرة فتقدموا بغلسا يتحدثان فلما حازت بهما قاما

* أخبرنا مسلم بن خالد وغيره عن ابن جريج عن عمران بن موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه * أخبرنا الثقة عن عمر بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سل رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل رأسه * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رث على قبر إبراهيم ابنه ووضع عليه حصاة والحصاة لا تثبت إلا على قبر مسطح * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت لو استقبلنا من أمرنا ما استدبرنا ما غسل رسول الله صلى

في أبل أهلها وهي حر لان الحرائر يرعين على أهلهم وتكون في أبل أهلها وهي أمة ولو كان أمتا حكم بالقافة في ابن أمة دل على أنه يحكم به في ابن الحرّة فان قال وما يدل على ذلك قلنا اذا ميزنا بين النسب والأموال فجعلنا القائف شاعدا أو كما في معناهما معاجزا أن يشهد على ابن الحرّة كما يشهد على ابن الأمة وأن يكون الحكم في ابن الحرّة كهو في ابن الأمة لا تنهما لا يختلفان وكل واحد منهما ما بن بوطء الخلل ووطء الشبهة ومنى بوطء الزنا أفرأيت لو ندع القافة لابن الحرّة فوطئها رجلان بشكاح فاسد لم يعرف أيهما ووطئها أولا وليس ان جعلنا ما بينهما ونفينا عنهما أليس يدخل علينا ما عبناه على غيرنا في القولين معا ولو علمنا أيهما كان ووطئها أولا فجعلناه أولا لاخر من الواطئين دخل علينا أن نقوله غير قياس ولا خبر واذا كانت جثمتا في شيء واحد فلم نجعله لأحد همدون الآخر ولكالم نحكم فيه حكم الأموال ولا حكم الانساب وافتعلنا فيها قضاء متناقضا لاننا بما فرقتا بين حكم الأموال وحكم الانساب بالقافة واذا أبطلنا القافة في موضع فكأنه نخرجنا من أصل مذهبنا في القافة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا التقط مسلم لقيط فهو حر مسلم ما لم يعلم لا بويه دين غير دين الاسلام فاذا أقربه نصراني ألحقناه به وجعلناه مسلما لان اقراره به ليس يعلم مناله كما قال فلا تغير الاسلام اذا لم تعلم الكفر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام النصراني بيعة من المسلمين أنه ابنه وادعى فراشه ألحقناه به وجعلناه دينه دين أبيه حتى يعرب عن نفسه لان هذا علم مناباته مولود على فراشه وأن التقاط من التقطه انما هو كالفضالة التي يمجدها الرجل فان أقام البيعة أبوه عليه بعد عقله الاسلام ووصفه اياه جعلناه اياه ومنعنا من أن ينصر حتى يبلغ فيتم على الاسلام فنلحقه بالمسلمين ونقطع عنه حكم أهل الذمة فان بلغ فامتنع من الاسلام لم يكن من المرتدين الذين تقتلهم لانه لم يصف الاسلام بعد البلوغ وبعد وجوب ما أقر به على نفسه للناس والله عز وجل من الحقوق ألا ترى أنه لو كان ابن مسلم فارتد قبل البلوغ لم يقتله حتى يبلغ فيثبت على الردة ولو رزق قبل البلوغ أو قذف لم أحده وانما تجب عليه الحدود والاقرار للناس اذا أقر بعد البلوغ ولكني أحبسه وأخيفه رجاء رجوعه الى الاسلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا التقط المنبذ ومعه مال فينبغي له أن يرفعه الى القباضي وينبغي للقاضي ان كان الذي التقطه ثقة لما له أن يوليها اياه ويأمره ينفق عليه بالمعروف وان كان غير ثقة لما له فليدفع ماله الى غيره وبأمر ذلك الذي دفع اليه ماله بالثقة عليه بالمعروف وان لم يكن له مال فينبغي لوالى المسلمين أن ينفق عليه فان لم يفعل فشاء الذي هو في يديه أن يأمره القاضي بالثقة عليه وأن تكون النفقة دينيا على المنبذ اذا بلغ وثاب له مال فعل وان لم يفعل الذي التقطه ولا مال له وأنفق عليه فهو مستطوع بالنفقة ولا يرجع شيء منها عليه

بعد
الله عليه وسلم الانساؤه * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبارة عن أم محمد بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب عن جدتها أسماء بنت عيسى أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت أن تغسلها اذا ماتت هي وعلى فغسلتها هي وعلى * أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن ابن شهاب أن قبيصة بن ذؤيب كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أغض أباسمة * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم حثا على الميت ثلاث خصال بيده جميعا * أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومنه يستكم عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا هجرا * أخبرنا الفاسم بن عبد الله بن عمر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جدته قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاءت التعزية

سبعوا قائلًا يقول ان في الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل حالك ودر كامن كل فائت فبالله فتقوا واياه فارجوا فان المصاب من حرم الثواب . أخبرنا سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال لما جاءني جعفر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا لآل جعفر طعاما فإنه قد جاءهم أمر يشغلهم أو ما يشغلهم شك سفيان . أخبرنا ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة أظنه عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ عن نافع بن جبير عن مسعود بن الحكم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الخنزة ثم جلس بعد ذلك . أخبرنا (٣٦٧) ابراهيم بن محمد عن محمد بن عمرو

بعد بلوغ ويسر ولا قبله وسواء وجد المال مع اللقيط أو أفاده بعد التقاطه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز على الولادة ولا شيء مما تجوز فيه شهادة النساء ما يغيب عن الرجال الأربع نسوة عدول من قبل أن الله عز وجل حيث أجاز الشهادة انتهى . أقلها إلى شاهدين أو شاهد وامرأتين فأقام الثنتين من النساء مقام رجل حيث أجازهما فإذا أجاز المسلمون شهادة النساء فيما يغيب عن الرجال لم يجز والله أعلم أن يجزوها الأعلى أصل حكم الله عز وجل في الشهادات فيجعلون كل امرأتين يقومان مقام رجل وإذا فعلوا لم يجز الأربع وهكذا المعنى في كتاب الله عز ذكره وما أجمع المسلمون عليه . أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في شهادة النساء على الشيء من أمر النساء لا يجوز فيه أقل من أربع وقد قال غيرنا تجوز فيه واحدة لانه من موضع الاخبار كما تجوز الواحدة في الخبر لانه من موضع الشهادات ولو كان من موضع الشهادات ما جاز عدد من النساء وان كثرن على شيء فقبل بعض من قال هذا فبأي شيء احتجبت إلى خبر واحدة بأشهادة أو غير شهادة قال بشهادة على معنى الاخبار فقبل له وكذلك شاهدان وأكثرهما شاهدان على معنى الاخبار قال ولا تجوز شهادات النساء منفردات في غير هذا قيل نعم ولا رجل وامرأتين إلا في خاص ولا تجوز على الحدود ولا على القتل فان كنت أنكرت أن يكن غير توأم إلا في موضع فكذلك يلزمك في رجل وامرأتين أنهما غير تامين وكذلك يلزمك في رجلين لأنهما غير تامين في الشهادة على الزنا وكذلك يلزمك في شهادة أهل الذمة بخبرها أنهما غير تامين على مسلم فإذا كانت الشهادة كلها خاصة ما لم تتم الشهود أربعة فكيف إذا كانت الشهادة على ما يغيب عن الرجال خاصة لم نصر فيها إلى قياس على حكم الله واجماع المسلمين ولا يقبل فيها من العدد إلا أربع ثنتين مكان شاهد قال فانار وساعن على رضي الله تعالى عنه أنه أجاز شهادة القابلة وحدها قلت لو ثبت عن علي رضي الله تعالى عنه صراحة لكانت الشهادة على ما يغيب عن علي رضي الله تعالى عنه وحدها قلنا لا من جهة ما قلنا من القياس على حكم الله ولا من جهة قبول خبر المرأة ولا أعرف له معنى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ابتاع الرجل من الرجل بيعا ما كان على أن له الخيار أو البائع أو له ما معا أو شرط المبتاع أو البائع خيارا غيره وقبض المبتاع السلعة فهلكت في يديه قبل رضا الذي له الخيار فهو ضامن لقيمتها ما بلغت قلت أو كبرت من قبل أن البيع لم يتم قط فيها وأنه كان عليه اذ لم يتم البيع ردها وكل من كان عليه رد شيء مضمونا عليه فتلف ضمن قيمته فالقيمة تقوم في القات مقام البدل وهذا قول الأكثر من أئمة القياس والأثر . وقد قال قائل من ابتاع بيعا وقبضه على أنه بالخيار فتلف في يديه فهو أمين كأنه ذهب إلى أن البائع سلطه على قبضه وإلى أن الثمن لا يجب عليه

ابن علقمة بهذا الاسناد أو شبهه بهذا وقال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرنا بالقيام ثم جلس وأمرنا بالخلاوس . أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك ابن الحرث بن عتيك أخبره عن جابر بن عتيك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب فصاح به فلم يجبه فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غلبنا عليك يا أبا الربيع فصاح النسوة وبكين فجعل ابن عتيك يسكتهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن فإذا وجب فلا تسكين با كية قال وما الوجوب يا رسول الله قال إذا مات . أخبرنا سفيان عن

عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثت جارية لها زنت . أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد وأبي الزناد كلاهما عن أبي امامة بن سهل بن خنيس أن رجلا قال أحدهما أحسن وقال الآخر مقعد كان عند جد اسعد فأصاب امرأته حمل فميت به فستل فاعترف فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به قال أحدهما جلد بالثكال النخل وقال الآخر نكول النخل . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن رجلا بالشام وجده امرأته رجلا فقتله أو قتلها فكتب معاوية إلى أبي موسى الأشعري بأن يسأل له عن ذلك عليا رضي الله عنه فسأله فقال علي رضي الله عنه ان هذا الشيء ما هو بأرض العراق عزمت عليك لتخبرني فأخبره فقال علي رضي الله عنه أنا أبو حسن ان لم يأت بأربعة شهاداء فليعط برمته . أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي ادريس عن عباد بن

النساء رضي الله عنه قال: «ما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال يا يعقوب على أن لا تشر كوا بالله شياً وقرأ عليهم هم الآية وقال فمن وفي منكم فأمر على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً فمعرفة فهو كفارة له ومن أصاب من ذلك شيئاً فستر الله عليه فهو إلى الله أن شاء غفر له وإن شاء عذبه» أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة روى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «تجافوا لذوى الهيات عن عزائهم» «قال محمد بن إدريس» سمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث ويقول يتجافى الرجل ذى الهيئة عن عثرته ما لم يكن حداً أخبرنا مالك عن أبي الربيع عن أمه عن عمرة بنت عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «قال محمد بن إدريس» وقد رويت أحاديث مرسلات عن النبي

صلى الله عليه وسلم في العقوبات وتوقيها تركناها لا نقطعها (ومن كتاب الحج من الأمان بقول الربيع في جميع ذلك حدثنا الشافعي)

أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي قال حدثنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أهل من بيت المقدس حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب بن أبي تميمة وثالة الخذاء عن أبي قلابة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سمع رجلاً يقول لبيك عن شبرمة فقال وذاك وما شبرمة فقال أحدهما قال أخى وقال الآخر فذكر قرابته قال أخفجت عن نفسك قال لا قال فاجعل هذه عن نفسك ثم احتج عن

الابن بكال البيع بخله في موضع الأمانة وأخرج جده من موضع الضمان وقد روى عنه في الرجل يبتاع البيع الفاسد ويقبضه ثم يتلف في يديه أنه بضائه القيمة وقد سلط البائع المشتري على القبض بأمر لا يوجب له الثمن ومن حكمه وحكم المسلمين أن هذا غير ممنون أبداً فإذا زعم أن ما لا يكون ثمناً أبداً يتحول فيصير قيمة إذا فات ما فيه العقد الفاسد والبيع يشترط الرجل شراء حلالاً ولا يشترط خيار يوم أو ساعة فيتلف أو لم يكن مضموناً لأن هذا لو مرت عليه ساعة أو اختار المشتري إنفاذه نفذ لأن أصله حلال والبيع الفاسد لو مرت عليه الآباد أو اختار المشتري والبائع إنفاذه لم يحجز ذلك قال إن البائع يباع فاسد المبرض أن يسلم سلعته إلى المشتري ودبغة فتكون أمانة وما رضى الابن به لم له الثمن فكذلك البائع على الخيار ما رضى أن يكون أمانة وما رضى الابن يسلم له الثمن فكيف كان في البيع الحرام عنده ضامناً للقيمة إذا لم يرض البائع أن يكون عنده أمانة ولا يكون ضامناً في البيع الحلال ولم يرض أن يكون أمانة وقد روى المشرقيون عن عمر بن الخطاب أنه ساءم بقرس وأخذها بأمر صاحبها (أ) فشار إليه لينظر إلى مشيها فكسرت فخاكم فيها عمر صاحبها إلى رجل فخكم عليه أنها ضامنة عليه حتى يردّها كما أخذها سالماً فأعجب ذلك عمر منه وأنفذ قضاءه ووافقه عليه واستقضاه وإذا كان هذا على مساومة ولا تسمية ثمن إلا أنه من أسباب البيع فقرأى عمر والقاضي عليه أنه ضامن له فإسمي له ثمن وجعل فيه الخيار أو لم يكن مضموناً من هذا وإن أصاب هذا المضمون المشتري شراء فاسد انقص عند المشتري رده وما انقص وإذا كان الابن فقيراً بالغاً لا يجد طولاً ولا حرة ويخاف العنت فإثر له أن ينكح أمة أبيه كما ينكح أمة غيره الآن ولده من أمة أبيه أم لا يكون لأبيه أن يسترقهم لأنهم بنو ولده وإن كان الابن فقيراً يخاف العنت فأراد أن ينكح أمة ابنه لم يحجز ذلك له وجوابه إذا كان واحداً على أن يعفه بالنكاح أو ملك عين لأن الابن إذا بلغ أن يكون فقيراً غير ممنوع لنفسه زماناً أن ينفق عليه الابن وإذا تزوج الرجل المرأة ودخل بها ثم ملك ابنتها فأصابها حرمت عليه أمها وحرمت عليه البنت لأن هذه بنت امرأته قد دخل بها وتلك قد صارت أم امرأته أصابها وإن ولدت له هذه الحارية كانت أم ولد تعتق بموته ولا يحل له أصابها ويحل له خدمتها وتكون مملوكة له كذلك أم الولد يأخذ أورش الجناية عليها وما أفادت من مال كما يأخذ مال مملوكه وإن كانت الأمة لأبيه والمسئلة بمجالها ولم تلد فالأمة لأبيه كما هي وعليه عقرها لأبيه فإن قال قائل في الأمة التي وطئها الرجل ولدت وحرم فرجها عليه بأنه قد وطئ أمها بنكاح أعنتها عليه من قبل أنها لا ترق بعده بمجال ولا يكون له بيعها وأغايها أم ولده فيها المنفعة بالجماع فلما حرم الجماع أعنتها عليه قيل له إن شاء الله تعالى في تقول في أم ولد الرجل قبل أن يحرم عليه فرجها له شيء منها غير الجماع فإن قال نعم (أ) قوله فشار إليه كذا في النسخ ولعله فشارها في لسان العرب شار الدابة يشووها إذا بلاها ينظر ما عندها اهـ

شبرمة أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه أن أعرابياً أتى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه قيل أما قال قيص وأما قال جبته وبه أثر صفة فقال أحرم وهذا على فقال انزع أما قال قيص وأما قال جبته واغسل هذه الصفرة عني وافعل في عمرتك ما تفعل في جبتي أخبرنا يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خير ثيابكم البيضاء فلبسها أحياناً وكفنوا فيها موتاكم أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس وعطاء أحدهما وأكلاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم أخبرنا ابن أبي يحيى عن أيوب بن أبي تميمة عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه دخل حماماً وهو بالحنفة وهو محرم وقال ما يعاب الله بأوساخنا شيئاً * أخبرنا

سفيان عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه نظر في المرأة وهو محرم ، وأخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة
 ابن عبد الله بن الهدير أنه رأى عمر بن الخطاب يقول بعد ميراثه في طين بالسقياء وهو محرم ، أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي عمير
 قال رأيت ابن عمر يرمي غربا بالبيداء وهو محرم ، أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عيسى بن أبي ربيعة قال
 سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الخمار أنه مضطرب فافسطا حتى رجع ، أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الحزري
 عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أنه قضى في البر بوجع بجفرا وجفرة ، أخبرنا سفيان عن مطرف بن طريف عن أبي السفر أن
 عثمان بن عفان رضي الله عنه قضى في أم حنين بحلان من الغنم ، أخبرنا (٢٦٩) إبراهيم بن أبي يحيى عن عبد الله بن

أبي بكر رضي الله عنهما
 أن أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 قدموا في عرة القضية
 متقلدين بالسيوف وهم
 محرمون ، أخبرنا
 إبراهيم بن سعيد بن
 إبراهيم عن ابن شهاب
 عن أبي بكر بن عبد الرحمن
 عن مروان بن الحكم
 عن عبد الرحمن بن
 الأسود بن عبد يغوث
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال إن من
 الشعر حكمة ، أخبرنا
 إبراهيم عن هشام بن
 عروة عن أبيه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال الشعر كلام حسنة
 كحسن الكلام وقبيحه
 كقبيحه ، حدثنا
 عبد الرحمن بن الحسن
 ابن القاسم الأزرق عن
 أبيه أن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه ركب
 راحله وهو محرم
 فتدأت بفعلت تقدم

قبل فإخذت منها ويحني عليها فإخذار الشجاية عليها وتفقد ما لمن أي وجهه ما كان فإخذ المال
 وتقدمه قلت له فإسمع له فيها معاني كثيرة غير الجماع فلم أبطلتها وأعتقتها عليه وهو لم يعتق وانما القضاء أن يعتق
 على من أعتق أو تعتق أم الولد بعد موت السيد وهو لم يمت فإذا كان عمر انما أعتقهن بعد موت ساداتهن
 فجعلهن العتق فقد خالفته وإذا كان القضاء أن لا يعتق إلا من أعتق السيد فاعتقته قد خالفته فان قال أكره
 أن يخلو بامرأته لا يخل له فرجها قيل وإن كانت ملكه فان قال نعم قيل له ما تقول فيه ان ملك أمه وبنته
 وأخته من الرضاع وجارية لها زوج أيحل له أن يخلو بهن فان قال نعم قيل فقد خلت بينه وبين الخلوة
 بأربع كلهن حرام الفرج عليه فكيف حرمة بواحدة فان قال انما خلت بينه وبين الخلوة برضاعه لانه
 محرم لهن قيل فحرم هو لجارية التي لها زوج فان قال لا قيل فقد خلت بينه وبين فرج ممنوع
 منه وليس لها محرم فان قال فلم يمنع الابن فرج جاريته اذا أصابها أبوه ولم يجعل عليه الا العقر ولم
 تقومها على أبيه وقد فعل فيها فعلا يمنع به الابن من فرجها قيل له ان منع الفرج لا ثمن له والجناية
 جنايتان جناية لها ثمن وأخرى لا ثمن لها فلما كان الحد اذا درى كان غنة في الموطوءة عقر أغرمناه
 الاب ولم نسقط عنه شيئا فعليه ثمن ولما كان تحريم الفرج غير معتق للامة ولا يخرج لها من ملك الابن
 لم يكن استهلك شيئا فغرمه فان قال فما يشبه هذا قيل ما هو في أكثر من معناه وهي المرأة ترضع بلبن الرجل
 جاريته لتحرمها عليه فحرم الجارية وولدها وتكون مسيئة آتمة بما صنعت ولا يكون لما صنعت ثمن
 نقرمها ياء وهي لو شجتها أغرمناها أرش شجتها فاذا كان التحريم يكون من المرأة عامدة ولا تغرم لانه غير
 اتلاف ولا اخراج للحرة من الملك ولا جناية لها أرش فكذلك هي في الاب بل هي في الاب أولى أن يكون
 قد أخذ منها بدلا لانه قد أخذ منه عقر وهذه لم يؤخذ منها قليل ولا كثير (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى واذا ملك الرجل أخته من الرضاعة فاصابها جاهلا قبلت وولدت فهي أم ولده تعتق بذلك الولد
 اذا مات ويحال بينه وبين فرجها بالنهي وفيه قول آخر أنها لا تكون أم ولده ولا تعتق بموته لانه لم يطأها
 حلولا وانما هو وطء بشبهة وان كان عالما بأنها محترمة فعليه فولدت فكذلك أيضا وفيها قولان أحدهما
 انه اذا أتى ما يعلم أنه محرم عليه أقيم عليه حد الزنا والثاني لا يقيم عليه حد الزنا وانما هو يعلم في شيء له فيه
 علق ملك بحال ولكنه يوجع عقوبة منسكة ويحال بينه وبين فرجها بأن ينهي عن وطئها ولا يعقر في
 واحدة من الحالين عليه لان العقر الذي يجب بالوطء ولا يغرم لنفسه ألا ترى أنه لو قتلها لم يغرم لانه انما
 يضمن لنفسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ملك النضراني المسلمة ووطئها وهو جاهل علم ونهى

بدا وتؤخر أخرى « قال الربيع » أظنه قال عمر رضي الله عنه شعر كان راكبها من عمروة ، اذا نلت به أو شارب نمل
 ثم قال الله أكبر الله أكبر ، أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء أن غلاما من قريش قتل حمامة من حمام مكة فأمر ابن عباس أن
 يفدى عنه بشاة ، أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم وأمره
 يا أيها بالاحلال وأنه صلى الله عليه وسلم قال لهم اذا توجهتم الى منى رائحين فأهلوا ، أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال
 نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ، وأخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه
 عن ابن عباس وعن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قال لا حصر الا حصر العدو وزاد أحدهما ذهب الحصر الآن ، أخبرنا مسلم بن خالد

وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن عباس قال أخبرني الفضل بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أُرِدَّه من جع إلى منى فلم يزل يلبى حتى رعى الجرة أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس في المعتمر يلبى حتى يستلم الركن أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال يلبى المعتمر حتى يفتح الطواف مستباً وغير مستباً * أخبرنا سفيان عن ابن أبي حسين عن أبي علي الأزدى قال سمعت ابن عمر يقول للحائق يا غلام ابلغ العظم وأذا قصر أخذ من جانبه الأيمن قبل جانبه الأيسر * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال أخبرني جهم أنه قصر ابن عباس فقال ابدأ بالشق الأيمن * أخبرنا سفيان عن عينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن علياً رضي الله عنه (٢٧٠) قال في كل شهر مرة * أخبرنا سفيان عن صدقة بن يسار عن القاسم بن محمد أن

عائشة رضي الله عنها اعترت في سنة مرتين أو قال مراراً قال قلت أعايب ذلك علياً أحد فقال القاسم أم المؤمنين فاستحييت * أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه اعتمر في سنة مرتين أو قال مراراً * وأخبرنا سفيان أنه سمع عمرو بن دينار يقول أخبرني ابن أوس الثقفي قال سمعت عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهم يقول أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أعر عائشة فأعمرتها من التعميم قال هو أو غيره في الحديث ليلة الخصة * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر قال رأيت ابن عباس أتى

أن يعود أن يملك مسلمة ويبيع عليه فإن ولدت بذلك الوطء حيل بينه وبين أن تعزل عنه ويؤخذ بنفقةها وإن أراد أن يعمل له معتزلة عنه ما يعمل مثلها كان ذلك له وإذا ماتت فهي حرة وهكذا أم ولد النصراني تسلم وإن كان وطئها وهو يعلمها محرمة عليه فالقول فيها مثل القول في الذي وطئ رضيعته وهو يعلمها محرمة عليه في أحد القولين حذوف في الآخر عقوبة وإن أراد أبا جارتها من امرأة في عمل تطليقه فذلك له وله أخذ ما أفادته وأخذ أورش جنابة أن جنى عليها وقد خالفنا بعض الناس في أم ولد النصراني تسلم فقال هي حرة حين أسلمت رذل عتي في اعتاقها عتلان أحداً ما أن فرجها قد حرم عليه والأخرى أن لا أثبت لمسلم على مسلم ملكاً فقيل له أما الأولى فأقرب تركها منك فقال وكيف قلت أرايت أم ولد رجل وطئها ابنه قال تحرم عليه قلت أفعتقها عليه وقد حرم فرجها بكل ال قال لا قلنا وكذلك لو كان هو وطئ ابنتها وأمها حرم عليه فرجها بكل حال عندك ولم تعتقها عليه قال نعم قلنا وكذلك لو ظهر أنها أختبه من الرضاة قال نعم قلنا فقد تركت الأمر الأول في الأولى أن تعتق من هذه قال وكيف قلنا هؤلاء لا تحل فر وجهن عندك بحال وأم ولد النصراني قد يحل فرجها لو أسلم الساعة قال فدع هذا قلت والثاني سندعه قال وكيف قلت أرايت مدبر النصراني أو مدبرته ومكاتبته أعتقهم إذا أسلوا أو تبعيهم قال لا تعتق المدبرين إلا بالموت ولا المكاتب إلا بالأداء قلنا هؤلاء قبل أن يعتقوا لمن ملكهم قال للنصراني ولكنه معلق بموته قلنا فكذا أم الولد ملكها النصراني معلق بموته فإذا مات عتقت ولا تباع في دين ولا تسعى فيه وأنت تستسعي المدبر في دين النصراني قال وإن قلت فهو حروسي في قيمته قلت يدخل ذلك عليك في المكاتب قال أما المكاتب فلا أقوله قلت أرايت عبد نصراني أسلم فوهبه النصراني لمسلم أو ذى أو أعتقه أو تصدق به قال يجوز ذلك كله قلنا فيجوز للأو ومالك له ثابت الملك عليه قال لا قلت أورايت لو أسلم بموضع لا سوق به أعتقه حتى يأتي السوق فيبعه قال نعم قلنا فلو جنى عليه جاني فقتله أو جرحه كان الارش للنصراني وكان له أن يعفو كما كان يكون للمالك المسلم قال نعم قلنا فقد زعت أنه مالك له في حالات قال نعم ولكني إذا قدرت على إخراجهم من ملكه أخرجته قلت بأن تدفع اليه ثمنه مكانه أو بغير شيء قال أدفع اليه ثمنه مكانه قلنا فتصنع ذاباً أم الولد قال لا أجد السبيل إلى بيعها فأدفع اليه ثمنها قلت فلما لم تجد السبيل إلى بيعها كان حكمها غير حكمه قال نعم قلنا فإن قال لك أعتقها بلا عوض ياخذها مكانه قال لا ولكن عوض عليها قلنا فهي معدومة به أفكنت بالباعبده من معدم قال لا قلنا فكيف بعتمهم أنفسها وهي معدومة قال للحرية قلنا من قبله كانت أو من قبلها فإن قلت من قبله قلنا فهي حرة بلا رعاية

الركن الأسود مسجداً فقبله ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثم سجد عليه * حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وبلال وعثمان بن طلحة وأحسبه قال وأسامة فلما خرج سألت بلالاً كيف صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جعل عموداً عن يمينه وعمودين عن يساره وثلاثة أعمدة وراءه ثم صلى وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة * أخبرنا ابن عيينة عن سليمان الاحول وهو سليمان بن أبي مسلم خال ابن أبي نجيح وكان ثقة عن طاووس عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون لكل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصدرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أخبرني من رأى ابن عباس يأتي عرفه بسحر * أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن بروع عن جوير بن

حورث قال رأيت أبا بكر واقفا على قرح وهو يقول يا أيها الناس أسفروا ثم دفع فكاكنا أنظر إلى فخذيه ما يحرش بعيره عججه . أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن محمد بن قيس بن مخزومة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان أهل الجاهلية كانوا يدفون من عرفة حين تكون الشمس كأنهم عائم الرجال في وجوههم قبل أن تغرب ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس حين تكون كأنهم عائم الرجال في وجوههم وانا ندفع من عرفة حتى تغرب الشمس وندفع من المزدلفة قبل أن تطلع الشمس هدينا نحو الف لهدي أهل الأوثان والشرك . أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال كان أهل الجاهلية يدفون من عرفة قبل أن تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس وتقول أشرق ثير كيمنا غير فأخر الله هذه وقدم هذه . أخبرنا سفيان أنه سمع (٢٧١) عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول كنت

قال ما أعتقها فتكون حرة بلا سعاية ولا أعتق شيئا منها . قلت فخرمة من قبل نفسها فالله أعلم أن يعتق نفسه قال فخرمة من قبل الاسلام قلنا فقد أسلم العبد فلم تعتقه وما ذريت من أين أعتقتها ولا أنت الا تخرصت عليه أو أنت تعيب الحكم بالتحرص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استعار رجل من رجل جارية فوطئها فقال هذه ومثله الغاصب الذي وطئ في كتاب الحدود وفي مسألة درء الحدود بالشبهات فخذوا جوابها من هنالك فان الجبة فيها ثم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا تزوج رجلا امرأه وزعم أنها حرة فدخل عليها الرجل ثم استحق رقبته راجل وقد ولدت أولادا فأولادها أحرار وللمستحق قيمتهم وجاريته والمهر يأخذ من الزوج ان شاء ويرجع به الزوج كله على الغار لأنه لم يزوج قبله وأصل ما رد دنايه المغرور على الغار على أشياء منها أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال أبا رجل نكح امرأتهما جنون أو جذام أو برص فأصابها فلها المهر بما استحل من فرجها وذلك لزوجها غرم على وليها (١) فرد الزوج على ما استحققت به المرأة عليه من الصداق بالميسر على الغار وكان موجودا في قوله انه انما رده عليه لان الغرم في المهر لم يغروره وكذلك كل غار لم يغرور بسببه غرم رجوع به عليه وسواء كان الولي يعرف من المرأة الجنون أم لم يعرفه لان كلا غار فان قال قائل قد يخفى ذلك على البعيد قيل نعم وعلى أبيها رأيت لو كان تحت ثيابها نكتة برص أما كان يمكن أن يخفى ذلك على أبيها والغار علم أولم يعلم بضمن للمغرور ثم بين الغار وبين المرأة حكم وهو مكتوب في كتاب النكاح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أذن الرجل لعبده في التجارة واشترى ابن سيده أو أباه أو من يعتق على سيده اذا ملكه فقها قولان أحدهما أنه لا يعتق عليه وذلك انه انما أذن له فيما يجوز له لا أن يملكه لا ما لا يجوز له ملكه كما يكون الرجل يدفع الى الرجل مالا فيضاربه فيشتري ابنه فلا يلزمه أن يعتق عليه ويكون المضارب ضامنا للثمن الذي دفعه في ابنه لانه اشترى بماله ما لا يجوز له ملكه وهذا مذهب محمد لمن قاله والقول الثاني أنه يعتق عليه من قبل أن الشراء كان حلالا وأن ما ملك العبد مما يملكه لسيده واذا ملك السيد ابنه يعتق عليه . فان قال قائل فالفرق بين العبد المأذون له والمضارب قيل له ان في الشراء حقوقا منها حق للبايع على المشتري الذي لا يجوز ابطاله اذا كان بيعا حلالا فلما كان هذا بيعا حلالا لا يلزم العبد لم يجز أن يلزم العبد أبدا الا والسيد مالك فيعتق والمضارب يلزمه البيع فلا يلزم المشتري ويكون المضارب مالكا لهذا العبد وليس ملك المضارب لنفسه مثل ملك صاحب المال وملك العبد لنفسه مثل ملك صاحب المال وهذا أصح القولين وبه نأخذ والله تعالى أعلم (١) قوله فرد الزوج على ما استحققت الخ الأظهر بما استحققت تأمل كتبه رحمه

عباس يقول كنت فبين قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضعفة أهله من المزدلفة الى منى حدثنا الشافعي عن داود بن عبد الرحمن العطار وعبد العزيز بن محمد الدراوردي عن هشام ابن عروة عن أبيه قال دار رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أم سامة يوم النحر فأمرها أن تعجل الافاضة من جمع حتى تأتي مكة فتصلي بها الصبح وكان يومها فأحب أن توافيه . أخبرني من أتى به من المشركين عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا ابن

أبي يحيى عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن الحسن بن مسلم بن يناق قال وافق يوم الجمعة يوم التروية في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بفناء الكعبة فأمر الناس أن يروحوا الى منى وراح فصلى عنى الظهر (حدثنا الشافعي) قال والذي قلبت بعرفة من أذان واقامتين شيء أخبرنا ابن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني به . أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المزدلفة فلم ترفع ناقته يدها واضحة حتى رعى الجرة . أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن أيمن بن نابل قال أخبرني قدامة بن عبد الله بن عمار الكلابي قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي الجرة يوم النحر على ناقته صهبا ليس ضرب ولا طرد وليس قيل اليلك . حدثنا سعيد بن سالم القداح عن سعيد عن قتادة عن أبي حسان الاعرج عن ابن عباس رضي الله عنه . ما أن النبي صلى الله عليه وسلم أشعر في الشق الايمن . أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن

نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان لا يالي في أي الشقين أشعر في الأيسر أو في اليمين « إلى هنا يقول الربيع حدثنا الشافعي رضي الله عنه » (ومن كتاب مختصر الحج الكبير) من هنا يقول الربيع أخبرنا الشافعي رضي الله عنه * أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد ابن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال أخبرني الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أوردته من جمع إلى منى فلم يزل يلي حتى رمى الجمرة * أخبرنا شفيان عن محمد بن أبي حمزة عن كريب عن ابن عباس عن الفضل عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرني الثقة عن حماد بن سلمة عن زياد مولى بني مخزوم وكان ثقة أن قوما حرموا أصابوا أصيدا فقال لهم ابن عمر عليكم خزاء فقالوا على كل واحد منا خزاء أو علينا كائنا خزاء واحد (٣٧٣) فقال ابن عمر انه لم ير ربكم بل عليكم كلكم خزاء واحد * أخبرنا مسلم وسعيد

عن ابن جريج عن بكير ابن عبد الله عن القاسم عن ابن عباس أن رجلا سأله عن محرم أصاب جرادة فقال يصدق بقبضة من طعام وقال ابن عباس وليأخذن بقبضة جرادات ولكن على ذلك رأى * أخبرنا شفيان عن ابن أبي نجيح عن ميمون بن مهران قال جلست إلى ابن عباس فجلس إليه رجل لم أرو رجلا أطول شعرا منه فقال أحرمت وعلى هذا الشعر فقال ابن عباس اشتمل على مادون الأذنين منه قال قبلت امرأه ليست بامرأتى قال زنى فولد قال رأيت قلة فطرحتها قال تلك الضالة لا تتبعني * أخبرنا عبد الله بن مؤمل العائذي عن عمر بن

وسوء كان للعبد دين أذن له في مداينته أو لم يكن عليه دين من قبل أن الغرماء لا يملكون على العبد ماله إلا بالقيام عليه وبعد ملك العبد له فلما كان تمام ملك العبد واقعا على ابن سيده والعق معه لم يجز أن يرق بحال لانه اذا تم فيه ملكه تمت حريته ولا يفرم الاب شيئا قبل ولا كثيرا لان الغرماء ان دخل عليهم نقص من عتقه والذي دخل على الاب أكثر منه ولا يكون مصابا ماله وغار ما مثله وما أتلف شيئا فيكون عليه ما أتلف ولا أمر بشرائه من مال العبد فيكون منتزعا من العبد شيئا يكون عليه رده انما أخطأ فيه العبد أو تعدى فلا يرجع به على السيد أريت لو استهلك العبد جميع ما في يديه هبة أو بدرل أو خرقة أو خرقة أو خرقة أرجع على السيد بشئ ولم يكن للسيد في هذا فعل ولا أمر انما يغرم الناس بفعلهم وأمرهم فأما بغير فعلهم ولا أمرهم فلا يغرمون الا في موضع خاص من الديات وما جاء فيه خبر وان كان العبد غير مأذون له فاسترى ابن مولاه فليس ثم شراء ولا يملكه فيعتق بالملك وهو على ملك سيده الاول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الأعاجم بولاد الشريك أخوة بعضهم لبعض فإن كانوا حرا أو ناسيا لم يولأ لأحد عليهم يعتق قبلئذ دعواهم كما قبلئذ دعوى غيرهم من أهل الجاهلية الذين أسلموا وان كانوا سبيين أو علمهم رقيق أو عتقوا فثبت عليهم ولاء لم تقبل دعواهم الابينة ثبتت على ولاد أو دعوى معرفه كانت قبل السبي وهكذا من قل منهم أو كثر أهل حصن كانوا أو غيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الرجلان أخوين فمات أبوهما فاقتر أحدهما بوارث معه وقال هذا أخي ابن أبي ودفعه الآخر فان محمد بن الحسن أخبرني أن قول المدنيين الذي لم يزل نعرفه وبلقوههم به أنه لا يثبت له نسب ولا يأخذ من يديه شيئا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحسبهم ذهبوا فيه إلى أن الأخ القرله لم يقر له هذا الاخ بدین علی أبيه ولا وصية ولا يحق له في يديه ولا مال أبيه الا بان يثبت نسب فيكون له عليه أن يرثه وأن يعقل عنه وجب حق الاخوة فلما كان أصل الإقرار به باطلا لا يثبت به النسب لم يجعلوا له شيئا كالم يجعلوا عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال محمد ابن الحسن رضي الله تعالى عنه وكان هذا قولنا صحيحا ثم أحدثوا أن لا يلحقوا وأن يأخذ ثلث ما في يدي أخيه القرله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحسبهم ذهبوا فيه إلى أنه أقر بأن له شيئا في يديه وشيئا في يدي أخيه فأجازوا إقراره على نفسه وأبطلوا إقراره على أخيه وهذا أصح من قول محمد بن الحسن وأبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما فان محمد بن الحسن وأبا حنيفة قالوا يقاسم الاخ الذي أقر له بما في يديه نصفين ولا سبيل له على الآخر ولا يثبت النسب وكانت حجة أن قال قد أقر أنه وهو سواء في مال أبيه (قال الشافعي) رحمه الله

عبد الرحمن بن يحيى عن عطاء بن أبي رباح عن صفية بنت شيبة قالت أخبرني بنت أبي تجرة إحدى نساء بني عبد الدار قالت دخلت مع نسوة من قريش دار أبي حسين ننظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسعي بين الصفا والمروة فرأيت يسعي وان مثر زليد ومن شدة السعي حتى لا يقول إلى لأرى ركبتيه وسمعتة يقول اسعوا فان الله عز وجل كتب عليكم السعي قرأ الربيع حتى اني لأقول * أخبرنا سعيد بن سالم عن القداح عن سالم عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت على راحلته يستلم الركن بمحجنه * أخبرنا شفيان عن ابن طاووس عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجروا بالاقاضة وأفاض في نسائه ليلا وطاف بالبيت يستلم الركن بمحجنه أظنه قال ويقبل طرف المحجن * أخبرنا شفيان عن ابن طاووس عن أبيه * قال الشافعي رضي الله عنه وأخبرنا مسلم عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن محزمة

زاد أحدهما على الآخر واجتماعي المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل أن تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس ويقولون أشرق شير ليمان غير فأمر الله عز وجل هذه وقدم هذه يعني قدم المزدلفة قبل أن تطلع الشمس وآخر عرفة إلى أن تغيب الشمس * أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن ربوع عن أبي الحويرث قال رأيت أبا بكر الصديق رضي الله عنه واقفا على قرح وهو يقول أيها الناس أصبحوا أيها الناس أصبحوا أيها الناس أصبحوا ثم دفع فرأيت خلفه مما يحرس بعيره عججه * أخبرنا الثقة ابن أبي يحيى أو سفيان أو همام عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر رضي الله عنه كان يحرك في محسر ويقول البك تغدو قلقا وضينا * مخالفادين النصارى دينها (٢٧٣) * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن

أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمار مثل حصي الخذف * أخبرنا سفيان عن حميد بن قيس عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التميمي عن رجل من قومه من بني تميم يقال له معاذ أو ابن معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل الناس بمضى منازلهم وهو يقول ارموا بمثل حصي الخذف * أخبرنا يحيى ابن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لأهل السقاية من أهل بيته أن يبتوا بمكة ليسألوني * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء

تعالى وإذا كانت المسئلة بحالها ولا ميراث لم يثبت النسب ولا يثبت نسب أحد نسبه رجل إلى غيره وذلك أن الأخ إنما يقر على أبيه فإذا كان معه من حقه في أبيه كحقه فدفع النسب لم يثبت ولا يثبت نسب حتى تجتمع الورثة على الإقرار به معاً وتقوم بينة على دعوى الميت الذي انما يلحق بنفسه فيكتفى بقوله ويثبت له النسب فان قال قائل كيف أجرت أن يقر ابن الرجل إذا كان وارثه لا وارث له غيره بالأخ فله حقه بالاب وانما أقر على غيره قيل له انما أقر بأمر لا يدخل ضرره على ميت انما يدخل الضرر عليه فيما ينتقص من شركته في ميراث الاب ووجدته اذا كان منفردا بوراثته أبيه القائم بكل حق لأبيه ألا ترى أنه يعفو دمه فيجوز عفوه كما لو عفا أبوه حرح نفسه جاز عفوه ألا ترى أنه يقوم بالجد على من قذف أباه كما كان أبوه قائماً بالجد على من قذفه ألا ترى أن لو كانت لأبيه بينة على رجل بمجد أو مال أو قصاص أخذه بها وأخذ لابن بها بعد موته ولو أكلها كذبها الابن بعد موت الاب والاب مدع لها أبطلناها لانه لو مات قام مقامه فان قال قائل فهل في هذا خبر يدل عليه قلنا نعم الخبر الذي الناس كلهم عيال عليه في أن الولد للفراش فان قال ما هو قيل اختصم عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص إلى النبي صلى الله عليه وسلم في ابن أمة زمعة فقال سعد قد كان أخي عتبة عهد إلى أنه ابنه وأمرني أن أقضه إلى وقال عبد بن زمعة أختي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هولا يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر وألحقه رسول الله صلى الله عليه وسلم بدعوة الأخ وأمر سودة أن تحتجب منه لما رأى من شبهة بعثة فكان في هذا دليل (١) على أنه لم يدفعه وأنها قد ادعت منه ما ادعى أخوها فعلى هذا الباب كله وقياسه

(البين مع الشاهد)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن الحرث المخزومي عن سيف بن سليمان عن قيس ابن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد قال عمرو في الأموال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر سمعوا ولا يحضر في ذكر اسمه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا (١) قوله على أنه لم يدفعه كذا في النسخ بالتذكير والاطهر التأنيث أي أن سودة لم تنكره وأنها ادعت الخ فحصل اجتماع الورثة على الإقرار به تأمل كتبه بحججه

(٣٥ - الام - سادس) مثله وزاد عطاء من أجل سقائهم * أخبرنا سفيان عن سليمان الاحول عن طاوس عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه رخص للمرأة الخائض (ومن كتاب النكاح من الاملاء) * أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان بن الهيمس بن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر * وحدثننا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الشغار وزاد مالك في حديثه والشغار أن يزوج الرجل الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال كانت بنت محمد بن مسلمة عند رافع بن

جدي ففكره منها شيئاً ما كبروا وما غيره فأراد أن يطلقها فقالت لا تطلقني وأنا أحلك قزل في ذلك وإن امرأة حافت من بعلها شوزا
أو عراضاً الآية قال فضت بذلك السنة * سمعت الربيع بن سليمان يقول كتب إلى أبو يعقوب البويطي أن أصبر نفسك للغزاة وأحسن
خلقك لأهل حلقك فإني لم أرل أسمع الشافعي رضي الله عنه يقول يكثرون يتثل بهذا البيت
أهين لهم نفسي لكي يكرمونها * ولن تكرم النفس التي لا تهينها

« قال أبو العباس الأصم فرغنا من سماع كتاب الشافعي يوم الأربعاء للنصف من شعبان سنة ست وستين ومائتين سبعة من أوله إلى آخره
(٣٧٤) (ومن كتاب النكاح من الاملاء) * أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عكرمة
من الربيع قراءة عليه »

ابن خالد أن ابن أم
الحكم سأل امرأة له
أن يخرجها من ميراثها
منه في مرضه فأبت
فقال لأدخلن عليك
فيه من ينقص حقل أو
يضر به فتكح ثلاثاً
مرضه أصدق كل
واحدة من ألف دينار
فأجاز ذلك عبد الملك بن
مروان * قال سعيد بن
سالم إن كان ذلك صدقاً
بمثل من جازوا كان
أكثر ردت الزيادة
وقال في المحابة كما قلت
(ومن كتاب الوصايا
الذي لم يسمع منه) قال
الشافعي رضي الله عنه
* أخبرنا سعيد بن
ابن جريج عن عمرو بن
دينار أنه سمع عكرمة
ابن خالد يقول أراد
عبد الرحمن بن أم الحكم
في شيكوها أن يخرج

عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد
ابن سعد بن عباد عن أبيه عن جده قال وجدنا في كتب سعد بن عباد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) وذكر عبد العزيز بن المطلب عن سعيد بن عمرو عن أبيه قال وجدنا
في كتب سعد بن عباد يشهد سعد بن عباد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عمرو بن حزم أن يقضي
باليمن مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي
عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع
الشاهد « قال عبد العزيز » فذكر ذلك لسهيل فقال أخبرني ربيعة عنى وهو ثقة أتى حديثه إياه
ولأحقظه « قال عبد العزيز » وكان أصاب سهيلاً علة أذهبت بعض عقله ونسى بعض حديثه وكان
سهيل يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن
سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال
الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد قال حدثني جعفر بن محمد قال سمعت الحكم بن عتيبة يسأل أبي وقد وضع
يده على جدار القبر ليقوم أقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد قال نعم وقضى بها على بين
أظهركم قال مسلم قال جعفر في الدين (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشهادة فإن جاء بشاهد أحلف مع شاهدته (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل له
على الكوفة أن أقض باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) وأخبرنا الثقة من أصحابنا عن محمد بن عجلان عن
أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل على الكوفة
أن أقض باليمين مع الشاهد فأنها السنة قال أبو الزناد فقام رجل من كبرائهم فقال أشهد أن شري يحقضي بها
في هذا المسجد (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر أن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مروان بن معاوية
الفراري قال حدثنا جعفر بن ميون الثقفي قال حاصمت إلى الشعبي في موضحة فيشهد القنائس أنهم موضحة
فقال الشافعي للشعبي أتقبل على شهادة رجل واحد فقال الشعبي قد شهد القنائس أنهم موضحة ويخلف

المسجوع

امرأته من ميراثها فأبت فتكح عليها ثلاث نسوة وأصدقهن ألف دينار كل امرأة منهن
فأجاز ذلك عبد الملك بن مروان وشركه * بين في الثمن « قال الربيع » هذا قول الشافعي رضي الله عنه قال الشافعي رضي الله عنه أرى ذلك
صدقاً مثلهن ولو كان أكثر من صدقاً مثلهن جاز النكاح وبطل ما زاد على صدقاً مثلهن إن مات من مرضه ذلك لأنه في حكم الوصية
والوصية لا تجوز لوارثه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر أنه قال كانت بنت حفص بن المغيرة
عند عبد الله بن أبي ربيعة فطلقها بطلقة ثم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه تزوجها فحدث أنها عاقرة لا تلد فطلقها فاقبل أن يحامها فكتبت
حياتها عمرو بن بعض خلافة عثمان ثم تزوجها عبد الله بن أبي ربيعة وهو مريض لتسرك نساء في الميراث وكان بينها وبينه قرابة * أخبرنا
مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع أن ابن أبي ربيعة تكح وهو مريض بفار ذلك (ومن كتاب أدب القاضي) * أخبرنا سفيان

عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقضى القاضى أولاً يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان * أخبرنا الثقة عن زكريا بن اسحق عن يحيى بن عبد الله بن صفي عن أبي معبد عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعاذن جبل حين بعثه أن أجابوه فأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم * أخبرنا الثقة وهو يحيى بن خسان عن الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد عن شريك بن أبي نمر عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رجلاً قال يا رسول الله نشدتك بالله آله أمره أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا وتردها على فقرائنا قال اللهم نعم * أخبرنا ابن عينة عن هرون بن رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة بن الحارث الهلالي قال تحملت جمالة (٢٧٥) فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال تؤذيها

عنتك وذكر الحديث * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام يعني ابن عروة عن أبيه عن عبيد الله بن عدي بن الحارث أن رجلين أخبراه أنهما آتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه من الصدقة فصعد فيهما وصوب فقال ان شئتما ولا حظ فيهما لغى ولا لذى قوة مكتسب * أخبرنا مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعدا قال يا رسول الله أرايت ان وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتى بربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم

ومن كتاب الطعام والشراب وعمارة

المشجوع على مثل ذلك قال فقضى الشعبي فيها وذكر هشيم عن مغيرة عن الشعبي قال ان أهل المدينة يقضون باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك أن سليمان بن يسار وأبا سلمة بن عبد الرحمن سئلا أيقضى باليمين مع الشاهد فقالا نعم (قال) وذكر جاد بن زيد عن أيوب بن أبي تميمة عن محمد بن سيرين أن شريحاً قضى باليمين مع الشاهد وذكر اسمعيل بن علية عن أيوب عن ابن سيرين أن عبد الله بن عتبة بن مسعود قضى باليمين مع الشاهد (قال) وذكر هشيم عن حصين قال خاضعت إلى عبد الله بن عتبة فقضى باليمين مع الشاهد وذكر عبد العزيز بن الماجشون عن زريق بن حكيم قال كتبت إلى عمر ابن عبد العزيز أخبره أني لم أجداً اليمين مع الشاهد إلا بالمدينة قال فكتب إلى أن اقض بها فانها السنة وذكر عن ابراهيم بن أبي حبيصة عن داود بن الحصين عن أبي جعفر محمد بن علي أن أبي بن كعب قضى باليمين مع الشاهد وعن عمران بن حدير عن أبي مجلز قال قضى زارة بن أوفى فقضى بشهادتي وحدي وشعبة عن أبي قيس وعن أبي اسحق أن شريحاً أجاز شهادة كل واحد منهم ما وحده

(ما يقضى فيه باليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد في الاموال وكان في ذلك تحصيل مالك إلى مالك غير حتى يصير المقضى له عيال المال الذي كان في يدي المقضى عليه بوجه من الوجوه التي عاكها الاموال فكل ما كان في هذا المعنى قضى به على معنى ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن يأتي رجل بشاهد أن الدار التي في يدي فلان داره غصبها اياه الذي هي في يديه أو باعه اياها وأخذ منه ثمنها أو بغير ذلك من وجوه الملك فيحلف مع شاهده وتخرج الدار من يدي الذي هي في يديه فتحول إلى ملك المشهود له الخالف فيملكها كما كان الذي هي في يديه مالكها وكذلك غيرهما عيال وكذلك لو أتى بشاهد على عبد أو عرض أو عين بعينه أو بغير عينه أحلف مع شاهده وقضى له بحقه وكذلك لو أقام شاهداً أن له عليه ألف درهم أو أقل أو أكثر حلف مع شاهده وأخذ منه ألفاً فيملكها عليه كما كان المشهود عليه لها مال قبل الشهادة واليمين قال وكذلك لو أقام البيعة عليه أنه حرق له متاعاً قيمته كذا وكذا أو قتل عبداً قيمته كذا أو جرحه هو في بدنه جراحة خطأ حلف في هذا كله مع شاهده وقضى له (١) بثلث المتاع وقيمة العبد وأرش الجنابة قلت أو كثرت على الجاني في ماله أو على عاقلته لانه عيال كل واحد من (١) قوله بثلث المتاع مراده بالثلث القيمة وقوله لانه عيال كل واحد من قضى عليه الخ الأظهر من قضى له أي ان اليمين مع الشاهد هنا ملكت كل واحد من ذكر ما كان المدعى عليه مال كاله فتأمل وحرر

الأرضين مما لم يسمع الربيع من الشافعي وقال أعلم أن دامن قوله وبعض كلامه (هذا سمعته في كتابه الكبير المبسوط * قال الشافعي رضى الله عنه أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي ادريس عن أبي ثعلبة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كل ذي ناب من السباع * قال الشافعي أخبرنا سفيان بن الزهري عن أبي ادريس عن أبي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل ذي ناب من السباع حرام * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر رضى الله عنه قال أطلعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل ونها نأخذ لحوم الخن * أخبرنا سفيان عن هشام عن فاطمة عن أسماء رضى الله عنها قالت نحرنا فرساً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكله فاكلناه * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهم معن عن علي رضى الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم من عام خبير عن نكاح المتعة وعن لحوم الجمر الاكلية * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن العصب بن جثامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حي الا لله ولرسوله * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زهير بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له يقال له خني على اني فقال له خني ختم جناحتك للناس واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم حجابة وأدخل رب الصرصة ورب الغنمة وأباي ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فانهما ان تهلك ما بينهما رجعا الى نخل وزرع وان رب الغنمة والصرصة يأتي بعينه فيقول يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين أتناكركم أنا لأبأب الماء والكلاء أهون على من الذنابير والدواهم وإيم الله تعالى ذلك أنهم ليرون اني قد ظلمتهم انهم لادعهم فانوا عليها (٣٧٦) في الجاهلية وأسلم اعلمها في الاسلام ولو لا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما حبت على

المسلمين من بلادهم شبرا * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يسي بن جعدة قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أقطع الناس الدور فقال حم بن بن زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة نكب عنا ابن أم عبد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ابتغى الله اذا ان الله لا يقدس بأمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حقه * أخبرنا ابن عيينة عن هشام عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير أرضا وأن عمر ابن الخطاب أقطع العقيق أجمع وقال ابن المستقطع والعقيق قريب من المدينة * أخبرنا مالك عن

قضى عليه ما كان هو مال كاله ما في الظاهر والباطن وما في الظاهر وكذلك لو أقام شاهدا أنه أسلفه مائة دينار في طعام موصوف أو بر موصوف أو غير ذلك أحلفته مع الشاهد وألزمته المشهود عليه بما شاهده شاهده وجعلت ذلك مضمونا عليه الى أجله الذي سعى وكذلك لو أقام شاهدا على رجل أنه اشترى منه جارية أو عبدا ما تدينار حلف مع شاهده ولزم المشهود عليه العبد أو الجارية ببيعها بمائة دينار وكذلك لو أقام شاهدا أنه باعه هذه الجارية بجارية أخرى أو بدار حلف مع شاهده ولزم كل واحد منهما البيع وهذا كله تحويل ملك الى مالك وكذلك لو أقام على رجل البيعة أنه سرق منه شيئا من غير حرز يسوى ما لا يسرق منه شيئا من حرز لا يسوى ربع دينار حلف مع شاهده وغرم السارق قيمة السرقة ان كانت مستهلكة ولم يقطع السارق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لرجل حق من دين أو غن بيع أو أرض جنابة أو غير ذلك من الحقوق فأقام الذي عليه الحق شاهدا أنه قد قبض ذلك منه صاحبه أو أبرأه منه أو صاحبه منه على شيء قبضه حلف مع شاهده وبرئ من ذلك كله وهذا تحويل ما كان (١) من المشهود عليه بالبراءة ملك عليه الى ملك المشهود له بالبراءة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قضى على عاقلة لرجل بارش جنابة فأقام شاهدا أن المجنى عليه أبرأه من أرض الجنابة وقفنا الشاهد فان قال أبرأه من أرض الجنابة وأبرأ أصحابه المقضى عليهم بها أحلفناهم وأبرأناهم فان حلف بعضهم ولم يحلف بعض برئ من حلف ولم يرأ من لم يحلف وذلك مثل أن يكون ألف درهم لرجل على رجلين فأقاما شاهدا فشهد لهما بالبراءة فبها حلف أحدهما ولم يحلف الآخر فبرأ الذي حلف ولا يبرأ الذي لم يحلف وتحلف عاقلة ولا يحلف معها لان جنابته على عاقلة ولا يعقل هو عن نفسه معهم شيئا ولو قال الشاهد أبرأه من الجنابة وقفته أيضا فقلت قد يحتمل قول أبرأه من الجنابة من أرضها فان كنت هذا ترى يدفعو برئ منها وان ثبت الشهادة على ابراء العاقلة حلفوا وبرئوا وان لم تثبت عليهم لزمهم العقل لانه لم يشهد لهم بالبراءة ولو باعد عبدا معييا فأقام شاهدا أنه تبرأ اليه من العيب أو شاهدا أنه أبرأه بعد العلم بالعيب من العيب حلف مع شاهده وبرئ ولا أحتاج مع هذا الى وقفه كما أحتاج الى وقفه في الجنابة من قبل أنه أبرأه من أن يكون به عيب فهذا أكثر ما يكون له وان أبرأه مما يلزم في العيب من الرد بالعيب أو أخذ ما تنقص العيب برئ وهذا لا يلزم الا المشهود له خاصة فيحلف فيه ويبرأ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام رجل على رجل بينة بحق فأقضى المشهود عليه بشاهد يشهد بأن المشهود له أبرأه من ما شاهده شهوده على فلان باطل أحلف مع شاهده وأبرأ مما شاهده عليه وهذا مثل أن يقيم عليه بينة بعمال

(١) قوله من المشهود عليه الخ أي ما كان للمشهود عليه بالبراءة ملك عليه الخ فمن جمعي اللام تأمل

أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من منع فضل الماء ليعن فيأتي به الكلاء منعه الله فضل رجه يوم القيامة * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحيا مواتا فهو له وليس لعرق ظالم حق * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحيا مواتا من الأرض فهو له وعادى الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم مني * أخبرنا عبد الرحمن بن حسن بن القاسم الأزرق عن أبيه عن علقمة بن نضلة أن أباسفيان بن حرب قام بقتل داره فضر برجله وقال سنام الأرض ان لها أسناما زعم ابن فرقة الاسلي أتى لا أعرف حتى من حقه لي بياض المروة وله سوادها ولي ما بين كذا الى كذا فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ليس لاحدا الا ما أحاطت عليه جدرانها ان احيا الموات ما يكون زراعا وحفرا أو يحاط بالحدرات وهو مثل ابطاله الصجير يعني ما يعبر به مثل ما يحجر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله

عن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا عائشة أما علمت أن الله أفتاني في أمر استفتيته فيه وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث كذا وكذا يخيل إليه أنه يأتي النساء ولا يأتيهن أتاني رجلان بفلس أحدهما عن درجتي والآخر عن درجتي فقال الذي عن درجتي للذي عنده رأيي ما بال الرجل قال مطبوب قال ومن طبه قال لبيد بن أعصم قال وفيه قال في جف طلعة ذكر في مشط ومشاقة تحت راعوفة وأراعوفة شل الربيع في بير ذروان قال بفاء هار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذه الذي أريتها كأن رؤس نخلها رؤس الشياطين وكأن ماءها نقاعة الخناء فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرج قالت عائشة فقلت يا رسول الله فيلها قال سفيان تعني تشرت قالت عائشة فقال أما الله فقد شفاني وأكره أن أثير على الناس منه شرا قالت وليد بن (٢٧٧) أعصم رجل من بني زريق

حليف ليهود * أخبرنا

سفيان عن عمرو بن

دينار أنه سمع بحالة

يقول كتب عمر رضي

الله عنه أن اقتلوا كل

ساحر وساحرة قال فقتلنا

ثلاث سواحر قال

وأخبرنا أن حفصة

زوج النبي صلى الله

عليه وسلم قتلت جارية

لها سحرها

(ومن كتاب الوصايا

الذي لم يسمع من الشافعي

رضي الله عنه)

* أخبرنا سفيان عن

هشام بن جبير عن

طاوس عن ابن عباس

أنه قيل له كيف تأمر

بالعرة قبل الحج والله يقول

وأتموا الحج والعمرة لله

فقال كيف تقرؤون ان

الدين قبل الوصية أو

الوصية قبل الدين قالوا

الوصية قبل الدين قال

فأتى المشهود عليه بشاهد فيشهد أنه أبرأ منه فيحلف مع شاهده ويبرأ مما شهد به عليه قال ولو أن رجلا أقام شاهدا في حياته أن له حقا على فلان بوجه من الوجوه ثم مات قبل أن يحلف أو مات قبل أن يقيم شاهدا فأقام ورثته بعده شاهدا بأن له على فلان حقا فورثته يقومون مقامه في كل ما ملكوا عنه وذلك أن الله عز وجل نقل ملك الموتى بالمواريث إلى الأحياء فعملهم يملكون ما كان للأحياء يملكون ما ملكهم بقدر ما فرض لهم فهم يقومون مقام من ورثوه بقدر ما ورثوا قال فإن ذهب ذاهب إلى أن يقول كيف يحلف الوارث وهو لا يدرى أشهد شاهده بحق (١) فيحلف على علمه وذلك أن العلم قديكون بالعيان والسمع والرؤية فإذا سمع من يصدق أن لأبيه حقا على فلان أو علمه بأى وجه من وجوه العلم كان ذلك حلف مع شاهده وكان كأبيه لو شهد له شاهد على حق كان عنه غائبا أو على رجل أنه قتل له دابة غائبة أو عبد أحلف مع شاهده وأخذ حقه ولو لم يحلف الأعلى ما عاين أو سمع من الذي عليه الحق بعينه ضاق هذا عليه قال ولم يرل أهل العلم يحلفون مع الشاهد على الحق الغائب إذا أمكن أن يكون الحالف علم أن حقه حق بوجه من وجوه العلم الرؤية أو السمع أو الخبر قال وإذا كان هكذا فكذلك كل من شهد له بحق بأن فلانا أقر له أو أوصى له أو تصدق عليه حلف مع شاهده ولو ضاق عليه أن يحلف الأعلى ما عاين ضاق عليه أن يأخذ الحق بشاهد الأفيما عاين حتى لو مات أبوه وهو صغير فشهد له أنه ورثه شيئا بعينه ضاق عليه أن يأخذه لأنه لم يعاين أباه وما تركه ولا عدد ورثته ولا هل عليه دين أوله وصايا وكذلك لو كان بالغ ومات أبوه غائبا فشهد له على تركه له غائبة لأنه لم ير أباه يملكها ولا يدرى لعله لم يتركها فان مات ميت وترك أبنا بالغوا بآنا صغيرا وزوجة يحلف البالغ ويأخذ نصيبه من الميراث وذلك نصف المال بعد عن المرأة وإن حلفت المرأة أخذت الثمن ووقفت للصبي حقه من المال وذلك النصف بعد الثمن حتى يبلغ فيحلف أو يتنعم من الميراث فيبطل حقه أو يموت قبل البلوغ فتقوم ورثته فيما ورثوا عنه مقامه فيحلفون ويستحقون قال وكذلك لو كان الورثة بالغين فيهم غيب أخذ الحاضر الحالف حقه ووقفت حقوق الغيب حتى يحضروا فيحلفوا ويستحقوا أو يأبوا فتبطل حقوقهم أو يموتوا قبل ذلك فتقوم ورثتهم في حقوقهم مقامهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن كان في الورثة آخرس وكان يفقه الإشارة باليمين أشير إليه بها حتى يفهم عنه أنه حلف ثم يعطى حقه وإن كان لا يفهم الإشارة ولا يفهم عنه أو كان معتوها أو ذاهب العقل وقف له حقه حتى يعقل فيحلف أو يموت فتقوم ورثته مقامه فيحلفون ويستحقون ولا يجوز عندي أن يترك وارثين فيحلف

(١) قوله فيحلف الخ هور وح الجواب ولعل الأصل قيل فيحلف الخ تأمل

فبأنهم ماتدون قالوا بالدين قال فهو ذلك قال الشافعي رضي الله عنه يعني أن التقديم جائز * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين قال انما ورث أباطالب عقيل وطالب ولم يرثه على ولا جعفر قال فلذلك تركنا نصيبنا من الشعب * قال الشافعي قلت أخبرنا محمد بن الحسن وغيره من أهل الصدق في الحديث أو هماغن يعقوب بن ابراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه قال ابتاع عبد الله بن جعفر بيعا فقال علي رضي الله عنه لا تبن عثمان فلا تجرن عليك فأعلم ذلك ابن جعفر الزبير فقال أناس يكل في بيعك فأنى على عثمان فقال أجبر على هذا فقال الزبير أناس يكله فقال عثمان أجبر على رجل شريكه الزبير (ومن كتاب اختلاف على وعبد الله مما لم يسمع من الشافعي) قال الشافعي * أخبرنا ابن علية عن شعبة عن عمرو بن مرة عن زاذان قال سألت رجلا عما رضى الله عنه عن الغسل فقال اغتسل كل يوم ان شئت فقال الغسل الذي هو الغسل قال يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر قال الشافعي * أخبرنا ابن عيينة عن أبي السوداء عن ابن عبد خير

عن أبيه قال توسا على رضى الله عنه فغسل ظهر قدميه وقال لا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظهر قدميه لثنت أن
بالمناحق قال الشافعي عن عمرو بن الهيثم التقي عن شعبة عن أبي إسحق عن ناجية بن كعب عن علي رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله
بأبي أنت وأمي إن أبي قدم مات قال أذهب فوارده فوارته ثم أتيت قال أذهب فاغسل **أخبرنا ابن**
عبيدة عن شبيب بن غرقدة عن حبان بن الحرث قال أتيت عليا وهو يسكر يدري أبي موسى فوجدته يطم فقال ابن فكل قلت أنى أريد الصوم
قال وأنا أريد قد نوت نأ كنت فلما فرغ قال يا ابن السباح أقم الصلاة **أخبرنا ابن** عليه عن شعبة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي
رضى الله عنه قال إذا ركعت فقلت **(٢٧٨)** اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت وبك أمنت وعليك توكلت فقد تم

ركوعك **أخبرنا ابن**
عليه عن خالد الخذاء عن
عبد الله بن الحرث عن
الحرث الهمداني عن
علي رضى الله عنه أنه
كان يقول بين السجدين
اللهم اغفر لي وارحمني
واهدي واجبرني
أخبرنا بذلك سفيان
عن الزهري عن سعيد
عن أبي هريرة رضى الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قنت في
الصبح قال اللهم أنج الوليد
ابن الوليد وسلمة بن هذيل
وعياش بن أبي ربيعة **أخبرنا ابن**
عليه
عن أبي هريرة الغفوي
عن حطان بن عبد الله
قال علي رضى الله عنه
الوتر ثلاثة أنواع فمن شاء
أن يوتر من أول الليل
أو ترثم أن يستيقظ فشاء
أن يشفعها ركعة

أحدهما فيستحق الآخر حقه بيمين أخيه لأن كلاهما يقوم مقام الميت فيما ورث عنه والحق وإن كان عن
الميت وورث فلم يستحق إلا للحياء بسبب الميت على قدر موارثتهم ألا ترى أن اليمين إنما كانت من الأحياء
فلا يجوز أن يقوم رجل مقام الذي له أصل الحق في نصف ماله فيستحق بيمين غيره النصف الآخر كالأول كان
لرجلين على رجل ألفا درهم فأقام أحدهما شأدها وحلف أحدهما (١) لم يستحق الألف وهي التي تملك ولا
يحلف على ما عاك غير ولو حلف لم يستحق غيره بيمينه شيأ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع
الشاهد لصاحب الحق وصاحب الحق من ملكه كله لا من ملك بعضه وبقي البعض مملوكا لغيره ولو كان
للورثة وصى فأقام شأدهما بحق للميت لم يحلف الوصى لأنه ليس بمالك وتوقف حقوقهم فكلما بلغ منهم واحد
حلف وأخذ حقه بقدر ميراثه ولو مات رجل وقد أقام في حياته شأده بحق على رجل أو أقامه وصيه بعد
وفاته أو أحد ورثته وله غرماء فقبل لورثته أحلفوا واستحقوا فأبوا أن يحلفوا بطل حقهم ولم يكن للغرماء أن
يحلفوا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قضى لمن أقام شأده بحق له على الآخر بيمينه وأخذ حقه فأعطا
أعطى باليمين من شأده بأصل الحق وإنما اليمين مع الشاهد أن قال لقد شهد الشاهد بحق وإن هذا الحق
لي على فلان وما رثته منه وإنما جعلت للوارث اليمين بأن الله عز وجل نقل ملك الميت إلى الوارث فجعله يقوم
بشأن الميت ولا يخالفه بقدر ما فرض له وجعله مالكا ما كان الميت مالكا أحب أو كره ولو ورث عبد أمة
بشأن مالكه وانفق بملكه حتى يخرج منه ماله قال وليس الغريم ولا الموصى له من معنى الوارث
بسبب لاهم الذين لهم أصل الحق فيكونون المقضى لهم باليمين مع الشاهد ولا الذين حكم الله تعالى لهم
بالميراث فليكونوا في معنى صاحب الحق والغرماء والموصى لهم وإن استحقوا مال صاحب الدين فليس من
وجه أنهم يقومون مقامه ولا يلزمهم ما يلزم الوارث من نفقة غيبه الزمى قال ولومات صاحب الحق
فيما مورثه يشاهد وقال أنا أحلف وقال غريم الميت المال لي دون الوارث وأنا أحلف خلف الوارث وأخذ
الغريم المال دون كما كان أخذه دون أبيه (٢) ولو كان الغريم يقوم مقام الوارث كان أحق بالمال إذا ملكه
الوارث عن المورث فالغريم أحق به كما يكون أحق بجميع ماله الذي في يديه والذي يحق به وله من الدين

(١) لعله لم يستحق إلا الألف وهي التي يملك اه (٢) وقوله ولو كان الغريم الخ كذا في النسخ وتأمل أيضا
وقوله كان أحق بالمال أي الذي في ذمته المدعى عليه أي أحق به من أول الأمر من غير دخل للوارث وليس
كذلك بل أحقيقته به تكون إذا ملكه الوارث الخ فتأمل بخدا
ويعلى ركعتين ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فعل وإن شاء صلى ركعتين ركعتين حتى يصبح وإن شاء
أخبرنا سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن عبد خير عن علي رضى الله عنه في الرجل يتزوج المرأة ثم يموت ولم يدخل بها ولم يفرض لها
صدقا أن لها الميراث وعليها العدة ولا صداق لها **أخبرنا سفيان** عن إسحاق بن عمار عن قيس بن أبي حازم قال سمعت ابن مسعود يقول
كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فأردنا أن نختصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن ننكح المرأة إلى أجل بالشئ
أخبرنا سفيان أخبرنا الزهري أخبرني الربيع بن سبرة عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة **أخبرنا**
سفيان عن الزهري عن أبي سلمة أن عبد الرحمن بن عوف اشترى من عاصم بن عدي جارية فآخبر أن لها زوجا ففردها **أخبرنا سفيان** عن
أبوت بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا زنت أمة أحكم قتيبن زناها فليجلدها الحد ولا يقرب

عليها ان عادت فزنت فنين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها سم ان عادت فزنت فنين زناها فليسيما ولو بضعف من شعري عن الجبل
 * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فتصرف النساء متلفعات برؤسهن
 ما يعرفن من الغلس * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة مثله * أخبرنا ابن عليه عن عوف عن سيار بن سلامة أبي المنهال
 عن أبي بردة الأسدي أنه سمع يصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلي الصبح ثم يصرف وما يعرف الرجل منا جلسده وكان
 يقرأ بالسيتين الى المائة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عمل به السير يجمع بين المغرب والعشاء
 * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن رسول الله (٣٧٩) صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين

الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء في سفره الى
 تبوك * أخبرنا مالك
 عن نافع وعبد الله بن
 دينار عن ابن عمر أن
 رجلا سأل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن
 صلاة الليل فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 صلاة الليل مثنى مثنى

وغيرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقيما وصفت ان شاء الله تعالى بيان فرق بين الغريم والموصى له
 والوارث وصاحب أصل الحق قال ومما يشبه ان شاء الله تعالى أن الغريم انما حقه في مال الميت جلته لافي
 ماله الذي يحلف عليه وذلك أنه لو ظهر له مال سوى ماله الذي يقال للغريم احلف عليه كان للورثة أن يعطوه
 من المال الظاهر الذي لم يحلف عليه ولو لم يكن له مال الا ما حلف عليه الغريم بقاء غريم غيره فاستنع أحدهما
 من البين فان حلف الآخر وأخذ جميع الدين فقد أعطى بيمينه الحق وانما كان له النصف وليس هكذا
 الرجلان يكون الحق لأحدهما اذا نكل بطل حقه وأخذ الخالف حقه قال ولو أقام ورثة رجل شاهدا
 على حق له وله غرماء ووصايا قيل للورثة احلفوا واستحقوا فاذا فعلوا والغرماء أحق بماله منهم وأهل الوصايا
 ينسكونهم في ماله بالثلث وان أبوا ان يحلفوا أبطلنا حصة أهل الوصايا

((الامتناع من اليمين وكيف اليمين))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كانت له اليمين على حق مع شاهد قيل له ان حلفت استحققت وان امتنعت
 من اليمين سألتك لم تمتنع فان قلت لا تبي شاهد آخر تركك حتى تأتي به فتأخذ حقل بل عينا أو لا تأتي به
 فنقول احلف وخذ حقل وان امتنعت بغير أن تأتي بشاهد أو تقتر في أصل كتابك أو لا تستبأت أبطلنا
 حقل في اليمين وان طلبت اليمين بعد هالم نعطكها لان الحكم قدم في بطلانها وان جئت بشاهد آخر
 أعطيناك به لانا نأبطلنا حقل في اليمين لافي الشاهد الآخر ولا الاول قال فان قال بني وبين الرجل
 معاملة أو قد حضرني وياه من أثق به فأسأله أمهله حتى يسأله ولم أقض له بشئ على المشهود عليه فان حلف
 أخذ حقه وان أبي أبطل حقه في اليمين فتي طلب اليمين بعد لم أعطها إياه لاني قد أبطلتها ومتى جاء بشاهد
 آخر أعطيته بها لاني لم أبطل الشاهد انما أبطلت الحق في اليمين قال واذا كان الحق عشرين دينارا
 أو قيمتها أو دميأ أو جراحة عمد فيها قودما كانت أو حدا أو طسلا فاحلف الخالف بمكة بين البيت والمقام فان كان
 بالمدينة فعلى منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان في بيت المقدس ففي مسجد هأ أو ببلد ففي مسجده
 وأحب لو حلف بعد العصر وقد كان من حكام الآفاق من يستحلف على المحض وذلك عند حسن (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان الحق أقل من عشرين دينارا أو قيمتها أو كانت جراحة خطأ أرشها أقل
 من عشرين أحلف في المسجد أو في مجلس الحكام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتوقيت عشرين دينارا

ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا سفيان بن عيينة عن داود بن قيس عن عبيد الله بن عبد الله بن أقرم الخراشي عن أبيه
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقاع من غمرة ساجدا فقرأت بياض أبيه * أخبرنا سفيان حدثنا عبد الله بن أنس بن زيد
 الاصم عن عمه عن ميمونة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد أو ارادت بهيمة أن تمر من تحته لمرت مما يجافي * أخبرنا ابن عيينة
 عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس أنه قال تقصر الصلاة الى عسفان والى الطائف والى جدة وهذا كله من مكة على أربعة برد ونحو
 من ذلك * أخبرنا مالك عن نافع عن سالم عن ابن عمر أنه خرج الى ذات النصب فقصر الصلاة قال مالك وهي أربعة برد * أخبرنا ابن عيينة
 عن عبد الله بن زبني حبيش عن ابن مسعود أنه كان لا يسجد في ص ويقول انما هي توبة نبي * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن
 ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجد هاتين في ص * أخبرنا ابن عيينة عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن

عبد الله في الصلاة على الخازنة لا وقت ولا عدد * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر على الجاشي أربعاً * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن غروة عن عائشة قالت وأقر رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج * أخبرنا سفيان عن هشام بن غروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بضاعة فقال أما تريدين الحج قالت اني شاكية فقال يحيى واشترطني أن محلى حيث حبستني * أخبرنا سفيان عن هشام بن غروة عن أبيه قال قالت لي عائشة يا ابن أخي هل تستغني إذا حججت قلت ما إذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فإن يسره فهو الحج وإن حبسني حابس فحبي عمره * أخبرنا ابن علقمة عن أبي حمزة ميمون عن إبراهيم عن الأسود (٢٨٠) عن عبد الله يعني أنه أمر بأفراد الحج قال قلت كان أحب أن يكون لكل واحد

قول فقهاء المكيين وحكامهم فإذا حلف الرجل على حق نفسه حلف بالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية أن ما شهد به شاهد ي فلان بن فلان عليك وهو كذا وكذا ويصفه لحق كاشهده وإن ذلك ثابت لي عليك ما قبضته منك ولا شيئاً منه ولا اقتضاه لي مقتض بأمرى ولا شيئاً منه ولا بغير أمرى فوصل إلى ولا أبرأتك منه ولا من شيء منه ولا أخطيت به ولا بشيء منه على أحد ولا أخطت به عليه ولا برئت منه بوجه من الوجوه ولا صرت إلى ما يبرئك منه ولا من شيء منه بوجه من الوجوه إلى يوم حلفت يعني هذه فإن كان اقضى منه شيئاً أو أبرأه من شيء حلف بما وصفت فإذا انتهى إلى قوله ما اقضيته ولا شيئاً منه ولا اقتضاه لي مقتض بأمرى قال ما اقضيت منه إلا كذا وكذا وإن ما بقي لثابت لي عليك ما اقضيته ولا شيئاً منه ولا اقتضاه لي مقتض بأمرى ولا شيئاً منه ولا وصل إلى ولا إلى غيري بأمرى ولا كان مني فيه ولا في شيء منه ما يكون لك به البراءة منه ثم نسق اليمين وإن حلف على داره في يديه أو عبد أو غيره حلف كما وصفت وقال إن الإدارة التي كذا ويحدها الدار ما بعثكها ولا شيئاً منها ولا وهبتها لك ولا شيئاً منها ولا تصدقت بها عليك ولا بشيء منها ولا على غيرك ممن صيرها إليك مني ولا بشيء منها بوجه من الوجوه وإنها لني ملكي ما خرجت مني ولا شيء منها إلى أحد من الناس أخرجها ولا شيئاً منها إليك وأما أحلفته على غيره بسبب الحلف له لأنه قد يخرجها إلى غيره فيخرج ذلك إلى الذي هي في يديه وإن كان المستحلف ذمياً أحلف بالله الذي أنزل التوراة على موسى وبغير ذلك مما يعظم اليمين به ما يعرف أنه حق وليس باطل ولا يحلف بما يعظم إذا جهلناه ويحضره من أهل دينه من يتوفى هو محضره إن كان حائلاً ليكون أسد لحفظه إن شاء الله تعالى قال وإن كان الحق لبيت فورثه الخالف حلف كما وصفت على أن هذا الحق ثابت لفلان عليك ما اقضيته منك ثم نسق اليمين كما وصفت ولا علمت فلان ما لبيت اقتضاه ولا شيئاً منه منك ولا أبرأتك منه ولا من شيء منه بوجه من الوجوه ولقد مات وأنه لثابت عليك إلى يوم حلفت يعني هذه قال ولو كانت اليمين لرجل يأخذ بها أو على رجل يبرأ بها فبدأ حلف قبل أن يحلفه الحاكم أعاد الحاكم عليه اليمين حتى تكون عينة بعد خروج الحاكم بها

منها مشئت وسفر وهم يزعمون أن القرآن أفضل وبه يقتون من استفهام وعبد الله كان يكره القرآن * أخبرني عبي محمد بن علي بن شافع عن الثقة أحسبه محمد بن علي بن الحسين أو غيره عن مولى لعثمان بن عفان قال يئنا نأمنع عثمان في مال له بالعالية في يوم صائف إذ رأى رجلاً يسوق بكرين وعلى الأرض مثل الفراش فقال ما على هذا في إقام بالدينه حتى يبرأ من روح ثم دنا الرجل فقال انظر من هذا فظنرت فقلت أرى رجلاً معمار دنا يسوق بكرين ثم دنا الرجل فقال انظر فظنرت فإذا عمر بن الخطاب فقلت هذا أمير المؤمنين فقام عثمان فأخرج رأسه من الباب فإذا نهض السحوم فأعاد رأسه حتى إذا نهض فقال ما أخرجك هذه الساعة فقال بكران من ابل الصدقة تخلفوا وقد مضى بابل الصدقة فأردت أن ألحقهما بالحج وخشيت أن يضيعا فيسألني الله عنهم فقال عثمان هلم بأمر المؤمنين إلى الماء والظل وتسكيد فقال عد إلى ظلك فقلت عندنا من يكفيل فقال عد إلى ظلك ومضى فقال عثمان من أحب أن ينظر إلى القوى الأمين فلينظر إلى هذا فعاد إليه فألقى نفسه * أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله أنه أتى على الصفا في عمرة بعد ما طاف بالبيت والله أعلم

تم الجزء السادس من كتاب الأم ويليهِ الجزء السابع وأوله باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد وما يقضى

رأسه من الباب فإذا نهض السحوم فأعاد رأسه حتى إذا نهض فقال ما أخرجك هذه الساعة فقال بكران من ابل الصدقة تخلفوا وقد مضى بابل الصدقة فأردت أن ألحقهما بالحج وخشيت أن يضيعا فيسألني الله عنهم فقال عثمان هلم بأمر المؤمنين إلى الماء والظل وتسكيد فقال عد إلى ظلك فقلت عندنا من يكفيل فقال عد إلى ظلك ومضى فقال عثمان من أحب أن ينظر إلى القوى الأمين فلينظر إلى هذا فعاد إليه فألقى نفسه * أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله أنه أتى على الصفا في عمرة بعد ما طاف بالبيت والله أعلم

تم كتاب المسند مقابلاً على نسخة عتيقة أحضرت من الأقطار الشامية لهذا الغرض وكتب علمها سماعات الأئمة المحدثين بخطوطهم وأسانيدهم وآخر سماع منها مورخ سنة سبع مائة وأربع وعثمان بن هجرية فرضى الله عنهم ونفعنا بهم آمين وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين